

المجلد 5



مجلة ميلاف

للبحوث والدراسات

مجلة علمية دولية محكمة نصف سنوية

تعنى بنشر البحوث والدراسات العلمية

مجلة ميلاف للبحوث والدراسات

المجلد 5
العدد 1
2019

المجلد 5 العدد 1
2019



Milev Journal of Research

and Studies

Biannual International Refereed/ Peer - Reviewed

Journal That Publishes Scientific Articles

VOLUME 5 N°1
june 2019

University Centre Of Abdelhafid

Boussouf Mila-Algeria



ISSN : 2392- 5361

ISSN : 2392- 5361

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوسوف
ميلة - الجزائر



أثر الخصائص الريادية في النية لإنشاء المؤسسات الريادية لدى طلبة السنة الثالثة
بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل

*The Impact of Entrepreneurial Characteristics on the Intention of
Creating the Entrepreneurial Enterprises among the Third Year Students
of the Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences at
Jijel University.*

د. كعواش جمال الدين

djamel.ed1985@gmail.com

جامعة جيجل

تاريخ قبول النشر: 2019/06/06

تاريخ الاستلام: 2018/05/24

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الخصائص الريادية (التحكم الذاتي، الثقة بالنفس، الحاجة إلى الإنجاز، الإستقلالية وتحمل المسؤولية، تحمل المخاطرة، الابتكار) لدى طلبة السنة الثالثة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل في النوايا الريادية لديهم، كما سعت الدراسة إلى معرفة مستوى توفر الخصائص الريادية لديهم. ولتحقيق ذلك تم تبني المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات الأولية من عينة الدراسة البالغ عددهم 279 طالب وطالبة، كما تمت الاستعانة بالكتب والدراسات السابقة لجمع البيانات الثانوية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد الخصائص الريادية لدى الطلبة في نيتهم لإنشاء مؤسساتهم الريادية، وقد كشفت الدراسة عن وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لكل من الابتكار، الاستقلالية وتحمل المسؤولية، والتحكم الذاتي، في نية إنشاء مؤسسة ريادية لدى الطلبة المبحوثين، كما خلصت الدراسة إلى أنهم يتمتعون بخصائص وسمات ريادية عديدة وبمستوى مرتفع -حسب الترتيب التالي-: التحكم الذاتي، ثم الحاجة إلى الإنجاز، يليها الثقة بالنفس، ثم الابتكار، بعدها تحمل المخاطرة، وأخيرا الإستقلالية وتحمل المسؤولية، كما أثبتت الدراسة عدم وجود فروق في مستوى توفر النية الريادية لدى الطلبة المبحوثين تعزى إلى متغير الجنس، في حين توجد فروق تعزى لمتغير الشعبة، وفي ضوء النتائج السابقة قدم الباحث مجموعة من التوصيات لذوي العلاقة.

الكلمات المفتاحية: الريادة؛ الريادي؛ الخصائص الريادية؛ النية الريادية.

Abstract:

The aim of this study was to identify the impact of entrepreneurial characteristics (self-control, self-confidence, need for achievement, independence, taking responsibility, risk tolerance, innovation) among third year students at the Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences at Jijel University on their entrepreneurial intentions, The study also sought to know the level of availability entrepreneurial characteristics among third year students in the college in which the study was conducted. In order to achieve these objectives, the study adopted the analytical descriptive method, using questionnaire as a tool for collecting primary data from the study sample of 279 students, and the use of books and previous studies for collection of secondary data. The study found that there is a statistically significant effect on the dimensions of the entrepreneurial characteristics of the students in their intention to establish their entrepreneurial institutions. The study revealed a statistically significant effect at the level of significance ($\alpha \geq 0.05$) for innovation, independence and responsibility, The study concluded that the third year students in the college have many entrepreneurial characteristics and at a high level in the following order: Self-control, then the need for achievement, followed by self-confidence, innovation, risk tolerance and finally independence and taking responsibility. The study also found that there were no differences in the level of availability of entrepreneurial intention among the students concerned due to the gender variable, while differences were found due to the variable of the division. In the light of the previous results, the researcher presented a set of recommendations to the concerned.

Keywords: entrepreneurship, entrepreneur, entrepreneurial characteristics, entrepreneurial intention.

مقدمة:

أصبحت الريادة بمفهومها الواسع من أهم القضايا الملحة التي تحظى باهتمام عالمي واسع، نظرا للدور الذي تؤديه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إضافة لدورها المتميز في إشراك العديد من الفئات المجتمعية في النشاط الاقتصادي، وعلى وجه التحديد فئة الشباب وخريجي الجامعات من خلال إنشاء مؤسساتهم الخاصة. لخصائص الفرد وسماته الشخصية أثر في سلوكه وتوجهاته وأدائه، ولعل من أبرز هذه الخصائص تلك الخصائص المتعلقة بالريادة وسلوكياتها التي تدفع الأفراد بشكل عام والطلبة بشكل خاص إلى اختيار المهن المستقبلية وإنشاء مؤسساتهم الريادية التي تسهم بإيجابية في تسريع نمو قطاع الأعمال الذي يفترض أن يكون رديفاً للقطاع العام، وأن يتكامل معه في دفع عجلة التنمية المستدامة في المجتمع.

من أجل ذلك عمدت الكثير من الجامعات إلى إضافة مقرر الريادة (المقاولاتية) في خططها الدراسية، كما هو الشأن في جامعة جيجل، وخاصة في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وذلك بغرض تطوير مهارات الطلبة وتعزيز نيتهم الريادية بالإتجاه نحو الأعمال الريادية، وغرس روح الريادة لديهم، وتحفيزهم على إنشاء مؤسساتهم الخاصة، مما يسهم في تسريع نمو قطاع الأعمال، وقد شكلت نظرية السلوك المخطط لـ Ajzen مرجع مهم لموضوع النية الريادية، هذه النظرية تعتبر مصدر الإلهام للعديد من الدراسات حول موضوع الريادة، لكن ومع ذلك فهذا التوجه مازال في بدايته في الجزائر، في ظل عدم وضوح السياسات المنظمة والمشجعة لذلك، وهي التي تعكس وجود اهتمام حقيقي بريادة الأعمال، فعلى الرغم من صدور العديد من القوانين التي تشجع المؤسسات المالية على منح الشباب التمويل اللازم للبدء بعمل ريادي، فضلاً عن ظهور العديد من البرامج والمؤسسات التي تعمل على التدريب في ريادة الأعمال، إلا أن دراسة النية للشروع بعمل ريادي والعوامل المكونة لها لم يلق أي اهتمام من قبل الهيئات والمؤسسات الحكومية والخاصة التي تعمل في هذا المجال.

ونظرا للعلاقة الوثيقة بين مفهوم الريادة والخصائص الريادية على أساس أن خصائص الفرد تؤثر في سلوكه، كانت هناك أسباب موضوعية دفعت للتفكير بإمكانية تطوير النية الريادية عن طريق معرفة هذه الخصائص وتعزيزها لدى طلبة الجامعات، لأنهم الرياديون المحتملون في الأغلب، ولذلك كان لابد من دراسة النية الريادية لدى طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل، باعتبارها النواة الرئيسية لبداية صياغة سياسة وتوجه لتطوير الريادة لدى طلبتها الجامعيين.

✓ أسئلة الدراسة:

- 1- ما المقصود بالريادة؟ وما أهم الخصائص الريادية التي يجب أن تتوفر في الريادي؟
- 2- ما مستوى توفر الخصائص الريادية لدى طلبة السنة الثالثة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل؟
- 3- ما مستوى النية الريادية لدى طلبة السنة الثالثة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل؟

4- هل هناك فروق دالة احصائيا للخصائص الشخصية (الجنس والشعبة) لطلبة السنة الثالثة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل في مستوى نيتهم الريادية؟

5- ما هو أثر الخصائص الريادية (التحكم الذاتي، الثقة بالنفس، الحاجة إلى الإنجاز، الإستقلالية وتحمل المسؤولية، تحمل المخاطرة، الابتكار) لدى طلبة السنة الثالثة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل في نيتهم الريادية؟
✓ **فرضيات الدراسة:** تمثلت فرضيات الدراسة فيما يلي:

H_{01} : لا توجد فروق ذات دلالة احصائية للخصائص الشخصية لدى طلبة السنة الثالثة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل في مستوى نيتهم الريادية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ ، وقد اشتق منها الفرضيتان الفرعيتان:
التاليتان:

H_{01-1} : لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لجنس طلبة السنة الثالثة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل في مستوى نيتهم الريادية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

H_{01-2} : لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لشعبة طلبة السنة الثالثة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل في مستوى نيتهم الريادية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

H_{02} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد الخصائص الريادية لدى طلبة السنة الثالثة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل في نيتهم لإنشاء مؤسسة ريادية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$. وقد اشتق منها الفرضيات الفرعية التالية:

H_{02-1} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للقدرة على التحكم الذاتي لدى طلبة السنة الثالثة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل في نيتهم لإنشاء مؤسسة ريادية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

Ho₂₋₂: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للثقة بالنفس لدى طلبة السنة الثالثة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل في نيتهم لإنشاء مؤسسة ريادية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

Ho₂₋₃: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحاجة إلى الانجاز لدى طلبة السنة الثالثة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل في نيتهم لإنشاء مؤسسة ريادية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

Ho₂₋₄: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستقلالية وتحمل المسؤولية لدى طلبة السنة الثالثة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل في نيتهم لإنشاء مؤسسة ريادية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

Ho₂₋₅: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدرجة المخاطرة لدى طلبة السنة الثالثة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل في نيتهم لإنشاء مؤسسة ريادية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

Ho₂₋₆: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإبتكار لدى طلبة السنة الثالثة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل في نيتهم لإنشاء مؤسسة ريادية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

✓ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الخصائص الريادية، وكذلك النية الريادية لدى طلبة السنة الثالثة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل، كما تهدف الدراسة أيضاً إلى التعرف على أثر الخصائص الريادية (التحكم الذاتي، الثقة بالنفس، الحاجة إلى الإنجاز، الإستقلالية وتحمل المسؤولية، تحمل المخاطرة، الإبتكار) على النوايا الريادية لدى طلبة السنة الثالثة بالكلية التي أجريت بها الدراسة، كما تسعى الدراسة إلى معرفة الاحتياجات اللازمة لدى الطلبة المبحوثين للتوجه للعمل الريادي، وتقديم التوصيات اللازمة لذوي العلاقة، مما يساعد في بناء شباب ريادي لديه ما يلزمه من مقومات الريادة.

✓ أهمية الدراسة: تتبع أهمية الدراسة مما يلي:

- 1- حفز الطلبة وتوجيههم نحو إنشاء المؤسسات الريادية للتخفيف من البطالة ودعم التنمية الاقتصادية.
 - 2- أهمية موضوع الريادة باعتباره من الموضوعات الأساسية الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة في كافة المجتمعات.
 - 3- بيان مدى إسهام المقررات الدراسية لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل في التوجيه الإيجابي لطلبتها نحو إنشاء مؤسساتهم الخاصة.
 - 4- حداثة البحوث في الموضوع باللغة العربية، حيث تبحث الدراسة موضوعا حديثا، إلا أن له أهمية كبرى في حياتنا اليومية، مما يحتم إثراء بالأبحاث والدراسات.
- ✓ منهج الدراسة:

في ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي سعت إلى تحقيقها، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث يعتمد هذا المنهج على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكيمياً، لشرح أثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع، كما أنه يعتبر الأسلوب الأنسب لوصف الخصائص الريادية لدى المبحوثين.

أولاً: الإطار النظري:

1- مفهوم الريادة:

الريادة (أو ريادة الأعمال، أو المقاولاتية) هو مفهوم أساسي يربط التخصصات الأكاديمية المختلفة، لاسيما الاقتصاد وعلم الاجتماع والتاريخ، فالريادة ليس مجرد موضوع عادي متعدد التخصصات، بل هو موضوع أساسي يربط الأطر المفاهيمية للعلوم الاجتماعية المختلفة، والواقع أنه يمكن اعتباره لبنة أساسية لعلم اجتماعي متكامل⁽¹⁾.

شغل مفهوم الريادة حيزاً من تفكير الإداريين والاقتصاديين، ولقد تنبه علماء الإدارة إلى ضرورة توجيه البحث العلمي لدراسة ظاهرة الريادة كونها إحدى التحديات التي رافقت بزوغ الثورة الصناعية، وما تلازم معها مدارس فكرية متتالية في رصدتها لإبعادها، والسعي لتشخيصها قصد تحليلها، والتنبؤ بنتائجها المتوقعة والتفكير بآلية التعامل معها

وفق افتراضات عقلانية تامة ومحدودة وبمنظور مغلق وآخر مفتوح حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، إلا أن طبيعة التحولات المعرفية التي شهدتها فضاء الأعمال وبيئتها بعد عقد الخمسينات من القرن العشرين، وما أعقبها من عقود حتى أوائل الألفية الثالثة، أملى حتمية اعتماد منهج تفكير بالتوجهات والنقلات الفكرية في الريادة مفهومًا وأنموذجًا، وخصائصاً وتأثيراً وتأثراً في إبداع منظمات الأعمال وتعلمها وإرادتها للتعامل بلغة التفاوض.

فمفهوم الريادة يعتبر موضوع واسع للنقاش ويعرفه الباحثون بأشكال مختلفة، حيث ينظر البعض إلى الريادة على أنها تحمل المخاطرة، ويربط البعض الآخر مفهوم الريادة بالإبتكار، ويعتبر البعض أن الريادة ترتبط بالبحث عن المغامرة والتشويق⁽²⁾، يشير كثير من الباحثين إلى أن الريادة عملية تهدف إلى خلق الفرص من خلال تجاوز القيود الآنية واستثمار الموارد القيمة بطرق إبداعية يصعب على المنافسين تقليدها، فالريادة مجموعة من النشاطات التي تتضمن خلق منتجات أو عمليات جديدة، أو الدخول إلى سوق جديد، أو خلق مشروعات جديدة⁽³⁾، وترتبط الريادة بالمخاطرة، وذلك من خلال استثمار الوقت والمال في مشاريع وأفكار جديدة، وفي ظل بيئة تتميز بعدم التأكد، فالمخاطرة تؤدي في النهاية إلى إيجاد فرص وأسواق جديدة، ولكن مع مراعاة وجود فكر استراتيجي قادر على حمل الأفكار الجديدة إلى الواقع بنجاح والحصول على عوائد جراء تحمل هذه المخاطرة، فالريادة حسب العديد من الباحثين هي فكر استراتيجي وتحمل للمخاطرة مما يساعد على اقتناص أو خلق فرص لم تكن موجودة أو لم يتم اقتناصها من قبل⁽⁴⁾، فالريادة تعتبر خصيصة أو صفة لشخص معين لديه القدرة على الأخذ بالمخاطرة جزئياً أو كلياً، وأن جذور هذا المفهوم ترتبط بالتفسير السيكولوجي للأفراد على اختلاف مواقعهم والأدوار التي يقومون بها، وتتكون بشكل رئيس من تفاعل العوامل البيئية والبيولوجية في آن واحد، هذا التفاعل هو معبر عن مجموعة من المكونات (صفات أو خصائص) التي تصطف بنسق معين لتكون تنظيم دينامي يكفل التوافق مع البيئة المحيطة⁽⁵⁾، فحسب Mc Clelland توجد خاصيتين رئيسيتين يتصف بهما الريادي: الأولى هي عمل الأشياء أو الأعمال بطريقة جديدة وعلى أحسن وجه، والثانية هي اتخاذ القرارات في ظل حالة عدم التأكد⁽⁶⁾.

من جهة أخرى يرى J.Schumpeter أن الريادة تتمثل بشكل أساسي في مجموعة من الأنشطة الابتكارية، وتتمثل هذه الأنشطة في القيام بالأعمال بطريقة لم يتم القيام بها من قبل في مجال الأعمال، وبالتالي فالريادي هو الشخص الذي يبتكر، مثل إنشاء أعمال جديدة⁽⁷⁾، ويعرف Daft الريادة بأنها الأعمال التي تشمل عملية بدء عمل تجاري وتنظيم الموارد الضرورية له مع افتراض المخاطر والمنافع المرتبطة به⁽⁸⁾.

والريادة في حقل إدارة الأعمال هو مصطلح يطلق على كل من ينشئ مشروعاً جديداً، أو يقدم قيمة مضافة للاقتصاد، فالريادة من وجهة النظر الإدارية تتحدد بالآتي:⁽⁹⁾

- تعتبر حد مدخلات عملية اتخاذ القرار المتعلق بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للوصول الى منتج جديد أو خدمة جديدة لا يتوقعها الزبون من خلال تطوير أساليب العمليات.
- مجموعة المهارات المتراكمة والمبادرة الفردية الهادفة للتميز في الأداء .
- تركيز الجهد لإحداث التكامل والتنسيق للعمليات في التنظيم.
- الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف تطبيق الأفكار الجديدة في المؤسسات والتي يتم التخطيط لها بكفاءة عالية.

2- الخصائص الريادية:

يمكن تعريف الخصائص الريادية بأنها مجموعة من السمات الشخصية المحددة والمكونة للريادي⁽¹⁰⁾، أو هي القدرات والسمات الشخصية التي يمتلكها الريادي ويحتاجها لإدارة منظمته بنجاح⁽¹¹⁾، وقد أثارت مسألة ما إذا كان بالإمكان الاعتماد على مجموعة من السمات الشخصية للريادي وتحديد علاقتها بالريادة الكثير من النقاش من قبل الباحثين في مجال الاقتصاد والإدارة، ولذلك قام العديد منهم بإجراء دراسات وأبحاث عديدة عن الرياديين وأصحاب الأعمال الناجحين لمعرفة الأسباب الكامنة وراء تميزهم وإبداعهم في أعمالهم ونجاحهم، فقد بينت هذه الأبحاث أن الرياديين يتمتعون بخصائص وقدرات عالية ويتحلون بصفات وسمات شخصية تميزهم عن غيرهم وتجعلهم أقدر على البدء بمشاريعهم الخاصة وإنجاحها، وهذه الخصائص لا يجب أن تتوفر جميعها في شخص واحد، إلا أن الأبحاث توصلت إلى تمتع الرياديين بالعديد منها وأنه يمكن تطويرها بالتدريب والممارسة، ويرى Lefebvre أنه لا يمكن دراسة الإجراءات الاستراتيجية دون الأخذ بعين الاعتبار السمات الشخصية للريادي، لأن

الإدارة الإستراتيجية للمنظمة تتأثر بشكل قوي بهذه السمات⁽¹²⁾، كما أن الإستراتيجية المتوسطة والطويلة المدى للمنظمة سوف تتأثر بشدة بالإهتمامات الشخصية والعائلية للريادي⁽¹³⁾، وينظر Daft إلى الخصائص الريادية على أنها مجموعة من السمات الشخصية والسلوكية المرتبطة بالريادي، كالقدرة على التحكم الذاتي، والثقة العالية بالنفس، ومرونة التفكير، وتحمل المخاطرة⁽¹⁴⁾.

توجد العديد من الدراسات التي حاولت وصف وتحليل مختلف الخصائص الريادية، وقد اختلفت الأهداف العامة من وراء هذه الدراسات، وذلك تبعاً للمقاربات التي اعتمدها الباحثون لدراسة وتحليل هذه الخصائص وعلاقتها بمختلف المتغيرات ذات الصلة بطبيعة أنشطة الريادي ومنظّمته، فمنهم من اعتمد على المقاربة الشخصية (أو الصفات الشخصية) لتحديد أهم الخصائص الريادية التي يجب أن تتوفر في الريادي من أجل نجاحه مثل المخاطرة، الثقة في النفس، التفاؤل... الخ، في حين اعتمد البعض الآخر على المقاربة السلوكية من خلال توضيح أهم المهارات الريادية الواجب توفرها في الريادي، على غرار الرؤية، القيادة، الإدارة... الخ، البحوث الأولى في هذا المجال حاولت الربط بين الريادة ومجموعة من السمات الشخصية مثل المخاطرة، الإبداع، الرغبة في الإنجاز، الرغبة في السيطرة، إلا أن البحوث اللاحقة رأت أنه من الخطأ تحديد مجموعة من السمات والخصائص النموذجية التي يجب أن يتصف بها الريادي، حيث يرى Gartner أنه من غير المنهجي حصر السمات والخصائص الشخصية التي يجب أن يتحلى بها جميع الرياديين في ظل التنوع وعدم التناقص بين ريادي وآخر، وقد أدى ذلك إلى تعدد تعاريف الرياديين، ومع ذلك فقد شهدت البحوث المتعلقة بالريادة في الآونة الأخيرة عودة الإهتمام بشخصية الريادي، ولكن مع تركيز أكثر، مثل الأخذ في الاعتبار العوامل الظرفية، واختبار العلاقات الغير خطية، والربط بين السمات الشخصية والديناميات الشخصية، مع التركيز على الفروق الشخصية⁽¹⁵⁾، ومع ذلك الاختلاف يمكن القول إن هناك خصائص شخصية تصف إطار أي ريادي ناجح، ويتفق عليها عديد من الباحثين، حيث إن وجود هذه الخصائص تدعم الروح القيادية لدى الرياديين وتجعلهم أكثر اندفاعاً نحو إنشاء أعمالهم الخاصة، وبناء على ما تقدم للإسهام في تحقيق أهداف الدراسة الحالية، وقد أوضح Daft أن السمات الشخصية للريادي هي أكثر من 40 سمة حسب الباحثين في هذا الميدان⁽¹⁶⁾، وعليه يرى الباحث أنه ينبغي تحديد

أبرز الخصائص الريادية التي سيتم الاعتماد عليها في هذه الدراسة في 6 خصائص وهي: التحكم الذاتي، والثقة بالنفس، والحاجة إلى الإنجاز، والاستقلالية وتحمل المسؤولية، وتحمل المخاطرة، والإبداع:

✓ **الميل نحو المخاطرة Risk:** يتحمل الريادي المخاطرة، ويتقبل العمل في مواقف وحالات تتسم بعدم التأكد، والملاحظ انه كلما زادت درجة الرغبة في النجاح يزداد الميل والاستعداد لتحمل مخاطر معينة، وعادة ما يتميز الريادي إلى الميل إلى المخاطرة نتيجة لرغبته القوية في النجاح وتقديم منتجات وخدمات جديدة.

✓ **التحكم الذاتي Locus of control:** وتعني أن الريادي يكون قادرا على أن يحلل ويفسر الأحداث والأشخاص من خلال التركيز على نظام يتصوره بنفسه، ويستند هذا التصور على الأفكار والقيم والتقاليد عند الآخرين، ويمكن القول أن مهمة البدء بمشروع جديد يتطلب من الفرد أن يكون قادرا على الضبط والسيطرة على العوامل الخارجية المؤثرة عليه⁽¹⁷⁾.

✓ **الحاجة إلى الإنجاز Need for Achievement:** وهي تعني أن الأشخاص الرياديين لديهم دوافع عالية نحو التفوق واختيار الظروف الملائمة التي توفر لهم فرص النجاح في أعمالهم، فهم لا يرون تحد في حالة الأهداف السهلة، كما أن تحقيق الأهداف المتوسطة يحقق لهم درجة عالية من الرضا، كما أن الرياديين الذين لديهم ميل عال نحو الإنجاز يهتمون بشكل كبير بمتابعة تنفيذ أهدافهم من أجل تقييم مدى الإنجاز والاستفادة منها في إنجاز وتحقيق الأهداف اللاحقة⁽¹⁸⁾.

✓ **الحاجة إلى الاستقلالية Need for Autonomy:** فالإنسان الريادي شخص مستقل، يجب أن يكون رئيسا لا مرؤوسا⁽¹⁹⁾، وترتبط الحاجة إلى الاستقلالية بمختلف الصفات الريادية مثل: الإعتماد على الذات، الرقابة الداخلية، حساب المخاطر، الإبداع والإبتكار، اتخاذ القرارات.

✓ **الثقة بالنفس Self-confidence:** يجب أن يتصرف الأشخاص الذين يبدؤون نشاطا تجاريا ويديرونه بشكل حاسم، فهم بحاجة إلى الثقة في قدرتهم على التحكم في المهام اليومية للمنظمة، كما يجب أن يكونوا على يقين من قدرتهم على كسب الزبائن، والتعامل مع التفاصيل الفنية، والحفاظ على الأعمال مستمرة، كما أن لدى الرياديين

شعور عام بالثقة بأنهم يستطيعون التعامل مع أي شيء في المستقبل؛ ويمكنهم معالجة المشاكل المعقدة وغير المتوقعة عند نشوئها⁽²⁰⁾.

✓ **الإبتكار Creativity**: يعتبر الإبتكار خاصية مهمة في ريادة الأعمال، فهو مهم لكل من الريادة الإبداعية والريادة المستنسخة على حد سواء، ففي حين أن النوع الأول يحتاج إلى الابتكار لتعزيز الإبداع الثوري، فإن النوع الثاني يستخدم لتمكين الدخول إلى السوق ونتاج السلع والخدمات بكفاءة وبموارد محدودة، والفوز بحصة سوقية، ويعرف Carayannis et al الإبتكار بأنه: "القدرة على التفكير خارج الصندوق، التفكير بشكل جانبي، الملاحظة، تصور وبناء الأفكار والنماذج التي توازي أو تفوق العناصر وطرق التفكير والإدراك الموجودة"⁽²¹⁾، فالإبتكار هو القدرة على ملاحظة التفاعلات الجديدة بين الموضوعات والأفكار، والإبتكار لا يعني القدرة على خلق شيء من لا شيء، ولكن القدرة على توليد أفكار جديدة من خلال جمع، تغيير، إعادة تطبيق الأفكار الموجودة⁽²²⁾.

3- النية الريادية:

ينظر مختلف الباحثين إلى النوايا كمتغير رئيسي لفهم النشوء التنظيمي للريادي وسلوكه، فقد وجد علماء النفس أن موضوع النية من الجوانب المهمة لفهم السلوك الإنساني، وهي تسمح بالتركيز بشكل أكبر على موضوعات التنبؤ بالسلوك المستقبلي بدلاً من الجوانب التي تشرح السلوك فقط، وتمثل المواقف تجاه العمل المستقل الفرق بين إدراك الفرد لرغبته الشخصية لأن يعمل لحسابه الخاص، وبين رغبته للعمل في منظمات الأعمال، ولذا يشير الموقف الإيجابي المرتفع تجاه العمل المستقل إلى أن الفرد يميل إلى صالح العمل لحسابه الخاص أكثر من العمل لدى الآخرين⁽²³⁾، وتوجد في الأدبيات المتعلقة بعلم النفس مقاربات مختلفة للنوايا الريادية، حيث تمت دراسة النوايا من حيث كونها نماذج العمليات (نماذج النوايا)، من بين هذه النماذج الأكثر شعبية نجد: نظرية الحدث الريادي لـ Shapero and Sokol التي ترى أن النوايا الريادية تتأثر بصفة مباشرة بالنظام القيمي والإجتماعي لكل فرد، بالإضافة إلى الجدوى والتي تعتمد على الدعم المالي والشركاء المحتملين للريادي، ونظرية السلوك المخطط لـ Ajzen التي تحاول شرح تأثير البيئة الثقافية والإجتماعية في السلوك البشري، حيث يرى هذا النموذج أن نية الفرد هي محصلة لثلاث عوامل: 1) الموقف اتجاه الريادة أو العوامل السلوكية و التي تدور حول النتائج المحتملة للسلوك، 2) المعايير الذاتية والتي تشير إلى

إدراك الفرد للتوقعات السلوكية من قبل الأفراد والجماعات، وهي بمنزلة المرجعية المهمة للشخص مثل الأهل، والأصدقاء، والأسرة، والمعلم، (3) والتحكم الظاهري على سلوك إنشاء المؤسسة، وهي اعتقادات حول وجود العوامل التي تسهل أو تعرقل أداء السلوك، فإدراك الفرد لمدى قدرته على التحكم بسلوكه يسهم في التنبؤ بالنية للشرع في أي عمل⁽²⁴⁾، كما أن القدرة الشخصية والخصائص الفردية، والسياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي يمكن أن تسهم في تشكيل النية الريادية، فوفقاً لـ Bird تعتبر السمات الشخصية والظروف البيئية محدداً للنية الريادية⁽²⁵⁾، في حين يرى بعض الباحثين في مجال الريادة أن المتغيرات الظرفية على غرار معدل التضخم، قوانين الأعمال، المتغيرات الشخصية مثل السمات الشخصية لديها قدرة ضعيفة على تشكيل النية الريادية⁽²⁶⁾، إلا أن Ajzen يرى أن السلوك يتأثر بمجموعة من العوامل والخصائص، منها ما هو شخصي، ومنها ما هو اجتماعي، ومنها البيئي أيضاً. يعرف كل من علماء النفس وعلماء الفلسفة النية بأنها الحالة المدركة التي تسبق بشكل مؤقت، أو مباشر السلوك المرتقب، ولهذا يمكن النظر إلى النية على أنها حالة المعرفة أو الإدراك الذي يسبق بشكل مباشر قرار التصرف أو القيام بالعمل، وتشير التجارب العملية إلى عدّ النيات أنها، وباستمرار المؤشر الوحيد والأفضل للسلوك اللاحق، ثم إن أي سلوك مخطط يعد سلوكاً مقصوداً أو معتمداً إذا لم يكن السلوك نتيجة لعملية محفز فعل⁽²⁷⁾.

كما يعرف Peng et al النية الريادية بأنها: "توجه عقلي للفرد مثل: الرغبة، الأمل، التمني، يؤثر على اختياره للريادة"⁽²⁸⁾، أما Bird فيعرف النية بأنها: " الحالة الذهنية التي توجه اهتمام الفرد، ومن ثم خبرته وتصرفه أو سلوكه تجاه هدف محدد أو مسار ما من أجل تحقيق غاية ما"⁽²⁹⁾، وبالنظر إلى أن نوايا الفرد قد تسبق سلوكه الفعلي، فإنه يقرر البدء في إنشاء مشروع قبل أن يكتشف فرصة العمل ذات العلاقة، أو تحديد نوع العمل الذي يرغب الدخول فيه، وبقدر النية لدى الفرد يكون مستوى الحماس لديه، وهذا ينعكس على مستوى أدائه الفعلي الذي يدفع به نحو إنجاح المشروع، فهناك علاقة ارتباط بين النية والسلوك الريادي الفعلي الذي يقود إلى مشروعات ريادية فعالة، فالنية هو مؤشر يصف كيف يكون الفرد مستعداً لبذل جهوده للقيام بالسلوك⁽³⁰⁾، ولأغراض الدراسة الحالية يعرف الباحث النية الريادية بأنها: رغبة وطموح الطلبة لإنشاء

مؤسساتهم الخاصة بعد تخرجهم من الجامعة بدلا من انتظار الحصول على وظيفة في القطاع العام.

4- الدراسات السابقة:

دراسة ناصر والعمرى (2011) بعنوان: "قياس خصائص الريادة لدى طلبة الدراسات العليا في إدارة الأعمال وأثرها في الأعمال الريادية: دراسة مقارنة"، هدفت إلى قياس خصائص الريادة لدى طلبة الدراسات العليا في إدارة الأعمال وأثرها في الأعمال الريادية من خلال دراسة تحليلية مقارنة بين جامعتي عمان العربية ودمشق، تكونت عينة الدراسة من (115) طالبا وطالبة من برنامجي الماجستير والدكتوراه بشكل طبقي للعام (2009-2010)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة وزعت على عينة الدراسة، وبعد إجراء عملية التحليل لبيانات الدراسة وفرضياتها توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها وجود أثر ذي دلالة إحصائية لخصائص الريادة لدى طلبة الدراسات العليا في إدارة الأعمال في جامعتي عمان العربية ودمشق في الأعمال الريادية يفسر ما نسبته (22.1%)، وأثر يفسر ما نسبته (21.9%) في سلوك الأعمال الريادية، وأثر يفسر ما نسبته (8.7%) في الطموح في الأعمال الريادية.

دراسة محمد النمشي (2017) بعنوان: "أثر الخصائص الريادية في النية لإنشاء المشروعات الريادية لدى طلبة تخصصات العلوم الإدارية بجامعة العلوم والتكنولوجيا اليمنية"، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الخصائص الريادية (التحكم الذاتي، الثقة بالنفس، الحاجة إلى الانجاز، الاستقلالية وتحمل المسؤولية، وتحمل المخاطرة، والابداع) لدى طلبة تخصصات العلوم الإدارية بجامعة العلوم والتكنولوجيا اليمنية في النوايا الريادية لديهم، تكونت عينة الدراسة من (157) طالب وطالبة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية للخصائص الريادية لدى الطلبة على نيتهم لإنشاء مشروعاتهم الريادية الخاصة، حيث أظهرت النتائج أن قدرة الطلبة على التحكم الذاتي وكذلك مستوى الإبداع لديهم يعدان من أهم الخصائص الريادية الأكثر تأثيراً على النية الريادية لديهم، بينما تبين أن الثقة بالنفس هي الأقل تأثيراً بين الخصائص الريادية في نية الطلبة للتوجه نحو إنشاء مشروعات ريادية، وقد خلصت الدراسة إلى أن طلبة

العلوم الإدارية يتمتعون بخصائص وسمات ريادية عديدة وبدرجة كبيرة، وهذا يعزز لديهم الحماسة نحو الشروع بأعمالهم الخاصة وبدرجة نجاح عالية.

دراسة Peng et al (2009) بعنوان: "Entrepreneurial Intentions and Its Influencing Factors: A Survey of the University Students in Xi'an China"، هدفت هذه الدراسة لقياس مستوى النية الريادية لدى الطالب والعوامل المؤثرة عليه، كما هدفت أيضاً لمعرفة تأثير العوامل الأخرى مثل العوامل الشخصية/النفسية والعوامل الأساسية للأسرة وعوامل البيئة الاجتماعية على النية الريادية، تكونت عينة الدراسة من 2010 طالب في تسع جامعات في Xi'an الصين، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الطلبة المبحوثين لديهم مستوى مرتفع للنية الريادية، كما أن هذه النية تتأثر بالعديد من العوامل على غرار الكفاءة الريادية للطلبة، العوامل الشخصية/النفسية، الموقف اتجاه الريادة، المخاطرة، البيئة الريادية والاجتماعية، حيث تدفع هذه العوامل بالطلاب إلى التفكير في العمل لحسابه الشخصي.

دراسة Sadgui et al (2016) بعنوان: "L'impact des Caractéristiques Individuelles et Contextuelles sur l'Intention Entrepreneuriale des Etudiants: cas de l'Université Moulay Ismail de Meknès"، وهدفت الدراسة إلى تحليل تأثير العوامل الشخصية والسياقية على النية الريادية لطلبة جامعة مولاي اسماعيل بمدينة مكناس المغربية، حيث سعت الدراسة إلى معرفة دور الموقف اتجاه السلوك الريادي، المعايير الذاتية... الخ، على النية الريادية للطلبة، تكونت عينة الدراسة من 180 طالب يدرسون في طور الماستر والهندسة في جامعة مولاي اسماعيل، وأظهرت النتائج أن احتمال إنشاء الطالب لمؤسسته الخاصة يختلف باختلاف مجموعة من المتغيرات السياقية والشخصية، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين كل من التعليم في مجال الريادة، البحث عن الاستقلالية، المخاطرة، العائلة، توفر مصادر التمويل من جهة، واحتمال انشاء مؤسسة خاصة من جهة أخرى.

دراسة Mares et al بعنوان: "Student's Entrepreneurial Intention: Esce and Fea Comparison"، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين النوايا الريادية للطلبة وخلفياتها (المواقف اتجاه الريادة، المعايير الذاتية، والتحكم السلوكي المدرك) في ثقافتين مختلفتين، كما حاولت هذه الدراسة فهم العملية الذهنية المتعلقة بالطلبة ليصيروا

رياديين، ومن أجل ذلك اتبعت الدراسة المقارنة المعرفية من خلال تطبيق استبيان النوايا الريادية (EIQ) على الطلبة من كلية إدارة الأعمال (ESCE)، بمعهد البوليتكنيك في سيتوبال (IPS)، والطلبة من كلية الاقتصاد والإدارة (FEA)، بجامعة ساو باولو (USP)، سمحت هذه الدراسة بتأكيد نتائج الدراسات السابقة التي أشارت إلى أن النية الريادية يمكن التنبؤ بها من خلال المواقف تجاه الريادة، المعايير الذاتية، والتحكم السلوكي المدرك.

دراسة الشيخ وآخرون (2009) بعنوان: "صاحبات الأعمال الرياديات: سمات وخصائص"، التي هدفت إلى الكشف عن الخصائص والسلوكيات الريادية التي تمتلكها الرياديات الأردنيات، بالإضافة إلى بيان أثر الخلفية الشخصية والاجتماعية والوظيفية للرياديات الأردنيات في الخصائص والسلوكيات الريادية التي يمتلكها، من خلال عينة الدراسة المكونة من (71) ريادية أردنية يمتلكن مشاريع ناجحة في مجالات الأعمال كلها ومن مختلف مناطق المملكة واللاتي تم اختيارهن ضمن مجموعة من المعايير، تبين أن الرياديات الأردنيات يتمتعن بدرجة عالية من الثقة بالنفس وحب الإنجاز والإبداع والابتكار والمبادرة والقدرة على بناء شبكة علاقات مع جهات مختلفة وهناك تأثير ذي دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي وخاصة المبادرة لدى الرياديات من حملة الشهادات العليا، كما توجد فروق بين سنوات الخبرة وخاصيتي التخطيط وبناء شبكة العلاقات للرياديات الأردنيات.

دراسة سعيد محمد أبوقرن (2015) بعنوان: "واقع ريادة الأعمال في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة" دراسة مقارنة بين قسم التعليم المستمر في جامعتي الأزهر والإسلامية"، وهدفت الدراسة إلى التعرف على واقع ريادة الأعمال في الجامعات الفلسطينية من خلال دراسة مقارنة بين عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر بالجامعة الإسلامية ومركز التعليم المستمر بجامعة الأزهر، واستخدمت الإستبانة كأداة رئيسة لجمع المعلومات، حيث تكونت عينة الدراسة من طلبة التعليم المستمر بالجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر والبالغ عددهم 161 طالب وطالبة، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود دور متوسط للإبداع والابتكار والمخاطرة المحسوبة والاستقلالية والتنافسية والثقافة الريادية على التوجه الريادي في التعليم المستمر في الجامعة

الإسلامية، في حين تبين وجود دور قليل لهذه الخصائص على التوجه الريادي في التعليم المستمر في جامعة الأزهر.

ثانياً: منهجية الدراسة وإجراءاتها:

1- حدود الدراسة:

✓ **الحدود المكانية:** تتمثل في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جبجل، قطب تاسوست.

✓ **الحدود البشرية:** تتمثل الحدود البشرية في الطلبة الذين يدرسون في السنة الثالثة بالكلية محل الدراسة خلال السنة الجامعية 2017/2018.

✓ **الحدود الزمنية:** بالنسبة للفترة الزمنية التي أجريت فيها الدراسة الميدانية فقد كان ذلك خلال السداسي الثاني من السنة الجامعية 2017/2018.

2- أداة الدراسة:

تم جمع بيانات الدراسة بالاعتماد على الإستبانة باعتبارها من أنسب أدوات الدراسة العلمية التي تحقق أهداف الدراسة الميدانية للحصول على معلومات وحقائق مرتبطة بواقع معين، وقد تم تصميم الإستبانة اعتماداً على ما استندت إليه أغلب الدراسات السابقة في قياس الخصائص الريادية والنية الريادية، للمساعدة على الإجابة على أسئلة الدراسة، وتضمنت المحاور التالية:

المحور الأول: البيانات الشخصية للطلبة في الجامعة، وشملت: الجنس والشعبة (التخصص).

المحور الثاني: ويشمل البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة، ويتكون من قسمين هما:

• **القسم الأول:** ويتعلق بعبارات أبعاد الخصائص الريادية، ويمثل المتغير الرئيسي (المستقل)، ويتكون من 41 عبارة، تقيس 06 خصائص لموضوع الدراسة وهي: التحكم الذاتي (07 عبارات)، الثقة بالنفس (07 عبارات)، الحاجة إلى الإنجاز (07 عبارات)، الإستقلالية وتحمل المسؤولية (07 عبارات)، تحمل المخاطرة (07 عبارات)، الابتكار (06 عبارات).

• **القسم الثاني:** ويتعلق بالعبارات الخاصة بالنية الريادية وهي تمثل المتغير التابع للدراسة، وهي عبارة عن (06 عبارات)، وقد صيغت جميع فقرات المحور الثاني وفقاً لمقياس ليكارت الخماسي.

-3

متغيرات الدراسة: متغيرات الدراسة وهي كالآتي:

✓ **النية الريادية (المتغير التابع):** يمكن تعريفها بأنها التوجه المدرك من قبل الطلبة نحو المتابعة في الريادة (إنشاء مؤسسة خاصة) بعد التخرج، وتم قياس النية الريادية من خلال 06 عبارات باستخدام مقياس ليكارت الخماسي (غير موافق بشدة،.....، موافق بشدة)، هذه العبارات تقيس الجوانب المختلفة للنية الريادية، وتم تشكيل هذه العبارات من خلال البحوث المختلفة الموجودة في هذا المجال، خاصة دراسة Wang et al، Liñán et Chen، Barbosa et al، وقد حاولت العبارات قياس نية الطلبة لإنشاء مؤسسة في المستقبل، بالإضافة نيتهم نحو دخول عالم الريادة مستقبلاً.

✓

الخصائص الريادية (المتغير المستقل): عرفت على أنها مجموعة من السمات الشخصية والسلوكية المرتبطة بالريادي، في الدراسة الراهنة قسمت الخصائص الريادية إلى 06 خصائص هي: (التحكم الذاتي، الثقة بالنفس، الحاجة إلى الإنجاز، الإستقلالية وتحمل المسؤولية، تحمل المخاطرة، الابتكار)، ولقياس هذه الخصائص تم صياغة 41 عبارة تقيس في مجموعها هذه الخصائص الستة باستخدام مقياس ليكارت الخماسي، وتم الإعتماد في تشكيل هذه العبارات على العديد من الدراسات الموجودة في هذا المجال، خاصة دراسة سعيد محمد أبو قرن، مراد محمد النمشي، Arasteh et al، محمد جودت ناصر وغسان العمري، Peng et al.

-4

مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، وبناء على مشكلة الدراسة وأهدافها فإن مجتمع الدراسة المستهدف يتكون من طلاب وطالبات السنة الثالثة لكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير للعام الجامعي 2017/2018، والبالغ عددهم 910 طالب وطالبة، موزعين على أربعة أقسام (قسم علوم التسيير، العلوم المالية والمحاسبية، العلوم الإقتصادية، والعلوم التجارية)، وذلك بحسب الإحصاءات التي حصل عليها الباحث من مصلحة الدراسات لكل قسم.

من أجل تشكيل العينة قام الباحث باستخدام العينة العشوائية الطبقية حسب القسم، حيث تم توزيع 325 استبانة واسترجاع 286، وتم استبعاد 07 استبانات لعدم صلاحيتها للتحليل، وبذلك يكون عدد الإستبانات التي خضعت للتحليل 279 استبانة.

جدول رقم (01): مجتمع الدراسة وعينتها

القسم	مجتمع الدراسة	العينة	الموزع	المسترجع الصالح للتحليل
علوم التسيير	280	110	110	99
العلوم التجارية	222	70	70	59
العلوم المالية والمحاسبية	238	80	80	69
العلوم الاقتصادية	170	65	65	52
المجموع	910	325	325	279

5- وصف خصائص عينة الدراسة:

حدد الباحث خصائص عينة الدراسة من خلال البيانات المتنوعة التي تخص المعلومات الشخصية التي ذكرها أفراد العينة في الإجابة عن البيانات الأولية في الإستبانة، التي تشمل الخصائص التالية الواردة في الجدول (02):

جدول رقم (02): وصف خصائص عينة الدراسة

	المتغير	التكرار	النسبة %
الجنس	ذكر	53	19
	أنثى	226	81
الشعبة	علوم التسيير	99	35.5
	علوم تجارية	59	21.1
	علوم مالية ومحاسبية	69	24.7
	علوم اقتصادية	52	18.6
	المجموع	279	100

يتضح من الجدول أعلاه أن غالبية أفراد العينة من الطالبات بنسبة (81%)، وهذا يعكس حقيقة مفادها أن غالبية طلبة السنة الثالثة في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير هم من الإناث (حقيقة تتسحب على باقي الكليات والجامعة ككل)، أما بالنسبة

للشعبة فيلاحظ أن طلبة قسم علوم التسيير شكلوا النسبة الأكبر من إجمالي الطلبة الذين شملتهم عينة الدراسة (35.5%)، حيث يضم هذا القسم ثلاث تخصصات وكل تخصص يضم أربعة أفواج (إدارة الأعمال، الإدارة المالية، التسويق)، بينما أقل هذه النسب جاءت لقسم العلوم الاقتصادية (18.6%)، حيث يضم هذا القسم تخصص واحد فقط ويضم ستة أفواج.

6- ثبات أداة الدراسة:

يشير الثبات إلى استقرار النتائج التي يتم الحصول عليها باستخدام المقياس أكثر من مرة في أوقات مختلفة أو متتالية وفي نفس الظروف، وقد تحقق الباحث من ثبات استبانة الدراسة من خلال معامل الفاكرونباخ، وقد بلغ معامل الثبات الكلي للأداة (0.897)، وهو ما يؤكد أن الأداة ذات معامل ثبات مرتفع ومقبول، حيث أن القيم المعيارية لألفاكرونباخ في بحوث العلوم الإدارية تكون مقبولة عند 60 % فأكثر، ويبين الجدول (03) قيم معامل الثبات لكل متغير من متغيرات الدراسة، حيث يتضح من الجدول أن قيمة معامل ألفاكرونباخ لعبارات كل متغير من متغيرات الدراسة كانت مرتفعة ودالة إحصائياً، حيث تراوحت معاملات الثبات بين (0.545-0.882)، مما يجعل الباحث على ثقة تامة بصحة الإستبانة وصلاحياتها لتحليل النتائج واختبار فرضياتها.

جدول رقم (03): معامل ثبات كل متغير من متغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
التحكم الذاتي	7	0.624
الثقة بالنفس	7	0.665
الحاجة إلى الإنجاز	7	0.631
الإستقلالية وتحمل المسؤولية	7	0.545
تحمل المخاطرة	7	0.690
الابتكار	6	0.607
الخصائص الريادية	41	0.874
النية الريادية	6	0.882
جميع المتغيرات معا	47	0.897

7- تحليل معامل تضخم التباين والتباين المسموح: تم التأكد من عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity) باستخدام اختبار معامل تضخم التباين (VIF)، واختبار التباين المسموح (Tolerance) لكل متغير من متغيرات الدراسة، مع مراعاة عدم تجاوز معامل تضخم التباين (VIF) للقيمة (5)، وقيمة اختبار التباين المسموح (Tolerance) أكبر من (0.1)، والجدول رقم (04) يبين نتائج هذين الاختبارين:

الجدول رقم (04): معامل تضخم التباين والتباين المسموح

المتغيرات	معامل تضخم التباين	التباين المسموح
	VIF	Tolerance
التحكم الذاتي	1.603	0.624
الثقة بالنفس	1.662	0.602
الحاجة إلى الإنجاز	2.216	0.451
الاستقلالية وتحمل المسؤولية	1.254	0.798
تحمل المخاطرة	2.013	0.497
الإبتكار	1.744	0.573

نلاحظ من الجدول (04) أن قيم اختبار معامل تضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات تقل عن 5 وتتراوح بين (1.254-2.216)، وأن قيم اختبار التباين المسموح (Tolerance) تراوحت بين (0.451-0.798)، وهي أكبر من (0.1)، ويعد هذا مؤشراً على عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity).

8- المعالجات الإحصائية:

تمت الاستفادة من الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS في تحليل البيانات التي جمعت، وتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية الوصفية كالتكرارات والنسب المئوية، ومعامل Alpha Cronbach للتأكد من درجة ثبات المقياس المستخدم، كما استخدم اختبار t لعينتين مستقلتين واختبار (ANOVA)، بالإضافة إلى معامل اختبار الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة.

ثالثاً: تحليل متغيرات الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الخصائص الريادية لدى طلبة السنة الثالثة في كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل (التحكم الذاتي، الثقة بالنفس، الحاجة إلى الإنجاز، الإستقلالية وتحمل المسؤولية، تحمل المخاطرة، الابتكار) في النوايا الريادية لديهم، وتسهيلاً لتحليل متغيرات الدراسة تم تقسيم هذه الفقرة إلى جزأين، أولهما يتعلق بتحديد مستوى متغيرات الدراسة، والثاني يتعلق باختبار فرضيات الدراسة، ولأجل ذلك فقد تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، بالإضافة لاختبار t واختبار ANOVA لعينتين مستقلتين، وكذلك تحليل الانحدار الخطي المتعدد لبيان أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وهو النية الريادية لدى الطلبة، وفيما يلي عرض لتحليل متغيرات الدراسة.

1- تحديد مستوى متغيرات الدراسة:

• للإجابة عن السؤال الذي نصه: "ما مستوى توفر الخصائص الريادية لدى طلبة السنة الثالثة في كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؟"، رصدت إجابات أفراد عينة الدراسة، واستخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للخصائص الريادية الست، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول (06)، ومن أجل تفسير النتائج اعتمد مقياس ليكارت الخماسي (جدول 05):

جدول رقم (05): درجات مقياس ليكارت الخماسي

درجة التوفر	المتوسط الحسابي
درجة منخفضة جداً	من 1 إلى أقل من 1.80
درجة منخفضة	من 1.8 إلى أقل من 2.6
درجة متوسطة	من 2.6 إلى أقل من 3.4
درجة مرتفعة	من 3.4 إلى أقل من 4.2
درجة مرتفعة جداً	من 4.2 إلى 5

جدول رقم (06): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الخصائص الريادية

الخصائص	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة التوفر
التحكم الذاتي	3.85	0.60	1	مرتفعة
الثقة بالنفس	3.79	0.59	3	مرتفعة
الحاجة إلى الإنجاز	3.80	0.60	2	مرتفعة
الاستقلالية وتحمل المسؤولية	3.55	0.65	6	مرتفعة
تحمل المخاطرة	3.57	0.67	5	مرتفعة
الابتكار	3.73	0.61	4	مرتفعة
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الكلي للخصائص الريادية	3.72	0.45	-	مرتفعة

يبين الجدول (06) أن المتوسط الحسابي لمدى توفر الخصائص الريادية في أفراد العينة بلغ (3.72)، ويدل ذلك على توفر الخصائص الريادية لدى طلبة السنة الثالثة في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بشكل مرتفع، ويرجع الباحث هذه النتيجة إلى أن تخصص الطلبة ودراساتهم لمقاييس الإدارة (مثل تسيير المؤسسة، مدخل إلى إدارة الأعمال... الخ) والعديد من المقاييس الأخرى ذات الصلة، هي التي تساعدهم على اكتساب الخصائص الريادية، حيث أن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تبني استراتيجيتها بما ينسجم مع أهداف التعليم العالي الجزائري الذي يضع ضمن أولوياته بناء شخصية الطالب الجامعي من خلال الجامعات والكليات والأقسام، فبمراجعة المقررات التي يتم تدريسها خلال المسار الجامعي في طور الليسانس نجد أن هذه الكلية تراعي في تدريسها للطلبة إكسابهم معارف ومهارات تؤهلهم لممارسة الأعمال الريادية، على الرغم من وجود تفاوت بين قسم وآخر.

أما فيما يتعلق بترتيب الخصائص الريادية الست فقد جاء على النحو التالي (من الأكثر توفراً إلى الأقل توفراً): التحكم الذاتي، الحاجة إلى الإنجاز، الثقة بالنفس، الابتكار، تحمل المخاطرة، الاستقلالية وتحمل المسؤولية، ويلاحظ من الجدول أعلاه أن درجة

توفر الخصائص الريادية السنة في عينة الطلبة كلها كانت مرتفعة، ويتضح من الجدول أيضا التشتت المنخفض في استجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد كافة متغيرات الدراسة، وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول أهمية هذه المتغيرات، ويشير الجدول أيضا إلى التقارب في قيم المتوسطات الحسابية حيث تراوحت بين (3.55 - 3.85).

• للإجابة عن السؤال الذي نصه: "ما مستوى توفر النية الريادية لدى طلبة السنة الثالثة في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؟"، رصدت استجابات أفراد عينة الدراسة، واستخرج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الدلالة لعبارات النية الريادية، كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (07): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير النية الريادية

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوفر
النية الريادية	3.82	0.89	مرتفعة

يتضح من الجدول أن المتوسط الحسابي لمتغير النية الريادية بلغ (3.82)، وانحراف معياري يقدر بـ (0.89)، وهو ما يشير إلى درجة توفر عالية للنية الريادية لدى أفراد العينة في حالتها ما توفرت لهم مقومات الريادة، وهذه النتيجة تشكل تحديا لكافة المؤسسات والهيئات المحلية بضرورة توفير مناخ الأعمال المناسب ومقومات العمل الريادي في الولاية بشكل خاص والجزائر بشكل عام.

2- اختبار فرضيات الدراسة: يتضمن هذا الجزء النتائج الخاصة باختبار فرضيات الدراسة:

• اختبار فرضية الفروق: تنص الفرضية H_{01} على: "لا توجد فروق ذات دلالة احصائية للخصائص الشخصية لدى طلبة السنة الثالثة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل في مستوى نيتهم الريادية عند مستوى دلالة $(0.05) \leq \alpha$ "، وقد تقسيم هذه الفرضية إلى فرضيتين فرعيتين كما يلي:

✓ لاختبار الفرضية H_{01-1} التي تنص على: "لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لجنس طلبة السنة الثالثة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل

في مستوى نيتهم الريادية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس فيما يخص النية الريادية لدى طلاب السنة الثالثة بالكلية، تم استخدام اختبار t لعينيتين مستقلتين (Independent Simples t-test)، والجدول الموالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (08): نتائج اختبار t - لعينتين مستقلتين - الجنس.

مستوى الدلالة sig	قيمة t	المتوسطات		النية الريادية
		أنثى	ذكر	
0.088	1.710	3.79	4.001	

تشير النتائج الواردة في الجدول (08) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى النية الريادية لدى أفراد العينة يمكن أن تعزى لمتغير الجنس، حيث أن قيمة مستوى المعنوية هي (0.088)، وهي أكبر من (0.05)، كما كان مستوى النية الريادية لدى الطلبة مقاربا لدى الجنسين، حيث بلغ المتوسط بالنسبة للذكور (4.001)، وبالنسبة للإناث (3.79)، وعليه تقبل الفرضية العدمية (الصفريّة)، ويمكن إرجاع عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية إلى أن الطلبة بغض النظر عن جنسهم لديهم طموح ليكونوا رياديين في المستقبل ولديهم نية للعمل لصالحهم الخاص من خلال إنشاء مؤسساتهم الخاصة.

✓ اختبار الفرضية H_{01-2} التي تنص على: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لشعبة طلبة السنة الثالثة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل في مستوى نيتهم الريادية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)"، ولمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الشعبة فيما يخص النية الريادية لدى طلاب السنة الثالثة بالكلية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، والجدول (09) يوضح نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (09): نتائج اختبار ANOVA للعلاقة بين النية الريادية وشعبية الدراسة.

النية الريادية	علوم التسيير	العلوم التجارية	العلوم المالية والمحاسبية	العلوم الاقتصادية	قيمة F	الدلالة sig
	3.94	3.94	3.54	3.84	3.359	0.019

يلاحظ من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بتأثير طبيعة الشعبة على مستوى النية الريادية لدى أفراد العينة وذلك لصالح الطلبة الذين يدرسون في شعبة علوم التسيير وشعبة العلوم التجارية، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.019)، وهو أصغر من (0.05)، وعليه ترفض الفرضية العدمية وتقب الفرضية البديلة التي تنص على: توجد فروق ذات دلالة إحصائية لشعبة طلبة السنة الثالثة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل في مستوى نيتهم الريادية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ويعتقد الباحث أن ظهور فروقات ذات دلالة إحصائية يرجع إلى كون طلبة علوم التسيير والعلوم التجارية يدرسون مقاييس خلال مسارهم الدراسي في الجامعة تكسبهم خصائص ريادية تجعلهم يطمحون بشكل أكبر للتوجه نحو إنشاء مؤسساتهم الخاصة بعد تخرجهم مقارنة بطلبة العلوم المالية والمحاسبية، على الرغم من أن جميع الشعب الأربع في الكلية تساهم في إكساب الطلبة الخصائص الريادية أو الفكر الريادي الذي يتيح لهم الطموح في أن يصبحوا رياديين مستقبلا.

• اختبار فرضية أثر أبعاد الخصائص الريادية على نية إنشاء مؤسسة ريادية H_{02} : تنص على: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد الخصائص الريادية لدى طلبة السنة الثالثة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل في نيتهم لإنشاء مؤسسة ريادية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)".

تم تقسيم هذه الفرضية إلى ستة فرضيات فرعية تقيس كل منها أثر الخصائص الريادية الستة على متغير النية الريادية، ومن أجل ذلك تم استخدام الانحدار المتعدد لاختبار هذه العلاقة، ويوضح الجدول الموالي نتائج تحليل التباين للانحدار ونتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر أبعاد الخصائص الريادية الستة (التحكم الذاتي، الثقة بالنفس، الحاجة إلى

أثر الخصائص الريادية في النية لإنشاء المؤسسات الريادية لدى طلبة السنة الثالثة

الإنجاز، الإستقلالية وتحمل المسؤولية، تحمل المخاطرة، الابتكار) على النية الريادية لدى طلبة السنة الثالثة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل:

جدول رقم (10): نتائج اختبار تحليل التباين للإنحدار وتحليل الانحدار المتعدد لأثر أبعاد الخصائص الريادية على النية الريادية

الخصائص الريادية	قيمة بيتا (β)	t	مستوى الدلالة sig	R	R ²	قيمة F	مستوى الدلالة sig
التحكم الذاتي	0.137	2.172	0.031	0.566	0.321	21.402	0.000
الثقة في النفس	0.029	0.443	0.658				
الحاجة إلى الإنجاز	0.120	1.618	0.107				
الاستقلالية وتحمل المسؤولية	0.155	2.774	0.006				
المخاطرة	0.002	0.030	0.976				
الابتكار	0.314	4.761	0.000				

يتضح من الجدول أعلاه وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الخصائص الريادية لطلبة السنة الثالثة بالكلية في نيتهم الريادية، إذ بلغ معامل الارتباط R (0.566) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، أما معامل التحديد R² فقد بلغ (0.321)، وهذا يعني أن ما نسبته 32.1% من نية طلبة السنة الثالثة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل لإنشاء مؤسسة ريادية يعود إلى تأثير الأبعاد الستة التي تمثل خصائصهم الريادية، ويؤكد دلالة هذا الأثر قيمة F المحسوبة التي بلغت (21.402)، وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا يعني أن النموذج ذو دلالة إحصائية، وهو ما يؤكد عدم صحة الفرضية Ho₂، وبالتالي ترفض الفرضية العدمية (الصفريّة)، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد الخصائص الريادية لدى طلبة السنة الثالثة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة

جيجل في نيتهم لإنشاء مؤسسة ريادية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Sadgui et al، Mares et al، Peng et al، ناصر والعمرى، محمد النمشي، والتي أكدت كلها أن النية الريادية يمكن التنبؤ بها انطلاقاً من مجموعة من الخصائص الريادية للطالب.

بعد دراسة أثر أبعاد الخصائص الريادية للطلبة مجتمعة في نيتهم لإنشاء مؤسسة ريادية، سيتم دراسة أثر كل بعد من أبعاد الخصائص الريادية للطلبة في نيتهم لإنشاء مؤسسة ريادية من خلال تحليل الانحدار المتعدد، والنتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول رقم (10):

✓ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية لقدرة التحكم الذاتي لطلبة السنة الثالثة بالكلية في نيتهم الريادية، كما بلغت قيمة درجة التأثير β (0.137) أي (13.7%) وهي نسبة متوسطة، ويؤكد دلالة هذا الأثر قيمة t المحسوبة التي بلغت (2.172)، وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وهو ما يؤكد عدم صحة الفرضية H_{0-1} ، وبالتالي ترفض الفرضية العدمية (الصفريّة)، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقدرة على التحكم الذاتي لدى طلبة السنة الثالثة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل في نيتهم لإنشاء مؤسسة ريادية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

✓ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمستوى الثقة بالنفس لطلبة السنة الثالثة بالكلية في نيتهم الريادية، حيث بلغت قيمة t المحسوبة (0.443)، وهي غير دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وهو ما يؤكد صحة الفرضية H_{0-2} ، التي تنص على: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للثقة بالنفس لدى طلبة السنة الثالثة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل في نيتهم لإنشاء مؤسسة ريادية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

✓ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للحاجة إلى الإنجاز لدى طلبة السنة الثالثة بالكلية في نيتهم الريادية، حيث بلغت قيمة t المحسوبة (1.618)، وهي غير دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وهو ما يؤكد صحة الفرضية H_{0-3} التي تنص على: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحاجة إلى الإنجاز

لدى طلبة السنة الثالثة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل في نيتهم لإنشاء مؤسسة ريادية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

✓ من خلال نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير إيجابي وذو دلالة احصائية للاستقلالية وتحمل المسؤولية لدى طلبة السنة الثالثة في نيتهم الريادية، كما بلغت قيمة درجة التأثير β (0.155) أي (15.5%) وهي نسبة تعتبر متوسطة، ويؤكد دلالة هذا الأثر قيمة t المحسوبة التي بلغت (2.774)، وهي دالة عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ ، وهو ما يؤكد عدم صحة الفرضية H_{02-4} ، وبالتالي ترفض الفرضية العدمية (الصفريّة)، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستقلالية وتحمل المسؤولية لدى طلبة السنة الثالثة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل في نيتهم لإنشاء مؤسسة ريادية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

✓ يتضح من نتائج التحليل الإحصائي عدم وجود تأثير ذو دلالة احصائية لمستوى المخاطرة لدى طلبة السنة الثالثة بالكلية في نيتهم لإنشاء مؤسسة ريادية، حيث بلغت قيمة t المحسوبة (0.030)، وهي غير دالة عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ ، وهو ما يؤكد صحة الفرضية H_{02-5} ، التي تنص على: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدرجة المخاطرة لدى طلبة السنة الثالثة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل في نيتهم لإنشاء مؤسسة ريادية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

✓ تبين نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذو دلالة احصائية للابتكار لدى طلبة السنة الثالثة بالكلية في نيتهم الريادية، كما بلغت قيمة درجة التأثير β (0.314) أي (31.4%) وهي نسبة معتبرة، ويؤكد دلالة هذا الأثر قيمة t المحسوبة التي بلغت (4.761)، وهي دالة عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ ، وهو ما يؤكد عدم صحة الفرضية H_{02-6} ، وبالتالي ترفض الفرضية العدمية (الصفريّة)، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للابتكار لدى طلبة السنة الثالثة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل في نيتهم لإنشاء مؤسسة ريادية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

خاتمة:

حاولت هذه الدراسة إلقاء المزيد من الضوء وإزالة الغموض على بعض القضايا في ريادة الأعمال التي ما تزال بحاجة إلى البحث والتقصي خاصة في الجزائر، كالخصائص

الريادية لدى طلبة الجامعة، وكذلك نيتهم الريادية، وتوضيح العلاقة بينهما، وقد سعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى زيادة الإهتمام والوعي بمفهوم النية الريادية وضرورة تطويرها من أجل توجيه سلوك الطلبة والشباب إلى الفعل الريادي وإنشاء مؤسسات خاصة بهم، بعيدا عن التفكير في العمل في القطاع العام.

✓ نتائج الدراسة:

1- يتمتع طلبة السنة الثالثة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بخصائص الشخص الريادي بدرجة مرتفعة، وهي من الأكثر توفرا إلى الأقل توفرا: التحكم الذاتي، الحاجة إلى الإنجاز، الثقة بالنفس، الابتكار، تحمل المخاطرة، الإستقلالية وتحمل المسؤولية، وهذا يزيد من إمكانية ممارستهم للعمل الريادي إذا ما توفرت لديهم مقوماته.

2- لدى طلبة السنة الثالثة في الكلية التي تمت فيها الدراسة مستوى مرتفع للنية لإنشاء مؤسسة ريادية في حال توفرت لديهم مقومات العمل الريادي.

3- توصلت الدراسة إلى أن جنس الطالب ليس له أي أثر في نيته لإنشاء مؤسسة ريادية، بينما يوجد أثر لتخصصه على نيته الريادية، حيث توصلت الدراسة إلى أن طلبة علوم التسيير والعلوم التجارية لديهم طموح أعلى مقارنة بطلبة العلوم المالية والمحاسبية لإنشاء مؤسسة ريادية، بينما لم تظهر النتائج أي فروق فيما يتعلق بشعبة العلوم الاقتصادية ونيتهم الريادية.

4- أظهرت الدراسة أن أبعاد الخصائص الريادية للطلبة تؤثر بشكل كبير على نواياهم الريادية، ويشير ذلك إلى أهمية الخصائص الريادية بأبعادها المختلفة في دعم التوجهات الريادية والسلوك الريادي لدى الأفراد بشكل عام، والطلبة بشكل خاص، وهذا ما يتفق مع نتائج العديد من الدراسات التي أظهرت أهمية أبعاد الخصائص الريادية لفهم وتفسير النية الريادية للطلبة.

5- كشفت الدراسة أن مستوى الابتكار، ومستوى الاستقلالية وتحمل المسؤولية، بالإضافة إلى مستوى التحكم الذاتي كلها خصائص تساهم في تفسير والتنبؤ بإمكانية توجه الطالب نحو العمل لصالحه الخاص من خلال إنشاء مؤسسته الخاصة، ويعزى ذلك إلى أنه كلما زاد مستوى الابتكار لدى الطالب فإن ذلك يعزز لديه الشعور بنوع من القدرة على خلق شيء جديد على غرار إنشاء مؤسسة، كما يعزز لديه القدرة

على تطوير أفكار جديدة ومحاولة تطبيقها على أرض الواقع، وهو ما قد سيتولد عنه إنشاء مؤسسات متميزة في سوق العمل بإمكانها المساهمة في تنمية الإقتصاد الوطني، في نفس السياق فإن زيادة مستوى الاستقلالية وتحمل المسؤولية ومستوى التحكم الذاتي لدى الطالب يسمح له بتعزيز دوافعه نحو التفوق وتطلعه ليكون رئيسا لا مرؤوسا، وهو ما يشكل له دافع لتأسيس مؤسسته الخاصة دون إعطاء أهمية لصعوبة الظروف المحيطة التي يسعى بشكل مستمر للسيطرة والتحكم فيها، كما يسمح له بتحقيق مستوى مرتفع من الرضا والتميز .

✓ **التوصيات:** من خلال ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يوصي الباحث بالآتي:

- 1- الاهتمام بالخصائص الريادية لدى طلبة الجامعات وتطويرها من خلال تطوير وإثراء البرامج والمناهج الدراسية الجامعية بمقاييس وتخصصات الريادة (المقاولاتية)، لما له من أثر كبير على نيتهم الريادية.
- 2- تشجيع التنافس بين الطلبة من أجل اكتشاف الرياديين والذين لديهم مستوى مرتفع من الابتكار والابداع وتبني أفكارهم ومواهبهم، وإعطاء دور أكبر وفعال لدار المقاولاتية على مستوى الجامعة من أجل دعم وتبني الأفكار الريادية للطلبة الرياديين.
- 3- العمل على القيام بالتغييرات المستمرة في البرامج التدريبية الريادية وفق متطلبات السوق المحلي والدولي.
- 4- تشجيع الطلبة على طرح وإبداء افكارهم الريادية الجديدة، والعمل على تبنيها وجلب التمويل لها.
- 5- تقديم حوافز للمؤسسات والهيئات التي تهتم بجال الريادة من أجل تثمين السلوك الريادي للطلبة خلال السنوات الجامعية بهدف تدريب رواد الأعمال المستقبليين.
- 6- العمل على تحسين وتسهيل حصول الطلبة الرياديين على التمويل اللازم، لاسيما الطلبة الذين تتوفر لديهم النية لإنشاء مؤسساتهم الخاصة.
- 7- تعزيز وترسيخ الثقافة الريادية بين طلبة الجامعة منذ السنوات الجامعية الأولى، وتشجيع الإبداع والابتكار، والمخاطرة في ريادة الأعمال.

- 8- الحاجة إلى نشر وعي لدى المجتمع بشكل عام عن أهمية العمل الحر، والأعمال الريادية بشكل خاص، والعمل على زيادة ثقافة ريادة الأعمال بين أفراد المجتمع بشكل عام، وطلاب الجامعات بشكل خاص، ويمكن أن يتم ذلك من خلال الجامعات والمنتديات الثقافية الخاصة بالطلبة الجامعيين.
- 9- ضرورة ربط وتعزيز العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص، وبناء شراكة فاعلة لدعم مشروعات الطلبة وأفكارهم الريادية كجزء من مسؤوليتهم الاجتماعية اتجاه المجتمع.

الهوامش والاحالات:

¹ Mark Casson, **Entrepreneurship: Theory; Networks; History**, Edward Elgar Publishing Limited, UK, 2010, p03.

² Veerabhadrapa Havinal, **Management and Entrepreneurship**, Published by New Age International Limited, New Delhi, 2009, p106.

³ Robert Lussier, **Management Fundamentals: Concepts; Applications; Skill Development**, 4th edition, South Western, USA, Masson, 2009, p95.

⁴ John R. Schermerhorn, **Management**, 12th edition, John Wiley & Sons, USA, 2013, p137.

⁵ قيس إبراهيم حسن، دور الخصائص الريادية في تعزيز الالتزام التنظيمي دراسة استطلاعية لآراء عينة من متخذي القرار في الشركة العامة للصناعات الكهربائية-ديالى، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، المجلد التاسع، العدد 26، 2013، ص74.

⁶ Veerabhadrapa Havinal, **op.cit**, p106.

⁷ Ibid.

⁸ Richard L. Daft, **Management**, 8th edition, Thomson South-Western, USA, Masson, 2008, p174.

⁹ قيس إبراهيم حسن، مرجع سبق ذكره، ص75.

¹⁰ Marian Holienka et al, **Entrepreneurial Characteristics of Students in Different Fields of Study: A View From Entrepreneurship Education Perspective**, Journal of Acta Universitatis Agriculturae et Silviculturae Mendelianae Brunensis, Vol 36, N°6, 2015, p1880.

¹¹ Donald F. Kuratko, **Entrepreneurship Leadership in the 21 century**, journal of Leadership and Organizational Studies, Vol 13, N°4, 2007, p04.

¹² Elisabeth Lefebvre, **Profil Distinctif des Dirigeants de PME Innovatrices**, Revue International PME, Vol 4, N°3, 1991, p22.

¹³ Agnès Paradas, **Typologies du Dirigeant et Styles de Gestion des Ressources Humaines Dans la PME**, 3^{ème} Congrès International Francophone de la PME, UQTR, Québec, 1996.

¹⁴ Richard L. Daft, **op.cit**, p175.

¹⁵ Marian Holienka et al, **op.cit**, p1881.

¹⁶ Richard L. Daft, **op.cit**, p183.

¹⁷ مراد محمد النشمي، أثر الخصائص الريادية في النية لإنشاء المشروعات الريادية لدى طلبة تخصصات العلوم الإدارية بجامعة العلوم والتكنولوجيا اليمنية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، اليمن، المجلد العاشر، العدد 31، 2017، ص107.

¹⁸ Richard L. Daft, **op.cit**, p184.

¹⁹ John R. Schermerhorn, **op.cit**, p140.

²⁰ Richard L. Daft, **op.cit**, p184.

²¹ Elias G. Carayannis; Elpida T. Samara; Yannis L. Bakouros, **Innovation and Entrepreneurship Theory, Policy and Practice**, Springer, Switzerland, 2015, p3.

²² Robert Harris (1998), **Introduction to Creative Thinking**, On Line at: <http://www.virtualsalt.com/crebook1.htm>

²³ Lars Kolvereid, **Prediction of Employment Status Choice Intentions**, Entrepreneurship: Theory & Practice , Vol 21, Issue 1, 1996, p50.

²⁴ Pedro Mares et al, **Student's Entrepreneurial Intention: Esce and Fea Comparaison**,

Comunicacao apresentada nas XXVI Jornadas Luso Espanholas de Gestao Cientifica, Idanha-a-Nova, Portugal, 3-6 de fevereiro de 2016.

²⁵ Barbara Bird, **Implementing Entrepreneurial Ideas: The Case for Intention**, Academy of Management Review, Vol 13, N°3, p442.

²⁶ Mai Ngoc Khuong ; Nguyen Huu An, **The Factors Affecting Entrepreneurial Intention of the Students of Vietnam National University — A Mediation Analysis of Perception toward Entrepreneurship**, Journal of Economics, Business and Management, Vol 4, N° 2, February 2016, p105.

²⁷ ريم رمضان، تأثير موقف الطلاب من ريادة الأعمال في نيتهم للشروع بأعمال ريادية، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الثاني، جامعة دمشق، 2012، ص368.

²⁸ Zhengxia Peng et al, **Entrepreneurial Intentions and Its Influencing Factors: A Survey of the University Students in Xi'an China**, Creative Education Journal, Vol.3, N°8B, December 2012, p96.

²⁹ Barbara Bird, **op.cit**, p442.

³⁰ Icek Ajzen, **The Theory of Planned Behavior**, Organizational Behavior and Human Decision Processes, Vol50, 1991, p181.

الاقتصاد الدائري: نظام بيئي صناعي جديد لتطبيق معايير الاستدامة الشاملة

The Circular Economy: A New Industrial Environmental System for the Application of Comprehensive Sustainability Standards

د. شامية بن عباس

chamiasiham@yahoo.fr

جامعة عباس لغرور خنشلة

تاريخ قبول النشر: 2019/06/08

تاريخ الاستلام: 2018/05/08

الملخص:

تهدف الورقة البحثية إلى إبراز التأثيرات الضارة للنظم الاقتصادية الصناعية العالمية التي باتت من الأمور المعروفة للكافة، الأمر الذي حفز الباحثين للسعي لتطوير البدائل والبحث عن حلول توازن بين الضرورة الصناعية والحاجة للحفاظ على ما تبقى من بيئة سليمة، من خلال تطوير نظام اقتصاد التدوير أو الاقتصاد الدائري الذي يدعو إلى إعادة استغلال الموارد بشكل مستمر من خلال إعادة استخدام وتجديد المنتجات والمكونات والمواد وجعلها أكثر استدامة.

وتوصلت الدراسة إلى أن من بين الحلول المطروحة أمام الدول في الوقت الراهن، التحول بشكل كلي لاستخدام الأنظمة الصديقة للبيئة، أهمها الاقتصاد الدائري الذي يعد واحدا من أكثر القضايا الإستراتيجية في السنوات المقبلة ويهيئ للاعتماد على الابتكار ونشر النماذج الاقتصادية المرنة، من أجل تقليص الانبعاثات الغازية والتلوث البيئي، بما يضمن المزيد من سنوات الحياة السليمة على سطح الأرض.

الكلمات المفتاحية: النظم الاقتصادية الصناعية، الاقتصاد الدائري، استغلال الموارد، الأنظمة الصديقة للبيئة.

Abstract:

The paper aims to highlight the adverse effects of global industrial economic systems have become things are known to all, prompting researchers to seek alternatives and seek solutions between industrial necessity and the need to preserve the rest of the sound environment, through the development of the system of recycling economy or circular economy which calls for the continuous reuse of resources by re-using and renewing products, components and materials and making them more sustainable.

The study concluded that among the solutions currently before the States, fully

switch to using environmentally friendly systems, most notably the circular economy, which is one of the most strategic issues in the coming years and is designed to rely on innovation and the dissemination of flexible economic models, in order to reduce greenhouse gas emissions and pollution, ensuring more healthy years of life on Earth.

Keywords: industrial economic systems, Circular economy, resource exploitation, and environmentally friendly systems.

1. مقدمة:

لقد تنادت التحذيرات من مخاطر التغيرات المناخية وممارسات سكان الأرض التي تهدد الحياة على سطحها من خلال الاستمرار في النهج الإنتاجي والاستهلاكي المبالغ فيه، والتأثيرات الضارة للنظم الصناعية الحالية التي باتت مسألة ذات أولوية عاجلة ومن الأمور التي تهدد مستقبل البشرية، ومن بين الحلول المطروحة تطوير البدائل والبحث عن رؤى أكثر توافقا مع الطبيعة وأقل إضرارا بالبيئة، واستنزافا لمواردها ومن ثم أكثر استدامة، ومن بين تلك الأفكار المبدعة التي تطورت في العقدين الأخيرين هي سياسة الدائرية أو التدوير، التي تطورت وأصبحت اقتصادا قائما بذاته، حتى يتماشى الاقتصاد البيئي مع التوجهات العالمية في الاستدامة ومع القيم الإنسانية والدينية، فالحفاظ على البيئة والمقدرات الطبيعية واجب ديني وأخلاقي وإنساني، ومن مسؤولياتنا تجاه الأجيال القادمة ومن المقومات الأساسية لجودة حياتنا، وواجبنا العمل على الحد من التلوث برفع كفاءة إدارة المخلفات والحد من التلوث بمختلف أنواعه.

طرح الإشكالية: يعد الاقتصاد الدائري من التصميمات الصديقة للبيئة، وهي منهجية الإنتاج التي يتم فيها تغيير الغرض من المخلفات، وتقليل الأثر البيئي الناتج عن استخدام المواد الخام، لكنه قد يتعارض مع الاقتصاد الصناعي بمعنى آخر قد يتعارض اقتصاد النمو مع الاستدامة بسبب ضعف المردود، ويمكن للطابع التنافسي للأعمال أن يعوق التعاون الذي هو في صلب التصميم الصديق للبيئة، غير أن الاقتصاد الدائري لا يمكن أن يقوم بذاته، فهناك دوما الحاجة للاقتصاد الصناعي الذي يقوم على إنتاج سلع وأجهزة من مواد جديدة، وبالتالي لا يمكن القطع مع الاقتصاد الصناعي بل يمكن أن يكمل أحدهما الآخر، وعلى هذا الأساس، فإن الإبداع ضروري واستخراج الموارد ضروري هو الآخر لأن هنالك تقنيات جديدة ومواد جديدة تظهر باستمرار، لذلك فالتعامل بتوازن بين النظامين الاقتصاديين من شأنه أن يساعد على تجاوز المخاطر

البيئية التي يتسبب فيها الإفراط في الإنتاج الصناعي، ولمعالجة هذا الموضوع نطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن أن يفرض الاقتصاد الدائري نفسه كنموذج اقتصادي صناعي بديل للاقتصاد الخطي، ويصبح هو السائدة والأكثر استدامة؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في أن الاقتصاد الدائري هو نظام بيئي يمكن أن يضمن الفائدة للجميع، ويكون محفزا وبديلا يساعد الدول والحكومات والمؤسسات على المضي قدما في سياسة مكافحة مشكلات التلوث البيئي، التي باتت مسألة ذات أولوية عاجلة، وكذلك المساهمة في حل المشاكل الاقتصادية التي تعترض التنمية المستدامة.

أهداف الدراسة: نهدف من خلال دراستنا إلى:

- إلقاء الضوء على الاقتصاد الدائري وأهميته ومعرفة ركائزه الأساسية لغرض توفير البنى التحتية اللازمة له؛
- معرفة واقع وأفاق الاقتصاد الدائري في دول العالم وما مدي مساهمته في إيجاد حلول بديلة أكثر توافقا مع ظروف العيش المناسبة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، وأقل إضرارا بالبيئة واستنزافا لمواردها، ومن ثم أكثر استدامة.

منهجية الدراسة: للوصول إلى الأهداف المعلنة تعتمد الدراسة المنهج والتحليلي، انطلاقا من استقراء المعطيات الواقعية إلى الدراسات والأبحاث العالمية المتاحة.

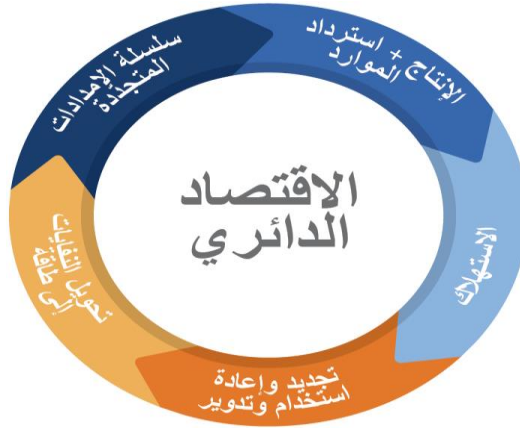
2. مفهوم الاقتصاد الدائري Circular Economy :

الاقتصاد الدائري مفهوم يندرج في إطار التنمية المستدامة ويجري في إطار حلقات النظم الصناعية التي تسعى للحد قدر المستطاع من الهدر، ظهر هذا المصطلح تبعا لرؤية المعماري والبيئي السويسري والتر ستاهيل Walter Stahel، الذي ابتكر هذا المصطلح ووصفه عام 1976 بأنه «من المهد إلى المهد»، أي الاستفادة قدر الإمكان من المنتج عبر تدويره وإعادة إخراجها في أشكال واستعمالات جديدة لخدمة الاقتصاد والبيئة معا¹.

والاقتصاد الدائري مصطلح عام يعني الاقتصاد الصناعي الذي لا ينتج نفايات أو يحدث تلوث من بداية تصميمه ومنذ النية في إنشائه، والذي يحتوي على نمطين من تدفق المادة، وهي²:

- مغذيات بيولوجية: مصممة لكي تعود للدخول في المجال الحيوي بأمان؛
 - مغذيات تقنية: وهي مصممة للتدوير بجودة عالية داخل منظومة الإنتاج دون أن تدخل المجال الحيوي، فضلا عن أن تكون قابلة للإصلاح والتجديد منذ تصميمها.
- كما تساعد الحديث مؤخرا عن مفهوم الاقتصاد الدائري "The Circular Economy" وهو منظور جديد يقوم على إعادة استثمار مخرجات بعض الوحدات الصناعية بحيث تصبح هذه المخرجات بمثابة مواد خام في وحدات أخرى، وهو ما يؤدي إلى خفض من نسب الضياع سواء تعلق الأمر بالمادة أم بالطاقة، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي³:

الشكل رقم (01): الاقتصاد الدائري



المصدر: <https://www.google.dz/search?q>

وقد تم تصميم نماذج الأعمال الدائرية لتكون مرنة من حيث الموارد، كونها تشتمل على إعادة التخصيص المادي للمنتجات القديمة أو تطويعها لأغراض أخرى لخدمة المطالب الجديدة، بالإضافة إلى ذلك تحافظ الأنشطة مثل إعادة الاستخدام أو إعادة التصنيع على قيمة المواد الأصلية، وهي أيضا أقل تعرضا لمخاطر الطاقة والمياه مقارنة بعملية التصنيع أو إعادة التدوير التقليدية.

وبحسب دراسات دولية، ولتوضيح المفهوم فإن المنتجات المصنعة تستثمر بإعادة تدويرها في تصنيع منتجات جديدة ذات قيمة وفائدة مماثلة، وهو ما يصب في جوهر الاستدامة، خاصة أن 90 في المائة من المواد الخام المستخدمة في التصنيع تتحول إلى نفايات قبل أن يخرج المنتج من المصانع، في حين أن 80 في المائة من المنتجات يتم

التخلص منها خلال الأشهر الستة الأولى للاستخدام، وتعتبر عملية إعادة التدوير أفضل خيار لإعادة الاستخدام، نظرا إلى أنها لا تميل إلى تفكيك تكوين المواد الأصلية، خلافا لعملية إعادة التدوير التقليدية (أو إعادة تدوير لإنتاج منتج جديد أقل قيمة)، بل إلى إطالة عمر المنتج حتى تؤدي إلى هدر أقل وأيضاً إلى إنتاج أقل، وهذه الإستراتيجية تؤدي إلى تقليص النفايات إلى النصف، وبذلك قد يؤدي إلى خفض الناتج الإجمالي المحلي حتى ننفق أقل ونشتري أقل من المعتاد.

وتتقسم نماذج الأعمال الاقتصادية الدائرية إلى مجموعتين⁴:

- **المجموعة الأولى:** وهي التي تعزز إعادة الاستخدام وتمتد فترة الخدمة أو الاستخدام من خلال الإصلاح وإعادة التصنيع والترقيات والتحسينات؛
- **المجموعة الثانية:** وهي التي تحول البضائع القديمة إلى موارد جديدة عن طريق إعادة تدوير المواد، حيث تلعب مهارات الأفراد دور مركزي لهذا النموذج الثاني، فالملكية تفتح الطريق لحرية التصرف في الأشياء، ويصبح المستهلكون المستخدمون هم المبدعين.

وتصبح عملية إعادة تصنيع وإصلاح السلع القديمة والمباني والبنية التحتية مجالا خصباً لإيجاد الوظائف، تطوير المهن، فتح ورش العمل والتعلم من تجارب الماضي والحفاظ على رأس المال الطبيعي والبشري والمصنع والمالي، ويتطلع هذا النموذج إلى إطالة عمر المنتجات في مرحلة الاستخدام من خلال الحفاظ على قيمتها، وإزالة المنتجات الثانوية الضارة مثل المواد السامة، لإيجاد حاضنة مثالية لشركات تتسم بالابتكار في مجالات الاستدامة والحفاظ على الموارد.

فقرير حديث للمفوضية الأوروبية أوضح أن الاقتصاد الدائري سيحد من انبعاثات الكربون في الاتحاد الأوروبي وحدها بما يقارب 450 مليون طن سنوياً، وتحقيق منفعة تصل إلى 14 تريليون يورو بحلول سنة 2030 .

3. أهداف الاقتصاد الدائري:

يهدف الاقتصاد الدائري إلى فصل النمو الاقتصادي عن استخدام الموارد الطبيعية والأنظمة الإيكولوجية عبر استخدام تلك الموارد على نحو أكثر فعالية، كما انه عامل يدفع نحو الابتكار في مجالات إعادة استخدام المواد والمكونات والمنتجات، فضلا عن نماذج الأعمال الجديدة.

كما يعمل الاقتصاد الدائري عن طريق الحفاظ على المواد الخام والمنتجات في حلقات إنتاجية لأطول فترة ممكنة، ويهدف إلى إلغاء الهدر الموجود في الأنظمة الصناعية، مما يجعلها أقل اعتمادا على استخراج احتياطات الموارد المحدودة، وهكذا سيتمكن هذا المفهوم الشركات من الاستفادة من مصادر قيم جديدة، وسيساعدها أيضا في إنشاء أسواق مرنة وسلاسل توريد قادرة على تحقيق الازدهار المستدام الطويل الأمد. ومن فوائد التحول إلى الاقتصاد الدائري، نذكر⁵:

- الإسهام في توفير التكاليف؛
- الاستخدام الأكثر فعالية للمواد؛
- جذب مصادر جديدة للدخل؛
- تعزيز العلاقات مع أصحاب المصالح؛
- التقليل من آثار الأزمات حال حدوثها؛
- تطوير أسواق جديدة أو تنمية أسواق قائمة؛
- سيعزز الاقتصاد الدائري من القدرة التنافسية الصناعية وسيساهم في خلق فرص عمل؛
- تعزيز أدوار الاستدامة للشركات وكذا علامتها التجارية؛
- يحافظ على قيمة المخزون ويبقي نسبيا على التقنيات القائمة؛
- يتيح إعادة استعمال المنتج وتصلّحه وإعادة تصنيعه في إطار ما يعرف بالحلقة الصغيرة الأكثر ربحية؛
- الاقتصاد الدائري محفز للابتكار و يشجع على الإنتاج الصديق للبيئة، الاستهلاك الرشيد وإعادة التدوير.

وقد بدأت بالفعل المؤسسات الصناعية الكبرى في التحرك نحو تطبيق الاقتصاد الدائري، حيث يقدر ب 659 مصنعا حول العالم، منها 400 في أوروبا و100 في اليابان و89 في الولايات المتحدة و70 في آسيا، أما برامج تحويل النفايات إلى طاقة فقد اتضح أن إعادة تدوير طن واحد من البلاستيك يؤدي إلى توفير 15 طن من ثاني أكسيد الكربون، بينما تقدر القيمة الإجمالية للطاقة المستخدمة من النفايات سنويا بنحو 35 مليار دولار، والعديد من الشركات الدولية طبقت برامج إعادة تدوير وخفض استهلاك الطاقة⁶.

كما تبين الدراسات الحديثة أن مفهوم الدائرية الصديق للبيئة أخذ يتسع، حيث تعمل مشروعات تجارية جديدة على إتباع هذا المفهوم، ومن الأمثلة على ذلك⁷:

- شركة رولز رويس البريطانية: وهي شركة عمومية محدودة، تهتم بمحطات توليد الطاقة لمحركات الملاحة الجوية والفضائية، حيث قامت هذه الأخيرة بتخفيض استخدام المواد الخام والتكاليف والانبعاثات، من خلال برنامجها لإعادة التدوير المسمى ريفيرت الذي يعزز كلا من مفهوم الطاقة المستهلكة في الساعة ومفهوم إعادة التصنيع.

- أما الصين: تحاول تطوير الاقتصاد المدور، والذي سيسهم في إطلاق سبع صناعات جديدة وهي صناعة البيئة، إعادة تدوير المخلفات، توفير الطاقة وخفض استهلاكها، الطاقة المتجددة، الصحة، الاقتصاد الخدماتي، التصاميم والتصورات الإبداعية.

- شركة إنتيرا بفاتكوفر بكندا: حيث تقوم هذه الشركة بإعادة تدوير الطعام العضوي غير المباع لإطعام يرقات الذباب، التي تستخدمها في تغذية الماشية.

- كما بنت العلامة التجارية ألفيس أند كريس نموذج أعمالها على استرداد منتجات النفايات الصناعية مثل: خراطيم المياه ولافتات المزاد العلني والمظلات العسكرية المصنوعة من الحرير التي لم تعد تستخدم، حيث تقوم بإعادة تدويرها للأفضل في شكل ملحقات فاخرة مثل الأحزمة والحقائب والمحافظ .

- شركة فورد وهابنر: حيث تقومان بالتحقيق في إمكانية استخدام قشرة الطماطم التي ترمى جانبا كأساس لمواد تركيب جديدة لقطع غيار السيارات، كما يختبر الباحثون في فورد متانة ألياف الطماطم، لمعرفة ما إذا كان بالإمكان استخدامها كبلاستيك حيوي يمكن وضعه في أسلاك مساند المركبة وحوايات التخزين.

وعلى هذا الأساس، فإن التوجه نحو الاقتصاد الدائري سيسمح للشركات للوصول إلى المنتجات المستدامة، من خلال تصميم نماذج الأعمال الدائرية لتكون مرنة من حيث الموارد، كونها تشتمل على إعادة تخصيص المادي للمنتجات القديمة أو تطويعها لأغراض أخرى لخدمة المطالب الجديدة.

4. المبادئ الأساسية للاقتصاد الدائري:

يقوم الاقتصاد الدائري على عدة مبادئ، نذكر منها⁸:

• النفايات مغذيات: لا وجود للنفايات، فالمكونات البيولوجية والتقنية تم تصميمها

عن قصد كي تدخل ضمن دورة المواد؛

- **التنوع قوة:** فالمنتجات والمواد والأنظمة المتنوعة مع مزيد من الصلات والمقاييس، تكون أكثر مرونة في مواجهة الصدمات الخارجية من التي يتم بناؤها لمجرد الكفاءة؛
- الطاقة يجب أن تأتي من مصادر متجددة؛
- **التفكير المنظومي:** النظر للأشياء على أنها تؤثر في بعضها البعض في إطار كل متكامل، واعتبار العناصر مناسبة في إطار سياقات البنية التحتية، البيئة والمجتمع؛
- **الأسعار وآليات التغذية المرتدة الأخرى يجب أن تعكس التكلفة الحقيقية:** في الاقتصاد الدائري تعمل الأسعار كوسائل، وبالتالي يجب أن تعكس التكاليف الكاملة من أجل أن تكون فعالة بما فيها العوامل الخارجية السلبية؛
- في الاقتصاد الدائري هناك دائرة كاملة على طول سلسلة القيمة من المواد الخام إلى المنتجات ثم إعادة استخدام الموارد في نهاية عمر المنتج؛
- إعادة بناء رأس المال ويشمل ذلك الموارد المالية والطبيعية والاجتماعية بهدف تعزيز تدفق السلع والخدمات.

5. أهمية الاقتصاد الدائري:

في عالم محدود الموارد هناك حاجة ماسة إلى تطوير نماذج اقتصادية جديدة، بمعنى أن النموذج الصناعي في استهلاك المنتج ثم التخلص منه، يعتبر نموذجاً اقتصادياً غير مستدام، مما يجب التوجه إلى اعتماد مفاهيم الاستدامة بمفهومها الشامل، ومن أهمها الاقتصاد الدائري أو المستدام وهو اقتصاد حيوي يهدف إلى تغيير الطريقة التي نعيش بها، من خلال استخدام موارد أقل في عمليات التصنيع وتغيير الممارسات السائدة في التخلص من المنتج في النفايات، إلى إعادة استخدامه مثل إعادة إصلاحه أو إعادة التصنيع أو إعادة التدوير للمنتج، بمعنى أن المنتجات ومكوناتها يمكن إصلاحها وإعادة تصنيعها ومن ثم استعادتها كمادة خام للبدء بعملية تصنيع أخرى، وعليه تكمن أهمية الاقتصاد الدائري في:⁹

أولاً: من اقتصاد خطي إلى اقتصاد دائري: يسود العالم النظام الاقتصادي المعتمد على الإنتاج والاستهلاك ومن ثم استبعاد المواد المستهلكة كمخلفات، فالإقتصاد الخطي (linear economy) يتعامل مع المواد الخام ومن ثم تصنيعها كمنتج وتنتهي

دورة الاستخدام بالتخلص منها كنفائات مهمة (صناعة، استخدام، تخلص)، حيث يكون استهلاك الموارد مفتوحا.

أما في الآونة الأخيرة ظهر نظام جديد يقوم علي الاهتمام بمفهوم الاقتصاد الدائري، والذي يهتم بالاستجابة المباشرة للقضايا المتعلقة بندرة الموارد وضرورة تقليل النفائات، وأيضا الاهتمام ببناء سلاسل التوريد لزيادة معدل إعادة التدوير، إعادة الاستخدام وإعادة التصنيع ليستفاد منها أكثر من مرة، وهذا بإبقاء المنتجات لأطول فترة ممكنة واستردادها ومن ثم إعادة استخدامها، لتصبح من أفضل الوسائل المتوفرة للحد من الأثر البيئي.

ويعتبر الاقتصاد الدائري كنموذج اقتصادي جديد يهتم بتغيير كل أساليب الإنتاج وأنماط الاستهلاك غير المستدامة، بحيث يهدف لحفظ قيمة المنتجات والموارد في الاقتصاد لأطول فترة ممكنة من عمر الاستخدام وتقليل النفائات بشكل كبير، كما انه يساهم في تعزيز الكفاءة وخفض استهلاك الطاقة الكهربائية وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، إضافة إلى تحديث النظام الاقتصادي وخلق فرص عمل مستدامة.

ثانيا: الاقتصاد الدائري من اقتصاد استهلاكي إلى اقتصاد خدماتي: من المتوقع أن نشهد ظهور نوع مختلف من المستهلكين الذين يهتمون بنموذج مبتكر من أنواع الملكية، وهي ملكية الخدمات بدلا للملكية الفردية للسلعة أو المنتج، ويحمل تبني هذا النوع من الأعمال فرصا كثيرة، منها: حفظ المواد الخام عن طريق نقل الملكية من المستهلك إلى المنتج، كما يعتبر حلا لمجابهة عدد من التحديات من قضية تغير المناخ، وندرة الموارد والنمو السكاني العالمي المتزايد.

كما أن الاقتصاد الدائري هو نموذج اقتصادي عالمي يفصل النمو الاقتصادي والتنمية عن استهلاك الموارد المحدودة، ويهدف إلى إبقاء المنتجات والمكونات والمواد في أعلى قيمة وفائدة في جميع الأوقات، وذلك من

خلال تغيير وإعادة تنظيم الإنتاج والاستهلاك حول أربعة عناصر رئيسية، وهي: إعادة تصميم سلاسل التوريد، الابتكار وتطوير التكنولوجيا، التغيير في سلوك المستهلكين والسياسات والتنظيمات التي تمكن من هذه التغييرات، ومن الأمثلة علي ذلك:

- خلق منتجات وأنظمة يتم فيها إعادة استخدام المواد وإعادة تدويرها أو إعادة تصنيعها، والتوجه نحو التشارك بدلا من الامتلاك، أي ستقوم الشركات مثلا:

بالاحتفاظ بالملكية للمنتج كالسيارة أو غسالة الملابس، وبذلك فهي تباع للمستهلكين خدمة الاستخدام أي بيع فائدة المنتج بدلا من المنتج؛

- ظهور نوع مختلف من المستهلكين الذين يهتمون بنموذج مبتكر من أنواع الملكية، وهو ملكية استخدام الخدمات من خلال إعادة إصلاحه أو إعادة التصنيع أو إعادة التدوير للمنتج، بمعنى أن المنتجات ومكوناتها يمكن إصلاحها وإعادة تصنيعها ومن ثم استعادتها كمادة خام للبدء بعملية تصنيع أخرى؛
- التحول من الملكية الفردية إلى فكرة رخصة الاستخدام وتقاسم الخدمات، فعلى سبيل المثال: بدلا من امتلاك سيارة يتم تقاسم السيارات، كبديل عن الملكية الفردية للتكيف مع ضغط قضية تغير المناخ والنمو السكاني العالمي المطرد ومحدودية الموارد في الطبيعة؛

- التركيز على مشاركة الموارد المادية من خلال نموذج استهلاك تعاوني أكثر، حيث يدفع العملاء لاستخدام منتج بدلا من امتلاكه، وهنا تقوم الشركات ببيع حق استخدام منتجاتها من خلال التأجير أو ترتيبات الوصول، مما يسمح لها بالاحتفاظ بملكية هذه السلع طيلة دورة الحياة، كما ستعمل أيضا على زيادة أداء السلع من خلال صيانتها وإصلاحها وإعادة استخدامها، وخير مثال علي ذلك شركة إيكيا السويدية العملاقة، التي بدأت فكرة تأجير مطابخ للعملاء بأسعار معقولة كجزء من عقد إيجار طويل الأمد، حيث يستطيع العملاء إرجاع المنتجات عند انتهاء عمرها لإعادة استخدامها أو تدويرها .

ثالثا: الحد من البصمة البيئية: من المتوقع أن يساهم تطبيق معايير الاقتصاد الدائري في تقليل البصمة البيئية، من خلال خفض النفايات المتراكمة في المرامد، خفض نسب تلوث الهواء وحل استراتيجي لمجابهة تغير المناخ، كما انه يساهم في تخفيض كمية الطاقة التي تحتاجها عمليات الإنتاج الصناعي لتحويل المواد الخام الأولية إلى منتجات صالحة للاستعمال، وأيضا تساهم فكرة شراء الخدمة بدلا من المنتج في الحد الكبير من النفايات التي تتراكم بمرور السنوات، والتي تتسبب في مشكلات بيئية كثيرة.

6. تطور مفهوم الاقتصاد الدائري:

إن الاقتصاد الدائري (غير الخطي) يركز على دراسة الأنظمة الغنية بحدود الأفعال، وبشكل خاص المنظومات الحيوية إحدى النتائج الرئيسية له، لذلك فهو مفهوم يركز

علي تحسين النظم بدلا من المكونات، ومفهوم التصميم للملائمة، وعليه فإن الاقتصاد الدائري هو إطار جامع تطور عن مجموعة من الأفكار المؤسسة له، والتي تتضمن¹⁰:

- **محاكاة الطبيعة:** وتعني وفقا للباحث جاتين بنويوس Janine Benyus العمل من خلال دراسة النظم والتصميمات الطبيعية وتقليدها من أجل حل مشاكل الإنسان، على سبيل المثال: دراسة ورقة نبات من أجل ابتكار خلية شمسية أفضل، ويتم ذلك وفق ثلاثة مبادئ: الطبيعة كنموذج، الطبيعة كمقياس والطبيعة كمرشد.

- **الإيكولوجيا الصناعية:** وتعني دراسة تدفقات المواد والطاقة من خلال المنظومات الصناعية، ذلك بهدف خلق منظومات دائرية مغلقة، يتم فيها النظر للنفايات كمداخلات ومن ثم إلغاء فكرة وجود منتج جانبي غير مرغوب فيه، وينظر لهذه الفكرة على أنها "علم الاستدامة Science of Sustainability". حيث تسعى الإيكولوجيا الصناعية إلى تحسين الأداء البيئي الصناعي والتخطيط الاستراتيجي، لأنها بمثابة دورة بحلقة مغلقة عبر إعادة تقييم العمليات الصناعية بإلغاء النفايات (Wastes) وتحويلها إلى منتجات ثانوية By Product ، وبهذه الطريقة تسهل الإيكولوجيا الصناعية تنمية المجتمعات وتحافظ على القاعدة الصناعية والبنية التحتية من دون التضحية بجودة البيئة.

كما تقوم أيضا بالنظر إلى المنظومة الصناعية كوحدة متكاملة، فهي لا تتناول فقط مسائل التلوث والبيئة وإنما تربط وبالأهمية ذاتها، التكنولوجيا، العمليات، الاقتصاد والأعمال المتداخلة، وبذلك تستطيع الإيكولوجيا الصناعية إيجاد بنية مفاهيمية وكذلك الأدوات الهامة للتنمية الاقتصادية المخططة، لأنها تدمج الإيكولوجيا بالتكنولوجيا، وتجعل المنظومات الصناعية في توافقية مع محيطها أو بينتها الخارجية كممارسة بديلة عن الانعزال والانغلاق.

- **من المهد إلى المهد:** وهو المبدأ الذي سطره والتر ستاهل Walter Stahel المهندس المعماري والخبير الاقتصادي، الذي له الفضل في صياغة تعبير "من المهد إلى المهد" لمناقضة "من المهد إلى اللحد"، والذي يعبر عن وسيلة عمل الاقتصاد السائد "من الموارد إلى النفايات"، وفي نهاية السبعينات، عمل ستاهل على تطوير مفهوم "الدائرة المغلقة" في العمليات الإنتاجية، كما شارك في تأسيس معهد حياة المنتج Product-life Institute في جنيف، بهدف تحقيق الاستدامة

الصناعية من خلال تمديد حياة خدمة السلع، وإعادة استخدامها وإصلاحها وإعادة تصنيعها، ورفع مستوى الفلسفة التكنولوجية من حيث انطباقها على الاقتصاديات الصناعية.

- **الاقتصاد الأزرق:** وهي حركة مفتوحة المصدر أسسها رجل الأعمال البلجيكي **جونتر بولي** Gunter Pauli، نشأت من خلال تقرير وبيان رسمي تأسيسي ضم عددا من دراسات الحالة المحددة، وواحد وعشرين مبدأ تأسيسيا كاستخدام الموارد المتاحة في النظم المتتالية، وأن نفايات منتج ما ستكون مدخلا في بناء منتج آخر، وتصميم حلول بناء على البيئة والخصائص الفيزيائية والإيكولوجية المحلية.

حيث يعرف الاقتصاد الأزرق: على أن نجعل فضلات شخص ما تدفقا نقديا لشخص آخر، أو للشخص نفسه، كما أن قمامة شخص ما هي رزق شخص آخر، لأنه يتمحور حول فكرة مفادها أن الشركات لا بد أن تستخدم كل الموارد المتاحة لها، وأن تعمل على زيادة الكفاءة من أجل إنشاء محفظة من المشاريع المترابطة التي تحقق الفائدة لها وللمجتمع.

كما أن الاقتصاد الأزرق يقوم على نموذج الأعمال المعتمد على الاستثمار الإبداعي الذي يستخدم الموارد المحلية، وهذا لخلق فرص وظيفية، بناء رأس مال مجتمعي وتحقيق تدفقات نقدية متعددة، من خلال تحفيز ريادة الأعمال وابتكار نماذج عملية في هذا المجال، وفي الوقت نفسه الحفاظ على البيئة وتكريس مفهوم الاستدامة، وكمثال على ذلك: الشركة السويدية "سولاريوس أي بي"، التي تمكنت بفضل نموذج أعمالها المبتكر من تصنيع الألواح الشمسية من ألياف الكربون التي تتخلص منها صناعة الفضاء، وهي بذلك تقوم بتقديم تكنولوجيات شمسية جديدة ذات أسعار تنافسية، ومن دون احتياجها إلى إعانات الدعم الحكومية¹¹.

7. متى تدخل الجزائر عصر الاقتصاد الدائري:

نظرا للظروف الاقتصادية والمالية الصعبة التي تعيشها الجزائر، لديها فرص كبيرة في تطبيق مفهوم الاقتصاد الدائري، واستغلال الموارد الهائلة من النفايات الموجودة في المجتمع، بهدف الإسهام في تنمية الاقتصاد الوطني وتطوير هذا القطاع الحيوي، فتطبيقات الاقتصاد الدائري سوف يكون له أهمية متزايدة في الاقتصاد العالمي مع مرور الوقت، وسيكون هذا القطاع من أهم القطاعات ذات القيمة المضافة والربحية

الكبيرة، خاصة وهو يمثل القطاع الإنتاجي الوحيد الذي توجد فيه وفرة في المواد التي يحتاجها وبأسعار زهيدة، مما يسهم في نموه وتطويره كرافد مهم من روافد التنمية المستدامة، ومن احد الأدلة على هذا التوجه ما اقره تقرير منتدى الاقتصاد العالمي، على أن الاقتصاد الدائري سيوفر على العالم تريليون دولار بحلول عام 2025، وسيولد مئات الآلاف من الوظائف خلال السنوات المقبلة¹².

حيث يعمل الاقتصاد الدائري عن طريق الحفاظ على المواد الخام والمنتجات في حلقات إنتاجية لأطول فترة ممكنة، كما يهدف إلى إلغاء الهدر الموجود في أنظمتنا الصناعية، مما يجعلها أقل اعتمادا على استخراج احتياطات الموارد المحدودة، وبذلك يمكن هذا المفهوم الشركات من الاستفادة من مصادر قيم جديدة، وسيساعد أيضا في إنشاء أسواق مرنة وسلاسل توريد قادرة على تحقيق الازدهار المستدام الطويل الأمد.

ومع ذلك فإن الطريق إلى تبني هذه الثقافة ليست سهلة مع الدول النامية والجزائر خاصة، حيث التعاطي مع هذا المفهوم ما زال دون المستوى، وهي مسألة بحاجة إلى معالجة من قبل الدولة الجزائرية في أكثر من جانب كتشجيع القطاع الخاص على تبني هذا المفهوم، وسن قوانين جديدة تتماشى مع الاستثمار في الاقتصاد الدائري، وتنفيذ المشاريع وفق أطر مناسبة وتطوير مهارات الأيدي العاملة في هذا المجال، إضافة إلى توجيه نمط الاستهلاك إلى المنتجات المعاد تدويرها.

ولعل ما نحتاجه اليوم هو اهتمام أوسع وأعمق بقضايا البيئة، والأهم من ذلك هو أن نجعل من هذا الوعي الرفاعة الأساسية والمحرك الأول لسياساتنا الاقتصادية ، مستخدمين في ذلك الوسائل العلمية، ومقلدين النظم الطبيعية، وخالقين الحوافز التي تدفع الناس إلى إعادة تدوير الموارد بشكل مربح، لأن كثيرا من هذه الموارد كالماء ومصادر الطاقة والمواد الخام والمعادن النادرة، موجودة بكميات محدودة غير قابلة للتجديد، كما أن لنا، أن نعي الجوانب المختلفة لمفهوم الاقتصاد الدائري، وأن نبدا في بناء نظم الإنتاج والأبحاث المحفزة له، لأننا يجب أن نكون أعلم الناس بقلة الموارد.

وما نراه اليوم من تجاذب بين المستهلك من جهة والقطاع الخاص، ممثلا بشركات وطنية عملاقة من جهة أخرى على وسائل التواصل المختلفة، ما هو إلا مثال حي على حاجتنا إلى الخروج بسمات عمل القطاع الخاص لتبني مبدأ الإنتاج وكفاءته، أي بتدوير مخرجاته واستخدام مستلزمات الإنتاج المحلية بما يحقق المصلحة الاقتصادية للوطن،

وهنا فرصة كبيرة لوزارة التخطيط للنظر في رسم الدور الذي ترغب فيه ومكافأة من يتبناه من القطاع الخاص أو العام.

- كما يصعب الحديث عن تنامي في الوعي العام تجاه موضوع البيئة في ظل طغيان مظاهر ما يسمى بالمجتمع الاستهلاكي "consumer society"، والذي يرد به الإشارة إلى نزوع المجتمع إلى استهلاك المادة والطاقة دون أن يكون في حاجة ماسة إليهما، واقع يدفعنا إلى التفكير بجدية أكبر في نشر قيم التربية البيئية من المدرسة إلى الجامعة نظرا لأهميتها الكبرى¹³.

تحديات التحول نحو الاقتصاد الدائري في الجزائر: هناك مجموعة من المعوقات أو التحديات التي تحول دون التحول نحو الاقتصاد الدائري في الجزائر، والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- **التقنية الحديثة:** يتطلب الاقتصاد الدائري توفر التقنيات الحديثة المناسبة التي يمكن أن تعمل من خلالها المؤسسات على إعادة الاستخدام وهذا ما تفتقر إليه الجزائر؛
- **نقص مصادر التمويل الخاصة بمشاريع التدوير:** حيث أن التمويل البيئي في الجزائر مازال في المراحل الجنينية من التكوين، فهو لم يرقى بعد إلى مستوى الدول المتقدمة، بإنشاء بنوك متخصصة في تمويل المشاريع البيئية؛
- **غياب تدخل الدولة وتشجيعها لهذه المشاريع:** أي لا يوجد إجراء وطني واضح لإعادة تدوير النفايات ورسكلتها، وذلك رغم توقيع الجزائر على عدد من البرامج مثل: رسكلة وتثمين النفايات، ضف إلى ذلك غياب التشجيع من طرف الدولة لهذه المشاريع رغم فوائدها الاقتصادية والبيئية؛
- **نقص الإمكانيات المادية والبشرية:** ويظهر ذلك من خلال استثمار الجزائر في مجال تدوير البلاستيك فقط، وليس في كل النفايات القابلة للتدوير لأنها لا تملك منشآت كبيرة، بالإضافة إلى تكاليفها الكبيرة؛
- **غياب الثقافة والبرامج الخاصة بالتوعية:** وذلك لتغيير سلوك المستهلك الجزائري بشأن المنتجات التي يمكن إعادة تدويرها، واستخدامها وإعادة إدخالها في الدورة الإنتاجية مرة أخرى لتحقيق نتائج أفضل؛

- عدم انتظام عملية التدوير: معظم العاملين في جمع وفرز النفايات في الجزائر يعملون بشكل غير منظم وغير رسمي، كما أنها تقتصر على ورشات صغيرة وخاصة، مما يجعل ازدهار مؤسسات إعادة التدوير النفايات أمرا صعبا أو شبه مستحيل في الوقت الحاضر.

الأفاق المستقبلية للاقتصاد الدائري في الجزائر:

إن الحقيقة التي لا يمكن تجاهلها هي زيادة الوعي لدى السلطات الجزائرية في ميدان الاقتصاد الدائري وسعيها الحثيث في مساهمة هذا النوع من الاقتصاد في النمو الاقتصادي الجزائري، وذلك من خلال تذليل الصعوبات والمعوقات التي يتعين عليها التغلب عليها حتى يتسنى لها اللحاق بركب الدول المتقدمة، والتحول نحو الاقتصاد الأخضر والصدىء بالبيئة، من اجل الانتقالية الاقتصادية وتحسين رفاهية الأفراد، هذا الرهان الذي تعزم الجزائر على اعتباره محورا استراتيجيا مستقبليا ضمن سياستها الخاصة بالتنمية المستدامة، وذلك بتفعيل جميع القطاعات وبناء الشراكة بين القطاع الخاص والعام أو مع الدول الناجحة في هذا المجال، ونذكر على سبيل المثال بعض الإجراءات التي باشرت فيها السلطات مؤخرا حيث نظمت غرفة التجارة والصناعة الجزائرية بالشراكة مع دولة ايطاليا ومع بعض الدول الأوروبية الأخرى في مجموعة من الندوات والمعارض الدولية، والهدف من ذلك هو تعزيز الاقتصاد الدائري في منطقة البحر الأبيض المتوسط التي تركز على استعادة المواد، إعادة تدوير النفايات وكفاءة الطاقة وربحية الموارد خاصة في الجزائر.

8. خلاصة:

إن نموذج الإنتاج والاستهلاك الذي تم اعتماده منذ الثورة الصناعية كان يرتكز أساسا على استعمال الموارد الطبيعية الوفيرة وفق نمط خطي، هذا النموذج الاقتصادي مكن من دفع عجلة التنمية إلى الأمام ولكن على حساب الثروات الطبيعية، ولهذا أصبحت البشرية الآن تعيش قوى الطاقة الاستيعابية لإمكانيتها المتوفرة، حيث تم التوصل إلى أن هناك في أربعة أشهر بين قدرة الأرض على تجديد مواردها وونيرة استهلاك هذه الموارد من قبل الإنسان، وان هناك ثمانية أشهر التي يستطيع الإنسان استهلاكها، ولعل التجاوز القائم لهذه المعضلة هو استبدال الاقتصاد الخطي بالاقتصاد الدائري الذي يعتبر وسيلة وحل منصف نحو تحقيق تنمية بيئية مستدامة.

ومن خلال هذه الدراسة، سنعرض مختلف النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها كما يلي:

- في ظل الاستنزاف غير العقلاني لموارد الطاقة التقليدية، صعوبة الحصول عليها وزيادة تكلفة استخراجها، يصبح الاقتصاد الدائري أكثر جدوى من الناحية الاقتصادية وأكثر استدامة من الناحية البيئية؛
- ضرورة قيام الدولة الجزائرية باستبدال النموذج الخطي بالنموذج الدائري، لأنه نموذج تنموي ذا بعد اقتصادي، يمكن من إدماج الموارد التي لا تستجيب لحاجات المستهلك ضمن الدورة الاقتصادية، إلى جانب حل المشاكل البيئية؛
- الدفع باتجاه تطوير ثقافة الاقتصاد الدائري الذي يشكل جزء من منظومة متكاملة توفر حلا للمشاكل البيئية، ويساهم في توفير أركان التنمية المستدامة لإحداث التوازن بين المجتمع والاقتصاد والبيئة؛
- الاقتصاد الدائري يقدم حلا من أجل التوازن بين الضرورة الصناعية والحاجة للحفاظ على ما تبقى من بيئة سليمة، من خلال الاستفادة قدر الإمكان من المنتج الصناعي عبر تدويره وإعادة إخراجها في أشكال واستعمالات جديدة، بحيث يكون الاقتصاد والبيئة رابحين؛
- ضرورة الإسراع من وتيرة الاقتصاد الدائري للتقليل من الانبعاثات الكربونية والدخول جديا في مرحلة استخدام البدائل الإنتاجية والطاقة النظيفة، وهذا يعطي أملا في إمكانية تجاوز مشكلات البيئة والمناخ؛
- ما نحتاجه اليوم هي استفاقة مجتمعية واهتمام أوسع بقضايا البيئة، والأهم من ذلك وضع قواعد الثقافة البيئية، وهو دور يجب أن تشترك فيه الدولة والجمعيات غير الحكومية والمجتمع المدني ككل.

المراجع:

- (1) - الاقتصاد الدائري... إرضاء الرأسمالية مع الحفاظ على البيئة، مجلة العرب الدولية، العدد 10460، 2016، علي الموقع الإلكتروني:
<http://arb.majalla.com/2017/11/article552622>
- (2) - المرجع نفسه.
- (3) - الموقع الإلكتروني: <https://www.google.dz/search?q>

- (4) - الاقتصاد الدائري... مفهومه وأهميته، مقالة على الموقع الإلكتروني:
<http://akhbar-alkhaleej.com/news/article>
- (5) - انظر
 -The role of Circular Economy in the transition "Towards a Pollution-Free Planet", Conference Room 1, Tuesday 5 December 2017, Site Web:
<http://ec.europa.eu/environmen>.
 -Circular Flow of Economic Activity, Site Web:
<https://study.com/academy/lesson/circular->
 -Ellen MacArthur Foundation, Towards the Circular Economy 2: Opportunities for the consumer goods sector; January 2013.
- (6) - عاطف الشبراوي، الاقتصاد الدائري... حياة جديدة لمنتجات قديمة، مقالة على الموقع الإلكتروني: <http://www.ahram.org.eg/News/202358/4/608758>
- (7) - مجلة العرب الدولية، مرجع سبق ذكره.
- (8) - مجدي سعيد، الاقتصاد الدائري: اقتصاد صناعي أكثر استدامة، 09/ ماي/ 2016، مقالة على الموقع الإلكتروني: <http://www.masralarabia.com>
- (9) - انظر:
https://www.philips.com/content/corporate/ar_RW/innovationandyou/article/extended-story/circular-economy.html
<http://www.aljazeera.net/news/scienceandtechnology/2014/3/1>
 Web: -Circular economy, article, Site
- (10) - انظر:
https://en.wikipedia.org/wiki/Circular_economy
<http://www.product-life.org>
<https://biomimicry.org/>
 -Braden Allenby and Thomas E. Graedel, Industrial Ecology (New York: Prentice Hall, 1993, pre-publication edition).
<http://www.theblueeconomy.org/>
- (11) - جواد العناني، الاقتصاد الدائري، مقالة على الموقع الإلكتروني:
<https://www.alaraby.co.uk/economy/2016/6/2>
- (12) - الاقتصاد الدائري... إكسبير الاستدامة، مقالة على الموقع الإلكتروني:
<http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/2015/10/15>
- (13) - جواد العناني، مرجع سبق ذكره.

تاريخ موجز حول النمو الاقتصادي *A Brief History of Economic Growth*

د. أمين حواس
aminehaouas@yahoo.fr
جامعة ابن خلدون-تيارت

تاريخ قبول النشر: 2019/06/28

تاريخ الاستلام: 2018/01/12

الملخص:

الهدف الرئيسي لهذه المقالة تقديم لمحة عامة موجزة عن عملية النمو الاقتصادي على مدار تاريخ البشرية. كما تستعرض القوى التي ساعدت على الانتقال من مرحلة الركود نحو النمو المستدام و ساهمت في ظهور عدم المساواة المعاصرة الشاسعة بين البلدان، علاوة على ذلك تسلط هذه الورقة الضوء على مستقبل النمو العالمي على مدى السنوات الخمسين المقبلة ومستقبل التوزيع العالمي للدخل.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، الركود ، الثورة الصناعية ، الفخ المالتوسي.

Abstract:

The purpose of this article is to provide a brief general overview of the process of economic growth over the course of human history. It explores the forces that have generated the transition from stagnation to sustained growth and have contributed to the emergence of the vast contemporary inequality across countries. Furthermore, it highlights the future of global growth over next 50 years and what will happen to the world income distribution.

Keywords: Economic Growth, Stagnation, Industrial Revolution, Malthusian Trap.

1. مقدمة:

قد تتدهش إذا علمت أن الفجوة الضخمة في مستويات المعيشة بين البلدان الغنية والفقيرة في عصرنا لم تكن موجودة أصلاً قبل قرنين من الزمن. فقبل الإقلاع الكبير نحو النمو الاقتصادي الحديث -أو قبل الثورة الصناعية حوالي عام 1750- كان العالم متساوياً إلى حد ما بدلالة مستويات الدخل، ولنكون أكثر دقة، كان العالم تقريباً متساوياً في فقره: حيث كانت معظم أجزاء العالم تقريباً مناطق ريفية، كان المزارعون أصحاب الملكيات الصغيرة يحاولون الإبقاء على حياتهم و حياة أسرهم. وكان موسم الحصاد السيئ يعني ضمناً المجاعة و الموت في أي جزء كان في العالم، ومن المؤكد أن البلدان الغنية حالياً في أوروبا ليست مستثناة من هذه الحالة طالما أن الجوع كان السبب الرئيسي وراء حدوث الثورة الفرنسية.

وقصة عدم المساواة اليوم هي أيضاً قصة العصر الحديث للنمو الاقتصادي -أو الفترة التي أعقبت بداية الثورة الصناعية. فخلال تلك الفترة فقط شهدت بعض مناطق العالم زيادات مطردة في نصيب الفرد من GDP على فترات طويلة وتحولت من مجتمعات ريفية إلى حضرية ومن زراعة الكفاف إلى زراعة ذات غلة حجم عالية، ومن أنشطة الصناعة المنزلية (الغزل والنسيج) إلى الصناعة الحديثة ونحو الاقتصاد الصناعي والخدماتي مكثف المعرفة والمبني على أحدث التكنولوجيات المتفوقة. نعم حدث كل هذا خلال فترة 250 سنة فقط من التاريخ الطويل للبشرية تمكنت خلالها من فتح تلك الفجوة الواسعة في الدخل بين الأغنياء والفقراء الملاحظ اليوم.

كيف حدث هذا؟ ولماذا لم ينطلق النمو الاقتصادي الحديث قبل 250 سنة، ولماذا حدث في بعض الأماكن في العالم؟ وإذا كانت جميع البلدان فقيرة آنذاك، لماذا أصبحت بعض البلدان غنية بينما تخلفت البقية وراءها؟ للإجابة على هذه الأسئلة، نحن بحاجة لفهم طبيعة النمو الاقتصادي الحديث ولماذا تباين بشكل كبير عبر جميع أرجاء العالم.

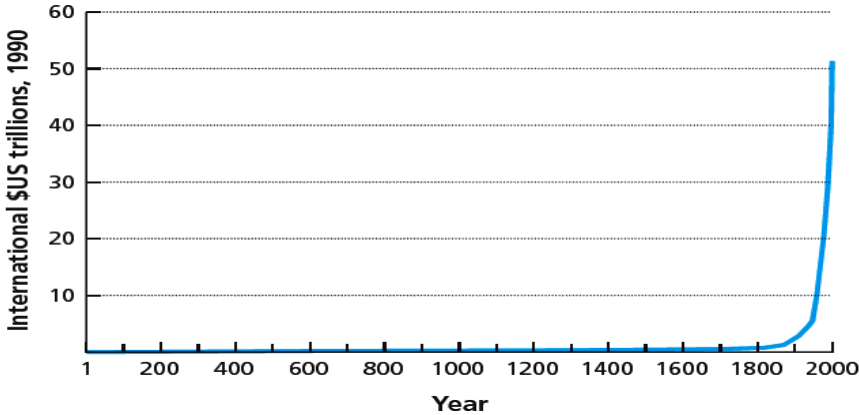
نسلط الضوء في هذه الورقة على مسار النمو الاقتصادي عبر تاريخ البشرية. حيث نشير في القسم الثاني إلى أنماط النمو العالمي منذ آلاف السنين و عبر مختلف المراحل التاريخية، ثم نعرض حقائق حول النمو الاقتصادي منذ القرن العشرين في القسم الثالث أما في القسم الرابع فنشير إلى أهم توقعات مسارات النمو في المستقبل.

2. النمو الاقتصادي على المدى الطويل جدا

إن الإقلاع في النمو الاقتصادي الحديث هو "حدث جديد" من منظور تاريخ البشرية الطويل جدا-حيث يقدر العلماء تاريخ ظهور أول حضارة(قائمة على الزراعة) إلى حوالي 10 آلاف سنة. و خلال كل تلك الفترة تقريبا، لم يكن هناك تغيير اقتصادي ملموس لدرجة أن الحياة لم تتغير من جيل لآخر جنبا إلى جنب مع نشوء الحروب والمجاعات والصدمات المؤقتة من حين لآخر. ببساطة، فكرة وجود تقدم (نمو) اقتصادي مستدام لم يكن موجودا و معروفا من قبل، ولم يكن هناك دليل على ذلك.

يمكن أن نرى ذلك بوضوح شديد عبر الشكل (1) (كأفضل تقدير متاح للبيانات) الذي يعرض نمو الاقتصاد العالمي على المدى الطويل جدا للتاريخ البشري منذ السنة الأولى ميلادي. يظهر الشكل أن الناتج الإجمالي العالمي (Gross World Product, GWP) كان في الأساس مسطحا و ثابتا لما يقارب 1800 عاما (و سيكون مسطحا و ثابتا أكثر لفترات أطول إذا عدنا للوراء عبر الزمن). تاريخيا، بدأ الإقلاع الاقتصادي فقط منذ حوالي عام 1750 سمح بانطلاق GWP كالهشيم في النار بشكل حاد و دراماتيكي. ثم أصبح هذا الخط المنحدر التصاعدي الحاد عموديا أكثر في السنوات الأخيرة، و مازال مستمرا في الصعود اليوم لأن الاقتصاد العالمي ينمو بقوة أكبر حاليا، على الرغم من اختلاف معدلاته في الأجزاء المختلفة من العالم.

الشكل (1).تطور GWP، 1-2010.

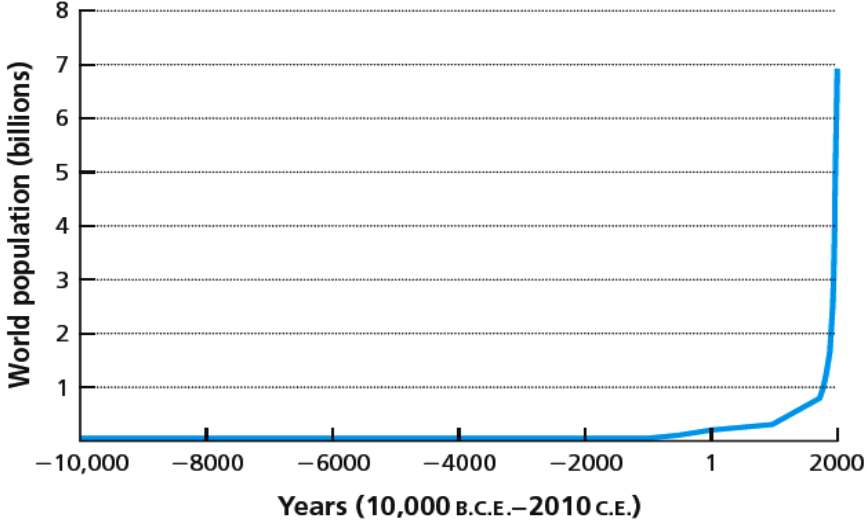


Source: Bolt and Van Zaden.(2013)

يتكون GWP -مجموع GDP كل بلد في العالم -من مكونين أساسيين: نصيب الفرد من GWP العالمي و عدد سكان العالم (إجراء عملية الضرب بين هذين الجزأين يعطينا GWP). هنا السؤال الذي يطرح نفسه: هل كان إقلاع الاقتصاد العالمي حوالي عام 1750 بسبب ارتفاع حجم الإنتاج لكل فرد أم كان بسبب ارتفاع عدد الأفراد؟ في الواقع لعب كل مكون دورا هاما في ذلك.

تاريخيا، تميز عدد سكان العالم بالثبات إلى حد ما منذ آلاف السنين -أقل من نصف مليار نسمة منذ عصر الإمبراطورية الرومانية- على الرغم من بعض التقلبات الكبيرة من فترة لأخرى مثل الفترات السيئة للمجاعات و الأمراض (كفترة الموت الأسود أو وباء الطاعون الذي انتشر في أوروبا ما بين عامي 1347 و 1352). لكن بدءا من منتصف القرن الثامن عشر، شهد سكان العالم تحولا نحو الارتفاع و بشكل حاد كما يظهره الشكل (2) الذي يقيس تطور عدد السكان على مدى فترات طويلة جدا من التاريخ تعود إلى أقدم الحضارات منذ حوالي 12000 سنة قبل الميلاد: و هي الحقبة التي تحول فيها البشر من الصيد و جمع الطعام إلى زراعته في مكان واحد؛ و تحول من نمط عيش البدو الرحل الباحثين عن مواقع الغذاء إلى نمط الزراعة في القرى الثابتة. و تعرف الفترة التاريخية قبل ظهور الزراعة باسم "العصر الحجري القديم Paleolithic Era"، و تسمى الفترة التي تلي البدء بالزراعة بـ "العصر الحجري الحديث Neolithic Era". ما نراه في هذا الشكل تغير عدد السكان بشكل طفيف جدا على مدى فترات طويلة جدا من الزمن، حيث ظل دائما أقل من مليار شخص: فمن فترة 10000 ق.م إلى حوالي 2000 ق.م بلغ عدد السكان أقل من 100 مليون نسمة، و من حوالي السنة أولى ميلادي زمن الإمبراطورية الرومانية كان عدد السكان (وفقا لتقديرات Maddison (2008)) حوالي 225 مليون نسمة؛ عام 1000 حوالي 246 مليون نسمة؛ عام 1500 حوالي 438 مليون نسمة. و لأول مرة في التاريخ حوالي عام 1820 بلغ عدد سكان العالم مليار نسمة، و هكذا ارتفع عدد السكان العالمي ربما 4 مرات فقط في ظرف 18 قرنا بين السنة أولى ميلادي إلى غاية عام 1820، مما يعني أن متوسط معدل النمو السكاني بلغ 0.08 % سنويا فقط خلال تلك الفترة.

الشكل (2). تطور عدد سكان العالم، 10000 ق.م-2010 م.



Source: Bolt and Van Zaden. (2013).

بالنسبة لمعظم السكان في أغلب المراحل التاريخية، لم يشهد عدد السكان تغييرا محسوسا باستثناء التغييرات الوحيدة التي تعزى إلى الوفيات الجماعية الناجمة عن الحروب و المجاعات و الأوبئة، تليها عمليات الانتعاش اللاحقة لإعادتها إلى مستوياتها "الطبيعية" فقط. بعد ذلك، و بالموازاة مع فترة الثورة الصناعية تمكن السكان من كسر هذه القيود القصيرة عند هذه النقطة التاريخية و تحول منحني السكان بشكل ملحوظ و بنمط حاد. ففي عام 1820 أو نحو ذلك، وصلت الإنسانية إلى مليار نسمة على هذا الكوكب، وما بين عام 1820-1930 تم إضافة مليار نسمة أخرى في ظرف قرن فقط، ثم بدأت الأرقام في الارتفاع بشكل مذهل: ففي غضون 30 عاما(من 1930 إلى 1960) تم إضافة المليار الثالث. وقد ارتفع عدد سكان العالم من 3 مليار شخص في عام 1960 إلى 4 مليار شخص عام 1974؛ 5 مليار شخص عام 1987؛ 6 مليار شخص عام 1999؛ و 7 مليار شخص عام 2011. لاحظ أن الزيادة الأخيرة بمليار شخص إضافية حدثت فقط في فترات تبلغ عشر سنوات فقط.

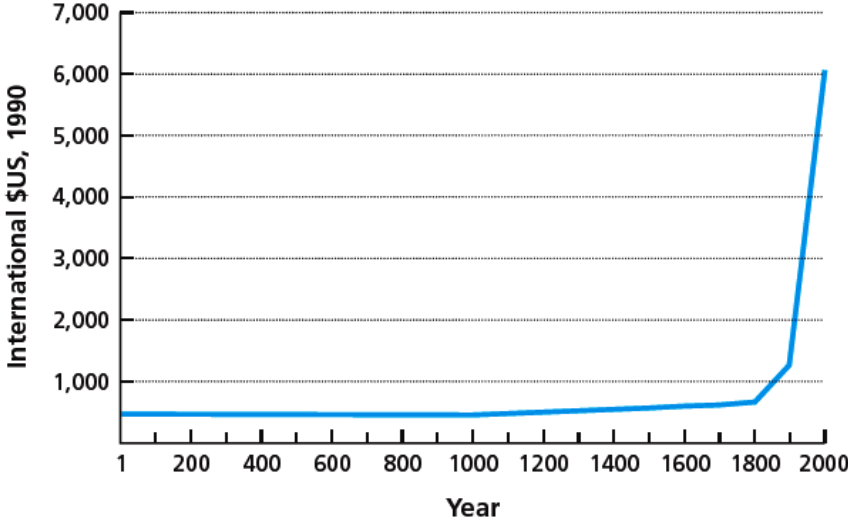
إحدى الأسباب التي أدت إلى ارتفاع عدد السكان هي زيادة القدرة على زراعة المزيد من الأغذية و إطعام عدد السكان المتزايد. وقد مكنت هذه الزيادات السكانية إلى حد كبير من إحداث تغييرات في المعرفة التقنية الاقتصادية والتكنولوجية: فقد تعلمت

الإنسانية تسخير التكنولوجيا للتصنيع، وتعلمت تسخير التكنولوجيا أيضا لرفع الإنتاج الغذائي. منذ عام 1750 أو نحو ذلك تمكن المزارعون من زراعة المزيد من الطعام بفضل توفر أفضل أصناف البذور، تطور تقنيات الزراعة، تعزيز تغذية التربة بفضل الأسمدة الكيماوية، معدات زرع البذور، محاصيل الحصاد، تجهيز المواد الغذائية وتخزين و نقل المواد الغذائية إلى المدن.

في عصرنا الحاضر، نحن على أعتاب الوصول إلى 8 مليار شخص عام 2025 و إلى 9 مليار شخص في وقت ما بداية عقد 2040. بعد ذلك، تصبح الأعداد غير مؤكدة لكن من المحتمل أن تستمر في الارتفاع على الأقل استنادا إلى أنماط الخصوبة الحالي (الإنجاب) و الوفيات (الموت).

في المقابل، خلق نصيب الفرد من GWP عاليا بدءا من نفس الفترة تقريبا (بداية الثورة الصناعية حوالي عام 1750). يظهر الشكل البياني (3) تقديرا تقريبا مقبولا لنصيب الفرد من GWP (يقاس بالدولار الدولي الثابت لعام 1990) على مدى فترة زمنية طويلة جدا و تحديدا من السنة أولى ميلادي إلى غاية عام 2010. بشكل مدهش، نلاحظ أيضا الشكل المسطح تقريبا المميز لنصيب الفرد من GDP العالمي لعدة قرون مشابه لمنحنى عدد السكان في العالم. وحتى إذا كان هناك ارتفاع طويل الأجل في الناتج الفردي فإن التقدم الذي حدث على مدى عقود أو حتى على مدى قرون لم يكن محسوسا تقريبا حتى منتصف القرن الثامن عشر - عند تلك الحقبة فقط بدأ نصيب الفرد من الناتج العالمي صعوده المرتفع جدا. إذن، القصة الكاملة للنمو الاقتصادي في تاريخ البشرية هي قصة حديثة تمتد خلال قرنين من الزمن فقط، و يدعو المؤرخون تلك الفترة منذ عام 1750 بـ "عصر النمو الاقتصادي الحديث Age of Modern Economic Growth" و هي الفترة الرئيسية التي نركز عليها دراستنا.

الشكل (3). تطور نصيب الفرد من GWP، 1-2010.



Source: Bolt and Van Zaden. (2013).

عصر النمو الاقتصادي الحديث هو مزيج من ارتفاع نصيب الفرد من الناتج و النمو السكاني السريع، وقد أدت هاتين الديناميكيتين -زيادة الدخل لكل شخص و المزيد من السكان على كوكب الأرض- إلى إحداث التوسع الهائل في النشاط الاقتصادي الإجمالي. لاحظ جيدا أنه طالما لدى نصيب الفرد من GWP (الشكل (3)) و عدد السكان (الشكل (2)) نفس النمط غير المتغير تقريبا خلال الفترة 1-1800 و من ثم ارتفاعا بشكل حاد، فمن الطبيعي أن يكون لمنحنى GWP نفس الشكل (النمط) المميز: فقد ارتفع بحوالي 240 مرة منذ عام 1800 مشكلا نعمة كبيرة على متوسط الرفاه (زيادة العمر المتوقع)، التصنيع، التحضر، و أيضا مشكلا تهديدات بيئية لكوكب الأرض.

كان النمو الاقتصادي بطيئا جدا حيث تشير تقديرات Maddison أن متوسط معدل نمو دخل الفرد في العالم كان يمثل 0.07 % سنويا (7/1000 %) خلال الفترة ما بين 1700-1820 و 0.04 % سنويا خلال الفترة 1500-1700. و حتى أوروبا الغربية خلال فترة 1500-1820 عند صعودها كمهيمن على العالم بلغ متوسط النمو فيها 0.14 % فقط (نمو الصين الآن بمعدل 7 % سنويا يمكنها لوصول مستوى دخل في عام واحد يعادل ما وصلت إليه أوروبا الغربية كل 50 عاما آنذاك). بالعودة إلى أبعد

من ذلك في الزمن، هناك أدلة قليلة تشير أن مستويات المعيشة كانت تظهر أي اتجاه للنمو قبل عام 1500.

هذه الأرقام بالطبع تقديرات تقريبية، لكن نشير إلى أن العالم قبل عام 1800 لم يكن راكدا و لم يكن يشهد نوع النمو المستدام الذي لاحظناه سابقا، بل كانت هناك بعض فترات من النمو الاقتصادي و حتى تحسينات تكنولوجية استمرت بعضها لفترة قرن أو أكثر. يمكن إثبات ذلك اعتمادا على أنواع مختلفة من الأدلة: كان العالم قبل عام 1750 عالما مليئا بالفقر و الفقراء لكنه في نفس الوقت كان عالما مليئا بالإنجازات البشرية المذهلة أيضا مثل الأهرامات المصرية، الأكروبولس اليونانية، سور الصين العظيم، القصر الحمراء في قرطبة، كاتدرائية آيا صوفيا في القسطنطينية و كاتدرائية نوتردام... خلال تلك الأيام المزدهرة لتلك الحضارات تحسنت مستويات المعيشة و زاد النشاط الاقتصادي زيادة كبيرة، لكن رغم ذلك هذا النمو لم يدم. من جانب آخر، و على الرغم من وجود تلك الآثار العظيمة عاش معظم الناس في مختلف الحقب الزمنية حياة ريفية صعبة جدا و دائما على حافة المجاعة، المرض والوفيات المبكرة.

أحد أعظم الاقتصاديين في التاريخ-الاقتصادي البريطاني John Maynard Keynes - كتب وصفا دقيقا جدا لهذه الفترة الطويلة جدا منذ زمن الإمبراطورية الرومانية و حتى بداية الثورة الصناعية:

" منذ العصور الأولى التي نملك فيها سجلات-قبل ألفي عام من ميلاد المسيح-وصولا إلى القرن الثامن عشر، لم يكن هناك تغيير كبير جدا في مستويات المعيشة لشخص نموذجي يعيش في المراكز الحضارية في الأرض. فقد كان هناك دائما صعود و هبوط لمستوى العيش في ظل الزيارات المتكررة للطاعون، المجاعات و الحروب إلى جانب الفترات الذهبية، لكن لا يوجد فيها تغيير جذري بشكل كبير. بعض الفترات ربما 50 % منها أفضل من غيرها خلال 400 ألف سنة التي انتهت بحلول عام 1700... ويعزى هذا المعدل البطيء للتقدم، أو عدم إحراز التقدم، إلى سببين: إلى غياب ملحوظ في التحسينات التقنية الهامة و إلى فشل رأس المال في التراكم. كما أن غياب الاختراعات التقنية الهامة بين عصر ما قبل التاريخ والأوقات الحديثة نسبيا هو عامل آخر مهم جدا. كل شيء مهم تقريبا كان العالم يملكه في بداية العصر الحديث كان معروفا بالفعل عند الإنسان منذ فجر التاريخ كاللغة، النار، نفس الحيوانات الأليفة التي لدينا اليوم، القمح،

الشعير، الزيتون، المحراث، العجلة، المجداف، الشراع، الجلود، الكتان والقماش، الطوب والأواني، الذهب والفضة، النحاس، الرصاص والحديد. وأنضم إلى هذه القائمة قبل 1000 عام قبل الميلاد كل من الصيرفة، الحكم، الرياضيات، علم الفلك، والدين" (Keynes, 1930, p.2).

تتمحور فكرة Keynes حول أهمية التكنولوجيا كعامل حاسم في توليد النمو الاقتصادي طويل الأجل: فلفترة طويلة جدا من التاريخ، كان مستوى التكنولوجيا ثابتا نسبيا لدرجة أن المزارعين في العصر الروماني وفي أوائل القرن السابع عشر في إنجلترا عاشوا ظروفًا مماثلة تقريبا: نفس التقنيات و نفس الحياة...العالم لم يتغير تقريبا على مدى سبعة عشر قرنا.

يبدو خلال تلك الفترة أن الفوارق في الدخل بين البلدان كانت صغيرة جدا وفقا للمعايير الحديثة لدرجة أن عدم المساواة في توزيع الدخل العالمي كان أقل بكثير قبل عام 1820. في هذا الجانب، يقدر المؤرخ الاقتصادي Paul Bairoch (1993) أن الفوارق في مستويات المعيشة بين أغنى وأفقر المناطق في العالم كان فقط يمثل نسبة 1.5 إلى 2.0، وأن مستويات المعيشة كانت تعادل تقريبا العيش في روما في القرن الأول ميلادي، الخلافة الإسلامية في القرن العاشر، الصين في القرن الحادي عشر، الهند في القرن السابع عشر و أوروبا في بداية القرن الثامن عشر.

هناك سببان رئيسيان وراء عدم وجود نمو مستدام قبل العصر الحديث: الأول - الأكثر أهمية - يرتبط بالعامل الرئيسي الذي يفسر استمرارية النمو و هو التكنولوجيا. قبل عام 1800، بالرغم من حدوث بعض التقدم التكنولوجي المهم إلا أن وتيرته كانت أبطأ بكثير و راکدة تقريبا مقارنة بالفترة اللاحقة. ثانيا، مهما كانت التحسينات في الدخل (GDP) الكلي إلا أنه لم يتم ترجمتها عادة إلى زيادات في نصيب الفرد من الدخل. كانت هذه الفكرة الأخيرة أساس نظرية Thomas Malthus التي يشار إليها أحيانا بـ "الفخ المالتوسي Malthusian Trap". سنناقش في العنصر المقبل هذا النموذج و كيف هرب العالم من هذه المصيدة.

1.2. الفخ المالتوسي

كان لدى Malthus نظرة متشائمة حول عمل الاقتصاد ربما لأنه لم يعيش فترة النمو المطرد التي شهدتها أوروبا في القرن التاسع عشر خلال نشر كتابه عام 1798. في

الواقع، اعتبر Malthus أن الخصوبة-التي تعرف بأنها عدد الأطفال لكل أم بالغة أو امرأة قادرة على الإنجاب-تتكيف دائما بالشكل الذي يجعل الدخل قريبا من مستوى الكفاف (500 دولار في السنة). في نظرية Malthus، يكون لدى الأزواج المزيد من الأطفال عندما يكون مستوى المعيشة أعلى من مستوى الكفاف، وعلى افتراض أن الدخل الإجمالي لا ينمو بوتيرة أسرع من السكان، خلص Malthus إلى أن زيادة عدد السكان من شأنه أن يدفع مستوى دخل الفرد نحو الأسفل - ربما أقل من مستوى الكفاف. سيؤدي هذا الانخفاض في دخل الفرد إلى حدوث مجاعات و حروب من شأنها أن تقتل عددا كبيرا من السكان، ومع وجود مستوى معين من الدخل الكلي سيؤدي انخفاض عدد السكان إلى زيادة دخل الفرد مرة أخرى. يشار إلى هذا النمط باسم "الفخ المالتوسي أو الدورة المالتوسية": سيؤدي الدخل الكلي المتزايد إلى رفع نصيب الفرد من الدخل فوق مستوى الكفاف مغذيا بذلك زيادة النمو السكاني، والذي بدوره سيعمل بالضغط على الموارد و خفض دخل الفرد من مستواه الأعلى أو في بعض الأحيان دون مستوى الكفاف. لاحقا، سيعمل هذا النمط على تصحيح زيادة عدد السكان عن طريق خفض معدلات الخصوبة و ارتفاع معدل الوفيات و الذي يرجع ذلك في كثير من الأحيان إلى ظهور المجاعات و الحروب (Galor,2011,pp.10-12).

على الرغم من هذه النظرة الكئيبة إلا أن النموذج المالتوسي يصف بشكل جيد الوضع الذي كان يعيش عليه العالم قبل عام 1800. وفقا للمؤرخ الاقتصادي Clark (2007,p.1): "عاش شخص عادي في العالم عام 1800 في وضع مماثل تقريبا لشخص عادي عاش قبل 100000 سنة قبل الميلاد". و يعزو Clark عدم وجود أي نمو اقتصادي مستدام إلى الفخ المالتوسي: أي زيادة في مستويات الدخل تقابلها زيادة مماثلة في النمو السكاني تجعل المجتمعات تعيش في مستويات الكفاف. و تجدر الإشارة أنه لا توجد سجلات اقتصادية موثوق بها حول التجربة البشرية في أوائل التاريخ (آلاف القرون)، فقط تم تكوين طريقة لتقدير و مقارنة مستويات المعيشة بين البلدان بجمع السجلات التاريخية، تقارير الرحالة مثل Marco Polo (البحار من البندقية الذي سافر إلى الصين في القرن الـ 13) و المكتشفين الأسبان (الأوروبيين الأوائل الذين تعرفوا على إمبراطورية الأزتيك-المكسيك الآن) و حتى فحص البقايا العظمية. مع ذلك، تتيح لنا هذه البيانات المتاحة العديد من الاستنتاجات المتوصل إليها والسابق ذكرها.

2.2. التحول الديمغرافي

في الوقت نفسه تقريبا أو بعد ذلك بقليل حدث انخفاض ملاحظ-نتيجة لأسباب اقتصادية و اجتماعية-في معدلات الخصوبة و التي يشار إليها باسم "التحول الديمغرافي Demographic Transition". يؤكد الاقتصاديون عادة على أهمية الانتقال من الزراعة و المناطق الريفية نحو الصناعات و المدن كسبب رئيسي لحدوث هذا التحول الديمغرافي: فالأسر التي تعيش في المناطق الحضرية لم تكن بحاجة إلى عمل و مساعدة الأطفال في الحقول بنفس الطريقة التي تقوم بها الأسر الريفية، كما خلقت التكاليف المتزايدة لتربية الأطفال لاسيما مع بقائهم في المدرسة لفترة أطول بدلا من العمل في الحقول حوافز لتأسيس أسر أقل حجما (Jones and Vollrath, 2013, p.186).

يرى العديد من المؤرخين و الاقتصاديين أن التحول الديمغرافي شكل عنصرا أساسيا للوصول إلى النمو الحديث لأن المجتمعات التي شهدت انخفاضا في معدل الخصوبة تمكنت من الانفصال عن الفخ المالتوسي. وإلى غاية التحول الديمغرافي في القرن التاسع عشر، كانت هناك دورات مالتوسية متكررة، لكن بعد هذا التاريخ حدث نمو مستدام نسبيا في نصيب الفرد من الدخل في العديد من الاقتصاديات في العالم الغربي. بعد ذلك، كل شيء تغير بشكل دراماتيكي أين بدأت منحنيات السكان، نصيب الفرد من الناتج و التقدم التكنولوجي في الارتفاع صعودا. في الجزء المقبل سنتناول قضية الثورة الصناعية و كيف غيرت تاريخ و مصير البشرية (Galor, 2011, pp.46-54).

3.2. الثورة الصناعية

لم يكن التحول الديمغرافي كافيا لوحده للبدء في توليد النمو: فإن كان كل ما حدث بعد ذلك نتيجة انخفاض معدلات الخصوبة و استقرارها حول عدد أقل، فلن تكون هناك بالضرورة أي تغييرات نوعية في أنماط نمو نصيب الفرد من GDP. بدلا من ذلك، كان النمو المطرد ناجما عن تغيير كبير آخر حدث في نفس الوقت: إنها "الثورة الصناعية Industrial Revolution" التي فتحت الطريق أمام المزيد من التغييرات التكنولوجية السريعة و المستمرة التي دعمت النمو الاقتصادي الحديث.

بدأ النمو الاقتصادي الحديث في إنجلترا... نعم بدأت هذه الظاهرة الفريدة من نوعها في مكان واحد محدد يمكننا مشاهدته على هذا الكوكب، و بالتالي يمكننا أن نفهم كيف حدث ذلك. يشبه هذا الأمر مشاهدة عالم أحياء لبداية الحياة أو عالم فلك لنشوء الكون

الحياة المعاصرة التي نعرفها الآن ظهرت هناك و هناك تطورت. يتميز النمو الاقتصادي الحديث بنوع خاص من أنواع الحمض النووي أو DNA كما لو أنه يخلق نتيجة تركيبية كيميائية محددة مكونة من مواد مختلفة، و أن شيئاً ما يجعله ينطلق !! كان حدثاً غير اعتيادي ذلك الذي حدث في إنجلترا في منتصف القرن الثامن عشر : فإذا كان من السهل جدا خلق حياة اقتصادية فربما حدث و يحدث في الكثير من الأماكن، لكن كما أشار Keynes لم يحدث هذا !! لما حدث في منتصف القرن الثامن عشر في إنجلترا كان فريدا من نوعه، أين تم الجمع بين مختلف القوى التي سمحت بانطلاق الحياة الاقتصادية و انتشارها في نهاية المطاف إلى الاقتصاد العالمي بأكمله.

ماذا نعني بالثورة الصناعية؟ على عكس تسميتها كانت الثورة الصناعية عملية تدريجية طويلة و لم تكن حقبة قصيرة من الاضطرابات السريعة. لكن ربما تم صياغة المصطلح على هذا النحو للتعبير عن قدوم الكثير من الآلات و طرق الإنتاج الجديدة في إنجلترا بدءاً من صناعة النسيج و انتشارها في قطاعات أخرى بعد ذلك شكلت ثورة في المفاهيم السائدة آنذاك .من جانب آخر، يمكننا أن نأخذ تلميحا بسيطا من كلمة صناعة نفسها: فلأول مرة في تاريخ البشرية استطاع مجتمع ما الانتقال إلى ما وراء الزراعة (باعتبارها القاعدة الاقتصادية) إلى الصناعة و التي تتطلب تغييرا جوهريا في المعرفة التقنية و التكنولوجيا.

تعتبر الثورة الصناعية حقبة مهمة في تاريخ البشرية لأنها مثلت حدثا فاصلا(لأول مرة يتم فيها استخدام التقنيات و الأساليب العلمية بطرق منسقة)،و أيضا نقطة انطلاق لموجة التصنيع المنتشرة في العديد من البلدان حول العالم. لقد رأينا بالفعل أن البلدان الغنية اليوم التي تمكنت من تحقيق معدلات نمو مطردة على مدى الـ 250 سنة الماضية و هي نفسها تلك التي استفادت من التقنيات الناجمة عن الثورة الصناعية.

و مثلها مثل الحياة التي تعتمد على تفاعلات معقدة للعديد من مكونات الخلية الحية، تتطلب حياة الاقتصاد الحديث أيضا تفاعلات معقدة للعديد من العوامل: بالتأكيد، كانت التكنولوجيات الجديدة مثل محرك البخار و الغزل الميكانيكي، النسيج، إنتاج الصلب واسع النطاق حيوية جدا لحدوث تلك الانطلاقة، لكنها تحتاج بدورها إلى وجود العديد من التفاعلات الاقتصادية المعقدة. فقد كانت المناطق الريفية بحاجة إلى زيادة إنتاجية الأغذية لتوليد فائض لتغذية القوى العاملة في قطاع الصناعة (تلك الفئة لم تكن تنتج

غذائها الخاص)، كما كانت هناك حاجة لنقل تلك المواد الغذائية من المزارع إلى المدن و السلع الصناعية مثل الكتان و الملابس من المصانع إلى الريف. و هناك حاجة أخرى إلى وجود موانئ جديدة و سفن شحن لحمل السلع المصنعة للخارج يتم تداولها على شكل صادرات و الحصول في المقابل على السلع الأساسية للإنتاج الصناعي، و بذلك بدأ نظام الإمداد العالمي بالظهور. و تتطلب تلك المعاملات المتزايدة و المعقدة وجود أسواق جديدة، التأمين، التمويل و حقوق الملكية و غيرها من الآليات التي مهدت لظهور اقتصاد حديث قائم على السوق.

إن ظهور النمو الاقتصادي الحديث يعكس انتقاء فريدا من نوعه للعديد من العوامل، وإنجلترا كانت ذلك المكان الذي حدث فيه ذلك الانتقاء الناجح: يمكن للمرء متابعة العديد من الأحداث البارزة التي حدثت في القرن السادس عشر والسابع عشر في إنجلترا، بما في ذلك العديد من الابتكارات الاجتماعية والتقنية المستوردة من هولندا عبر بحر الشمال. أولا، بدأت الإنتاجية الزراعية في الارتفاع وكان هناك المزيد من التحضر و المزيد من التجارة، و بدأ اقتصاد السوق يتطور بشكل أكثر تماسكا. كما تم تفعيل نظام حقوق الملكية ليتعامل مع هذا التعقيد بأكثر مرونة (على سبيل المثال، في تشكيل شركات جديدة أو حماية براءات الاختراع للاكتشافات الجديدة، وتم تعميق سيادة القانون). من جانب آخر، حدثت هناك ثورة علمية عجيبة بين القرنين السادس عشر والسابع عشر: أين مهد Galileo الطريقة لظهور الفيزياء الجديدة التي فتحت الأبواب لاكتشافات لا تصدق، ولا يمكن إغفال دور أعظم فيزيائي التاريخ السير Issac Newton الذي استطاع تغيير طريقة نظرة البشرية للعالم حول الأزلية و قوانين الطبيعة. و توقع السير Francis Bacon - قبل Newton أن العلم والتكنولوجيا يمكنهما أن يحولا العالم بشكل جذري لصالح المنفعة البشرية- كان في ذلك من بين أكثر المفكرين تأثيرا في التاريخ.

ظهرت أهم الإنجازات التكنولوجية الكبرى عام 1712 أو اختراع Thomas Newcomen للمحرك البخاري. فقد أدى اختراع Newcomen إلى حرق الفحم لخلق قوة دافعة يمكن استخدامها لضخ المياه من مناجم الفحم، ثم جاءت عبقرية خالقة أخرى أدركت أن Newcomen وقع في العديد من أخطاء التصميم هو James Watt- الذي كان يعمل في مختبر Glaswegian الجامعي، الذي تمكن من تحسين تصميم محرك

Newcomen البخاري، ليظهر محرك Watt البخاري إلى النور عام 1776. من وجهة نظر تكنولوجية، يعتبر المحرك البخاري أهم تقدم في العصر الصناعي و المنشط التكنولوجي لمعظم الأشياء التي تلتها. فقد أصبح من الممكن الآن تسخير كميات هائلة من الطاقة التي تعمل بالفحم بكفاءة أكبر و بشكل اقتصادي. و من بين أهداف Watt لاختراع هذا المحرك البخاري-بعد الأرباح و براءة الاختراع-التمتع بحقوق الملكية الفكرية و الوصول إلى المجد و الثروات. لقد عمل Watt في بيئة يمكن من خلالها أن ينجح لأن القانون التجاري كان موجودا بالفعل في إنجلترا على عكس أماكن أخرى كثيرة على كوكب الأرض لم يتم فيها الاعتراف بحقوق الملكية بعد (Allen,2009,pp.6-7).

هذه هي بعض المكونات التي تشكلت معا و بشكل فريد من نوعها في إنجلترا. لكن رغم ذلك، حتى بوجود عبقرية Newcomen و Watt لو لم يكن الفحم و الحديد الخام موجودا أصلا في إنجلترا لما كان بالإمكان أبدا اختراع المحرك البخاري أو حتى قيام الثورة الصناعية. أيضا، لم يكن بالإمكان نقل إمدادات الفحم و الحديد لولا ظروف النقل المواتية في إنجلترا عبر الأنهار، القنوات والطرق. ومن ثم، ساعدت طبيعة التضاريس، طرق الأنهار، القنوات وإمدادات المعادن جنبا إلى جنب مع حوافز السوق، سيادة القانون والنظرة العلمية التي ترعاها الجامعات الكبرى-هذه هي الظروف الخاصة (الطبيعية والمنشأة) مكنت إنجلترا منتصف القرن الثامن عشر من قيادة ثورة صناعية. على الرغم من أن عددا كبيرا من العوامل الأساسية ساهمت في ظهور عصر النمو الحديث، إلا أن النمو الاقتصادي الاستثنائي على مدى القرنين الماضيين يعزى بدرجة كبيرة إلى التقدم التكنولوجي أو التقدم الحاصل في العلوم و الهندسة التي أنتجت تلك الاختراعات و الابتكارات منذ الثورة الصناعية. لكن لا يعني هذا أن التقدم التكنولوجي كان غائبا في قرون قبل العصر الصناعي. فعلى سبيل المثال، يشير Maddison (2008,pp.5-16) إلى حدوث طفرات تكنولوجية في تاريخ البشرية كالتطورات الجوهريّة في صناعة السفن والملاحة واختراع المطبعة في القرن الـ 15 (ساعدت على انتشار الأفكار)-التي ساهمت بشكل كبير في النمو الاقتصادي في أوروبا الغربية بين عامي 1000 و 1820.بالإضافة إلى ذلك، ذكر Clark (2007,p.251) عددا من الابتكارات الأخرى في أوروبا خلال فترة القرون الوسطى كاختراع الطاحونة(عام

(1200)، الساعة الميكانيكية (عام 1285)، الأرقام العربية (عام 1450)، آلة الحياكة (عام 1589)، التلسكوب (عام 1608) و المجهر (عام 1665). لكن بشكل عام، كان هناك القليل من الاستثمار في رأس المال المادي و البشري الذي من شأنه رفع إنتاجية العمل، كما أن الابتكار أو تطبيق التكنولوجيات الجديدة في إنتاج السلع و الخدمات أصبح أكثر انتظاما و انتشارا خلال و في أعقاب الثورة الصناعية.

أول شخص حاول وصف هذه الظاهرة كان Adam Smith مؤلف كتاب "بحث عن أسباب و طبيعة ثروة الأمم" المعروف باسم أبو الاقتصاد الحديث. نشر Smith كتابه سنة 1776 العام نفسه الذي اخترع فيه Watt المحرك البخاري الحديث، و أعلنت المستعمرات الأمريكية استقلالها و نشر فيه المؤرخ Edward Gibbon كتابه "انهيار الإمبراطورية الرومانية و سقوطها" مرجحا السبب وراء سقوط الحضارة الرومانية إلى فساد المؤسسات السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها من المؤسسات الاجتماعية، إلى جانب الغزوات البربرية و المتمردين داخل الإمبراطورية، عدم كفاءة الحكام، تدهور حالة السكان وانخفاض عددهم.

عام واحد بعد الإقلاع كان Adam Smith أول اقتصادي يشرح عمل الاقتصاد الحديث بدلالة التخصص و تقسيم العمل، و قدم لنا فكرة "اليد الخفية Invisible Hand" التي من خلالها يتصرف الأفراد بدافع مصلحتهم الخاصة الضيقة، التبادل في السوق و تحقيق زيادة في الإنتاجية و بالتالي زيادة ثروة الأمم. في هذا الصدد، يقول Smith ما يلي:

"إنه ليس بدافع خير أن يقدم لنا الجزار، صانع الخمر أو الخباز وجبة العشاء بل بدافع تحقيق مصلحتهم الخاصة. فهم لا يتعاملون معنا بدافع الإنسانية بل بدافع حبهم لذاتهم، و لا ينبغي التحدث معهم عن احتياجاتنا بل عن مزاياهم" (Smith, 1776, p.19).

بعبارة أخرى، يؤدي الدافع وراء تلبية احتياجاتنا و رغباتنا عن طريق معاملات السوق إلى تقسيم العمل و عمل الاقتصاد الحديث.

في الحقيقة، مكن المحرك البخاري المطور من قبل Watt من توسيع المصانع التي كانت حتى وقت قريب مدعومة بالجهد البشري أو الحيواني أو بواسطة الرياح و الماء. الآن و بفضل محركات البخار أصبحت المصانع أكثر قوة و بدأ النشاط الصناعي في

الارتفاع، و تم خلق أشكال جديدة من النقل بما في ذلك السكك الحديدية التي تعمل بالطاقة البخارية و السفن البحرية العاملة بالبخار. و أتاحت هذه الطاقة الكبرى نطاقا واسعا للتحويل الصناعي للمواد أكثر من أي وقت مضى، و ازداد إنتاج الصلب...كل هذا ساعد على تحقيق التوسع الهائل في حجم المدن، الصناعات و البنية التحتية بجميع أشكالها.

كان التحول في نمط الحياة دراماتيكيا و غالبا ما كان صادما. إحدى الانتقادات الأكثر شراسة و قسوة حول الثورة الصناعية المبكرة: من غيره Karl Marx. كتب Marx و Friedrich Engels "بيانهم الشيوعي" عام 1848 كنوع من الإشادة الساخرة على قوة الاقتصاد الصناعي الجديد و التقدم التكنولوجي الصناعي. في هذا الصدد، وصف Marx و Engels هذا العالم الجديد بلغة قوية:

" أنشئت الصناعة الحديثة السوق العالمية، و التي مهدت الطريق لاكتشاف أمريكا. و قد منح هذا السوق تطورا هائلا للتجارة، الملاحة و الاتصال بالأرض، و بدوره أدى هذا التطور إلى توسيع الصناعة. و تناسبا مع توسع الصناعة و الملاحة بالسكك الحديدية بنفس الوتيرة، تطورت البورجوازية أو الطبقة الرأسمالية الجديدة و زاد رأسمالها، ودفعت إلى الخلف كل طبقة إلى ما كانت عليه في العصور الوسطى (" Max and Engels, 1848, p. 15).

وصول العالم الجديد من شأنه أن يجتاح القديم و يخلق عصرا عالميا جديدا: في جزء منه ظهرت الهيمنة الاستعمارية الأوروبية بفضل قيادتها للتصنيع الجديد. كما أشار إليها Marx and Engels:

"قادت البورجوازية من خلال التحسن السريع لجميع أدوات الإنتاج، و من خلال وسائل الاتصال الميسرة للغاية كل الأمم حتى الأكثر بربرية نحو الحضارة. فالأسعار الرخيصة للسلع كالمدفعية الثقيلة التي تهدم بها جميع الأسوار الصينية، و التي تجبر البربريين إكراها للاستسلام إلى الأجانب، فهي تجبر الأمم على آلام الانقراض، و على اعتماد أسلوب الإنتاج البورجوازي و تجبرهم على إدخال ما نسميه الحضارة في أوساطهم، أي أن يصبحوا البورجوازية نفسها. في كلمة واحدة ، إنها تخلق عالما بصورتها الخاصة".

3. انتشار النمو الاقتصادي الحديث

كما أشرنا سابقاً، تزامن الظهور الحقيقي للعصر الحديث للنمو الاقتصادي مع الثورة الصناعية التي تركزت في إنجلترا أواخر القرن الثامن عشر. في الواقع، يسمى Sachs (2005,p.33) اختراع المحرك البخاري بـ "نقطة التحول الحاسم في التاريخ الحديث" والذي يغذيه الفحم بشكل كبير. فقد سهل المحرك البخاري تضخيم الإنتاج تحت نظام المصنع لاسيما في مجال المنسوجات و الصلب. في المقابل، تم استخدام الصلب في إنتاج الآلات و السفن البخارية التي ساهمت في تقليص تكاليف النقل و شجعت التجارة الدولية، و استخدم الوقود الأحفوري أيضا في إنتاج المواد الكيماوية و الأسمدة والمساهمة في تحقيق مكاسب في الإنتاج الزراعي.

و قد لاحظ Sachs (2005,p.42) موجة ثانية من الطفرة التكنولوجية في منتصف القرن التاسع عشر مع تطور وسائل النقل (التوسع في خطوط السكك الحديدية) والاتصالات (التلغراف) التي ساهمت في ربط الأسواق عبر جميع أنحاء البلدان و تعزيز وفورات الحجم في الإنتاج. كما أدى افتتاح قناة السويس (عام 1869) و قناة بنما (عام 1914) إلى خفض تكاليف النقل. و جاءت الموجة الثالثة من التقدم التكنولوجي في نهاية القرن التاسع عشر مع استخدام الكهرباء و محرك الاحتراق الداخلي و تطبيق الأسمدة النيتروجينية التي عززت زيادة الإنتاجية الزراعية في أوائل القرن العشرين.

حافظت هذه الموجات المتلاحقة من التغير التكنولوجي على استدامة النمو الاقتصادي حتى الآن و لأكثر من قرنين من الزمن. تصف هذه العملية جيدا كيف واصل رواد التكنولوجيا إحراز تحولات جديدة في الحياة الاقتصادية و كيف استمر نصيب الفرد من GDP في الارتفاع لمدة قرنين.

لكن للنمو الاقتصادي بعد آخر مهم: ففي معظم أجزاء العالم، كان يهدف النمو الاقتصادي إلى اللحاق بركب رواد التكنولوجيا. و يمكن تسمية هذا النوع الثاني من النمو بعملية الانتشار لأنه يعني نشر شيء ما من مكان لآخر. فكر في التمرجات التي تحدث في بركة الماء عند رمي الحجر و تباعدها عن مركز ضرب الحجر للماء: إذا مثلنا نقطة تصادم الحجر بالبركة بحدوث النمو التكنولوجي الداخلي فإن تلك التمرجات تدل على انتشار تلك التكنولوجيات و النمو الاقتصادي الحديث أكثر فأكثر في العالم.

كيف يعمل هذا التأثير الانتشاري؟ ولماذا كانت بعض الأماكن في العالم قادرة على المتابعة عن كثب لمسار رواد التكنولوجيا في حين لم تتمكن أجزاء أخرى في العالم على ما يبدو بعد من الاستفادة من ذلك التقدم المحرز في التكنولوجيات لأكثر من قرنين من الزمن؟ وما الذي أوقف تلك التموجات من الوصول إلى تلك الأماكن؟ تعتبر دراسة هذه أنماط الانتشار في صميم دراسات النمو الاقتصادي: نعم جزء من دراسة النمو الاقتصادي يتعلق بدراسة رواد التكنولوجيا لكن جزءا لا يقل أهمية- إن لم يكن الأكثر أهمية-الذي يتعلق بدراسة انتشار النمو و ارتفاع نصيب الفرد من GDP من الزعماء إلى بقية البلدان.

لفهم نمط توزع موجات النمو الحديث على الاقتصاد العالمي منذ الثورة الصناعية، يجدر بنا معرفة متى استطاع كل اقتصاد في العالم الهروب أولا من الفقر المدقع؟ هذا السؤال أشبه ما يكون بسؤال متى وصلت موجات النمو الاقتصادي العالمي لأول مرة إلى كل اقتصاد وطني. لهذا الغرض، نستخدم عتبة نصيب الفرد من GDP البالغة 2000 دولار (مقاسة بأسعار PPP) كمقياس للفقر المدقع (McCord and Sachs, 2013).

أول بلد في التاريخ وصل إلى عتبة 2000 دولار هي بريطانيا العظمى-موطن الثورة الصناعية، و هو مركز ضرب الحجر لبركة المياه-حوالي عام 1820. ثم بدأت الموجات تنتشر من بريطانيا العظمى و حتى الآن بعد قرنين من الزمن وصلت إلى معظم أجزاء العالم. كانت أوروبا (الأقرب إلى بريطانيا) أول من وصلت إليها تلك الموجات بشكل أسرع: هذا طبيعي!! تماما مثل الموجات التي تكون قوية من بقعة اصطدام الحجر بالماء، شكل القرب الجغرافي لبلدان أوروبا الغربية من بريطانيا العظمى ميزة لتنميتها الاقتصادية في القرن التاسع عشر. فعلى سبيل المثال، بلغت بلدان أوروبا الغربية مستوى 2000 دولار في وقت سابق عن بلدان أوروبا الشرقية، كما حققت بلجيكا، فرنسا، وهولندا عتبة 2000 دولار قبل إسبانيا والدول الإسكندنافية. وبما أن أوروبا كتلة يابسة مندمجة نسبيا فقد بلغ الانتشار تقريبا القارة بأكملها في القرن التاسع عشر.

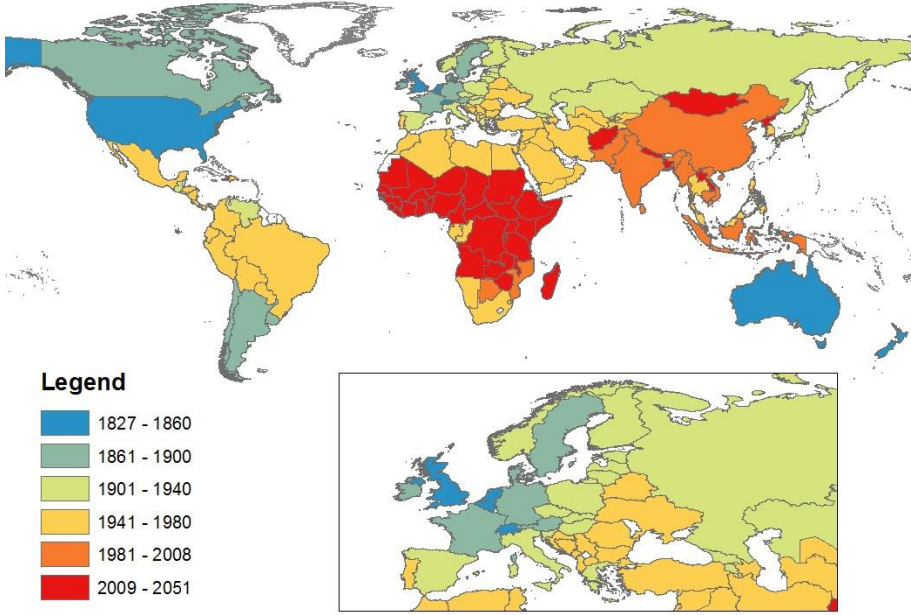
أما بالنسبة لبقية العالم، فمن الواضح أن القصة مختلفة تماما: فقد تعين على تلك الموجات أن تسافر مسافات أطول بكثير و أن تواجه ظروفًا أكثر تعقيدا و حواجز مثل

الملايا، الظروف الصحراوية، المناطق غير الساحلية و ما إلى ذلك، مما أدى إلى وقف نمو اللحاق بالركب السريع. أكثر من ذلك، لعبت السياسة دورا محوريا في هذه العملية: فقد أدى غزو أوروبا للمستعمرات في القرن التاسع عشر إلى عرقلة الآفاق الاقتصادية لتلك الأماكن، و في كثير من الأحيان لمدة قرن أو أكثر. و لم تتمكن الحكومات الوطنية من البدء في الاستثمار في التعليم و البنية التحتية الأساسية اللازمة لتوليد نمو اللحاق بالركب إلا بعد الاستقلال السياسي لتلك المستعمرات.

انتشار هذه التحسينات الدراماتيكية لمستويات المعيشة التي أخذت مكانها في الاقتصاديات الصناعية المتقدمة منذ الثورة الصناعية إلى الأجزاء الأخرى من العالم كان متفاوتا للغاية. و كنتيجة لهذه الفترة الطويلة من النمو غير المتكافئ، أصبح نمط الدخل للفرد مختلفا بشكل واسع بين البلدان الغنية و الفقيرة في العالم. على هذا الأساس، تبين الخريطة (1) التوقيت التقريبي للإقلاع نحو تحقيق النمو الاقتصادي الحديث: أول تقدم اقتصادي كبير (يقاس ببلوغ نصيب الفرد من GDP لعتبة 2000 دولار) خارج أوروبا كانت في الأماكن التي استقرت فيها بريطانيا كالولايات المتحدة، كندا و أستراليا. و قد ساعد على هذا التجذر البريطاني العديد من الظروف المواتية لتحقيق نمو اللحاق بالركب في تلك البلدان: مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة، موارد الطاقة، خطوط ساحلية مواتية للتبادل و التجارة، روابط قوية مع الصناعة البريطانية، والمعرفة التكنولوجية. حققت هذه البلدان نموا اقتصاديا حديثا بدءا من عام 1860.

المجموعة التالية من البلدان التي بلغت عتبة 2000 دولار بحلول عام 1900 هي الأرجنتين، الأوروغواي، شيلي واليابان: جميع هذه البلدان مناطق معتدلة تتمتع بظروف مواتية للزراعة. في الواقع، كانت اليابان أول اقتصاد آسيوي يحقق نموا مستداما، وعندما ملاحظة الخريطة بتمعن يبدو أن لدى بريطانيا العظمى و اليابان الكثير من أوجه التشابه الجغرافي: فكلاهما جزيرتان تقعان خارج الكتلة الأرضية الرئيسية الأوروبية والآسيوية، وساعد الموقع الجغرافي على حمايتهما نسبيا من غزوات البر الرئيسي؛ وكلاهما يقعان في منطقة معتدلة ذات غلة زراعية عالية نسبيا؛ ولكل منهما بيئة صحية نسبيا خالية من أعباء الأمراض الموجودة في المناطق المدارية؛ وقد وصل كلاهما إلى درجة مجتمعات حضرية متعلمة ومستقرة سياسيا إلى حد كبير بحلول القرن التاسع عشر.

الخريطة (1). السنة (أو السنة المتوقعة) لبلوغ عتبة 200 دولار.



Source: McCord and Sachs.(2013).

على نقيض ذلك، لم تتمتع أجزاء كثيرة من العالم بتلك الثروة الاقتصادية الموجودة في أوروبا، الولايات المتحدة، كندا، اليابان، أستراليا و المخطوط الجنوبي لأمريكا الجنوبية (الأرجنتين، شيلي و الأوروغواي). لقد أجبر بقية العالم على الانتظار حتى عام 1950 لكي تصل إليها موجات النمو الاقتصادي الحديث. تاريخيا، عانت مناطق عديدة في العالم من الاستعمار الأوروبي الإمبريالي التي لم تزرع ثمار النمو الاقتصادي الحديث في معظم مستعمراتها(هناك بعض الاستثناءات مثل هونغ كونغ و سنغافورة التي اعتبرت مستعمرات على شكل مراكز تجارية و ليست مصادر للمواد الخام). مع نهاية القرن التاسع عشر، كانت الهند و كثير من آسيا و إفريقيا بالكامل تقريبا تحت حكم الاستعمار الأوروبي. لذلك، لم تشهد معظم المناطق المستعمرة موجات النمو الاقتصادي الحديث إلى غاية إنهاء الاستعمار في أربعينيات وستينيات القرن العشرين. تاريخيا أيضا، لم يكن بمقدور العديد من البلدان اللحاق بالركب خلال القرن التاسع عشر وحتى ستينيات وسبعينيات القرن العشرين ببساطة لأنها كانت تحت حكم أجنبي: فقد تسببت الإمبراطوريات الأوروبية في معظم أنحاء إفريقيا والكثير من المناطق في آسيا في

الركود الاقتصادي، ولم تكن تلك القوى مهمة بتحقيق تنمية اقتصادية في مستعمراتها بل كان جل اهتمامها استغلال السلع الأساسية-من آبار النفط، الغابات والأراضي الزراعية، ومصائد الأسماك لتلك البلدان. في أواخر القرن العشرين، كانت المشاكل السياسية في الغالب داخلية بدلا من كونها دولية: فالمستبدون و الديكتاتوريون غالبا ما "يديرون" الاقتصاد لتحقيق مصالحهم الشخصية أو القبلية دون مصلحة أوطانهم وشعوبهم.

4. النمو الاقتصادي منذ القرن العشرين

بداية من القرن العشرين يمكن وصف الاقتصاد العالمي فيه على العموم أنه كان عصرا اقتصاديا "إعجازيا" لم يسبق له مثيل في التاريخ الطويل للبشرية. فقد أدت موجات التغيير التكنولوجي إلى إحراز تقدم لم يسبق له مثيل في قدرة البشرية على إنتاج السلع و الخدمات، تلبية الاحتياجات المادية، تمديد فترات الحياة، و حل مشاكل الصحة العامة، و تحقيق تقدم في نوعية الحياة بطرق لا تحصى من خلال الكهرباء، النقل الحديث و الإنتاج الصناعي واسع النطاق. لكن في المقابل، و بحلول عام 1900 شهد العالم أيضا فجوة لم يسبق لها مثيل بين الأغنياء و الفقراء: فقد وصل النمو الاقتصادي الحديث إلى أوروبا وعدد قليل من بلدان المنطقة المعتدلة الأخرى(الولايات المتحدة، كندا، المخروط الجنوبي في أمريكا الجنوبية، اليابان، أستراليا، و نيوزيلندا) لكن ليس إلى بقية العالم.

استسلم هذا الاقتصاد العالمي بشكل مأساوي و غير متوقع للحرب و الفوضى و بدون سبب وجيه مع اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914 التي بدورها أطلقت العنان لحدوث الفوضى في جميع أنحاء العالم، و قتل الملايين من الضحايا نتيجة العنف و الأمراض المعدية مثل وباء الأنفلونزا عام 1918، و حدوث اضطرابات سياسية أهمها الثورة البلشفية عام 1917 التي أنجبت الشيوعية السوفيتية.

في فترة الحرب العالمية الأولى(1914-1918) عرف النمو الاقتصادي انقطاعا في البلدان الصناعية، وحدثت أزمات مالية هائلة أدت إلى عدم استقرار ضخم للمنظومة النقدية و المالية في عشرينيات القرن الماضي(على الرغم من تعافي النمو الاقتصادي في الفترة التي أعقبت الحرب إلى غاية نهاية العشرينيات)،و التي بدورها لعبت دورا رئيسيا(و إن كان معقدا)في حدوث الكساد العظيم و الركود الاقتصادي عام 1929.

بالطبع أدى الكساد العظيم إلى ظهور موجة أخرى من الأوهال السياسية بما في ذلك صعود Adolf Hitler و النازية في ألمانيا عام 1933 و الفاشية في اليابان و إيطاليا في الثلاثينيات أيضا. باختصار، يمكن القول أن الحرب العالمية الأولى أطلقت العنان للموت الجماعي ، الفوضى الاقتصادية في العشرينيات، الكساد الكبير في الثلاثينيات و بدء الحرب العالمية الثانية عام 1939 التي اجتاحت العالم حتى عام 1945.

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، واصلت العديد من التقنيات المتطورة (الرادار، أشباه الموصلات الحواسيب، علوم الفضاء، الطيران، الطاقة النووية وغيرها) التقدم بسرعة. و على الرغم من خراب الذي عاشه العديد من رواد التكنولوجيا بعد الحرب كألمانيا و اليابان، إلا أن رائدة التكنولوجيا الأولى في العالم-الولايات المتحدة-لم تكن تعيش حالة خراب تلك عام 1945، بل على العكس تماما باستثناء الهجوم الياباني الذي وقع عام 1941 على Pearl Harbor، تمكنت الولايات المتحدة من اجتياز الحرب بسلامة و مع نهاية الحرب كانت الولايات المتحدة بعيدة جدا عن باقي الاقتصاديات و أصبحت الاقتصاد الرائد و بقي كذلك إلى يومنا هذا.

في منتصف الأربعينات، أطلق مصطلح "العالم الأول First World" على المجموعة التي تتكون من الولايات المتحدة و أوروبا الغربية و اليابان-العالم الصناعي الموجه نحو السوق الذي يعمل ضمن نظام أمني بقيادة الولايات المتحدة. خلال تلك المرحلة، تم إنشاء صندوق النقد الدولي(IMF)والبنك العالمي(WB)بهدف تعزيز النمو الاقتصادي وتعزيز التعاون الدولي.

وشملت المجموعة الثانية أو "العالم الثاني Second World" البلدان الشيوعية التي يقودها الإتحاد السوفيتي، وبعد عام 1949 انضمت الصين. أما "العالم الثالث Third World" فشمل معظم البلدان المستقلة حديثا التي هربت من الحكم الاستعماري. وقد انطوت بعض هذه البلدان تحت مظلة الأمنية الأمريكية في حين انضم عدد قليل إلى الكتلة السوفيتية، وأعلن الكثيرون عدم الانحياز. عرفت هذه الفترة من الانقسامات الجيوسياسية بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي لعدة عقود (لغاية عام 1991) بـ"الحرب الباردة Cold War" و التي مع نهايتها تم التخلي عن تلك المصطلحات الثلاثة.

لقد تطور الاقتصاد العالمي في ظل هذه الحرب الباردة لعدة عقود و تكمن العالم الأول من التعافي من الأضرار التي لحقت به جراء الحرب العالمية الثانية بسرعة ملحوظة خلال الخمسينيات. وقد شهدت العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية نموا اقتصاديا قويا في البلدان الصناعية والاقتصاديات النامية في أمريكا اللاتينية، آسيا، إفريقيا والشرق الأوسط. كما نمت التجارة الدولية أسرع من نمو الإنتاج، حيث يظهر البنك العالمي (2009, p.15) ارتفاع حصة التجارة الدولية من GDP العالمي من 6 % عام 1900 إلى 12 % عام 1950 و إلى 26 % عام 2000. و تعزى هذه الزيادة في جزء كبير منها إلى زيادة عدد الدول المستقلة و ظهور أمم جديدة ذات سيادة من المستعمرات السابقة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية و تفكك الإتحاد السوفيتي (تضاعفت الحدود الدولية من 104 عام 1900 إلى 200 عام 1950 ثم تضاعف 3 مرات إلى 600 عام 2000).

يصف Maddison (2005, p.9) الفترة ما بين 1950-1973 بـ"العصر الذهبي للازدهار Golden Age of Prosperity" التي لم يسبق لها مثيل: حيث ارتفع نصيب الفرد من GDP العالمي بمعدل سنوي يقدر بـ 3 % في الأمم النامية صاحبه نمو سكاني هائل يشكل لحد الآن مصدر قلق عالمي.

في السبعينات مع ارتفاع أسعار الموارد الطبيعية والارتفاع الحاد في أسعار الوقود (على وجه خاص) التي أثارتها منظمة الأوبك، شهدت البلدان الصناعية ركودا تضخميا- هو مزيج من الركود و التضخم، و عانت البلدان المستوردة للنفط نكسات كبيرة لكنها سرعان ما استأنفت وتيرة النمو الاقتصادي بسرعة إلى حد ما. أما بالنسبة للبلدان النامية المستوردة للنفط، فقد سعت لمواصلة نموها الاقتصادي في ظل تكبدها لديون خارجية كبيرة- هو عبء أدى إلى عقود ضائعة من التنمية في كثير من هذه البلدان في عقد الثمانينات.

و مع تفكك الإتحاد السوفيتي و إنهاء الحرب الباردة، شهدت الدول الاشتراكية السابقة في أوراسيا وأوروبا الشرقية تحولات صعبة نحو الديمقراطية و الأنظمة الموجهة نحو السوق في التسعينات. و قد شهد هذا العقد الأخير من القرن العشرين نموا اقتصاديا مطردا بالنسبة للولايات المتحدة مدعوما جزئيا بثورة تكنولوجيا المعلومات مع تباطؤ

للمو إلى حد ما في الاقتصاديات الأوروبية على الرغم من زيادة التكامل الاقتصادي بينها.

بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تباطأت وتيرة النمو الاقتصادي في الاقتصاديات العالمية بدءا بالهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر عام 2001 الذي حول انتباه الولايات المتحدة نحو الأمن القومي، و شددت غاراتها على أفغانستان و العراق. ومع نهاية العقد، عاش الاقتصاد الأمريكي ركودا عميقا محفزا بالأزمة المالية التي ظهرت في سوق الإسكان الموسع. أما الاقتصاديات الأخرى ذات الدخل المرتفع يقابله حجم إنفاق مفرط و مجازفة مالية عانت بدورها من الركود الحاد: حيث ارتفعت معدلات البطالة فيها و انتشر العجز في ميزانيتها الحكومية، و لم تهدد مشاكل الديون السيادية في بعض الاقتصاديات الضعيفة في الإتحاد الأوروبي-خصوصا اليونان-دول منطقة اليورو فحسب بل ألقى بظلاله على النظام المالي الدولي بأسره أيضا مما أعاق بشكل كبير عملية تعافي الاقتصاديات الصناعية. أما الاقتصاديات النامية فقد شهدت تباطؤا في نموها في جزء كبير منها بسبب انخفاض حجم التجارة الدولية الذي أعاق أيضا عملية التقدم في الحد من الفقر المدقع.

5. مستقبل النمو

وفقا لتقديرات المؤرخ الاقتصادي Maddison كانت الولايات المتحدة أكبر اقتصاد في العالم خلال القرن العشرين (Maddison, 2008). و بدأ التعاون الاقتصادي الدولي بين البلدان الصناعية في العالم يأخذ شكله المعاصر بتشكيل مجموعة السبع الكبرى G7 بين عامي 1975 و 1976. وتضم هذه المجموعة كل من الولايات المتحدة، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، والمملكة المتحدة و كذلك كندا و اليابان.

خلال أغلب مراحل القرن العشرين بدا أن التحول الجوهري في الاقتصاد العالمي كان احتمالا بعيد المنال لكن في بداية القرن الحادي والعشرين بدأ ميزان الاقتصاد العالمي يتحول من الاقتصاديات الصناعية بقيادة أوروبا، اليابان والولايات المتحدة نحو الاقتصاديات الناشئة في آسيا خصوصا الصين و الهند: خلق هذا التحول الهائل في الاقتصاد العالمي نظاما عالميا جديدا.

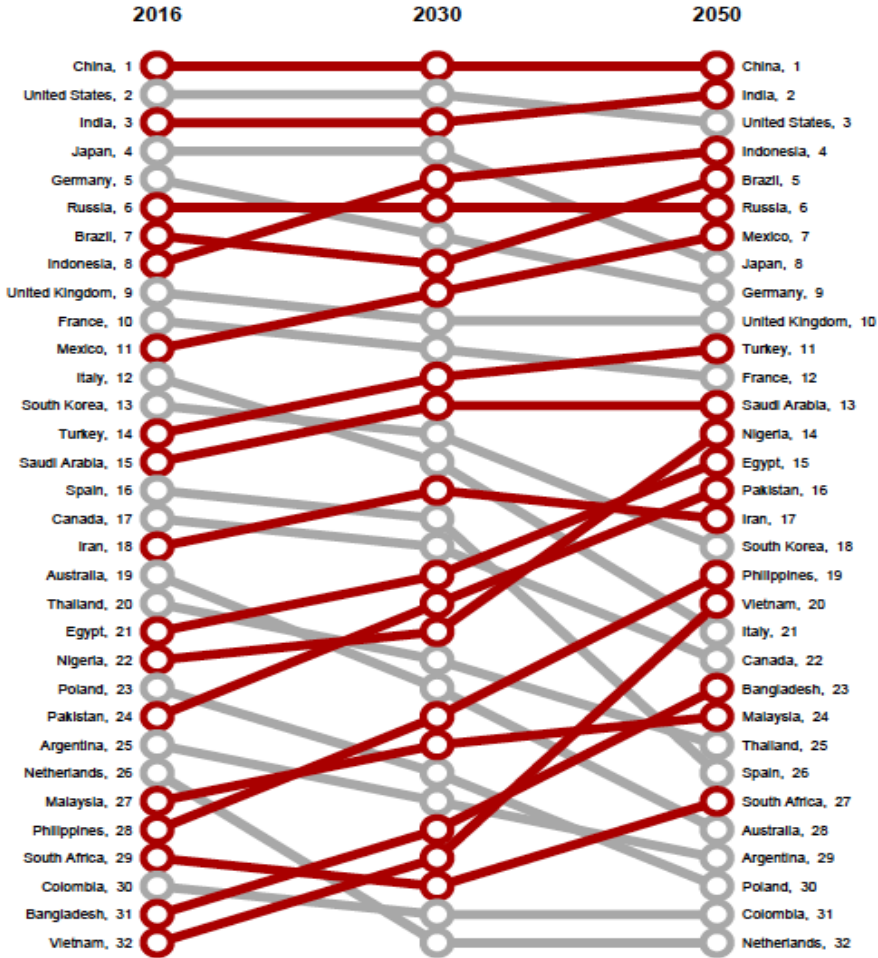
كيف سيصبح النظام الاقتصادي العالمي بحلول عام 2050 ؟ قامت العديد من الوكالات الاستشرافية و الاستشارية (كشركة Price Waterhouse Coopers أو PWC) المتخصصة بإصدار تقارير لعرض توقعات حول مستويات GDP لـ 32 من أكبر الاقتصاديات في العالم بحلول عام 2050.

عرف النمو الاقتصادي العالمي تسارعا خلال القرن الحادي والعشرين و مع استمراره بوتيرة سريعة فإنه من المتوقع أن يكون النمو الاقتصادي العالمي مدفوعا باقتصاديات الأسواق الصاعدة التي ستزيد من حصتها من GWP تدريجيا بمرور الوقت، حيث من المتوقع أن يتضاعف حجم الاقتصاد العالمي بحلول عام 2042 وبمعدل نمو سنوي يبلغ حوالي 2.6 % بين عامي 2016 و 2050. و يتوقع أيضا أن يكون هذا النمو مدفوعا بشكل كبير من قبل الأسواق الناشئة و البلدان النامية، حيث من المرجح أن تنمو الاقتصاديات السبعة E7 (البرازيل، الصين، الهند، إندونيسيا، المكسيك، روسيا و تركيا) بمتوسط معدل سنوي يبلغ حوالي 3.5 % على مدى الـ 34 سنة المقبلة مقارنة بـ 1.6 % فقط في البلدان المتقدمة السبعة G7.

و سنواصل رؤية التحول في موازين القوى الاقتصادية العالمية بعيدا عن الاقتصاديات المتقدمة لاسيما أوروبا نحو الاقتصاديات الناشئة، حيث يتوقع أن تشكل E7 نحو 50 % من GWP بحلول عام 2050 في حين ستخفض حصة G7 إلى ما يقارب 20 %.

في الواقع، تجاوزت الصين بالفعل الولايات المتحدة لتصبح أكبر اقتصاد في العالم (بدلالة PPP) في حين تقف الهند حاليا في المركز الثالث و من المتوقع أن تتجاوز الولايات المتحدة بحلول عام 2040 (بدلالة PPP). و بحلول عام 2050، لن تكون فرنسا من بين أكبر عشر اقتصاديات في العالم بناء على هذا الأساس و ستتهبط المملكة المتحدة إلى المركز العاشر، في حين قد ترتقي إندونيسيا إلى المرتبة الرابعة بحلول عام 2050 (أنظر الشكل (4)).

الشكل (4). ترتيب البلدان بدلالة GDP المتوقع بحلول عام 2050 (بأسعار PPP).

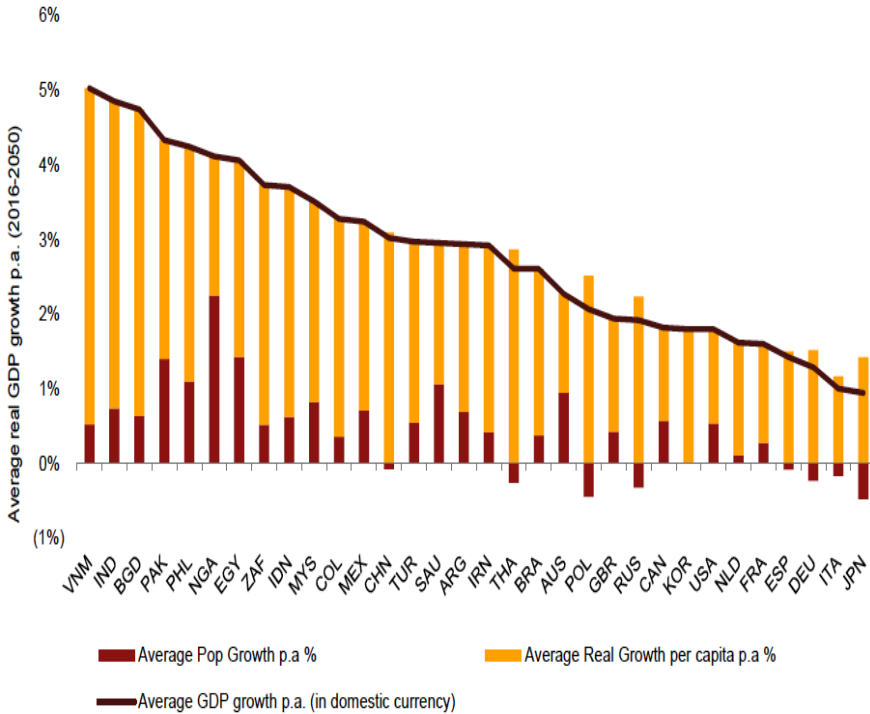


Source: PwC.(2017).

وبحلول عام 2050، من الممكن أن تصبح ستة من الاقتصاديات السبعة الناشئة (بمعايير اليوم) اقتصاديات كبرى وفقا لـ PPP. من خلال الشكل المتوقع أن تصبح الصين أكبر اقتصاد في العالم قبل عام 2030 و من الواضح أن الهند ستصبح ثالث أكبر اقتصاد عالمي بحلول عام 2050، لذلك هناك تحول ملحوظ في القوى الاقتصادية العالمية نحو آسيا في المستقبل. و بحلول عام 2050، من المرجح أن تصبح بعض

الاقتصاديات الناشئة مثل المكسيك و إندونيسيا أكبر حجما من المملكة المتحدة و فرنسا في حين يمكن لباكستان و مصر أن تتفوقا على إيطاليا و كندا (بدلالة PPP).
بدلالة معدلات النمو، يمكن أن تصبح فيتنام، الهند و بنغلاديش أسرع الاقتصاديات نموا خلال الفترة 2016-2050 حيث سيبلغ متوسط معدل النمو حوالي 5 % سنويا. يظهر الشكل (5) متوسط معدل النمو السنوي لـ GDP المتوقع على مدى السنوات الـ 34 المقبلة لجميع البلدان 32 (هذا النمو الإجمالي لـ GDP يمكن تقسيمه إلى مجموع النمو السكاني و نمو نصيب الفرد من GDP الحقيقي).

الشكل (5) معدلات نمو GDP، السكان، ونصيب الفرد من GDP المتوقعة عام 2050.



Source: PwC.(2017).

يمكن أن تصبح نيجيريا أسرع اقتصاد إفريقي نموا خلال هذه الفترة،و يمكن رفع تصنيفها بدلالة GDP من المرتبة 22 إلى 14 عالميا بحلول عام 2050. لكن لن تحقق

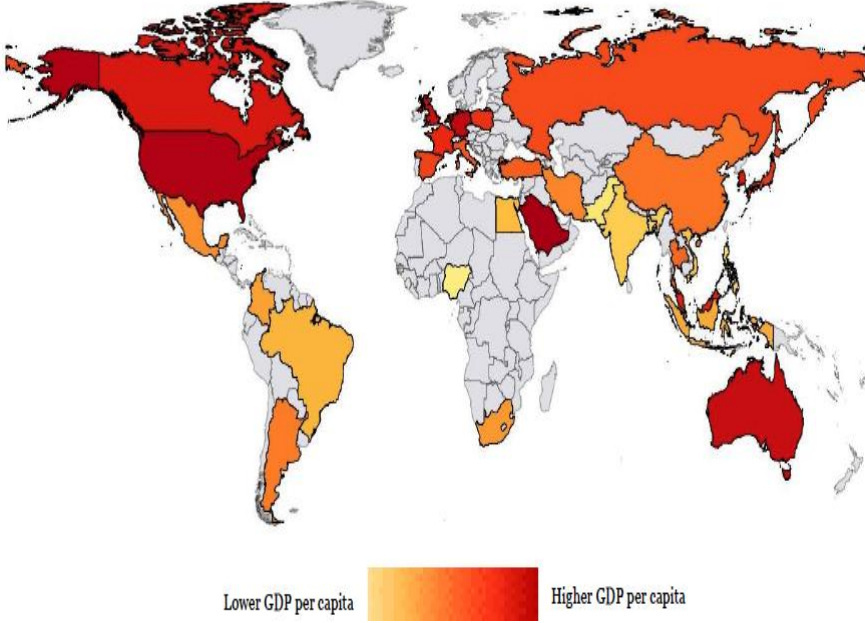
نيجيريا هذا إلا إذا تمكنت من تنويع اقتصادها بعيدا عن النفط و تعزيز مؤسساتها و بنيتها التحتية الأساسية. في المقابل، تظهر كولومبيا و بولندا إمكانات كبيرة و من المتوقع أن تصبح أسرع الاقتصاديات نموا في أمريكا اللاتينية والاتحاد الأوروبي على الترتيب(على الرغم من أنه من المتوقع أن تنمو تركيا بشكل أسرع داخل المنطقة الأوروبية الموسعة).

كما يوضح الشكل (5) فإن نمو GDP في العديد من الاقتصاديات الناشئة سيتم تدعيمه بالنمو السكاني السريع، الطلب المحلي المعزز و حجم القوى العاملة. مع ذلك، ستحتاج إلى تدعيمه أيضا بالاستثمار في التعليم و تحسين أسس الاقتصاد الكلي لضمان وجود فرص عمل كافية للأعداد المتزايدة من الشباب في هذه البلدان.

باستثناء إيطاليا، لا تزال جميع بلدان G7 الكبرى تجلس فوق بلدان E7 بدلالة ترتيب نصيب الفرد من GDP بحلول عام 2050 حيث تحقق الصين مرتبة متوسطة بحلول عام 2050، في حين لا تزال الهند بالقرب من قاع الترتيب كما توضحه الخريطة(2). من الملاحظ أن مسار نصيب الفرد من الدخل في الهند يختلف اختلافا كبيرا عن تطور GDP فيها خلال الـ 34 سنة المقبلة مما يدل أنه على الرغم أن النمو السكاني القوي قد يمثل محركا رئيسيا لنمو GDP إلا أنه يمكنه أيضا أن يصعب زيادة متوسط مستويات الدخل في بلد ما.

مع ذلك، سيتم تقليص الفجوة بين العديد من البلدان الناشئة و البلدان المتقدمة بدلالة نصيب الفرد من الدخل. ففي عام 2016، يمثل نصيب الفرد من GDP في الولايات المتحدة حوالي أربعة أضعاف مستواه في الصين و 9 أضعاف تقريبا في الهند. لكن بحلول عام 2050، من المتوقع تضيق هذه الفجوات إلى حوالي الضعف بالنسبة للصين و حوالي 3 مرات بالنسبة للهند، مما يدل على تقارب مستويات الدخل على المدى الطويل.

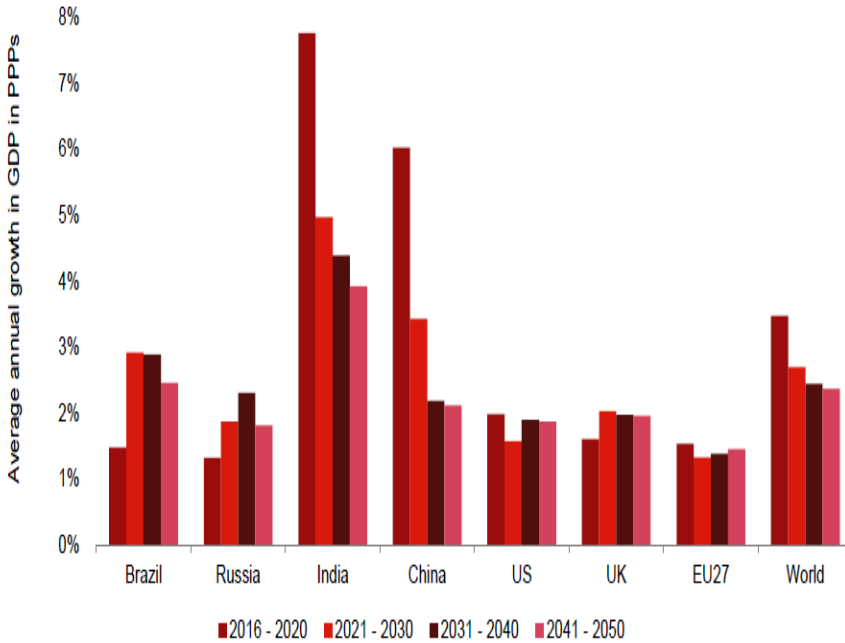
الخريطة (2). نصيب الفرد من GDP المتوقع بحلول عام 2050.



Source: PwC.(2017).

فيما يخص معدل النمو الاقتصادي العالمي، من المتوقع أن يبلغ حوالي 3.5 % خلال السنوات الثلاثة المقبلة حتى عام 2020 ليتباطأ إلى نحو 2.7 % في الفترة 2021-2030 و 2.5 % في العقد الذي يليه و 2.4 % خلال الفترة 2041-2050. و سيحدث هذا في الكثير من الاقتصاديات المتقدمة التي ستشهد انخفاضا ملحوظا في عدد السكان البالغ سن العمل. في الوقت نفسه، سيصبح معدل النمو في الاقتصاديات الناشئة معتدلة توافقا مع الأبحاث الأكاديمية التي تؤكد على تراجع اتجاه معدلات النمو نحو المتوسط على المدى الطويل. يوضح الشكل (6) تراجع معدلات نمو أكبر الاقتصاديات الناشئة مع مرور الوقت لتصل إلى نحو 2 % على المدى الطويل، في نفس خط مسار الاقتصاديات المتقدمة الرئيسية. فقط تعتبر الهند و نيجيريا الاستثناءان الرئيسيان المرجح أن يواصل الرفع من معدلات نموها لأطول فترة ممكنة نظرا لمستويات دخلهما الأولى المنخفض الذي يوفر مجالا أوسع للنمو.

الشكل (6). ملامح النمو المتوقع للاقتصاديات الكبرى بحلول عام 2050.



Source: PwC.(2017).

6. خلاصة:

يحاول الاقتصاديون دائما التفكير في سؤال لماذا بعض البلدان غنية و أخرى فقيرة منذ أن نشر Adam Smith أطروحته "البحث عن أسباب و طبيعة ثروة الأمم" عام 1776. و الملاحظ أن القرنين الماضيين شهد فيه النمو الاقتصادي انفجارا هائلا على عكس أي فترة تاريخية سابقة في العالم. و على الرغم من التغير الطفيف بالكاد خلال 2000 عام، شهدت البلدان التي أصبحت غنية تحولا جذريا في مستويات معيشتها، حيث أصبح دخل الفرد فيها اليوم أكبر 10 مرات مما كان عليه قبل 200 عاما.

و يبدو أن نمو الدخل كان متفاوتا بشكل كبير عبر البلدان :فمن بين البلدان التي بدأت في النمو أولا بما في ذلك أجزاء من أوروبا الغربية و فروعها كالولايات المتحدة و كندا كان النمو بطيئا جدا نسبيا لكنه تراكم (تضاعف) خلال قرنين من الزمن و كان مسئولا عن التغير في مستويات المعيشة. لاحقا بدأت بلدان أخرى مثل اليابان في النمو لكن

بسرعة أكبر من البلدان البائدة بالنمو و لحقت بهم بدلالة مستوى الدخل مع نهاية القرن العشرين.

بعد الحرب العالمية الثانية تزايد متوسط معدل نمو الدخل العالمي كنتيجة لعدوى النمو التي انتشرت في غالبية أجزاء العالم. فما يقارب 72 % من سكان العالم يعيشون في البلدان التي تضاعف فيها الدخل مرتين على الأقل ما بين عامي 1960 - 2000، ونحو 27 % يعيشون في البلدان تضاعف فيها الدخل أكثر من 4 مرات. لكن مع ذلك، خلال تلك الفترة أيضا فشلت بعض أجزاء العالم في النمو خصوصا في إفريقيا جنوب الصحراء التي شهد فيها دخل الفرد هبوطا حادا خلال الأربعين السنة الماضية.

يبدو أن التوزيع غير المنصف (المتكافئ) للنمو بين البلدان أدى إلى توسيع فجوة الدخل بين البلدان الغنية و الفقيرة. و بالفعل، تعتبر الاختلافات بين البلدان في مستويات الدخل أو عدم المساواة في توزيع الدخل بين البلدان من أهم الحقائق الاقتصادية في العالم في الوقت الراهن. يؤثر هذا المستوى المرتفع لعدم المساواة على التطورات الحاصلة في العلاقات الدولية، البيئة، و الصحة، لكن في المقابل يوجد هناك إمكانية للقضاء على الفقر نظرا لأن العديد من البلدان التي نشأت في الفقر-الولايات المتحدة في بداية القرن التاسع عشر و كوريا في خمسينات القرن الماضي-تعتبر بادرة أمل لملايير البشر الذين ما يزالون محتاجين. بالفعل، و على الرغم من كل المشاكل الاقتصادية في العالم اليوم نحن اليوم نعيش في أكبر فترة لتخفيض حدة الفقر في تاريخ كوكب الأرض.

6.المراجع:

- 1- Allen, R. (2009). *The British Industrial Revolution in Global Perspective*. Cambridge: Cambridge University Press.
- 2- Bairoch, P. (1993). *Economics and World History: Myths and Paradoxes*. Chicago: University of Chicago Press.
- 3- Bolt and Van Zaden.(2013). *Historical Statistics of the World Economy: 1-2013 a.d.* www.ggdc.net/MADDISON/oriindex.htm.
- 4- Clark, G. (2007). *A Farewell to Alms: A Brief Economic History of the World*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- 5- Galor, O. (2011). *Unified Growth Theory*, Princeton, NJ: Princeton University Press.

- 6- Jones, C. and Vollrath, D.(2013). *Introduction to Economic Growth*, 3 Ed., New York: W.W. Norton.
- 7-Keynes, J.(1930).*Economic Possibilities for Our Grandchildren*.
www.econ.yale.edu/smith/econ116a/keynes1.pdf.
- 8-McCord, G.and Sachs, J.(2013).*Development, Structure, and Transformation: Some Evidence on Comparative Economic Growth*, NBER Working Paper 19512. Washington, DC: National Bureau of Economic Research.
- 9- Maddison, A.(2005). *Growth and Interaction in the World Economy: The Roots of Modernity*. Washington, DC: AEI Press.
- 10- Maddison, A.(2006).*The World Economy*. Paris: Organization for Economic Cooperation and Development.
- 11- Maddison, A. (2008).*Contours of the World Economy, 1–2030AD: Essays in Macro-Economic History*. Oxford: Oxford University Press.
- 12- Marx, K.and Engels, F.(1848).*Manifesto of the Communist Party*.
<https://www.marxists.org/archive/marx/works/download/pdf/Manifesto.pdf>
.
- 13- Sachs, J. (2005). *The End of Poverty: Economic Possibilities for Our Time*. New York: Penguin.
- 14- Smith, A. (1776). *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations*.http://www2.hn.psu.edu/faculty/jmanis/adam-smith/wealth_nations.pdf.
- 15- Pwc.(2017).*The Long View :How Will The Global Economic Order Change by 2050 ?* UK : Pricewaterhouse Coopers.

**تحليل أبعاد الثقافة التنظيمية في المؤسسة الاقتصادية:
دراسة ميدانية على عينة من مؤسسات دباغة الجلود بالجزائر**

An analysis of Organizational Culture Dimensions in Economic Enterprise: Empirical Study on Sample of Leather Tanning enterprises in Algeria.

د/ بن عودة مصطفى

Benaoudamoustapha@gmail.com

جامعة زيان عاشور – الجلفة، الجزائر

تاريخ قبول النشر: 2018/06/27

تاريخ الاستلام: 2017/10/03

الملخص:

تناولت هذه الدراسة موضوع أبعاد الثقافة التنظيمية في مؤسسات دباغة الجلود بالجزائر، وطبقت الدراسة على عينة مكونة من (142) موظفاً، من أصل مجتمع الدراسة المكون من (714) موظف، حيث استخدمت الدراسة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات والبيانات، وتم توزيع الاستبيان على العاملين في مؤسسات دباغة الجلود، وذلك على اختلاف مستوياتهم التنظيمية (إدارة عليا، إدارة وسطى، إدارة دنيا، وظائف نمطية). وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

ارتفاع مستوى إدراك جميع أبعاد الثقافة التنظيمية (التوجه بالعميل، الاتساق والتجانس، التوجه بالناتج، القدرة على التكيف، التوجه بالفريق) إذ سجلنا تحققها بمستويات مرتفعة، ماعدا بعدي (تشجيع الإبداع والابتكار، الاحتواء والترابط)، الذين سجلنا تحققهم بمستويات متوسطة. اتفاق آراء وتصورات العاملين بمؤسسات دباغة الجلود بالجزائر حول إدراك أبعاد الثقافة التنظيمية، وذلك على الرغم من اختلاف (النوع الاجتماعي، المستوى التعليمي، مدة الخدمة، طبيعة الوظيفة، التوزيع الجغرافي، طبيعة المؤسسة)، إلا أنهم غير متفقين حول إدراك أبعاد الثقافة التنظيمية حسب عمر الموظف، مدة الخدمة، طبيعة عقود العمل التي تربط العاملين بمؤسساتهم.

الكلمات المفتاحية: الثقافة التنظيمية، أبعاد الثقافة التنظيمية، مؤسسات دباغة الجلود بالجزائر.

Abstract:

This study dealt with the issue of organizational culture dimensions in Leather-tanning institutions in Algeria. The study was applied to a sample of (142) employees, out of a study population of (714) employees. The study used a questionnaire as a tool for gathering information and data. The questionnaire was distributed on various workers in different organizational levels in the leather tanning institutions (Top management, Middle management, Lower management, Typical functions). The study concluded to a set of results including the following:

The high level of awareness of all the dimensions of organizational culture (customer orientation, consistency and coherence, results orientation, adaptability, team orientation) as we noticed high levels, except two dimensions (creativity and innovation encouraging, inclusion and cohesion) in which we noticed medium levels .

There is agreement in the views and perceptions of workers in the leather tanning institutions in Algeria, about the realization of organizational culture dimensions, and in spite of the difference of (gender, educational level, duration of service, the nature of the job, geographical distribution, the nature of the institution), but they disagree about the perception of the dimensions of organizational culture by: age of employee, length of service, the nature of employment contracts that bind workers in their institutions.

Keywords: Organizational culture, Dimensions of organizational culture, Leather-tanning institutions in Algeria

مقدمة:

لقد حظيت الثقافة بشكل عام والثقافة التنظيمية بشكل خاص باهتمام الكثير من علماء الإدارة ومنظري الإدارة الاستراتيجية والسلوك التنظيمي وإدارة الموارد البشرية وكذا علم اجتماع المنظمات، نظرا لما لها من دور فعال في تحديد كفاءة وفعالية التنظيمات الإدارية، وسلوك الأفراد العاملين، وبالتالي التأثير على كفاءة وأهمية القرارات الإدارية. كما تعد الثقافة التنظيمية من المتغيرات الأساسية التي تعمل على تشكيل العديد من السلوكيات التنظيمية التي تتحدد بناءً على أبعاد الثقافة التنظيمية، التي تختلف باختلاف طبيعة المنظمات وتنوع الدول التي تنتمي إليها هاته المنظمات.

وكما هو الحال في بيئة الأعمال العالمية، فإن المؤسسات الاقتصادية في الجزائر أصبحت أكثر انفتاحا على بيئة تنافسية مغايرة للظروف التي نشأت فيها، مما أوجب عليها إعادة النظر في ممارساتها التنظيمية والتوجه نحو بناء وترسيخ ثقافة تنظيمية قادرة على تفعيل وتشجيع العاملين على ممارسة السلوكيات الإيجابية التي تحتاجها المؤسسات لتدعيم النسيج الاجتماعي والنفسي وخلق أسس التعاون داخل المؤسسات.

في هذا الإطار تأتي دراستنا هذه لدراسة وتحليل أبعاد الثقافة التنظيمية، انطلاقاً من محاولة التعريف بمفهوم الثقافة التنظيمية وأبعادها، وكذا دراسة وتحليل مستوى إدراك أبعاد الثقافة التنظيمية في المؤسسات الجزائرية، وذلك بتسليط الضوء على هذا الموضوع ودراسته من عدة جوانب وذلك بالتطبيق على قطاع صناعة الجلود بالجزائر، متخذين مجموعة من مؤسسات دباغة الجلود كعينة في الدراسة الميدانية.

أولاً: الإطار المنهجي للبحث

1- طرح الإشكالية والأسئلة الفرعية:

إذا أمعنا النظر في الأوضاع المالية للمنظمات الجزائرية والخصائص البيئية التي تعمل في ظلها لأدركنا مدى أهمية التحديات التي تواجه هاته المنظمات، والتي من أهمها انخفاض الانتماء والولاء التنظيمي، تغير نسق قيم الأفراد العاملين بالمنظمة، المنافسة المحلية والعالمية، تزايد المطالب المجتمعية وكذا تزايد مطالب الجمهور وتوقعاته من هذه المنظمات، ولذلك أصبحت الحاجة ملحة ومتزايدة نحو بناء وترسيخ ثقافة تنظيمية قادرة على التكيف والتعامل مع المتغيرات البيئية في حدود إمكانياتها. ولهذا فإن إشكالية دراستنا يمكن صياغتها على النحو التالي:

ما مدى درجة الاختلاف في إدراك طبيعة الثقافة التنظيمية السائدة بأبعادها لدى العاملين بمؤسسات دباغة الجلود بالجزائر ؟

واستناداً إلى ذلك فإن هذه الدراسة تسعى للإجابة على الأسئلة التالية:

- ما مستوى إدراك أبعاد الثقافة التنظيمية في مؤسسات دباغة الجلود من وجهة نظر العاملين فيها ؟
- هل هناك فروق في إدراك متغيرات الدراسة لدى العاملين تعزى للعوامل الشخصية والوظيفية ؟

2- فرضيات البحث:

■ الفرضية الأولى: « يوجد مستوى إدراك مرتفع لأبعاد الثقافة التنظيمية لدى العاملين في مؤسسات دباغة الجلود محل الدراسة ».

■ **الفرضية الثانية:** «توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.01$)، في إدراك العمال المستجوبين لأبعاد الثقافة التنظيمية، تعزى للعوامل الشخصية والوظيفية (النوع الاجتماعي، عمر الموظف، المستوى التعليمي، مدة الخدمة، طبيعة الوظيفة، طبيعة عقود العمل، التوزيع الجغرافي، طبيعة المؤسسة)».

3- أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- توضيح الخلفية النظرية لمفهوم أبعاد الثقافة التنظيمية، ودورها في إثبات الجدوى من الأداء الشامل بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية؛
- التعرف التحليلي الميداني على واقع إدراك أبعاد الثقافة التنظيمية، طبقاً للآراء عينة الدراسة، ودعم النتائج الواردة بالتفسيرات المناسبة؛
- الخروج بعدد من النتائج والتوصيات التي يمكن أن تكون ذات فائدة سواء للباحثين المهتمين بموضوع هذا البحث أو للممارسين من المديرين والمسؤولين عن إدارة مؤسسات دباغة الجلود بالجزائر.

4- أهمية البحث:

على المستوى العلمي يستمد البحث أهميته مما يلي:

- أنه يعد مكملاً لما سبق من دراسات في هذا المجال الحيوي في إدارة الأعمال، خاصة وأن هناك حاجة ماسة لإجراء المزيد من البحوث الميدانية المرتبطة بتفسير محددات السلوك الإنساني خصوصاً في المنظمات الإنتاجية الجزائرية.
- أن الموضوع يعتبر من الموضوعات المهمة التي تهتم بالجانبين الاجتماعي والسيكولوجي للمنظمة والتي تعتبر من الأبعاد المهمة في العديد من منظماتنا ولا تحظى بالأهمية والاهتمام اللازمين.

أما على المستوى التطبيقي فيستمد البحث أهميته مما يلي:

- تكوين تصور واضح لمستوى الثقافة التنظيمية السائدة لدى مؤسسات دباغة الجلود محل الدراسة.

- تحليل سلوكيات وتصرفات الأفراد ومعرفة القيم والسمات الثقافية المشتركة يساعد في إيجاد الطريقة المثلى للتأثير على الأفراد وتوجيههم التوجيه الأمثل.

5- حدود البحث:

بهدف التحكم في الموضوع ومعالجة الإشكالية محل البحث، قمنا بوضع حدود وأبعاد الدراسة والتمثلة أساسا في ما يلي:

- **الحدود الموضوعية:** اقتصرنا الدراسة بشكل أساسي على دراسة وتحليل أبعاد الثقافة التنظيمية في مؤسسات دباغة الجلود بالجزائر.

- **الحدود المكانية:** قمنا بإسقاط الدراسة النظرية في شكل دراسة ميدانية على عينة من مؤسسات دباغة الجلود بالجزائر، والتي تتواجد جغرافيا في كل من الشرق والوسط والغرب الجزائري وذلك بتواجدها في كل من ولاية (جيجل، أم البواقي، باتنة، الجلفة، وهران، عين تموشنت)، إضافة إلى تنوعها وتباينها عن بعضها البعض من حيث الحجم، وعدد العمال، والعمر الإنتاجي، والتوزيع الجغرافي، ورقم الأعمال، والشكل القانوني، والقطاع القانوني، ناهيك عن عراقتها وقدمها نسبياً في الجزائر مما يساعدنا أكثر في تشخيص وتحديد طبيعة الثقافة التنظيمية السائدة بأبعادها لدى العاملين بمؤسسات دباغة الجلود بالجزائر.

- **الحدود البشرية:** قمنا بتوزيع الاستبانة على عينة عشوائية من العاملين في مؤسسات دباغة الجلود في الجزائر على اختلاف تصنيفاتهم ومراكزهم الوظيفية ومن مختلف المستويات الإدارية (الإدارة العليا - الإدارة الوسطى - الإدارة الإشرافية - الوظائف النمطية).

- **الحدود الزمنية:** أجريت هذه الدراسة خلال شهري ديسمبر/ جانفي من سنة 2015 / 2016.

6- أسلوب ومنهج البحث:

من أجل تأكيد أو نفي الفرضيات السابقة التي تسعى للإجابة على الإشكالية المطروحة، تم استخدام **المنهج الوصفي التحليلي**، الذي ينسجم مع طبيعة وأغراض هذه الدراسة.

ثانياً: الإطار النظري للبحث

يتعرض الباحث في هذا الجزء من الدراسة إلى تحليل الإطار النظري والفكري لمفاهيم كل من الثقافة التنظيمية وكذا أبعادها المختلفة.

1- ماهية الثقافة التنظيمية:

تعد الثقافة التنظيمية أحد المحددات الرئيسية لطبيعة السياق التنظيمي لأية منظمة، فهي تشكل الأنماط المعيارية للممارسات السلوكية للأفراد وكذا العلاقات الشخصية التي تنشأ بينهم، وهي تحدد طرق التفكير والقيم والعادات والاتجاهات والاهتمامات السائدة بالمنظمة. (1)

أ- تعريف الثقافة التنظيمية:

ولإعطاء الدلالة الحقيقية لمفهوم الثقافة التنظيمية يمكن الرجوع إلى عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

يعرفها كل من (Francesco and Gold)، بأنها: « مجموعة من القيم المشتركة التي تحكم تفاعل أعضاء المنظمة مع بعضهم البعض ومع العملاء والموردين والموزعين وغيرهم من الأطراف خارج المنظمة، ويمكن من خلال ثقافة المنظمة تحقيق الكفاءة والفاعلية التنظيمية وتحقيق ميزة تنافسية من خلال تأثير ثقافة المنظمة على سلوك أعضائها». (2)

أما (Ott)، فيعرفها بأنها: «تلك الثقافة التي توجد في المنظمات شيئاً ذو علاقة بالثقافة الاجتماعية وتستمد مصادرها من مفاهيم كالقيم والمعتقدات والافتراضات وأنماط السلوك، فضلاً عن كونها بناءً اجتماعياً غير مرئي، لكنها قوى محسوسة تقف خلف نشاطات المنظمة، وهي أفكاراً متحدة توفر أفكاراً وتوجهات يتحرك عبرها أعضاء المنظمة». (3)

أما (سيد خطاب)، فقد عرفها بأنها: «نسيج من اللغة التي يتعامل بها العاملين والعادات التنظيمية الخاصة بها والقانون الذي ينظم تعاملاتها ونظام القيم الذي ينظم قواعد ووسائل السلوك المقبول اجتماعياً». (4)

ويعرفها كلا من (French And Bell And Zawachi)، بأنها: «الفلسفات والإيديولوجيات والقيم والمفاهيم والمعتقدات المشتركة وكذلك الطموحات والآمال

والاتجاهات والمعايير التي تربط الجماعة، وكل هذه الخصائص النفسية المتشابهة توضح مدى التوافق والاتفاق ولاتساق الاجتماعي سواء أكان ضمنيا أم ظاهريا، وتتضمن أيضا كيفية التعامل مع القرارات وكيفية التعامل مع المشكلات وغيرها»⁽⁵⁾

أما (Edgard Schein)، فيعرف الثقافة التنظيمية على أنها: «مجموعة من المبادئ الأساسية التي اخترعتها أو اكتشفتها أو شكلتها جماعة معينة وذلك بهدف التعود على حل بعض المشاكل فيما يخص التأقلم مع محيطها الخارجي والانسجام أو التكامل الداخلي، هذه المبادئ الأساسية يتم تعليمها لكل عضو جديد في الجماعة، وذلك على أنها الطريقة الملائمة والمثلى للقدرة على التفكير والإحساس بالمشاكل المتعلقة والناجمة عن العمل الجماعي، إذ تظهر هذه المبادئ في شكل قيم معلنة أو رموز وعادات وأساطير وغيرها من العناصر الأخرى»⁽⁶⁾

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج التعريف التالي للثقافة التنظيمية: "هي عبارة عن منظومة مشتركة من القيم والمعتقدات والأعراف والتوقعات والسلوكيات التي تكونت داخل المنظمة واستقرت على مدار مدة طويلة من الزمن والمستمدة جذورها من الثقافة الاجتماعية ورسالة ورؤية وأهداف المنظمة والتي طورها أفراد المنظمة لتحقيق أهداف المنظمة من خلال التكيف الخارجي وتحقيق أهداف العاملين عن طريق التكامل الداخلي، والتي تنتقل إلى أفراد المنظمة من خلال القصص والطقوس والأساطير والأبطال والرموز فضلا عن كونها لغة موحدة وفلسفة وإيديولوجيا تشكل سياسات المنظمة تجاه مختلف الأطراف ذوي العلاقة بالمنظمة، والتي يمكن أن تظهر في مختلف الترتيبات المادية وكذا في سلوكيات العاملين بالمنظمة، كما أنها تمثل إطارا رقابيا على كل ما هو مقبول أو مرفوض داخل المنظمة وبالرغم من استقرار هذه المنظومة إلا أنها تتسم بالتجديد والتطوير من خلال عوامل التعلم والتغيير الداخلي إلى جانب التغيير في الثقافة العامة للبيئة المحيطة والمجتمع ككل".

ب - أهمية الثقافة التنظيمية:

يتنامى الاهتمام بالثقافة التنظيمية في كثير من المنظمات ولدى الكثير من المديرين، لما لها من تأثير فعال على أداء الأفراد والأداء الكلي للمنظمة. كما تكمن أهميتها في كونها قوة خفية ذات تأثير متعدد الجوانب وهو ما يؤكد (Peter and Waterman)،

بقولهما أنه وبدون استثناء فإن هيمنة وسيادة وتماسك الثقافة في المنظمات الأكثر نجاحاً في الولايات المتحدة الأمريكية هو بحد ذاته جودة أساسية للنجاح والتفوق. (7)

وتكمن أهمية الثقافة التنظيمية في إيجاد الشعور بالإحساس بالهوية فكلما زاد وضوح القيم والاتجاهات المشتركة كلما زاد ارتباط الأفراد ببعضهم البعض وزاد شعورهم بأنهم جزء مؤثر وهام بالمنظمة. ذلك أن الثقافة التنظيمية حسب المفكر (Richard Daft)، تؤدي وظيفتين هامتين داخل المنظمة فالأولى تعمل على ترابط وتكامل واندماج العاملين بالمنظمة معاً ليتم تحقيق التآلف وبالتالي تكوين هوية واحدة والعمل معاً بفاعلية أما الثانية فتساعد التنظيم للموائمة مع البيئة الخارجية، (8) فالثقافة تشكل إطاراً مرجعياً يقوم الأفراد من خلاله بتفسير الأحداث والأنشطة، كما تساعد على التنبؤ بسلوك الأفراد والجماعات إذ يتصرف الأفراد في مواجهتهم لموقف أو مشكلة معينة وفقاً لثقافتهم. (9) فالثقافة التنظيمية تعتبر مصدر مهم للمنظمة، تستمد منه الحلول المناسبة لبعض المشاكل التي تواجهها، والتي تكون قد نجحت في تطبيقها من قبل لمواجهة أزمات سابقة تعرضت لها، ولهذا تظهر الثقافة كشاهد على خبرة المنظمة ونجاحاتها السابقة. (10) وبالتالي تعتبر موجه أساسي لمدرجات العاملين نحو تحقيق أهداف المنظمة. (11) ذلك أن التكامل الداخلي يعني أن الأفراد أو الأعضاء يتوافقون ويعملون معاً في إطار هوية ذاتية جماعية ويعرفون كيف يعملون معاً بفاعلية. (12)

وما يمكن استخلاصه مما سبق هو أن الثقافة التنظيمية تكمن أهميتها من خلال الوظائف التي تؤديها داخل المنظمات، والتي يمكن لنا أن نجعلها في ثلاثة وظائف أساسية، الوظائف المتعلقة بالأفراد والتماسك الاجتماعي، الوظائف المتعلقة بالتنسيق والتكامل الداخلي، والوظائف المتعلقة بالبيئة الخارجية والتكيف معها.

2- أبعاد الثقافة التنظيمية:

أ- تحديد أبعاد الثقافة التنظيمية:

تتضمن الثقافة التنظيمية العديد من الأبعاد التي أكدت عليها العديد من الدراسات الأجنبية والعربية والتي تختلف من منظمة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، وهذا لا يمنع في الحقيقة من وجود بعض أبعاد الثقافة التنظيمية التي تتفرد بها كل منظمة على حدى ولا يمكن تعميمها على جميع المنظمات.

ب - تحليل أبعاد الثقافة التنظيمية:

بالرجوع إلى الدراسات السابقة اتضح أن للثقافة التنظيمية مجموعة من الأبعاد والتي تؤثر بدورها في سلوك الأفراد، ويمكن توضيح ذلك في مايلي:

■ **بعد الاحتواء والترابط:** يشير مفهوم الاحتواء والترابط إلى مدى أهمية العمل بالنسبة للفرد، ومدى اندماجه بقلبه وعقله في عمله؛ بحيث يصبح عمله جزءاً مهماً من حياته وأنه جزء من المنظمة وأن لعمله تأثير مباشر في تحقيق أهداف المنظمة، كما أن الاحتواء التنظيمي عبارة عن مجموعة من الممارسات والقيم التي تسهم في توفير بيئة عمل من شأنها أن تجعل الفرد أكثر احتواءً لوظيفته وجعله أكثر ارتباطاً بعمله وبمنظمته،⁽¹³⁾ كما أن بعد الاحتواء والترابط يخلق لدى العاملين توجهها إيجابياً نحو المنظمة وقيمها، كما يعتبر وسيلة فعالة لدفع الأفراد إلى إخراج أفضل ما لديهم من المهارات والقدرات التي تمكنهم من أداء العمل، وهناك عدة متطلبات تسهم في تحقيق مفهوم الاحتواء والترابط كالاتجاه نحو تفعيل مشاركة العاملين في صناعة واتخاذ القرارات،⁽¹⁴⁾ والاتجاه نحو تطوير قدرات العاملين من خلال التمكين والتدريب والتعلم التنظيمي،⁽¹⁵⁾ والاتجاه نحو التقدير والتحفيز من خلال احترام وتقدير العاملين ونشر ثقافة المكافأة وتشجيع الإنجاز والشعور بالأمن والاستقرار الوظيفي وتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية المناسبين للعاملين ولأسرهم، والاتجاه نحو تفعيل الاتصالات لتحقيق التنسيق والتكامل بين الوحدات والأقسام المختلفة، مما يساهم في رفع الروح المعنوية للعاملين وتحفيزهم وبث روح التعاون والاندماج في جماعة العمل وهو ما يحقق نوع من الاحتواء والترابط الوظيفي.⁽¹⁶⁾

■ **بعد الاتساق والتجانس:** يتضمن بعد الاتساق والتجانس مدى عمق واتساق القيم التي يعتنقها أفراد المنظمة ومدى إيمانهم بها، وكذا على جودة التنسيق والتكامل بين الإدارات والأقسام المختلفة للمنظمة، وهناك عدة متطلبات تسهم في تحقيق مفهوم الاتساق والتجانس كوضوح القيم الجوهرية، والاتفاق على القيم الجوهرية، وكذا التنسيق والتكامل بين الإدارات والأقسام المختلفة في المنظمة.⁽¹⁷⁾

■ **بعد القدرة على التكيف:** يتضمن بعد القدرة على التكيف مع متغيرات البيئة الداخلية والخارجية وجود نظام من المعتقدات والقيم والمعايير التي تدعم قدرة المنظمة على استقبال وتفسير و ترجمة الإشارات الصادرة من البيئة إلى سلوكيات تعمل على زيادة

فرصة المنظمة في البقاء والنمو،⁽¹⁸⁾ وذلك لتصور الرؤية المستقبلية للمنظمة، ورسم رسالتها وتحديد غاياتها على المدى البعيد، وتحديد أبعاد العلاقات المتوقعة بينها وبين بيئتها بما يسهم في بيان الفرص والمخاطر المحيطة بها، ونقاط القوة والضعف المميزة لها، وذلك بهدف اتخاذ القرارات الاستراتيجية المؤثرة على المدى البعيد ومراجعتها وتقويمها.⁽¹⁹⁾

■ **بعد تشجيع الإبداع والابتكار:** يتضمن بعد تشجيع الإبداع والابتكار مجموعة من القيم والمعتقدات التي تسهم في توليد الأفكار وخلق روح الإبداع وتقديم الأفكار الجديدة، وزرع روح العمل الجماعي بين العاملين وإعطائهم الحرية لتقديم أفكار التي تؤدي إلى التغيير البناء، والعمل على تطبيق الأفكار الإبداعية بع اختبارها بشكل علمي.⁽²⁰⁾

■ **بعد التوجه نحو النتائج:** يتضمن بعد التوجه نحو النتائج مجموعة من العمليات المتداخلة والمتكاملة، تهدف إلى التحديد الدقيق والواضح للغايات والأهداف المرجوة واعتمادها كأساس للتخطيط والتوجيه في كافة مجالات النشاطات بالمنظمة،⁽²¹⁾ وهذا من خلال تحديد المستوى المطلوب من الأداء ثم قياس المستوى الفعلي للأداء وتحديد الفارق بين المستويين وكذا العمل على تضيقه وتحسين وتطوير الأداء الفعلي ليصل إلى المستوى المستهدف.⁽²²⁾

■ **بعد التوجه بالفريق:** يتضمن بعد التوجه بالفريق العمل بروح الفريق الواحد من خلال التركيز على الهدف، وزيادة درجة إحساس العاملين بالهوية والانتماء والفخر بأدائهم الجماعي، وخلق بيئة عالية للتحفيز، واستجابة أسرع للمتغيرات التكنولوجية، من أجل تحسين الإنتاجية وزيادة قدرة المنظمات على التغلب على المشاكل في بيئات العمل المتغيرة وغير المستقرة وهو ما يمكن المنظمة من اكتساب ميزة تنافسية.⁽²³⁾

■ **بعد التوجه بالعميل:** بعد التوجه بالعميل هي عبارة عن فلسفة أو أسلوب إداري متكامل يقوم أساساً على توجيه سلوك أعضاء التنظيم نحو إيجاد وحفظ وتطوير وإدامة وتعزيز علاقات المنظمة مع زبائنهم ومع بقية الشركاء كالمجهزين والموزعين والمساهمين من خلال تقديم المنافع المتميزة والقيمة المضافة، وبما يضمن رضاهم ويمكنهم من الاحتفاظ بهم وكسب ولائهم وتحقيق لها التميز والبقاء في السوق.⁽²⁴⁾

ثالثاً: الإطار التطبيقي للبحث

1- مجتمع وعينة الدراسة:

يعد تحديد الموقع الذي يجري فيه البحث أمراً في غاية الأهمية، ولاختبار الفرضيات ميدانياً قد اختار الباحث إسقاط الإطار النظري لموضوع الدراسة على قطاع الجلود ممثلاً بسبعة مدايق لصناعة الجلود بالجزائر، والمتوزعة جغرافياً في ستة ولايات من الوطن وهي: (جيجل، أم البواقي، باتنة، الجلفة، وهران، عين تموشنت).

أ- مجتمع الدراسة:

بالنسبة لدراستنا هذه يتكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين في مؤسسات دباغة الجلود بالجزائر والبالغ عدد موظفيها (714) موظف، وذلك على اختلاف مستوياتهم التنظيمية (إدارة عليا، إدارة وسطى، إدارة دنيا، الوظائف النمطية).

ب — عينة الدراسة:

نظراً لصعوبة إجراء الدراسة الميدانية بأسلوب الحصر الشامل، قام الباحث، بإجراء الدراسة بأسلوب العينة متعددة المراحل، ووفقاً لهذا الأسلوب فقد تم اختيار عينة مكونة من سبعة مدايق لصناعة الجلود من مجمل اثني عشر مدبغة على كامل التراب الوطني، وهي: (مدبغة جيجل، مدبغة عين الفكرون، المدبغة الأوراسية، مدبغة الهضاب العليا، مدبغة ميجيتال، الشركة المغربية للجلد، مدبغة التافنة)، وبذلك فإن حجم عينة الموظفين المناسبة لإجراء الدراسة الميدانية هو (142) موظفاً، من أصل مجتمع الدراسة المكون من (714) موظف.

2- المفاهيم والطرق الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

استخدمنا في تحليل بيانات الدراسة العديد من المفاهيم المرتبطة بالإحصاء الوصفي والاستدلالي، يمكن أن نبرز أهمها من خلال الآتي:

✓ مقاييس الإحصاء الوصفي Descriptive Statistic Measures، وذلك لوصف خصائص مجتمع الدراسة؛

✓ معامل كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha (α) وذلك بغية تقدير ثبات الدراسة؛

✓ اختبار (Mann - Whitney)، وهو أحد الاختبارات اللامعلمية، يستخدم للتعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في آراء المستجوبين تجاه متغيرات الدراسة تبعاً للعوامل الشخصية والوظيفية ذات الفئتين. ومن أبرز خصائصه لا يتطلب أن تكون العينات متساوية العدد، كما يمكن استخدامه مهما كان عدد أفراد العينة؛

3- تصميم أداة الدراسة:

تم الاعتماد على الاستبانة كأداة أساسية لجمع البيانات الأولية للدراسة. وللتأكد من صدق أداة الدراسة قمنا بعرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين الأكاديميين من داخل وخارج الوطن إضافة إلى مجموعة من المحكمين المهنيين من داخل الوطن والمتخصصين أساساً في قطاع الجلود، وقد استجابنا لآراء السادة المحكمين وقمنا بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم وتوصياتهم، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية مشتملاً على ثلاثة أجزاء، وهي:

الجزء الأول: خصص للرسالة التعريفية والتحفيزية؛

الجزء الثاني: خصص للمعلومات الشخصية والوظيفية ممثلة في (النوع الاجتماعي، عمر الموظف، المستوى التعليمي، مدة الخدمة، طبيعة الوظيفة، وكذا اسم المؤسسة محل الدراسة)؛

الجزء الثالث: خصص لقياس أبعاد الثقافة التنظيمية، وتكون من (28)، فقرة وزعت على سبعة أبعاد؛ البعد الأول بعد الاحتواء والترابط وتقيسه الفقرات: (1-4)؛ والبعد الثاني بعد الاتساق والتجانس وتقيسه الفقرات: (5-8)؛ والبعد الثالث بعد القدرة على التكيف وتقيسه الفقرات: (9-12)؛ والبعد الرابع بعد تشجيع الإبداع والابتكار وتقيسه الفقرات: (13-16)؛ والبعد الخامس بعد التوجه نحو النتائج وتقيسه الفقرات: (17-20)؛ والبعد السادس بعد التوجه بالفريق وتقيسه الفقرات: (21-24). والبعد السابع بعد التوجه بالعمل وتقيسه الفقرات: (25-28).

4- اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة:

قبل استعراض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها يجب علينا التأكد من أن البيانات المستخرجة تتبع التوزيع الطبيعي، لذلك قمنا بإجراء اختبار Kolmogorov-Smirnov Test (K-S)، وقد حصلنا على النتائج الملخصة الجدول التالي:

الجدول رقم (1): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمجالات الدراسة

المجال	إحصائي الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
أبعاد الثقافة التنظيمية	0.167	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات (spss).

يوضح الجدول رقم (1)، أن القيمة الاحتمالية (Sig.)، لجميع أبعاد الثقافة التنظيمية كانت أقل من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.01$)، وعليه يمكننا القول بأن بيانات الدراسة لا تخضع للتوزيع الطبيعي، الأمر الذي يدعونا إلى إجراء نوع آخر من الاختبارات تسمى بالاختبارات اللامعلمية وذلك للإجابة على أسئلة وفرضيات الدراسة.

5- ثبات أداة الدراسة:

أما في تقدير ثبات الدراسة اعتمدنا على معامل كرونباخ ألفا (Cronbachs' Alpha)، لبيان مدى الاتساق الداخلي للعبارات المكونة للمقاييس التي اعتمدتها الدراسة، حيث تشير النتائج الواردة في الجدول (2)، أن معامل الثبات للدراسة ككل فقد كانت قيمته (0.880)، وهي قيمة أكبر من (0.8) وهي قيم ممتازة، ⁽²⁵⁾تدل على ثبات جد عال تتمتع به الدراسة ككل، وهذا يعني أن أداة الدراسة تتسم بالثبات وصالحة لأغراض التحليل الإحصائي والبحث العلمي.

الجدول رقم (2): معاملات الثبات لمحاور الدراسة باستخدام طريقة ألفا

كرونباخ

محاور الدراسة	عدد الفقرات	معامل الثبات
أبعاد الثقافة التنظيمية	28	0.880

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات (spss).

6- تشخيص ووصف مستوى إدراك متغيرات الدراسة لدى العاملين في المؤسسات المدروسة:

أ- تشخيص وتحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة:

الجدول رقم (3): توزيع عينة الدراسة حسب البيانات الشخصية لعينة الدراسة

البيانات الشخصية	البيان	التكرار	النسبة المئوية
النوع الاجتماعي	ذكر	115	81%
	انثى	27	19%
	المجموع	142	100%
عمر الموظف	أقل من 30 سنة	29	20.4%
	بين 30 و 40 سنة	47	33.2%
	بين 41 و 50 سنة	31	21.8%
	أكثر من 50 سنة	35	24.6%
	المجموع	142	100%
المستوى التعليمي	أقل من الثانوي	37	26.2%
	ثانوي	45	31.7%
	تقني	8	5.6%
	تقني سامي	8	5.6%
	ليسانس	29	20.4%
	ماستر	8	5.6%
	مهندس	7	4.9%
	ماجستير	0	0%
	المجموع	142	100%

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات (spss).

يتضح من خلال الجدول (3)، بأن أفراد عينة الدراسة تتشكل في أغلبها من الذكور بنسبة بلغت (81%)، كما لا حضنا أن ما نسبته (79.6%)، من مفردات عينة

تحليل أبعاد الثقافة التنظيمية في المؤسسة الاقتصادية: دراسة ميدانية

الدراسة أعمارهم (تزيد عن 30 سنة فما فوق)، كما لاحظنا أن غالبية أفراد عينة الدراسة لديهم مستوى (ثانوي فما أكثر)، بنسبة تقدر بـ (73.8%)، وهذا مؤشر يدل على أن نسبة عالية من أفراد مجتمع الدراسة واعين ومؤهلين بمستوى عالي، وهو ما يمكنهم من تقديم إجابات منطقية وبالشفاافية المطلوبة عن واقع الموضوع المدروس داخل مؤسسات دباغة الجلود، وهو ما ساعدنا أكثر على تشخيص وتحليل أبعاد الثقافة التنظيمية داخل مؤسسات دباغة الجلود بالجزائر.

ب - تشخيص وتحليل البيانات الوظيفية لعينة الدراسة:

الجدول رقم (4): توزيع عينة الدراسة حسب البيانات الوظيفية لعينة الدراسة

البيانات	البيان	التكرار	النسبة المئوية
مدة الخدمة	أقل من 5 سنوات	58	40.8%
	بين 5 و 10 سنوات	30	21.1%
	بين 11 و 15 سنة	6	4.2%
	بين 16 و 20 سنة	11	7.7%
	أكثر من 21 سنة	37	26.2%
طبيعة الوظيفة	المجموع	142	100%
	إدارية	41	28.9%
	إنتاجية	65	45.7%
	تقنية	16	11.3%
	أخرى	20	14.1%
طبيعة عقود العمل	المجموع	142	100%
	دائمة	80	56.3%
	مؤقتة	62	43.7%
	المجموع	142	100%

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات (spss).

يتضح من خلال الجدول (4)، أن ما نسبته (60%)، من أفراد العينة لديهم سنوات خبرة (تفوق 5 سنوات)، كما لاحظنا أن الوظيفة الأكثر انتشاراً بين أفراد عينة الدراسة هي الوظيفة الإنتاجية بنسبة مئوية بلغت (45.7%)، وهي نسبة جد متوقعة بالنسبة لمؤسسات دباغة الجلود التي تتطلب وظائف من هذا النوع، كما أن الملفت للانتباه أن ما نسبته (43.7%)، من أفراد عينة الدراسة يشغلون وظائف مؤقتة، وهذا راجع إلى طبيعة العقود المؤقتة التي تعقدها مؤسسات دباغة الجلود مع العاملين وخاصة المدايع الخاصة منها وذلك لعدم توفر المادة الأولية من الجلود وصعوبة الحصول عليها في الأوقات المناسبة خاصة مع ازدياد الطلب على منتجات دباغة الجلود المصنعة ونصف المصنعة من طرف العديد من الجهات الخارجية.

ج - تشخيص وتحليل البيانات الجغرافية والقانونية الخاصة بمؤسسات دباغة الجلود:

الجدول رقم (5): توزيع عينة الدراسة حسب البيانات القانونية والجغرافية

إسم المؤسسة	القطاع القانوني	التوزيع الجغرافي
مدبغة جيجل	عمومية	شرق
مدبغة عين الفكرون	خاصة	شرق
المدبغة الأوراسية	عمومية	شرق
مدبغة الهضاب العليا	عمومية	وسط
مدبغة ميجيتال (MEGITAL)	خاصة	غرب
الشركة المغربية للجلد (SMCP)	خاصة	غرب
مدبغة التافنة	غرب	غرب

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات (spss).

يتضح من خلال الجدول (5)، أن مؤسسات دباغة الجلود السبعة التي شملتهم هذه الدراسة تتميز بتنوع نسبي حسب قطاعها القانوني والجغرافي، وهذا التنوع في طبيعة المؤسسات من حيث قطاعها القانوني واختلافها عن بعضها البعض بين المؤسسات الخاصة والعامة وتوزعها الجغرافي الكبير بين الشرق والوسط والغرب الجزائري سينعكس إيجاباً في تشخيص وتمحيص واقع الثقافة التنظيمية السائدة

بمؤسسات دباغة الجلود بالجزائر، كما سيساعد في تحديد مستوى إدراك وتبني أبعاد الثقافة التنظيمية لدى العامل الجزائري في المؤسسات المبحوثة. وكذلك سيساعد في تحليل وتشخيص طبيعة التشابه والاختلاف في أبعاد الثقافة التنظيمية بين المدايع العمومية والخاصة في الجزائر، وبين مدايع الشرق والوسط والغرب الجزائري.

د - مستوى إدراك أبعاد الثقافة التنظيمية لدى العاملين في مؤسسات دباغة الجلود:

الجدول رقم (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستويات الموافقة لأبعاد الثقافة التنظيمية

أبعاد الثقافة التنظيمية	المتوسط	الانحراف	الترتيب	المستوى
بعد التوجه بالعمل	4.3996	0.81054	1	مرتفع
بعد الاتساق والتجانس	4.3380	0.75805	2	مرتفع
بعد التوجه بالنتائج	4.1250	0.75251	3	مرتفع
بعد القدرة على التكيف	4.0951	0.83726	4	مرتفع
بعد التوجه بالفريق	4.0000	0.79671	5	مرتفع
بعد تشجيع الإبداع	3.6549	0.90347	6	متوسط
بعد الاحتواء والترابط	3.4507	1.04646	7	متوسط
المجموع بشكل عام	4.0091	0.64685	//	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات (spss).

يتضح من خلال الجدول رقم (6)، أن مستوى الثقافة التنظيمية بأبعادها كان مرتفعاً لدى أفراد عينة الدراسة، وهذا ما يعكسه المتوسط الحسابي العام المرجح لهذا البعد إذ بلغ (4.0091)، بانحراف معياري قدره (0.64685)، مما يشير إلى عدم وجود تباين كبير في إجابات أفراد عينة الدراسة حول ما جاء في هذا المحور. ومن حيث ترتيب أبعاد الثقافة التنظيمية فق جاء بعد التوجه بالعمل في المرتبة الأولى، يليه بعد الاتساق والتجانس في المرتبة الثانية، يليه بعد التوجه بالنتائج في المرتبة الثالثة، يليه بعد القدرة على التكيف في المرتبة الرابعة، يليه بعد التوجه بالفريق في المرتبة

الخامسة، إذ سجلنا تحققهم جميعاً بمستويات مرتفعة مما يعني أن إجابات أفراد عينة الدراسة ضمن هذه الأبعاد الخمسة كانت أقل تشبثاً وأكثر تجانساً وملائمة وأهمية من باقي أبعاد الثقافة التنظيمية الأخرى، يليهم بعد تشجيع الإبداع والابتكار في المرتبة السادسة، ويليه بعد الاحتواء والترابط في المرتبة السابعة، إذ سجلنا تحققهم بمستويات متوسطة، مما يعني أن إجابات أفراد عينة الدراسة ضمن هذين البعدين كانت أكثر تشبثاً وأقل تجانساً وأهمية من باقي أبعاد الثقافة التنظيمية الأخرى.

وطبقاً لهذه النتائج فهناك مبرر قوي بقبول الفرضية الأولى، والتي تنص على أنه: «يوجد مستوى إدراك مرتفع لأبعاد الثقافة التنظيمية لدى العاملين في مؤسسات دباغة الجلود محل الدراسة».

7- اختبار الفروق بين متغيرات الدراسة:

أ- اختبار وجود فروق في إدراك أبعاد الثقافة التنظيمية لدى العاملين تعزى للعوامل الشخصية والوظيفية ذات الفئتين:

الجدول رقم (7): نتائج اختبار (Mann -Whitney)، للتحقق في أبعاد الثقافة التنظيمية

المتغيرات	الفئة	العدد	متوسط الرتب	اختبار مان وايتني	مستوى دلالة الاختبار
النوع الاجتماعي	ذكر	115	71.03	1498.500	*0.779
	أنثى	27	73.50		
طبيعة العمل	دائمة	80	84.57	1399.000	0.000
	مؤقتة	62	54.64		
طبيعة المؤسسة	عمومية	11	67.10	1276.000	*0.018
	خاصة	32	86.63		

(*) ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.01$).

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات (spss).

يتضح من خلال الجدول رقم (7)، أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.01$)، لآراء العمال المستجوبين تجاه متغير أبعاد الثقافة التنظيمية تعزى لعامل النوع الاجتماعي وطبيعة المؤسسة، وذلك استنادا إلى أن قيمة مستوى دلالة إختبارهما والبالغة (0.779)، (0.018)، على التوالي أكبر من مستوى المعنوية المفروض والبالغ ($\alpha = 0.01$)، إلا أن هناك فروق تجاه متغير أبعاد الثقافة التنظيمية تعزى لطبيعة العمل، وذلك استنادا إلى أن قيمة مستوى دلالة الاختبار والبالغة (0.000)، أقل من مستوى المعنوية المفروض والبالغ ($\alpha = 0.01$)، وهذه النتيجة تبرز أن العاملين في مؤسسات دباغة الجلود محل الدراسة، لا تختلف آرائهم باختلاف النوع الاجتماعي أو باختلاف طبيعة المؤسسة.

ب - اختبار وجود فروق في إدراك أبعاد الثقافة التنظيمية لدى العاملين تعزى للعوامل لشخصية والوظيفية ذات أكثر من الفئتين:

يتضح من خلال الجدول رقم (8)، أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.01$)، لآراء العمال المستجوبين تجاه متغير أبعاد الثقافة التنظيمية تعزى لعمر الموظف ومدة الخدمة ، وذلك استنادا إلى أن قيمة مستوى دلالة إختبارهما والبالغة (0.002)، (0.000)، على التوالي أقل من مستوى المعنوية المفروض والبالغ ($\alpha = 0.01$)، كما يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.01$)، لآراء العمال المستجوبين تجاه متغير أبعاد الثقافة التنظيمية تعزى للمستوى التعليمي وطبيعة الوظيفة وكذا التوزيع الجغرافي، وذلك استنادا إلى أن قيم مستوى دلالة اختبارهم والبالغة (0.021)، (0.086)، (0.047) ، على التوالي أكبر من مستوى المعنوية المفروض والبالغ ($\alpha = 0.01$).

وهذه النتيجة تبرز أن العاملين في مؤسسات دباغة الجلود محل الدراسة، لا تختلف آرائهم باختلاف مستوياتهم التعليمية أو باختلاف طبيعة الوظيفة، أو باختلاف التوزيع الجغرافي، كما أن آرائهم تختلف باختلاف أعمارهم الوظيفية ومدة خدمتهم داخل مؤسساتهم، أي أن العاملين لا يحملون نفس التصورات والاتجاهات والإدراكات تجاه أبعاد الثقافة التنظيمية حول هذين المتغيرين.

الجدول رقم (8): نتائج اختبار (Kruskal-Wallis)، التباين أبعاد الثقافة التنظيمية

المتغيرات	الفئة	العدد	متوسط	قيمة اختبار	مستوى دلالة
عمر	أقل من 30	29	66.4	14.928	0.002
	بين 30 و 40	47	56.9		
	بين 41 و 49	31	75.8		
	أكثر 50 سنة	35	91.4		
الموظف	أقل من الثانوى	37	87.1	14.940	*0.021
	ثانوى	45	67.5		
	تقنى	8	35.8		
	تقنى سامى	8	62.9		
	ليسانس	29	77.8		
	ماستر	8	57.3		
	مهندس	7	54.7		
المستوى التعليمي	أقل من 5	58	67.6	22.791	0.000
	بين 5 و	30	66.9		
	بين 11 و 15	6	66.3		
	بين 16 و 20	11	31.0		
	أكثر من 21	37	94.0		
مدة الخدمة	إدارية	41	76.1	6.589	*0.086
	إنتاجية	65	66.2		
	تقنية	16	59.3		
	أخرى	20	88.9		
حسب طبيعة الوظيفة	شرق	65	65.9	6.105	*0.047
	وسط	16	58.		
	غرب	61	80.		
التوزيع الجغرافي	شرق	65	65.9	6.105	*0.047
	وسط	16	58.		
	غرب	61	80.		

(*) ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.01$).

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات (spss).

وطبقاً لهذه النتائج فهناك مبرر برفض الفرضية الثانية، والتي تنص على أنه «لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.01$)، لآراء العمال

المستجوبين تجاه أبعاد الثقافة التنظيمية، تعزى للعوامل الشخصية والوظيفية (النوع الاجتماعي، عمر الموظف، المستوى التعليمي، مدة الخدمة، طبيعة الوظيفة، طبيعة العمل، التوزيع الجغرافي، طبيعة المؤسسة) «.

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات

1: الاستنتاجات: بعد دراستنا للموضوع والإحاطة بمختلف جوانبه توصلنا إلى جملة من النتائج، نذكر منها ما يلي

أ. خلصنا إلى أن إدراك مستوى الثقافة التنظيمية بأبعادها كان مرتفعاً لدى أفراد عينة الدراسة، وهذا ما يعكسه المستوى المرتفع لأغلب أبعادها، حيث جاء بعد التوجه بالعمل في المرتبة الأولى، يليه بعد الاتساق والتجانس في المرتبة الثانية، يليه بعد التوجه بالنتائج في المرتبة الثالثة، يليه بعد القدرة على التكيف في المرتبة الرابعة، يليه بعد التوجه بالفريق في المرتبة الخامسة، إذ سجلنا تحققهم جميعاً بمستويات مرتفعة، مما يعني أن هذه الأبعاد الخمسة كانت أقل تشتتاً وأكثر تجانساً وملائمة وأهمية من باقي أبعاد الثقافة التنظيمية الأخرى، يليهم بعد تشجيع الإبداع والابتكار في المرتبة السادسة، وأخيراً بعد الاحتواء والترابط في المرتبة السابعة، إذ سجلنا تحققهم بمستويات متوسطة، مما يعني أن إجابات أفراد عينة الدراسة ضمن هذين البعدين كانت أكثر تشتتاً وأقل تجانساً وأقل أهمية من باقي أبعاد الثقافة التنظيمية الأخرى.

ب. تتسم الثقافة التنظيمية السائدة بمؤسسات دباغة الجلود بالجزائر بأنها ثقافة متوجهة نحو العمل بالدرجة الأولى نظراً للشروط الصارمة التي تشترطها السوق العالمية وخاصة السوق الأوروبية من جودة في منتجات الجلود وكذا جودة الخدمات المصاحبة لها، لذلك نجدها دائماً ما تحرص على تقديم منتجات ذات جودة عالية لزبائنها. ودائماً ما ترسخ لدى العاملين مجموعة من القيم والمعتقدات بأن رضا الزبون هو الأساس الذي تُبنى عليه أهداف المؤسسة وخططها، كما أنها دائماً ما تسعى إلى الاحتفاظ بالزبائن الحاليين من خلال تقديم خدمات إضافية تشعرهم بالرضا. إضافة إلى أنها دائماً ما تهتم بمقترحات الزبائن والرد على استفساراتهم.

ج. تتسم الثقافة التنظيمية السائدة بمؤسسات دباغة الجلود بالجزائر بأنها ثقافة متسقة ومتجانسة ذلك أنها دائماً ما ترسخ لدى العاملين الاتفاق على القيم الجوهرية المتعلقة

باحترام القيم والقواعد داخل المؤسسة، وكذا المحافظة على بناء علاقات طيبة بين الرؤساء والمرؤوسين تستند إلى مبدأ التعاون والتكامل في إنجاز المهام. كما أنها دائماً ما تعمل على تجسيد روح التعاون والتكامل لدى العاملين أثناء تأدية المهام الوظيفية.

د. تتسم الثقافة التنظيمية السائدة بمؤسسات دباغة الجلود بالجزائر بأنها **ثقافة متجهة نحو تحقيق النتائج** ذلك أنها دائماً ما تغرس لدى العاملين قيم التركيز على النتائج بالدرجة الأولى، ودائماً ما تهتم بالتصرفات الموصلة إلى النتائج. إضافة إلى أنها غالباً ما تسعى لإيجاد رؤية مشتركة وواضحة بين جميع العاملين نحو تحقيق أهداف هاته المؤسسات وغاياتها.

هـ. تتسم الثقافة التنظيمية السائدة بمؤسسات دباغة الجلود بالجزائر بأنها **ثقافة تتمتع بقدرة على التكيف مع المتغيرات البيئية**، في ظل أن طموحات العامل الجزائري أكبر من متطلبات بيئة الأعمال الجزائرية التي تتسم في كثير من الأحيان بضعف تنافسيتها وقلة تعقيدها وحركيتها، لذلك نجد أن العاملين غالباً ما يكون لديهم المعرفة والمهارة الكافيتين للتكيف مع التغيرات والتطورات الجديدة، وغالباً ما يكون لديهم الاستعداد لقبول أي تغيرات قد تحدث داخل أو خارج مؤسساتهم. كما أنهم يؤكدون بأن مؤسساتهم غالباً ما تسعى إلى تقديم منتجات بأسعار تنافسية وجودة عالية مقارنة بالمؤسسات المنافسة لها. إضافة إلى أنها غالباً ما تهتم بمتابعة ومعرفة التغيرات التكنولوجية في وسائل الإنتاج من أجل الاستجابة لحاجات السوق المتغيرة.

و. تتسم الثقافة التنظيمية السائدة بمؤسسات دباغة الجلود بالجزائر بأنها **ثقافة متجهة نحو الفريق** ذلك أنه دائماً ما ترسخ قيم التعاون بروح الفريق الواحد، ودائماً ما تشجع العاملين على أداء مهامهم الوظيفية من خلال فرق العمل، إضافة إلى أنه غالباً ما تشجع على العمل الجماعي وتوجد إحساس قوي لدى العاملين بأنهم أعضاء في فريق عمل واحد.

ز. تتسم الثقافة التنظيمية السائدة بمؤسسات دباغة الجلود بالجزائر بأنها **ثقافة لا تشجع الإبداع والابتكار** وهو ما يؤكد انخفاض مستوى إدراك هذا البعد الذي جاء بدرجة متوسط.

ح. تتسم الثقافة التنظيمية السائدة بمؤسسات دباغة الجلود بالجزائر بأنها **ثقافة لا تحتوي العاملين** وهو ما يؤكد انخفاض مستوى إدراك هذا البعد الذي جاء بدرجة

متوسط، ذلك أنه أحياناً فقط ما تشارك العاملين في اتخاذ القرارات المرتبطة بمجال عملهم، ونادراً ما تتيح لهم الفرصة للاستفادة من برامج التنمية والتدريب.

ط. نستنتج بأنه على الرغم من تعدد المتغيرات الشخصية والوظيفية إلا أن العاملين في مؤسسات دباغة الجلود بالجزائر متفقون على إدراك أبعاد الثقافة التنظيمية وذلك على الرغم من اختلاف خمسة متغيرات من بين ثمانية متغيرات شملتهم الدراسة الحالية وهي: النوع الاجتماعي، المستوى التعليمي، مدة الخدمة، طبيعة الوظيفة، التوزيع الجغرافي، طبيعة المؤسسة، أي أنهم غير متفقين في إدراك أبعاد الثقافة التنظيمية حسب عمر الموظف، مدة الخدمة، طبيعة عقود العمل التي تربط العاملين بمؤسساتهم.

2- التوصيات: في ضوء نتائج الدراسة الحالية توصي الدراسة بما يلي:

■ تعزيز نقاط القوة في الثقافة التنظيمية السائدة في مؤسسات دباغة الجلود بالجزائر:

وذلك من خلال مجموعة من التوصيات التي يمكن أن نوجزها في ما يلي:

✓ ضرورة تعزيز وغرس ثقافة التوجه بالعمل لدى العاملين، وذلك ليس فقط من خلال تقديم منتجات وخدمات ذات جودة عالية لزيائنها وفق ما تشترطه الأسواق العالمية في دفتر شروطها، ولكن يجب التركيز على ترسيخ مجموعة من القيم والمعتقدات لدى العاملين بأهمية قيمة العمل.

✓ ضرورة استثمار عناصر القوة في اتساق وتجانس الثقافة التنظيمية، وذلك من أجل الاستثمار في وضوح القيم الجوهرية لدى العاملين من جهة ومدى تطابقها وتجانسها مع قيم ومعتقدات المؤسسة من جهة أخرى، وكذا الاستثمار أكثر في درجة التنسيق والتكامل الكبيرين بين نشاطات الأقسام والفروع المختلفة وبين جهود العاملين في القسم الواحد.

✓ تعزيز ثقافة التوجه بالنتائج وذلك من خلال وضع وتحديد الأهداف المحفزة على الأداء الفعال، والتركيز على الموظف من خلال تحسين قدراته لتحقيق النتائج المسطرة، وكذا التركيز على تصميم محتوى الوظيفة بما يتوافق وينسجم مع مهارات الموظف.

✓ ضرورة استثمار واستغلال مزايا القدرة على التكيف، وذلك من خلال الاستثمار في قدرات ومؤهلات وطموحات العاملين الذين يؤكدون بأنه غالباً ما تكون لديهم المعرفة

والمهارة الكافيتين للتكيف مع التغيرات والتطورات الجديدة، وغالباً ما يكون لديهم الاستعداد لتقبل أي تغييرات قد تحدث داخل أو خارج مؤسساتهم.

✓ ضرورة تعزيز ثقافة التوجه بالفريق وذلك من خلال ترسخ قيم التعاون بروح الفريق الواحد وتشجيع العاملين على أداء مهامهم الوظيفية من خلال فرق العمل.

■ **مواجهة نقاط الضعف في الثقافة التنظيمية السائدة في مؤسسات دباغة الجلود بالجزائر: وذلك من خلال:**

✓ ضرورة سعي مؤسسات دباغة الجلود على تطوير مختلف أساليب التشجيع على الإبداع والابتكار، وكذا تشجيع الأفكار الابتكارية ومقترحات التحسين ، خصوصاً مع وجود مستوى من الرغبة الكبيرة لدى العاملين على تطوير وتنمية قدراتهم ومهاراتهم الإبداعية.

✓ ضرورة تتبنى استراتيجية واضحة المعالم لضمان تدريب دائم ومتجدد لمختلف عمالها.

الهوامش

1 — ماهر أحمد حسن محمد، عمر محمد مرسى، الثقافة التنظيمية وعلاقتها بالإبداع الإداري للقيادات الإدارية بجامعة أسيوط، المجلة العلمية، مصر: كلية التربية، جامعة أسيوط، المجلد (28)، العدد (2)، 2012، ص: 281.

2 — عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، أثر الثقافة التنظيمية على الارتباط الوظيفي بالتطبيق على الأجهزة الحكومية السعودية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، مصر، المجلد (36)، العدد (3)، 2012، ص: 04 — 05.

3 — جاسم بن فيحان الدوسري، الثقافة التنظيمية في المؤسسات الأمنية ودورها في تطبيق الجودة الشاملة، أطروحة دكتوراه فلسفة غير منشورة في العلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007، ص: 16.

4 — هبة أحمد عبد اللطيف، الثقافة التنظيمية وتنمية مهارة حل المشكلة لدى الاختصاصيين الاجتماعيين العاملين بالمنظمات غير الحكومية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، مصر: كلية التربية جامعة أسيوط، المجلد (1)، العدد (25)، 2008، ص: 83.

5 — ماهر أحمد حسن محمد، عمر محمد مرسى، مرجع سبق ذكره، ص: 282.

6 — Dètrie Jean Pierre, **strategor: politique générale de l'entreprise**, Edition DUNAD, 3^{ème} édition, Paris, 1997, p: 470.

7 — KANJI GOPAL, YUI HIROSHI, **Total quality Culture, Total quality management**, magazine, vol 1, No6, 1997, p:417.

8 — Daft Richard, **Organization Theory and Design**, 7th Ed., Cincinnati: South Western College Publishing, 2001, p: 314.

9 — بن قرقور ليندة، **الثقافة التنظيمية مدخل استراتيجي لإحداث التطوير التنظيمي: دراسة حالة المطحنة الصناعية لمنتجة**، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، فرع إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2006، ص: 07.

10 — خليل موسى، **الإدارة المعاصرة: المبادئ — الوظائف — الممارسة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بدون بلد، 2005، ص: 42 .

11 — عمر وصفي عقيلي، **إدارة الموارد البشرية: بعد استراتيجي**، دار وائل للنشر، عمان — الأردن، 2005، ص: 99.

12.— Daft Richard, op. Cit, p: 314.

13 — ماهر أحمد حسن محمد، عمر محمد مرسي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 289، بتصرف.

14 — عاكف لطفي خصاصنة ، **إدارة الإبداع والابتكار في منظمات الأعمال**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان — الأردن، 2011، ص: 83، بتصرف.

15 — أبو القاسم حمدي، **التنمية الاستراتيجية لكفاءات المواد البشرية في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة: دراسة حالة مديرية الصيانة لشركة سوناطراك**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، قسم علوم التسيير، الجزائر: جامعة عمار تليجي بالأغواط ، 2013، ص: 225.

16 — **راجع في ذلك:**

— يوسف جغلولي، **القيادة الإدارية الوسطى وعلاقتها بتطوير الثقافة التنظيمية بالمنظمة الإدارية: دراسة ميدانية بالمديريات التنفيذية لولاية المسيلة**، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة في علم الاجتماع تنظيم وعمل، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر (2)، 2011، ص: 209 — 213، بتصرف.

— ماهر أحمد حسن محمد، عمر محمد مرسي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 292.

— بوبكر منصور، الثقافة التنظيمية وعلاقتها بسوء السلوك التنظيمي: المصالح الخارجية للدولة بولاية الوادي نموذجا، مذكرة ماجستير غير منشورة في علم النفس العمل والتنظيم، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم علم النفس وعلوم التربية، جامعة منتوري بقسنطينة، 2007، ص: 51.

17 — راجع في ذلك:

— منى محمد سيد إبراهيم، إطار مرجعي مقارن لخصائص الثقافة التنظيمية : دراسة تطبيقية للبنوك التجارية في مصر، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة في إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 2006، ص: 94 — 96.

— ماهر أحمد حسن محمد، عمر محمد مرسى، مرجع سبق ذكره، ص: 288 — 289.

— محمد عبد اشتوي، أثر الثقافة التنظيمية على الإبداع الإداري: دراسة تطبيقية على مستشفى الوفاء للتأهيل الطبي بمحافظة غزة، مجلة البحوث والدراسات التربوية الفلسطينية، فلسطين: كلية التربية — جامعة القدس المفتوحة، العدد (19)، 2012، ص: 54.

18 — محمد نجيب صبري محمود، أثر إدراك الثقافة التنظيمية على ضغوط العمل، مجلة البحوث التجارية، مصر: كلية التجارة - جامعة الزقازيق، المجلد (27)، العدد (1)، 2005، ص: 543، بتصرف.

19 — عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2004، ص: 220.

20 — مصطفى بن عودة، تأثير أبعاد الثقافة التنظيمية على محددات سلوك المواطن التنظيمية في المؤسسة الاقتصادية: دراسة ميدانية على عينة من مؤسسات دباغة الجلود بالجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة في إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير، الجزائر: جامعة يحي فارس بالمدينة، 2016، ص: 130 — 131.

21 — بومدين يوسف، دراسة أثر إدارة الجودة الشاملة على الأداء الحالي للمؤسسات الاقتصادية: حالة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص: 125.

22 — الباتول علوط، الثقافة التنظيمية وأثرها على الأداء الوظيفي للمرأة العاملة في المؤسسة العمومية الاستشفائية: دراسة ميدانية ببعض المؤسسات العمومية الاستشفائية بولاية الجلفة، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علم الاجتماع تنظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر (2)، 2013، ص: 171، بتصرف.

23 — مصطفى بن عودة، مرجع سبق ذكره، ص: 139، بتصرف.

24 — نفس المرجع السابق، ص: 146.

25 — أوما سيكاران، طرق البحث في الإدارة: مدخل بناء المهارات البحثية، ترجمة: إسماعيل علي بسيوني وعبد الله بن سليمان العزاز، المنشورات العلمية لجامعة الملك سعود، الرياض — السعودية، 1998، ص: 445.

تقييم فعالية استراتيجية الاتصال التسويقي في المؤسسات الاقتصادية الخدمية
دراسة ميدانية على عينة من عملاء مؤسسات الهاتف النقال في الجزائر

*Evaluating the Effectiveness of Marketing Communication Strategy in
Economic Services Companies
Empirical Study on a Sample of Mobile Phone Customers in Algeria*

أ.د. الشيخ الداوي
p.Daouicheikh@gmail.com
جامعة الجزائر 3، الجزائر

أ. فؤاد بوجنانة
fouad_market@yahoo.fr
جامعة الجزائر 3، الجزائر

تاريخ قبول النشر: 2018/07/07

تاريخ الاستلام: 2018/04/21

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فعالية استراتيجية الاتصال التسويقي في المؤسسات الاقتصادية الخدمية، من خلال قياس فعالية كل عنصر من عناصر المزيج الاتصالي التسويقي التقليدي منها، بالإضافة إلى الحديثة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع استبانة على عملاء مؤسسات الهاتف النقال في الجزائر و تم تحليل البيانات المتحصل عليها باستعمال الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (spss22) وتوصلت الدراسة إلى وجود مساهمة مرتفعة لترويج المبيعات في فعالية استراتيجية الاتصال التسويقي، مع تسجيل دور متوسط لباقي العناصر الاتصالية الاخرى في فعالية استراتيجية الاتصال التسويقي في المؤسسات محل الدراسة.
الكلمات المفتاحية: استراتيجية الاتصال التسويقي، المؤسسات الاقتصادية الخدمية، مؤسسات الهاتف النقال في الجزائر.

Abstract:

The aim of this study was to evaluate the effectiveness of marketing communication strategy in the economic service companies, By measuring the effectiveness of each element of the traditional and modern marketing communication mix, To achieve the objectives of the study, a questionnaire was distributed to the mobile phone customers in Algeria .

Statistical Package for Social Sciences SPSS22 was used to analyze the questionnaire data, The study found that there is a high contribution to sales promotion in the effectiveness of the marketing communication strategy, while recording the average role of the other communication elements in the effectiveness of marketing communication strategy in the companies studied.

Keywords: marketing communication strategy, economic service companies, mobile phone companies in Algeria

مقدمة:

إن للاتصال التسويقي دورا وأهمية كبيرة في المزيج التسويقي للمؤسسات الاقتصادية بشكل عام، والمؤسسات الخدمية بشكل خاص لتمييزها عن غيرها بطبيعة منتجاتها باعتبار أن الخدمات ذات طبيعة غير ملموسة، وهي غير قابلة للتخزين وترتبط بشخصية مقدمها وهي متغيرة وغير نمطية، و تتطلب مشاركة المستفيد منها لإنتاجها وهذا ما يؤدي إلى بعض الصعوبات والتعقيدات في العملية الاتصالية التسويقية.

مما جعل من عنصر الاتصال أداة فعالة في التعريف بالخدمة والتجسيد المادي لمختلف خصائصها والترغيب بها و الاقناع بشرائها و الاستفادة منها والحث على تكرار ذلك، ولا يتم هذا الا من خلال استراتيجية اتصالية واضحة للمؤسسة تعتمد على أدوات اتصالية فعالة تناسب خصائص الخدمة وتحقق أهداف المؤسسات الاقتصادية الخدمية النوعية والكمية على حد سواء.

فقد عمدت معظم المؤسسات إلى وضع استراتيجية اتصالية تسويقية مناسبة لتحقيق أهدافها المنشودة، و وجهت الاهتمام الكافي للأنشطة والسياسات الاتصالية التسويقية التي تمثل الواجهة العملية التي تهدف المؤسسة من خلالها تقديم ما لديها إلى العملاء والجمهور المستهدف عامة.

أولاً: اشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق يمكن صياغة السؤال الرئيسي للبحث:
ما مدى فعالية استراتيجية الاتصال التسويقي في المؤسسات الاقتصادية الخدمية من وجهة نظر عملاءها ؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مدى مساهمة الأدوات الاتصالية التقليدية (الاشهار، الاتصال الشخصي، العلاقات العامة، ترويج المبيعات) في فعالية استراتيجية الاتصال التسويقي في المؤسسات الاقتصادية الخدمية محل الدراسة من وجهة نظر عملاءها ؟
- ما مدى مساهمة الأدوات الاتصالية الحديثة (البيئة المادية، الكلمة المنطوقة، التسويق المباشر) في فعالية استراتيجية الاتصال التسويقي في المؤسسات الاقتصادية الخدمية محل الدراسة من وجهة نظر عملاءها ؟

ثانيا: فرضيات الدراسة: في ضوء موضوع الدراسة واستجابة لمتطلبات تحقيق أهدافها، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد دور لاستراتيجية الاتصال التسويقي في تحقيق أهداف المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة من وجهة نظر عملائها.

ويندرج تحت هذه الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية صيغت

على النحو التالي:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** لا يوجد دور للأدوات الاتصالية التقليدية (الاشهار، الاتصال الشخصي، العلاقات العامة، ترويج المبيعات) في فعالية استراتيجية الاتصال التسويقي في المؤسسات الاقتصادية الخدمية محل الدراسة من وجهة نظر عملائها.

- **الفرضية الفرعية الثانية:** لا يوجد دور للأدوات الاتصالية الحديثة (البيئة المادية، الكلمة المنطوقة، التسويق المباشر) في فعالية استراتيجية الاتصال التسويقي في المؤسسات الاقتصادية الخدمية محل الدراسة من وجهة نظر عملائها.

ثالثا: أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع في حد ذاته، الذي يعتبر من المواضيع الحديثة والاكثر اهتماما من طرف الباحثين في مجال التسويق وهو الاتصال التسويقي، خاصة في مجال الخدمات، حيث يسهم هذا البحث في تطوير استراتيجية الاتصال التسويقي وزيادة فعاليتها مما يضمن تواصل أحسن مع العملاء واستجابة أفضل لرغباتهم مما يسهم في تحقيق أهداف المؤسسات محل الدراسة.

رابعاً: أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- معرفة وتقييم فعالية أدوات استراتيجية الاتصال التسويقي في المؤسسات الاقتصادية الخدمية محل الدراسة؛
- معرفة أكثر الأدوات الاتصالية مساهمة وتأثيراً على فعالية استراتيجية الاتصال التسويقي وتحقيقاً لأهداف المؤسسات الاقتصادية الخدمية محل الدراسة؛
- تقديم اقتراحات وتوصيات تخدم تحسين وتفعيل استراتيجية الاتصال التسويقي في المؤسسات الاقتصادية الخدمية محل الدراسة.

I. الإطار النظري للدراسة:

إن استراتيجيات الاتصال التسويقي التقليدية كانت تصمم لتتماشى مع المنتجات المادية، ولكنها تستعمل أيضاً في مجال الخدمات، بعد تكييفها لتتماشى مع خصائص الخدمة التي تختلف عن خصائص المنتجات المادية، فالسياسات الاتصالية التسويقية في المؤسسات الخدمية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار عدم ملموسية الخدمة، مشاركة العميل في إنتاجها، أهمية الاتصال مع العميل، صعوبة تقييم الحاجات والخدمات اللازمة لتلبية تحقيق التوازن بين العرض والطلب¹. وفيما يلي سنتطرق بالتفصيل للعناصر والأدوات الأساسية لاستراتيجية الاتصال التسويقي في المؤسسات الاقتصادية الخدمية.

I. 1. الأشهار:

أولاً: تعريف الإشهار:

لقد وردت العديد من التعاريف للإشهار في الفكر التسويقي بصفة عامة والترويجي بصفة خاصة، إلا أن معظم خبراء الترويج أجمعوا على أن الإشهار هو: " وسيلة اتصال غير شخصي موجهة لتقديم السلع والخدمات والأفكار بواسطة جهة راعية ومعلومة وغالباً ما يكون مقابل أجر معين، لإقناع المستهلك والتأثير على سلوكه وتوجيه هذا السلوك في اتجاهات محددة تتفق مع أهداف المؤسسة"².

و بصفة عامة يمكن القول بأن الإشهار في الخدمات هو: " نشاط اتصالي غير شخصي من جانب المؤسسة الخدمية، أو بمساعدة وكالة إشهارية خاصة، من خلال وسائل الاتصال الجماهيرية للتعريف بالمؤسسة، وخدماتها، وشرح منافعها ومزاياها،

لإقناع جمهورها والتأثير على سلوكه، وتوجيهه لخلق أو زيادة الطلب على خدماتها، وبناء صورة حسنة لها وخدماتها وعلاماتها التجارية المختلفة"³.

ثانيا: أهداف الإشهار في الخدمات:

تعد زيادة المبيعات من الأهداف التجارية التقليدية للإشهار، أما أهدافه الاتصالية فقد جمعها "kotler" تحت ثلاث محاور أساسية هي: الإعلام، الإقناع، التذكير أو التأكيد كما هو موضح فيما يأتي⁴:

- الإشهار الإعلامي وهو نافع في بداية دورة حياة المنتج أو الخدمة، للإعلام والتعريف بخصائصهما ويهدف غالبا لخلق وزيادة الطلب الأولي عليهما؛
- الإشهار الإقناعي بجدوى المنتج (الخدمة) وفوائده، وخلق الطلب الاختياري أو الانتقائي عليه من خلال الإشهار المقارن؛
- الإشهار التذكيري وخصوصا في مرحلة النضج، من أجل دعم صورة المنتج (الخدمة) والتذكير بها.

-إشهار ما بعد البيع لطمأنة المشتريين الجدد والتأكيد على حسن اختيارهم.

ثالثا: شروط ومتطلبات فعالية الإشهار في مجال الخدمات:

ومن أبرز هذه الشروط أو المتطلبات ما يلي⁵:

1. ضرورة استخدام الرسائل الواضحة وغير الغريبة في الرسالة الإشهارية للمؤسسة الخدمية، فالصعوبة في مجال الإشهار الخدمي تكمن في كيفية توصيل فكرة عن شيء غير ملموس، وعليه فإن الضرورة تقتضي من المعلن أن يجسد هذا الشيء غير الملموس بشيء ملموس (صورة أو رمز أو عبارة مثيرة للانتباه) للمساعدة في توصيل الرسالة؛

2. ضرورة التركيز على المنافع والمزايا المتأتية من الخدمة لكي يكون الإشهار قادرا على إثارة الانتباه وخلق الاهتمام والتأثير بالمستفيد، فإن عليه أن يركز بشكل خاص على المنافع والمزايا المتأتية من الخدمة المعلن عنها، بدلا من التركيز على التفاصيل الفنية للخدمة المذكورة؛

3. تقديم وعود ممكنة التنفيذ: إن الوعد الذي تقطعه الدعوى الإشهارية يجب أن يكون واقعيا، ومنطقيا وقابلا للتنفيذ، فالمؤسسة الخدمية يجب أن تكون قادرة على الوفاء بالوعود الإشهارية، ومن الأفضل أن تؤكد الرسالة الإشهارية على تحقيق الحد

- الأدنى للخدمات الموعد بها للعملاء، وعندما يتم تعدي هذا الحد يشعر العملاء بسعادة أكبر⁶ والصعوبة هنا تكمن في تباين أداء مقدمي الخدمة.
4. ضرورة توجيه الإشهار للعمال وأفراد الاتصال المباشر: من أجل تحفيزهم ودفعهم لتقديم خدمات ذات جودة عالية⁷.
5. ضرورة الحصول والمحافظة على تعاون المستفيد في عملية إنتاج الخدمة حيث يقترح خبراء الإشهار أن تقوم مؤسسة الخدمة من خلال الإشهار التذكيري والمؤسساتي والإبلاغي، بإدامة الصلة مع المستفيد، وحثه على المشاركة الفعلية في إنتاج الخدمة، وأن يركز الإشهار على إشعار المستفيد أو إبلاغه بالطرق والأساليب الممكنة للحصول على أفضل خدمة بأقل تكلفة، أو ضمان امتثاله للإجراءات والخطوات المترتبة على الحصول على الخدمة، ويلعب الإشهار هنا دورا تربويا، أو إرشاديا، أو تعليميا.
6. ضرورة إرساء وبناء اتصالات الكلمة المنطوقة: على المؤسسة الخدمية أن ترسي وتبني اتصالات الكلمة المنطوقة بشكل مبرمج ونظامي.
7. ضرورة توفير دلائل مادية ملموسة: لكي يكون الإشهار عن الخدمة فاعلا ومؤثرا، فإن الضرورة تقتضي أن يقوم المشهر بترجمة الخواص غير الملموسة للخدمة إلى شيء أكثر ملموسية، كاستخدام شخصية معروفة في الإشهار مثلا⁸، أو باستخدام شعارات ورموز مادية مشهورة كالحیوانات أو المعالم التاريخية، وفي حالة استحالة تجسيد الخدمة في شكل مادي، فإن المعلن يلجأ إلى استخدام رسائل مادية من خلال توفير ضمانات عن الخدمة، والاستعانة بشهادات العملاء الذين استفادوا من الخدمة من قبل، وتبين مدى رضاهم عنها⁹.
8. ضرورة اعتماد الاستمرارية في الإشهار: من أجل ترسيخ الرموز والعلامات والأشكال في ذهن العميل يجب استمراريته وثباتها وقدرة المؤسسة الخدمية على التذكير بها، من خلال الحملات الإشهارية المستمرة والمتواصلة بشكل منظم مخطط، ومدرّس¹⁰.
9. ضرورة إزالة حالة القلق التي تسبق عملية الشراء وما بعد الشراء: نظرا لعدم القدرة على تقييم جودة أو قيمة الخدمة مسبقا، فإن المستفيدين من أي خدمة ما يحتاجون إلى تلميحات وتأكيدات من طرف مؤسسة الخدمة المعنية بأن القرار الذي

اتخذوه أو سوف يتخذوه لشراء الخدمة هو القرار الصائب، وتشجيعهم للتحدث على المنافع التي حصلوا عليها من الخدمة المشتراة، ومن الوسائل المستخدمة لتحقيق ذلك الإشهار الإقناعي والإشهار المؤسستي¹¹.

I. 2. الاتصال الشخصي:

أولاً: تعريف الاتصال الشخصي:

يعتبر الاتصال الشخصي من أهم الوسائل الاتصالية المباشرة مع العملاء، وجها لوجه، أو من خلال الهاتف، أو من خلال البريد الإلكتروني، أو الشبكات الاجتماعية، أو من خلال الفيديو، أو المحاضرات عبر الانترنت أو بوسائل أخرى. والاتصال الشخصي فعال جدا في حالات البيع المعقدة، وذلك لقدرة افراد الاتصال المباشر على معرفة حاجيات العملاء بدقة ومن ثم تلبيتها بما يتلاءم مع الاحتياجات الخاصة لكل عميل¹²، مما يؤدي إلى كسب رضاهم وولائهم للمؤسسة وخدماتها المقدمة. ويقصد بالاتصال الشخصي أنه: " نشاط ترويجي من خلال الاتصال الشخصي المباشر التبادلي يبيع رجل البيع والعميل أو الزبون أو المستفيد، لإمداده بالمعلومات المتعلقة بالسلعة أو الخدمة ومحاولة اقناعه واغرائه بشراء السلعة أو الاستفادة من الخدمة"¹³.

ثانياً: أهداف الاتصال الشخصي في الخدمات:

تهدف المؤسسة الخدمية من استخدام الاتصال الشخصي تحقيق جملة من الأهداف الكمية والنوعية نذكرها فيما يلي:

1. الأهداف الكمية: وتتمثل في تحقيق ما يلي¹⁴:

- الحصول على حصة سوقية والاحتفاظ بها؛
- الإبقاء على تكلفة البيع الشخصي ضمن حدود معينة؛
- الاحتفاظ بمستوى المبيعات والأسعار بصورة تسمح بتحقيق أهداف المؤسسة الكمية كالربح؛
- تحقيق حجم كاف ومرض من المبيعات، ودفع الجهود لنمو أعمال المؤسسة¹⁵.

2. الأهداف النوعية: وتتمثل فيما يلي¹⁶:

- القيام بعملية البيع الكامل؛

- خدمة العميل الحالي، أي الاتصال بالعملاء الحاليين وتلقي طلباتهم ورغباتهم؛
- البحث عن عملاء جدد؛
- إبلاغ العملاء بصورة دائمة بالتغيرات التي تطرأ على الخدمة، أو على جانب من جوانب إستراتيجية التسويق؛
- تزويد العميل بالمشورة والمساعدة الفنية، وبناء علاقات وثيقة مع العملاء؛
- تزويد المؤسسة بالمعلومات اللازمة عن العملاء والعوامل المؤثرة في السوق.

ثانياً: شروط ومتطلبات فعالية الاتصال الشخصي في الخدمات:

إن من أهم التوجيهات التي يمكن الاسترشاد بها لزيادة فعالية الاتصال الشخصي في الخدمات ما يلي¹⁷:

1. ضرورة إقامة علاقة شخصية طيبة مع المستفيدين: إن الاتصالات الشخصية الجيدة بين مقدم الخدمة والعميل تؤدي إلى تحقيق حالة من الرضا المتبادل، فالسمعة الطيبة التي ترغب المؤسسة بنتيجتها في أذهان المستفيدين يجب أن تدعم بجهود ترويجية مكثفة.

18

2. ضرورة تبني توجه مهني واحترافي: يجب توليد ثقة لدى العميل على أن مقدم الخدمة قادر على تقديم خدمة عند مستوى توقعاته، ولذلك فإن بيع الخدمات يتطلب من العاملين أن يكونوا مؤهلين في تقديم الخدمات.

3. استخدام البيع غير المباشر: هناك ثلاثة أشكال للبيع غير المباشر:¹⁹

- خلق الطلب المشتق: حيث يمكن لمؤسسات الطيران مثلاً أن تساهم في خلق الطلب على الرحلات السياحية، وكذلك بالنسبة للفنادق التي تعمل على ترويج السياحة المحلية، فتدخل هذه الخدمات يشكل عدة فرص لخدمات في قطاعات أخرى؛

- الاستشهاد بالجماعات المرجعية، وقادة الرأي في عملية اختيار العميل، ففي العديد من الخدمات يعتمد العميل على الآخرين، للمساعدة والنصح واتخاذ قرار الشراء؛

- البيع الذاتي: وهذه الممارسة شائعة الاستخدام في قطاع الخدمات المهنية.

4. ضرورة ترسيخ صورة إيجابية في ذهن المستفيد: إن البيع الشخصي يساهم في تعزيز صورة المؤسسة في أذهان العملاء، الذين قد يحكمون عليها من خلال مدى كفاءة

وفعالية رجال بيعها، فسلوك هؤلاء ومواقفهم وطريقة تعاملهم مع العملاء تعد من العوامل الحاسمة في تكوين هذه الصورة والحفاظ عليها.

5. ضرورة بيع خدمات وليست خدمة واحدة: عندما تقوم المؤسسة ببيع الخدمات الأساسية يمكنها أن تستفيد من بيع خدمات جانبية أخرى، والتي تعتبر مكملية وداعمة للخدمة الأساسية من جهة، ومن جهة أخرى فإن العميل يستفيد أيضا من هذه الخدمات الجانبية لأنه سيحصل على مجموعة من الحاجات والرغبات في نفس الوقت دون الحاجة للتنقل إلى مكان آخر للحصول على مثل هذه الخدمات.

I. 3. العلاقات العامة:

أولا: تعريف العلاقات العامة:

من أهم تعاريف العلاقات العامة تعريف جمعية العلاقات العامة الأمريكية ويشير إلى أن العلاقات العامة هي: "نشاط أي صناعة، أو اتحاد، أو هيئة، أو مهنة حكومية، أو أي منشأة أخرى، في بناء وتدعيم علاقات سليمة منتجة بينها وبين فئة من الجمهور، كالعملاء والموظفين أو المساهمين أو الجمهور بوجه عام، لكي تحور سياساتها حسب الظروف المحيطة بها، وشرح هذه السياسة للمجتمع"²⁰.

كما عرفها "kotler" على أنها: "مجموعة متنوعة من البرامج الموجهة داخليا لموظفي الشركة أو خارجيا للمستهلكين والشركات الأخرى والحكومة ووسائل الإعلام لتعزيز أو حماية صورة الشركة أو الاتصالات الخاصة بمنتجاتها."²¹.

ثانيا: تحديد أهداف العلاقات العامة:

إن الهدف الرئيسي لنشاط العلاقات العامة هو تحقيق الفهم المشترك والثقة المتبادلة بين المؤسسة وبين الأطراف الذين تتعامل معهم داخلها، (العاملين، الإدارة، الملاك...)، وكذلك الأطراف الذين تتعامل معهم خارج حدودها (الموردين، العملاء، والنقابات والمنظمات الأخرى الحكومية، وغير الحكومية...).

وبصورة عامة تسعى المؤسسة من خلال العلاقات العامة إلى تحقيق ما يلي²²:

- السمعة الحسنة للمؤسسة: بفضل النشاط الفعال للعلاقات العامة كثير من منتجات وعلامات المؤسسة ستبدو للعيان بصورة جيدة؛
- المصدقية: للعلاقات العامة فائدة كبيرة في إضفاء مصداقية أكبر لبعض المنتجات والخدمات المشكوك في جودتها، أو ملأمتها لرغبات العملاء؛

- تحسين فعالية رجال البيع والتوزيع: إن برنامج العلاقات العامة يدفع البائعين والموزعين أكثر، فالحديث المسبق عن منتج (خدمة) جديد قبل طرحه في السوق، يسهل كثيرا من عمل ممثلي المؤسسة اتجاه تجار التجزئة؛

- الاقتصاد في النفقات: حتى وإن كانت تبدو مكلفة فإنها أقل تكلفة من وسائل الاتصال الأخرى (الإشهار مثلا)، فكلما كانت ميزانية الاتصال قليلة كلما ازداد استخدام العلاقات العامة.

ثالثا: قياس فعالية العلاقات العامة:

من الصعوبة قياس فعالية العلاقات العامة ومعرفة التأثير المباشر لها على المزيج الاتصالي التسويقي ولكن يمكن الاعتماد على المعايير التالية لقياس فعاليتها²³:

- العرض: وهي من أكثر الطرق استعمالا وأسهلها وهي حساب عدد مرات العرض في وسائل الإعلام، من خلال إجراء جرد لتقدير حجم التغطية الإعلامية للأنشطة، ولكن لا يمكننا معرفة عدد المشاهدين أو المستمعين الحقيقيين لرسائل المؤسسة.

- التغيير في الإدراك والاتجاهات والشهرة وفهم رسائل المؤسسة: وهي من أحسن الطرق لقياس فعالية العلاقات العامة، وذلك بقياس تفهم وتقبل الجمهور للرسالة الإعلامية، وأيضا التغيير في موقفه وذلك قبل وبعد القيام بنشاط العلاقات العامة.

- الإسهام في تحقيق المبيعات والأرباح: وهو مؤشر مهم يتم اعتماده في قياس إسهام العلاقات العامة في تحقيق الزيادة المخططة في المبيعات والأرباح، ومن خلال استبعاد بقية عناصر المزيج الاتصالي التسويقي الأخرى، لقياس حقيقة الأداء المتحقق وحجم التأثير في الحملة الاتصالية المتحققة²⁴.

I. 4. ترويج المبيعات:

أولا: تعريف ترويج المبيعات:

إن عملية ترويج المبيعات تمنح ميزة ظرفية للمنتج أو الخدمة لتسهيل وتحفيز شرائه، واستعماله، و/ أو توزيعه، سواء كان الترويج والميزة موجهة للمستهلك، أو ترويج موجه للموزع²⁵.

حيث عرفت من قبل الجمعية الأمريكية للتسويق على أنها: "مجموع التقنيات الغير إشهارية والتي تعمل على إثارة المستهلكين ودفعهم لشراء السلع والخدمات

المعروضة عليهم، وأن الأنشطة المتعلقة بترويج المبيعات هي أنشطة ظرفية وغير دائمة أو روتينية²⁶.

أما "Kotler" فيعرفها على أنها: "مجموعة من التقنيات الموجهة لإثارة وتنشيط الطلب في المدى القصير، وذلك برفع وزيادة وتيرة أو مستوى المشتريات للمنتج (الخدمة) من طرف المستهلكين أو من طرف الوسطاء التجاريين"²⁷.

تعود أهمية تنشيط المبيعات في مجال الخدمات للتطورات التكنولوجية التي أثرت على تسويق الخدمات، فانتشار أساليب البيع الآلي و الخدمة الذاتية بالنسبة لبعض الخدمات أدت إلى انخفاض الدور الذي يلعبه مقدم الخدمة في عملية تقديم قسم من الخدمات، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاهتمام بعنصر التنشيط لغرض إثارة مستفيدي الخدمات واقناعهم بشرائها من نقطة البيع، ويستخدم التنشيط غالبا لتعزيز عناصر المزيج الترويجي الأخرى خاصة الاشهار والبيع الشخصي²⁸.

ثانياً: أهداف ترويج المبيعات:

يعد ترويج المبيعات عنصراً هاماً ضمن المزيج الاتصالي التسويقي الخدمي بصفة خاصة والمزيج التسويقي بصفة عامة، لما له من أهداف عديدة تتمثل أساساً فيما يلي:

1. أهداف تتعلق بالمبيعات: وتتمثل فيما يلي²⁹:

- زيادة حجم المبيعات في الأجل القصير؛
- مواجهة المنافسة في السوق؛
- الدخول إلى منافذ توزيع جديدة؛
- زيادة الحصة السوقية للمؤسسة في الأجل القصير.

2. أهداف متعلقة بالمستهلكين: أهمها ما يلي³⁰:

- حث المستهلكين وتشجيعهم على تجريب الخدمة؛
- تحفيز المستهلكين الفعليين على الاستمرار في شراء الخدمة وبنسب أكبر؛
- وكسب ثقتهم وتعزيز ولائهم لعلامة المؤسسة؛
- تشجيع العملاء على شراء خدمات جانبية مرتبطة بالخدمة الرئيسية؛
- التشجيع على الشراء في غير مواسم الاستهلاك؛

- مواجهة المنافسة والحيلولة دون تحول عملاء المؤسسة إلى مؤسسات أخرى.

كما يهدف نشاط ترويج المبيعات أيضا إلى مساعدة رجال البيع لزيادة مبيعاتهم، ومساعدة الموزعين والوسطاء إمدادهم ببعض وسائل ترويج المبيعات، ووضع برامج لتدريبهم على كيفية استخدامها³¹.

I. 5. الدعم المادي (البيئة المادية): هي كل الأشياء المادية المحيطة بالخدمة سواء كانت مباني أو وسائل تقديم الخدمة، كل هذه العوامل تعتبر وسائل اتصال في الخدمات وبناء على هذا، فإن المؤسسة الخدمية يجب أن تركز جهودها الاتصالية التسويقية على العناصر الداخلية والخارجية للبيئة المادية للخدمة، لأنها ذات تأثير كبير على الصورة الذهنية التي يكونها العميل عن المؤسسة.

إن الدعم المادي يخلق جواً يساهم في تحقيق أو إنتاج الخدمة، وعليه فإن هذا الأخير يؤثر على أفراد الاتصال الشخصي المباشر بالمؤسسة، كما يؤثر أيضا على العملاء، وهذا ما يقودنا إلى الحديث عن ضرورة وجود توازن بين الدعم المادي والنظام الداخلي للمؤسسة، وكذا أفراد الاتصال الشخصي المباشر، ويؤدي هذا التوازن بالدعم المادي أو التقني إلى تسهيل تقديم الخدمة وفق ما تتطلبه السياسة العامة للمؤسسة. إذ لا يمكن أن تكون هذه السياسة والتي سطرها النظام الداخلي لها تسعى إلى بلوغ أهداف تفوق ما تحوزه المؤسسة من دعم مادي وبشري، كأن تحدد مؤسسة للاتصالات الحصول على مليون مشترك خلال الموسم القادم، وهي لا تستطيع توفير حتى ثلث الرقم مادياً، وهذا ما يضع المؤسسة في تناقض، كما يجب على المؤسسة تكيف أو تهيئة دعمها التقني وفقا لعملائها وخصائصهم ومتطلباتهم³².

I. 6. اتصالات الكلمة المنطوقة (كلمة الفم المنقولة):

أولاً: مفهومها وأهم خصائصها:

تعد كلمة الفم المنقولة أداة اتصالية فعالة وقوية وهي جزء من الاستراتيجية التسويقية للكثير من المؤسسات، تعود جذور هذا المفهوم في أدبيات التسويق إلى منتصف الثمانينات من القرن الماضي على يد شركة MLM الاسترالية التي تعمل في مجال صناعة الالبان، حيث تعتبر هذه الشركة المنظم الرسمي لهذا المصطلح، وقد

استخدمته لترويج منتجاتها بشكل ايجابي خاصة بين الأفراد الذين يعانون من أمراض السمنة والقلب.

وقد كانت تستخدم هذه الطريقة في مجال التسويق الاجتماعي بين المنظمات والزبائن بالاعتماد على مجموعة من الاساليب أهمها: الدعاية والنشر التجاري، وأساليب التسويق الفيروسي من اجل الحصول على استجابة سلوكية مرغوبة من المتلقي للمعلومة.

ويعرف التسويق باستخدام كلمة الفم المنقولة WOMM على أنه: " رسالة تسويقية إيجابية غير مدفوعة ومستقلة، تكون من شخص لآخر"³³.

وتنتشر كلمة الفم المنقولة عادة بين أفراد المجتمع من خلال مجموعة من الطرق تركز أساسا على الشخص الناقل، ووسيلة الاتصال، وقوة وصدق الرسالة نوردها فيما يلي³⁴:

- تعتبر الخبرة الشخصية الايجابية أو السلبية بمثابة انطباع على المستوى الشخصي يقرر الفرد بنفسه تمرير الرسالة ونشر هذا الانطباع إلى الآخرين؛

- يتم ارسال الرسالة أو مناقشتها باستخدام أساليب الاتصال المتاحة (الانترنت، الرسائل النصية...)؛

- يتأثر بعض الأفراد بالخبرة والقصص والتجارب التي يسمعونها، فيقومون بتمريرها للآخرين مما يؤدي إلى اعادة نمو الرسالة واستمرار تدويرها.

ومن الأساليب المستعملة لإرساء وبناء اتصالات الكلمة المنطوقة في مجال الخدمات نذكر على سبيل المثال لا الحصر الآتي³⁵:

- ترغيب المستفيدين الراضيين عن الخدمة بالحديث للآخرين عن حالة الرضا هذه، تطوير مواد إعلانية إعلامية يكون المستفيدون قادرين على تمريرها إلى أشخاص آخرين لم يجربوا الخدمة بعد؛

- توجيه الاشهارات إلى قادة الرأي بشكل خاص؛

- تشجيع المستفيدين المحتملين على التحدث مع المستفيدين الحاليين.

ومن بين أهم خصائص الكلمة المنطوقة نذكر ما يلي³⁶:

- مؤثرة: يثق الناس بآخرين يعرفونهم ويحترمونهم، وبالتالي يمكن أن تكون كلمة شفهية منهم ذات تأثير قوي جدا؛

- شخصية: كلمة الفم المنقولة هي حوار شخصي جدا يحمل حقائق شخصية وآراء وخبرات شخصية؛
- في الوقت المناسب: تصدر كلمة الفم المنقولة وتنتشر عندما يريد الناس ذلك ويهتمون به كثيراً وغالباً يتبع أحداث أو تجارب جديرة بالملاحظة أو ذات مغزى.

ثانياً: قياس فعالية اتصالات الكلمة المنطوقة: يحاول مسئولو التسويق استعمال كل وسائل القياس الممكنة لتقييم و تحديد تأثيرات الكلمة المنطوقة، مع العلم أن 80% منها تتم خارج شبكة الانترنت، بينما تركز أغلبية المؤسسات على اتصالات الكلمة المنطوقة عبر شبكة الانترنت لسهولة تتبعها من خلال الإعلانات والعلاقات العامة والوكالات الرقمية. من خلال المعلومات الديموغرافية أو الوكلاء لتلك المعلومات (proxies) أو (cookies) يمكن للمؤسسات مراقبة العملاء عندما يقومون بالتدوين، أو التعليق، أو النشر، أو المشاركة، أو التحميل، أو الكتابة على الحائط، أو تحديث الملف الشخصي³⁷.

I. 7. التسويق المباشر:

أولاً: تعريف التسويق المباشر:

يشير التسويق المباشر إلى ذلك النظام التسويقي الذي تستخدمه المؤسسات للاتصال المباشر بعملائها المستهدفين، وذلك بغرض توليد استجابات محددة، أو انجاز صفقات بيعية بعينها. وقد تأخذ تلك الاستجابات التي نتحدث عنها أشكال معينة مثل الاستعلام أو الاستفسار، الشراء، أو حتى التصويت³⁸.

كما يجب التمييز بين التسويق المباشر وبين وسائل التسويق المباشر، فالتسويق المباشر ما هو إلا صورة من صور وظيفة التسويق بشكل عام، حيث نجده ينطوي على ممارسة بعض الأنشطة مثل بحوث التسويق، وتقسيم السوق إلى قطاعات، وتقييم الأداء البيعي، وغيرها من الأنشطة التسويقية المشابهة المكونة لتلك الوظيفة. ومن ناحية أخرى يستخدم التسويق المباشر مجموعة من وسائل الاستجابة المباشرة والتي تنطوي على: البريد المباشر، التسويق عبر التلفزيون التفاعلي، الوسائل المطبوعة، الانترنت، وغيرها من الوسائل الأخرى³⁹.

ثانياً: أهداف التسويق المباشر:

ويمكن أن نميز الأهداف التالية:

- وصف العملاء ومعرفة مختلف المعلومات الخاصة بهم، مما يسهل عملية الاتصال والتعامل معهم بشكل فعال مستقبلاً، ويحقق للمؤسسة نسبة مبيعات معتبرة⁴⁰؛

- توليد الشراء المتكرر، ويستند هذا التكرار على أساس تثبيت اسم المشتري أو العميل وعنوانه وحاجاته في قاعدة البيانات التي تكونها المؤسسة، وبالتالي فالمؤسسات الخدمية التي تعتمد على التسويق المباشر ستركز على هذه المجموعة من العملاء بشكل واضح لبيع خدماتها، وتحقيق عوائدها من خلال توليد الشراء وتكراره من قبلهم، بالإضافة إلى اختبار وتقييم المنتجات الجديدة (الخدمات) التي ترغب في طرحها بالسوق من خلال الاتصال بهم والتعرف على آرائهم بشكل واضح ودقيق، لإجراء السرية التامة في اختبار منتجاتها (خدماتها)، وقياس الرأي حوله، بالإضافة إلى تقليص التكاليف المترتبة على ذلك الاختبار⁴¹؛

- تقديم قناة توزيعية جديدة، فالتسويق المباشر يضيف قناة توزيعية جديدة من شأنها أن تقدم منتجات بكلفة أقل، وبجودة أعلى⁴²؛

- زيادة ولاء المستهلك من خلال بناء علاقة قوية مع العملاء والمحافظة عليها، فالتسويق المباشر يمكنه تحقيق اتصال شخصي مع العملاء وبشكل مستمر، مما يساعد على تلبية رغباتهم بدقة، وبالتالي الحصول على رضاهم وولائهم للمؤسسة وخدماتها⁴³. وبالتالي فإن أهداف التسويق المباشر هي: الوصف، البيع وتحقيق ولاء العملاء كأهداف أولية للمؤسسة، بالإضافة إلى أهداف ثانوية تتمثل في: تلبية التكاليف، وتحسين استغلال وتسيير الوقت، وزيادة الحصة السوقية للمؤسسة وتحسين مردودية استثماراتها⁴⁴.

ثالثاً: قياس فعالية التسويق المباشر⁴⁵:

لا يعتبر قياس فعالية برامج التسويق المباشر من الأمور الصعبة، وذلك بسبب كونها مسؤولة عن تحقيق استجابة مباشرة، الأمر الذي يمكن من استخدام مقياس التكلفة لكل أمر شراء COST PER ORDER.

يستطيع المعلنون تقييم الفعالية النسبية للإشهار في بضع دقائق قليلة من خلال الاعتماد على المكالمات التي تم تلقيها من العملاء، وبتنفيذ نفس الإشهار في عدد مختلف من المحطات يستطيع المسوقون الممارسون للتسويق المباشر من تحديد الفعالية النسبية للوسيلة نفسها، وبنفس المنطق الذي تم الاعتماد عليه في السابق، يستطيع القائمون على برنامج التسويق المباشر استخدام نفس المقياس ولكن بالتطبيق على وسائل أخرى مثل الاشهارات المطبوعة، أو التي يتم ارسالها بالبريد المباشر.

أما بالنسبة لبرامج التسويق المباشر التي لا تتضمن أهداف موضوعية تخص توليد استجابات سلوكية معينة، فإن المقاييس التقليدية للفعالية هي التي يمكن تطبيقها حينئذ.

II. الأطار التطبيقي للدراسة:

1.II. المنهج المستخدم في الدراسة:

يستند البحث على منهجين للإجابة على مشكلة الدراسة المطروحة بطريقة علمية:

- المنهج الوصفي: الذي يسمح باستيعاب الجانب النظري بالبحث؛
- المنهج التحليلي: الذي يمثل الأساس لتحليل فعالية أدوات استراتيجية الاتصال التسويقي في تحسين الأداء الاتصالي لمعامل الهاتف النقال بالجزائر.

2.II. مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في عملاء مؤسسات معاملي الهاتف النقال بالجزائر موبيليس، جازي و أوريدو بالجزائر.

فيما تكونت عينة الدراسة من 157 عميل، حيث وزعنا 186 استمارة وبعد الفرز تم الإبقاء على 157 و التي توفرت فيها شروط الصحة للتحليل والدراسة.

II. 3. تصميم أداة الدراسة واختبارها:

II. 1.3. تصميم أداة الدراسة:

اعتمدنا في تصميم الاستبيان المستخدم في هذه الدراسة على عدة دراسات سابقة عربية و أجنبية.

II. 2.3. اختبار أداة الدراسة:

أ. صدق أداة الدراسة:

للتأكد من صدق الاستبيان تم عرضه على مجموعة من الأساتذة المتخصصين وقد تم اجراء التعديلات اللازمة لجعل الأداة جاهزة للتوزيع على أفراد العينة.

ب. ثبات أداة الدراسة:

أما درجة ثبات الاستبيان فتم التأكد منها وفق قيمة ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) وقد بلغت قيمتها الإجمالية (0.94) وهذه القيمة أكبر من (Alpha < 0.60) وهي مقبولة في البحوث الاقتصادية.

هذا وقد تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي لقياس درجة توفر متغيرات نموذج الدراسة، وقد تم اعتبار الوسط الحسابي من (1-2.32) درجة موافقة منخفضة، والوسط الحسابي (من 2.33-3.66) درجة موافقة متوسطة، ومن (3.67 فأكثر) درجة موافقة مرتفعة.

II. 4. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

من أجل دراسة وتحليل نتائج الاستبيان تم الاستعانة ببرمجية الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية الإصدار الثاني والعشرون (SPSS . 22) بالاعتماد على الأساليب والادوات التالية:

- التكرارات والنسب المئوية لإظهار نسب إجابات مفردات عينة الدراسة؛
- المتوسطات الحسابية، لمعرفة درجة موافقة المستجوبين على أسئلة الاستبيان؛
- استخدام الانحراف المعياري، لقياس درجة تشتت قيم إجابات عملاء المؤسسات محل الدراسة عن وسطها الحسابي؛
- اختبار One sample t-test لاختبار الفرضيات.

II. 5. تحليل نتائج الدراسة ومناقشة الفرضيات:

II. 1.5. وصف خصائص عينة الدراسة: إن الجدول التالي يوضح مختلف خصائص

عينة الدراسة المكونة من عملاء مؤسسة موبيليس جازي وأريديو بولاية ميلّة، هذه الخصائص تمثلت في الجنس، العمر، المستوى الدراسي، والمهنة.

جدول رقم (01): وصف خصائص العينة.

المتغير	الفئات	التكرارات	النسبة
الجنس	ذكر	42	%26.8
	أنثى	115	%73.2
العمر	18-29	127	%80.9
	30-39	24	%15.3
	40-49	03	%1.9
	50-59 فما فوق	02	%1.3
	60 فما فوق	1	%0.6
	ثانوي	04	%2.5
	ليسانس	62	%39.5
المستوى الدراسي	ماستر	74	%74.1
	ما بعد التدرج	17	%10.8
	طالب	119	%75.8
	موظف	35	%22.3
الوظيفة	أعمال حرة	03	%1.9

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات المعالجة الاحصائية للاستبانة.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الذكور أكبر من نسبة الاناث، أما بالنسبة لمتغير العمر فأغلبية المستجوبين شباب ما بين (18-25) سنة، أما بالنسبة للمستوى الدراسي فأغلبية المستجوبين جامعيين، مع تسجيل أكبر نسبة لطلبة الماستر، أما بالنسبة للوظيفة فأغلبية أفراد العينة طلبة، ثم يلي ذلك وبنسبة أقل الموظفون، ثم فئة الأعمال الحرة.

II_2.5. وصف وتحليل نتائج الدراسة:

أ- الاشهار:

تم اعتماد العبارات المذكورة في الجدول أدناه لقياس فعالية متغير الاشهار، من وجهة نظر العملاء المستجوبين لمتعاملي الهاتف النقال في الجزائر وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (02): عبارات قياس بعد الاشهار .

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	اشهار المؤسسة جذاب (مثير للاهتمام ألوان، عبارات...)	3,42	1,00	متوسطة
02	الرسائل الاشهارية للمؤسسة دقيقة.	3,40	0,96	متوسطة
03	الرسائل الاشهارية للمؤسسة واضحة.	3,40	0,96	متوسطة
04	يقدم اشهار المؤسسة المعلومات الكافية عن خدماتها.	3,50	1,00	متوسطة
05	تكرر المؤسسة اشهارها أكثر من مرة لتذكير الزبون بأهمية الخدمة	3,81	0,92	مرتفعة
06	تركز الرسائل الاشهارية على المنافع المترتبة على خدمات المؤسسة	3,52	1,00	متوسطة
07	تعتمد الرسائل الاشهارية على ابراز خدمات المؤسسة في شكل مادي (شخصيات، شعارات، رموز...)	3,42	1,00	متوسطة
08	تُرَاعَى (تحترم) الرسائل الاشهارية للمؤسسة خصوصية العميل الجزائري (لغة، قيم، عادات، تقاليد...)	3,53	1,02	متوسطة
09	تَعْرِفُتُ على الكثير من خدمات المؤسسة من خلال اشهارها (تلفزة، راديو، ملصقات...)	3,68	1,07	مرتفعة
10	يُحَفَظُ اشهار المؤسسة على الاشتراك و تجريب خدماتها	3,47	1,09	متوسطة
11	يتوافق مضمون الرسالة الاشهارية مع الاداء الفعلي لخدمات المؤسسة	3,36	1,00	متوسطة
	المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري للعبارات	3.51	1.00	متوسطة

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات المعالجة الاحصائية للاستبانة.

بشكل عام نلاحظ من خلال نتائج الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة بلغ (3.51) مما يعني أن الاجابات تشير إلى الموافقة المتوسطة على فعالية الاشهار، كما بلغ الانحراف المعياري لهذا المتغير (1.00) مما يوحي بأن الانسجام في الاجابات قوي والاختلاف ضعيف.

كما سجلنا أعلى درجة موافقة عند العبارة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ (3.81)، متبوعة بالعبارة الثامنة بمتوسط حسابي بلغ (3.68)، فيما احتلت العبارة العاشرة المرتبة الأخيرة بدرجة موافقة بلغت (3.36).

ب- الاتصال الشخصي:

تم اعتماد العبارات المذكورة في الجدول أدناه لقياس فعالية متغير الاتصال الشخصي، من وجهة نظر العملاء المستجوبين لمعاملي الهاتف النقال في الجزائر وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (03): عبارات قياس متغير الاتصال الشخصي

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات المعالجة الاحصائية للاستبانة.
من خلال نتائج الجدول السابق يتبين لنا درجة الموافقة المتوسطة على فعالية متغير الاتصال الشخصي من طرف أفراد العينة المستجوبة حيث قدر بـ: (3.16)، في حين بلغت قيمة الانحراف المعياري (1.12).

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	مُسْتَوَى الاستقبال في الوكالات التجارية للمؤسسة جيد.	3,03	1,22	متوسطة
02	يُصْغِي موظفو المكاتب الامامية جيدا لانشغالات العملاء (استفسار، شكوى، اقتراح...)	3,19	1,18	متوسطة
03	يُقدِّم موظفو المكاتب الامامية معلومات كاملة ودقيقة عن المؤسسة وخدماتها (خصائص ومزايا خدمة...)	3,29	1,19	متوسطة
04	يتمتع موظفو المكاتب الامامية بالقدرة على التفاوض والاقناع (حل مشكل، تقديم منتج جديد، تقديم خدمة مرفقة...)	3,14	1,12	متوسطة
05	حَسَّن موظفو المكاتب الامامية صورة المؤسسة لدي و شجعوني على الاستمرار في التعامل معها.	3,08	1,05	متوسطة
06	تَصْرَف موظفي المكاتب الامامية وسلوكهم مع الزبائن حسن	3,33	1,08	متوسطة
	يُحْفَظُ موظفو المكاتب الامامية على الاشتراك في خدمات المؤسسة	3,08	1,04	متوسطة
المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري للعبارات		3.16	1.12	متوسطة

حيث سجلنا اعلى درجة موافقة في العبارة السادسة بمتوسط حسابي بلغ (3.33)، أما أدنى درجة موافقة فكانت على العبارة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.03).

ت- العلاقات العامة:

يوضح الجدول الموالي قيم الوسط الحسابي والانحرافات المعيارية لعبارات بعد العلاقات العامة وفق آراء العملاء المستجوبين لمعاملتي الهاتف النقل في الجزائر وهذا ما تبينه النتائج التالية:

جدول رقم (04): عبارات قياس متغير العلاقات العامة

الرقم	العلاقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	مطبوعات المؤسسة (مجلات نشرات، كتيبات، مطويات...) تقدم المعلومات الضرورية عن منتجاتها وأنشطتها المختلفة.	3,70	0,850	مرتفعة
02	تعرفت على العديد من خدمات المؤسسة من خلال المعارض أو المؤتمرات أو الابواب المفتوحة.....	2,86	1,06	متوسطة
03	الأنشطة الاجتماعية(مساعداً صحية، التعليم.....) التي تقوم بها المؤسسة خلقت لدي صورة حسنة عنها.	3,10	1,00	متوسطة
04	رعاية المؤسسة للأنشطة الرياضية والثقافية خلقت لدي صورة حسنة عنها.	3,29	0,930	متوسطة
05	سمعة المؤسسة وخدماتها المقدمة حسنة.	3,78	0,750	مرتفعة
06	الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسة ساعدت في تعزيز سمعتها لدي.	3,31	0,860	متوسطة
	نشاطات العلاقات العامة تُحفزني على التعامل مع المؤسسة والاشتراك في خدماتها.	3,28	0,860	متوسطة
	المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري للعبارات	3.33	0.90	متوسطة

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات المعالجة الاحصائية للاستبانة.
يتبين من خلال الجدول السابق أن درجة الموافقة على فعالية العلاقات العامة في المؤسسات محل الدراسة من وجهة نظر المستجوبين متوسطة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي الاجمالي (3.33)، كما بلغت أدنى درجة موافقة على عبارات هذا البعد (3.10) عند العبارة الثالثة.

ث- ترويج المبيعات

تقييم فعالية استراتيجية الاتصال التسويقي في المؤسسات الاقتصادية الخدمية

تم اعتماد العبارات المذكورة في الجدول أدناه لقياس فعالية متغير ترويج المبيعات، من وجهة نظر العملاء المستجوبين لمتعاملي الهاتف النقال في الجزائر وكانت النتائج كالتالي.

جدول رقم (05): عبارات قياس متغير ترويج المبيعات

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	تُساهم العروض الترويجية (تحفيض الاسعار، الهدايا، العلاوات...) في تحسين صورة المؤسسة لدي.	3,87	1,08	مرتفعة
02	تعرفت على خدمات المؤسسة من خلال عروضها الترويجية(عينات كالاشتراك المجاني، هديا شريحة مجانية، دقائيق اضافية ...)	3,83	0,99	مرتفعة
03	العروض الترويجية للمؤسسة تحفزني وتدفعني للاشتراك في خدماتها	3,80	0,93	مرتفعة
	المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري للعبارات	3.83	1.00	مرتفعة

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات المعالجة الاحصائية للاستبانة.

بينت نتائج الجدول السابق أن درجة الموافقة على فعالية متغير ترويج المبيعات في المؤسسات محل الدراسة من وجهة نظر المستجوبين كانت مرتفعة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي الاجمالي (3.83)، وانحراف معياري بلغت قيمته (1.00) كما كانت درجة الموافقة كل عبارات هذا البعد مرتفعة.

ج- البيئة المادية، الكلمة المنطوقة، التسويق المباشر:

تم اعتماد العبارات المذكورة في الجدول أدناه لقياس فعالية متغير البيئة المادية، متغير الكلمة المنطوقة، والتسويق المباشر من وجهة نظر العملاء المستجوبين لمتعاملي الهاتف النقال في الجزائر وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (06): عبارات قياس متغير البيئة المادية، الكلمة المنطوقة، والتسويق المباشر.

المتغير	الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
البيئة المادية	01	مبنى الوكالة التجارية للمؤسسة جذاب (التصميم، اللون، منطقة تواجده...) و مثير للانتباه	3,40	1,07	متوسطة
	02	التصميم الداخلي للوكالة متناسق ومنظم (المساحة، الألوان، الإضاءة مكان الجلوس ومكان الحصول على الخدمة...)	3,44	1,06	متوسطة
	03	تسمح التقنيات والوسائل المادية المستعملة داخل الوكالة على التعريف بالمؤسسة و خدماتها	3,38	0,96	متوسطة
	04	مظهر موظفي المكاتب الأمامية وهندامهم جذاب ويوحى بتميز الخدمات المقدمة	3,53	1,07	متوسطة
المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري للعبارات					
الكلمة المنطوقة	01	تحصلت على معلومات كثيرة عن المؤسسة وخدماتها من محيطي (اصدقائي، عائلتي،.....)	3,64	0,93	متوسطة
	02	هناك من نصحتني وشجعتني على الاشتراك في خدمات هذه المؤسسة.	3,52	0,99	متوسطة
	03	سأبلي بانطباعات جيدة عن هذه المؤسسة و خدماتها المقدمة.	3,56	0,82	متوسطة
	04	سأوصي أصدقائي بالتعامل مع هذه المؤسسة والاشتراك في خدماتها.	3,50	0,91	متوسطة
المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري للعبارات					
التسويق المباشر	01	تسهم رسائل (sms) التي ترسلها المؤسسة بإخباري بأخر الخدمات المقدمة من المؤسسة	3,72	1,04	مرتفعة
	02	رسائل (sms) المرسلة الى هاتفي من المؤسسة ساعدتني بشكل كبير في الاشتراك في خدماتها.	3,42	1,05	متوسطة
	03	أحصل على معلومات كافية من موظفي المؤسسة على استفساراتي الهاتفية و بسرعة و لباقة.	3,19	1,16	متوسطة
	04	تصميم موقع المؤسسة على الانترنت جميل و جذاب.	3,36	0,82	متوسطة
	05	يمتاز موقع المؤسسة بسهولة تصفحه و استخدامه.	3,42	0,89	متوسطة
	06	موقع المؤسسة يمنحني معلومات كافية عن المؤسسة و خدماتها .	3,39	0,79	متوسطة
	07	يشتمل الموقع الالكتروني للمؤسسة على أحدث المعلومات التي تقدمها المؤسسة.	3,47	0,85	متوسطة
	08	تمتاز المعلومات الموجودة على الموقع الالكتروني بالدقة و الصحة.	3,36	0,87	متوسطة
	09	المعلومات الموجودة على الموقع الالكتروني ساعدتني بشكل كبير في الاشتراك في خدماتها.	3,19	0,97	متوسطة
المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري للعبارات					
			3,39	0,93	متوسطة

بشكل عام تبين نتائج الجدول السابق أن المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد العينة المستجوبين بلغ على التوالي (3.43) بالنسبة لمتغير البيئة المادية، و(3.55) لمتغير كلمة الشفاه المنطوقة، و(3.39) لمتغير التسويق المباشر، مما يعني أن الاجابات تشير إلى الموافقة المتوسطة على فعالية هذه العناصر السابقة مع أولوية لمتغير كلمة الشفاه المنطوقة، كما بينت قيم الانحراف المعياري لهذه المتغيرات أن الانسجام في الاجابات قوي والاختلاف ضعيف.

II. 3.5. اختبار صحة فرضيات الدراسة:

من أجل اختبار صحة فرضيات الدراسة سواء الرئيسة منها أو الفرعية اعتمدنا على قيمة المتوسطات الحسابية وكذا اختبار (t-test) للعينة الواحدة، مع العلم أن التحليل الاحصائي واختبار فرضيات الدراسة سوف يعتمد على قاعدة قرار مفادها: " ترفض الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة $(\alpha < 0.05)$ وتقبل الفرضية البديلة، بينما تقبل الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة الفا أكبر من (0.05) وترفض الفرضية البديلة، وعلى وسط افتراضي قدر بـ: (03).

والجدول التالي يوضح مختلف القيم الخاصة بالمتوسطات الحسابية، وقيمة T ومستوى المعنوية من أجل الحكم على صحة فرضيات الدراسة من عدمها. جدول رقم (07): اختبار صحة فرضيات الدراسة.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	قيمة T المحسوبة	مستوى المعنوية sig
01	الاشهار	3.51	9,560	0,000
02	الاتصال الشخصي	3.16	2,305	0,022
03	العلاقات العامة	3.33	7,622	0,000
04	ترويج المبيعات	3.83	13,185	0,000
05	البيئة المادية	3.43	6,625	0,000
06	الكلمة المنطوقة	3.55	10,801	0,000
07	التسويق المباشر	3.39	8,065	0,000

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات المعالجة الاحصائية للاستبانة.

أ. اختبار صحة الفرضية الفرعية الأولى: والتي كان نصها كالتالي: " لا يوجد دور للأدوات الاتصالية التقليدية (الاشهار، الاتصال الشخصي، العلاقات العامة، ترويج المبيعات) في فعالية استراتيجية الاتصال التسويقي في المؤسسات الاقتصادية الخدمية محل الدراسة من وجهة نظر عملائها".

و من خلال قيم المتوسطات الحسابية والتي كانت جميعها أكبر من ثلاثة(03) وهي قيمة الوسط الافتراضي، وكلها ذات معنوية حسب قيمة T الموضحة في الجدول والتي كانت أصغر من(0.05)، نحكم على نفي الفرضية الصفرية المذكورة في الأعلى والحكم على صحة الفرضية البديلة.

ب. اختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية: والتي كان نصها كالتالي: لا يوجد دور للأدوات الاتصالية الحديثة (البيئة المادية، الكلمة المنطوقة، التسويق المباشر) في فعالية استراتيجية الاتصال التسويقي في المؤسسات الاقتصادية الخدمية محل الدراسة من وجهة نظر عملاءها ". ومن خلال قيم المتوسطات الحسابية والتي كانت جميعها أكبر قيمة الوسط الافتراضي وهي ثلاثة(3) وكلها ذات معنوية حسب قيمة T الموضحة في الجدول والتي كانت أصغر من(0.05)، نحكم على نفي الفرضية الصفرية والحكم على صحة الفرضية البديلة.

خاتمة البحث:

1. **النتائج:** من خلال انجاز هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج أهمها:

- أظهرت النتائج وجود فعالية اتصالية متوسطة لكل من الاشهار والاتصال الشخصي والعلاقات العامة، مع وجود أفضلية للإشهار على باقي العناصر؛
- كما أظهرت نتائج الدراسة أيضا وجود فعالية اتصالية مرتفعة للعلاقات العامة كأداة من أدوات استراتيجية الاتصال التسويقي في المؤسسات محل الدراسة؛
- بينت نتائج الدراسة المساهمة المتوسطة للأدوات الاتصالية الحديثة المتمثلة في كل من البيئة المادية والكلمة المنطوقة، والتسويق المباشر في تحسين فعالية استراتيجية الاتصال التسويقي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة؛
- أثبتت النتائج الدور الكبير لكل من كلمة الشفاه المنطوقة، وترويج المبيعات، والاشهار في فعالية استراتيجية الاتصال التسويقي بالمؤسسات المدروسة بمتوسطات حسابية قيمتها بلغت على التوالي: (3.83، 3.55، 3.51).

- بينت نتائج الدراسة أيضا وجود فعالية متوسطة لاستراتيجية الاتصال التسويقي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، وبالتالي مساهمة متوسطة لهذه الاستراتيجية من خلال أدواتها التقليدية والحديثة في تحقيق أهداف المؤسسات الاتصالية، التسويقية، والأهداف الكلية للمؤسسة.

2.التوصيات: بناء على النتائج السابقة يمكن صياغة التوصيات التالية:

- ضرورة اهتمام مؤسسات الهاتف النقال في الجزائر أكثر بكل من أدوات استراتيجية الاتصال التسويقي التالية: الاتصال الشخصي المباشر، العلاقات العامة، البيئة المادية، التسويق المباشر والتي بينت الدراسة درجة فعاليتها الاتصالية المتوسطة؛
- ضرورة اهتمام مؤسسات الهاتف النقال في الجزائر أكثر بتوافق مضمون رسائلها الإشهارية مع الاداء الفعلي لخدمات المؤسسات، مع وجوب تحسين مستوى الاستقبال في الوكالات التجارية والاهتمام أكثر بالعملاء؛
- على مؤسسات الهاتف النقال في الجزائر أن تهتم أكثر بالتعريف بخدماتها ومنتجاتها من خلال اقامة معارض ومؤتمرات والأبواب المفتوحة؛
- من الضروري أن تطور وتحسن مؤسسات الهاتف النقال في الجزائر أكثر أدوات استراتيجية الاتصال التسويقي الحديثة والمتمثلة في كل من اتصال البيئة المادية و التسويق المباشر، حيث بينت الدراسة أن متوسطاتها الحسابية قد بلغت على التوالي: (3.43، 3.39)، وهي أقل المتوسطات مقارنة بالعناصر الاتصالية الأخرى المكونة لاستراتيجية الاتصال التسويقي.

المراجع:

¹ Lovelock Christopher et Autres, Marketing des Services, 7ème Edition, Pearson éducation, Paris, 2014,p p 184,185.

² ذياب جرار وآخرون، الاتصالات التسويقية، ط1، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2013، ص 196.

³ فؤاد بوجنانة، تقييم واقع الاتصال التسويقي في المؤسسات الاقتصادية الخدمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2010/2009، ص 54.

⁴ Kotler philip et Autres, Marketing Management, 14ème édition, Pearson éducation, Paris, 2012, p p,574 575.

- ⁵ . بشير عباس العلاق، حميد عبد النبي الطائي، تسويق الخدمات: مدخل استراتيجي، وظيفي، تطبيقي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص ص 325-330 .
- ⁶ هاني حامد الضمور، تسويق الخدمات، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2002. ، ص ص 240، 241.
- ⁷ Décaudin Jean-Marc, Denis LaCoste, la communication des entreprises de service, Actes 22ème congrès internationale de l'AFM, Toulouse, 2006, p 01.
- ⁸ بشير عباس العلاق، محمد عبد النبي الطائي، مرجع سبق ذكره ، ص 344.
- ⁹ Decadin Jean-Marc, La Communication Marketing, 3ème édition, édition Economica, Paris, 2003, p 02.
- ¹⁰ بشير عباس العلاق، حميد عبد النبي الطائي، مرجع سبق ذكره ، ص 347.
- ¹¹ نفسه.
- ¹² Kotler philip et Gary Armstrong, Principles of Marketing, 17 éme edition, Pearson education, London, 2018, p 481.
- ¹³ سعد علي ربحان المحمدي، استراتيجية الاعلان والاتجاهات الحديثة في تطوير الأداء المؤسسي ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 32.
- ¹⁴ فريد كورتل، الاتصال التسويقي، ط1، منشورات دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، 2010، ص 200.
- ¹⁵ محمد حافظ حجازي، إدارة التسويق السياحي و الفندق، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007، ص 150.
- ¹⁶ بشير عباس العلاق، علي محمد ربابعة، الترويج والإعلان التجاري، أسس، نظريات، تطبيقات: مدخل متكامل، دار اليازوري العالمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010 ، ص ص 60، 61.
- ¹⁷ بشير عباس العلاق، حميد عبد النبي الطائي، مرجع سبق ذكره، ص ص 334-337.
- ¹⁸ هاني حامد الضمور، مرجع سبق ذكره ، ص 245.
- ¹⁹ نفس المرجع السابق، ص ص 245، 246.
- ²⁰ بشير عباس العلاق، علي محمد ربابعة، مرجع سبق ذكره ، 2010 ص 36.
- ²¹ Kotler philip et Kevin lane Keller, Marketing Management, 15 éme édition, Pearson éducation, London, 2016, p 583.
- ²² فريد كورتل، الاتصال التسويقي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 79، 80.
- ²³ Koter et Dubois, Op. Cit, p 671.

²⁴ . ثامر البكري، الاتصالات التسويقية والترويج، ط1، دار ومكتبة الحامد للنشر والترويج، عمان، 2006، ص 343.

²⁵ Lendrevie jacque et Autres, Mercator, 12 éme édition, Dunod éducation, paris, 2017, P 718.

²⁶ فريد كورتل، مدخل للتسويق، ط1، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص ص 255، 256.

²⁷ Kotler et Dubois, Op.Cit, p 659.

²⁸ محمد جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف، تسويق الخدمات: ، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010، ص ص 304، 305.

²⁹ فريد كورتل، الاتصال التسويقي، مرجع سبق ذكره ، ص 234.

³⁰ Lovelock Christopher, Op. Cit, p 303.

³¹ بشير العلاق، أساسيات وتطبيقات الترويج الالكتروني والتقليدي مدخل متكامل، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص 138، 139.

³² جميلة مديوني، تسويق الخدمات، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص تسويق، قسم العلوم التجارية، جامعة البليدة، الجزائر، 2004، ص 31.

³³ اياد عبد الفتاح النسور، استراتيجيات التسويق: مدخل نظري كمي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص ص 379، 380.

³⁴ اياد عبد الفتاح النسور، مرجع سبق ذكره، ص 381.

³⁵ بشير عباس العلاق، حميد عبد النبي الطائي، مرجع سبق ذكره، ص 329.

³⁶ Kotler philip et Kevin lane Keller, Marketing Management, 14 éme édition, Pearson éducation, London, 2012, p 583. P 492.

³⁷ Kotler philip et Kevin lane Keller, Op. Cit, p 560.

³⁸ محمد عبد العظيم أبو النجا، الاتصالات التسويقية: آليات الاعلان والترويج المعاصرة، ط1، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2011، ص 526.

³⁹ المرجع السابق، ص 527.

⁴⁰ Claude demeure, Op. Cit, p 323.

⁴¹ ثامر البكري، الاتصالات التسويقية والترويج، مرجع سابق، ص 309.

⁴² نفسه.

⁴³ Lendrevie jacque, Brochand Brenard, Op.Cit, p 55.

⁴⁴ Claude Demeure, Op. Cit, p 323.

⁴⁵ محمد عبد العظيم أبو النجا، مرجع سبق ذكره ، ص 553.

معوقات تحسين أداء الموارد البشرية من وجهة نظر العاملين-دراسة حالة المؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة

Obstacles to Improve Human Resources Performance from Employees Point of View - Case Study of the National Electricity and Gas Distribution Corporation, Mila.

د. حمود حيمر

h.himeur@centre-univ-mila.dz

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة

تاريخ قبول النشر: 2019/06/15

تاريخ الاستلام: 2018/03/06

الملخص:

تطرقنا في بحثنا هذا إلى أحد الموضوعات الهامة في مجال إدارة الموارد البشرية بالمؤسسات، وهو موضوع معوقات تحسين أداء الموارد البشرية من وجهة نظرها -دراسة حالة الموارد البشرية العاملة بالمؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة. وقد قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية، أولها لتسليط الضوء على حقيقة تحسين أداء الموارد البشرية، ومختلف خطوات هذه العملية، ثانيهما تخصصناه للحديث عن المعوقات التي تحول دون تحسين أداء الموارد البشرية، حيث قسمناها إلى معوقات مصدرها الموارد البشرية، وأخرى مصدرها المؤسسات. أما ثالث محور فخصصناه لدراسة ميدانية لواقع تحسين أداء الموارد البشرية ومعوقاته بمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بميلة، كإسقاط للمحورين السابقين على أرض الواقع، وذلك من خلال تحليل آراء عينة من الموارد البشرية العاملة بهذه المؤسسة، وقد خلصنا في نهاية البحث إلى وجود معوقات مصدرها الوظائف وظروف العمل بمؤسسة عينة الدراسة، خاصة ما تعلق منها بضعف نظام التحفيز وقلة الوسائل والإمكانيات، الأمر الذي يستدعي تدخل المسؤولين لتدارك الوضع قبل فوات الأوان.

الكلمات المفتاحية: الموارد البشرية؛ الأداء؛ تحسين الأداء؛ المعوقات.

Abstract:

In this research, we discussed the subject of obstacles to improve the performance of human resources from its point view- a study of the human resources situation working in the National Electricity and Gas distribution Corporation in Mila.

We have divided the research into three axis: The first one to highlight the fact that human resource performance has improved, and the various steps of this process. The second one we devoted to talk about the obstacles that hinder the improvement of the human resources performance, where we divided the obstacles to the source of human resources, and other sources of institutions. The third one includes a field study of the reality of the human resources performance improvement where we found that there are constraints on the jobs and working conditions, especially the incentive system and the lack of means. This requires the intervention of officials to remedy the situation.

Keywords: human resources; performance; performance Improvement; obstacles

مقدمة:

تلعب الموارد البشرية دوراً هاماً بالمؤسسات على اختلاف مجالات نشاطها، لكونها المحرك الذي يدفع ويوجه بقية عوامل الإنتاج الأخرى لديها، وبالتالي فبقاء المؤسسات وتميزها مرتبط بمدى فعالية مواردها البشرية، لهذا السبب تسعى جاهدة لتحسين أداء هذه الأخيرة باستمرار، خاصة في ظل التطورات السريعة التي تشهدها بيئتها العامة، الأمر الذي يحملها تكاليف باهظة لا مبرر لها سوى النتائج المرجوة من عملية التحسين، والإشكالية تكمن في عدم تحقيق هذه العملية للغاية منها في كثير من الحالات ولدى عديد المؤسسات -خاصة العمومية منها- وبالتالي تأتي ضرورة معرفة المعوقات التي من شأنها الحيلولة دون بلوغ الأهداف المرجوة من عملية تحسين أداء الموارد البشرية بالمؤسسات.

أولاً: السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية

يمكن صياغة إشكالية البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما هي المعوقات التي تحول دون تحسين أداء الموارد البشرية بالمؤسسات عامة، وبالمؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة بصفة خاصة من وجهة نظر مواردها البشرية؟

ضمن هذه الإشكالية يمكن طرح السؤالين الفرعيين التاليين:

- 1- هل معوقات تحسين أداء الموارد البشرية بمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بميلة مصدرها المؤسسة ذاتها؟
- 2- هل معوقات تحسين أداء الموارد البشرية بمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بميلة نابعة من نقص كفاءة مواردها البشرية؟

ثانياً: فرضيات البحث

لحل إشكالية البحث والوصول إلى الأسباب الحقيقية التي تعيق تحسن أداء الموارد البشرية لدى عينة الدراسة من وجهة نظر أفرادها، انطلقنا من الفرضيتين التاليتين:

- 1- معوقات تحسين أداء الموارد البشرية بمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بميلة نابعة من نقص كفاءة مواردها البشرية؛
- 2- معوقات تحسين أداء الموارد البشرية بمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بميلة مصدرها المؤسسة ذاتها.

ثالثاً: أهمية البحث:

يمكن إبراز أهمية البحث من خلال النقاط التالية:

1. ضرورة تحسين أداء الموارد البشرية لمواكبة التطورات السريعة التي يعرفها المحيط العام للمؤسسات؛
2. حاجة المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية لمعرفة الأسباب التي تعيق تحسين أداء مواردها البشرية؛
3. حاجة المؤسسات إلى ترشيد تكاليف تحسين أداء مواردها البشرية؛
4. حاجة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إلى معرفة مدى أهمية عملية تحسين أداء الموارد البشرية، ولماذا الحاجة إليها؛
5. تقديم صورة واضحة عن واقع تحسين أداء الموارد البشرية بالمؤسسة العمومية عينة الدراسة، وتحسيسها بضرورتها؛
6. توجه المؤسسات الحديثة نحو التركيز على كفاءات الموارد البشرية وأدائها كسبيل للنجاح، في ظل حدة المنافسة على المستويين المحلي والعالمي؛

7. المساهمة في تحسين إدارة الموارد البشرية بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

رابعاً: أسباب اختيار الموضوع

وقع اختيارنا على موضوع تحسين أداء الموارد البشرية وممعوقاته، لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية، نوجزها في النقاط التالية:

1. كون موضوع البحث يقع ضمن مجال إهتمامات الباحث؛
2. الرغبة في الاطلاع عن قرب على واقع تحسين أداء الموارد البشرية بالمؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية؛
3. تراجع معنويات الموارد البشرية العاملة بالمؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية، والذي ينعكس مباشرة على مستويات أدائها الوظيفي؛
4. تراجع مستوى خدمات المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية، والذي يمكن رده إلى عدم تحسين أداء مواردها البشرية.

خامساً: أهداف البحث

نسعى من خلال بحثنا هذا إلى بلوغ الأهداف التالية:

1. تسليط الضوء على أهمية تحسين أداء الموارد البشرية بالمؤسسات الحديثة؛
2. الاطلاع على واقع تحسين أداء الموارد البشرية بمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بميلة؛
3. معرفة الأسباب الحقيقية التي تحول دون تحسين أداء الموارد البشرية بمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بميلة؛
4. تقديم بعض الإقتراحات التي من شأنها المساهمة في تحسين مستويات أداء الموارد البشرية العاملة بمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بميلة.

سادساً: منهجية البحث

إعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة، من أجل الإحاطة بمختلف جوانبه والوصول إلى الأهداف المسطرة.

سابعاً: هيكل البحث

قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية، حيث اعتمدنا التسلسل من الكل إلى الجزء، فانطلقنا من الإطار النظري لتحسين أداء الموارد البشرية، وذلك في محور أول، ثم انتقلنا للحديث عن معوقات تحسين أداء الموارد البشرية في محور ثان، وأخيراً خصصنا محوراً ثالثاً لدراسة حالة الموارد البشرية العاملة بمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بميلة، كمحاولة لإسقاط الجانب النظري على أرض الواقع.

ثامناً: مجالات الدراسة

قمنا بالدراسة الميدانية من بحثنا هذا في إطار المجالات التالية:

1. المجال الزمني:

تمت الدراسة الميدانية خلال السداسي الثاني من سنة 2017م، حيث تم خلال هذه الفترة توزيع الإستمارة وجمع البيانات وتحليلها مع نهاية شهر ديسمبر من نفس السنة، وتعد هذه الفترة فترة استقرار بالنسبة للموارد البشرية طالما أنها تمثل بداية الدحول الاجتماعي ، أي أنها الفترة الموالية مباشرة لعطلة الصيف.

2. المجال المكاني:

تمت الدراسة الميدانية بمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بميلة، الكائن مقرها بوسط مدينة ميلة، بالشرق الجزائري. وسبب اختيارنا لهذا المكان هو تحقيق مبدأ ربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي، والمساهمة في حل مشكلتهما، بالإضافة إلى سهولة الوصول إلى مكان الدراسة الميدانية بالنسبة للباحث، مما يقلص من تكاليف البحث، ويساعد على تحقيق أهداف الباحث. **المجال المؤسسي:** أجرينا الدراسة الميدانية بمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بميلة، وهي مؤسسة عمومية يتواجد مقرها الرئيسي بالجزائر العاصمة، ولديها فروع تجارية موزعة على مختلف ولايات التراب الوطني. وقد وقع اختيارنا على هذه المؤسسة لما لمسناه من عدم الرضا لدى زبائننا، خاصة ما يتعلق بتراجع مستويات خدماتها في الفترة الأخيرة، الأمر الذي يفتح المجال للتساؤل عن مستويات كفاءة مواردها البشرية ومدى تحسن أدائها.

3. المجال البشري:

شملت الدراسة الميدانية الموارد البشرية العاملة بإدارة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بميلة، ومن مختلف الوظائف والمستويات الوظيفية، حيث شملت الإطارات، المتصرفين والأعوان الإداريين. ونشير إلى أن اختيارنا للموارد البشرية العاملة بالإدارة كعينة

لدراسة نابع من كون الكفاءات الإدارية موحدة لديها، وبالتالي يمكن قياسها بواسطة استمارة واحدة، على خلاف الكفاءات الوظيفية الخاصة بمختلف الوظائف غير الإدارية، والتي تتطلب استمارات عديدة ومختلفة لقياسها.

المحور الأول: تحسين أداء الموارد البشرية

تطرقنا في هذا المحور إلى ماهية تحسين أداء الموارد البشرية، ومدى أهمية هذه العملية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية، وكذا مداخلها والخطوات التي تتم من خلالها، كل ذلك سنوضحه في النقاط التالية:

أولاً: ماهية تحسين الأداء وأهميته

معرفة ماهية الشيء تمكن من استخدامه على الوجه الصحيح، كما أن إدراك الماهية يبين لنا مدى الأهمية، هذا ما سنوضحه فيما يلي:

1. ماهية تحسين أداء الموارد البشرية بالمنظمة (Performance Improvement):

حاولنا توضيح ماهية تحسين أداء الموارد البشرية من خلال استعراض جملة من التعريفات، واستخلاص التعريف الشامل لها، وتبيان الفرق بين التحسين والتطوير، هذا ما سنوضحه فيما يلي:

أ. ماهية تحسين أداء الموارد البشرية: عرّف محمد كمال مصطفى تحسين الأداء بأنه يعني وجود مشكلة تحتاج إلى حل، وهذا يتطلب القيام بفعل ما لحل هذه المشكلة أو التخفيف من حدتها.⁽¹⁾

نلاحظ أنّ صاحب التعريف السابق حاول توضيح معنى تحسين الأداء من خلال الهدف من هذه العملية، أي أنّ الحاجة إلى التحسين تظهر عندما يكون هناك مشكل في أداء الموارد البشرية، كما أشار إلى مضمون عملية التحسين المتمثل في القيام بأفعال والتدخل لحل مشكلة أداء الموارد البشرية. لكنّه لم يُفصّل فيما تتمثل هذه الأفعال، ولم يشر إلى الطرف أو الأطراف التي يجب عليها التدخل لحل المشكلة.

عرّف محمد قنري حسن تحسين أداء الموارد البشرية كما يلي: تحسين الأداء يعني اتخاذ الإجراءات والقيام بالممارسات التي من شأنها تصحيح الأخطاء والانحرافات التي كشفت عنها عملية تقييم الأداء.⁽²⁾

نلاحظ أن محمّد قدرى يشاطر سابقه الرأى حول كون عملية تحسين الأداء هي عملية تصحيحية، أي تؤدّي إلى تدارك الأخطاء، كما أنّها تتطلب اتخاذ إجراءات معيّنة والشّيء الجديد في هذا التعريف الأخير هو تطرقه للعلاقة بين تحسين الأداء وتقييم الأداء، حيث بيّن أن عملية التحسين تركز أساساً على نتائج تقييم أداء الموارد البشرية.

يرى محمّد جاسم الشّعبان ومحمّد صالح الأبعج أنّ تحسين أداء الموارد البشرية يعني وضع برامج لتدريبها وتنمية كفاءاتها تحت إشراف وتوجيه المسؤولين عن إدارة الموارد البشرية بالمنظمة، بهدف معالجة النتائج السلبية التي تمّ اكتشافها عند تقييم أداء الموارد البشرية.⁽³⁾

نلاحظ أنّ هذا التعريف الأخير تضمن محتوى عملية تحسين أداء الموارد البشرية، والمتمثل في وضع برامج للتدريب وتنمية الكفاءات، كما تضمّن التعريف السابق تحديد الجهة المسؤولة عن عملية التحسين، وهي إدارة الموارد البشرية بالمنظمة، كما تطرّق إلى الهدف من هذه العملية وهو إصلاح الخلل الموجود في أداء الموارد البشرية، والذي تمّ التعرف عليه من خلال عملية تقييم الأداء.

بناءً على تعريفات تحسين الأداء، وبلاستعانة بتعريفات إدارة الأداء السالفة الذكر يمكننا تعريف تحسين أداء الموارد البشرية كما يلي: تحسين أداء الموارد البشرية هي عملية تقوم بها إدارة الموارد البشرية بالمنظمات في إطار إدارة الأداء، وتتضمّن هذه العملية وضع برامج لتنمية كفاءات الموارد البشرية وتدريبها، من أجل تصحيح انحرافات الأداء التي كشفت عنها عملية تقييم الأداء.

ب. الفرق بين تحسين الأداء وتطوير الأداء:

يقصد بتحسين الأداء (Performance Improvement) علاج القصور أو الانحراف في مستوى أداء الموارد البشرية الفعلي عن مستوى الأداء المستهدف، لأسباب تتعلّق بعناصر الأداء، وهذا في المدى القصير والمتوسّط. بينما تطوير الأداء (Performance Development) يعني الوصول بمستوى أداء الموارد البشرية إلى مستويات أعلى من تلك المستويات السابقة، ولو لم يكن هناك قصور في الأداء، وبالتالي التفوق على المنافسين. ومن هذا المنطلق فالتحسين يعني الإصلاح والصيانة ولا يستغرق وقتاً طويلاً، بينما التطوير يستمر لفترة طويلة وتكلفته أكبر مقارنة بالتحسين.⁽⁴⁾

تحسين أداء الموارد البشرية يعني التخلّص من العيوب التي تشوبه، مهما كان مصدرها (المنظمة، العمل أو الموارد البشرية)، وهذا دون الحاجة إلى استثمار كبير في تغيير نظم الإنتاج وأساليبه وإمكانياته، فالتّحسين يكون بالإعتماد على الموارد والإمكانيات المتاحة، وبالتركيز على علاج المخالفات والأخطاء التي تعيق أداء الموارد البشرية لوظائفها كما ينبغي. بينما تطوير الأداء يكون من خلال اعتماد نظم وأساليب وإمكانيات جديدة بالمنظمة، فهو بذلك يتطلّب القيام باستثمارات إضافية لتحقيقه.⁽⁵⁾

بناءً على ما سبق نستنتج أن تحسين الأداء ضرورة حتمية لتصحيح الخلل في حالة ملاحظة تدني مستوى أداء الموارد البشرية مقارنة بالأداء المستهدف مهما كان مصدره، أي أنه بمثابة إعادة القطار إلى السكة، وهذا بالإعتماد على أقل التكاليف. بينما تطوير الأداء يعتبر خياراً إستراتيجياً بالنسبة للمنظمات، لكونه يستهدف الرقي بأداء مواردها البشرية إلى أعلى المستويات، من خلال تنمية كفاءاتها وتطوير أساليب الإنتاج وظروف العمل، الأمر الذي يحمل المنظمات تكلفة أكبر، لكنه يعود عليها بنتائج أفضل على المدى البعيد.

وضح محمد عبد الوهاب الفرق بين تحسين أداء الموارد البشرية وتطويره من خلال الجدول التالي:

- الجدول رقم (01): المقارنة بين تحسين الأداء وتطوير الأداء

تحسين الأداء	تطوير الأداء
- يعالج عيوب الأداء الحالية.	- يبتكر مستويات أعلى لم تكن موجودة أصلاً.
- يعتمد على الإمكانيات الذاتية للموارد البشرية بالاستعانة بفرق الصيانة المختصة.	- يعتمد على تكوين موارد بشرية مختصة في الابتكار والإبداع.
- لا يستغرق وقتاً طويلاً وتكلفته منخفضة.	- يستغرق وقتاً طويلاً، وتكلفته باهظة.

المصدر: محمد عبد الوهاب حسن عشاوي، الإدارة الاستراتيجية في تنمية الموارد البشرية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2014م، ص284.

2. أهمية تحسين أداء الموارد البشرية:

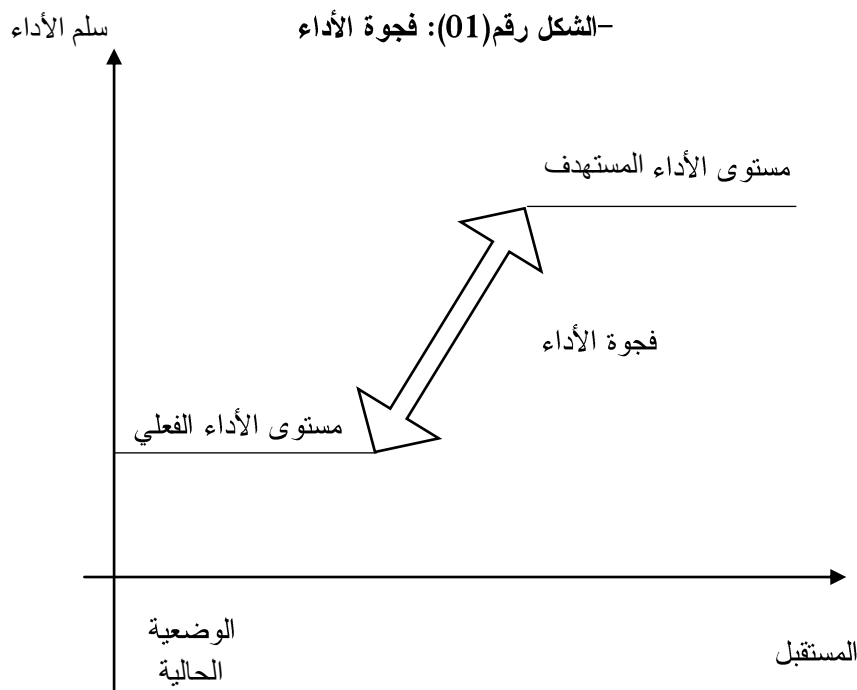
- يمكن توضيح أهمية تحسين أداء الموارد البشرية من خلال النقاط التالية:⁽⁶⁾
- أ. تحقيق قيمة مضافة للمؤسسة ولمواردها البشرية في ذات الوقت؛
 - ب. وضع خطط واضحة المعالم في ظل الإستراتيجية العامة للمؤسسة؛
 - ج. علاج الخلل الموجود في مستوى الأداء الفعلي للموارد البشرية، وضمان تحقيق الأداء المستهدف؛
 - د. تحقيق قيادة فعّالة للموارد البشرية وتوفير متطلبات إدارتها؛
 - هـ. توفير المتابعة الدائمة لتطورات أداء الموارد البشرية بالمؤسسة؛
- بالإضافة إلى النقاط السابقة، تسمح عملية تحسين أداء المواد البشرية بتحقيق ما يلي:⁽⁷⁾
- و. رفع فعالية الأداء التنظيمي الكلي للمؤسسة، وضمان الإستمرار في نشاطها؛
 - ز. زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج بالمؤسسة؛
 - ح. إستفادة الموارد البشرية من امتيازات مالية ومعنوية، بالإضافة إلى ضمان مستقبلها الوظيفي.

3. فجوة الأداء:

لاحظنا من خلال تعريف تحسين أداء الموارد البشرية أنّ هذه العملية تبدأ عندما يتمّ إكتشاف إنحرافات في مستويات أدائها، وفي هذا الإطار صادفنا مصطلح فجوة الأداء، التي سنعرّفها ونبيّن مختلف أنواعها فيما يلي:

أ. تعريف فجوة الأداء (Performance Gap):

تُعرّف فجوة الأداء بأنّها الفرق بين مستوى الأداء الفعلي للموارد البشرية، وبين مستوى الأداء المستهدف من طرف المؤسسة، وهو ما يوضّحه الشكل التالي⁽⁸⁾:



Source: John P. Wilson, **Human Resources Development**, 2nd Edition, - Kogan page education, London, 2005, p.143.

نلاحظ من خلال الشكل رقم(1) أنّ مستوى الأداء الفعلي للموارد البشرية يقع تحت مستوى الأداء المستهدف من طرف المؤسسة، أي يوجد فرق بين هذين المستويين يُسمّى بفجوة الأداء. وبالتالي يكون الهدف من تحسين الأداء هو الرّقي بمستوى الأداء الفعلي إلى المستوى المستهدف مستقبلاً.

ب. أسباب حدوث فجوة الأداء:

تحدث فجوات الأداء للأسباب التالية:(9)

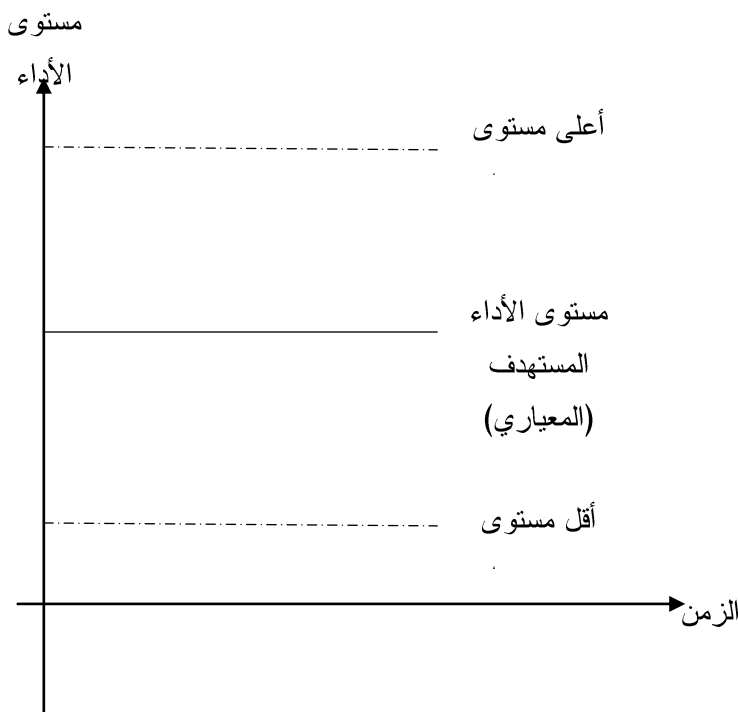
- عدم قدرة الموارد البشرية على أداء العمل (لا يستطيع)؛
- عدم رغبة الموارد البشرية في العمل (لا يريد)؛

- عدم معرفة الموارد البشرية لكيفية العمل (لا يعرف كيف)، وتوجد أسباب أخرى لحدوث فجوات الأداء ذكرها محمد قدري حسن فيما يلي: (10)
- انخفاض الجهد المبذول من طرف الموارد البشرية، بسبب عدم فعالية نظام التحفيز والدافعية بالمؤسسة؛
- نقص الكفاءة، أي قلة المعرفة والقدرات الفنية لدى الموارد البشرية؛
- معوقات خارجية، أي خارجة عن نطاق تحكّم المنظمة.
- كما يمكن تصنيف مسببات فجوة الأداء في ثلاث فئات رئيسية كما يلي: (11)
- أسباب مرتبطة بالموارد البشرية في حدّ ذاتها؛
- أسباب تتعلق بالوظائف التي تشغلها؛
- أسباب متعلّقة ببيئة العمل وظروفه.

ج. حدود السّماح (Tolerance Limits):

عند مقارنة الأداء الفعلي للموارد البشرية بالأداء المستهدف الذي تمّ التخطيط له مسبقاً، تسمح المؤسسات ببعض الانحرافات، بشرط ألاّ تتعدّى هذه الانحرافات مجالاً محدّداً، سواءً كان هذا الانحراف بالزيادة أو بالنقصان، وعلى هذا الأساس تُحدّد المؤسسات أقلّ مستوى يمكن أن ينزل إليه أداء الموارد البشرية ويعتبر أداءً مقبولاً، وأعلى مستوى يمكن أن يصل إليه هذا الأخير، وكلّ الوضعيات التي تقع بين هذين المستويين تعتبر أداءً مقبولاً، ويسمّى المجال المحصور بين أعلى وأقلّ مستوى مقبولان بحدود السّماح، ويمكن توضيحه من خلال الشكل التالي: (12)

- الشكل رقم (02): حدود السّماح



Source: Copyrights RRC business training, Human Resource Management, P.138, (Site web: www.abekuk.com, 14/12/2015, 18:03^h).

يُبين الشكل رقم (02) أنّ المؤسسات تُحدّد مستوى أداء معياري يعتبر أداءً مستهدفاً، وتسمح للموارد البشرية بتحقيق مستويات أداء أعلى من مستوى الأداء المعياري أو أقلّ منه، بشرط ألا يخرج الأداء الفعلي للموارد البشرية من الشريط المحصور بين أعلى مستوى وبين أقلّ مستوى مسموح بهما، وهو الشريط المحصور بين الخطّين المتقطعين في الشكل السابق، وبالتالي تتفادى المؤسسة أثر الإرتيابات التي قد تحدث عند تقييم أداء مواردها البشرية، مع الحرص على التحكم في الإتجاه العام للأداء، وبالتالي تمثّل حدود السماح حجم الفجوة التي يمكن أن تحدث في أداء الموارد البشرية ولا تعيرها المؤسسة أيّ اهتمام، لكونها حالة عادية بالنسبة إليها.

ثانياً: مداخل تحسين أداء الموارد البشرية

تتطلب عملية تحسين أداء الموارد البشرية القضاء على فجوة الأداء السالفة الذكر، وهذا بدوره يتطلب معرفة أسبابها الحقيقية، والتي تمّ تصنيفها حسب مصدرها إلى ثلاث فئات رئيسية هي: أسباب متعلقة بالموارد البشرية، أسباب مرتبطة بالوظائف التي تشغلها هذه الأخيرة وأسباب مصدرها ظروف العمل، وبناءً على هذه المسببات يمكن تحسين أداء الموارد البشرية عبر ثلاثة مداخل رئيسية، هي: (13):

1. مدخل تحسين الموارد البشرية:

يستند هذا المدخل على اعتبار أن الموارد البشرية هي سبب حدوث فجوة الأداء، وبالتالي حل هذه المشكلة يكمن في تعديل سلوكاتها، وهذا بعد التأكد من صحة هذا الافتراض، وفي هذا الإطار يمكن إتباع أحد السبل التالية:

أ. التّركيز على جوانب القوة: في هذه الحالة تقوم المؤسسة بتشجيع الجوانب الإيجابية في سلوكات الموارد البشرية لتصير أفضل، بغض النظر عن الجوانب السلبية فيها.
ب. التركيز على الأداء المرغوب: يعتمد هذا الأسلوب على دفع الموارد البشرية للقيام بما يحقق أهداف المؤسسة، وهذا يتطلب تحقيق الإنسجام بين متطلبات الوظائف وبين دوافع الموارد البشرية التي تشغلها، حتى لا تتعارض هذه الأخيرة مع أهداف المؤسسة.

ج. ربط الأداء بالأهداف الشخصية للموارد البشرية: تسعى المؤسسات في هذه الحالة إلى محاولة وضع أهداف ومعايير للأداء تكون متوافقة مع أهداف مواردها البشرية، وبالتالي تضمن سعي هذه الأخيرة إلى تحقيقها طالما أنها ترى فيها تحقيقاً لتطلعاتها، فتسود بالمؤسسة روح الرقابة الذاتية والمسؤولية الجماعية عن تحقيق أهدافها.

2. مدخل تحسين الوظيفة:

يعتبر التوافق بين متطلبات الوظائف وبين كفاءات الموارد البشرية التي تشغلها شرطاً ضرورياً لنجاحها في أداء مهامها على أكمل وجه، وفي هذا الإطار يمكن القيام بالإجراءات التالية:

- تحديد المهام الوظيفية الضرورية لبلوغ الأداء المستهدف؛
- تحديد الموارد البشرية المناسبة للقيام بهذه المهام؛
- تصميم الوظائف على الوجه الملائم؛
- توفير المرونة في العمل وتبادل المهام والوظائف بالمؤسسة؛
- تكليف الموارد البشرية بمهام خاصة من وقت لآخر.

3. مدخل تحسين بيئة العمل:

تعني بيئة العمل الظروف المحيطة بالوظيفة، أي المناخ التنظيمي الذي تعمل به الموارد البشرية، مثل: أسلوب القيادة والإشراف بالمؤسسة، التنظيم المعتمد بها، بالإضافة إلى الموارد المادية المستخدمة في العمل، دون إهمال الجانب المعنوي للموارد البشرية.

إقترح محمد قذري حسن تحسين بيئة عمل الموارد البشرية من خلال الإجراءات التالية: (14)

أ. **القيادة الناجحة:** يتطلب ذلك تحلي قادة الموارد البشرية بالثقة بالنفس وبالآخرين، والقدرة على التأثير فيهم بما يخدم مصلحة المؤسسة ومصلحة مواردها البشرية في ذات الوقت؛

ب. **تمكين الموارد البشرية:** نعني به منحها بعض الصلاحيات للمشاركة في تحمل المسؤولية بالمؤسسة، وذلك في ظل تعهداتها بالاستخدام الفعال لهذه الصلاحيات؛

ج. **تنمية كفاءات الموارد البشرية وتدريبها:** يعني ذلك توفير بيئة عمل وظروف تمكنها من التزود بالمعارف والكفاءات الضرورية لأداء وظائفها كما ينبغي؛

د. **التحفيز الفعال:** يعتبر التحفيز الفعال أحد أهم مقومات بيئة العمل، ويعني القدرة على التأثير في دوافع الموارد البشرية وتوجيهها لمصلحة المؤسسة، دون المساس بمصالحها الشخصية.

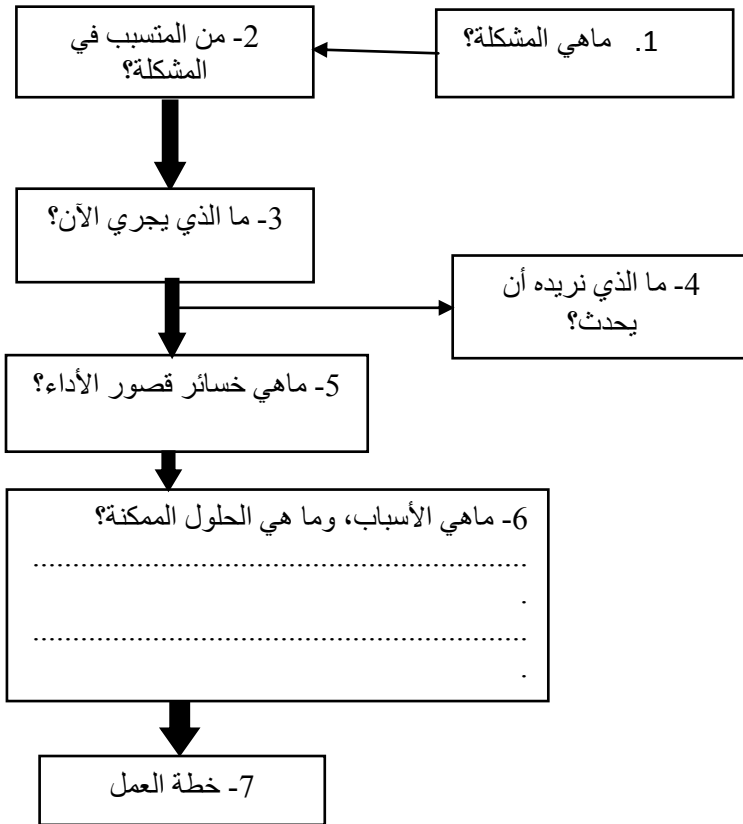
المحور الثاني: خطوات تحسين أداء الموارد البشرية، معوقاتها وشروط نجاحها

تتمّ عملية تحسين أداء الموارد البشرية من خلال جملة من العمليات الفرعية التي يمكن ترتيبها في شكل خطوات متتابعة، كما يمكنها أن تواجه جملة من المعوقات. هذا ما سنوضحه فيمايلي:

أولاً- خطوات تحسين أداء الموارد البشرية:

يرى نيجيل هاريسون (Nigel Harrison) أنّ عملية تحسين أداء الموارد البشرية تتم من خلال سبع عمليات رئيسية، لخصها في الشكل التالي⁽¹⁵⁾:

الشكل رقم (03): خطوات تحسين أداء الموارد البشرية



المصدر: نيجل هاريسون، تعريب خالد العامري وآخرون، كيف تحسن من أداء موظفيك، دار الفاروق للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2001م، ص24.

يوضح الشكل رقم (03) أنّ وضع خطة عمل لتحسين أداء الموارد البشرية يتطلب القيام بجملة من العمليات المتتالية تبدأ بتحديد مشكلة الأداء، أي تحديد فجوة الأداء التي أشرنا إليها سابقاً، ثم يتم تحديد الموارد البشرية المعنية بهذه الفجوة، ليتم بعدها التحديد الدقيق لحقيقة هذه الفجوة، وذلك من خلال تشخيص الأداء الحالي للموارد البشرية ومقارنته بما هو منظر منها، لمعرفة مدى النقائص والخسائر التي ستتحملها المؤسسة نتيجة هذه الوضعية، بعد ذلك تأتي عملية تحديد الأسباب التي أدت إلى حدوث مشكلة في أداء الموارد البشرية، من أجل الوصول إلى الحلول الممكنة لها، والتي تمثل جوهر خطة العمل التي ستتبع للتخلص من فجوة الأداء.

قسم لويس غوميز (Luis R. Gomez) وآخرون عملية تحسين أداء الموارد البشرية إلى أربع خطوات رئيسية هي: (16)

1. استكشاف مشكلة ضعف الأداء؛
 2. تحليل أسباب هذه المشكلة؛
 3. وضع خطة عمل وتمكين الموارد البشرية من الحل؛
 4. توجيه الاتصال نحو الأداء وتوفير التغذية العكسية.
- سنوضح الخطوات السابقة فيما يلي:

1. استكشاف مشكلة ضعف الأداء:

تعتبر هذه الخطوة أساسية بالنسبة لنجاح عملية تحسين أداء الموارد البشرية، ويتم خلالها تحديد أسباب حدوث فجوات الأداء، وهذا يعتبر تحدياً كبيراً بالنسبة للمؤسسات، خاصة وأنّ هذه الفجوات يمكن أن تحدث لأسباب خارجة عن نطاق تحكم الموارد البشرية، في حين تتحمل هذه الأخيرة نتائجها، وتكمن أهمية هذه الخطوة فيما يلي:

- أ. تحديد أسباب ضعف الأداء له تأثير مباشر على نجاح عملية تقييم أداء الموارد البشرية بالمؤسسة؛
- ب. تحديد أسباب ضعف الأداء وفجواته يمكن أن يكون سبباً لحدوث صراعات بين الموارد البشرية لا تُحمد عقباها؛
- ج. التحديد الدقيق لأسباب ضعف الأداء هو المحدد الرئيسي لنوع العلاج المستخدم لحل هذه المشكلة.

وتنقسم أسباب مشكلة ضعف الأداء (فجوة الأداء) إلى ثلاثة عوامل رئيسية، هي:

- **القدرات:** وتضم الخصائص المعرفية للموارد البشرية وكفاءاتها، بالإضافة إلى خصائصها الفيزيولوجية؛
 - **الدافعية:** تشمل نظام التحفيز الذي تعتمد المؤسسة المتكون من مختلف المؤثرات الخارجية التي توجه سلوك الموارد البشرية، مثل: المكافآت والحوافز المادية والعقوبات؛
 - **ظروف العمل:** تتمثل هذه الظروف في خصائص المؤسسة وإمكاناتها التي تؤثر في أداء مواردها البشرية، مثل: الآلات، النظام الإداري والأنشطة الوظيفية.
- يجب على مسؤولي المؤسسات الانطلاق من العوامل المتعلقة بظروف العمل ومناقشتها مع الموارد البشرية المعنية بمشكلة ضعف الأداء، من أجل الوصول إلى الأسباب الحقيقية لهذه المشكلة تدريجياً.
- 2. تحليل أسباب مشكلة ضعف الأداء:**

بعد التحديد الدقيق لأسباب مشكلة ضعف أداء الموارد البشرية، تأتي مرحلة تحليل الأسباب، واتخاذ الإجراءات الضرورية للتحكم في الوضع، وتتعلق الإجراءات المتخذة لحل المشكلة بكل العناصر الثلاث السالفة الذكر (القدرات، الدافعية وظروف العمل)، مثل: برمجة تدريب متخصص لتحسين القدرات السلوكية للموارد البشرية.

ترى سيما سانغي (Seema Sanghi)، أن مشاكل ضعف أداء الموارد البشرية مصدرها مايلي:

- أ. عدم بذل الموارد البشرية للجهد المطلوب لأداء العمل كلياً أو جزئياً، رغم قدرتها على ذلك؛
- ب. ضعف قدرات الموارد البشرية مقارنة بمتطلبات العمل، سواء تعلق الأمر بالقدرات الفكرية أو العضلية؛
- ج. عدم فهم حقيقة الأدوار التي يجب القيام بها، أي الفهم الخطأ لما يجب عمله وكيف¹⁷؛

3. وضع خطة عمل وتمكين الموارد البشرية من الحل:

تتطلب الإدارة الحقيقية لأداء الموارد البشرية وتحسينه إتاحة الفرصة لها لتحسين أدائها، من خلال تمكينها من إيجاد الحلول المناسبة لمشاكل ضعف الأداء، وإزالة جميع العراقيل التي يمكن أن تحول بينها وبين تحقيق هذه الغاية، كما يجب تفادي قيام الرؤساء بإصدار أوامر مباشرة إلى الموارد البشرية التي تحت إشرافها كحلول لمشاكل أدائها، من دون أن تساهم هذه الأخيرة في إيجاد هذه الحلول.

4. توجيه الإتصال نحو الأداء وتوفير التغذية العكسية:

تتطلب عملية تحسين أداء الموارد البشرية تبادل المعلومات والأفكار فيما بينها على اختلاف مستوياتها الوظيفية حول مشكلة ضعف الأداء، خاصة ما تعلق منها بمصدر المعلومات ومحتواها، وتجدر الإشارة إلى ضرورة التركيز على المعلومات المتعلقة بأداء الموارد البشرية، بدلاً من التركيز على الأشخاص المسؤولة عن هذا الأداء، وبالتالي فالإتصال الفعال يلعب دوراً هاماً في تحديد أسباب ضعف أداء الموارد البشرية وإيجاد الحلول المناسبة لها في أقرب وقت.

من خلال استعراضنا لمختلف خطوات عملية تحسين أداء الموارد البشرية لاحظنا أنها تتطلب تضافر جهود الجميع لنجاحها، وليست حكراً على إدارة الموارد البشرية ومسؤوليها فقط، بل يجب أن تشارك جميع شرائح الموارد البشرية رؤساء ومروؤسين في كل خطوة من خطواتها، انطلاقاً من تحديد مشكلة ضعف الأداء، وصولاً إلى الحل المناسب لها، لأن نجاح هذه العملية يعود بالفائدة على الجميع من دون استثناء.

ثانياً- معوقات تحسين أداء الموارد البشرية:

توجد مجموعة من المعوقات التي يمكن أن تعرقل نجاح عملية تحسين أداء الموارد البشرية، نذكرها فيما يلي: (18)

1. معوقات شخصية:

مصدرها الموارد البشرية ذاتها، ومن أهمها ما يلي:

- أ. مركزية القرارات بالمؤسسة، وعدم تفويض السلطات؛
- ب. التركيز المفرط على الإيجابيات وإهمال الجوانب السلبية في أداء الموارد البشرية؛
- ج. عدم التحكم في إدارة الوقت الخاص بتحسين الأداء؛

- د. التركيز على التفاصيل وإهمال جوهر الأداء؛
- ه. توقف تفكير الموارد البشرية في التحسين، والتسليم بالعجز عن تحقيق الأفضل؛
- و. قلة المساعدات من طرف المحيطين بالموارد البشرية المعنية بالتحسين؛
- ز. اليقين الزائد والاعتقاد بحتمية الأمور؛
- ح. تغليب المصلحة الشخصية على المصلحة الجماعية.

2. معوقات على مستوى المؤسسة:

من أهم المعوقات التي تصدر عن المؤسسات ما يلي:

- أ. أخطاء تقييم الأداء الناجمة عن عدم فعالية نظام التقييم؛
 - ب. عدم مرونة الوظائف؛
 - ج. بطء الإجراءات الإدارية؛
 - د. عدم فعالية نظام المعلومات والاتصال بالمؤسسة؛
 - ه. سوء العلاقات بين الموارد البشرية بالمؤسسة.
- في الأخير نستطيع القول أنه مهما كانت طبيعة هذه العراقيل فإنه يمكن تجاوزها إذا تضافرت جهود الموارد البشرية، على اختلاف وظائفها، طالما أنها تسعى إلى تحقيق مصالحها الشخصية في إطار المصلحة العامة للمؤسسة.

المحور الثالث: معوقات تحسين أداء الموارد البشرية من وجهة نظرها-دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بميلة

قمنا في هذا المحور بدراسة واقع تحسين أداء الموارد البشرية العاملة بإدارة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بميلة، كحالة لإسقاط الجانب النظري للدراسة على أرض الواقع، وذلك من خلال العناصر التالية:

أولاً: أدوات جمع البيانات

اعتمدنا في بحثنا هذا على الأدوات التالية:

1. المقابلة والإستمارة:

أجرينا خلال الدراسة الميدانية مقابلات مع الموارد البشرية التي تتكون منها عينة الدراسة لجمع البيانات، التقينا خلالها بإطارات من مؤسسة عينة الدراسة، كان لهم الفضل في تسهيل مهمة الباحث، حيث قمنا بتوزيع إستمارة مكونة من ثلاثة أجزاء، جزء خاص بالمعلومات العامة للتعرف على خصائص العينة، وآخر لقياس مستويات الكفاءة لديها، ويتكون هذا الجزء من ثلاثة محاور رئيسية تمثل أنواع الكفاءات المراد تقييمها، وتضم 15 سؤالاً لتغطية مختلف الكفاءات الواجب توفرها لدى الموارد البشرية العاملة بالإدارة، أما الجزء الثالث فخصصناه للمعوقات التي تحول دون تحسين أداء الموارد البشرية، وبالتالي تحقيق أهداف البحث.

2. عينة الدراسة:

نظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة المكون من الموارد البشرية العاملة بإدارة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بميلة حاولنا إجراء دراسة مسحية، حيث قمنا بتوزيع استمارات على جميع أفرادها الحاضرين والبالغ عددهم 47 فرداً، وتم إسترجاعها كاملة، وبعد إجراء عملية الفرز تم استبعاد الاستمارات الخاصة بالموارد البشرية التي تحسن أدائها الوظيفي بحسب آرائها، بالاعتماد على إجاباتها عن سؤال مباشر عن هذا الأمر، لنبقى على الاستثمارات الخاصة بالذين يرون أن أداءهم لم يتحسن، وهي الاستثمارات الصالحة للمعالجة الإحصائية لكونها تمثل العينة المستهدفة بالبحث، والبالغ عددها 21 فرداً.

ثانياً: تحليل البيانات واستخلاص النتائج

إعتمدنا في تحليل البيانات التي تم جمعها بواسطة الإستبيان على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (spss)، وذلك للقيام بمختلف الإختبارات الإحصائية الضرورية للإجابة على تساؤلات البحث وإختبار فرضياته، كما هو موضح في العناصر التالية:

1. التأكد من صدق الإستمارة وثباتها:

بعد تحكيم استمارة الدراسة الميدانية قمنا بحساب معامل الثبات ألفا كرونباخ للتأكد من ثبات النتائج وعدم تناقضها، ومدى ملاءمة الإستمارة المعتمدة في البحث للوصول

إلى النتائج المرجوة، سواء تعلق الأمر بعدد الأسئلة التي تضمنتها أو بمدلول عباراتها. وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

-الجدول رقم(02): نتائج حساب معامل الثبات كرونباخ ألفا:

عدد العبارات	معامل الثبات كرونباخ ألفا
15	0,902

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على مخرجات برنامج (spss).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معامل الثبات كرونباخ ألفا يساوي 0,902 وهو معامل مرتفع وموجب الإشارة، كما أن مخرجات برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية بينت أن جميع عبارات الاستمارة يؤدي حذفها إلى انخفاض معامل الثبات، باستثناء العبارة الأولى المتعلقة بالتفاهم مع زملاء العمل، حيث يؤدي حذفها إلى ارتفاع طفيف لمعامل الثبات ليصبح 0,912، وكذلك العبارة رقم(6) التي يؤدي حذفها إلى ارتفاع معامل الثبات إلى 0,915، وكلاهما يعتبر تغير جد طفيف، ويمكن تبريره بحساسية الموارد البشرية وتحفضها تجاه الأسئلة ذات الطابع الشخصي، ورغم ذلك نستطيع القول أن عبارات الاستمارة تتميز بالثبات.

بالنسبة لصدق أراء أفراد العينة يمكن التأكد منه عن طريق الجذر التربيعي لمعامل الثبات كرونباخ ألفا، حيث وجدنا أنه يساوي 0,949، وعليه فالاستمارة تحقق شرطي الصدق والثبات، أي ستؤدي إلى نفس النتائج في حال إعادة التجربة مرة أخرى.

2. خصائص العينة:

قمنا بإجراء الدراسة الميدانية على عينة عشوائية من الموارد البشرية العاملة بإدارة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بميلة، بلغ حجمها 21 فرداً من الجنسين، ينتمون إلى مختلف المستويات الوظيفية، ومن مختلف الأعمار، وتتميز هذه العينة بالخصائص التالية:

أ- توزيع أفراد العينة حسب معيار الجنس: يتوزع أفراد عينة الدراسة بين الذكور

والإناث كما يبينه الجدول التالي:

-الجدول رقم(03): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	12	57,1
أنثى	09	42,9
المجموع	21	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على مخرجات برنامج (spss) ..

يبين الجدول رقم(03) أن الذكور من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 57,1 % من العدد الإجمالي، في حين يمثل الإناث ما نسبته 42,9 % فقط، أي أن غالبية الموارد البشرية العاملة بإدارة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بميلة هم من الذكور.

ب- توزيع أفراد العينة حسب معيار السن: تختلف أعمار الموارد البشرية عينة الدراسة كما هو مبين في الجدول التالي:

-الجدول رقم(04): توزيع أفراد العينة حسب السن

السن	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 25 سنة	02	09,5
من 25 إلى 35 سنة	09	42,9
من 36 إلى 45 سنة	05	23,8
أكبر من 45 سنة	05	23,8
المجموع	21	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على مخرجات برنامج (spss).

يبين الجدول رقم(04) أن غالبية أفراد العينة هم من الشباب، حيث 52,4 % منهم تقل أعمارهم عن 36 سنة، في حين ما نسبته 23,8 % تتراوح أعمارهم بين 36 و45 سنة، وهي نفس نسبة الذين تفوق أعمارهم 45 سنة.

ج- توزيع أفراد العينة حسب معيار الخبرة الوظيفية: يمكن توضيح توزيع أفراد العينة حسب الخبرة من خلال الجدول التالي:

-الجدول رقم(05): توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية

عدد سنوات الأقدمية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	06	28,6
من 6 إلى 10 سنوات	09	42,9
من 11 إلى 15 سنة	04	19,0
أكثر من 15 سنة	02	09,5
المجموع	21	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على مخرجات برنامج (spss).

نلاحظ من خلال الجدول رقم(05) أن أفراد العينة يتمتعون بخبرة جيدة على العموم، حيث مانسبته 28,6 % منهم فقط تقل خبرتهم الوظيفية عن الست سنوات، في حين النسبة المتبقية أي 71,4 تفوق خبرتهم الست سنوات، وهذا مؤشر إيجابي عن الاستقرار الوظيفي للموارد البشرية بمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بميلة.

د- توزيع أفراد العينة حسب معيار المستوى الوظيفي: يتوزع أفراد عينة الدراسة على ثلاثة مستويات وظيفية كما هو موضح في الجدول التالي:

-الجدول رقم(06): توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي

المستوى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
إدارة عليا	04	19
إدارة وسطى	11	52,4
إدارة دنيا	06	28,6
المجموع	21	100

-المصدر: من إعداد الباحث.

يبين الجدول رقم(06) أن غالبية أفراد عينة الدراسة ينتمون إلى الإدارة الوسطى، وذلك بنسبة 52,4 % من العدد الإجمالي، يليه المنتمون إلى الإدارة الدنيا بنسبة 28,6 %، وأخيراً المنتمون إلى الإدارة العليا بنسبة 19 %. وهذا التوزيع يعتبر منطقي، فالوظائف السامية تتطلب عدد قليل من الموارد البشرية مقارنة ببقية المستويات الوظيفية، فغالبية الأنشطة الإدارية تمارس بالإدارة الوسطى، لذلك تتطلب موارد بشرية أكثر من غيرها من المستويات الإدارية.

3. تحليل إجابات أفراد العينة المتعلقة بمستويات كفاءتها واختبار الفرضية الأولى:

لمعرفة هل سبب عدم تحسن أداء الموارد البشرية عينة الدراسة مصدره نقص الكفاءات أم لا، قمنا بتحليل إجابات أفرادها المتعلقة بمحاور الكفاءة الثلاثة، بالاعتماد على سلم ليكارت الخماسي بعد ترجيحه، وهو ما يوضحه الجدول رقم(7) والجدول رقم(8) التاليين:

-الجدول رقم(07): سلم ليكارت المرجح

المتوسط المرجح	مستوى الكفاءة
من 1 إلى 1,79	ضعيف
من 1,80 إلى 2,59	متوسط
من 2,60 إلى 3,39	جيد
من 3,40 إلى 4,19	جيد جداً
من 4,20 إلى 5	ممتاز

المصدر: من إعداد الباحث.

-الجدول رقم(08): نتائج تحليل آراء أفراد العينة المتعلقة بالكفاءات التنظيمية

عبارات المحور الأول	المقياس	ضعيف (1)	متوسط (2)	جيد (3)	جيد جدا (4)	ممتاز (5)	الوسط الحسابي	الإحراف المعياري	النتيجة
1. التفاهم مع زملاء العمل	التكرار	2	5	6	4	4	3,14	1,27	جيد
	النسبة	9,5	23,8	28,6	19	19			
2. سرعة الإنجاز	التكرار	0	6	7	3	5	3,33	1,15	جيد
	النسبة	0	28,6	33,3	14,3	23,8			
3. ترتيب المهام	التكرار	0	3	10	1	7	3,57	1,12	جيد جدا
	النسبة	0	14,3	47,6	4,8	33,3			
4. الإستمرار ية في النشاط	التكرار	0	2	12	1	6	3,52	1,03	جيد جدا
	النسبة	0	9,5	57,1	4,8	28,6			
5. القدرة على التقويم الذاتي	التكرار	1	3	5	10	2	3,42	1,02	جيد جدا
	النسبة	4,8	14,3	23,8	47,6	9,5			
نتيجة المحور الأول (الكفاءات التنظيمية)	التكرار	3	19	40	19	24	3,40	0,70	جيد جدا
	النسبة	2,85	18,1	38,1	18,1	22,8 5			

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على مخرجات برنامج (spss).

نلاحظ من خلال الجدول رقم(08) أن الموارد البشرية العاملة بإدارة المؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة تتمتع بمستويات كفاءة جيدة جدًا على العموم بحسب آرائها، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجاباتها المتعلقة بعبارات المحور الأول من الكفاءة 3,4 بانحراف معياري مقداره 0,7 وهو يقع بالمستوى الرابع من سلم ليكارت المرجح، أي مستوى كفاءة جيد جدًا، وهو المستوى الذي حققته العبارات الثلاث الأخيرة من هذا المحور، في حين جاءت إجابات أفراد العينة المتعلقة بالعبارتين الأولى والثانية في المستوى الثالث من سلم ليكارت المرجح، أي المستوى الجيد، حيث بلغ الوسط الحسابي للعبارتين 3,14 و 3,33 على التوالي. ومن خلال هذه النتائج نستطيع القول ان الموارد البشرية عينة الدراسة تتمتع بكفاءات تنظيمية جيدة جدًا، وأن عدم تحسن أدائها الوظيفي لا يعزى إلى نقص هذه الكفاءات لديها.

-الجدول رقم(09): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة المتعلقة بالكفاءات الشخصية

عبارات المحور الثاني	المقياس	ضعيف (1)	متوسط (2)	جيد (3)	جيد جدًا (4)	ممتاز (5)	الوسط الحسابي	الإحراف المعياري	النتيجة
1. إقامة علاقات غير رسمية بالمؤسسة	التكرار	4	5	7	5	0	2.61	1.07	جيد
	النسبة	19	23,8	33,3	23,8	0			
2. تقبل الانتقادات	التكرار	1	5	7	4	4	3.23	1.17	جيد
	النسبة	4,8	23,8	33,3	19	19			
3. تحمل ضغوط العمل	التكرار	2	9	2	4	4	2.95	1.35	جيد
	النسبة	9,5	42,9	9,5	19	19			
4. القدرة على الاتصال الشفوي والكتابي	التكرار	0	5	9	5	2	3.19	0.92	جيد
	النسبة	0	23,8	42,9	23,8	9,5			
5. الثقة بالنفس	التكرار	0	2	4	3	12	4.19	1.07	جيد
	النسبة	0	9,5	19	14,3	57,1			
نتيجة المحور الثاني (الكفاءات الشخصية)	التكرار	7	26	29	21	22	3.23	0.78	جيد
	النسبة	6,6	24,7	27,6	19	20,9			

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على مخرجات برنامج (spss).

يبين الجدول رقم(09) أن الموارد البشرية العاملة بإدارة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بميلة تتمتع بمستوى جيد من الكفاءات الشخصية حسب تصريحاتها، حيث بلغ الوسط الحسابي لآرائها المتعلقة بعبارات هذا المحور 3,23 بانحراف معياري مقداره 0,78، أي أنه يقع بالمستوى الثالث من سلم ليكارت المرجح، وقد حصلت كل عبارات الكفاءات الشخصية على تقدير جيد من طرف أفراد العينة، باستثناء العبارة الأخيرة من هذا المحور والخاصة بالثقة بالنفس، حيث حصلت على تقدير جيد جدًا بحسب آراء أفراد العينة، وذلك بوسط حسابي بلغ 4,19 وبانحراف معياري مقداره 1.07. وبناءً

على هذه النتائج نستطيع القول أن الموارد البشرية العاملة بإدارة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بميلة لا تنقصها الكفاءات الشخصية.

-الجدول رقم(10): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة المتعلقة بالكفاءات الوظيفية

عبارات المحور الثالث	المقياس	ضعيف (1)	متوسط (2)	جيد (3)	جيد جدًا (4)	ممتاز (5)	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
1. القدرة على التعلم بالوظيفة	التكرار	0	5	6	5	5	3,47	1,12	جيد جدًا
	النسبة	0	23,8	28,6	23,8	23,8			
2. معرفة الوظيفة التي يشغلها	التكرار	0	1	12	4	4	3,52	0,87	جيد جدًا
	النسبة	0	4,8	57,1	19	19			
3. المرونة في العمل	التكرار	0	3	11	6	1	3,23	0,76	جيد
	النسبة	0	14,3	52,4	28,6	4,8			
4. الانضباط بالمؤسسة	التكرار	0	4	11	5	1	3,14	0,79	جيد
	النسبة	0	19	52,4	23,8	4,8			
5. استخدام المعرفة التقنية في العمل	التكرار	1	5	9	5	1	3	0,94	جيد
	النسبة	4,8	23,8	42,9	23,8	4,8			
نتيجة المحور الثالث (الكفاءات الوظيفية)	التكرار	1	18	49	25	12	3,27	0,68	جيد
	النسبة	0,9	17,2	46,6	23,8	11,4			

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على مخرجات برنامج (spss).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أن الكفاءات الوظيفية لدى أفراد عينة الدراسة ذات مستوى جيد، حيث بلغ الوسط الحسابي لأراء أفراد العينة المتعلقة بعبارات المحور الثالث من محاور الكفاءة 3,27، وهو يقع بالمستوى الثالث من سلم ليكارت المرجح، وذلك بانحراف معياري مقداره 0,68، وقد حصلت العبارات الثلاث الأخيرة من هذا المحور على نفس التقدير الجيد، بينما تعدته العبارتان الأولى والثانية إلى التقدير الجيد جدًا، وذلك بوسط حسابي بلغ 3,47 و 3,52 على التوالي، بانحراف معياري مقداره 1,12 بالنسبة للعبارة الأولى، و 0,87 بالنسبة للثانية. وبناءً على هذه النتائج نستطيع

القول أن الموارد البشرية العاملة بإدارة المؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز بميلة لا تنقصها الكفاءات الوظيفية بحسب آراء أفرادها.

بناءً على نتائج تحليل إجابات أفراد العينة المتعلقة بمحاور الكفاءة الثلاثة نستنتج أنها تتمتع بمستويات جيدة من الكفاءة على العموم، سواء تعلق الأمر بالكفاءات الوظيفية، التنظيمية أو الشخصية منها، وعلى هذا الأساس نستطيع نفي الفرضية الأولى التي تقول أن معوقات تحسين أداء الموارد البشرية بمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بميلة نابعة من نقص كفاءة مواردها البشرية، أي أننا نقبل الفرضية البديلة.

4. تحليل إجابات أفراد العينة لمعوقات تحسين أدائها واختبار الفرضية الثانية:

قمنا في هذا العنصر بعرض آراء أفراد عينة الدراسة المتعلقة بالجزء الثالث من الاستمارة، والذي يتكون من ست عبارات تمثل معوقات تحسين أداء الموارد البشرية، الأربعة الأولى منها خاصة بمعوقات مصدرها المؤسسة، والعبارتان الأخيرتان خاصة بمعوقات مصدرها الموارد البشرية. النتائج المتوصل إليها موضحة في الجدول التالي:

-الجدول رقم(11): توزيع آراء أفراد العينة المتعلقة بمعوقات تحسين أدائها

المعوقات	التكرار	النسبة المئوية
4. عدم وجود حوافز مادية أو معنوية تشجع على استخدام الكفاءات في العمل.	17	77,27
3. عدم توفر الوسائل والإمكانيات الضرورية للعمل.	14	66,66
1. عدم تناسب كفاءات الموارد البشرية مع متطلبات الوظائف.	10	47,61
2. كثرة المهام والأنشطة الوظيفية.	04	19,04
5. مستوى الأداء الوظيفي لا يحتاج للتحسين.	03	14,28
6. يكره التغيير ويفضل الاستمرار في العمل بنفس الأسلوب والوتيرة.	02	09,52

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على مخرجات برنامج (spss)..

يبين الجدول رقم(11) ترتيب معوقات تحسين أداء الموارد البشرية العاملة بمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بميلة حسب درجة الأهمية، بالاعتماد على آراء أفرادها، حيث

يوضح الجدول إجماعهم على أن السبب الرئيسي لعدم تحسن أدائهم هو عدم وجود أية حوافز مادية كانت أو معنوية تدفعهم للتحسين، وذلك بنسبة تفوق 77 % من العدد الإجمالي، والسبب الثاني لعدم التحسن هو عدم توفر الوسائل والإمكانيات الضرورية للعمل، وذلك بنسبة فاقت 66 % من العدد الإجمالي لأفراد العينة، يليه عدم تناسب كفاءات الموارد البشرية مع المتطلبات الوظيفية بنسبة ناهزت 48 %، وفي المركز الرابع جاءت كثرة المهام الوظيفية كسبب لعدم تحسن الأداء، وذلك بنسبة تعدت 19 %، في حين يرى ما نسبته 14,28 % من أفراد العينة أن أداءهم الوظيفي لا يحتاج للتحسين، وأخيراً بلغت نسبة الموارد البشرية التي تكره التغيير 9,5 % فقط.

بناءً على آراء أفراد العينة السالفة الذكر نستطيع القول أن غالبية معوقات تحسين أداء الموارد البشرية العاملة بمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بميلة مصدرها المؤسسة، وبالتالي تم تأكيد الفرضية الثانية من هذا البحث.

الخاتمة:

بعد دراستنا لموضوع تحسين أداء الموارد البشرية بالمؤسسات خلصنا إلى أن هذه الأخيرة تواجه تحديات كبيرة في هذا المجال، فرغم الجهود التي تبذل من طرف القائمين على إدارة الموارد البشرية إلا أن تحسين الأداء غالباً ما يصطدم بجملة من المعوقات تحول دون تحقيق الأهداف، الأمر الذي يستدعي التدخل لدراسة هذه المعوقات وتحليلها بعمق، من أجل الوصول إلى الحلول المناسبة لتصحيح الأوضاع، وتحسين أداء الموارد البشرية باستمرار، خاصة وأن هذا التحسين يمكن تحقيقه من خلال التحكم في ظروف العمل وتهيئتها، حتى تساعد الموارد البشرية على العمل بجد. وأيضاً يمكن تحقيق التحسين عن طريق التحليل الدقيق لمتطلبات الوظائف، وأخذ نتائج التحليل في الاعتبار عند توظيف الموارد البشرية، لضمان تحقيق التوافق بينها وبين متطلبات الوظائف. والخيار الثالث لتحسين الأداء يتعلق بتنمية كفاءات الموارد البشرية وتزويدها بالمعارف الضرورية للنجاح في تأدية مهامها الوظيفية على أكمل وجه.

- النتائج:

أفضت دراستنا هذه إلى النتائج التالية:

- تحسين أداء الموارد البشرية لا يكون من خلال التأثير المباشر في الموارد البشرية فقط، بل يمكن تحقيقه عن طريق تحسين الوظائف وظروف العمل؛
- تتمتع إدارة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بميزة تنافسية شابة، الأمر الذي يمنحها ميزة تنافسية إذا أحسنت استغلالها؛
- تمتلك الموارد البشرية عينة الدراسة رصيذاً لا يستهان به من الخبرات الوظيفية، يمكن الاستفادة منها لتحسين وضعية المؤسسة؛
- تتمتع الموارد البشرية العاملة بإدارة المؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز بمستويات كفاءة عالية، مما يسمح لها بتحسين أدائها الوظيفي إذا لقيت دعم القائمين على شؤون المؤسسة؛
- عدم تحسن أداء الموارد البشرية العاملة بإدارة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بميزة لا يعود إلى نقص كفاءاتها، وإنما مرده إلى أسباب تتعلق بالمؤسسة في حد ذاتها؛
- يعد ضعف نظام التحفيز المعتمد من طرف مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بميزة أحد أهم معوقات تحسين أداء مواردها البشرية؛
- قلة الوسائل والإمكانيات تحول دون تحسين أداء الموارد البشرية بالمؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز بميزة؛
- ضعف نظام الانتقاء والتعيين بالمؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز بميزة، مما أدى إلى عدم تناسب كفاءات مواردها البشرية مع متطلبات العمل ومهامها الوظيفية.

- المقترحات:

- بناءً على النتائج السابقة فإننا نقترح على مسؤولي مؤسسة عينة الدراسة مايلي:
- الاهتمام بمواردها البشرية الشابة ومحاولة تفجير طاقاتها الكامنة، خاصة وأنها تتمتع بكفاءات عالية، لمواجهة مختلف التحديات؛
- ضرورة محاورة القائمين على إدارة شؤون المؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز، لمعرفة الأسباب الحقيقية التي تحول دون تحسين أدائها، وبالتالي إيجاد الحلول المناسبة لها؛

- ضرورة إعادة النظر في نظام الأجور والتعويضات لدى مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بميلة، ومحاولة ربطه بنتائج تقييم الأداء، حتى يمكن من دفع مواردها البشرية إلى تحسين أدائها، طالما أن هذه الأخيرة غير راضية عن هذا النظام؛
- يجب على مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بميلة توفير الوسائل المادية الضرورية لعمل مواردها البشرية، خاصة التكنولوجيا الحديثة، من أجل ضمان تحسين أدائها الوظيفي، لأن الوسائل والإمكانات تدخل في إطار تحسين الوظائف وظروف العمل، وبالتالي تحسين أداء الموارد البشرية؛
- ضرورة تحديد متطلبات الوظائف بدقة، وأخذها في الاعتبار عند إجراء مسابقات الانتقاء والتوظيف بمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بميلة، تفادياً لحدوث عدم التوافق بين متطلبات الوظائف وبين كفاءات الموارد البشرية التي تشغلها، والذي ينتج عنه تراجع مستويات الأداء.

الهوامش والمراجع

- ¹ محمد كمال مصطفى، تحليل وقياس و تقييم الأداء البشري، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، مصر، 2013م، ص125.
- ² محمد قدرى حسن، إدارة الأداء المتميز: قياس الأداء، تقييم الأداء وتحسين الأداء مؤسسياً وفردياً، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، مصر، 2015م، ص 403.
- ³ محمد جاسم الشعبان ومحمد صالح الأبعج، إدارة الموارد البشرية في ظل استخدام الأساليب العلمية الحديثة، الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014م، ص 260.
- ⁴ علي السلمي، إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية، مكتبة الإدارة الجديدة للنشر، القاهرة مصر، 2001م، ص 56.
- ⁵ محمد عبد الوهاب حسن عشموي، الإدارة الاستراتيجية في الموارد البشرية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2014م، ص 278.
- ⁶ PI Management, Piloter et évaluer la performance humaine de votre organisation. (Site web: <https://www.piman.ch>, date de consultation : le 05/12/2015).
- ⁷ محمد جاسم الشعبان ومحمد صالح الأبعج، مرجع سبق ذكره، ص 259.
- ⁸ John Wilson, Human resource development, 2ed edition, Kogan Page education, London, 2005, p.143.

⁹ محمد كمال مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 136.

¹⁰ محمد قدري حسن، مرجع سبق ذكره، ص 404.

¹¹ المرجع نفسه، ص 429.

¹² Copyright RRC business training, human resource management, p.138.(Site web: www.abeuk.com, date de consultation: 14/12/2015).

¹³ محمد قدري حسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 129-132.

¹⁴ المرجع نفسه.

¹⁵ نيجل هاريسون، تعريب خالد العامري وآخرون، كيف تحسن من أداء موظفيك، دار الفاروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001م، ص 24.

¹⁶ Luis Gomez and others, Managing human resources, 5th edition, Pearson education, New Jersey, United States of America, 2007,p_p 225_229.

¹⁷Seema Sanghi, Human resource management, Vikas publishing house, New Delhi, India, 2014, p.138.

¹⁸ محمد قدري حسن، مرجع سبق ذكره، ص 141.

واقع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر وآليات ترقيتها

The Reality of Traditional Industry and Crafts in Algeria and the Mechanisms of its Development.

د. عقون شراف

aggoun.charaf@yahoo.fr

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلّة

د. ليلي بوحديد

leila.bouhadid@yahoo.com

جامعة باتنة 1

تاريخ قبول النشر: 2019/06/03

تاريخ الاستلام: 2019/03/05

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح واقع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر، وإبراز آليات ترقية الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: أن ترقية الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر تتم من خلال مجموعة من الآليات تتمثل في: الجائزة الوطنية للصناعة التقليدية، الإحتفال باليوم الوطني للصناعة التقليدية، البرنامج الترقوي للصناعة التقليدية والصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية.

الكلمات المفتاحية : الصناعة التقليدية والحرف، الجزائر

Abstract:

This study aims at clarifying the reality of the traditional industry and crafts in Algeria and highlighting the mechanisms of upgrading traditional industry and crafts in Algeria.

The study concluded with a number of results: The promotion of traditional industry and crafts in Algeria is carried out through a number of mechanisms: the National Award for Traditional Industry, the celebration of the National Day of Traditional Industry, the traditional industry promotion program and the National Fund for the Promotion of Traditional Industry Activities.

Keywords: traditional industry and crafts, Algeria..

مقدمة:

يعد قطاع الصناعة التقليدية والحرف أحد أهم القطاعات التي تعول عليها الجزائر للانفتاح الثقافي على العالم وتنمية صادراتها غير النفطية بهدف الوصول إلى بناء اقتصاد تقليدي من خلال التكيف الإيجابي من جهة، واختراق الأسواق العالمية من جهة ثانية، الأمر الذي دفع بالكثير من الحرفيين إلى محاولة بعث للصناعة التقليدية التي طواها الإهمال والنسيان رغم غناها وراثتها بالجزائر.

وعليه، أصبحت الجزائر تولي اهتماما كبيرا لهذا القطاع لكونه قطاعا تنمويا واعدة ولارتباطه بمختلف الأصعدة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، كما حاولت وضع حد للصعوبات التي يواجهها هذا القطاع، وذلك من خلال مجموعة من الآليات تعمل على ترقية الصناعة التقليدية والحرف وتحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

إشكالية الدراسة:

إن قطاع الصناعة التقليدية والحرف يعد من الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية في الجزائر باعتبارها قطاعا مشغلا، له مساهماته في الناتج القومي، فضلا عن أنه يشكل خزانة حقيقية للتراث الحرفي والمهارات الفنية التي أفرزتها الحضارات الإنسانية على مر العصور، لذا يتوجب حمايتها من خلال وضع الإجراءات اللازمة وإيجاد الآليات الكفيلة بترقيته.

بناء عليه، جاءت هذه الدراسة للإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي آليات ترقية الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر؟

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من خلال إظهار الصناعة التقليدية والحرف جزءا هاما من التراث الشعبي والثقافي الجزائري، باعتبارها همزة وصل حضارية تنقل من خلالها المعالم الثقافية والحضارية، بالإضافة إلى إبراز آليات ترقية الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

1. التعرف على الإطار النظري للصناعة التقليدية والحرف.
2. توضيح واقع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر.

3. إبراز آليات ترقية الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر.

منهجية وخطة الدراسة:

سنعتمد في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال تحليل مفاهيم الصناعة التقليدية والحرف، وذلك بالاعتماد على واقع البيانات والدراسات المتوفرة.

بناء على ما سبق، تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

4. الإطار النظري للصناعة التقليدية والحرف.

5. واقع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر.

6. آليات ترقية الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر.

أولاً: الإطار النظري للصناعة التقليدية والحرف

سننظر في هذا المحور إلى ما يلي:

1- مفهوم الصناعة التقليدية والحرف:

لقد أعطيت عدة تعاريف للصناعة التقليدية والحرف نوردتها فيما يلي:

- عرفت المنظمة الدولية للتجارة والتنمية في 1962 الصناعات التقليدية كالتالي: "يطبق تعريف المنتجات المنتجة باليد على كل الوحدات المنجزة بمساعدة الأدوات والوسائل البسيطة، وكل المعدات المستعملة من طرف الحرفي والتي تحتوي في جزء كبير منها على عمل اليد أو بمساعدة الرجل، في حين أن منتجات الصناعة التقليدية تتميز عن نظيرتها اليدوية بما يلي":¹

- الطابع التقليدي أو الفني الذي يعكس خصائص وتقاليد البلد المنتج؛
- منتجات حرفيين يمارسون عملهم غالبا من المنزل.
- عرف المجلس العالمي للصناعة التقليدية والحرف سنة 1974 الصناعة التقليدية بأنها تنقسم إلى أربع مجموعات وهي:²

1. الإبداعات ذات الطابع الفني: ويتعلق الأمر بالأنشطة التي تكون منتجاتها ذات محتوى إبداعي والتي يتطلب إنتاجها مهارات وتقنيات مرتفعة.
2. الفنون الشعبية والفلكلورية: تعكس منتجاتها تعابير مستوحاة من تقاليد وثقافات محلية ووطنية وتتطلب درجة عالية من الكفاءة والتقنيات اليدوية.

3. الصناعات التقليدية: وتشمل الورشات المنتجة لمنتجات ذات طابع تقليدي أصيل والمصنوعة يدويا ولكن بكميات كبيرة، وفي حالة توسع هذه الورشات إلى غاية الوصول إلى تقسيم العمل لا تعتبر آنذاك منتجاتها موادا لصناعات تقليدية ولكن منتجات مصنوعة بالسلسلة تحمل ذوقا محليا وموجها إلى السوق الواسع.
4. الإنتاج الصناعي: وتخص كل نماذج الصناعات التقليدية أو المواد المعاد إنتاجها بواسطة آلات أو توماتيكية وبكميات كبيرة.

- عرفت الصناعة التقليدية والحرف بأنها "نشاط إنتاج أو إبداع أو تحويل أو ترميم فني أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يطغى عليها العمل اليدوي ويمارس بصفة دائمة ورئيسة وفي شكل مستقر أو متنقل أو معرضي، ويكون هذا النشاط إما فردي أو ضمن تعاونية للصناعة التقليدية أو ضمن مقولة للصناعة التقليدية".³

- عرفت منظمة اليونسكو والمركز العالمي للتجارة الصناعة التقليدية في ندوة (الحرف والسوق العالمي) المنعقدة في 8 أكتوبر 1997 بمانيلا بالفلبين الحرف التقليدية كالآتي: "يقصد بالمنتجات الحرفية المنتجات المصنوعة من طرف الحرفيين إما حصرا باليد أو بمساعدة أدوات يدوية أو ميكانيكية، شرط أن تشكل المساهمة اليدوية للحرفي الجزء الأكبر من المنتج النهائي؛ هذه المنتجات تنتج من دون تحديد الكمية وباستخدام مواد أولية مأخوذة من الموارد الطبيعية المستدامة وتستمد طبيعتها الخاصة من سماتها المتميزة والتي يمكن أن تكون منفعية، جمالية، فنية، إبداعية، ثقافية، زخرفية، رمزية وهامة، تعكس وجهة عقائدية أو اجتماعية وهذا ما يجعلها تلعب دورا اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا".⁴

- عرفت أيضا بأنها الأشغال اليدوية التي يتم عملها في المنزل، وغالبا ما تقوم بها النساء، مثل: الأواني الفخارية، والمنسوجات القطنية، والأثاث المنزلي المزخرف كزخرفة الأواني النحاسية والمجوهرات الفضية والألبسة التقليدية خاصة الزرابي، ويعتبر سكان الأرياف من أكثر فئات المجتمع محافظة على هذه الموروثات.⁵

من خلال التعاريف السابقة، يمكن القول بأن الصناعات التقليدية والحرفية عبارة عن نشاط إنتاج أو إبداع أو تحويل أو ترميم فني أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة ترتبط بالعمل اليدوي المعتمد على المهارة اليدوية، وإمكانية الاستعانة بالآلات، ويطغى عليها الطابع النفعي الاستعمالي أو التزيني، ويعتبر سكان الأرياف من أكثر فئات المجتمع محافظة على هذه الموروثات.

2- خصائص الصناعة التقليدية والحرف:

تتميز الصناعة التقليدية والحرف بمجموعة من الخصائص منها:⁶

- **الانفرادية:** تتمثل في الأصالة والعراقة، ويعني أن يكون للصناعة التقليدية طابعها الانفرادي الذي يعبر عن موضوعها وبأصالة عن ثقافة وحضارة الصانع والمكان والبلد الذي يعيش فيه. وعليه، فإن الانفراد يحمي الصناعة التقليدية من التقليد، أو بعبارة أخرى التقليد قد يضيع هذه الخاصية، لذلك فإن الانفراد مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأصالة والعراقة.
- **الإتقان اليدوي والجمال:** إن المنتج المتقن يدوياً يختلف تماماً عن المنتجات النمطية المتقنة آلياً، فالإتقان اليدوي يحافظ على التراث الثقافي ومنه تصبح الصناعة التقليدية جميلة وجذابة في تعبيرها عن التراث، ويظهر الإتقان في تشكيل الصناعة التقليدية بيد صانعها بدقة تعبيرها عن موضوعها بالألوان الطبيعية المشتقة من الخدمات المحلية بما يظهر جمال أصالتها، ومثال ذلك الألوان المميزة التي يستخدمونها أهل النوبة في السلع الحرفية المعبرة عن ثقافتهم، والتماثيل الصغيرة التي يصنعها الصينيون بألوان جميلة وأشكال متقنة، والإتقان اليدوي وجمال الصنعة يستلزم أيضاً التقيد بالدقيق بالتصميمات والسمات الثقافية والجمالية لكل عصر من العصور التي تعبر عنها الصناعة التقليدية في بلد له تراثه الحضاري.

- **سهولة الحمل والتعبئة:** إن الصناعة التقليدية خفيفة الوزن والتي يمكن تغليفها ووضعها في عبوات صغيرة لينقلها معهم الأفراد بكل سهولة أفضل من تلك الثقيلة، فنجد أن الحرفيين انتبهوا إلى هذه الخاصية، ففي باكستان اشتهروا بالصناعة التقليدية الخشبية (المقاعد، الطاولات،... الخ) التي يصنعونها بإتقان ويزخرفونها بالنحاس والعاج، عدلوا عليها فأصبحت قابلة للتفكيك إلى قطع يمكن تغليفها في صناديق أصغر حجماً من حجمها الطبيعي.

3- أهداف الصناعة التقليدية والحرف:

- تسعى الصناعة التقليدية والحرف إلى تحقيق ما يلي:⁷
- تطوير الشغل وتغطية الحاجات الأساسية للسكان.
- تحسين نوعية المواد والخدمات والإنتاج والإنتاجية.
- المشاركة في مجهودات الإدماج الاقتصادي.
- المساهمة في التصدير خارج قطاع المحروقات.

- تطوير النشاطات المهنية والتقنية ذات المستوى المعرفي الرفيع.
- المساهمة في التنمية الاقتصادية المحلية وفي تهيئة الإقليم.
- التوسع في القاعدة الصناعية من خلال زيادة المساهمة في المدن الصغرى والقرى بهدف توفير مناصب العمل والاستقرار بها وتشجيع الهجرة العكسية من المدن الكبرى.
- تحسين معدلات دخل الأسر من خلال فتح فرص للعمل والعمل الإضافي.
- الاستفادة من الخامات والموارد الاقتصادية المنتجة محليا مع إنشاء صناعات لإعداد الخامات والمحافظة على الهوية الوطنية ونقل التراث عبر الأجيال.

4- تصنيف الصناعة التقليدية والحرف:

- يمكن تصنيف الصناعة التقليدية والحرف وفقا لأكثر من معيار لمعرفة التنوع الهائل لهذه الصناعات والاستفادة منها في تنمية المجتمع، وهي كالآتي:⁸
- **التصنيف وفقا للبناء التنظيمي:** صناعات منزلية للاكتفاء الذاتي للأسرة؛ صناعات منزلية حرفية يقوم بها صانع حرفي؛ صناعات منزلية يقوم بها صانع؛ صناعات حرفية يقوم بها صانع حرفي في ورشته؛ صناعات يقوم بها صانع (صاحب ورشة) يتخصص في عملية أو عمليات إنتاجية، وصناعات قائمة في مصانع صغيرة.
 - **التصنيف وفقا لطابع الحاجة التي تشبعها الصناعات التقليدية:** صناعات تشبع احتياجات ضرورية، وصناعات تشبع احتياجات ترفهية كمالية.
 - **التصنيف وفقا لنمط المنتجات:** صناعات سلعية؛ صناعات خدمية.
 - **التصنيف وفقا للخامات والمكونات المستخدمة:** صناعات بيئية، صناعات قائمة على خامات طبيعية مشتراة من السوق القومية؛ صناعات قائمة على خامات طبيعية مشتراة من السوق العالمية؛ صناعات قائمة على خامات صناعية مصنعة محليا؛ صناعات قائمة على خامات صناعية مستوردة من الخارج.
 - **التصنيف وفقا لدرجة الاستمرارية:** صناعات موسمية، تعتمد على توافر خامات في أوقات معينة خلال العام، ومثال على ذلك الصناعات الغذائية: عصير وتخليل الزيتون وكبس العجوة وتجفيف البلح. صناعات دائمة، لا تعتمد على خامات موسمية مثل صناعات الفخار وبناء المساكن والنجارة والحدادة والغزل والنسيج، على سبيل المثال.
 - **التصنيف وفقا للطابع العمراني:** صناعات صحراوية؛ صناعات ريفية؛ صناعات حضرية.

ثانيا: واقع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر

سننتظر في هذا المحور إلى ما يلي:

1- مراحل تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر:

لقد حظي قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر باهتمامات متفاوتة حسب البرامج المخصصة للتنمية الاقتصادية، فهذا الاهتمام كان حسب المراحل التالية:⁹

- مرحلة إعادة التأسيس (1962-2002): شملت بدورها مرحلتين:

1. المرحلة الأولى (التأسيس): وهي مرحلة إنشاء غرف الحرف والغرفة الوطنية للحرف والوكالة الوطنية للصناعة التقليدية وكان الهدف الرئيسي هو تكوين نواة صلبة من الحرفيين حول الغرف قصد التعرف الأولي على حقيقة الميدان، ومن ثم تسطير برامج عمل مناسبة وقد دامت هذه المرحلة قرابة أربع سنوات (1992-1996).

2. المرحلة الثانية: مرحلة التنظيم (1996-2009): حيث تم إصدار الأمر 96/1

المؤرخ في جانفي 1996 والذي يوضح الخطوط العريضة المحددة لتطوير القطاع والنهوض به. وتضمن عدة إجراءات أهمها:

1. إلغاء معيار الجنسية لمزاولة أي نشاط في الجزائر؛

2. التكريس القانوني للعمل المنزلي؛

3. تحويل سجل الصناعات التقليدية والحرف من البلديات إلى غرف الصناعات التقليدية والحرف؛

4. مبدأ منح القطاع عدة تسهيلات مالية وجبائية.

- مرحلة تطوير قطاع الصناعة التقليدية والحرف (2002-2009):

هي مرحلة التطوير الحقيقي للقطاع، فالصناعات التقليدية التي عرفت قفزة هامة منذ إلحاقها سنة 2002 بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعطائها البعد الاقتصادي الجديد، حيث خرجت نشاطاتها من الركود الذي كانت تعانيه قبل عشرية إلى ديناميكية فعالة وتدعم مجال تدخلها مع بعث إستراتيجية وطنية لتطوير الصناعة التقليدية وربطها بالديناميكية الشاملة للتنمية الاقتصادية، حيث صادقت الحكومة سنة 2003 على مخطط عمل التنمية المستدامة آفاق 2010، حيث ارتفع عدد المسجلين بـ 84% بعد أربع سنوات

من تنفيذ الإستراتيجية ليتجاوز 162 ألف مسجل في شهر جوان 2009، وساهم القطاع في إحداث ما يقارب 340 ألف منصب شغل وتحقيق 117 مليار دينار في الناتج الداخلي الخام.

- مرحلة تعزيز مكانة قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الاقتصاد الجزائري (2010-2015):

تم سنة 2010 إلحاق قطاع الصناعة التقليدية والحرف بوزارة السياحة، وأصبحت تسمى وزارة السياحة والصناعة التقليدية، وتعتبر هذه المرحلة مكملة للمرحلة التي سبقتها، حيث مكنت توصيات الملتقيات الجهوية (أفريل 2011) والندوة الوطنية المنعقدة في 12 و13 جوان 2011 من وضع إستراتيجية مستقبلية لتنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف لآفاق 2020، فعرفت هذه المرحلة بتعزيز مكانة القطاع في الاقتصاد الجزائري أكثر من خلال دعم الحرفيين على الإنتاج الكمي والنوعي وتشجيع تحسين المهارات قصد الاستجابة للمعايير الدولية، ومن ثم تحقيق القدرة على تصدير منتجات الصناعة التقليدية والحرف، كما شهدت هذه المرحلة إدراج وزارة للتهيئة العمرانية تحت وصاية وزارة السياحة والصناعة التقليدية سنة 2015.¹⁰

2- مجالات وكيفيات ممارسة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر:

تصنف نشاطات الصناعة التقليدية والحرف حسب المشرع الجزائري إلى ثلاث مجالات وهي:¹¹

- الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية: هما كل صنع يغلب عليه العمل اليدوي، ويستعين فيه الحرفي أحيانا بآلات لصنع أشياء نفعية و/أو تزيينية ذات طابع تقليدي، وتكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة. وتعتبر الصناعة التقليدية صناعة تقليدية فنية عندما تتميز بأصالتها وطابعها الانفرادي وإبداعها.

- الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد أو الصناعة التقليدية الحرفية النفعية الحديثة: هي كل صنع لمواد استهلاكية عادية، لا تكتسي طابعا فنيا خاصا وتوجه للعائلات وللصناعة والفلاحة.

- الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات: هي مجمل النشاطات التي يمارسها الحرفي والتي تقدم خدمة خاصة بالصيانة أو التصليح أو الترميم الفني باستثناء تلك التي تسري عليها أحكام تشريعية خاصة.

يمكن أن تمارس نشاطات الصناعة التقليدية والحرف بكيفيات مختلفة في الجزائر، إما فردياً أو في شكل مؤسسة مصغرة أو صغيرة أو متوسطة يمكن لمسها في ما يلي:¹²

- الحرفي الفردي: ويُعرف على أنه "كل شخص طبيعي مسجل في سجل الصناعة التقليدية والحرف ويمارس نشاطاً تقليدياً من الأنشطة المنصوص عليها، يُثبت تأهلاً ويتولى بنفسه مباشرة تنفيذ العمل وإدارة نشاطه وتسييره وتحمل مسؤوليته".¹³

- تعاونية الصناعة التقليدية والحرف: تم ضبط مفهوم التعاونية في الأمر 96-01 وعرفت على أنها شركة مدنية يكونها أشخاص ولها رأس مال غير قار وتقوم على حرية انضمام أعضائها الذين يتمتعون جميعاً بصفة الحرفي".¹⁴

- مقالة الصناعة التقليدية والحرف: تم إدراج مفهوم المقالة الحرفية لأول مرة في القانون 82-12 في المادة 4 منه، ثم عرفت بموجب الأمر 96-01، حيث تم تقسيمها إلى قسمين:¹⁵

- مقالة الصناعة التقليدية: هي كل مقالة مكونة حسب أحد الأشكال المنصوص عليها في القانون التجاري الجزائري وتتوفر على الخصائص التالية:

1. ممارسة أحد نشاطات الصناعة التقليدية والحرف؛
2. تشغيل عدد غير محدد من العمال الأجراء؛
3. إدارة يُشرف عليها حرفي أو حرفي معلم، أو بمشاركة أو تشغيل حرفي آخر على الأقل يقوم بالتسيير التقني للمقالة عندما لا يكون لرئيسها صفة الحرفي.

- المقالة الحرفية لإنتاج المواد والخدمات: تتوفر فيها نفس شروط مقالة الصناعة التقليدية باستثناء:

1. ممارسة نشاط الإنتاج أو التحويل أو الصيانة أو التصليح أو أداء الخدمات في ميدان الحرف لإنتاج المواد والخدمات؛
2. تشغيل عدد من العمال الأجراء الدائمين أو صناع لا يتجاوز عددهم عشرة عمال ولا يُحسب ضمنهم كل من: رئيس المقالة، الأشخاص الذين لهم روابط عائلية مع الرئيس (زوج، أصول، فروع)، متمهون لا يتعدى عددهم ثلاثة ويربطهم بالمقالة عقد تمهين.

3- أنواع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر:

تعدد أنواع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر والتي تعبر عن التقاليد والعادات والمظاهر الممزوجة بين الأصالة والحداثة، بحث تناقلتها الأجيال وتوارثت تقنياتها، ولعل أبرزها ما يلي:¹⁶

- النسيج والزرابي:

يمارس النسيج في كل النواحي والمناطق الجزائرية، حيث تكثر تربية المواشي كالغنم والماعز والإبل. تملك كل منطقة دليلها المتعارف عليه من خلال الرموز المستعملة الخاصة بها، بحيث يوجد نوعان من النسيج، النسيج الأمط والنسيج بالغرزة المعقودة.

وينقسم النسيج إلى عدة أنواع، كل نوع منه يتمركز في منطقة معينة من مناطق الجزائر، وهي كالآتي:

1. الزربية: تنتوع الزرابي ومناطق توزعها في الجزائر كما يلي: زربية جبل عمور بمنطقة أقلو (الأغواط)، زربية معاتقة بمنطقة القبائل، زربية أيت هشام بمنطقة القبائل، زربية حراكطة بمنطقة أم البواقي، زربية البابار بمنطقة خنشلة أم البواقي، زربية قرقور بمنطقة سطيف، زربية شرشال بمنطقة تيبازة، زربية تميمون بمنطقة أدرار، زربية ميزاب بمنطقة غرداية، زربية تورساد بمنطقة قالمة، زربية مصرع الصيد بمنطقة ورقلة، زربية شرشال بمنطقة تيبازة، زربية تميمون بمنطقة أدرار، زربية ميزاب بمنطقة غرداية، زربية تورساد بمنطقة قالمة وزربية مصرع الصيد بمنطقة ورقلة.
2. الحايك: يعد من أحد أنواع النسيج، وتختلف تسميته بحسب المناطق التالية: نسيج ايغيل علي بمنطقة بجاية، نسيج تزمزت بمنطقة القبائل وزربية فاتيست بمنطقة أدرار.
3. البرنوس: من أهم المناطق الجزائرية التي تشتهر بنسج البرنوس وتسميته عليها ما يلي: برنوس بوسعادة، برنوس المسيلة، برنوس الجلفة.

- الخزف الفني والفخار:

حرفيو الفخار والخزف الفني لهم وحدة خاصة، حيث يجتمعون في أصل واحد وهو استمرارية ودوام الصناعة والاستخدامات المنزلية، فالعلاقة الدقيقة بين كل حرفي

واختياراته، والتناسق بين الشكل والزخرفة يولد رشاقة خطوط المنتج. وتستوحى الحرفة مواضيعها من المرجع المحلي الغني بالرموز.

تتمثل أهم مناطق تمركز الفخار والخزف الفني بالجزائر في: العاصمة، المدينة، عين الدفلى، تيسمسيلت، الشلف، الونشريس بغليزان، شينوة بتيبازة، جرجرة بمنطقة القبائل، الببيان والبابور ببرج بوعريريج، قسنطينة، باتنة، خنشلة، أم البواقي، تبسة، النمامشة بالوادي، تامنطيط بتيميمون، وادي ميزاب.

- النحاس:

لقد اكتشفت تحف مختلفة مصنوعة من مختلف المعادن في عدة مواقع أثرية جزائرية لاسيما النحاس، حيث يستعمل صاحب الحرفة أوراق النحاس لصنع أشياء مختلفة نفعية وأخرى للزينة، بحيث يعتمد على أدوات جد بسيطة كالمنطقة والأزميل والتي تعرف بتقنية النقش.

أما تقنية الترميل فيستعين الحرفي أساسا على مناقش ذو أبعاد صغيرة وفي نهاية أطرافه واجهة مقببة بملقط، وتنظف القطعة بحمض الكلور هيدريك ممزوج بالماء ويجفف بقطعة قماش مبللة بحمض النتريك لتصبح القطعة النحاسية أكثر لمعانا.

تتمثل أهم مراكز صناعة النحاس بالجزائر فيما يلي:

- **قسنطينة:** تعتبر من أهم المدن نشاطا في هذه الصناعة بمختلف أنواعها وذات الإستعمال اليومي متمثلة في الصحون، سنيوة، إضافة إلى الأدوات الخاصة بالحمام كالطاسة، المحبس والمرش، والأدوات المطبخية كالأباريق الشاي، السكرية والصينيّات بمختلف الأحجام، كما تعرف قسنطينة بنقشير الورد، بحيث تستعمل القطر المصنوعة من النحاس لنقشير الورد.

- **تلمسان:** حرفة النحاس متطورة على نطاق واسع في هذه المدينة، وتتميز بالمهارة والبراعة لهذه المنطقة المشبعة بالفن الأندلسي والشرقي العربي.

- **الجزائر:** تمثل الهيكل الأصلي لكل النحاس الموروث عهد الوصاية على الجزائر.

- **غرداية** في هذه المنطقة النحاس نفعي، حيث كانت تصنع المنارات وقمم المساجد بالنحاس وبنقوش رقيقة جدا لكلمات قرآنية وكانت لميزاب خصوصية لذلك.

- **اللباس التقليدي:**

يعتبر اللباس ناقلا لقيم اجتماعية وأحداثا ثقافية في جميع المجتمعات، وهو الشاهد على المكانة الاجتماعية للأسرة، حيث تشكل الثياب التقليدية الجزائرية انعكاسا من التقاليد المحلية وتأثير مختلف الحضارات التي عمرت على وجه الأرض، وبحكم أن الجزائر نقطة التقاء الحضارات، فإنها وعلى غرار الجهات الأخرى، تمتلك مجموعة متنوعة من اللباس والأزياء ويمكن تصنيفها إلى صنفين: الأول الريفي والثاني الحضري كما يلي:

1. **الزي الحضري:** إن أكبر المدن كالجزائر، قسنطينة، تلمسان، مستغانم وعنابة كانت منذ العصور الماضية مشهورة بالثياب المطرزة، وتصنع من أقمشة تتميز بجمال رائع وتكون غنية بالزخارف ومزينة بلآلئ صغيرة توضع فوق سترات خفيفة ورقيقة بأكمام طويلة متسعة ومزينة بأشرطة من الطرز والقماش الشبيك (دانتيلا).
2. **الزي الريفي:** ينسج الزي الريفي النسائي من عدة قطع كبيرة ويلتف حول الجسم وفوق الكتفين وعند الورك حزام، حيث تتماشى الأشكال والألوان حسب المنطقة، وبهذا فإن لهذا الزي علامات ورموز، ونستعيد بهذا الزي جلسة العهد القديم ونجده إما في النقش أو معروضا في النحت الجزائري، وما هو متفق عليه أن الاسم المحلي يتغير من منطقة إلى أخرى رغم أن الاستعمال يبقى واحدا.

أرادت النساء الجزائريات في القرن العشرين والقرن الواحد والعشرين تمضية الوقت في التجديد والابتكار البارع مع الحفاظ على الإرث السالف. ويستبدلن الحياكة بأقمشة خفيفة وطرز بأشكال من الحلي لاسيما الفستان القبائلي والملحفة الأوراسية وتم استبدال الألوان الداكنة بألوان زاهية وأكثر حيوية. أما الرجال فيرتدون قندورة واسعة مطرزة من الأمام مفتوحة بإفراط مع تشمير الكم، ويلبس مع القندورة سروال ليشكل الكم، ويلبس مع القندورة سروال ليشكل الطقم.

- صناعة الحلي والمجوهرات:

تمتعت صناعة الحلي والمجوهرات في الجزائر بشهرة واسعة نتيجة إتقان صنعها، وجمال تصميمها، فلقد استوحى مصممو تلك الحلي الأشكال التي ينتجونها من عدة تصاميم حولهم، فشكلوا منها النجوم، والورود، والزخارف الجميلة المزينة بالألوان، ومزجوا في تصاميمهم روح الحداثة، وعبق الماضي الأمازيغي العريق، فشكلوا القلائد، والأساور، والخواتم، والخلخال، وزاوجوا بين الثقافات باختلافها من مدينة لأخرى، ليبعدوا في

تصميماتهم، وينتجوا مجوهرات تطلب من كافة أنحاء العالم العربي والأجنبي. وتتمركز صناعة الحلي في تيزي وزو والمسيلة.

4- صعوبات وعراقيل الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر:

يعاني قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر من عدة صعوبات وعراقيل تعمل على الحد من تطوره ونموه، ويمكن حصر أهمها فيما يلي:¹⁷

1. المنافسة الحادة من قبل منتجات الصناعة التقليدية للعديد من الدول.
2. تغير البيئة وعدم استقرارها.
3. إشكالية تسويق المنتج التقليدي.
4. نقص في عدد الجمعيات الحرفية في قطاع الصناعة التقليدية مما أنجرى عنه عدم تنظيم الحرفيين.
5. انعدام تعاونيات الصناعة التقليدية.
6. عراقيل التمويل البنكي (فترة منح القروض طويلة والتي في معظمها تتعدى تسعة أشهر مما يؤدي بحاملي المشاريع التخلي عن مشاريعهم).
7. مشكلة المحلات ذات الطابع المهني والحرفي، حيث أن معظمها تتواجد بمواقع لا تليق بترويج منتجات الصناعة التقليدية سواء من ناحية الحجم أو الموقع.
8. استبعاد الحرفيين من الاستفادة من حصص من الصفقات الممنوحة لمؤسسات الانجاز مما يضطر إلى الشطب من سجل الصناعة التقليدية والحرف.
9. عزوف مقاولات الانجاز عن المنتج المحلي للصناعة التقليدية مثل: الرخام، الجبس، الخشب... الخ.
10. عدم توفر وسائل النقل لتمكين الحرفيين من المشاركة في الصالونات الجهوية والوطنية نتيجة التكاليف المالية الباهضة.
11. نقص المواد الأولية الضرورية لبعض الحرف والصناعات التقليدية (الدباغة، الصوف، الطين، مواد الحلي التقليدية... الخ) مما يؤدي بالحرفيين إلى التنقل إلى ولايات مجاورة لجلب هذه المواد.
12. الفجوة الكبيرة في المعلومات الإحصائية لدى الهيئات القائمة على تنمية الصناعة التقليدية والحرف.

13. دخول منتجات أجنبية بطرق غير شرعية وبيعها بأسعار منخفضة رغم النوعية الرديئة للمنتوج، مما فتح الأبواب واسعة أمام المنافسة غير الشريفة.
14. عدم إدراج قطاع الصناعة التقليدية والحرف كأولوية تنموية ضمن السياسات الاقتصادية الإصلاحية للبلاد، وكذا ضعف التشريعات والنظم الواضحة لدعمه.
15. ارتفاع نسبة الأعباء الجبائية (6% و 12%) والتي تعيق استمرار الحرفيين في مزاولة نشاطاتهم مقابل انخفاض في تسويق منتجاتهم نتيجة انعدام فضاءات للبيع والتسويق.¹⁸

ثالثا: آليات ترقية الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر:

لقد قطعت الجزائر خطوات عديدة بعد 20 سنة من المجهودات المعتبرة في تطوير الصناعة التقليدية والحرف التي يوجد فيها 350 حرفي ناشط في الميدان المولد لما يقارب 900 ألف منصب شغل مع الاقتراب من 7% إلى 8% من نسبة التشغيل الوطنية التي تعد قيمة مضافة بـ 254 مليار دينار نهاية سنة 2017، وهذه الأرقام تدل على أن القطاع يتحسن ويتدعم وجوده في الاقتصاد الوطني بشكل قوي جدا، وذلك بواسطة الاعتماد على الدعم والمرافقة الذي هو قائم، إضافة إلى غيره من الجوانب الاجتماعية الأخرى في الجزائر التي تعتمد على قدراته الكبيرة في التمهين بتوفير مهارات للشباب الجزائري للولوج إلى عالم الشغل.¹⁹ ويتم ترقية الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر من خلال مجموعة من الآليات أهمها ما يلي:²⁰

1- الجائزة الوطنية للصناعة التقليدية:

جاءت الجائزة الوطنية للصناعة التقليدية بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 273-97 المؤرخ في 21 جويلية 1997 الذي حدد شروط وكيفيات منح جوائز الصناعة التقليدية والحرف، خصصت هذه الجائزة كمكافأة أحسن الأعمال المنجزة سواء من قبل الحرفيين أو التعاونيات أو مؤسسات الصناعة التقليدية، المسجلين على مستوى غرف الصناعة التقليدية والحرف. الهدف من منح هذه الجائزة يكمن في تنشيط وإنعاش إبداعية الحرفيين، تنمية مهاراتهم وإثارة مبادرات جديدة في ميدان الإبداع التقليدي.

وهي مكافأة سنوية تقدم من طرف الوزير المكلف بالصناعة التقليدية بمناسبة الصالون الدولي للصناعة التقليدية، ثم أصبحت تقدم بمناسبة اليوم الوطني للصناعة التقليدية الذي يصادف 09 نوفمبر من كل سنة بعد تأسيسه.²¹

وتنقسم الجائزة إلى نوعين: جائزة الصناعة التقليدية، جائزة الصناعة الفنية، حيث تختار الأعمال المرشحة للجائزة لعدة معايير أهمها:

- موهبة الإبداع ومهارة المترشح.
- النوعية التقنية والجمالية للعمل.
- إمكانية تلائم مع سوق الصناعة التقليدية.

ويتم إجراء عملية اختيار المنتجات المرشحة للجائزة كما يلي:

- اختيار خمسة أعمال من الصناعة التقليدية وخمسة أعمال من الصناعة الفنية على مستوى كل غرفة من غرف الصناعة التقليدية والحرف.
- يجب أن تكون هذه الأعمال مستوحاة من الصناعة التقليدية والفنية ولا يجب أن تكون مجرد تقليد.

- يتعين على كل مترشح ملئ بطاقة التسجيل توصف العمل الذي يجب أن يرفق بالعمل المختار مسبقا.

- تشكل كل غرفة لجنة جهوية مكلفة باختيار مسبق للأعمال التي ستقدم للجنة التحكيم الوطنية.

- أعضاء لجنة التحكيم الجهوية معينون على أساس قدراتهم وشهرتهم في قطاع الصناعة التقليدية.

- تعد لجنة التحكيم الجهوية محضر يرفع للجنة التحكيم الوطنية.

- يمكن لكل مترشح أن يتقدم بعمل أو ثلاث أعمال للجنة التحكيم الجهوية للاختيار المسبق ويتم اختيار عمل واحد فقط لكل مترشح لتقديمه للجنة الوطنية.

تنظم الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية (ANART) سنويا الجائزة الوطنية لأحسن منتج تقليدي وأحسن منتج فني، حيث توزع ميداليات، لوحات شرفية وجوائز تشجيعية بالإضافة إلى جوائز مالية.

- تقوم اللجنة المحلية لغرف الصناعة التقليدية والحرف بتقديم العروض التي لا تتعدى أربع منتجات في الصناعة التقليدية وأربع منتجات في الصناعة الفنية للمشاركة في الجائزة الوطنية، ويجب المصادقة على المنتج المنتقى من طرف غرفة الصناعة التقليدية والحرف، حيث يجب أن تتوفر في المنتج المنتقى الشروط التالية:
- الإبداع.

- مدى معرفة الحرفي بجوانب الحرفة.
- النوعية التقنية والفنية للمنتوج.
- قدرة المنتج على المنافسة في سوق الصناعة التقليدية.
- بالنسبة للمنتوج في ميدان الزرابي والنسيج دمغة الجودة تكون معيار مهم في الإنتقاء لكنها ليست ضرورية.

2- الإحتفال باليوم الوطني للصناعة التقليدية:

احتفلت الجزائر لأول مرة باليوم الوطني للصناعة التقليدية الذي صادف التاسع من شهر نوفمبر 2007، بإشراف من السيد معالي وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية آنذاك.

ويدخل اليوم الوطني للصناعة التقليدية ضمن الإستراتيجية الوطنية للنهوض بالصناعة التقليدية والحرف، ويأتي اختيار هذا اليوم بناء على المرسوم التنفيذي المحدد للجائزة الوطنية للأصالة والإبداع للصناعة التقليدية والتي يرفعها فخامة رئيس الجمهورية.²² ويسعى الإحتفال باليوم الوطني للصناعة التقليدية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- على الصعيد الإقتصادي:

1. الإشادة بالدور الفعال للقطاع فيما يخص أدائه الإقتصادي لاسيما في مجال خلق مناصب الشغل وخلق القيمة المضافة ومساهمته في تلبية الحاجيات من توفير للمنتجات والخدمات المختلفة.
2. توفيره لقاعدة هامة من المعارف المتحركة بين الأجيال عن طريق التكوين والتمهين.
3. تشجيع التنافس والإبداع بين نشطاء القطاع.

- على الصعيد الإجتماعي:

1. التحسيس بالبعد الإجتماعي للصناعة التقليدية والحرف كقطاع مساهم في الحفاظ على الإستقرار والإرتباط الإجتماعي وكعامل من عوامل الإرتباط الأسري من خلال ضمانه لإنتقال الحرفة من الأب إلى الجد.
2. التكفل بعدد من الشباب مما يجعله مساهما في الحفاظ على هذه الفئة من كل أشكال الإنحرافات.

- على الصعيد الثقافي:

1. مساهمته في الحفاظ على الإرث الحضاري المتعدد والمتنوع الممتد إلى الأزمنة الغابرة.

2. حفاظه على سمة الارتباط والتميز الثقافي للشخصية الجزائرية دوليا، إقليميا وقاريا بإعتباره رافدا من روافد الهوية الجزائرية.

- على الصعيد العلمي والإعلامي:

1. تشجيع الكفاءات العلمية والأخذ برأيها في توجهات القطاع المستقبلية.
2. إستغلال البحوث العلمية لإثراء ذاكرة القطاع.
3. تكوين قاعدة معطيات علمية بشأن حركية القطاع ودوره على جميع الأصعدة.
4. تشجيع الإعلاميين للإهتمام بالقطاع بإعتباره كعامل ثقافي ومحرك لديناميكية إقتصادية.

- على الصعيد التنظيمي:

1. توسيع التشاور مع مختلف الهيئات والقطاعات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بالقطاع.
2. تبني رؤية محلية قريبة من إنشغالات الحرفي للتعامل مع المشاكل الميدانية للقطاع.
3. جعل الشركاء كمعنيين مباشرين بقضايا القطاع وليس كمساهمين.
4. تقوية العمل الجوّاري والرفع من مستوى أداء حضور هيئات ومؤسسات المجتمع المدني القطاعي.

3- البرنامج الترقوي للصناعة التقليدية:

يتم سنويا تسطير برنامج مكثف للتظاهرات والصالونات المحلية والوطنية والدولية، حيث انتقل عدد التظاهرات الترقية الوطنية السنوية ما متوسطه 30 تظاهرة من 1999 إلى 2009 إلى 65 تظاهرة حتى نهاية 2013، لتصل إلى 98 تظاهرة في سنة 2014 إلى 292 تظاهرة سنة 2017.

كما ارتفع عدد الحرفيين المستفيدين من هذه التظاهرات من 1800 سنويا خلال الفترة من 1999 إلى 2009 إلى ما معدل 3600 مشارك خلال الفترة من 2010 إلى 2013. لتصل إلى 6800 مشارك خلال سنوات 2014 و2016 و 7200 مشارك خلال سنة 2017.

4- الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية:

جاء بعد صدور المادة 184 من قانون المالية لسنة 1992 المتعلقة بحساب التخصيص رقم 302-066 المعنون بالصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية.

إن إيلاء أهمية خاصة من السلطات العمومية للصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية، أدى إلى إنعاش قطاع الصناعة التقليدية والحرف من خلال ارتفاع مداخله التي وصلت إلى 300 مليون دينار جزائري سنويا خلال الخماسي (2010-2014).

كما عرف توسيع مدونة النشاطات المعنية بالدعم من خلال القرار الوزاري المشترك الصادر بتاريخ 6 سبتمبر 2009 والمتضمنة دعم النشاطات الإنتاجية، تنمية الصناعة التقليدية وترقية نشاطات الصناعة التقليدية. بالإضافة إلى الدعم المباشر لفائدة الحرفيين لأجل رفع القدرات الإنتاجية، حيث وصل عدد الحرفيين المستفيدين إلى 2442 حرفي منهم 756 حرفي مستفيد خلال سنة 2013 و 1686 حرفي مستفيد سنة 2014.

النتائج والمقترحات:

من خلال دراستنا لموضوع واقع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر وآليات ترفيتها، توصلنا إلى النتائج التالية:

- مر تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر بثلاث مراحل أساسية: تمثلت المرحلة الأولى في إعادة التأسيس من خلال إنشاء غرف الحرف والغرفة الوطنية للحرف والوكالة الوطنية للصناعة التقليدية وتوضيح الخطوط العريضة المحددة لتطوير القطاع والنهوض به. أما المرحلة الثانية تمثلت في تطوير قطاع الصناعة التقليدية والحرف من خلال وضع إستراتيجية وطنية لتطوير الصناعة التقليدية وربطها بالديناميكية الشاملة للتنمية الاقتصادية، والمرحلة الثالثة تمثلت في تعزيز مكانة قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الاقتصاد الجزائري من خلال دعم الحرفيين على الإنتاج الكمي والنوعي وتشجيع تحسين المهارات قصد الاستجابة للمعايير الدولية.
- تمارس نشاطات الصناعة التقليدية والحرف بكيفيات مختلفة في الجزائر، إما فرديا أو في شكل مؤسسة مصغرة أو صغيرة أو متوسطة.

- تتمتع منتجات الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر بالتنوع والانتساع في عدة مجالات أهمها: النسيج والزرابي، الخزف الفني والفخار، النحاس، اللباس التقليدي، صناعة الحلي والمجوهرات.

- يعاني قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر عدة صعوبات أهمها: المنافسة الحادة من قبل منتجات الصناعة التقليدية للعديد من الدول من جهة، وتغير البيئة وعدم استقرارها من جهة أخرى، إضافة إلى إشكالية تسويق المنتج التقليدي وغيرها. كل هذه الصعوبات جعلت من المؤسسات الحرفية مؤسسات ذات مردودية ضعيفة وغير متكيفة مع المستجدات.

- يتم ترقية الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر من خلال مجموعة من الآليات أهمها: الجائزة الوطنية للصناعة التقليدية، الإحتفال باليوم الوطني للصناعة التقليدية، البرنامج الترقوي للصناعة التقليدية والصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية.

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن تقديم المقترحات التالية:

- العمل على تخصيص جوائز خاصة للإبداع الحرفي.
- ضرورة ترقية صيرورة تنظيم قطاع الصناعة التقليدية والحرف عن طريق إتباع أحسن مناهج التسيير، والعمل على إنشاء الحرف المبتكرة.
- تشجيع إنشاء أقطاب التنافسية وأنظمة للإنتاج المحلي، إضافة إلى تطبيق تدابير ضريبية وشبه ضريبية مشجعة للتكوين الحرفي.
- ضرورة وجود وإنشاء وتشجيع مراكز متخصصة للتدريب على الصناعات الحرفية التقليدية وإمكانية تنميتها لنقل الخبرة إلى الأجيال القادمة.
- العمل على تعزيز مؤهلات الحرفيين من أجل توفير منتجات تنافسية في السوق.
- ضرورة تحسيس الحرفيين بأهمية الاستفادة من دعم الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية.
- عقد لقاءات دورية مع الهيئات والمصالح ذات الصلة بقطاع الصناعة التقليدية والحرف قصد تعزيز التعاون القطاعي (التكوين المهني، الثقافة، الضرائب، آليات التمويل المختلفة، الجمارك، البنوك).

¹ صديقي شفيقة، دفع صادرات الزرابي التقليدية في الجزائر بتطبيق مقاربة التسويق الدولي، مذكرة ماجيستر، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص 75.

² جماعي أم كلثوم، بوشناق أحمد، فاعلية استخدام أصول الملكية الفكرية في تعزيز القدرة التنافسية لمؤسسات قطاع الصناعات التقليدية والحرفية، مجلة البشائر الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد الثالث، العدد 4، ديسمبر، 2017، ص 231.

³ بوفاس شريف، بوخضرة مريم، إستراتيجية ترقية الصناعات التقليدية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر: الواقع والتحديات، الملتقى الدولي الأول حول السياحة والتنمية المستدامة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، يومي 29 و 30 سبتمبر، 2017.

⁴ بن العمودي جليلة، إستراتيجية تنمية قطاع الصناعات التقليدية والحرف بالجزائر في الفترة (2003-2010)، مذكرة ماجيستر، علوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012، ص 27.

⁵ براء الدويكات، الصناعة التقليدية الجزائرية، موقع موضوع، متوفر على الموقع الإلكتروني بتاريخ (2018/10/02):

<https://mawdoo3.com/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9>

⁶ سويت فاطمة، الصناعة التقليدية كمصدر لترقية السياحة والاستثمار السياحي: منطقة أهقار نموذجاً، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي لتنامغت، المجلد السابع، العدد 02، 2018، ص 272.

⁷ جماعي أم كلثوم، مرجع سابق، ص 231.

⁸ المرجع نفسه، ص 232.

⁹ بوفاس شريف، مرجع سابق.

¹⁰ بن حمودة محبوب، بن عمار سهام، دعم الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر: حالة دعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية الجزائر (1998-2015)، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر 3، المجلد السادس، العدد 3، 2017، ص 893.

¹¹ مجالات الصناعة التقليدية والحرف، وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية، غرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية الجزائر، متوفر على الموقع الإلكتروني بتاريخ (2018/09/20):

<http://cam-alger.com/index.php/articles/categorie/16/97#.W9x1yNJKjIU>

¹² بن عيسى محمد المهدي، بن العمودي جليلة، إستراتيجية تنمية المؤسسات الحرفية في الجزائر: نظام الإنتاج المحلي نموذجا، الملتقى الوطني حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 18 و 19 أفريل 2012.

¹³ الأمانة العامة للحكومة، الأمر رقم 01-96 المؤرخ في 10 جانفي 1996، الجريدة الرسمية، رقم 3، الجزائر، الصادرة في 14/01/1996، ص4.

¹⁴ المرجع نفسه، ص 5.

¹⁵ المرجع نفسه، ص ص 6-7.

¹⁶ الصناعة التقليدية الجزائرية، وزارة السياحة والصناعة التقليدية، متوفر على الموقع الإلكتروني بتاريخ (2018/09/18): https://www.mta.gov.dz/?page_id=6298&lang=ar:
¹⁷ شعبان آسيا، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية-حالة الصناعات التقليدية والحرف بالجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2009، ص ص 110-112.

¹⁸ بوفاس شريف، بوخضرة مريم، مرجع سابق.

¹⁹ حكيم مالك، قطاع الصناعة التقليدية أحسن بديل للخروج من التبعية للمحروقات، جريدة الوسط الجزائرية، متوفر على الموقع الإلكتروني بتاريخ (2018/10/11):
<https://elwassat.com/economy/3337.html>

²⁰ ترقية الصناعة التقليدية بالجزائر، وزارة السياحة والصناعة التقليدية، متوفر على الموقع الإلكتروني بتاريخ (2018/09/12): https://www.mta.gov.dz/?page_id=7307&lang=ar:
²¹ الجائزة الوطنية للصناعة التقليدية، وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية، غرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية الجزائر، متوفر على الموقع الإلكتروني بتاريخ (2018/09/20):

<http://cam-alger.com/index.php/articles/categorie/18/89#.W9xxEdJKjIU>

²² اليوم الوطني للصناعة التقليدية، وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية، غرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية الجزائر، على الموقع الإلكتروني بتاريخ (2018/09/20):
<http://cam-alger.com/index.php/articles/categorie/18/91#.W9xzv9JKjIU>

دور الرقابة الجبائية في تفعيل عملية التحصيل الضريبي خلال الفترة (2010-2014)
دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية ميلّة

*The Role of Fiscal Control in Activating Tax Collection Process During
The period (2010-2014): Case Study of the Taxation Directorate, Mila state*

أ/ بوجريو عبد الرؤوف

djabou53@yahoo.com

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلّة

أ/ خلوفي سفيان

sofianekheloufi2@gmail.com

جامعة العربي التبسي-تبسة

تاريخ قبول النشر: 2018/06/27

تاريخ الاستلام: 2018/05/20

المخلص:

تعالج هذه الدراسة موضوع الرقابة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الضريبي استنادا إلى واقع النظام الجبائي الجزائري والتحديات التي يواجهها هذا النظام في ظل عدة معوقات من أبرزها ظاهرة التهرب الضريبي وما تفرزه من مخاطر على مستوى الاقتصاد الوطني بشكل عام وتدهور في حصيلة الخزينة العمومية بشكل خاص.

وقد خلصنا في النهاية إلى أن الرقابة الجبائية وعند التحكم فيها بشكل سليم قادرة على تفعيل التحصيل الضريبي، وهذا وفقا للحصيلة الضريبية المحققة من عملية الرقابة الجبائية التي تمثل حقوق الخزينة العمومية التي انتهكت من طرف المتهربين من الضريبة.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الجبائية،، التهرب الضريبي،، التحصيل الضريبي،، التحقيق المحاسبي،، التحقيق في مجمل الوضعية الجبائية.

Abstract:

This study deals with the subject of fiscal control and its role in activating the tax collection based on the reality of the Algerian tax system and the challenges faced by this system in light of several obstacles, the most prominent of which is the phenomenon of tax evasion and the risks it poses on the level of the national economy in general and deterioration in the proceeds of the public treasury in particular. Finally, we concluded that fiscal control, when properly controlled, is capable of activating tax collection. This is in accordance with the tax revenues obtained from the fiscal control process, which represents the rights of the public treasury, which were violated by tax evaders.

Keywords: Criminal investigation, Tax evasion, Tax collection, Accounting investigation, Investigation of the overall tax situation.

مقدمة:

لا يخلو أي بلد مهما كانت درجة تطوره، من الخسارة على مستوى الحصيلة الضريبية، وذلك ناجم عن التهرب الضريبي، وهو ليس وليد عصرنا الحالي بل اقترن وجوده بوجود الضريبة نفسها، كما أنها لا تقتصر على منطقة جغرافية واحدة، ولكنها أخذت بعدا وطابعا عالميا، فهي تمس جميع البلدان دون استثناء خاصة النامية منها. ويعتبر الاتجاه المتزايد نحو العولمة. وسقوط الحواجز التجارية وثورة الاتصالات والمعلومات تعد من أبرز العوامل التي تكسب ظاهرة التهرب الضريبي خطورة متنامية، لذا فالمشكل لا يكمن في وجود التهرب الضريبي نفسه بل في معرفة المدى الذي يبلغه تأثيره لاتخاذ كل السبل المتاحة لحصره على الأقل مادام من المستحيل القضاء عليه نهائيا. والرقابة الجبائية ليست غاية بقدر ما هي وسيلة أسسها المشرع الجبائي الجزائري لمكافحة ظاهرة التهرب الضريبي، فالمكلفين بالضريبة لا يتوانون في إتباع وسلك كل أساليب التهرب والاحتتيال واستغلال الثغرات الجبائية القانونية. من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة الرقابة الجبائية في تفعيل عملية التحصيل الضريبي؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهو الأساليب والإجراءات المنتهجة في عملية التحصيل الضريبي في الجزائر؟
- كيف كانت تطورات الحصيلة الضريبية في الجزائر ما بين سنتي 2010-2014؟
- ماهي أشكال الرقابة الجبائية المطبقة على مستوى مديرات الضرائب في الجزائر؟
- هل يساهم التحقيق المحاسبي والمصوب في تفعيل عملية التحصيل الضريبي؟
- هل يساهم التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية في تفعيل عملية التحصيل الضريبي؟

فرضيات الدراسة: كإجابة مبدئية للتساؤلات السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- التحصيل الضريبي عبارة عن مجموعة إجراءات متخذة من طرف الإدارة الجبائية لنقل دين الضريبة من المكلف إلى الخزينة العمومية في إطار النظام الضريبي.
- يؤدي تدني الجباية البترولية إلى زيادة في الحصيلة الضريبية العادية في الجزائر.

- يساهم التحقيق المحاسبي في تفعيل عملية التحصيل الضريبي.
- يساهم التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية في تفعيل عملية التحصيل الضريبي.

أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من المكانة التي تحتلها الضريبة في الاقتصاد الوطني بشكل عام وفي تمويل الخزينة العمومية بشكل خاص، كما نجد أن ظاهرة التهرب الضريبي من أبرز العقبات التي تواجهها الدولة في رسم وتنفيذ مختلف سياساتها مما يستدعي ضرورة مجابهة هذه الآفة. ومما لاشك فيه أن الرقابة الجبائية تسعى جاهدة للحد أو التخفيف من الظاهرة ذات الأبعاد الخطيرة من جهة واسترجاع حقوق المال العام من جهة أخرى، وهنا تبرز أهمية الرقابة كونها وسيلة من الوسائل الهامة والفعالة للحفاظ على موارد الخزينة العمومية.

أهداف الدراسة: من بين أهداف الدراسة نجد ما يلي:
- تسليط الضوء على الرقابة الجبائية في الجزائر، من خلال التطرق لإطارها التنظيمي والقانوني.

- تسليط الضوء على التحصيل الضريبي في الجزائر.
- محاولة التعرف على أهم مكونات الرقابة الجبائية وقدرتها على المساهمة في تفعيل عملية التحصيل الضريبي.

منهج الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استعراض مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي، ثم القيام بالدراسة التطبيقية للدراسة تجسيد لكل ما تم وصفه على أرض الواقع بهدف التحليل واستخلاص أهم الملاحظات والنتائج.

خطة الدراسة: سنحاول من خلال هذه الدراسة الوقوف عند الدور الذي عملية الرقابة الجبائية في تفعيل التحصيل الضريبي في الجزائر من خلال التطرق إلى: آليات التحصيل الضريبي في ظل النظام الضريبي الجزائري، والوقوف عند الرقابة الجبائية كأداة لمكافحة ظاهرة التهرب الضريبي، ثم استقراء أخصائيات عملية التحصيل الضريبي الناجم عن عملية الرقابة الجبائية وتحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها بهدف إختبار صحة الفرضيات والإجابة على إشكالية الدراسة.

1. التحصيل الضريبي في الجزائر (إجراءاته، ضماناته وعقوباته، تقيمه)

1.1. إجراءات التحصيل الضريبي: من بين أهم الإجراءات المنصوص عليها فيما يخص التحصيل ما يلي:

- "تحصل الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بموجب الجداول التي يدخلها حيز التنفيذ الوزير المكلف بالمالية أو ممثله.

يحدد تاريخ إدراج هذه الجداول في التحصيل ضمن نفس الشروط، ويبين هذا التاريخ في الجدول وكذا في الإنذارات الموجهة إلى المكلفين بالضريبة".⁽¹⁾

- "يرسل قابض الضرائب المختلفة إنذارا إلى كل مكلف بالضريبة مسجل في جدول الضرائب ويبين هذا الإنذار زيادة على مجموع كل حصة، المبالغ المطلوب أدائها وشروط الاستحقاق، وكذا تاريخ الشروع في التحصيل.

- ترسل الإنذارات المتعلقة بالضرائب والرسوم المذكورة في المادة 291 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة إلى المكلفين بالضريبة في ظرف مختوم".⁽²⁾

- "يمكن لقابض الضرائب المختص أن يبادر بدفع الضرائب والحقوق والرسوم و/أو الغرامات المستحقة من المدين بالضريبة، من التعويضات أو التخفيضات أو الاستردادات من الضرائب أو الحقوق أو الرسوم أو الغرامات المثبتة لصالح هذا الأخير.

- عندما يجري قابض الضرائب المقاصة المنصوص عليها في المادة سالفة الذكر، فإن هذا الأخير يكون ملزما بإبلاغ المدين بالضريبة عن طريق "إشعار" يحدد فيه طبيعة وقيمة المبالغ التي تم تخصيصها لدفع الديون المثبتة في كتاباته، يمكن الطعن في آثار هذه المقاصة وفق الأشكال والأجال المنصوص عليها في المادتين 153 و 153 مكرر من قانون الإجراءات الجبائية".⁽³⁾

كما توجد إجراءات خاصة بالتحصيل الجبري للضريبة من خلال ممارسة المتابعات وهو ما تنص عليه المادة 145 من قانون الإجراءات الجبائية، حيث "تتم المتابعات على يد أعوان الإدارة المعتمدين قانونا أو المحضرين القضائيين، كما يمكن أن تسند عند الاقتضاء فيما يخص الحجز التنفيذي إلى المحضرين، وتتم المتابعات بحكم القوة التنفيذية الممنوحة للجداول من طرف الوزير المكلف بالمالية، تتمثل الإجراءات التنفيذية

في الغلق المؤقت للمحل المهني والحجز والبيع، غير أن الغلق المؤقت والحجز يجب أن يسبقهما وجوبا إخطار يمكن تبليغه بعد يوم كامل من تاريخ استحقاق الضريبة.⁽⁴⁾

2.1. ضمانات التحصيل الضريبي: من بين الضمانات الإجرائية الإدارية في تحصيل الضرائب ما يلي:⁽⁵⁾

- امتياز دين الضريبة على غيره من الديون.
- حق الإدارة في الاطلاع على أوراق، ملفات، دفاتر وحسابات الممولين.
- الحجز الإداري والاقتطاع من المصدر للضريبة من أموال الممولين.
- عدم جواز المقاصة بين دين الضريبة وبين ديون الممولين الآخرين.
- تكليف الممول بتقديم الإقرارات المالية عن نشاطاته المالية والتجارية.
- دفع الممول للضريبة مسبقا وقبل المطالبة باستردادها وخاصة عند الزيادة عن مقدارها عملا بالقاعدة " ادفع ثم استرد".
- إعطاء حوافز في شكل خصومات أو مكافآت للمتلتزمين بدفعها وفي الأوقات المناسبة.
- عدم وقف دفع الضريبة في أحوال رفع دعاوي قضائية بخصوصها.
- توقيع العقوبات البدنية، النفسية، المادية والمعنوية على الممولين الممتنعين عن دفعها.

3.1. العقوبات والغرامات المنصوص عليها قانونا لتحسين عملية التحصيل الضريبي:

1.3.1. غرامات عدم تقديم التصريح بالوجود: وذلك يترتب عن عدم تقديم التصريح في الآجال المحددة، وهذا طبقا للقانون إذ تنص المادة 194 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على " يعاقب المكلف بالضريبة الذي لا يقدم تصريحاً بالوجود، المنصوص عليه في المادة 183 من هذا القانون، بدفع غرامة جبائية محددة بـ 30.000 دج وهذا دون المساس بالعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون".⁽⁶⁾

2.3.1. غرامات عدم تقديم التصريح السنوي: وذلك يترتب على عدم تقديم التصريح في الآجال المحددة، طبقا للقانون إذ تنص المادة 192 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على: "تفرض تلقائيا الضريبة على المكلف بالضريبة الذي لم يقدم التصريح السنوي حسب الحالة، إما بصدد الضريبة على الدخل وإما بصدد الضريبة على أرباح الشركات، وبضاعف المبلغ المفروض عليه بنسبة 25 % تخفض هذه الزيادة إلى 10 % أو 20 % ضمن الشروط المحددة في المادة 322 إذا لم يصل

التصريح إلى الإدارة خلال أجل قدره (30 يوما) اعتبارا من تاريخ التبليغ في ظرف موصى عليه مع إشعار بالاستلام والقاضي بوجوب تقديم هذا التصريح في هذا الأجل، تطبق زيادة بنسبة 35 %⁽⁷⁾.

3.3.1. عقوبة الدفع المتأخر للحقوق: زيادة 10 % على المبالغ المصرح بها قبل انتهاء الشهر الذي تكون فيه الحقوق مستحقة ثم تضاف غرامة تقدر بـ 3 % كل شهر دون تجاوز العقوبة 25 %. أما فيما يخص الإيداع المتأخر للتصريح G50 و G50A بعلامة لا شيء وحسب نص المادة 360 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة فتفرض عقوبة تقدر بـ 500 دج.⁽⁸⁾

4.3.1. عقوبة التحصيل الخاصة بالجداول الإضافية: تبدأ عقوبة التأخير للجداول الإضافية عند نهاية أجل وضع الجدول حيز التسديد (التاريخ مبين في الورد).

5.3.1. عقوبة التحصيل فيما يخص حقوق التسجيل: يتعرض المحضرون القضائيون الذين لم يسجلوا عقودهم في آجال محددة حسب المادة 93 من قانون التسجيل لعقوبة 10 % لما يكون التأخير في حدود الشهر يرتفع بـ 3 % لكل شهر عندما يتجاوز الإيداع 30 يوما على أن لا تتعدى النسبة 25 %.⁽⁹⁾

4.1. تقييم الحصيلة الضريبية في الجزائر من سنة 2010 إلى 2014: تميزت السياسة الجبائية خلال فترة الدراسة بتصاعد حجم الحصيلة الجبائية أي بزيادة معدل نمو مردودية الاقتطاعات الجبائية، ويرجع ذلك إلى التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر خلال الفترة (2010-2014)، وقد أولت الدولة للإيرادات الجبائية مكانة هامة في الإيرادات العامة للميزانية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (1): مكانة الإيرادات الجبائية ضمن الإيرادات العامة للدولة (2010-2014)
الوحدة: مليون دج

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
الإيرادات العامة	2.992,4	3.455,65	3.820	4.218,18	4.684,65
الجبائية العادية	1.427,2	1.693,37	1.927,3	2.292,47	2.505,31
النسبة	%47,69	%49	%50,45	%54,35	%53,48
الجبائية البترولية	1.472,4	1.561,6	1615,9	1.577,73	1.722,94
النسبة	%49,20	%45,19	%42,30	%37,4	%36,77

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قوانين المالية لسنوات من 2011 إلى 2015.

يتضح جليا من خلال الجدول السابق أن الدولة أولت اهتماما كبيرا بالإيرادات الجبائية و لا سيما العادية منها، حيث سجلت مجموع الإيرادات الجبائية العادية إلى مجموع الإيرادات العامة ما نسبته %47,69 ، %49 ، %50,45 ، %54,35 ، %53,48 بالنسبة للسنوات (2010، 2011، 2012، 2013، 2014) على التوالي، في مقابل ذلك سجلت الجبائية البترولية تراجعا خلال سنوات الدراسة حيث كانت في سنة 2010 (%49,20) وأخذت في الانخفاض تدريجيا حتى وصلت إلى (%36,77) سنة 2014 ، وهو ما يبين التوجه الجدي للجزائر باتجاه تحسين وترقية الجبائية العادية وإحلالها محل الجبائية البترولية، نظرا لتذبذب حصيلة هذه الأخيرة تماشيها مع أسعار النفط، وهو ما يسبب خطر على ميزانية الدولة في حالة الاعتماد فقط على الجبائية البترولية، ومع هذا فإن حصيلة الجبائية العادية لم تصل بعد إلى المستوى المأمول من طرف الدولة، وهذا نظرا لمجموعة من الاعتبارات خاصة منها الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكننا ملاحظة نسبة التطور في حصيلة الجبائية العادية خلال سنوات الدراسة وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم (2): نسبة تطور الإيرادات الجبائية خلال الفترة (2010-2014)

الوحدة: مليون دج

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
الإيرادات الجبائية	1.427,2	1.693,37	1.927,3	2.292,47	2.505,31
نسبة التطور %	-	18.65	13.81	18.95	9.28

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

-قوانين المالية لسنوات (2011، 2012، 2013، 2014، 2015).

-تقارير مختلفة لوزارة المالية (WWW.MF.GOV.DZ).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة تطور الجباية العادية خلال سنة 2012 مقارنة بـ 2011 تعتبر نسبة منخفضة وقد يرجع ذلك إلى عدم تصريح العديد من المكلفين بالضريبة، والسلوكيات الفردية لدافعي الضريبة بعدم سداد الضريبة، أو أن هناك تهرب ضريبي. كما نلاحظ أن هناك ارتفاع في نسبة الجباية العادية خلال سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 وهذا يدل على وجود أوعية ضريبية جديدة بمعنى أن هناك تطور في الحقل الضريبي، مما جعل المستثمرين يتوافدون على مختلف النشاطات الاقتصادية، ونلاحظ تراجع نسبة تطور الجباية العادية في سنة 2014 مقارنة بـ 2013 حيث بلغت 9.28 % فقط حيث تعتبر نسبة ضئيلة بالمقارنة مع نسب السنوات السابقة، وهذا راجع لعدم تحكم الإدارة الضريبية في مختلف الضرائب نظرا للتغيرات التي تحدث من حين لآخر في التنظيم الفني للضريبة (التغيرات المختلفة في نسب الضرائب)،

2. أشكال الرقابة الجبائية في ظل النظام الضريبي الجزائري

1.1.2. الرقابة الجبائية على مستوى المفتشيات (الرقابة الشاملة): وتتمثل الرقابة الجبائية الشاملة في: (10)

1.1.2.1. الرقابة الشكلية: (Le contrôle formel): إن الرقابة الشكلية تغطي جميع التدخلات التي تهدف لتصحيح الأخطاء المادية الملاحظة عادة في التصريحات المقدمة

وكذا التحقق من هوية المكلفين، كما تعتبر أول عملية رقابية تخضع لها التصريحات الجبائية و المعتمدة على القراءة السطحية لها، و تتمثل بالخصوص في التحقق الشكلي من المعلومات التي يجب أن يتضمنها التصريح، مثل الهوية الجبائية، إمضاء وختم المكلف... الخ، أو تصحيح الأخطاء الحسابية التي تأتي من ترحيل المجاميع والأرصدة وعليه فإن هذا النوع من الرقابة الجبائية يعتبر أساسي بهدف ضمان صحة وصدق التصريحات المقدمة دون التعمق في محتوياتها. أما في حالة نقص المعلومات المقدمة من طرف المكلفين أو ظهور معطيات تثير الشك في مصداقية التصريحات يقوم المفتش بطلب المزيد من المعلومات والتوضيحات وذلك بالاتصال المباشر مع المكلف في أجل لا يقل عن 30 يوم لتقديم الرد، بهدف تقديم الرقابة الشكلية فكرة أولية عن الملف الجبائي ليتم من خلاله إعطاء قرار مبدئي عن مصداقية التصريحات سواء بقبوله أو بتحويله إلى الرقابة على الوثائق، أي أن الرقابة الأولى تعتبر تمهيدا للرقابة الجبائية المالية.

2.1.2. الرقابة على الوثائق (Le contrôle sur pièce): على غرار الرقابة الشكلية التي تهتم بالفحص السطحي لتصريحات المكلفين فإن الرقابة على الوثائق تهتم بإجراء فحص نقدي وشامل للتصريحات الجبائية المكتتبه من قبل المكلفين وهذا في مقر المفتشية أين يتواجد الملف الجبائي لمقارنتها مع مختلف المعلومات والوثائق المتوفرة من مكتب البحث عن المادة الخاضعة للضريبة ومكتب البطاقات المتحصل عليها من قنوات أخرى كالإدارات والهيئات العمومية، الجمارك، البنوك، المتعاملين وغيرها من الأطراف الأخرى.

2.2. الرقابة المعمقة: بخلاف الرقابة الجبائية الشاملة تتمثل الرقابة الجبائية المعمقة في التدخلات المباشرة للأعوان المحققين بأماكن تواجد نشاطات المكلفين، إذ تهدف هذه التدخلات إلى التأكد من صحة ونزاهة التصريحات المكتتبه من طرفهم، كما يتم الفحص الميداني للدفاتر والوثائق المحاسبية مع تبريراتها اللازمة وهذا لأربع (04) سنوات لم يمسهما التقادم لمحاولة الكشف عن احتمالات التهرب الضريبي.⁽¹¹⁾

كما يتناول هذا النوع من الرقابة الفحص الدقيق والمميز لمحتوى الملف الجبائي سواء على مستوى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية بمديريات الضرائب أو المصالح

الجهوية للأبحاث والمراجعات حسب الاختصاص ممثلة في عدة فرق مختصة، وتتمثل الرقابة الجبائية المعمقة في:

1.2.2. التحقيق في المحاسبة: (La Vérification de la comptabilité): إن التحقيق

في المحاسبة هو مجموعة العمليات التي يستهدف من ورائها مراقبة التصريحات المكتتبه من طرف المكلف بالضريبة و فحص محاسبته (مهما كانت طريقة حفظها حتى ولو كانت بطريقة معلوماتية إلا الدفاتر التجارية الواجبة قانوناً)، و التأكد من مدى تطابقها مع المعطيات المادية و غيرها حتى يتسنى معرفة مدى مصداقيتها. (12)

فوفقاً للمادة 20 من قانون الإجراءات الجبائية: «يمكن لأعوان الإدارة الجبائية إجراء تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة وإجراء كل التحريات الضرورية لتأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها. ووفقاً لنفس المادة فإن التحقيق في المحاسبة يعني مجموع العمليات الرامية إلى مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلفين بالضريبة، و يجب أن يتم التحقيق في الدفاتر و الوثائق المحاسبية بعين المكان، ماعدا في حالة طلب معاكس من طرف المكلف بالضريبة يوجهه كتابيا وتقبله المصلحة أو في حالة قوة قاهرة يتم إقرارها قانوناً من طرف المصلحة». (13)

ومنه فالتحقيق المحاسبي يهدف إلى التأكد من:

- صحة الإقرارات الضريبية المقدمة.

- صدق المحاسبة بمقارنتها مع مختلف المعطيات المتاحة و الوثائق الثبوتية وكما هو معلوم أن التحقيق المحاسبي يجري تنفيذه ضمن إطار تشريعي يضمن حقوق المكلف بدا من الإشعار الأولي للتحقيق و انتهاء بتتبع النتائج النهائية للمكلف بالضريبة. (14)

وما يمكن ملاحظته من نقائص تقف دون تحقيق الأهداف المرجوة من هذا النوع من الرقابة ما يلي: (15)

- برمجة المكلفين الذين لا يمتلكون خطراً جبائياً.

- النقص الفادح في عدد المحققين وعدم تأهيل البعض فيهم مما أثر على عدم تناسب توسع الأنشطة مع برامج التحقيق، فالمؤسسة التي يتم برمجتها قد لا يعاد برمجتها سنوات طويلة أو مدى حياتها.

- عدم تحديث معايير اختيار المؤسسات القابلة للتحقيق تماشياً مع تطور تقنيات التحايل القانوني من دفع الضرائب خصوصاً المعاملات الالكترونية وتطور التكنولوجيا.

2.2.2. التحقيق المحاسبي المصوب: (Vérification ponctuelle): ونصت عليه المادة 20 مكرر من قانون الإجراءات الجبائية ، حيث يعتبر تحقيقا محاسبيا مصوبا إذا اقتصر التحقيق المحاسبي على نوع أو عدة أنواع من الضرائب أو شمل كل الفترة غير المتقادمة أو جزء منها، أو مجموعة من العمليات أو المعطيات المحاسبية المتعلقة بفترة تقل عن سنة جبائية.⁽¹⁶⁾

يعتبر هذا الإجراء اقل إلزاما بالنسبة للمكلف بالضريبة حيث لا يجبر هذا الأخير على تقديم كل الوثائق المحاسبية لتبرير أرقام الأعمال والنتائج المصرح بها، إذ يطالب المكلف بالضريبة بتقديم الوثائق التي تخص عناوين الضرائب للفترة المستهدفة بالرقابة.⁽¹⁷⁾

3.2.2. التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية: (Vérification approfondie de la situation fiscale d'ensemble (VASFE): عرفته المديرية العامة للضرائب على أنه :«مجموعة العمليات التي تستهدف الكشف عن كل فارق بين الدخل الحقيقي للمكلف و الدخل المصرح به، أي بصفة عامة التأكد من التصريحات على الدخل العام(المدخيل المحققة خارج الجزائر، فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية و غير المبنية...الخ)».⁽¹⁸⁾

أما معايير اختبار الأشخاص الخاضعين لهذا النوع من الرقابة فتتمثل في الآتي:

-الأشخاص الذين يبين التحقيق في ملفاتهم الخاصة بالضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) وجود تناقضات بين الدخل المصرح به والمصاريف الهامة والجلية التي قاموا بها.

الأشخاص الذين خضعوا للمراقبة الجبائية في المحاسبة، ولم ينتج عنها تسويات مقبولة تعكس الحقيقة.

-الأشخاص الذين لا يملكون ملفات جبائية غير أن مسار حياتهم يظهر مؤشرات ودلائل تبرز مداخل هامة مخفية، مع العلم أن هذه المعايير ليست هي الوحيدة، فالإدارة لها الحق في اختيار الأشخاص الخاضعين تبعا لمعايير تراها مناسبة.⁽¹⁹⁾

2.3. الرقابة الفئوية (الرقابة على المعاملات العقارية): وتتم على مستوى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية للولاية ومراكز الضرائب، وهي تتعلق بمراقبة تصريحات

المكلفين الخاصة بالمعاملات التي ترتبط بالعقارات المبنية وغير المبنية فيما يخص البيع والمبادلة ونقل الملكية من حيث مراجعة الأسعار المصرح بها. (20)

وتعتمد مراجعة هذه الأسعار على القيمة العقارية السوقية (la valeur vénale) أي قيمة العقار في السوق، وبعبارة أخرى الثمن المتفاوض عليه في السوق بين البائع والمشتري الخاضع لقانون العرض والطلب أخذاً بعين الاعتبار العناصر المادية والعوامل القانونية للعقار، وكذا المحيط الاقتصادي المتواجد فيه، لذلك ينبغي المتابعة الدقيقة والدائمة عن طريق فرق إعادة التقييم ومصالح التسجيل لكل المعاملات العقارية مع رصد كل المعلومات المتأتية من طرف الوكالات والدواوين والمؤسسات التي تنشط في مجال العقار.

أما النقائص التي تم طرحها في هذا النوع من الرقابة تتمثل في: (21)

-ارتباطها بالجانب الشخصي للمكلف، مما يصعب من مهمة التحقيق.

-اتساع حجم السوق الموازي.

-صعوبة مراقبة كل عقود التسجيل الخاصة بالمعاملات العقارية.

-عدم وجود تنسيق تام بين إدارة الضرائب ومختلف الهيئات ذات الصلة بالعقار وقطاع السكن.

-النقص الفادح في عدد المقيمين (المحققين).

3. متابعة وتقييم التحصيل الناجم عن عمليات الرقابة الجبائية غلي مستوى مديرية الضرائب لولاية ميلّة خلال سنوات الدراسة (2010-2014)

1.3. مجموع الحقوق المحصلة الناجم عن التحقيق المحاسبي والمصوب على مستوى مديرية الضرائب لولاية ميلّة:

1.1.3. مجموع الحقوق المحصلة الناجم عن التحقيق المحاسبي: يمكن تلخيص مختلف الإحصائيات المتعلقة بالحقوق المحصلة والباقية للتحصيل الخاصة بالتحقيق المحاسبي في الجدول التالي:

جدول رقم(49): المبالغ المحصلة والباقية للتحصيل المتعلقة بالتحقيق المحاسبي

الوحدة: دج

البيان	الحقوق المستحقة	المبالغ المحصلة	الباقي للتحصيل	نسبة الحقوق المحصلة	نسبة الحقوق غير المحصلة
2010	531,00.599.74	647,00.546.64	884,00.052.10	86,52%	13,48%
2011	63.823.516,00	57.254.877,00	6.568.639,00	89,71%	10,29%
2012	971,00.721.188	144,00.510.67	827,00.211.121	35,77%	64,23%
2013	051,00.181.131	116,00.728.84	935,00.452.46	64,59%	35,41%
2014	126,00.146.134	058,00.913.117	068,00.233.16	87,90%	12,10%

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المديرية الفرعية للرقابة الجبائية.

من خلال الجدول نلاحظ انه في سنتي 2010، 2011 كانت الحقوق المحصلة تمثل 86% و89% على التوالي، وهي نسب مرتفعة وتقارب إجمالي الحقوق المستحقة وهذا يدل على إن التسويات الجبائية خلال هاتين السنتين كانت معقولة ومقبولة بشكل كبير من طرف المكلفين الخاضعين للرقابة الجبائية، بينما سجلنا انخفاضا كبيرا للحقوق المحصلة سنة 2012 مقارنة مع الحقوق المستحقة وهذا راجع بالأساس إلى تواجد (5 ملفات) اكتشف فيهم تهربا كبيرا ونتاجا لذلك كانت التسويات الجبائية لهذه الملفات تحمل مبالغ كبيرة حيث بلغ مجموعها (121.211.767دج)، هذه الأخيرة لا تزال محل نزاع بين الإدارة والمكلفين، وبالنسبة لسنة 2013 تم تسجيل حالات مماثلة لا تزال محل نزاع حيث بلغ إجمالي الحقوق المتنازع عليها (30.802.101دج)، أما في سنة 2014 نلاحظ ارتفاع للحقوق المحصلة مقارنة بإجمالي الحقوق المستحقة وهذا ناتج عن إمكانية إلغاء 90% من العقوبات المفروضة علي المكلفين بشرط التسديد الكلي لمبلغ الحقوق

المستحقة و10% المتبقية من العقوبات وهذا كان كتخفيف من الدولة لرفع الحصيلة الضريبية.

2.1.3. مجموع الحقوق المحصلة الناتجة عن التحقيق المصوب: يمكن تلخيص مختلف الإحصائيات المتعلقة بالحقوق المحصلة والباقية للتحصيل الخاصة بالتحقيق المصوب في الجدول التالي:

جدول رقم(4): المبالغ المحصلة والباقية للتحصيل المتعلقة بالتحقيق المصوب

الوحدة: دج

البيان	الحقوق المستحقة	المبالغ المحصلة	الباقي للتحصيل	الحقوق المحصلة	الحقوق غير المحصلة
السنوات					
2010	701,00.639.19	584,00.004.18	117,00.635.1	91,67%	8,33%
2011	034,00.937.21	289,00.315.15	745,00.621.6	69,81%	30,19%
2012	305,00.727.24	063,00.998.10	242,00.729.13	44,48%	55,52%
2013	483,00.081.22	637,00.289.19	846,00.791.2	87,36%	12,64%
2014	318,00.032.23	353,00.057.20	965,00.974.2	87,08%	12,92%

المصدر: إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات المديرية الفرعية للرقابة الجبائية.

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ تراجع نسبة الحقوق المحصلة إلى (44%) من إجمالي الحقوق المستحقة، وهذا راجع إلى وجود ملفات لا تزال محل نزاع بين الإدارة الجبائية والمكلفين. من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن القول أن سنة 2012 كانت سنة معيارية لقياس نسبة التهرب الضريبي في ولاية ميله، وذلك من خلال برمجة ملفات تحمل بين طياتها نوايا المكلفين بالتهرب، وهذا ما أكدته نتائج فرق التفتيش والتحقيق الجبائي ونسبة الحقوق المحصلة خلال هاته السنة.

2.3. الحقوق المحصلة الناتجة عن التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية:

جدول رقم(5): المبالغ المحصلة والباقية للتحصيل المتعلقة بالتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية

الحقوق المستحقة	المبالغ المحصلة	الباقي للتحصيل	نسبة م م	نسبة م ب ت
2010	10.658.030,00	10.658.030,00	-	100%
2011	لا توجد ملفات معروضة للتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية			
2012	20.801.697,00	17.707.754,00	3.093.943,00	85,13 % 14,87 %
2013	39.351.191,00	9.222.340,00	30.128.851,00	23,44 % 76,56 %
2014	14.594.363,00	-	14.594.363,00	- 100%

المصدر: إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات المديرية الفرعية للرقابة الجبائية.

من خلال ملاحظتنا للحقوق المحصلة الناتجة عن التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية ومقارنتها مع نظيرتها الناتجة عن التحقيق المحاسبي يتبين الضعف الكبير في الحقوق المحصلة الناتجة عن التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على المساهمة المحدودة لهذه الأخيرة في الحصيلة الجبائية ويجب على الإدارة الجبائية أن تسعى لإيجاد السبل المثلى لتفعيل هذا النوع من الرقابة بما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدولة، كون هذا النوع من الرقابة مستنسخ عن النظام الفرنسي، وهو لا يتناسب مع طبيعة الاقتصاد الجزائري.

3.3. مساهمة حصيلة الرقابة الجبائية في التحصيل الضريبي الكلي لولاية ميلة خلال

سنوات الدراسة (2010-2014): لمعرفة مدى فعاليتها وقدرتها في إرساء ضوابط وقواعد قانونية كفيلة بمعالجة التهرب الضريبي، ونورد المعطيات في الجدول الموالي:

الجدول رقم(6): مساهمة حصيللة الرقابة الجبائية المعمقة في التحصيل الضريبي الكلي بالولاية (2010-2014)

الوحدة: دج

البيان	2010	2011	2012	2013	2014
الحصيللة الإجمالية	5.269.552.154	5.756.183.428	8.557.801.608	6.977.960.475	7.516.476.264
حصيللة الرقابة الجبائية	93.209.261	72.570.166	96.215.961	113.240.093	137.970.411
النسبة	%1,8	%1,3	%1,1	%1,6	%1,8

المصدر: إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات المديرية الفرعية للرقابة الجبائية.

الجدول أعلاه يبين مدى مساهمة حصيللة الرقابة الجبائية المعمقة في تفعيل التحصيل الضريبي في ولاية ميلة من سنة 2010 إلى سنة 2014، حيث نلاحظ أن نسبة المساهمة تتراوح بين 1,1% و 1,8% وهي نسبة قد تبدو ضئيلة وغير كافية إلا أنه بمقارنة هذه الحصيللة بعدد الملفات الجبائية المحقق فيها في إطار الرقابة المعمقة خلال كل سنة نجد أن هاته النسبة معقولة، وهذا بالنظر إلى عدد الملفات الإجمالي الخاضع لنظام الريح الحقيقي هذا من جهة، وإغفالنا للحصيللة الضريبية الناتجة عن باقي أنواع الرقابة (الرقابة الشكلية، الرقابة علي الوثائق، الرقابة الفئوية، رقابة الفرق المختلطة) لصعوبة فصل الإحصائيات الخاصة بالتحصيل لهاته الأنواع من الرقابة الجبائية وعدم قدرتنا علي توسيع مجال الدراسة لتشمل كل أنواع الرقابة من جهة أخرى.

إلا انه يبقى من الممكن تحسين هاته النتائج أكثر، وذلك لملاحظتنا وجود مجموعة من النقائص التي تحول بين الرقابة الجبائية وقدرتها على تفعيل التحصيل الجبائي بشكل أفضل ومن بين هاته النقائص نذكر:

- البرمجة العشوائية من قبل مصالح الإدارة الجبائية (مفتشيات الضرائب) للملفات المعروضة للرقابة بما لا يتماشى مع واقع التهرب الضريبي في الولاية، حيث في الكثير من الأحيان يتم برمجة ملفات بعيدا عن المصادقية وروح المسؤولية، مما يساهم في تحطيم أهم قاعدة في الضريبة وهي قاعدة العدالة وبالتالي رفض المكلفين لتسوية التزاماتهم ما يؤثر سلبا على الحصيلة الضريبية.

- نقص كفاءة بعض المحققين وافتقارهم للخبرة اللازمة في المجال الجبائي والمحاسبي خاصة في ظل عدم برمجة دورات تكوينية وأيام دراسية لفائدة الأعوان المحققين، مما يساهم في عدم اكتشافهم بعض الاغفالات والتجاوزات التي يقوم بها المكلفين وبالتالي تنتج تسويات غير مقنعة تضيق معها حقوق الإدارة الجبائية.

- نقص الإمكانيات المادية والبشرية التي تساعد على تحسين الأداء وتوفير الجهد والوقت لمعالجة دقيقة وشاملة لعدد كبير من الملفات.

- عدم وجود تعاون كاف من قبل الإدارات العمومية والبنوك والمؤسسات الخاصة مع الإدارة الجبائية في تبادل المعلومات وتوفيرها بالكم الكافي وفي الوقت المناسب، مما يحرم الإدارة الجبائية من الحصول على المادة الخاضعة للضريبة وبالتالي ضياع حقوق الخزينة العمومية.

خاتمة:

لكن رغم زيادة الحصيلة الضريبية ومساهمتها في التنمية الاقتصادية نتيجة الإصلاحات التي مست النظام الضريبي الجزائري، يبقى التهرب الضريبي كنقطة سوداء في هذا النظام الذي تزايدت حدته مع تفتح الاقتصاد الجزائري علي العالم الخارجي، ونظرا للأثار السلبية والخطيرة التي تنتج عن تفشي وتنامي تلك الظاهرة، حاولت الإدارة الجبائية تكثيف الجهود للحد أو على الأقل التخفيف منها لأنها تنتهك حقوق الخزينة العمومية وتعرقل نشاطات الدولة في رسمها وتنفيذها لمختلف سياساتها التنموية. فظهرت الرقابة الجبائية بكونها أسلوب وقائي وعقابي في آن واحد كهيئة

مختصة في مجال الأبحاث والمراجعات بهيكلها المختلفة للوقوف أمام استنزاف المال العام.

وعليه سخرت الإدارة الجبائية كل الوسائل القانونية والتنظيمية والبشرية المتاحة للهيئات المكلفة بالرقابة الجبائية وخاصة منها مصالح الأبحاث والمراجعات على المستوي المحلي والجهوي بهدف استرجاع حقوق الخزينة العمومية ومحاولة كبح هذا النزيف الذي ينخر في جسد الاقتصاد الوطني بسبب التهرب الضريبي، حيث تعتبر الرقابة الجبائية وسيلة تنقيح وتطهير للملفات الجبائية التي تمسك محاسبة قانونية منتظمة بهدف كشف كل الاغفالات والتجاوزات المستعملة سواء بقصد أو دون قصد من طرف المكلفين بالضريبة، لتقودنا إلى معرفة مدي مصداقية التصريحات المكتتبة بهدف تصحيحها وإعادة تقويمها لاسترجاع الحقوق المنتهكة من طرف المتهربين من الضريبة. ومن خلال هذه الدراسة يمكن الوقوف عند النقاط التالية:

أولاً: اختبار الفرضيات: لقد أدى اختبار فرضيات البحث إلى ما يلي:

1. إثبات الفرضية الأولى القائلة بأن التحصيل الضريبي هو عبارة عن إجراءات متخذة من طرف الإدارة الجبائية لنقل دين الضريبة من المكلف إلى الخزينة في إطار النظام الضريبي المطبق، بالإضافة إلى النتائج التي حققتها الرقابة الجبائية والمتمثلة في مساهمتها في زيادة المردودية المالية، إلا أنها لا تزال بعيدة عن الطموحات المرجوة في إطار السياسة الجبائية المنتهجة، والتي محورها الأساسي يكمن في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

2. إثبات الفرضية الثانية فمن خلال تتبعنا لتطور الحصيلة الجبائية في الجزائر من سنة 2010 إلى سنة 2014 اتضح لنا إن الجباية البترولية في تناقص مستمر، وذلك بسبب تراجع أسعار البترول من جهة، وكذا سعي الدولة الجزائرية إلى البحث عن مصادر مضمونة لتمويل خزينتها العمومية من جهة أخرى، وبالمقابل سجلنا ارتفاعاً في الجباية العادية والذي كان انعكاساً للإصلاحات الجبائية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر مؤخراً.

3. إثبات الفرضية الثالثة فتقنية التحقيق المحاسبي تساهم في الرفع من فعالية عملية التحصيل الضريبي، وما يؤكد ذلك الإحصائيات التي تبين أن مجموع التحصيل

الضريبي للفترة ما بين 2010-2014 والناجم عن هذه التقنية أفضل من التقنيات الأخرى كالتحقيق المصوب والتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية.

4. نفي الفرضية الرابعة: كون مساهمة التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية جد ضعيف في تفعيل عملية التحصيل الضريبي بشكل عام مقارنة مع باقي الطرق، لأن هذا النوع من الرقابة الجبائية يخص الأشخاص الطبيعيين فقط، أي أنها ترتبط بالضريبة على الدخل الإجمالي فقط، وهو ما تم التأكد منه من خلال دراسة الحالة التي تمت على مستوى مديرية الضرائب لولاية ميلة من جهة، والإحصائيات الخاصة بالتحصيل الناجم عن الرقابة في مجمل الوضعية الجبائية من جهة أخرى.

ثانيا: نتائج الدراسة: على ضوء ما سبق تم التوصل إلى النتائج التالية:

- إن التنسيق التام بين الإدارة الجبائية ومختلف الإدارات والمؤسسات الأخرى يلعب دورا فعالا في تبادل المعلومات من حيث جمعها واستغلالها.

- إن الإدارة الجبائية لا تستطيع أن ترفع من مردود ضرائبها أو بالأحرى أن ترفع من قدراتها على التحصيل دون أن تواجه مجموعة من العراقيل والصعوبات، فالمشكل في التحصيل الضريبي قد يتسبب فيه الطرفان الإدارة الجبائية من جهة، والمكلفين بالضريبة من جهة أخرى.

- الرقابة الجبائية تضمن المساواة بين المكلفين بالضريبة من خلال تطبيق العقوبات المنصوص عليها قانونيا في كل حالة من حالات التملص من دفع الضريبة.

- التحقيقات التي تتم على مستوى المفتشية هي الخطوة الأولى والأكثر نجاعة في عملية التدقيق والمراجعة الخاصة بالملفات، بالمقارنة مع عمليات التحقيق التي تتم على مستوى المديرية الولائية للضرائب.

- يسمح نظام المعلومات الآلي من تحسين عمليات الرقابة الجبائية وانتقال المعلومات بالدقة والسرعة المناسبة.

ثالثا: التوصيات: من خلال النتائج السابقة المتوصل إليها من هذه الدراسة يمكن تقديم بعض التوصيات والاقتراحات التي تساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي وبالتالي زيادة قيمة التحصيلات الضريبية، وهو ما يعني بالضرورة الارتفاع في الإيرادات العامة الناتجة عن الجباية العادية:

- وضع نظام معلوماتي مركزي ووطني يعمل على تجميع المعلومات الضرورية الخاصة بالمكلف وتوزيعها على المصالح الخاصة وهذا بهدف تضيق مساحة التهرب الضريبي، وكذا إعداد برمجيات للاستقصاء عن المعلومة الجبائية للمكلف بالضريبة.
- العمل على تقييم حجم ظاهرة التهرب الضريبي من ناحية وحجم الإيرادات التي تحرم منها الخزينة العمومية من ناحية أخرى، فهذه التقديرات تجعلنا أكثر إدراكا لحجم الخطر الذي يلم بالإيرادات العامة للدولة ومن ثم اخذ الأمور بأكثر جدية ممكنة في ظل العولمة والأساليب المنتهجة للتهرب.
- صياغة قوانين واضحة وغير معقدة من أجل أن يفهمها الجميع باعتبار أن المكلفين ليست لديهم مستويات علمية مرتفعة أو بدون مستوى.
- ضرورة الاهتمام المتزايد بنشر الوعي والحس الضريبي لدى المكلفين، حتى تتجسد لدى المجتمع حتمية مساهمة الضرائب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك باستعمال وسائل الإعلام المتعددة كتوزيع المنشورات، الدوريات، الأيام الدراسية، فتح مواقع الكترونية لرد على انشغالات المكلفين، برمجة حصص إذاعية وتلفزيونية لتقريب الإدارة الجبائية من المكلف ومحاولة شرح وتبسيط مختلف مكونات النظام الضريبي... الخ.
- تحديث وعصرنة الإدارة الجبائية من حيث الهياكل والموارد البشرية وخاصة ضرورة تزويدها بشبكة معلومات واسعة بين كل المستخدمين خاصة في مجال الرقابة الجبائية.

الهوامش:

- (1)- وزارة المالية: قانون الإجراءات الجبائية، الجزائر، 2017، المادة 143، ص 46 .
- (2)- وزارة المالية: قانون الإجراءات الجبائية، الجزائر، 2017، المادة 144، ص 47.
- (3)- المرجع نفسه، المادة 144 مكرر-1 ص 47 .
- (4)- المرجع نفسه، المادة 145، ص 47.
- (5)- غازي عناية: المالية العامة والتشريع الضريبي، بدون طبعة، دار البيارق، الجزائر، 1998، ص 160.
- (6)- وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب: قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، لسنة 2017، المادة 194، ص 49.

- (7) - المرجع نفسه، المادة 192، ص 48.
- (8) - المرجع نفسه، المادة 360، ص 91.
- (9) - وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب: قانون التسجيل، 2017، المادة 93، ص 21.
- (10) - لياس قلاب ذبيح: مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية "دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية أم البواقي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010/2011، ص 22.
- (11) - لياس قلاب ذبيح: مرجع سابق، ص 24.
- (12) - المديرية العامة للضرائب: ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة لسنة 2014، ص 13.
- (13) - قانون الإجراءات الجبائية: مرجع سابق، المادة 20.
- (14) - المرجع نفسه، المادة 20، فقرة 04.
- (15) - بوعلام ولهي: نحو إطار مقترح لتفعيل آليات الرقابة الجبائية من آثار الأزمة المالية حالة الجزائر (مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عباس فرحات سطيف، من 20 إلى 21 أكتوبر 2009، ص 10.
- (16) - ميثاق المكلفين الخاضعين للرقابة: مرجع سابق، ص 13.
- (17) - République algériennes démocratique et populaire, ministère des finances : la latter de la DGIN° 70/ 2013
- (18) - ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة الجبائية: مرجع سابق، ص 31.
- (19) - République algériennes démocratique et populaire, ministère des finances/ : circulaire N° 35 Du 15. 02. 2000. DGI
- (20) - عمر قليمي: الدليل العلمي في التسجيل والطابع، معهد الاقتصاد الجمركي والجبائي، الجزائري التونسي القليعة، الجزائر، 1990، ص 73.
- (21) - بوعلام ولهي: نحو إطار مقترح لتفعيل آليات الرقابة الجبائية من آثار الأزمة المالية حالة الجزائر، ص 12.

الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهيئات دعمها

The economic importance of small and medium enterprises in Algeria and their support bodies

د. قلادي نظيرة

knnadira@hotmail.fr

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

د. طالب محمد الأمين وليد

taleb.oualid@gmail.com

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

تاريخ قبول النشر: 2018/11/24

تاريخ الاستلام: 2018/03/17

المخلص:

نهدف من خلال البحث لمعرفة مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، بالإضافة لمختلف هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. وتوصلنا إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بشكل كبير في الاقتصاد الجزائري، من خلال مساهمتها في زيادة مناصب الشغل، وبالتالي الحد من البطالة، زيادة الناتج الداخلي الخام وزيادة القيمة المضافة، إضافة لمساهمتها في تنمية الصادرات خارج المحروقات. وقد عملت الحكومة الجزائرية على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفيرها لعدة هيئات تدعمها، فأنشأت لها وزارة خاصة بها. وبالإضافة للأنشطة التي تقوم بها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات التابعة لها، وجدت عدة هيئات حكومية ومؤسسات متخصصة تقوم بدور فعال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الاقتصاد الجزائري، الأهمية الاقتصادية، هيئات الدعم.

Abstract:

This research aims at identifying the contribution of small and medium enterprises in the Algerian economy and the knowledge of the different bodies that support them.

We have found that small and medium enterprises contribute significantly to the Algerian economy by contributing to job creation, thus reducing unemployment, increasing GDP and increasing value added, as well as contributing to the development of non-hydrocarbon exports.

The Algerian government has worked to support small and medium enterprises by providing them with several bodies that support them, and have established their own ministry.

In addition to the activities of the Ministry of Small and Medium Enterprises and its affiliates, several governmental bodies and specialized institutions have been found to play an active role in the development of small and medium enterprises.

Keywords: *Small & medium enterprises, Algerian economy, economic importance, support bodies.*

مقدمة:

شهدت الساحة الاقتصادية سلسلة من التغيرات والتحولات تميزت باهتمام مختلف الباحثين الاقتصاديين ودول العالم بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه الأخيرة التي أصبحت تلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي، وذلك لما تتمتع به من سهولة التكيف والمرونة التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل، إلى جانب الابتكار والابداع والتجديد. لهذا كان يجب على الدول خاصة النامية منها الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد أدركت الجزائر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل يعتمد عليه للخروج من الوضعية الحرجة التي عرفها اقتصادها نهاية الثمانينات، والتي كانت نتيجة عجز المؤسسات العمومية عن تحقيق التنمية الاقتصادية بعد انهيار أسعار المحروقات، فتفطنت الجزائر بأنه لا بد من النهوض باقتصاد جديد خارج قطاع المحروقات.

• اشكالية البحث:

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا أساسيا في تنمية الاقتصاد الجزائري، من خلال مساهمتها في المتغيرات الاقتصادية، فزيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدى لزيادة عدة متغيرات اقتصادية ساهمت في تحسين اقتصاد البلد، وعدم الاعتماد كليا على البترول. ولأجل تحقيق هذا الهدف، وفرت الجزائر عدة هيئات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة لعدة هيئات حكومية أخرى مختصة بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مما سبق يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري؟ وما هي مختلف هيئات دعمها؟

و من أجل الإجابة على التساؤل الرئيسي سنحاول الإجابة على السؤالين التاليين:

- ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري؟
- ما هي مختلف هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؟
- أهداف البحث:

نهدف من خلال هذا البحث إلى معرفة مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، من خلال مساهمتها في توفير مناصب شغل، الناتج الداخلي الخام، القيمة المضافة وتنمية الصادرات. بالإضافة للتعرف على مختلف الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

• منهجية البحث:

تحقيقا منا لأهداف الدراسة وإجابة منا على التساؤلات السابقة تم الاعتماد في انجاز هذا البحث على كل من المنهج الوصفي و المنهج التحليلي.

• تقسيم البحث:

من أجل الإجابة على أسئلة البحث ارتأينا تقسيمه إلى المحاورين التاليين:

- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري؛
- الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري:

يمكن الوقوف على مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري من خلال مساهمتها في بعض المتغيرات الاقتصادية، والمتمثلة في: مناصب الشغل، الناتج الداخلي الخام، القيمة المضافة والصادرات. وفي هذا العنصر سنتعرض لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه المتغيرات.

1-1 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب شغل:

من أجل التخفيف من البطالة التي تمس شريحة واسعة من المجتمع الجزائري، وفي محاولة لاحتواء المرحلة الاقتصادية السابقة التي عرفت عمليات خصخصة المؤسسات العمومية وما أنجر عنها من تسريح العمال، وبغرض إدماجهم في سوق

الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهيئات دعمها

العمل واستغلال المهارات المكتسبة، عمدت الجزائر كغيرها من دول عديدة لتحفيز إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكونها قادرة على استيعاب العمالة بكافة أشكالها ومستوياتها. والجدول الموالي يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب شغل في الجزائر للفترة (2001-2015).

جدول رقم (01): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب شغل خلال الفترة (2001م - 2015م)

المؤسسة	طبيعة	السنوات	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العامة	الصناعة التقليدية والحرفية	المجموع	2015
							2014
2327293	2110665	2013	43727	48256	2001892	2371020	2015
1728046	1676111	2012	46567	48415	1776461	2157232	2014
1577030	1363444	2010	48256	48086	1724197	2001892	2013
2009	2008	2007	48656	51635	1625686	1756964	2009
2006	2005	2004	52786	57146	1540209	1355399	2008
2003	2002	2001	61661	76283	1252647	838504	2006
977942	888829	2004	71826	74763	838504	704999	2005
225449	207949	2003	71826	74763	838504	704999	2004
538055	503541	2002	74763	74763	684341	737062	2003
2001			74763	74763	684341	737062	2002
			74763	74763	684341	737062	2001
			74763	74763	684341	737062	2001

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- نشرية المعلومات الاقتصادية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية سابقا للسنوات من 2001 إلى 2009.

- نشرية المعلومات الاقتصادية لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار للسنوات: 2010-2011-2012.

- Ministère de Développement industriel et de la promotion de l'investissement, Direction générale de la veille stratégique, des études Economiques et des statistiques, « Bulletin d'information statistique de la PME », N°23, novembre 2013, P. 14, www.mipmepi.gov.dz

- Ministère de Développement industriel et de la promotion de l'investissement, Direction générale de la veille stratégique, des études Economiques et des statistiques, « **Bulletin d'information statistique de la PME** », N°26, Avril 2015, www.mipmepi.gov.dz

- Ministère de Développement industriel et de la promotion de l'investissement, Direction générale de la veille stratégique, des études Economiques et des statistiques, « **Bulletin d'information statistique de la PME** », N°28, mai 2016, www.mipmepi.gov.dz

من خلال الجدول السابق نلاحظ تزايد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من سنة لأخرى، حيث ارتفع عدد العمال بهذه المؤسسات من 737062 عامل سنة 2001م إلى 2371020 عامل خلال سنة 2015م. حيث تعكس هذه النسبة جهود العديد من الأجهزة المنشأة لهذا الغرض، كما يتضح أن القطاع الخاص يساهم بنسبة كبيرة في توفير مناصب الشغل، حيث ارتفع عدد مناصب الشغل في مؤسسات القطاع الخاص من 503541 عامل سنة 2001م إلى 2327293 سنة 2015. وهذا راجع لتطبيق برامج التنمية التي شرعت فيها الدولة لصالح هذه المؤسسات في إطار استراتيجية كانت تهدف للرفع من مستويات التشغيل. أما بالنسبة للقطاع العام، فقد عرف تراجعاً في مناصب الشغل التي يوفرها، وهذا بسبب تسريح العمال، حيث انخفض عدد العمال بالمؤسسات العمومية من 74763 عامل سنة 2001م إلى 43727 عامل سنة 2015م.

1-2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام:

يمثل الناتج الداخلي الخام كل ما يتم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة زمنية معينة، سواء باستخدام عناصر الإنتاج الوطنية أم الأجنبية. وللوقوف على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الناتج الداخلي الخام بالجزائر ندرج الجدول الموالي:

جدول رقم (02): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2001-2015)

الوحدة:مليار د.ج

السنوات	قطاع النشاط	القطاع الخاص	القطاع العام	إجمالي الناتج الداخلي	8658.96	515	8143.96	2015
					8092.49	723.7	7368.79	2014
				7634.43	893.24	6741.19	2013	
				6606.4	793.38	5813.02	2012	
				6060.8	923.34	5137.46	2011	
				5509.21	827.53	4681.68	2010	
				4978.82	816.80	4162.02	2009	
				4237.92	686.59	3551.33	2008	
				3903.63	749.86	3153.77	2007	
				3444.11	704.05	2740.06	2006	
				3015.5	651.0	2364.5	2005	
				2745.4	598.65	2146.75	2004	
				2434.8	550.6	1884.2	2003	
				2184.1	505	1679.1	2002	
				2041.7	481.5	1560.2	2001	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- نشرية المعلومات الاقتصادية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية سابقا للسنوات من 2001 إلى 2009.

-نشرية المعلومات الاقتصادية لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار للسنوات: 2010-2011-2012.

- Ministère de Développement industriel et de la promotion de l'investissement, Direction générale de la veille stratégique, des études Economiques et des statistiques, « **Bulletin d'information statistique de la PME**», N°23, novembre 2013, P. 14, www.mipmepi.gov.dz

- Ministère de Développement industriel et de la promotion de l'investissement, Direction générale de la veille stratégique, des études Economiques et des statistiques, « **Bulletin d'information statistique de la PME**», N°26, Avril 2015, www.mipmepi.gov.dz

- Ministère de Développement industriel et de la promotion de l'investissement, Direction générale de la veille stratégique, des études Economiques et des statistiques, « **Bulletin d'information statistique de la PME**», N°28, mai 2016, www.mipmepi.gov.dz

من الجدول السابق يتضح مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، وهي في تزايد مستمر من سنة لأخرى، إذ ارتفعت من 2041.7 مليار د.ج سنة 2001م إلى 8658.96 مليار د.ج سنة 2015م. ويرجع ذلك بصفة خاصة للقطاع الخاص، فقد ارتفع الناتج الداخلي للقطاع الخاص من 1560.2 مليار د.ج سنة 2001م إلى 8143.96 مليار د.ج سنة 2015م. وهو ما يوضح مجهودات القطاع الخاص لتلبية الطلب المتزايد على المستوى الوطني رغم منافسة المنتجات الوطنية.

1-3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة:

مهما تحدثنا عن تنمية اقتصادية وما ورد لها من مدخلات، إلا أن الحديث عن تنمية حقيقية لا يكون إلا عند تسجيل مخرجات¹ معتبرة تعكس مدى مردودية السياسة المنتهجة من طرف الدولة. وتعتبر عملية خلق القيمة المضافة من أهم المؤشرات على قوة أي اقتصاد في العالم، حيث تظهر قدرة ذلك الاقتصاد الإنتاجية، فهي تقيس المساهمة الإنتاجية للمؤسسة في الاقتصاد الوطني، ووفقا للنظام المحاسبي الجزائري فهي تعبر عن إجمالي الناتج المحلي الخام مطروحا منه الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج والرسوم الجمركية على الواردات. ولقد سعت الجزائر للرفع من القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات، فعملت على تبني عدة سياسات وبرامج استثمارية. حيث تم تسجيل سنة 1994م قيمة مضافة للقطاع العام بلغت 617.4 مليار دج ما يمثل نسبة 53.5% من إجمالي القيمة المضافة، في حين بلغت مساهمة القطاع 358.1 مليار دج بنسبة مساهمة لم تتعد 46.5%، لتعكس هذه النسب سنة 1998م حيث تم تسجيل قيمة مضافة للقطاع العام بلغت 1019.8 مليار دج، ما يمثل نسبة 46.4% من إجمالي القيمة المضافة، في حين بلغت مساهمة القطاع الخاص 1178 مليار دج ما يمثل نسبة 53.6%. وللقوف على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة في تحقيق القيمة المضافة خلال الفترة (2001-2015) ندرج الجدول الموالي:

الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهيئات دعمها

جدول رقم (03): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خلال الفترة

الوحدة: مليار د.ج

(2015-2001)

السنوات	القطاع الخاص	القطاع العام	إجمالي القيمة المضافة	القطاع
2015	7766.79	810.55	8577.34	
2014	7097.62	740.72	7838.34	
2013	6463.18	675.06	7138.24	
2012	5553.31	588.44	6141.75	
2011	4895.64	527.79	5423.43	
2010	4450.76	340.56	4791.32	
2009	3954.50	432.05	4386.55	
2008	3363.16	418.9	3782.06	
2007	2986.07	420.86	3406.93	
2006	2605.68	401.86	3007.54	
2005	2239.56	367.54	2607.10	
2004	2038.84	344.87	2383.71	
2003	1784.49	312.47	2096.96	
2002	1585.3	286.79	1872.09	
2001	1486.8	258.7	1745.5	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- نشرية المعلومات الاقتصادية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية سابقا للسنوات من 2001 إلى 2009.

- نشرية المعلومات الاقتصادية لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار للسنوات: 2010-2011-2012.

- Ministère de Développement industriel et de la promotion de l'investissement, Direction générale de la veille stratégique, des études Economiques et des statistiques, « **Bulletin d'information statistique de la PME**», N°23, novembre 2013, P. 14, www.mipmepi.gov.dz

- Ministère de Développement industriel et de la promotion de l'investissement, Direction générale de la veille stratégique, des études Economiques et des statistiques, « **Bulletin d'information statistique de la PME**», N°26, Avril 2015, www.mipmepi.gov.dz

- Ministère de Développement industriel et de la promotion de l'investissement, Direction générale de la veille stratégique, des études Economiques et des statistiques, « **Bulletin d'information statistique de la PME**», N°28, mai 2016, www.mipmepi.gov.dz

من الجدول يتضح أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق القيمة المضافة في تزايد مستمر من سنة لأخرى، حيث ارتفعت من 1745.5 مليار دج سنة

2001م إلى 8577.34 مليار دج سنة 2015م، وتعود هذه الزيادة بصورة واضحة للقطاع الخاص، حيث وصلت مساهمته إلى 7766.79 مليار دج سنة 2015م، وهذا ما يؤكد سيطرة القطاع الخاص في مجال الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-4- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات:

عملت الجزائر خلال السنوات الأخيرة جاهدة على تشجيع صادرات القطاع الخاص، وخاصة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك للخروج من دائرة الاعتماد على صادرات المحروقات كمصدر وحيد لتمويل التنمية. وللوقوف على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات ندرج الجدول الموالي:

جدول رقم (04): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات للفترة

الوحدة: مليون دولار أمريكي

(2001-2015)

السنوات الصادرات والواردات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات خارج المحروقات	648	734	673	781	1099	1158	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2165	2582	2063
صادرات المحروقات	18484	9118	23939	31302	43937	53456	58831	77361	44128	55527	71427	69804	63752	60304	35724
إجمالي الصادرات	19132	18825	24612	32083	45036	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917	62886	37787
الواردات	9940	12009	13534	18308	20357	21456	27631	39479	39294	40472	46453	47490	54852	58580	51501
الميزان التجاري	9192	6816	11078	13775	24679	33157	32532	39819	5900	16581	27036	24376	11065	4306	-13714

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تاريخ الاطلاع: 2016/02/12، الموجود على:

www.andi.dz/index.php/ar/statistique

من الجدول يتضح لنا أن معظم صادرات الجزائر تتمثل في صادرات المحروقات، إذ يستحوذ على نسبة كبيرة تفوق 97%، بينما تبقى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جد ضعيفة تتراوح حوالي 3%. فرغم الجهود المبذولة من طرف الدولة لتشجيع الصادرات خارج المحروقات إلا أنه لا يزال دون المستوى المطلوب. فمن خلال الجدول السابق وبتتبع التصدير خارج المحروقات خلال الفترة (2001-2015)، نجد أن هناك ارتفاع في الصادرات خارج المحروقات خلال هذه الفترة، حيث ارتفعت من 648 مليون دولار أمريكي سنة 2001م إلى 2582 مليون دولار أمريكي سنة 2014م، ثم انخفضت إلى 2063 مليون دولار أمريكي سنة 2015م. كما رافقه ارتفاع في صادرات المحروقات خلال هذه الفترة، إلا أن صادرات المحروقات عرفت انخفاضا كبيرا سنة 2015م، حيث انخفضت إلى 35724 مليون دولار أمريكي، بعدما كانت تقدر في سنة 2014م بـ 60304 مليون دولار أمريكي، وهذا الانخفاض يعود للانخفاض الكبير الذي عرفه سعر البترول في أواخر سنة 2014م.

ولقد عرفت الواردات ارتفاع مستمر من سنة 2001م إلى غاية سنة 2014م، ولكنها انخفضت سنة 2015م بسبب ارتفاع أسعار البترول كما قلنا سابقا، والذي يؤثر على نفقات الدولة، وبالتالي إتباع الدولة سياسة تقشفية في الاستيراد. وبهذا فالميزان التجاري خلال الفترة (2001-2015) عرف تذبذبا، وهذا بسبب ارتفاع الصادرات وانخفاضها في سنة وارتفاع الواردات وانخفاضها في سنة. وعرف أقل قيمة له خلال هذه الفترة سنة 2015م حيث سجل عجز في الميزان التجاري قدر بـ 13714 مليون دولار أمريكي. وذلك نتيجة انخفاض صادرات المحروقات بسبب ارتفاع أسعار البترول.

2- الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

بغرض تطوير وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، عملت الجزائر على إنشاء هيئات لهذا القطاع، ومن أهم هذه الهيئات ما يلي:

2-1- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

سنة 1991م تم إدراج ضمن الحكومة وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم ترقيةها إلى وزارة بكامل الصلاحيات والهيكل منذ سنة 1994م بموجب المرسوم التنفيذي رقم (211-94) المؤرخ في 18 جويلية 1994م، فأصبحت

تسمى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية. ويعود إنشاء هذه الوزارة لعدة عوامل، نذكر منها ما يلي²:

- ضعف القدرة التمويلية الذاتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ضعف علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع البنوك مقارنة بالمؤسسات الكبرى؛

- تكفل الدولة بتنمية هذا القطاع على أساس أنه قطاع استراتيجي هام في معالجة الكثير من المشكلات وخاصة مشكل البطالة.

وأصبحت مهام وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل فيما يلي³:

- تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها؛
- تقديم الحوافز والدعم اللازم لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- المساهمة في إيجاد الحلول لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إعداد استراتيجيات لتطوير وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إعداد النشرات الإحصائية اللازمة وتقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في هذا القطاع؛

- تبني سياسة ترقية القطاع، وتجسيد برنامج التأهيل الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية المناولة؛
- ترقية وسائل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية التشاور مع الحركة الجموعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقد أنشأ تحت إدارة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها: حاضنات الأعمال، مشاتل المؤسسات، مراكز التسهيل والمجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-2- الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة في دعم وترقية المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة:

إضافة للأنشطة التي تقوم بها الوزارة المتخصصة والمؤسسات التابعة لها، هناك هيئات حكومية ومؤسسات متخصصة تقوم بدور فعال في تنمية المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة، منها: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبورصات المناولة والشراكة. وسنتعرض لهذه الهيئات فيما يلي:

2-2-1- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC): تم إنشاء

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وفقا للمرسوم التشريعي رقم (94 - 09) المؤرخ في 26 ماي 1994م، والمتضمن الحفاظ على الشغل وحماية الأجراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لا إرادية. وقد حدد قانونه الأساسي من خلال صدور المرسوم التنفيذي رقم (94 - 188) المؤرخ في 6 جويلية 1994م، والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

أ- شروط الاستفادة من تحفيزات CNAC: يشترط على من يتقدم بطلب تمويل من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة أن يتوفر على الشروط التالية⁴:

- أن يبلغ من العمر ما بين خمس وثلاثين سنة وخمسين سنة؛
- الإقامة بالجزائر، وعدم شغله أي منصب عمل مأجور لدى إيداعه طلب الإعانة؛
- أن يكون مسجل لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل منذ ستة أشهر على الأقل بصفة طالب شغل، أو أن يكون مستفيدا من تعويض الصندوق الوطني للتأمين على البطالة؛

- التمتع بمؤهل مهني أو امتلاك قدرات معرفية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به؛
- القدرة على رصد إمكانيات مالية كافية للمساهمة في تمويل المشروع؛
- عدم ممارسة أي نشاط لحسابه منذ اثنتي عشرة شهرا على الأقل.
- عدم استفادته من إعانة بعنوان إحداث النشاط.

ب- تطور المؤسسات التابعة لـ CNAC: لقد عرف عدد المؤسسات التابعة لـ CNAC تطورا ملحوظا، ورافقه في ذلك تطور مناصب الشغل، حيث عرف عدد المؤسسات التابعة لـ CNAC منذ نشأتها وإلى غاية 2015/12/31م 129814 مؤسسة، وهذه المؤسسات وفرت 266871 منصب شغل. والجدول الموالي يوضح عدد المؤسسات ومناصب الشغل المرافقة لها والتابعة لـ CNAC منذ نشأته وإلى غاية 2015/12/31م، وذلك حسب قطاع النشاط:

جدول رقم (05): المؤسسات التابعة لـ CNAC حسب قطاع النشاط لغاية 2015/12/31م

البيان قطاع النشاط	عدد المؤسسات	مناصب الشغل
زراعة	14188	34522
حرف	9870	26078
بناء وأشغال عمومية	7599	24568
هيدروليك	307	1065
صناعة	9821	28653
صيانة	737	1779
صيد	355	1293
أعمال حرة	711	1541
خدمات	28252	59316
نقل بضاعة	45793	69597
نقل المسافرين	12181	18459
المجموع	129814	266871

Source : Ministère de Développement industriel et de la promotion de l'investissement, Direction générale de la veille stratégique, des études Economiques et des statistiques, « **Bulletin d'information statistique de la PME**», N°28, mai 2016, www.mipmepi.gov.dz

2-2-2- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): أنشأت الوكالة

الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم (96 - 296) المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 هـ والموافق لـ 08 ديسمبر 1996 م، المعدل بالمرسوم رقم (98 - 231) المؤرخ في 19 ربيع الأول 1419 الموافق لـ 13 جويلية 1998م، وتعمل الوكالة الوطنية على دعم الشباب العاطل عن العمل، ومساعدته في إنشاء مؤسسات صغيرة.

أ- أهداف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: تسعى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لتحقيق جملة من الأهداف⁵:

- تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجعلها أكثر تكاملا مع المؤسسات الأخرى؛
- التخفيف من حدة البطالة؛
- تعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية؛
- تنمية روح المبادرة والإبداع لدى الفرد.

ب- مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالمهام التالية⁶:

- تشجيع كل الأشكال والتدابير المساعدة على ترقية الشباب من خلال برامج التكوين، والتشغيل والتوظيف الأول؛
- تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ومنها الإعانات، التخفيضات في نسب الفوائد؛
- تتابع الاستثمارات التي ينجزها الشباب أصحاب المشاريع في إطار احترامهم لبنود دفتر الشروط؛
- تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق، والامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛
- تشجيع كل شكل من الأعمال والتدابير التي ترمي لترقية إحداث الأنشطة وتوسعها؛
- توفر لأصحاب المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بنشاطاتهم؛
- تقديم الاستشارات ومد يد المساعدة للشباب أصحاب المشاريع في التركيب المالي ورصد القروض؛
- تقيم علاقات مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها؛
- تقوم الوكالة بإبرام اتفاقيات مع كل هيئة أو مقولة أو مؤسسة إدارية عمومية ينصب هدفها في إنجاز برامج لتكوين الشباب ذوي المشاريع لحساب الوكالة.

ج- شروط الاستفادة من تحفيزات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: لكي تمنح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تحفيزات مالية وجبائية للشباب حددت شروط لابد من توفرها في الشباب أصحاب المؤسسة ومن بينها ما يلي⁷:

- لابد أن يكون الشباب المعني بطالا وعمره يتراوح بين 19 - 35 سنة، كما يمكن أن يصل سنه إلى 40 سنة بالنسبة لمسير المؤسسة على أن يتعهد بتوفير مناصب عمل دائمة بما فيها الشركاء؛
- يجب أن يكون الشباب المعني حاصل على مؤهلات مهنية أو يملك دراية كافية أو لديه شهادة خبرة؛

- لا بد ألا تتعدى قيمة الاستثمار أربعة ملايين دينار جزائري (4000000 دج)؛
- تعبئة أقل مقدار ممكن من المساهمة الشخصية المالية أو العينية قيمتها تتراوح من 50.000 دج و 80.000 دج، وذلك في حدود مبلغ إجمالي للاستثمار لا يزيد عن 10.000.000 دج.

د- تطور المؤسسات التابعة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال الفترة (1998-2015): لقد عرفت المؤسسات المنشأة ضمن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تطورا كبيرا منذ نشأة الوكالة إلى يومنا هذا، ورافقها في ذلك تطور مناصب الشغل. حيث ارتفع عدد المؤسسات إلى أن وصل إلى 356718 مؤسسة سنة 2015م، في حين قدرت مناصب الشغل 855498 منصب شغل سنة 2015م. والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (06): تطور المؤسسات التابعة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال الفترة (1998-2015)

السنوات	عدد المؤ.ص.م	مناصب الشغل
1998 2007	86380	243308
2008	97014	274726
2009	117862	332538
2010	140503	392670
2011	183335	485352
2012	249147	614555
2013	270288	660935
2014	333042	803928
2015	356718	855498

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،

<http://www.ansej.org.dz?q=fr/content/nos.statistiques>

2-2-3- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): لقد أقدمت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وضع استراتيجية هدفها تطوير الاستثمار، وذلك من خلال إنشاء هيئة حكومية جديدة تجمع بين مهام ووسائل وكالة ترقية ودعم الاستثمارات⁸ (APSI) والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، وهي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI). ولقد أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لتعويض وكالة ترقية الاستثمار ودعمه، بموجب الأمر رقم (03-01) المؤرخ في 20

أوت 2001م المتعلق بتطوير الاستثمار. وتتلقى هذه الوكالة طلبات المستثمرين المتعلقة بالاستفادة من مزايا الاستثمار الممنوحة من طرف الوكالة، وبعدها يقوم خبراء الوكالة بدراسة الملف تقنيا واقتصاديا، فيتم منح أو رفض الطلب خلال 30 يوم⁹ بدلا من 60 يوم في الوكالة السابقة.

أ- شروط الاستفادة من التحفيزات الجبائية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:
يمكن تقسيم شروط الاستفادة من التحفيزات الجبائية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى: شروط تتعلق بشكل الاستثمارات، شروط تتعلق بالطبيعة القانونية للمستثمر وشروط شكلية وإدارية.

- شروط تتعلق بشكل الاستثمارات: يحدد الأمر الرئاسي رقم (03-01) النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز و/ أو الرخصة. ويقصد بالاستثمار حسب هذا الأمر ما يلي¹⁰:

- اقتناء أصول تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة؛
- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينة؛
- استعادة النشاطات في إطار حوصصة جزئية أو كلية.
- شروط تتعلق بالطبيعة القانونية للمستثمر:** لكي تستفيد المؤسسات من التحفيزات الجبائية، لابد على المؤسسات الاقتصادية اكتساب الشخصية المعنوية، وأن تكون منظمة في شكل أموال أو أشخاص تخضع اجبارا أو اختيارا للضريبة على أرباح الشركات.
- شروط شكلية وإدارية:** للوكالة أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما ابتداء من تاريخ إيداع طلب المزايا من أجل¹¹:

- تزويد المستثمرين بكل الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز الاستثمار؛
 - تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياها.
- في حالة عدم الرد من قبل الوكالة أو الاعتراض على قرارها، يمكن أن يقدم المستثمر طعنا لدى السلطة الوصية على الوكالة التي يتاح لها أجل أقصاه خمسة عشر (15) يوما للرد عليه، كما يمكن أن يكون قرار الوكالة موضوع طعن أمام القضاء.

ب- تطور المؤسسات التابعة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة (2002-2015): لقد شهدت المؤسسات التابعة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تطورا كبيرا منذ نشأتها وإلى يومنا هذا، حيث عرف عدد المؤسسات التابعة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تزايد مستمر، ورافق هذا التزايد في عدد المؤسسات الزيادة في مناصب الشغل، حيث عرفت هذه الأخيرة ارتفاعا من سنة لأخرى. حيث وصل عدد المؤسسات التابعة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى 66838 مؤسسة في 2015/12/31م، كما قدرت مناصب الشغل بـ 1105511 منصب شغل خلال نفس السنة. والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (07): تطور المؤسسات التابعة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة (2002-2015)

البيان السنوات	عدد المؤ.ص.م	مناصب الشغل
2002	495	29586
2003	1628	34618
2004	876	24892
2005	836	32019
2006	2102	47265
2007	4257	86733
2008	6538	89594
2009	6932	63488
2010	5564	59134
2011	5688	124004
2012	6077	76443
2013	7991	143446
2014	9904	150959
2015	7950	143330
المجموع	66838	1105511

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،

<http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements>

2-2-4- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): استحدث جهاز خاص بالقرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي (04 - 14) يتمثل في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وتتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي¹².

أ- مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: تتولى الوكالة الوطنية بالاتصال مع المؤسسات المعنية القيام بالمهام التالية¹³:

- تسيير جهاز القرض المصغر؛
 - تدعيم المستفيدين وتقديم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم؛
 - تمنح قروض بدون فائدة؛
 - تقوم بدور إعلامي لمختلف الإعانات؛
 - المتابعة الدائمة للأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.
- ب- شروط الاستفادة من القرض المصغر: يشترط للاستفادة من القرض المصغر ما يلي¹⁴:

- بلوغ سن 18 فما فوق؛
- عند امتلاك أي مدخول أو امتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة؛
- إثبات مقر الإقامة؛
- التمتع بكفاءات تتوافق مع المشروع المرغوب بإنجازه؛
- عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات؛
- القدرة على دفع مساهمة شخصية في تمويل المشروع؛
- الانخراط في صندوق الضمانات المشترك للقروض المصغرة.

2-2-5- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

(ANDPME): من أجل تطوير وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم (05-165)¹⁵ المؤرخ في 2005/05/03م، وهي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية. وتقوم الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتنفيذ المهام التالية:

- تطبيق الاستراتيجية القطاعية الخاصة بترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان متابعة سيره؛

- تتبع التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص الإنشاء، التوقف وتغيير النشاط؛
- إعداد دراسات دورية بخصوص التوجهات العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- جمع واستغلال ونشر المعلومات الخاصة بمجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الخاتمة:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في الاقتصاد الجزائري، من خلال مساهمتها في زيادة مناصب الشغل، وبالتالي الحد من البطالة، زيادة الناتج الداخلي الخام وزيادة القيمة المضافة، إضافة لمساهمتها في تنمية الصادرات خارج المحروقات. وقد عملت الحكومة الجزائرية على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفيرها لعدة هيئات تدعمها، فأنشأت لها وزارة خاصة بها. وبالإضافة للأنشطة التي تقوم بها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات التابعة لها، وجدت عدة هيئات حكومية ومؤسسات متخصصة تقوم بدور فعال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبورصات المناولة والشاركة. فوجود مثل هذه الهيئات من شأنه تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

¹ - قيمة مضافة حقيقية.

² - عمار علواني، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية: حالة ولاية سطيف"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010، ص. 129.

³ - المرسوم التنفيذي رقم (190-2000)، المتضمن تحديد صلاحيات وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، 2000/07/11، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد (42)، ص. 10.

- ⁴ - المرسوم التنفيذي رقم (04 - 02) المؤرخ في 3 جانفي 2004م، يحدد شروط الإعانات الممنوحة للبطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35 - 50 سنة ومستوياتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد (03)، ص. 06.
- ⁵ - المادة (2) المرسوم الرئاسي (03 - 300) المؤرخ في 11 سبتمبر 2003م، يعدل ويتم المرسوم الرئاسي (96 - 234) المؤرخ في 02 جويلية 1996م المتعلق بدعم تشغيل الشباب.
- ⁶ - المادة (2) من المرسوم التنفيذي رقم (03 - 288)، المؤرخ في 6 ديسمبر 2003م، يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم (96 - 296) المؤرخ في 8 ديسمبر 1996م.
- ⁷ - المادة (2)، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العمل والحماية الاجتماعية والتكوين المهني، المرسوم التنفيذي رقم (96 - 297) المؤرخ في 08 سبتمبر 1996م، المتضمن شروط الاعانة المقدمة للشباب صاحب المشروع، الصادرة بتاريخ 11 سبتمبر 1996م، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد (52).
- ⁸ - أنشئت هذه الوكالة تطبيقا للمادة (07) من المرسوم التشريعي (93-12) وتم تحديد صلاحيتها وتنظيمها وسيرها بمقتضى المرسوم التنفيذي (94-319) المؤرخ في 17 أكتوبر 1994م. كما تقوم الوكالة بمنح المزايا المنصوص عليها في الأنظمة التي أقرها المرسوم التشريعي رقم (93-12).
- ⁹ - المادة (07)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم (01-03) المتعلق بتطوير الاستثمار، العدد (47)، المؤرخ في 22 أوت 2001م.
- ¹⁰ - المادة (02)، المرجع السابق.
- ¹¹ - المادة (07)، المرجع السابق.
- ¹² - المادة (3)، المرسوم التنفيذي رقم (04-14)، المؤرخ في 22/01/2004م، يتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد (06)، ص. 08.
- ¹³ - المادة (05) فقرة (01)، المرجع السابق، ص. 08.
- ¹⁴ - المرسوم التنفيذي (04-15)، المؤرخ في 22 جانفي 2004م، يحدد شروط الإعانات المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد (06)، ص. 13.
- ¹⁵ - المرسوم التنفيذي (05/165)، المؤرخ في 03 ماي 2005م، المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية.

المهاجرون و قاعدة «LIFO»: دروس مستسقة من الأزمة المالية 2008

Migrants and the “LIFO” Rule: Learned Lessons from the Financial Crisis 2008

د. مغتات صابرينة

sabrinemortet@gmail.com

المركز الجامعي غليزان

تاريخ قبول النشر: 2019/06/09

تاريخ الاستلام: 2018/02/27

المخلص:

أثرت الأزمة المالية سنة 2008 مباشرة على اسواق العمل في الدول المتطورة إما عن طريق تسريح العمال أو تراجع اجورهم. هذا التغير المفاجئ والقوي كان له اثر حتمي على تدفقات الهجرة الدولية وخاصة المهاجرين العاملين في اسواق عمل الدول المتضررة. خلف ذلك ترجعا في تدفقات المهاجرين الشرعيين وتزايدا مستمرا في الهجرة غير الشرعية بالإضافة إلى تنامي التوترات الاجتماعية بين المهاجرين والعمال الاصليين الامر الذي أدى بأغلب الدول الجاذبة للهجرة إلى إعادة النظري سياساتها مركزة على سياسات مشجعة لهجرة العودة وذلك لتدارك معدلات البطالة الكبيرة التي خلفتها الأزمة وإعطاء الأولوية للعمال الاصليين. يشير الاقتصاديون من واقع أزمات قد سبقت أن المهاجرين هم ضحايا قاعدة "Last-In-First-Out" بمعنى أنهم آخر من يتم توظيفهم في سوق العمل وهم أول من يتم تسريحهم في حالة الأزمات، بالتالي ومن خلال هذا المقال سنحاول معالجة ظاهرة الهجرة الدولية أثناء الأزمات و تحديدا أزمة 2008 وذلك من خلال محاولة معرفة كيفية تأثير الأزمة المالية على الهجرة الدولية وعلى المهاجرين في سوق العمل؟ وهل اخر المهاجرين المشغلين هم اول من تضرر من هذه الازمة؟ وعليه فان الفرضية الاساسية للدراسة تضمنت تبني قاعدة LIFO. للإجابة على هذا الإشكال حاولنا التعرف على أثر الأزمة المالية على المهاجرين بصفة عامة وعلى مهاجري العمل بصفة خاصة، ثم قمنا بإجراء مقارنة ما بين أثرها على المهاجرين والعمال الأصليين من خلال متغير البطالة كما حاولنا التعرف على الأسباب التي تجعل من المهاجرين أول من يتأثر بالأزمات المالية.

الكلمات المفتاحية: الهجرة الدولية، هجرة العودة، الأزمة المالية، سوق العمل، البطالة.

Abstract:

The 2008's financial crisis has directly affected the labor markets in developed countries either by the dismissals or by declining in wages. This strong sudden change had an inevitable impact on the international migration flows, especially on migrants working in the labor markets of the affected countries, what has led to a decline of the legal migrants flows and to a continuous growing of the social tension between migrants and the native workers. This made most of immigration-attracting countries reconsidering their policies that encourage the return migration to rectify the high unemployment rates and give the priority to the native workers. According to the economists and from the fact of previous crises experiences; so migrants are victims of the rule « Last-In-First-Out », which means that migrants are the last to be employed in the labor market and the first to be laid off in a state of crisis.

So through this article we will try to address the phenomenon of the international migration during crises especially the 2008's crisis, by trying to understand how the financial crisis had affected on the national migration and the migrants in labor markets ?and if the last employed migrant is the first affected by the crisis ?

Therefore, the basic hypothesis of the study adopted the rule LIFO.

In order to answer this problematic, we tried to determine the impact of the financial crisis on immigrants in general, and on migrants workers in particular, than we compared between immigrants and native workers through the unemployment variable, as we also tried to recognize the reasons that make migrants the first to be affected by financial crises.

Keywords: International migration, return migration, financial crisis, labor market, unemployment

مقدمة:

تؤثر الازمات المالية و الاقتصادية دائما على الهجرة الدولية و سياساتها، فأزمة (1929-1933) تسببت في عودة كبيرة لمهاجري أمريكا اللاتينية من الو.م.أ كما تسببت في سياسات تقييدية للهجرة في العديد من الدول الصناعية مثل فرنسا و كندا. أزمة النفط 1973 هي الأخرى تسببت في تقييدات للعمال المهاجرين و ما يصاحبه من طلبات اللجوء و تنامي الهجرة غير الشرعية. و كنتيجة للأزمة الاسيوية (1997-1999) فان العديد من دول جنوب شرق اسيا تبنت سياسات تسعى لتفضيل العمالة المحلية على العمالة الأجنبية. أزمة روسيا أدت الى تدفقات الهجرة الخارجة وخصوصا هجرة الكفاءات.

أزمة 2008 أثرت هي الأخرى على الهجرة الدولية على أكثر من صعيد، حيث أثرت على سياسات الهجرة في كبريات الدول المستقبل لها خصوصا في ول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية"OCDE" و أثرت على وضعية المهاجرين في سوق العمل سواء بزيادة الحجم الساعي، انخفاض الأجور أو البطالة حيث فقد العديد من المهاجرين وظائفهم خصوصا في بعض القطاعات مثل قطاع البناء، الفنادق... الخ، كما بينت الفجوة في معدلات البطالة بين المهاجرين و المواطنين الأصليين أنهم الأكثر تأثرا بالأزمة و بالتالي و من خلال هذه الدراسة نحاول الاجابة على الاشكال الرئيسي التالي:

- لماذا يعتبر المهاجرون الأكثر تأثرا في سوق العمل أوقات الأزمات الاقتصادية؟ وهل يمكن القول أن أزمة 2008 رسخت لقاعدة "Last-In-First-Out" أي أن المهاجرين هم اخر من يتم توظيفهم في الأوقات العادية و أول من يتم تسريحهم أوقات الأزمات ؟

وبالتالي نعتمد على قاعدة LIFO كفرضية للدراسة و للإجابة على الاشكال الرئيسي قمنا بتقسيم المقال الى محورين حيث تناولنا في الجانب الأول اثار الأزمة على المهاجرين بصفة عامة حيث تطرقنا الى تدفقات الهجرة، الهجرة غير الشرعية، هجرة العودة، سياسات الهجرة و تحويلات المهاجرين. أما الجانب الثاني من الدراسة فقد ركزنا على أثار الأزمة على المهاجرين في سوق العمل مع مقارنة بينهم و بين السكان الأصليين على أساس متغير البطالة من أجل معرفة أهم الاسباب التي تجعلهم الأكثر تأثرا أوقات الأزمات.

المحور الأول: آثار الأزمة المالية على المهاجرين

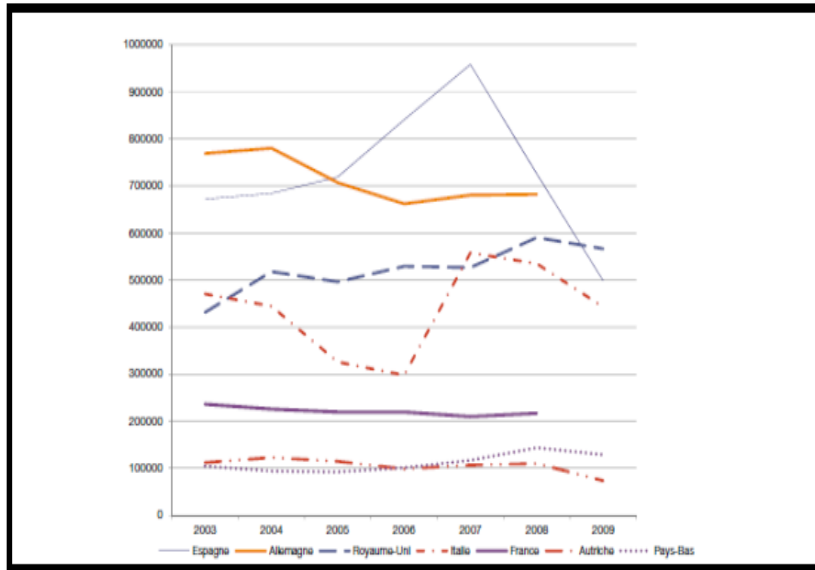
لقد كان للأزمة المالية أثر على الهجرة الدولية على أكثر من صعيد، حيث أثرت على تدفقات المهاجرين ، و مست سياسات الهجرة كما أثرت على الهجرة غير الشرعية و على وضعية المهاجرين في سوق العمل.

أولا: بالنسبة لتدفقات المهاجرين: و نظرا للضغط الذي خلفته الأزمة على كبريات الدول، خصوصا دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية و بالنظر الى الغاية الأولى للهجرة و التي تتمثل في أغلب الأحيان على فرص أحسن للعمل من

أجل تحقيق دالة المنفعة و ذلك تبعا للنظرية النيوكلاسيكية و بالتالي فان السؤال المطروح: هل أثرت الأزمة على تدفقات المهاجرين بالتراجع؟

للإجابة على هذا السؤال قمنا بملاحظة لتطور تدفقات المهاجرين في بعض الدول كالمملكة المتحدة مثلا و التي انخفض فيها عدد طلبات الهجرة المقبولة في اطار تسجيل العمل منتقلا من 46600 سنة 2008 الى 21300 سنة 2009 بانخفاض قدر ب 54%¹. اسبانيا و التي تستقبل عدد كبير من المهاجرين من المغرب، أمريكا اللاتينية، رومانيا هي الأخرى شهدت انخفاضا في طلبات العمل المقبولة من 200000 سنة 2007 الى 13700 طلب سنة 2008². مع العلم أن هذا البلد يستم بخاصية الهجرة الموسمية . والشكل التالي يوضح أثار الأزمة على تدفقات الهجرة في بعض الدول

الشكل 1: تطور تدفقات الهجرة في أبرز دول الهجرة ما بين 2003-2009



Source : Eurostat ;traitement : centre d'analyse stratégique (CAS)
et DSED-SGLL

يؤكد هذا الشكل أن الأزمة أثرت بشكل أكبر على المهاجرين في اسبانيا و التي بلغت درجة استقطابها للمهاجرين الذروة في 2007 لتشهد انخفاضا سريعا عقب ذلك

و هو الأمر نفسه بالنسبة لإيطاليا في حين شهدت بعض الدول استقرارا في نسب الوافدين إليها من المهاجرين مثل فرنسا.

ثانيا: بالنسبة للهجرة غير الشرعية: فقد تم تشديد الرقابة أكثر عليها الأمر الذي أدى الى تراجعها في اسبانيا مثلا بنسبة 25,6%³. و بين مؤيد لفكرة تراجع هذا النوع من الهجرات الا أن هناك من لاحظ العكس و اعتبر أنها في تزايد و ذلك عائد الى: تشديد سياسات الهجرة و انخفاض من حصص المهاجرين و فرض القيود على استقبالهم أدى الى فتح الباب أمام الهجرة غير النظامية بالإضافة الى عامل اخر و هو اصرار المهاجرين الشرعيين على البقاء في الدول المهاجرة بالرغم من الصعوبات المعاشة و فقدانهم لوظائفهم و هذا ما مثل حافزا للهجرة و ان كانت غير شرعية⁴.

ثالثا: بالنسبة لهجرة العودة : فانه يمكن القول أن المهاجرين المستقرين في دول المهجر منذ فترة طويلة فانهم يعانون بنفس الشكل مثل السكان المحليين و بالتالي تقل نسبة احتمالهم للعودة و هذا عائد الى اندماجهم، خلافا عن المهاجرين الجدد الذين يزيد احتمال عودتهم. و على العكس من المتوقع فان الأزمة لم ينتج عنها عودة كبيرة للمهاجرين، حيث أن أغلب المهاجرين يفضلون البقاء في الدول المستقبلية لأن الوضع في دول الصل ليس بأحسن منها. غير أنه كانت هناك هجرات للعودة طوعية في اطار برامج حكومية تحفيزية عن طريق تدعيمات مادية من أجل التشجيع على العودة مثل ما حدث في اسبانيا و الشيك⁵ و حسب منظمة الهجرة الدولية فقد كانت هناك زيادة في عدد مهاجرين العودة منتقلة من 18486 سنة 2008 الى 19635 سنة 2009

رابعا: كان للأزمة المالية أثر على تحويلات المهاجرين أيضا و التي اتسمت هي الأخرى بالتراجع و هذا عائد الى التراجع في الامكانيات المالية للمهاجرين بالإضافة الى تبني خيار هجرة العودة من طرف بعض المهاجرين عقب الأزمة. و قد تراجعت فعليا منتقلة من 397 مليار دولار سنة 2008 الى 290 مليار دولار سنة 2009 و هذا حسب تصريحات البنك الدولي⁶. و الجدول التالي يوضح تطور نسبة تحويلات المهاجرين من 2006 الى 2009.

الجدول 1: تدفقات تحويلات المهاجرين إلى الدول النامية ما بين (2006-2009)
بالمليار دولار

2009	2008	2007	2006	
315.7	335.8	289.6	235.2	الدول النامية
85.7	86.1	71.3	57.6	شرق آسيا والمحيط الهادي
45.6	57.5	50.8	37.3	أوروبا وآسيا الوسطى
56.5	64.4	63.1	59.1	أمريكا اللاتينية والكاريبي
32.0	34.8	31.7	26.1	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
75.2	71.7	54.0	42.5	جنوب آسيا
20.7	21.3	18.7	12.6	جنوب صحراء أفريقيا
32.2	31.9	24.7	19.9	الدول ضعيفة الدخل
283.4	303.9	265.0	215.3	الدول متوسطة الدخل

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي

<http://www.worldbank.org>⁷

حيث نلمس التراجع خصوصا ما بين سنتي 2008 و 2009 خصوصا متوسطة الدخل.

خامسا: و من ناحية سياسات الهجرة: فقد أثرت الأزمة المالية على سياسات الهجرة في الدول المستقبلية على أكثر من مستوى، من جهة تحديد الحصص و ذلك من أجل تقييد تدفقات المهاجرين مثلما هو الحال في إيطاليا مثلا و التي قامت بتحديد حصص المهاجرين المقبولين لسنة 2007 ب 170000 في حين تلقت 700000 طلب بفارق 530000 طلب مرفوض. هذه الحصص التي تراجعت في 2008 لتصل الى 150000، لتلغى سنة 2009 و يتم فقط قبول المهاجرين في قطاع الزراعة و

السياحة فقط. البرتغال هي الأخرى خفضت حصصها من 8600 مهاجر سنة 2008 الى 3800 مهاجر سنة 2009، أما اسبانيا فقد شهدت أبرز تخفيض لها و هذا ما رأيناه سابقا (أنظر الشكل 1)، حيث انخفضت الحصة منتقلة من 15000 في سنة 2008 الى 900 سنة 2009. و نفس الشيء عرفته دول أخرى مثل ايرلندا، استراليا، كرواتيا، كندا....الخ⁸

من جانب اخر مست سياسات الهجرة أيضا تراخيص الاقامة، حيث واجه المهاجرون المؤقتون صعوبة في تجديدها خصوصا بعد خسران وظائفهم، الا أن السويد مثلا منحت فرصة 3 أشهر لإيجاد عمل و الا سيتم سحب اقامتهم⁹.

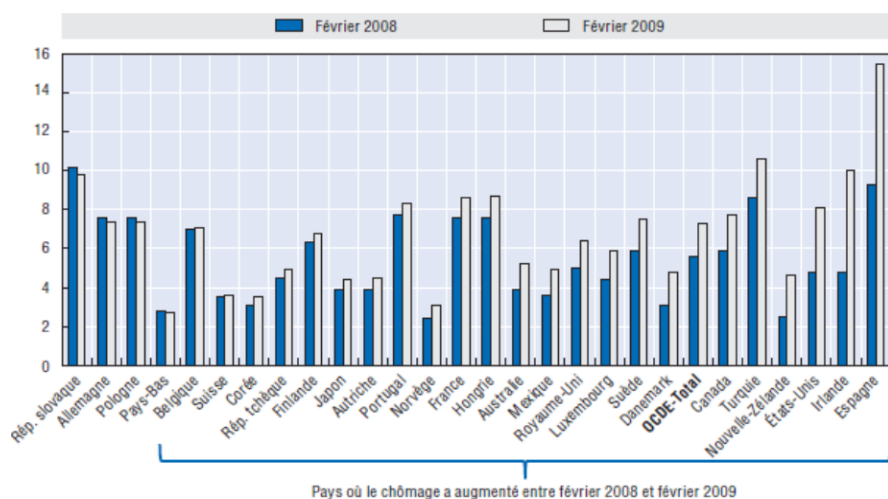
كذلك استهدفت سياسات الهجرة القائمة السنوية للوظائف التي تعاني الندرة و التي تم تقليصها و حذفها في بعض الدول، حيث تم حذف وظائف مثل الدهن، المساعدين الطبيين، المزارعين. كندا مثلا قامت بحذفها سنة 2009 و ذلك بإحلال قواعد أكثر صرامة في التوظيف، بالإضافة الى تشديد اختبار سوق العمل (labor test market) و ذلك من أجل اعطاء الأولوية في التوظيف للعمال المحليين حيث وجب التأكد من استحالتهم لشغل الوظائف المعروضة قبل توظيف عمال أجانب¹⁰. بالإضافة الى ذلك فقد تم تبني برامج للمساعدة على الهجرة الطوعية و ذلك بتقديم تحفيزات مالية للمهاجرين تساعد على العودة و هذا ما شهدته خصوصا اسبانيا¹¹.

المحور الثاني: أثر الأزمة المالية على هجرة العمل

لقد أثرت الأزمة المالية على معدلات البطالة في العالم حيث وصلت الى 10% في الو.م.أ سنة 2009 مرتفعة بقرابة 6% من 2007 الى 2010. نفس المعدل في منطقة الأورو منتقلة من 7,5% سنة 2007.

و عموما قدر اجمالي نسبة البطالة في منطقة OCDE 15 مليون بطل و أكبر نسبة للبطالة شهدتها اسبانيا بمعدل 15,5% لأنه البلد الذي اعتبر الأكثر تأثرا بالأزمة و الشكل التالي يوضح معدلات البطالة في الفترة ما بين 2008 و 2009¹²,

الشكل 2: معدل البطالة في بعض دول "OCDE" ما بين فيفري 2008 -فيفري



2009

Source : OCDE Indicateurs économiques clés ; taux de chômage standardisé ; le lien <http://dx.doi.org/10.1787/636854751615>

من خلال الشكل السابق نلاحظ ارتفاع في نسبة البطالة سنة 2009 مقارنة ب 2008 و هذا في أغلب الدول غير أن الارتفاع الأكبر شهدته اسبانيا بمعدل فاق 15% سنة 2009.

من الجدير بالذكر أن الأزمة المالية كان لها أثر على قطاعات معينة في الاقتصاد حيث أن البعض منها توظف عدد كبير من المهاجرين حيث أنهم يتركزون بشكل أكبر في قطاع البناء، الزراعة، الصناعة، الفنادق، المطاعم، الصحة و الرعاية بالإضافة الى الخدمات و هذه القطاعات تأثرت بشكل كبير بالأزمة حيث كان بارزا تأثيرها في بعض الدول منذ بدايتها مثل اسبانيا، المملكة المتحدة، إيرلندا، الوم.¹³

من جانب القطاعات فان قطاع البناء، الفنادق، المطاعم تعتبر أكثر حساسية لمعدلات البطالة وقت الأزمات اذا ما قارناه بقطاع الصحة، الرعاية و التربية و التي تعتبر أكثر أمانا. و ما يلاحظ أن المهاجرين يتركزون في القطاعات الأكثر حساسية

في فترات التراجع الاقتصادي، و مما سبق فانه من الطبيعي أن يختلف معدل البطالة من قطاع الى اخر، حيث بلغ في صفوف المهاجرين الأفارقة في قطاع البناء معدل 33% و هذا في اسبانيا سنة 2008، نفس الشيء في كندا و التي تراجع فيها التوظيف في هذا القطاع. و الجدول التالي يوضح عدد الوظائف التي تم فقدها حسب القطاعات خلال سنة 2009¹⁴

الجدول 2: عدد الوظائف حسب القطاعات الاقتصادية في الوم. أ سنة 2009

القطاع	عدد الوظائف الضائعة
قطاع البناء	900000
قطاع الصناعات المصنعة	790000
التجارة بالتجزئة	522000
الخدمات المالية	150000

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات OCDE

و يختلف الأمر بالنسبة للمملكة المتحدة و التي شهدت التراجع الأكبر في قطاع الخدمات و المالية و فرنسا في قطاع الزراعة و صناعة السيارات و التي اعتبرت من أكثر القطاعات المتضررة من الأزمة. هذا و قد بقيت القطاعات الأخرى مثل الصحة و التعليم في طلب مستمر للكفاءات المهاجرة.

اجمالا فان معدل البطالة في صفوف المهاجرين ارتفع بشكل كبير في كل دول OCDE حيث بلغ عدد المهاجرين البطالين في الوم. أ مثلاً ب 1,2 مليون بطل مرتفعاً من 4,3% سنة 2007 الى 9,7% سنة 2009.

إذا ما قارنا معدلات البطالة ما بين المهاجرين و السكان الأصليين فان هناك دائماً فجوة لصالح المواطنين الأصليين فمثلاً في فرنسا بلغ معدل البطالة في صفوف المهاجرين 18,5% مقابل 9% من الفرنسيين و هذا سنة 2009، أما في اسبانيا فان كل مهاجر من 4 في حالة بطالة بنسبة 28% مقابل 15% لغير المهاجرين¹⁵

و الجدول التالي يوضح الفجوة في معدل البطالة ما بين السكان الأصليين و المهاجرين في دول مختارة

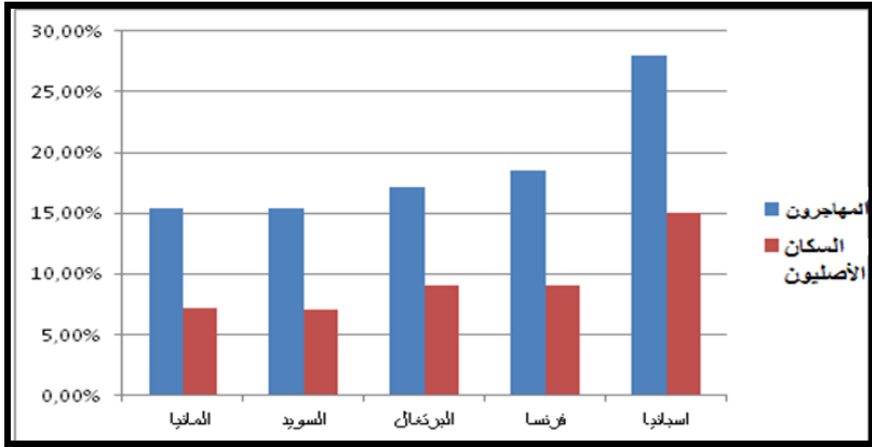
جدول 3: مقارنة في معدلات البطالة ما بين السكان الأصليين و المهاجرين ما بين 2009 و 2010

البلد	الجنس	معدل البطالة 2009	معدل البطالة 2010
	السكان الأصليين	المهاجرين	السكان الأصليين
ايرلندا	الإجمالي	11.2	15.4
	ذكر	14.4	18.2
	أنثى	7.2	11.7
اسبانيا	الإجمالي	16.0	27.2
	ذكر	15.1	29.8
	أنثى	17.1	24.1
المملكة المتحدة	الإجمالي	7.5	8.9
	ذكر	8.7	8.9
	أنثى	6.1	8.9

Source : OECD , Key statistics on migration in OECD countries,
Labour market outcomes of migrants (2008-2010) ;
<http://www.oecd.org/dataoecd/18/47/48335145.xls/> Une base

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة و بوضوح أن معدلات البطالة مرتفعة دائما في صفوف المهاجرين مقارنة بالسكان و هذه الفجوة تميل الى الزيادة سنة 2010. و هذا ما يؤكد أن المهاجرين هم أكثر عرضة لخسران وظائفهم و الشكل التالي يوضح يؤكد فجوة البطالة ما بينهما .

الشكل 3: مقارنة معدلات البطالة بين المهاجرين و السكان الأصليين 2009



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات منظمة التعاون و التنمية

الاقتصادية OCDE 2009

و يمكن تفسير تأثير المهاجرين أثناء الأزمات أكثر ب:

- باعتبار أنهم يشتغلون في قطاعات تعتبر أكثر حساسية للدورات الاقتصادية.
- يمثلون المحور الأساسي للتسريح الاختياري.
- يقبلون العمل بعقود توظيف غير امنة ووظائف مؤقتة مما يجعلهم أول من يسرّح في فترات التراجع الاقتصادي¹⁶.

خلاصة:

لقد أدت الأزمة المالية الى تراجع كبير في النشاط الاقتصادي على المستوى الدولي و بالتالي على أسواق العمل الدولية، و يعتبر المهاجرون من بين العمال الأكثر تأثراً بالتراجع الاقتصادي و هذا لعدة أسباب من بينها طبيعة عقود العمل التي يقبلون العمل فيها و كذلك قبولهم بوظائف يرفض العمل المحليون شغلها مثلما يسمى ب (3D JOBS) بالإضافة الى عمل في قطاعات تعتبر أكثر حساسية للدورات الاقتصادية و من خلال هذه الدراسة خلصنا الى النتائج التالية :

- يعتبر المهاجرون أول من يتأثر بالأزمة المالية و بالتالي يمكن تأكيد فرضية أنهم دائما ضحايا قاعدة LIFO أوقات الأزمات.
- من بين أهم الأسباب التي تؤدي بالمهاجرين الى خسارة وظائفهم أوقات الأزمات هو تركيزهم في أنشطة و قطاعات تعتبر أكثر حساسية للأزمات الاقتصادية منها قطاع البناء، الخدمات، الفنادق، المطاعم و قطاعات أخرى عكس بعض القطاعات و التي بالرغم من الأزمة بقي الطلب على العمالة المهاجرة متواصلا لما يميزها من كفاءة مثل قطاع الصحة و قطاع التعليم.
- يقبل المهاجرون العمل بعقود عمل مؤقتة و غير امنة و ذلك لأنهم يمثلون تكلفة أقل بالنسبة لمن يوظفهم ما يجعلهم عرضة للطرده متى شاؤوا.
- أغلب الدول تبنت سياسات تقييدية هدفت في أغلبها الى تخفيض حجم تدفقات المهاجرين الوافدين اليها و ذلك بغية ضبط سوق العمل المحلي و كذلك تم تبني سياسات تشجع على عودة المهاجرين الى أوطانهم مثلما هو الحال بالنسبة لإسبانيا و ذلك عن طريق تحفيزات مالية تدفع في شطرين، الشطر الأول في اسبانيا و الثاني بمجرد العودة مع التعهد بعدم العودة قبل 3 سنوات.
- يعتبر المهاجرون ضحايا تمييز عنصري وهذا ما أثبتته المظاهرات التي حدثت في بريطانيا مثلا و المناهضة لوجود المهاجرين و رافعي لافتات تطالب بأحقية الشعب البريطاني في التوظيف "British jobs for british citizens" ما يفرض ضغطا على الحكومات يجعل من المهاجرين صمام أمان بجعلهم أول من يضحي بهم في فترة الأزمات.

المراجع :

1. Jean-Christophe Dumont ; Jean-Pierre Garson /la crise et son impact sur les migrations et l'emplois des immigrés / P : 292/ référence publiée sur le site :www.iemed.org/anuari/2010/farticles/Dumont_Garson_crise_fr.pdf/ consulté le 29-07-2015
2. Migration internationale :quelle ligne de conduite adoptée à la suite de la crise ? Synthèse OCDE . Juin 2009 P 2
3. L'impact de la crise économique mondiale sur les migrations en Europe/P : 12

4. Jobst Koehler, Frank Laczko, Christine Aghazarm, Julia Schad/Migration and the economic crisis in the European Union implications for policy / IOM P:16
5. J .Koehler ; F.Laczko ;C.Aghazarm ; J.Schad(département de politique et de recherche ,OIM) / la migration et la crise économique dans l'union européenne : implications au niveau de la politique/ étude thématique de L'OIM Page 27
6. Sanket Mohapatra and Dilip Ratha/the impact of the global financial crisis on migration and remittances/ siteresources.worldbank.org/.../Resources/C17TDAT_297-320.pdf/ page 297/ consulté le 30-12-2016
7. <http://www.worldbank.org>
8. J.Koehler, F. Laczko, C.Aghazarm, J.Schad, Département de Politique et de Recherche, OIM /ETUDE THEMATIQUE DE L'OIM La migration et la crise économique dans l'Union européenne : implications au niveau de la politique/ p :16
9. Perspectives des migrations internationales SOPEMI 2009/ (OCDE(
10. Quelle ligne de conduite adopter suite à la crise, pour les migrations internationale/ l'économie des migrations/ Accueillir N 251/ septembre 2009/ http://www.revues-plurielles.org/_uploads/pdf/47/251/p059_062.pdf/
11. Perspectives des migrations internationales SOPEMI 2009/ (OCDE)/ Op.Cit p 46
12. perspectives des migrations internationales (OCDE) /SOPEMI 2009 ; Thème spécial : Gérer les migrations au-delà de la crise P :18
13. PatricTaran/ The impact of the financial crisis on migrant workers/ILO/17th OSCE Economic and environmental forum /2009
14. L'impact de la crise économique mondiale sur les migrations en Europe/ Op.Cit/ P13
15. perspectives des migrations internationales (OCDE) /SOPEMI 2009 / Op.Cit p 18
16. Rabaa Chibat / Migration du Sud-Méditerranée vers le nord : flux et facteurs de la migration/article publié sur la revue : « Abdelmalek Sayad ; migrations et mondialisation »/ CRASC ; page 144
17. [http://www.oecd.org/dataoecd/18/47/48335145.xls /](http://www.oecd.org/dataoecd/18/47/48335145.xls)

آليات و أبجديات التسويق في الفضاء السيبراني " التسويق الالكتروني للمنتج
السياسي نموذجا"

*Mechanisms of Marketing in Cyberspace "Electronic Marketing of
Political Product as a Model"*

لواتي ربيعة

Louati.rabaa@univ—alger3.dz

جامعة الجزائر 3

تاريخ قبول النشر: 2019/06/08

تاريخ الاستلام: 2019/01/25

الملخص:

مما لا شك فيه أن التسويق السياسي للمنتج السياسي الالكتروني هو احد الاتجاهات الحديثة والمعاصرة لدراسة التسويق الحديث بشكل عام و التسويق السياسي بشكل خاص، إذ أصبح المنتج السياسي الالكتروني و الآليات التي تستخدم من أجل التعريف به أحد أبرز و أهم المفاهيم المتداولة في السنوات الأخيرة و التي أخضعت للدراسة، و في هذا الإطار تشمل هذه الدراسة إلى إبراز أهم آليات واستراتيجيات التسويق عبر الانترنت و تم أخذ نموذج التسويق السياسي الالكتروني .

الكلمات المفتاحية: التسويق، التسويق الالكتروني، التسويق السياسي، المنتج السياسي الالكتروني.

Abstract:

There is no doubt that the political marketing of the electronic political product is one of the modern and contemporary trends of the study of modern marketing in general and political marketing in particular. The electronic political product and the mechanisms used to define it became one of the most prominent and important concepts in recent years, in this framework, this study includes highlighting the most important mechanisms and strategies of Internet marketing and took the model of E-marketing political.

Keywords: marketing, e-marketing, political marketing, electronic political Product.

مقدمة:

إن الحديث عن السياسة في شقيها العلمي و العملي يقودنا الى الحديث عن مجال ظل لصيقا بها (السياسة) وهو التواصل، فلم تعد علاقة السياسة بالتواصل تنحصر في خطابات السياسي الذي يبحث من خلالها عن إثارة عواطف الناس وحشد مشاعرهم للحصول على تأييدهم أو أصواتهم، بل ارتقت العلاقة، وأصبح التواصل السياسي يشمل تقنيات واستراتيجيات تتماشى مع التطورات ومتطلبات العصر باستخدام طرائق الإقناع، والتي تتمثل في أحد وسائل وأساليب الاتصال السياسي بين الساسة والجمهور المتلقي، وهو التسويق السياسي، كما أن التطورات الحديثة في مجال التواصل و في وسائل الاتصال و التقنيات التكنولوجية الممارسة في التسويق بشكل عام و التسويق السياسي بشكل خاص تقودنا للحديث أيضا عن استخدامات الانترنت في هذا المجال و النجاح الكبير الذي حققه السياسيون في العالم جراء اعتمادهم على هذه الأخيرة في تسويقهم لبرامجهم، و في هذا الإطار تأتي هذه الورقة لتتخذ كهدف لها البحث في أبرز استراتيجيات و آليات التسويق السياسي باستخدام تقنية الانترنت، وتهدف هذه الورقة و من خلال الإشكالية الرئيسية إلى إبراز مفاهيم التسويق و التسويق السياسي و التسويق الالكتروني مرورا بنشأة التسويق السياسي الالكتروني، ثم توضيح المنهجية الاستراتيجية للتسويق السياسي الالكتروني وصولا إلى التعريف بالمنتج السياسي في عملية التسويق السياسي الالكتروني بالإضافة إلى إبراز عناصر المزيج التسويقي للتسويق السياسي الالكتروني، و من ثم فان الإشكالية الرئيسية لهذه المداخلة ترتبط في التساؤل التالي:

فيما تتمثل أهم آليات و استراتيجيات التسويق للمنتج السياسي الالكتروني؟

1. مدخل مفاهيمي حول مفهوم كل من التسويق، التسويق السياسي، التسويق السياسي الالكتروني

- مفهوم التسويق:

يعرفه كوتلر على أنه: العملية الخاصة بتخطيط ، تنفيذ، خلق، تسعير، ترويج و توزيع الأفكار أو السلع أو الخدمات اللازمة لإتمام عمليات التبادل و التي تؤدي إلى إشباع حاجات الأفراد وتحقيق أهداف المنظمات.

- مفهوم التسويق السياسي و نشأته

يعرف التسويق السياسي أنه: "تطبيق إجراءات ومبادئ التسويق في المجالات السياسية بواسطة مجموعة من الأشخاص أو المنظمات، هذه الإجراءات تتضمن تحليل وتطوير وتنفيذ وإدارة حملات إستراتيجية بواسطة مرشحين، أحزاب سياسية، حكومات، مجموعات ذات مصالح والتي تسعى كل منها لأهداف معينة، كتنعيز إيديولوجياتها الخاصة والفوز بالانتخابات وتطبيق القانون أو تشريع ما وإجراء استفتاءات عامة للاستجابة لحاجات ورغبات الأشخاص والمجموعة المختارة في المجتمع، كما يعرف التسويق السياسي بأنه: "مجموعة الأنشطة التي تستهدف تعظيم وتنظيم عدد المؤيدين لمرشح سياسي، أو لحزب معين، أو لبرنامج أو لفكرة معينة، بما في ذلك الدعم المادي الجماهيري باستخدام وسائل الاتصال الجماهيري كافة، أو أي وسائل أخرى ضرورية".⁽¹⁾

والتسويق عملية اتصالية تعتمد على تقنيات محددة تدرس حاجيات الناخبين، وتطلعاتهم وسلوكهم السياسي بهدف استثمارها في تقديم مرشح أو لترويج مشروع سياسي ما لضمان تأييد جماهيري واسع، وهو نمط من أنماط التواصل السياسي. و التسويق السياسي هو مجموعة من التقنيات التي تهدف إلى إيجاد ملائمة بين مرشح ما والناخبين الحقيقيين، وإلى التعريف به لدى عدد كبير من الناخبين ولدى كل واحد منهم، بالإضافة إلى خلق الفارق بينه وبني المنافسين خلال الحملة. وبأقل الوسائل الممكنة، ومن ثم رفع عدد أصوات الناخبين التي يعمل على الحصول عليها،⁽²⁾ ويعرف كذلك بأنه مجموع النظريات و الأساليب و التقنيات و الممارسات الاجتماعية المستمدة من التسويق التجاري و المخصصة بمجملها لإقناع المواطنين بتقديم الدعم و المساندة لشخص، لمجموعة أو مشروع سياسي،⁽³⁾ و يستخدم مجموعة كبيرة من المفاهيم التي تستخدمها عادة المؤسسات التجارية الربحية في عملية تسويق بضائعها و خدماتها الى المستهلكين لجذب الرأي العام الى الاتجاه المقصود.⁽⁴⁾

و يتم من خلال التسويق السياسي تعميم مفهوم التسويق و ذلك بتحويله من القطاع الخاص الى القطاع العام و بتوسيع عملية الإقناع من مجرد عملية اقتصادية لتشمل أنواعاً أخرى من التبادل للحصول على استجابات محددة من الأفراد لصنع و تقديم قيم

تم إعدادها بحكمة، و بالرغم من وجود اختلاف بين استخدامهم للتسويق تجاريا و بين استخدامه في التسويق السياسي، ففي التجارة يستمر العمل بنتائج الأبحاث التسويقية و تنفيذها، أما في التسويق السياسي فإن فلسفة المشرح هي التي تستمر، إلا أن هناك صفات متشابهة بين فن البيع و الاتصال، فكلاهما يهدف إلى بيع الأفكار و المنتجات و جذب الأشخاص،⁽⁵⁾ كما تسعى وسائل الاعلام الى تسويق برامجها بين جمهورها، فإن الحملات الانتخابية تسعى إلى تسويق المرشحين، و السياسيون أصبحوا أكثر اهتماما بالتسويق و الطرق التكنولوجية المستخدمة بواسطة الشركات في تسويق منتجاتها و خدماتها، و في تسويق أنفسهم و أفكارهم، لذا لا بد لهم من الاعتماد على التسويق ليس فقط لكسب الانتخابات أو للوصول إلى السلطة و لكن في النجاح في عملهم بعد توليهم مناصبهم، و توظف الأنظمة السياسية وسائل الاتصال للعرض و للترويج و لتسويق لسياساتها و لتكوين صورة ذهنية إيجابية عن الحكومة لدى أفراد المجتمع⁽⁶⁾.

و تعتمد عملية التسويق السياسي على مجموعة من العناصر أهمها:

- إجراء الأبحاث و هو أحد أهم الأنشطة التي يقوم عليها التسويق السياسي و يهدف من خلالها إلى معرفة المنافسين و مدى قدراتهم، و كذلك حصر الآراء و الأفكار المناهضة، مما يسهم في الاستعداد بخطط مضادة لخطط المنافسين و بناء أساليب الحملات السياسية و ما يتضمنها من رسائل.
- استفتاء و دراسة المجموعات الضابطة و هذا يساعد على بناء سير الحملة السياسية و رسائلها أيضا و معرفة التغيرات التي تجري على أمزجة الرأي العام و الحصول على إرشادات و توجيهات أثناء الحملة.

إن التسويق السياسي لا يعدو كونه تطبيقا لمبادئ التسويق و أساليبه على الحياة السياسية حيث يستخدم أطراف العملية السياسية هذه المبادئ في اتصالاتهم السياسية خصوصا في الحملات الانتخابية.⁽⁷⁾ و التسويق السياسي بمفهومه الحديث هو عملية اتصالية تعتمد على تقنيات متعددة تدرس حاجيات الناهيين و تطلعاتهم و سلوكهم الانتخابي بهدف التأثير، كما يعرف كذلك بأنه نشاط بشري قائم على التبادل قد يتم على مستوى مؤسسي أو شخصي، و يعتمد على التخطيط بمعنى تحديد الأهداف وإستراتيجية العمل و التنظيم و توزيع الأدوار و المهام و متابعة الأداء و تقييمه على خلفية الأهداف

المحددة سلفاً و تحقيق المدى الذي تحقق منها، للتحرك قدماً نحو تحديد الأهداف مجدداً و استراتيجيات العمل في حلقات متتالية. (8)

كما يعرفه سميث (Smith) على أنه: (9) مجموعة من العمليات و الأنشطة التي تؤدي إلى نجاح المرشح في الانتخابات السياسية، يلاحظ من هذا التعريف على أنه يؤكد على كافة العمليات و الأنشطة التي تقوم بها الأحزاب أو المنظمات السياسية، و التي تتضمن عملات التقديم، و الإسناد و الدعم، الدعاية السياسية التي تمكن الحزب أو المرشح السياسي من تحقيق النجاح في الانتخابات و أي منصب يتنافس عليه، إن هذا التعريف أقرب إلى التسويق الانتخابي منه إلى المفهوم الأشمل للتسويق السياسي.

وفيما يخص نشأته ارتبط التسويق السياسي باتحاد مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والتقنية، و هي التي ساهمت في تقدمه و لقد شهدت الولايات المتحدة الأمريكية البدايات الأولى لنشأة تقنيات التسويق السياسي و فيها عرف أعلى مستويات إتقانه بل ذهب أبعد و أسرع من أي بلد في تبضيع العملية السياسية باستعمال التسويق السياسي و تصديره الى بلدان أخرى كإنجلترا 1959 و بلجيكا سنة 1965 و فرنسا عام 1972، و تعود أولى بوادر استخدام تقنيات التسويق التجاري في المجال السياسي الى المرحلة التي عمد فيها الرئيس الأمريكي روزفلت الى تطبيق برنامج السياسة الجديدة لمواجهة أثار الأزمة الاقتصادية سنة 1929 حينما عمد الى الاستعانة بجملة من المتخصصين في العديد من القطاعات خصوصاً في مجال الاستثمار و العلاقات العامة.

لكن المحللين يعتبرون ان الاستعمالات الأولى للتسويق في الانتخابات الرئاسية كان سنة 1952 حينما نظمت حملة التواصل لصالح المرشح الجمهوري " ايزنهاور " بمساعدة اشهاريين و لقد كان الجمهوريون يستعينون بخدمات مكتب للعلاقات العامة و اختصاصي في التسويق السمي بصري T R reevens من وكالة Ted Bates .و لقد سجل خلال هذه الحملة استعمال منظم لبعض الأساليب و التي تعتبر حالياً كمميزات لتطبيقات التسويق السياسي.

و ظهر الرئيس ايزنهاور خلال حملة التواصل هذه و كونه منتج تجاري بالنسبة للمكلفين بتواصله السياسي فكان الفاعل الرئيسي ل 49 وصلة اشهارية تلفزيونية مشابه لما هو مستعمل تجارياً، فرسانل ايزنهاور كانت تستغرق 10 الى 60 ثانية عكس منافسه و التي كانت تستغرق نصف ساعة، و كانت هذه أول حملة يتخذ فيها المظهر الخارجي

للمرشح أهمية خاصة، حيث طلب منه عدم البوح بسنه وإخفاء صلعه، من هذه التجربة الجديد بدا المهتمون الجدد بالتواصل يعتمدون على محتوى، شكل و كلفة الخطابات السياسية. و لقد شكلت الحملة الانتخابية لسنة 1960 منعطفا مهما في تاريخ التسويق السياسي بظهور ما يسمى بالمناظرة التلفزيونية و لعل الحملة الانتخابية التي أوصلت كينيدي الى الرئاسة أحسن مثال لذلك، حيث استفاد من خبرة Pierre Salinger المختص في الصحافة المكتوبة و Leonard ranch المختص في السمعي البصري، و من شاهدوا النقاش في التلفزة رشحوا كينيدي للفوز.

و عرفت الفترة الممتدة من 1964 الى 1976 أوج استعمالات التسويق السياسي ذلك انه تم اكتشاف أولى تقنيات التسويق السياسي مع ما يسمى Daisy spat حيث ان انتخابات هذه السنة وضعت وجها لوجه الديمقراطي ليندي جونسون و الجمهوري المحافظ كولد والترن و باقتراب موعد الانتخابات 1976 عرف التسويق السياسي منعطفا حاسما في تاريخ التواصل السياسي المتلفز و ذلك لسببين اثنين:

- العودة الى النقاش السياسي بين المرشحين، و التي تم التخلي عنه فيما مضى.
- تطوير الوصلات الاشهارية صورة و تعليقا.

أما فيما يخص نشأة التسويق السياسي فيمكن القول بأنه ليس لتاريخ التسويق السياسي يوم نشأة فمنذ عرف الانسان كيف يتكلم و كيف يرسم و يكتب أي منذ عرف كلمة التواصل ابتغى الإقناع و نشأت من ثم أولى أشكال الدعاية،⁽¹⁰⁾ و لقد تطورت أشكال الدعاية مع التطور التقني لوسائل الاتصال، و ساعد ظهور وسائل الاتصال الجماهيري بشكل بالغ على قيام نظم حكم أكثر ديمقراطية في غالبية البلدان الغربية، و أصبح الاقتراع الشامل و التصويت السري سببا في نشأة أولى أساليب الضغط الاجتماعي ثم توجيه الجماهير المنتخبة المحررة أخيرا و الكثيرة التموجات دائما، هذه الجماهير التي توصل هتلر الى تأليبها بدرجه قصوى.⁽¹¹⁾ ومع مجيء رئيس الولايات المتحدة الأمريكية " روزفلت" شوهدت أول معركة انتخابية استعملت فيها الأساليب الحديثة في النشر و الإعلان، و كان " روزفلت " أول من استعمل و أدخل الى الحكومة مرفق العلاقات العامة، ثم أخلت كلمة دعاية المكان لعبارة " التسويق السياسي"⁽¹²⁾، حيث كانت البداية الحقبة لتطبيق التسويق السياسي في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لسنة 1952 مع وكالة الإعلان و النشر " تد برس" التي تدخلت في الاستراتيجية السياسية و

الحملة الاتصالية للرئيس " ايزنهاور" و في سنة 1968 ثم في سنة 1972 تعلم " ريشارد نيكسون" بعد أن استمع الى مستشاريه بشأن الإعلان كيف يسيطر على ظهوره في شاشة التلفزيون و ركز كل حملته الانتخابية على هذه التدخلات المعدة بدقة.

وبالإمكان الملاحظة بعد هذا العرض المقتضب لتاريخ التسويق السياسي كيف برز أخيراً مصطلح حملة انتخابية التي هي امتداد لمعنى التسويق السياسي و جزء منه، لذلك يعرفها البعض بأنها نشاط تسويقي أساسي يتطلب تطبيق المبادئ والأسس الحديثة لمفهوم التسويق الحديث، حيث يتم تحديد المحاور الأساسي أو المواضيع التي سيتم من خلالها جذب والحصول على تأييد الناخبين و بالتالي الفوز بالانتخابات، و هي ضمن هذا المنظور عملية تواصلية الهدف منها تقديم مرشح يطمح لتولي منصب سياسي في موقع من مواقع التدبير للشأن العام، و تعريف الناخبين به و بكفاءته و رأسماله السياسي قصد إقناعهم أنه جدير بالمنصب و من ثم حثهم على التصويت لصالحه.

- التسويق السياسي الإلكتروني:

التسويق السياسي الإلكتروني هو انضباط جديد ظهر في أواخر سنوات التسعين تزامناً مع تطور الإنترنت. و قدم الباحثان تعريف للتسويق الإلكتروني السياسي على أنه: " تطبيق مفاهيم التسويق الإلكتروني في دراسة العملية الإستراتيجية التي تتطوي على المرشحين السياسيين، والأحزاب السياسية، والناخبين وجميع أصحاب المصلحة في العملية السياسية والانتخابية "و في هذا السياق، "التسويق الإلكتروني السياسي هو مجموع الوسائل المستخدمة للترويج لمرشح أو حزب سياسي باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات."

II. لمحة تاريخية عن تطور التسويق الإلكتروني السياسي:

يعتبر التسويق السياسي من الحقول المعرفية الجديدة نسبياً حيث تم استخدام الإنترنت في السياسة لأول مرة في عام 1996 و كان ذلك من قبل المرشحين لرئاسيات الولايات المتحدة، فهم أول من تبنى اتجاهات جديدة على الشبكة العالمية في حملاتهم الانتخابية، و منذ ذلك الحين أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية كمرجع رئيسي للعديد من الدول الأخرى في استخدام تقنية الإنترنت في التسويق أثناء الحملات الانتخابية، في البداية،

كان التسويق الإلكتروني السياسي يقتصر على إنشاء موقع على شبكة الانترنت من قبل المرشح أو الحزب السياسي يستقبل فيه الرسائل البريدية التفاعلية من قبل الناخبين. واستغرق الأمر حتى أوائل عام 2000 أين بدأ التسويق السياسي الإلكتروني يخطو أولى خطواته في النمو حيث تم استخدام المدونات و المواقع السياسية الالكترونية على شبكة الانترنت. ولم تصبح الانترنت كوسيلة سياسية إلا في عام 2002، وذلك بعد هجمات 11 سبتمبر من عام 2001،⁽¹³⁾ حيث ساندت الصحافة الأمريكية بأكملها الرئيس بوش في حربه ضد الإرهاب. من جهة أخرى أقدم مجموع من الجنود الأمريكيين في العراق على سرد تجاربهم الخاصة في الحرب ضد العراق و التي وصفوها بالتجربة السيئة و عارضو سياسة الرئيس المنتهجة في الحرب على العراق، حيث أرادوا استعراضها في وسائل الإعلام الأمريكية هذه الأخيرة التي رفضت نشر قصتهم، فقاموا بالاستعانة بشبكة الانترنت و أنشئوا مدونة خاصة بهم، لاقت رواجاً وتفاعلاً كبيراً، و من ثم بدأت البداية الحقيقية لاستعمال الانترنت في و المدونات في المجال السياسي.

الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2004 كرست الاستخدام المكثف لتقنيات الانترنت 2.0 مع استخدام الوسائط المتعددة في الحملات تم تحديث الاتصال الإلكتروني السياسي و ذلك بإدخال الوسائط المتعددة التي تدمج الصوت، والصورة، الفيديو، النص،... الخ. وفي وقت لاحق، و في عام 2006 أثناء انتخابات الكونجرس الأمريكي، ظهرت حملات جديدة استخدمت هي الأخرى تطبيقات شبكة الإنترنت 2.0، لتشجيع المرشحين على مواقع مثل : "يوتيوب" و "ماي سبيس" و "الفيسبوك". و من ثم دخلت الشبكات الاجتماعية في المعارك الانتخابية. في فرنسا، استخدمت رسائل البريد الإلكتروني لأول مرة في الفترات الفاصلة بين جولات من حملة الانتخابات الرئاسية عام 2002، وذلك لتعبئة الناخبين ضد صعود اليمين المتطرف. ولكن يعتبر استفتاء 2005 هو الذي أدخل الانترنت في مجال الاستخدام السياسي. في عام 2008، حملة الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة للمرشح الديمقراطي أوباما الذي استخدم مواقع التواصل الاجتماعي للتواصل مع مؤيديه، و لقد أدى الاستخدام الفعال لأدوات التسويق الإلكتروني السياسي من قبل المرشح أوباما لحشد عدد كبير من المناصرين فاق عددهم 10 ملايين شخص مشارك في الحملة الانتخابية ، ففي عام 2008 و خلال افتتاح أوباما، تجاوز عدد المتابعين لها في شبكة الانترنت عدد المتابعين في التلفزيون. كما تطرق الباحثان إلى

استخدام الشبكات الاجتماعية فيما يعرف بالثورات العربية عام 2011 أين لعبت دورا كبيرا في التغيير و حشد الجماهير.

III. المنهجية الإستراتيجية للتسويق السياسي الإلكتروني:

تستهدف اليوم منهجية التسويق الإلكتروني السياسي على معرفة توقعات الناخبين لوضع برنامج سياسي من شأنه أن يؤثر على موقفهم وسلوكهم لصالح حزب أو مرشح سياسي معين. فالانترنت لم تعد مصدرا لأولئك الذين يسعون لاستهلاك المعلومات السياسية فقط، ولكن أيضا لأولئك الذين ينتجون و ييئون هذه المعلومات السياسية. و تتكون المنهجية الإستراتيجية المتبعة في التسويق السياسي الإلكتروني من سبع خطوات أساسية هي: (14)

1. بناء منصة اتصالية (مدونات، مواقع الكترونية أو غيرها) و التي تتيح للناخبين للتعبير عن أنفسهم والمشاركة بنشاط في إنشاء الحملة، والهدف من هذه الخطوة الأولى هو وضع الوسائل التي يمكن من خلالها فتح حوار مع الناخبين.
2. الخطوة الثانية هي العمل على توجيه الناخبين حول هذه المنصة، من خلال استخدام الإشهار الإلكتروني و غيره من تقنيات التسويق، والهدف من هذه الخطوة الثانية هو جذب الناخبين وتشجيعهم على زيارة هذه المنصة.
3. تحفيز الناخبين على المشاركة، والغرض من هذه الخطوة الثالثة هو إشراكهم في العملية الانتخابية.
4. تخزين جميع تعليقات الناخبين ثم الجمع بينهما و بين أنواع البيانات الأخرى. والغرض من هذه الخطوة الرابعة هي إنشاء قاعدة بيانات تسمح بتحليل صحيح، و معرفة دقيقة لاحتياجات وتطلعات الناخبين.
5. تحليل البيانات لتحديد احتياجات الناخبين، و يتم الاستعانة هنا بمجموعة من البرامج الخاصة بالتحليل، الهدف من هذه الخطوة الخامسة هي إنشاء قوائم من المواضيع والعمل على تقديمها.

6. تبني البرنامج، الخطاب، الإجراءات والاتصالات. عندما يتم تحديد الاحتياجات بشكل جيد، يجب هنا كخطوة ضرورية تطوير برنامج سياسي و تكييفه بطريقة تجعله يلبي هذه الاحتياجات. و هذا ليس معناه كتابة البرنامج السياسي للحملة وفق

رغبات الناخبين و لكن كتابته تساعد السياسيين و الأحزاب السياسية و المرشحين لفهم نفسية الناخبين ومن ثم معرفته الأساليب الواجب إتباعها من أجل إقناعهم، والهدف من هذه الخطوة السادسة هو تلبية تطلعات الناخبين.

7. تقييم رد فعل الناخبين، والهدف من هذه الخطوة السابعة والأخيرة هو الحصول على ردود الفعل على المقترحات والرد يكون وفقا لذلك من منطلق ضرورة مواصلة الحوار مع الناخبين.

IV. المزيج التسويقي للتسويق الالكتروني:

أدرج الباحثان عنصرًا مهمًا في التسويق الالكتروني السياسي و الذي يتعلق بمزيج التسويق الالكتروني السياسي، و الذي اتخذ تسمية S2 C2 I، و جاءت هذه النماذج الجديدة نتيجة البحوث التي أجريت مؤخرًا من قبل الباحثين في الميدان، و ينظر إلى المزيج التسويقي الالكتروني في السياسة كما تتناسب بين مختلف العناصر المتعددة و التي تصنف إلى خمس فئات و تؤخذ شعار S2 C2 I هي: (15)

1. أول S (site web) يمثل الموقع الالكتروني الذي يدير التفاعل مع الناخبين. و يجب أن يكون هذا الموقع فعال كقناة اتصال مع الناخبين.
2. S الثاني (sécurité) و يعبر عن مستوى الأمن و مدى احترام الحياة الخاصة للناخبين، ومعلوماتهم الشخصية و التي يجب أن تكون مضمونة، لذلك يجب أن يتم ضمان حماية البيانات الشخصية التي يتم جمعها مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة البيانات والمخاطر المحتملة.
3. أول C (communauté virtuelle)، و يرمز إلى تطوير مجتمع افتراضي حول المرشح. خاصة أنه و منذ مجيء الويب 2.0 أتاح الفرصة للملايين من مستخدمي إمكانية تبادل المعلومات عن بعد، و في هذا السياق نشأت المجتمعات السياسية الافتراضية نتيجة حاجة الناخبين للتفاعل والنقاش و تبادل المعلومات السياسية، و من ثم وجب على المرشح أن ينشأ مجتمع افتراضي يقوم فيه بإبراز برنامجه و أفكاره السياسية و حشد مؤيديه و مناصريه.
4. C الثاني (stratégie de communication) و تشير إلى أهمية وضع إستراتيجية للاتصال متسقة مع سياق المرشح من أجل حشد الناخبين.

- و بشكل عام، هناك نوعان من الحملات في التسويق السياسي الإلكتروني:
- **حملات التوعية:** تسعى للتعريف بالمرشح لجميع الناخبين. هذا النوع من الاتصال يستعمل على وجه التحديد المرشحين غير المعروفين جيداً على الصعيد الوطني، حيث يسعون إلى التعريف بأنفسهم و اكتساب سمعة جيدة من أجل زيادة فرص نجاحهم ، وبالتالي، فإنهم يدخلوا في اللعبة السياسية و يخلقوا نقاشات من حولهم في وسائل الإعلام.
 - **حملات التعبئة:** و تستخدم بشكل كبير من أجل الوصول إلى السلطة، و تخلص بالدرجة الأولى الأشخاص المعروفين على الصعيد الوطني كالأشخاص الذين انتخبوا من قبل و أرادوا تكرار التجربة من جديد، والهدف من هذا النوع من الاتصال هو إقناع المترددين في التصويت، كما أن هناك استراتيجيات أخرى تستهدف تشجيع الناخبين للانتخاب على غرار إستراتيجية "Get-Out-The-Vote".

5. I (Implication) ، و يقصد به إشراك ومشاركة الناخبين في خلق القيمة في العملية الانتخابية.

ولضمان نجاح التسويق السياسي الإلكتروني للمرشح السياسي، و تتضمن ما أسماه (Les 4Rs du E-marketing politique) و هي كالتالي:

- (être Reconnu sur le Web): يجب أن يكون المرشح معروف في شبكة الانترنت، و يتم ذلك من خلال عرض برنامجه الانتخابي كاملاً للناخبين في موقعه الإلكتروني، مما يستوجب جذب الناخبين إلى البرنامج لذلك يجب تحسين رؤية الموقع الإلكتروني للمرشح و للحزب السياسي، أن تكون المعلومات المنشورة في الموقع ذات نوعية، و الذهاب للبحث عن المستخدمين للانترنت أينما كانوا، خاصة مع تعدد الوسائط كشبكات التواصل الاجتماعي، المدونات .. و غيرها لذلك يجب على المرشح أن يتوجه ببرنامجه إلى الناخبين في مختلف الوسائط، و أن يقوم بإنشاء صفحة خاصة به في كل هذه الوسائط.
- (soigner sa e-Réputation): الاعتناء بسمعته في مواقع الانترنت، فالاعتناء بالسمعة من جانبها الإلكتروني مفهوم اخذ يتطور في التسويق السياسي

الالكتروني، فالسمعة الالكترونية الجيدة للمرشح تدخل ضمن ما يعرف بالهوية الرقمية للمرشح السياسي، فالسمعة الالكترونية للمرشح السياسي من الصعب مراقبتها و هي في حد ذاتها تحي استراتيجي، و يسهر كل مرشح سياسي أن ينشأ فرقة خاصة تسهر ليل نهار على مراقبة كل ما يكتب عنه في الصفحات الالكترونية و المواقع الالكترونية و اتخاذ كافة الإجراءات في حال ما إذا كانت تعليقات المتفاعلين سيئة تمس صورة وسمعة المرشح.

- (éviter les e-Rumeurs): تجنب الإشاعات الالكترونية، فالإشاعة تنشأ عندما يكون مصدر المعلومة غير معروف، و بطبيعة الحال فإن شبكة الانترنت هي فضاء مفتوح تنتشر فيه و بشكل كبير المعلومات غير معروفة المصدر، والإشاعة تنتشر بشكل اكبر في الانترنت مقارنة مع وسائل الإعلام التقليدية، و في مجال التسويق السياسي الالكتروني أصبحت الإشاعة كسلاح استراتيجي الهدف منها إسقاط المنافسين و الطعن في مصداقيتهم، و تعتبر منديات النقاش المكان الأمثل والأفضل لنشر هذا النوع من الشائعات.
- (maitrise la Révélation politique): معرفة و إتقان الإعلان و الإرشاد السياسي، الذي يعتبر إستراتيجية من استراتيجيات التسويق السياسي و التي تهتم بإيقاظ الوعي لدى الناخبين. (16)

٧. المنتج السياسي في عملية التسويق السياسي الالكتروني:

يعتبر المنتج السياسي كأهم عناصر الاستراتيجية التسويقية السياسية التقليدية أو الحديثة باستخدام الانترنت و تكنولوجيايات الاعلام و الاتصال، و يعرف المنتج السياسي باعتباره أحد الركائز المهمة للتسويق السياسي ويمكن تعريف المنتج السياسي على أنه: "مجموعة من الخصائص والصفات الشخصية التي يجب أن تتوفر في المنتج السياسي كصفات المرشح بصورة المرشح , خصائص غير شخصية كصورة الحزب, الوعود المقدمة"¹⁷ إن هذه الخصائص الشخصية وغير الشخصية يجب أن تتكامل في المنتج السياسي من أجل قبوله لدى الجمهور وصولاً إلى الأهداف المراد تحقيقها من قبل المنظمة السياسية التي ينتمي إليها المرشح السياسي.

1. مراحل اكتشاف وتقديم المنتج السياسي(المرشح) :

كما هو معروف بأن المنتجات (سلع وخدمات) تمر بعدة مراحل قبل تقديمها إلى السوق وهذه المراحل تسمى مراحل ابتكار المنتجات الجديدة، فإن مفهوم المنتج السياسي (المرشح) مفهوما لا يختلف جوهريا عن مفهوم المنتجات حيث بالإمكان تطبيق هذه المراحل على المنتج السياسي(المرشح) وفق ما يلي:

- المرحلة الأولى: اختيار و غربلة المرشحين :

وفق هذه المرحلة يتم تسمية المرشحين بشكل أولي واستنادا إلى الصفات والخصائص الشخصية وغير الشخصية التي يتمتع بها كل واحد منهم، بعد ذلك يتم دراسة وتحليل كل واحد منهم لغرض تصفية وغربلة المرشحين لاختيار المرشحين الذين يتمتعون بصفات وخصائص أفضل من الآخرين .

- المرحلة الثانية:تحليل الجدوى:

وفق هذه المرحلة يتم تحليل المرشحين اللذين اختيروا في المرحلة السابقة حيث تعتمد عدة معايير لهذا التحليل هي إمكانية كل مرشح، الخصائص والصفات التي يتمتع بها، صورته داخل المنظمة السياسية، صورته لدى الجمهور، المبالغ التي تكلف الحزب لكل مرشح، احتمالية نجاح كل مرشح.

- المرحلة الثالثة: اختيار المرشح:

في هذه المرحلة يتم الاختيار للمرشح السياسي على أساس المفاضلة وفق معايير محددة يتم وضعها من قبل المنظمة السياسية حيث يتم طرح الأسماء المرشحة لغرض الاختيار من بينها عن طريق انتخابات حزبية داخلية متعددة وبعد ذلك يتم تسمية المرشح السياسي الذي يمثل المنظمة السياسية الذي سوف يتم تقديمه للساحة السياسية أو الجمهور .

- المرحلة الرابعة: الاختبار:

وفق هذه المرحلة يتم إخضاع المرشح السياسي بعد تسميته لجملة من الاختبارات النفسية والاجتماعية التي تهدف إلى تأهيله بشكل يتناسب مع الهدف من الترشيح.

- المرحلة الخامسة: تقديم المرشح للساحة السياسية أو الجمهور:

هنا يتم الإعلان عن اسم المرشح ويتم تقديمه للسوق السياسية (الساحة السياسية) على أنه مرشح الحزب للانتخابات وهنا تبدأ دورة حياة المرشح السياسي.

2. دورة حياة المرشح السياسي :

تعتبر دورة حياة المنتج عن المراحل التي يمر بها المنتج من تقديمه للسوق إلى تلاشيها واختفائه. إن المنتج السياسي سواء أكان مرشحا أم منظمة سياسية تطبق عليه مفهوم دورة الحياة حيث أن المنظمة السياسية أو المرشح السياسي يمر بمراحل متعددة منذ تقديمه للسوق السياسية ولحين انتهاء حياته السياسية واختفائه عن الساحة السياسية. وبالإمكان تقسيم دورة حياة المنتج السياسي إلى أربعة مراحل رئيسية:

- مرحلة التقديم:

إن هذه المرحلة تمثل نهاية مراحل اكتشافات المنتج السياسي وبداية دورة الحياة حيث إن المنتج السياسي (مرشحا أو منظمة سياسية) قد اجتاز بنجاح مراحل الاكتشاف وتم اختياره من الحزب السياسي الذي يمثلته للانتخابات القادمة أو أنها منظمة سياسية ترغب في الإعلان عنها في الساحة السياسية هنا يتم طرح اسم المرشح السياسي الذي تمت تسميته من قبل الحزب السياسي الذي يمثلته في الانتخابات (محلية أو برلمانية أو رئاسية) بشكل عام قد يكون هذا المرشح غير معروف لدى الجمهور مما يتطلب إتباع إستراتيجية ترويجية تركز على الإعلان وخاصة الإعلان التعريفي وبشكل مكثف من أجل تعريف الجمهور به ما هي سيرته الذاتية حياته السابقة مؤهلاته إنجازاته سماته الشخصية مميزاته قدراته وغيها من العوامل والصفات التي يجب التأكيد عليها.

- مرحلة النمو:

وهي المرحلة الثانية التي تعقب مرحلة التقديم حيث وبعد نجاح الحملات الخاصة بتقديم المرشح السياسي وتعريف الجمهور به في الساحة السياسية المستهدفة أي التي سوف يتصارع عليها سواء للحصول على مقعد في المجالس البلدية البرلمان أو على صعيد الانتخابات الرئاسية. وفق هذه المرحلة تبدأ شعبية المرشح السياسي بالنمو التدريجي نتيجة الجهود المطبقة لفريق العمل الخاص بالحملة الانتخابية وهنا تبدأ حالة التنافس بين مرشحي الأحزاب المتنافسة الأخرى والتي أيضا قد قدمت مرشحيها لنفس الساحة السياسية المستهدفة. وفي هذه المرحلة تبدأ حالة الصراع الشديد بين المتنافسين وتأخذ

الحملات الدعائية والإعلانية سمات قد تختلف في بعض مؤشراتها على الحملات في المرحلة السابقة ومنها تركيز هذه الحملات على أهم الصفات والمميزات التي يتمتع بها المرشح عن بقية المرشحين المنافسين أي يتم التركيز على المؤشرات التنافسية التي يتمتع بها المرشح السياسي إضافة إلى ذلك يتم التركيز على نوعية الوعود المقدمة للجمهور في حالة نجاح المرشح وفي هذه المرحلة أيضاً يتم إجراء المقابلات المختلفة للمرشح السياسي وحضوره التجمعات والحشود الجماهيرية وغيرها حيث تتولى إدارة الحملة مسؤولية التنظيم التحشيد وغيرها من المتطلبات الضرورية لنجاح مثل هذه الأنشطة والتي تتطلب من المرشح السياسي جهوداً كبيرة وإن يكون في حركة مستمرة في التنقل من مكان لآخر ومن لقاء لآخر ومن حشد لآخر.

- مرحلة النضوج:

تتميز هذه المرحلة بطول فترتها بالقياس إلى المراحل الأخرى مما تخلق الكثير من المشاكل أمام إدارة الحملة والمرشحين ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاثة مراحل فرعية وفقاً لشعبية المرشح السياسي.

مرحلة النضوج الصاعد: حيث تستمر شعبية المرشح السياسي بالارتفاع النسبي ولكن هذا الارتفاع يأخذ سمة النمو البطيء وتنتهي هذه المرحلة بنجاح المرشح السياسي بالانتخابات.

مرحلة النضوج المستقرة : هنا شعبية المنتج السياسي تأخذ نوع من الإستقرار النسبية وخاصة في الفترات الأولى من نجاحه في الانتخابات إن هذه المرحلة ترتبط بمدى قدرة المنتج السياسي على الوفاء بالوعود المقدمة للجمهور خلال الحملات الانتخابية .

مرحلة النضوج المنحدر: في هذه المرحلة تأخذ شعبية المنتج السياسي بالهبوط التدريجي وخاصة إذا لم يلتزم بالوعود المقطوعة ولم يف بها وخاصة إذا كانت تشكل أولويات اهتمام الجمهور وحجر الأساس في نجاح المرشح السياسي في الانتخابات.

- مرحلة التدهور:

وهذه آخر مرحلة من مراحل دورة حياة المنتج السياسي حيث تبدأ شعبيته بالانخفاض التدريجي والمستمر لأسباب متعددة قد تكون شخصية أو غير شخصية لذلك يحاول هذا

المنتج تحسين صورته لدى الجمهور عن طريق إتباع مزيج ترويجي متعدد باستخدام الوسائل الدعائية والإعلانية المختلفة والتي تركز على ما قدمه هذا المنتج السياسي خلال فترة توليه المصب حيث يقوم بإجراء مقابلات متعددة كحضور حشد جماهيري إلقاء الكلمات في المهرجان أو الاحتفالات بهدف التأثير على الجمهور لزيادة شعبيته إلا أن هذه المحاولات وعلى الرغم من فوائدها إلا أنها لن تبقى لفترة طويلة وعندها تكون دورة حياة المنتج السياسي قد انتهت من الساحة السياسية (18).

خاتمة

تتزايد أهمية التسويق السياسي الالكتروني، رغم الوزن السياسي للمرشح أو المنتج السياسي بصفة عامة، وذلك لقدرته على التأثير في صيرورة العملية الانتخابية، وربما تغيير مسارها ومعادلاتها، لاسيما تمكن المسوق السياسي من حسن إدارة التسويق، وامتلاك المعلومة، فالمنتج السياسي الالكتروني يسعى دائما لاستغلال كل القنوات والوسائل و الفضاءات التي توصله إلى الكتل الانتخابية، التي تختلف باختلاف السوق السياسية حسب كيفية تجزئة مراكزه والتفاعل معها الذي ينعكس على إدارة التسويق السياسي وفهم آلياته. و التسويق السياسي و التسويق السياسي عبر الانترنت هو مزيج ودائرة تبدأ بالمؤسسة السياسية ثم تعود إليها، فالنموذج يبدأ بالمؤسسة السياسية في توصيل فكرة أو ممارسة أو قضية معينة إلى المنتج السياسي ثم تذهب إلى وسائل الاتصال المختلفة من بينها الانترنت، بعد ذلك تكون جاهزة إلى السوق السياسي المتمثل بالجمهور لتعود في رجع الصدى أو التفاعلية إلى المؤسسة السياسية مرة أخرى، وفي الأخير يمكننا القول أن التسويق السياسي الالكتروني هو عبارة عن خطة عمل تستخدم لتطبيق مجموعة من الأنشطة التي تضمن النجاح في السوق، فالإستراتيجية التسويقية هي التكامل بين مختلف الوسائل والأدوات التي يعتمد عليها المسوق لتعزيز المكانة التي كان قد خلقها لمنتجه في السوق فلا يمكن لأي حكومة أن تبني سياسة جيدة دون تسويقها.

الهوامش

1. عبد السلام أبو قحف، هندسة الإعلان والعلاقات العامة، الإسكندرية: مكتبة ومطابع الإشعاع الفنية، 2001، ص 108.

2. الطاهر خرف الله، الوسيط، الجزء الثاني الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004. ص 103.
3. Serge Albouy, marketing et communication politique ; paris, l'harmattan, 1994 ; pp 171-173.
4. Newman, Bruce and Richard, Political Marketing « Theory Research and Applications”, Handbook of political communication, London, 2004, p 18.
5. Joep Cornelessan: The case of political marketing, journal of political marketing, Vol n 1, 2002, p 196.
6. Peter Gill, introduction of politics, London, 1982, p 186.
7. رشاد القصبي، 2007، ص 106.
8. نفس المرجع، ص 88.
9. Smith, Tom W, House Effects and the Reproducibility of Survey Measurements: A Comparison of the 1980 GSS and the 1980 American National Election Study. Public Opinion Quarterly, 1982,46, 54-68.
10. شرودر و آخرون: التسويق السياسي، ترجمة علي مقلد، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1983، ص 13.
11. نفس المرجع، ص 14.
12. نفس المرجع، ص 15.
13. Frédéric Dosquet, Marketing et communication politique Théorie et pratique, édition management et société, France, 2012, p 192 .
14. ibid; p 196.
15. Ibid, p 200.
16. Ibid, p 202.
17. محمود جاسم الصميدعي، التسويق السياسي، دار زهران للنشر و التوزيع، مصر، 200، ص 159، 160.
18. Election Commission, Party Political Broadcasting Review, Discussion Paper. London: The Election Commission. 2001

**الدور التكافلي لنظام الوقف في تحقيق التنمية المستدامة -عرض للتجربة
الجزائرية في استثمار الأوقاف-**

***The symbiotic role of the endowment system in achieving sustainable
development - presentation of the Algerian experience in the investment
of endowments-***

د. لمزري مفيدة

Moufida231977@gmail.com

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلّة-

تاريخ قبول النشر: 2019/06/02

تاريخ الاستلام: 2019/01/03

المخلص:

يلعب الوقف دور كبير في التنمية من خلال العديد من النشاطات التي يعمل على تمويلها (التعليم، الصحة، خدمات إجتماعية... إلخ) ، إلا أن النظرة الضيقة إلى الوقف على أنه مؤسسة دينية تعني بشؤون المساجد و القائمين عليها فقط، أدى إلى تركيز الدراسات على البعد الديني دون النظر إلى البعد الاقتصادي و الاجتماعي و المالي للوقف، و قد حاولت من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على الدور الفعال الذي تقوم به مؤسسات الأوقاف من أجل تحقيق التنمية الشاملة للدولة، و تبيان أثره على الاقتصاد و المجتمع و المجالات التي يساهم في تمويلها، وذلك من خلال التطرق إلى التجربة الجزائرية في استثمار الأملاك الوقفية، والمراحل التي مرت بها و الإطار القانوني الذي يحكمها ، أما النتيجة المتوصل إليها من خلال البحث فإن التجربة الجزائرية لا تزال في بدايتها، و تحتاج إلى الاستفادة من تجارب دول أخرى مثل الصناديق الوقفية في الكويت ،و ذلك للنهوض و إحياء دور مؤسسة الوقف في تحقيق النفع للمجتمع و المساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية متينة.

الكلمات المفتاحية: الوقف، التنمية المستدامة، مؤسسات الأوقاف، تسيير الأوقاف، الاستثمار الوقفي.

Abstract:

Endowment plays a significant role in development through many of the activities which he is financing (Education, health, social services, etc.) however, the narrow view of the endowment as a religious institution means the affairs of mosques and those who maintain them only, Led to the focus of studies on the religious dimension without regard to the economic dimension social and financial conditions of the endowment, in this paper I have attempted to highlight the effective role which is carried out by the endowment institutions in order to achieve the comprehensive development of the state, and the impact on the economy and society and the areas that contribute to finance, by addressing the Algerian experience in the investment of endowment property its stages and the legal framework it governs, as for the result obtained through research, the Algerian experience is still in its infancy and needs to benefit from the experiences of other countries such as the endowment funds in Kuwait, in order to promote and revive the role of the endowment Foundation in achieving the benefit of society and contributing to the achievement of solid economic development.

Keywords: Endowment, Sustainable Development, Endowment institutions, Endowment management Endowment investment

مقدمة:

يعتبر الوقف الإسلامي أحد مظاهر الرقي الحضاري للأمة الإسلامية، فالمتتبع للتاريخ الإسلامي يقف على دوره التنموي من خلال العديد من المجالات التي عالجها، ففي المجال التعليمي كان له دور في تسيير العلوم وإقامة المدارس والمكتبات، وفي المجال الصحي من خلال بناء المستشفيات، وفي المجال الاجتماعي شارك في التخفيف من المشاكل الاجتماعية وتحقيق التكافل الاجتماعي بين طبقات المجتمع، وفي المجال الاقتصادي عمل على تمويل النشاطات المختلفة، والتاريخ الإسلامي يقف على دور المصارف الوقفية في تغطية غالبية احتياجات الأمة في كافة نواحي الحياة، إلا أن النظرة الضيقة إلى الوقف على أنه مؤسسة دينية تعنى بشؤون المساجد والقائمين عليها فقط، أدى إلى تركيز الدراسات على البعد الديني، وانحصار دور الوقف في النواحي الدينية البحتة دون النظر إلى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والمالية للوقف، وعدم الأخذ بعين الاعتبار للأموال والممتلكات الوقفية كجزء مهم من ثروة المجتمع الإسلامي، يمكن أن يوظف بما يخفف العبء على موازنة الدولة في تقديم الخدمات التعليمية والاجتماعية والصحية وحتى خدمات البنية التحتية.

ومن خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن تفعيل نظام الوقف وتكييفه من أجل تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الجزائري؟.

ولغرض الإحاطة بالموضوع سنتناول المحاور التالية:

- أولاً: الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة؛
- ثانياً: الدور التكافلي للوقف في مختلف جوانب التنمية؛
- ثالثاً: صيغ استثمار واستغلال الأملاك الوقفية في الجزائر؛
- رابعاً: الاستثمار الوقفي في الجزائر.

أولاً: الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة:

الوقف قرينة من القرب، مندوب فعله، دلت على مشروعيته نصوص القرآن الكريم، وفصلته أحاديث في السنة النبوية، سنحاول ومن خلال هذا المحور تناول المفاهيم المتعلقة بالوقف، وكذا المتعلقة بالتنمية المستدامة.

أ. مفهوم الوقف وأصله الشرعي: لتحديد معنى الوقف بدقة لابد من التطرق إلى تعريفه اللغوي والاصطلاحي:

1. التعريف اللغوي للوقف:

الوقف في لغة العرب عدة معان منها ما ورد في المعجم الوسيط، وقف وقوفاً، وقف قام من جلوس وسكن بعد المشي، ووقف على الشيء عاينه، ووقف في المسألة ارتاب فيها، ووقف الدار ونحوها حبسها على سبيل الله، وجمعه أوقاف، ويقصد بالوقف أيضاً معنى آخر هو التسبيل، نحو قوله سبل ضيعته تسبيلاً أي جعله في سبيل الله⁽¹⁾.

2. التعريف الاصطلاحي للوقف:

عرفته المذاهب الفقهية بتعريفات متقاربة من حيث المقصد من إنشاء الوقف ودوره التكافلي، إلا أنهم اختلفوا في الأحكام المتعلقة به، نحو حق التصرف فيه

ومدة الوقف، وغير ذلك من الأحكام الفقهية الفرعية، ومن جملة تلك التعريفات نذكر ما يلي:

2-1- **عرفه الإمام مالك** بأنه: « حبس العين عن التصرفات التمليلية مع بقائها على ملك الواقف، والتبرع اللازم بريعتها على جهة من جهة البر »⁽²⁾ ومن خلال التعريف نجد أن العين الموقوفة لا تخرج عن ملك الواقف، إلا أن الوقف لا يحق له التصرف فيه ولا الرجوع فيه.

2-2- **أما أبو حنيفة** فقد عرفه: « حبس العين على حكم ملك الواقف، والتصديق بمنفعها على جهة من جهات الخير والبر في الحال أو المال »⁽³⁾ من خلال التعريف يفهم بأن الشيء الموقوف يبقى على ملك الواقف، وله حق التصرف فيه بكل أنواع التصرفات من بيع وهبة... الخ ، وفي حالة تراجع الواقف عن وقفه يحق للورثة ارث هذا الوقف بعد موته.

2-3- **عرف الشافعية** الوقف على أنه: « حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف عن رقبته على مصرف مباح موجود »⁽⁴⁾.

2-4- **أما الحنابلة** فقد ذهبوا لتعريف الوقف على أنه « تحبیس الأصل وتسبیل المنفعة » وأخذ الحنابلة هذا التعريف من قول الرسول صلى الله عليه وسلم «حبس الأصل وسبل المنفعة»⁽⁵⁾.

2-5- ومن بين التعريفات الفقهية الحديثة نجد التعريف الذي وضعه الإمام محمد **أو زهرة** بقوله: « الوقف هو منع التصرف في رقبة العين التي يدوم الانتفاع بها وجعل منفعتها لجهة من جهات الخير ابتداء أو انتهاء »⁽⁶⁾ ، وتعريف الأستاذ **منذر قحف**: «الوقف هو جس مؤبد لمال للانتفاع المتكرر به أو بثمرته في وجه من وجوه البر العامة أو الخاصة»⁽⁷⁾.

3. المفهوم الاقتصادي للوقف:

يعرف الوقف على أنه: « حبس مؤبد ومؤقت لمال للانتفاع به أو بثمرته في وجه من وجوه البر العامة أو الخاصة »⁽⁸⁾.

ويعرف كذلك بأنه تحويل لجزء من الدخل والثروات الخاصة، إلى موارد تكافلية دائمة تخصص منافعها من سلع وخدمات وعوائد لتلبية احتياجات الجهات، والفئات المتعددة المستفيدة، مما يساهم في زيادة القدرات الإنتاجية اللازمة لتكوين ونمو القطاع التكافلي الخيري، الذي يعد أساس الاقتصاد الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي، وبهذا المعنى فإنه يحدث حركية اقتصادية ايجابية للثروات والدخول، لضمان الوصول إلى توزيع توازني اختياري عادل بين أفراد المجتمع وفئاته وطبقاته وأجياله المتتالية، وتبرز مجالات جديدة نوعية في المفاضلة بين الادخار والاستثمار الخاصين، والادخار والاستثمار التكافليين الخيريين الذين يتطوران من خلال النمو التراكمي للقطاع الوقفي، الذي يعد ضرورة اقتصادية واجتماعية ومطلب حضاري لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة في الاقتصاديات الإسلامية.

4. الوقف في الاصطلاح القانوني

أول تعريف للوقف في القانون الجزائري هو ما تضمنته المادة 213 من القانون رقم 11/84 المؤرخ في 9 جوان 1984 المتضمن قانون الأسرة: «حبس المال عن التملك لأي شخص على وجه التأبيد والتصديق»⁽⁹⁾، وورد تعريفه كذلك في نص المادة 31 من القانون 25/90 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 المتضمن التوجيه العقاري⁽¹⁰⁾: «الأملك الوقفية هي الأملك العقارية التي حبسها مالكها بمحض إرادته ليجعل التمتع بها دائما، تنتفع به جمعية خيرية أو جمعية ذات منفعة عامة سواء كان هذا التمتع فوريا أو عند وفاة الموصين الوستاء الذين يعينهم المالك المذكور»، وأما نص المادة 03 من القانون رقم 10/91 المؤرخ في 27 أفريل 1991 المتضمن قانون الأوقاف⁽¹¹⁾، فقد عرفت الوقف كالاتي: «الوقف هو حبس العين عن التملك على وجه التأبيد والتصدق بالمنفعة على الفقراء أو على وجه من وجوه البر والخير» ومن خلال التعريفات الواردة في هذه النصوص القانونية، نجد أن المشرع قد جمع بين خاصيتين أساسيتين للوقف هما: خاصية التأبيد والدوام، والخاصية المرتبطة بنية التصديق، كما أن التعريف الوارد في قانون الأوقاف كان أكثر وضوحا، إذ بين أن التصديق يكون بالمنفعة وليس بالعين الموقوفة ورجح بين الآراء الفقهية واستوعب الاختلاف الفقهي.

5. مشروعيته:

يستشهد العلماء لمشروعية الوقف بقوله تعالى: «لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون»⁽¹²⁾ وقوله: «بأيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض»⁽¹³⁾، والسنة النبوية قوله صلى الله عليه وسلم: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له».

6. أركان الوقف:

جعل الإسلام للوقف شروطا حتى يحقق الغاية المرجوة منه، وتتعلق هذه الشروط بالواقف و الموقوف والموقوف عليه، والصيغة.

6-1 - **الواقف**: يشترط في الواقف أن يكون حرا عاقلا، بالغا غير مكره ولا محجور عليه⁽¹⁴⁾.

6-2 - **الموقوف**: يشترط في الموقوف ما يلي:

- أن يكون معلوما فلا يصح وقف المجهول، كما يجب أن يكون محددا؛
- أن يكون الوقف مملوكا، فلا يصح وقف غير المملوك مثل حيوان الصيد قبل صيده؛

- أن يكون محل الوقف مشروعا: أي مما يجوز الانتفاع به وليس ما لا يمكن الانتفاع به، إما لاستحالة كأن يكون محل الوقف متمثلا في الشمس والهواء، وإما لمخالفته للتشريع أو الآداب العامة كأن يكون محل الوقف خمر أو مخدرات⁽¹⁵⁾.

6-3 - **الموقوف عليه**: ويشترط لصحة الوقف أن يكون الموقوف عليه أهلا لصرف المنفعة عليه كعامة الفقراء، المساجد، والمدارس ويشترط فيه ما يلي:

__ أن يكون أهلا للتملك سواء المعين أو غير المعين؛

__ أن يكون الموقوف عليه جهة بر وقربة وليست جهة معصية⁽¹⁶⁾.

6-4 - **الصيغة**: ينعقد الوقف بكل صيغة تدل على إرادة الواقف للوقف، ويشترط فيها ما يلي:

- أن تكون منجزة أي نافذة في الحال وبالتالي لا تقترن بتعليق أو إضافة إلى مستقبل؛

- أن لا يقتزن بشرط باطل؛
- أن لا يقتزن بما يفيد التأقيت كقوله وقفت أرض بشرط أن لي يبيعها متى أشاء؛
- 7. أنواع الوقف: يمكن تقسيم الوقف وفقا لغرضه ومحلّه كما يلي:
 7. 1. غرض الوقف: ويتضمن ما يلي:
 - 1.1.7. الوقف الذري:(الأهلي): هو الوقف على مصالح الأسرة من الأولاد والذرية، ثم يؤول تباعا إذا ما انقرضت الذرية إلى وقف خيري.
 - 2.1.7. الوقف الخيري: وهو الذي يقصد به الواقف الصرف على وجوه البر، سواء أكان على أشخاص معينون كالفقراء، المساكين، والعجزة، أو كان على جهة من جهات البر العامة، كالمساجد، المستشفيات، والمدارس، مما ينعكس نفعه على المجتمع.
 - 3.1.7. الوقف المشترك: وهو الذي يجمع بين الوقف الأهلي (الذري) ، والوقف الخيري، فيخصص الواقف جزءا من خيراتهِ لأقاربه وذريته أو نفسه، ويجعل جزءا آخر لوجه البر العامة⁽¹⁷⁾.
 7. 2. محل الوقف: ويتضمن ما يلي:
 - 1.2.7. العقارات: لتستعمل مباشرة للأغراض الوقفية مثل المساجد، المدارس، المستشفيات، المكتبات، ودور الأيتام، أو لتستعمل وقفا استثماريا كالمباني السكنية، والتجارية ثم يعود ريعها إلى أهداف الوقف.
 - 2.2.7. الأصول الثابتة: كالأراضي الزراعية وغير الزراعية.
 - 3.2.7. الأصول المنقولة: مثل الكتب للمكتبات، والسجاد للمساجد والمصاحف وغيرها من المنقولات.
 - 4.2.7. وقف النقود: وقف الدراهم والدنانير إما لإقراضها لمن يحتاج إليها، حيث تعاد بعد انقضاء الحاجة في شكل (قرض حسن)، لتعرض من جديد إلى محتاج آخر، أو وقف نقود الاستثمار ثم يوزع ريعها على أغراض الوقف.

5.2.7. وقف الحقوق المعنوية: كحق التأليف، حق الابتكار، وحق الاسم

التجاري ويكون ذلك بوقف حق استغلال الملك المعنوي، وذلك بتصريح من المؤلف أو المبتكر⁽¹⁸⁾.

ب. مفهوم التنمية المستدامة:

تعتبر التنمية المستدامة تغييرا اجتماعيا موجهها من خلال إيديولوجية معينة، وهي عبارة عن عملية معقدة واعية على المدى الطويل، شاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية، البيئة والتكنولوجية، ويجب التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، بحيث يشير النمو الاقتصادي إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط نصيب الفرد في الدخل الحقيقي، والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي، بينما تعتبر التنمية الاقتصادية ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة، بالإضافة إلى حقوق تغيير في الهياكل الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، والمفهوم العكسي للتنمية هو التخلف، ولهذا فإن التنمية أشمل من النمو إذ أنها تعني النمو بالإضافة إلى التغيير⁽¹⁹⁾.

ولقد استخدمت عبارة التنمية المستدامة للمرة الأولى عام 1980، في الإستراتيجية العالمية للبقاء من طرف الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة، وتعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تجيب عن حاجات الحاضر دون تعرض قدرات الأجيال القادمة للخطر، وفي سنة 1991 تطور مفهوم التنمية المستدامة الذي عرفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بما يلي:

"تحسين شروط وجود المجتمعات البشرية مع البقاء في حدود قدرة تحمل أعباء الأنظمة البيئية"⁽²⁰⁾.

ولقد ساهم المجتمع الدولي في البلورة العلمية لمفهوم التنمية المستدامة، وذلك من خلال مؤتمر البيئة والتنمية المنعقد سنة 1992 في البرازيل⁽²¹⁾، وتسعى التنمية المستدامة التوفيق بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية، وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال القادمة، أي عدم استنزاف الموارد الطبيعية وتجنب تلوث البيئة كما تعالج التنمية المستدامة مشكلة الفقر، حيث أن العيش في وسط من الحرمان والفقر يؤدي

إلى تلوث البيئة واستنزاف الموارد، وقد تم دمج فكرة التنمية المستدامة بالتنمية البشرية ليصبح مفهوم التنمية البشرية المستدامة، ومن خلال القمة العالمية للتنمية المستدامة المنعقدة في جوهانسبورغ سنة 2002 تم تحديد أولويات التنمية المستدامة التي تتركز في المجالات التالية: المياه، الطاقة، الصحة، الزراعة، التنوع البيولوجي، الفقر، التجارة، التمويل، نقل التكنولوجيا، الإدارة الرشيدة، التعليم، المعلومات والبحوث⁽²²⁾.

ثانيا: الدور التكافلي للوقف في مختلف جوانب التنمية

لقد ساهم نظام الوقف في التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلدان الإسلامية في الماضي، وتزداد أهميته في ظل التطورات في شتى الجوانب في الوقت الحالي، في ظل تنامي دور مؤسسات المجتمع المدني، ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية البيئة وتزايد الموارد الوقفية كما ونوعا، وتبرز أهمية التكافلية للوقف في المجالات التالية:

أ. الدور التكافلي للوقف في عملية التنمية الاقتصادية⁽²³⁾:

إن مفهوم التنمية الاقتصادية يركز على المتغيرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي، وتوزيع الدخل والاستثمار والمنفعة الكلية والأرباح والادخار وغيرها، ويتمثل الدور التكافلي للوقف في تمويل التنمية المستدامة في شقها الاقتصادي من خلال النواحي التالية:

- يعمل الوقف على إعادة توزيع الدخل بين الطبقات مما يؤدي إلى عدم حبسها بأيدي محدودة؛
- يعمل الوقف على تعزيز الموازنة العامة للدولة من خلال تكلفة بكثير من النفقات التي تنقل كاهل الدولة، وتعد في الوقت نفسه من أهم العوامل التي ترقى بالأمة إلى ركب الحضارة والتطور؛
- يساعد الوقف في تحسين البنية التحتية للاقتصاد، مثل إنشاء الطرق وبناء الجسور وتهئية هذه البيئة يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات الداخلية والخارجية؛

- إن تمويل المدارس والكلديات ومراكز التعليم من أموال الوقف يعتبر بمثابة استثمار في رأس المال البشري، والذي لا يقل أهمية عن الاستثمار في رأس المال المادي؛
- يسهم الوقف في العملية الإنتاجية وفي تمويل التنمية وتوفير فرص العمل، والتخفيف من عجز الموازنة وتنشيط التجارة الداخلية والاقتصادية والبنية التحتية، في الكثير من المناطق وكذلك دورة في تخطيط المدن وإنشائها؛
- يعمل الوقف على إيجاد مصادر دخل للفقراء والمساكين والعاجزين عن العمل والأرامل والأيتام وغيرهم، وهذا يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة لهذه الفئات، وبالتالي يزيد من إنتاجيتهم الاقتصادية؛

ب. الدور التكافلي للوقف في عملية التنمية الاجتماعية:

يرتكز مفهوم التنمية الاجتماعية على نتائج التنمية على حياة الأفراد والجماعات، ومدى المساهمة في حل الكثير من المشكلات الاجتماعية، حيث أن مفهوم التنمية يتضمن إحداث التغيير والتحول التي تترك بصماتها على حياة الأفراد والجماعات، ومن أبرز أدوار الوقف في عملية التنمية الاجتماعية ما يلي:

- يساعد الوقف في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وشيوع روح التراحم بين أفراد المجتمع، وحمايته من الأمراض الاجتماعية التي تنشأ عادة في المجتمعات، التي تسود فيها روح الأنانية المادية وينتج عنها الصراعات الطبقة بين المستويات الاجتماعية المختلفة، مما يعزز روح الانتماء بين أفراد المجتمع وشعورهم بأنهم جزء من جسد واحد؛
- يسهم الوقف في مجال التنمية الاجتماعية بتوفيره المدارس والمحاضن الخاصة بالأيتام، وكفالة الفقراء والمساكين والأرامل وأبناء السبيل وغيرهم؛
- يساعد نظام الوقف على تقليص الطبقة في المجتمع وانتقال الأفراد من طبقة اجتماعية لطبقة اجتماعية أعلى، فمثلا تعليم الفقراء يساعد على رفع مستوى حياتهم الاقتصادية⁽²⁴⁾.

ج. دور الوقف في مجالات التعليم والصحة ومؤسسات المجتمع المدني:

لقد تجلت مساهمات الوقف في مجالات تنمية عديدة ومن أهمها:

1. دور الوقف في مجال الرعاية الصحية:

لقد اهتم الوقف بالرعاية الصحية، حيث وقف أغنياء المسلمين أحباساً أنشئت عليها المستشفيات وكليات الطب التعليمية، وعرفت هذه الأوقاف الصحية بمسميات عديدة منها دور الشفاء أو البيمارستان، وقد تنوعت المستشفيات الوقفية من حيث العموم والخصوص، فهناك مستشفيات لبعض طوائف الأمة كرجال الجيش والمسجونين، كما كان هناك مستشفيات لعلاج أمراض خاصة، ومن المستشفيات الوقفية الكبيرة نذكر على سبيل المثال مستشفى ابن طولون بمصر، المعروف بالبيمارستان العتيق، والمستشفى النوري بدمشق وغيرها⁽²⁵⁾.

2. دور الوقف في التعليم:

يساهم الوقف في تثقيف أفراد المجتمع نتيجة دعم دور العلم من المدارس والجامعات وأساتذتها وطلابها، مما يؤدي إلى رفع من عدد المتعلمين وبتخصصات مختلفة، وبذلك يرفع من درجة التحضر في المجتمع، لأن دور الوقف في مجال التعليم شمولياً وحاسماً حيث يقوم نظام الوقف انطلاقاً من محاربة الأمية، بإيجاد أماكن للتعليم وتجهيزها وتزويدها بالكتب والأساتذة وإيواء الطلاب المغتربين، وكانت أكثر المدارس انتشاراً هي الكتاتيب الملحقة بالمساجد، لارتباطها بانتشار الإسلام وحفظ القرآن وتعليم قواعد اللغة والدين.

ولم تقتصر الأموال الموقوفة على عمارة المدارس فقط، بل شملت توفير المساكن للطلبة وتقديم الطعام لهم وللعاملين في المدرسة، ومن المدارس التي انتشرت في بعض البلدان الإسلامية، وأشهرها نذكر الصالحية والمدرسة المنصورية بمصر، والمدرسة الظاهرية بالقاهرة، والمدرسة المعتصمية والمسعودية في بغداد، والمدرسة الغائية في مكة المكرمة، بالإضافة إلى ذلك هناك مدارس إسلامية مشهورة مثل جامعة الأزهر والزيتونة، وجامعة الأشاعر والمسجد الحرام، والمسجد النبوي⁽²⁶⁾.

3. دور الوقف في تفعيل مؤسسات المجتمع المدني:

للقف دور في رفع مستوى التكافل الاجتماعي نظراً للطبيعة الدينية والاجتماعية، وما لها من علاقة وطيدة في حياة المجتمع، فقد لعب دوراً مهماً في دعم مستوى التكافل والتلازم الاجتماعي، ودعمه كذلك لجوانب الرعاية الاجتماعية

من خلال العمل على الاستفادة من الأملاك الوقفية، سواء كانت أراضي عقارية أو مباني سكنية للكفالة الاجتماعية للفئات المحرومة⁽²⁷⁾.

ثالثا: صيغ استثمار واستغلال الأملاك الوقفية في القانون الجزائري :

كانت بداية التفكير باستثمار الأملاك الوقفية وتتميتها منذ صدور أول قانون للأوقاف، القانون رقم 10/91 حيث أتاحت المادة 25 منه على إمكانية استثمار الأملاك الوقفية وجاءت كما يلي: «تتبع الأملاك الوقفية وتستثمر وفقا لإرادة الواقف، وطبقا لمقاصد الشريعة الإسلامية في مجال الأوقاف حسب كفاءات تحدد عن طريق التنظيم»، ومع هذا اقتصر التنظيم على الاستغلال الإيجاري فقط ومراجعة أسعاره⁽²⁸⁾.

وظل الأمر على هذا الوضع إلى أن جاء القانون 07/01⁽²⁹⁾ ليعدل ويتم القانون 10/91 حيث فصل صيغ الاستثمار الوقفي بشكل أكثر وضوحا، وعلى أساسه يمكن تحديد أهم صيغ الاستثمار والاستغلال الوقفي التي جاء بها هذا القانون إلى جانب صيغة الاستغلال الإيجاري كالآتي:

أ. إيجار الأملاك الوقفية:

وهو ما نصت عليه المادة 42 من قانون 10/91 «تؤجر الأملاك الوقفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية» ليأتي بعد ذلك المرسوم التنفيذي 381/98 المؤرخ في 01 ديسمبر 1998⁽³⁰⁾ منظمًا له، حيث ذكر بأن إيجار الملك الوقفي سواء كان بناء أو أرضا بيضاء أو أرضا زراعية أو مشجرة يتم عن طريق المزاد العلني.

ب. عقد الحكر:

وهو الذي يخصص بموجبه جزء من الأرض العاطلة أو الغرس لمدة معينة، مقابل دفع ما يقارب قيمة الأرض الموقوفة وقت إبرام العقد، مع التزام المستثمر بدفع إيجار سنوي يحدد في العقد، مقابل حصة في الانتفاع بالبناء أو الغرس وتوريثه خلال مدة العقد⁽³¹⁾.

ج. عقد المرصد:

المرصد فهو السماح لمستأجر الأرض بالبناء فوقها مقابل استغلال إيرادات البناء، وله الحق في التنازل باتفاق مسبق طيلة استهلاك قيمة الاستثمار⁽³²⁾.

د. عقد الاستبدال:

حدد القانون 10/91 الحالات التي يمكن من خلالها استبدال وتعويض ملك وقفي، بملك آخر على سبيل الحصر وهي:

1. حالة تعرض الملك الوقفي للضياع والاندثار، أو حالة فقدان منفعة الملك الوقفي مع عدم إمكان إصلاحه؛
2. حالة ضرورة عامة، كتوسيع مسجد أو مقبرة أو طريق عام، في حدود ما تسمح به الشريعة الإسلامية؛
3. حالة انعدام المنفعة في العقار الموقوف وانتفاء إتيانه بنفع إطلاقاً، شريطة تعويضه بعقار يكون مماثلاً أو أفضل؛

هـ. عقد المقايضة:

ويتم بمقتضاه استبدال جزء من البناء بجزء من الأرض حسب النص القانوني، وقد أغفل ذكر العملية العكسية أي استبدال جزء من الأرض بجزء من البناء؛

و. عقد استغلال واستثمار الأراضي الوقفية الزراعية والمشجرة:

تشتغل وتستثمر وتنمي الأملاك الوقفية إذا كانت أرضاً زراعية أو شجراً بأحد العقدين الآتيين:

1. عقد المزارعة: وهو إعطاء أرض زراعية للمزارع مقابل حصة من المحصول يتفق عليها عند إبرام العقد، وهذا ما نصت عليه المادة 26 مكرر من قانون 10/91 المتعلق بالأوقاف المعدل والمتمم⁽³³⁾؛
2. عقد المساقاة: وهو إعطاء الشجر لاستغلاله لمن يصلحه مقابل جزء معين من ثمرة، وهو ما نصت عليه المادة 26 مكرر 1 الفقرة 2 من القانون 10/91 المعدل والمتمم⁽³⁴⁾؛

ز. عقد استغلال واستثمار الأملاك الوقفية المبنية والقابلة للبناء: وضمن هذا النوع من العقود يوجد:

1. عقد المقاول: تشتغل وتستثمر وتنمي الأملاك الوقفية بعقد المقاوله سواء كان الثمن حاضراً كلياً أو مجزئاً، ويعرف عند الفقهاء بعقد الاستصناع، وعقد الاستصناع يمكن إدارة الوقف من الاستفادة منه لبناء مشروعات ضخمة، حيث تستطيع أن تتفق

مع البنوك الإسلامية أو المستثمرين على تمويل المشاريع العقارية، وغالبا ما يتم الإستصناع في البنوك الإسلامية عن طريق الإستصناع الموازي، حيث لا تبنى هي ولا تستصنع، وإنما تتفق مع المقاولين لتنفيذ المشروع طبقا للمواصفات المتفق عليها مع إدارة الوقف.

2. **عقد الترميم والتعمير:** ويتعلق بالعقارات الوقفية المبنية المعرضة للخراب والاندثار، حيث يدفع المستأجر بموجبه ما يقارب قيمة الترميم أو التعمير مع خصمها من مبلغ الإيجار مستقبلا.

ح. **عقد القرض الحسن:** وهو إقراض المحتاجين قدر حاجاتهم، على أن يعيده في أجل متفق عليه.

ط. **المضاربة الوقفية:** وهي التي يتم فيها استعمال بعض ريع الوقف، في التعامل المصرفي والتجاري من قبل السلطة المكلفة بالأوقاف، وفق أحكام الشريعة الإسلامية غير أن الإشكال الذي يبقى مطروحا، هو أن المنظومة المصرفية الجزائرية تتعامل بالربا باستثناء بنك البركة، مما يتنافى ومقتضى استثمار الوقف.

ي. **الودائع ذات المنافع الوقفية:** وهي التي تمكن صاحب مبلغ من المال ليس في حاجة إليه في فترة معينة، من تسليمه للسلطة المكلفة بالأوقاف في شكل وديعة يسترجعها متى شاء، مما يمكن السلطة المكلفة بالأوقاف من توظيف هذه الوديعة مع ما لديها من أوقاف⁽³⁵⁾.

وما يمكن ملاحظته على هذه العقود وجود تشابه كبير بينهما، فمعظمها لا يخرج عن إطار الاستغلال بواسطة الإيجار الوقفي، وهي تعكس بأن الأملاك الوقفية في الجزائر أكثرها عقارات وأراضي، وأنها تعاني من ضعف في مركزها المالي، كما أن هذه العقود هي عقود تمويل استغلالي أكثر منها عقود استثمار وقفي بالمفهوم للاستثمار، هذا إلى جانب أنه لم يتم توضيح وتبيين وسائل وكيفيات تنظيمها وتفعيلها، وضمن هذا السياق يشير القانون 07/01 بنص المادة 26 مكرر، إلى أنه يمكن أن تستغل وتستثمر وتنمى الأموال الوقفية بتمويل ذاتي (الصندوق المركزي للأوقاف)، أو بتمويل وطني

أو خارجي مع مراعاة القوانين والتنظيمات المعمول بها، ومع ذلك فإن الواقع العملي يغلب عليه صيغة الإيجار.

رابعاً: الاستثمار الوقفي في الجزائر

تقوم إدارة الأوقاف بجملة من المشاريع الاستثمارية، تهدف من خلالها تطوير وتنمية القطاع الوقفي منها تم إنجازه، والبعض ما يزال في طور الإنجاز نذكر من بينها على سبيل الذكر لا الحصر ما يلي:

أ. كانت أولى أشكال الاستثمار الوقفي الحديث شراء سيارات أجرة لتشكل فرص عمل للشباب العاطل عن العمل، وكذلك السعي لإنشاء مشاريع أخرى على غرار مجتمعات وقفية، ومشاريع خاصة بالحرف والصناعات التقليدية، حيث كانت فكرة "طاكسي الوقف" عبر تأسيس شركة خاصة، أطلقوا عليها إسم «ترانس وقف» تمكنت من شراء 36 تاكسي، وشغلت عدد موازيا من الشباب وهذا المشروع في تطور.

ب. مشروع حي الكرام ببلدية السحولة بالعاصمة، وهو مركب وقفي كبير يشمل على 150 مسكن ومستشفى، و170 محل تجاري وفندق يسع 64 غرفة، ومكتبة ومبنى للأيتام يسع 200 يتيم، ومسجد وموقف للسيارات، وتمويل هذا المشروع الوقفي يتم بتمويل من الدولة بنسبة 100% .

ج. مشروع الجامع الأعظم: وهو عبارة عن مجمع ثقافي يضم 25 واجهة حيث يضم دار للقرآن، ومعهد عالي للدراسات الإسلامية يستوعب 3 آلاف طالب، ومركزا ثقافيا، وآخر صحيا، عمارة للسكن وأخرى للخدمات الإدارية، إضافة إلى فندق، و3 مكتبات وقاعة مسرح، ومركز للعلوم وقاعة مؤتمرات تسع 1500 مقعد، ومتحف للفنون والتاريخ، وصالات وفضاءات للأنترنت، فضلا عن حدائق ومطاعم وملاعب وورشات الحرف التقليدية وموقف للسيارات.

د. حيث حسب إحصائيات وزارة الشؤون الدينية الحظيرة الوطنية في الجزائر تتوفر حاليا على 16318 مسجد، لم يتم فيها التسوية القانونية إلا بنسبة 37% حيث يبقى الهدف تحقيق 80%، إلى جانب 9100 ملك وقفي تبقى بحاجة إلى بعث مشاريع استثمارية، حيث أعدت الوزارة خريطة للاستثمار في الأملاك الوقفية تتضمن 32

مشروعاً في 24 ولاية، وهي كلها مشاريع استثمارية وفاقية وخيرية ويعود ريعها لفئات المجتمع المحتاجة.

خاتمة:

مؤسسة الوقف هو مؤسسة عظمى لها أبعاد متشعبة دينية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية وإنسانية، وقد حان الوقت للعمل على إرجاع المكانة اللازمة للأوقاف كعنصر أساسي ومهم في ترقية وتنمية المجتمع، باعتبار مؤسسة الوقف مؤسسة مالية ذات أهمية تنموية واجتماعية، فيمكن اعتبارها مصدراً مهماً للتمويل والتنمية، الأمر الذي يعني إتاحة المزيد من فرص العمل واستغلال الثروات المحلية وزيادة الإنتاج وتحسين مستوى المعيشة.

وعلى من النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة:

1. إن استثمار أموال الوقف يحقق مصلحة الموقوف عليهم، ويحقق المصلحة العامة ويرمم الفروقات الاجتماعية، ويساهم في حل مشكلة البطالة، وتوجيه الاستثمارات إلى القطاعات الإنتاجية التي يحتاجها المجتمع كالسكن، الزراعة، الصناعة والخدمات الفندقية هذا من جهة، وفي مجال التعليم بالاستثمار في إنشاء المدارس وفتح الجامعات الربحية، وفي مجال الاقتصاد والمال كالمساهمة في الشركات والأسهم والصكوك وتحريك السوق؛

2. إن الأوقاف بعد الاستقلال كان الجزء الكبير منها قد ضاع بطريقة أو بأخرى، خاصة بعد سن قانون الثورة الزراعية الذي استحوذ على الكثير من الأعيان الوقفية، فجاء القانون 10/91 الذي أعطى دفعة قوية لعودة الأوقاف، ومن ثم تلتها العديد من المراسيم التي سعت إلى حصر الأوقاف واسترجاعها والدخول في مشاريع جديدة، وهذا يعطي إشارة واضحة للسعي الجاد نحو النهوض بالأوقاف في الجزائر، على الرغم من أن ذلك يعترضه العديد من المشاكل والمعوقات المختلفة.

3. إن التجربة الجزائرية في استثمار الأوقاف تجربة حديثة وواعدة، وهي في بدايتها حيث تمكنت من تحقيق نتائج معتبرة، لكنها تحتاج إلى الدعم سواء من طرف الدولة أو الأفراد في المجتمع، وذلك من خلال استقطاب أوقاف جديدة من خلال

إستراتيجية إعلامية تعتمد على مديرية الإعلام و التسويق ، تحت المحسنين على الوقف، و بعث ثقافة الوقف بين أفراد المجتمع .

4. من أجل تطوير الاستثمار الوقفي في الجزائر لابد من ترقية الصناديق الوقفية ، وذلك بالاعتماد على فكرة التخصيص ونشر الأدوات المالية الوقفية و تطويرها، لتصبح أداة تمويلية أساسية للمشاريع الاستثمارية الوقفية.

ومن التوصيات المقترحة من أجل تطوير استثمار الأوقاف في الجزائر، من أجل الوصول إلى تحقيق تكافل في المجتمع الجزائري:

- تفعيل دور مؤسسة الأوقاف في دعم المشاريع الاستثمارية، حيث يعد استثمار الوقف مجالا من مجالات تحريك الأموال وعدم تركيزها في ناحية معينة، وذلك بتداولها وإعادة توزيعها بين أفراد الشعب ممن يحسنون استغلالها، الأمر الذي يعود بالنفع على المجتمع ويحقق له النمو الاقتصادي؛
- يجب استحداث طرق حديثة للتغلب على الصعاب لأجل الاستثمار الأمثل للكم الهائل من الأوقاف التي تتركز بها الجزائر، حيث يمكن للتجربة الجزائرية في مجال الأوقاف الاستفادة من تجارب دول أخرى، مثل الصناديق الوقفية في الكويت، والأسهم الوقفية في السودان... إلخ، وذلك للنهوض وإحياء دور مؤسسة الوقف في تنمية المجتمع.

الهوامش والإحالات:

- (1). مجموعة من المؤلفين، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ط4، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2004، ص272.
- (2). وهيبه الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدابه، ج8، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1989، ص156.
- (3). محمد مصطفى شلبي، أحكام الوصايا والأوقاف، ط4، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1982، ص304.
- (4). أحمد علي الخطيب، الوقف والوصايا، ط2، مطبعة جامعة بغداد، 1978، ص43.
- (5). محمد مصطفى شلبي، نفس المرجع، ص320.
- (6). وهيبه الزحيلي، المرجع السابق، ص156.

- (7). منذر قحف، الوقف الإسلامي تطوره، إدارته وتميمته، ط2، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2006، ص62.
- (8). صالح صالحي، الدور الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الوقفي، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 05، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2005، ص184-185.
- (9). القانون 84-11 مؤرخ في 9 يونيو 1984، المعدل والمتمم بقانون 09/05 المتضمن قانون الأسرة، المؤرخ في 04 ماي 2005، ج ر، عدد43 الصادر 22 جوان 2005.
- (10). قانون رقم 25/90 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 المتضمن التوجيه العقاري، معدل ومتمم بالأمر 95-25 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995، ج ر عدد 55، الصادر 27 سبتمبر 1995.
- (11). القانون رقم 91-10 المؤرخ 27 أفريل 1992 المتعلق بالأوقاف، المعدل والمتمم، ج ر عدد 21، الصادر 08 ماي 1991.
- (12). القرآن الكريم، سورة آل عمران الآية 92.
- (13). القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 267.
- (14). محمد كنانة، الوقف العام في التشريع الجزائري، دار هومة، 2010، ص69.
- (15). بن مشرنن خير الدين، إدارة الوقف في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قانون الإدارة المحلية، جامعة أبو بكر بن القايد، تلمسان، 2011، ص47.
- (16). أحمد بن عبد العزيز الحداد، من فقه الوقف، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص23.
- (17). سليم هاني منصور، الوقف ودوره في التنمية الاجتماعية، المؤتمر الثاني للأوقاف، الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية، جامعة أم القوي، مكة المكرمة، 2006، ص09.
- (18). محمد محمود حسن أبو قطيش، دور الوقف في التنمية الاجتماعية المستدامة - دراسة حالة الأوقاف في الأردن، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن، 2000، ص37.
- (19). إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2003، ص17.
- (20). مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، 2003، ص127.
- (21). مدحت القريشي، نفس المرجع، ص129.
- (22). نوزاد عبد الرحمان الهيتي، التنمية المستدامة في المنطقة العربية، مجلة علوم إنسانية، العدد 25، مجلة الكترونية: WWW.VLVM.NL، 2005، ص4.
- (23). صالح صالحي، الدور الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الوقفي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 07، فيفري 2005، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص165.

- (24). عبد الرحمان معاشي، البعد المقاصدي للوقف في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2006، ص102.
- (25). أحمد إبراهيم ملاوي: دور الوقف في التنمية المستدامة، المؤتمر الثالث للأوقاف، الوقف الإسلامي، اقتصاد وإدارة وبناء حضارة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 2009، ص14.
- (26). مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام، تفعيل دور الوقف في الوطن العربي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، المجلد 20، العدد 01، 2008، ص44.
- (27). زيدان محمد، دور الوقف في تحقيق التكافل الاجتماعي بالإشارة إلى حالة الجزائر، بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث للأوقاف بالمملكة العربية السعودية، الوقف الإسلامي «اقتصاد وإدارة وبناء وحضارة»، ص617، تاريخ الاقتباس 15-05-2018 الموقع الإلكتروني-
www.iu.edu.sa/endoumentes3/.../fourthaxis/.../.
- (28). بن عياش بشير، الوقف ودوره في التنمية الاقتصادية مع دراسة تطبيقية للوقف في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر الثالث للأوقاف بالجامعة الإسلامية، المملكة العربية السعودية 2009، ص 214.
- (29). القانون 07/01 المؤرخ 22 ماي 2001 يعدل ويتم القانون 10/91 المؤرخ 27 أفريل 1991 المتعلق بالأوقاف، ج ر عدد 29، الصادر 23 ماي 2001.
- (30). المرسوم التنفيذي 381/98 المؤرخ 1 ديسمبر 1998 يحدد شروط إدارة الأملاك الوقفية وتسييرها وحمايتها وكيفيات ذلك، ج ر عدد 90 الصادر 02 ديسمبر 1998.
- (31). صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر، القاهرة، 2006، ص677.
- (32). خالد رامول، الإطار القانوني والتنظيمي للأملاك الوقف في الجزائر، دار هومة، الجزائر 2007، ص 134-135.
- (33). عز الدين شرون، أساليب استعمال الوقف في الجزائر، مجلة الحجاز العالمية المحكمة للدراسات العربية الإسلامية العربية، العدد 08، سكيكدة، الجزائر، 2014، ص 181.
- (34). هشام بن عزة، إحياء نظام الوقف في الجزائر، نماذج عالمية لاستثمار الوقف، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 3، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، جوان 2015، ص 132.
- (35). فارس مسدور، تمويل الأوقاف بين النظرية و التطبيق مع الإشارة لحالة الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008، ص11.

القضايا البيئية والقوى الكبرى

Environmental Issues and Major Powers.

أ. بلقاسمي مولود

belgacemi.mouloud@yahoo.com

أ. صبيحي شهنياز

shahinazsbi@yahoo.fr

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

تاريخ قبول النشر: 2019/06/26

تاريخ الاستلام: 2017/08/29

المخلص:

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على طبيعة الخلاف بين الدول الكبرى في المسائل البيئية من خلال تحليل الحسابات الاستراتيجية للقوى الكبرى ومحاولة الخروج بأقل فاتورة وبأكبر مكاسب ممكنة ولهذا تحاول الدول الكبرى استخدام المفاوضات والمعاهدات في القضايا البيئية كأسلوب لتوسيع مناطق نفوذها ومحاولة التكيف في هذا الوضع بدل الانهيار.

فقد حولت الدول الكبرى القضايا البيئية من ملفات تسعى لحماية الأرض من التدهور البيئي كأولوية للمفاوضات والاجتماعات إلى ملفات كورقة استراتيجية في الصراع على موارد الطاقة وفي حسابات الربح والخسارة للدول، بحيث تحولت المفاوضات من المصلحة العالمية إلى المصلحة القومية وضمن حسابات التوازنات الجيوستراتيجية بين الدول.

الكلمات المفتاحية: البيئة، القوى الكبرى، الصراع على الطاقة، المصلحة القومية الوطنية.

Abstract:

This study attempts to analyze The nature of the dispute between the major powers in environmental matters by analyzing the strategic calculations of major powers and try out the Least bill and the greatest possible gains, This major powers trying to use negotiations and treaties on environmental issues as a way to expand their areas of influence and trying to adapt to this situation, rather than collapse.

The major powers have transformed the environmental issues You seek to protect the earth from environmental degradation is a priority for the negotiations and meetings To file as a bargaining strategy in the conflict on the energy resources in the profit and loss accounts for the states, So that the negotiations Turned from the global interest to the national interest and the geo-strategic accounts balances between nations.

Keywords: environment, major powers, energy struggle, national interest

مقدمة:

تأثرت البيئة بفعل تدخلات النشاط البشري، وسرعان ما تسرب الخلل البيئي وظهرت مشكلة ضعف وتباطؤ قدرة وفعالية البيئة في هضمها لمخلفاتها نتيجة استقبالها كميات مروعة من المخلفات الصناعية والبشرية الأخرى، ولعل ذلك يعود لضياح فرصة البيئة في التخلص الذاتي من مخلفاتها وقصور التحكم في مصادر التلوث وعلاج العجز البيئي على المستوى الدولي. وتسوء حالة الأرض مع استمرار وتزايد الضغط السكاني وتغير الأنماط الاقتصادية عبر مساحات شاسعة، بالإضافة إلى تداعيات تغير السياسة العالمية وانتشار التجارب النووية ونفشي جرائم العمليات العسكرية، بالإضافة إلى ظهور حروب الهيمنة على مواقع الثروات المعدنية بالدول الصغرى (ومنها حقول البترول) بالتدخل العسكري واحتلال الأرض، ومن ناحية أخرى استغلال الدول الكبرى فرصة تلك الحروب (خارج أراضيها) لتنفيذ التجارب الحية وملاحظة النتائج على الموانع البيئية والبشر أمام مختلف أنواع الأسلحة ومنها أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي أخرج البيئة عن صمتها بعد اختلال سلامتها الوظيفية، فهددت الأمن البيئي بمناطق الحروب والكوارث الطبيعية والبشرية التي تتجاوز حدودها الجغرافية وتؤدي غالباً إلى حدوث كثير من أشكال التغيرات البيئية.

• إشكالية الدراسة:

كيف تتعامل القوى الكبرى مع القضايا البيئية؟ وما طبيعة الخلاف بين القوى الكبرى في العالم في المسائل البيئية وفي إمكانية وجود اتفاق لحماية البيئة؟

ويمكن طرح مجموعة من الإشكاليات الفرعية التالية:

- ما هي المشكلات البيئية؟
- ما هي الجهود الدولية لحماية البيئة؟
- كيف تتعامل القوى الكبرى مع القضايا البيئية؟

• أهمية الدراسة:

تتركز أهمية الدراسة في محاولة تسليط الضوء على المشكلات البيئية والجهود الدولية من اتفاقيات ومؤتمرات لحماية البيئة، كما تحاول تحليل طبيعة الخلاف بين القوى الكبرى في إمكانية وضع اتفاق نهائي ملزم للدول من أجل حماية البيئة.

• **فرضية الدراسة:**

يحاول هذا البحث إثبات أو تفنيد الفرضية التالية:

المصالح القومية الوطنية سبب الخلاف بين القوى الكبرى حول القضايا البيئية

• **أهداف الدراسة:**

تتمثل أهداف هذه الدراسة في محاولة تحديد سبب الخلاف بين القوى الكبرى حول المسائل البيئية، كما انها تسعى الى تحليل الأسباب التي تمنع القوى الكبرى من الوصول إلى اتفاق عالمي إلزامي من اجل حماية البيئة.

• **الإطار المنهجي للدراسة:**

من اجل الوصول الى نتائج علمية تمت الاستعانة بمنهج الوصفي التحليلي وذلك من اجل تحديد سبب الخلاف بين القوى الكبرى حول المسائل البيئية، وتحليل الأسباب التي تمنع القوى الكبرى من الوصول إلى اتفاق عالمي إلزامي من اجل حماية البيئة.

• **المقاربات النظرية للدراسة:**

سنعتمد على مجموعة من المقاربات التفسيرية لتحليل الموضوع منها المقاربة السياسية لتحليل المصالح السياسية للدول والتي تمنع من الوصول إلى اتفاق نهائي، كما استخدمنا المقاربة الاقتصادية من خلال التطرق للنمو الاقتصادي وعلاقته باستهلاك الطاقة والحسابات الاقتصادية للدول للحفاظ على قوتها.

• **هيكل الدراسة:**

بناء على طبيعة الموضوع، وإتساقا مع المنهجية المستخدمة وتوخيا للوصول إلى نتائج، فقد روعي تقسيم هيكل الدراسة إلى أربعة محاور، المحور الأول يتطرق لطبيعة القضايا البيئية والتغيرات المناخية، والمحور الثاني يتناول إتفاقيات ومؤتمرات حماية البيئة، أما المحور الثالث يتطرق لطبيعة الخلاف بين القوى الكبرى حول القضايا البيئية أما المحور الرابع والأخير يتطرق للقضايا البيئية بين المقاربة السياسية والمقاربة الاقتصادية.

المحور الأول: طبيعة القضايا البيئية والتغيرات المناخية

أولاً- تعريف البيئة The Environment:

تعرف البيئة على أساس أنها ذلك الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء ومأوى ويمارس فيه العلاقات البشرية وبهذا فإن البيئة ليست فقط الموارد التي يتجه لها الإنسان، وإنما هي كذلك علاقات الإنسان بالإنسان التي تنظمها المؤسسات الاجتماعية والقيم والأخلاق والأديان، فالبيئة كنظام تتكون من مجموعة أركان الماء والهواء واليابسة والطاقة والمخلوقات الحية¹.

يطلق العلماء لفظ البيئة على مجموع الظروف الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية وتؤثر في العمليات الحيوية، فالنظام البيئي هو إجمالي الأشياء التي تحيط بنا وتؤثر على وجود الكائنات الحية على سطح الأرض متضمنة الماء والهواء والتربة والمعادن والمناخ والكائنات، كما يمكن وصفها بأنها مجموعة من الأنظمة المتشابكة والمعقدة التي تؤثر وتحدد بقائنا في هذا العالم الصغير والتي نتعامل معها بشكل دوري.

وهناك تعريف يعتبر البيئة الإطار أو الحيز المكاني الذي يعيش فيه الإنسان ويمارس فيه حياته وأنشطته المختلفة ويشمل هذا الإطار الغلاف الصخري والمائي والجوي المحيط بهما وكافة الكائنات الحية من حيوان ونبات.

ومن التعريفات الشاملة للبيئة أنها تشمل على العناصر التالية:

- الموارد الطبيعية بنوعها: الحيوية Biotic مثلا لمملكة الحيوانية والمملكة النباتية وغير الحيوية Abiotic مثل الهواء والماء والتربة والتفاعلات بين هذه العناصر وبعضها.

- الممتلكات التي تشكل جزءاً من التراث الثقافي².

ثانياً- التهديدات البيئية:

يعرف التهديد على أنه مفهوم يجمع بين الأسباب الداخلية والخارجية لحدوث الضرر ويتطلب استجابة واضحة ومفهومة³.

وللتهديد أربعة عناصر تتمثل بشكل عام في طبيعة التهديد ومكان التهديد الزمان ودرجة التهديد، وتطبيقاً على البيئة ينضح لنا أن طبيعة التهديد بيئي، ومكان التهديد فهو

يتعدى المستوى الداخلي وحدود الدولة، وزمان التهديد يؤثر على الأجيال الحالية والمستقبلية، أما خطورة التهديد فهو يختلف من دولة إلى أخرى وحسب قدرات الدولة للتصدي للتهديد.

والتهديدات البيئية تنقسم إلى نوعين تهديدات طبيعية وتهديدات غير طبيعية:

- **التهديدات البيئية الطبيعية:** تعتبر من أصعب التهديدات في الدراسة والتطبيق، وذلك لسبب أن الإنسان هو منشأ هذه التهديدات، وأهم هذه التهديدات التغير المناخي والتصحر والكوارث الطبيعية.

1. **التغير المناخي:** عرفه الفريق الدولي المعني بتغير المناخ الذي أنشأه البرنامج الدولي للأمم المتحدة والبيئة على أنه مجموعة التغيرات الحادثة في حالة المناخ عبر الزمن لكنها بفعل الإنسان، وذلك عن طريق إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون والميثان المحدثة للتغيرات المناخية⁴. وينتج عن هذا التغير المناخي ارتفاع درجات الحرارة مما يؤدي إلى ذوبان جبال الجليد في القطب المتجمد، وارتفاع منسوب مياه البحار والمحيطات وتغير في هطول الأمطار.

2. **التصحر:** التصحر من أكبر التهديدات على المجال الزراعي والأمن الغذائي، ويجب الإشارة إلى عدم وجود تعريف دقيق للتصحر وذلك راجع إلى عدم الدقة وأزمة التعاريف في البيئة كحقل معرفي، فالبعض يعرفها على أنها تدهور الأراضي الزراعية بفعل الفعل البشري، والبعض يعرفها على أنها تدهور الأراضي الزراعية بفعل التغير المناخي والفعل البشري، وهذا يؤدي إلى تدهور الإمكانات الحيوية للأرض⁵.

3. **الكوارث الطبيعية:** الكارثة هي حدث مفاجئ وغير متوقع يتسبب في إضرار ودمار ومعاناة بشرية كبيرة، إلا أن الكوارث الطبيعية تكون أما بفعل الطبيعة أو بفعل البشر، مع العلم أن سبب الكوارث الطبيعية مؤخرًا الإنسان وذلك بسبب تدخلاته المتتالية كظاهرة قطع الأشجار.

- **التهديدات البيئية غير الطبيعية:**

التلوث البيئي:

هناك تعاريف عديدة للكوارث البيئية وخاصة من الجانب الرسمي، وأكثر التعاريف تداولاً أنه إدخال مواد أو طاقة بسبب الإنسان، بصفة مباشرة أو غير مباشرة إلى البيئة، بحيث ينتج عنه آثار ضارة تهدد أمن وصحة الإنسان وتضر بالموارد البيئية الحية وغير الحية⁶.

وبهذا فإن السبب الرئيسي للتلوث هو انبعاثات الغازات الملوثة منذ الثورة الصناعية الناتجة عن احتراق الوقود الأحفوري كالفحم والبتروول وانبعاثات وسائل النقل، كما يجدر الإشارة إلى أنه يصعب التخلص من التلوث الهوائي المسبب لأمراض كثيرة⁷.

المحور الثاني: اتفاقيات ومؤتمرات حماية البيئة.

تتأسس الاتفاقيات الدولية البيئية متعددة الأطراف لتشكيل القانون الدولي للبيئة، وتعطي التقديرات وجود أكثر من 500 معاهدة دولية، و323 منها ذات طابع إقليمي، ويرجع تاريخ 60% منها إلى فترة ما بعد 1972 السنة التي عقد فيها مؤتمر ستوكهولم، وعليه سنقتصر على بعض المؤتمرات والاتفاقيات⁸.

ومن أهم هذه المؤتمرات:

أولاً- مؤتمر ستوكهولم بالسويد (قمة الأرض) 1972:

يعتبر اعترافاً واضحاً بأنّ عناصر البيئة هي من العوامل الأساسية لرفاه حياة الإنسان، وأثبت حق الإنسان في الحياة بكامل متطلباتها من العيش بسلام وحرية وأكد فيها على المسؤولية المشتركة للدول عن الأخطار والمشكلات التي تعاني منها البيئة الإنسانية والتي شارك في إحداثها المجتمع الدولي كله، وتوجت هذه القرارات والإعلانات بقرار الهيئة العامة للأمم المتحدة في عام 1990 والذي يكرس حق الأفراد في بيئة مناسبة لصحتهم ورفاهيتهم⁹.

وقد سعى هذا المؤتمر إلى التوفيق بين مسألتين مهمتين: الأولى هي حرية الدولة في ممارسة ما تشاء من أنشطة استثمارية لمواردها في حدود سيادتها الإقليمية، والثانية هي ألا تتسبب هذه الحرية في الإضرار ببيئة الغير أو خارج سيادة الدولة مثل المواقع التي تشكل تراثاً مشتركاً للإنسانية جمعاء.

ويمكن القول إن هذا المؤتمر شكل منعطفاً تاريخياً، وكان بداية الاهتمام بالبيئة الإنسانية، حيث تمخض عنه قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة بإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومهمته العناية بشؤون البيئة والتعاون الدولي في مجال حماية البيئة الإنسانية¹⁰.

ثانياً- مؤتمر ريو دي جانيرو في البرازيل عام 1992:

عقد هذا المؤتمر في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية عام 1992 تحت مظلة الأمم المتحدة، وكان هذا المؤتمر الأكبر والأوسع نظراً للعدد الهائل من المشاركين فقد كان أكبر اجتماع عالمي في التاريخ حضره 30 ألف من ممثلي 178 دولة و130 من رؤساء الدول والحكومات، اجتمعوا من أجل حماية كوكب الأرض وموارده ومناخه، ووضع سياسة النمو العالمي والقضاء على الفقر مع المحافظة على البيئة.

وقد انقسم المؤتمر إلى اتجاهين أساسيين:

فدول الشمال الغني ترى أن حماية البيئة هو الهدف الأهم للمؤتمر ما لم تصطدم بمصالحها الاقتصادية، ودول الجنوب الفقير تؤكد أن الهدف من المؤتمر هو التنمية ومكافحة الفقر ولو على حساب البيئة واستنزاف الموارد واجتثاث الغابات¹¹.

وقد اختتم المؤتمر أعماله بتوقيع ثلاث اتفاقيات، وقع عليها أكثر من 150 دولة

وهي:

الاتفاقية الأولى: وتتعلق بالتنوع الحيوي وهي تهدف إلى حماية الكائنات الحية الحيوانية والنباتية المهددة بالانقراض.

الاتفاقية الثانية: اتفاقية مناخ الأرض وتتعلق بالتغيرات المناخية ومكافحة ارتفاع درجات الحرارة عن طريق الحد من انبعاث الغازات المسببة لارتفاع درجات حرارة الجو.

الاتفاقية الثالثة: معاهدة الغابات والمساحات الخضراء.

كما تم إصدار "إعلان ريو" الذي تبنته كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتضمن 27 مبدأ من أجل الحفاظ على البيئة في عملية التنمية.

ومن أهم هذه المبادئ المبدأ الثاني الذي يوجب على الدول "ألا تخلق أنشطتها أضراراً بيئية لدول أخرى"، كما نص المبدأ السابع على أن "تتعاون الدول بروح المشاركة العالمية في عمليات حماية البيئة والمحافظة على سلامة النظام الايكولوجي للأرض"، لذلك يتوجب على الدول الصناعية الاعتراف بالمسؤولية الواقعة على عاتقها على صعيد الأبحاث الدولية من أجل تنمية ثابتة وفقاً لقدراتها المالية.

أما الدول النامية فقد ركّز المبدأ السادس على أن تمنح أولوية خاصة لحالتها واحتياجاتها لا سيما الدول الأقل نمواً والأضعف بيئياً وأن تراعى مصالح واحتياجات جميع الدول فيما يتعلق بالإجراءات الدولية في مجال البيئة والتنمية¹².

غير أن مؤتمر قمة الأرض لم يحقق التوقعات المرجوة وأخفق في علاج كثير من القضايا البيئية المهمة، خاصة فيما يتعلق بنسبة مساعدات التنمية التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة، كما أن إعلان ريو وجدول أعمال القرن الحادي والعشرين واتفاقيتي المناخ والتنوع الحيوي، كلها نصوص غير مفصلة وغير ملزمة للدول.

ثالثاً- بروتوكول كيوتو 1997-2012:

قام بروتوكول كيوتو على أساس اتفاقية قمة الأرض التي انعقدت في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية عام 1992، وكان المجتمع الدولي قد أجمع في تلك الاتفاقية على الحد من انبعاث الغازات ليضمن عدم تعرض انتاج الأغذية للخطر.

وفي 11 كانون الثاني عام 1997 تم اعتماد هذه الاتفاقية والتزمت الدول الصناعية في مدينة كيوتو اليابانية بخفض انبعاث الغازات الضارة بالبيئة في الفترة ما بين عامي 2008 و2012 بمعدل لا يقل عن 5 بالمئة مقارنة بمستويات عام 1990. ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 16 شباط 2005 وفي تشرين الثاني 2009 وقعت 187 دولة وصدقت على البروتوكول¹³.

إلا أن هناك ثلاث عقبات تقف في طريق هذه الاتفاقية:

العقبة الأولى: انسحاب الإدارة الأمريكية من الاتفاقية، علماً أن ربع كمية الغازات المنبعثة في العالم تنطلق من الولايات المتحدة الأمريكية. وسبق لواشنطن أن وافقت على الاتفاقية تحت إدارة كلينتون لكنها لم تصادق عليها. وفي عهد بوش عادت وأعلنت انسحابها منها.

العقبة الثانية: في الدول التي تقف على عتبة التصنيع مثل الصين والهند والبرازيل، وفي المرحلة الأولى أعفت الاتفاقية هذه الدول من خفض نسبة الغازات المنبعثة بسبب محدوديتها مقارنة بالدول الصناعية، إلا أن صناعاتها آخذة بالتطور وانبعاثاتها تزداد ويجب مشاركتها.

العقبة الثالثة: في الانبعاثات التي تطلقها وسائط النقل البحرية والجوية والتي تطلق كميات كبيرة من الغازات بسبب استهلاكها لكميات ضخمة من الوقود لذا فإن تجاهل هذا المصدر لإطلاق الغازات سيقفل من حجم النتائج الايجابية التي تحققها الاتفاقية.

لكن الاتفاقية لم تصل لتقليص إجباري للانبعاثات الغازية المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري أو تحديد جدول زمني صارم للتفاوض بشأن هذا الموضوع وتنتهي المرحلة الأولى من اتفاقية كيوتو عام 2012. بعد ذلك يُنتظر أن تبدأ مرحلة جديدة بهدف الوصول إلى نسبة أقل من الغازات المنبعثة بمقدار 50 بالمائة¹⁴.

رابعا- قمة كوبنهاجن 2009:

عقد مؤتمر كوبنهاجن للتغيرات المناخية التابع للأمم المتحدة خلال الفترة من 7 ديسمبر حتى 18 ديسمبر 2009 بمشاركة 193 دولة، وكان الهدف منه إبرام اتفاق عالمي جديد لحماية البيئة من مخاطر التغيرات المناخية وتخفيض انبعاث الغازات الدفيئة، حيث اختتم الاجتماع بنتائج مخيبة بعد مفاوضات مكثفة بين ممثلي الدول.

وتضمن الاتفاقية تخصيص 30 مليار دولار للأعوام الثلاثة المقبلة للدول الفقيرة لمواجهة مخاطر تغيرات المناخ، علي أن ترتفع إلى 100 مليار دولار بحلول عام 2020، وأوضح أوباما إن التوصل إلى اتفاقية ملزمة قانونياً حول المناخ سيكون صعباً جداً، وسيحتاج مزيداً من الوقت¹⁵.

وظهرت في هذه القمة خلافات بين القوى الناشئة وعلى الأخص الصين والهند والبرازيل وبين دول الاتحاد الأوروبي واليابان وأستراليا وأميركا، حيث ترى الأخيرة أن هذه الاقتصاديات ليست أقل منها تلويثاً للبيئة، وبالتالي فإنه يجب عليها تقديم تنازلات محددة والتعهد بالحد من هذه الانبعاثات.

أما الدول العربية التي لا تتعدى نسبة انبعاثاتها الغازية 5% من جملة الانبعاثات العالمية دخلت أيضا على الخط في هذا الخلاف، حيث رفضت هي الأخرى تحميلها أي جزء من فاتورة الانحباس الحراري ودعت الدول الغنية إلى تقديم العون اللازم للدول العربية المتضررة، مطالبة في الوقت نفسه بضرورة مساعدة الدول المصدرة للنفط على التغلب على أي تداعيات محتملة نتيجة الحد من استهلاك الوقود الحفري، كما رفضت اقتراحا يابانيا بتحديد الالتزامات الواجبة على كل دولة على أساس معدل دخل الفرد أو معدل الانبعاث للفرد، لأن ذلك غير عادل ولا واقعي من وجهة نظرها، وهناك خلافات أيضا بشأن نسب خفض الانبعاثات الغازية المطلوب تحقيقها، وكذلك بشأن المدى الزمني المطلوب استهدافه، وما إذا كان من الأفضل الاتفاق على مدى متوسط 2020 أم مدى طويل حتى عام 2050 لتحقيق هذا الخفض¹⁶.

لذا وفي ظل وجود كل هذه الإشكاليات ورغبة كل طرف في الخروج من المفاوضات بأكثر مكاسب ممكنة أو بأقل فاتورة حساب، فقد كان ليس من المتوقع لقمة كوبنهاغن تحقيق جميع الآمال والطموحات المعقودة عليها، فأفضل ما يمكن إنجازها خلالها، بحسب رأي عدد كبير من القادة والخبراء، هو التوصل إلى اتفاق جزئي أو مرحلي، يؤهل لدفع بقية الجهود وربما لتحقيق اتفاق أممي شامل لاحقا¹⁷.

لم يستطع مؤتمر كوبنهاغن عقد اتفاق أو حتى بروتوكول، لكن أحداث المؤتمر برهنت أمام المأ على أن الدول الصناعية تسعى إلى تحميل العالم كلفة تبديد للثروة الكونية في المناخ، ولعلها المرة الأولى التي يشعر فيها العالم بضعف القوة الجائرة أمام العدالة، وهو مسار لن يكون مؤتمر كوبنهاغن فيه آخر المطاف بل بدايته¹⁸.

خامسا - قمة كاتكون 2010:

انعقدت هذه القمة في "كانكون" بالمكسيك، حيث اتفقت الدول مرة أخرى على ألا يسمح لمتوسط درجة حرارة العالم بالارتفاع إلى أكثر من درجتين مئويتين ومرة أخرى رفضت الدول التقييد بأهداف ملزمة للحد من الانبعاثات¹⁹.

واتفقت الدول أيضا على إنشاء صندوق تمويل لمناخ نظيف من أجل تبادل التقنيات الحديثة، والإسهام في الحفاظ على الغابات، والتقليل من الضغوط الملقاة على عاتق الدول الفقيرة، ولكنها لم تتفق على كيفية إيصال تلك الأموال. فبعد الفرص الضائعة التي

شهدتها قمة كوبنهاجن في 2009، لم يتوقع أحد شيئاً على الإطلاق من لقاء "كانكون"، لذا فإن التوصل إلى أي اتفاق يمثل خطوة مهمة²⁰.

فلم تفشل قمة كانكون مثلما فشلت قمة كوبنهاجن، فقد استطاعت تحويل إعلان كوبنهاجن إلى إتفاقية دولية تعهدت رسمياً بالحد من الانبعاثات بما لا يسمح لمعدل الحرارة بالارتفاع أكثر من درجتين مئويتين وتم تأجيل كل الخلافات إلى قمة جنوب إفريقيا 2011²¹.

سادسا- مؤتمر جنوب إفريقيا 2011:

عُقد مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في ديربان، جنوب إفريقيا في الفترة من 28 نوفمبر وحتى 11 ديسمبر 2011، وتغطي نتائج مؤتمر ديربان موضوعات كثيرة يُذكر منها تحديد فترة التزام ثانية بموجب بروتوكول كيوتو وقرارا حول العمل التعاوني طويل الأجل بموجب الاتفاقية والاتفاق على تشغيل الصندوق الأخضر للمناخ، كما وافقت الأطراف على بدء عمل لإعداد بروتوكول وأداة قانونية أخرى أو نتيجة متفق عليها ذات قوة قانونية بموجب الاتفاقية يتم تطبيقها على كل الأطراف، ومن المخطط أن يستكمل فريق العمل هذا المفاوضات في 2015، ويجب أن تدخل النتائج حيز التنفيذ اعتباراً من عام 2020²².

وقد سبق انعقاد مؤتمر ديربان نشر تقرير دولي بالغ الأهمية صادر عن أكبر وأهم مجموعة عمل معنية بقضية المناخ الكوكبي وما ينجم عنها من آثار من شأنها أن تتعكس سلباً على حياة البشر، هو تقرير "فريق خبراء الأمم المتحدة الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ"، ولقد صدر هذا التقرير الدولي لينبّه إلى حقيقة قضايا تغير المناخ في كوكب الأرض، بكل ما أفضت إليه هذه التغيرات الكوكبية من مشاكل وظواهر شديدة السلبية، بلغ بعضها حد الكوارث الطبيعية البيئية على نحو ما شهده العالم من ارتفاع درجات الحرارة المتطرفة أو انخفاضاً إلى مستوى البرودة الثلجية، وهو ما أدى بدوره إلى تعطيل وخسائر فادحة في حركة النقل الجوي العالمي، وخاصة مع فصل الخريف، ومن ثم الشتاء من عام 2010²³.

سابعاً- قمة باريس 2015:

يعد مؤتمر الأمم المتحدة حول المناخ المنعقد في باريس لمدة 12 يوماً الأكبر في تاريخ المفاوضات المناخية، فقد بلغت ميزانيته 186 مليون يورو، ويقدر حضوره اليومي المتوقع بأربعين ألفاً، من بينهم 150 رئيس دولة وحكومة سيشاركون في افتتاح المؤتمر الذي سيناقش أيضاً محاربة "الإرهاب" وتنظيم الدولة الإسلامية و14 ألف ممثل للمجتمع المدني، و"مراقبون" في المفاوضات، وثلاثة آلاف صحفي معتمد.

وخلال أيام الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن المناخ لعام 2015 الممتدة من 30 نوفمبر 2015 إلى 11 ديسمبر 2015 قرر إجراء حوالي 350 محاضرة ومناقشة في مركز "أحيال المناخ" الذي سيضم نحو مئة منصة وقدرت كمية انبعاثات الغازات الدفيئة التي ستصدر عن الموقع بما يوازي 21 ألف طن من ثاني أكسيد الكربون يفترض التعويض عنها بشكل كامل، وخصصت السلطات الفرنسية ما يتراوح بين 170 و186 مليون يورو، وستقدم نحو خمسين شركة فرنسية وأجنبية مساهمات بقيمة 25 مليون يورو²⁴.

كما أنها عقدت لقاءات ثنائية يتطرق خلالها القادة إلى مسألة محاربة "الإرهاب"، وخطابات لرؤساء الدول من بينهم الفرنسي "فرانسوا هولاند"، ونظيره الأميركي "باراك أوباما" والصيني "شي جين بينغ"، ورئيس وزراء الهند "نارندرا مودي".

وقد حاول المشاركون في القمة التوصل إلى أول معاهدة عالمية حقيقية بشأن المناخ، تهدف إلى الحد من ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية بمعدل درجتين مئويتين، بالمقارنة مع ما كانت عليه قبل الثورة الصناعية، وذلك عن طريق الحد من انبعاثات الكربون التي تلقى عليها مسؤولية التغير المناخي²⁵.

المحور الثالث: طبيعة الخلاف بين القوى الكبرى في القضايا البيئية.

تشهد كل المؤتمرات والقمم لحماية البيئة خلافات بين دول العالم، هذه الخلافات سببها مجموعة من النقاط هي:

أولاً- من يتحمل المسؤولية؟

لقد اختلفت وجهات النظر بين الدول على من يتحمل المسؤولية التاريخية للتغيرات المناخية والتدهور البيئي، فالدول الصناعية المتقدمة تريد أن يتحمل العالم ككل، أما الدول النامية فتري أن المسؤولية مسؤولية الدول المتقدمة.

كما أن إشكالية من يتحمل المسؤولية مربوطة بإشكالية التزام الدول بالاتفاقيات والمعاهدات وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية لأن التقنيات الصناعية الأمريكية هي تقنيات شرهة في تبذير الطاقة وتخريب البيئة والمناخ، دون حساب كلفة التبذير. فإذا دخل حساب التبذير في كلفة صناعاتها يصبح وضعها صعباً حتى بالنسبة للصناعات الأوروبية واليابانية الأقل شراهة في تبذير الطاقة كصناعة السيارات على سبيل المثال²⁶.

فنقريباً كل المؤتمرات والقمم انقسم فيها دول العالم إلى مجموعات، على رأسها 27 دولة صناعية تعد الأكثر تبذيراً وتبديداً، وقّعت على إعلانات حبر على ورق من النوايا الطيبة، وإلى جانبها مجموعة الدول المنتجة للنفط التي رفضت أن تتحمل وحدها "ضريبة الكربون" بحوالي نصف كلفة خفض الانبعاثات العالمية ومن بينهما مجموعة الدول "النامية" الواقعة بين فكي كمامشة الدول الصناعية التقليدية وعلى رأسها الولايات المتحدة، والدول الصناعية الجديدة وعلى رأسها الصين والهند والبرازيل²⁷.

ثانياً- إشكالية التمويل والتكلفة المالية:

تواجه دول العالم في طريقها للوصول إلى اتفاق نهائي وشامل إشكالية التمويل والتكلفة المالية، فالدول الصناعية بدأت تعيد حساباتها في كلفة العبث بتبديد توازن المناخ على أعباء ميزانيات مستقبلها في المدى المتوسط والبعيد. ثم بدأت ترى أن التقنيات الصناعية الحالية المبددة للبيئة والمناخ، يمكن أن تسمح للدول الصناعية الناشئة مثل الصين والهند والبرازيل باللاحاق بها إذا بقيت على وتيرة نموها الحالي في استهلاك طاقة العالم من النفط والغاز والفحم، مما يهدد الدول الصناعية في تقاسم الأسواق العالمية، ولهذا لجأت إلى إعاقه الدول الفتية عبر إدخال تقنيات جديدة نظيفة قبل انتهاء مدة صلاحية تقنياتها الحالية لزيادة كلفة انتقالها إلى التقنيات النظيفة.

وجوهر المشكلة لا يكمن في عدم الاتفاق على مبدأ التعويض والمساعدة بقدر ما يكمن في كيفية تدبير الدول المتقدمة للاعتمادات المالية اللازمة، خصوصا في ظل تنامي الأزمة المالية العالمية وضخامة فاتورة مواجهة الانحباس الحراري وخصوصا إذا علمنا أن تسديد استحقاقات هذه الفاتورة يتطلب ما لا يقل عن 150 مليار دولار سنويا، بالإضافة إلى خلافات مماثلة بين القوى الناشئة وعلى الأخص الصين والهند والبرازيل وبين دول الاتحاد الأوروبي واليابان وأستراليا وأميركا، حيث ترى الأخيرة أن هذه الاقتصاديات ليست أقل منها تلوينا للبيئة وبالتالي فإنه يجب عليها تقديم تنازلات محددة والتعهد بالحد من هذه الانبعاثات²⁸.

لهذا وفي ظل وجود كل هذه الإشكاليات يسعى كل طرف للخروج من المفاوضات بأكثر مكاسب ممكنة أو بأقل فاتورة حساب.

ثالثا- إشكالية توزيع خفض الإنبعاثات والحد المرجعي.

في كل لقاء لدول العالم تقريبا إلا وتطرح إشكالية حجم التخفيض ومرجعياته، توزيع التخفيض، التمويل وهيئات المراقبة، لكن أمراً جديداً دخل على مقاربة هذه الملفات مؤخرا نتيجة تأثير خبراء الدفاع عن البيئة على خبراء الدول الصناعية والهيئات الدولية الذين يحضرون المؤتمرات الرسمية إلى جانب ممثلي الدول، فقد أدخل خبراء العدالة إلى المباحثات كلفة الديون الإيكولوجية (البيئية) القديمة في ذمة الدول الصناعية نتيجة إلحاقها الأذى بالثروة الكونية منذ بداية العصر الصناعي حتى عام 1990، عام الحد المرجعي، ثم نشروا فكرة محكمة دولية مستقلة للمراقبة والمحاسبة وفكرة ضريبة التبيد²⁹.

فالقضية الرئيسية هي نسب خفض الإنبعاثات الغازية المطلوب تحقيقها وما إذا كانت 50% أم 80 % مقارنة بالمستويات التي كانت عليها قبل عام 1990، أم غير ذلك، وكذلك بشأن المدى الزمني المطلوب استهدافه، وما إذا كان من الأفضل الاتفاق على مدى متوسط، بداية من الآن وحتى عام 2020، أم مدى طويل حتى عام 2050، لتحقيق هذا الخفض³⁰.

وقد سعى الاتفاق في قمة باريس إلى الحد من ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية بمعدل درجتين مؤبنتين أو أقل فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية وذلك عن طريق الحد من انبعاثات الكربون التي يعزى إليها التغير المناخي³¹.

فالمفاوضات الطويلة والشاقة وصعوبة الوصول إلى اتفاق نهائي بين الدول كانت بسبب عدم الاتفاق على توزيع خفض الانبعاثات والحد المرجعي، وذلك لأن كل دولة تضع مصالحها القومية فوق كل اعتبار أو مصلحة عالمية.

المحور الرابع: القضايا البيئية بين المصلحة القومية والمصلحة العالمية.

إن الوصول إلى اتفاق شامل وملزم هو رهينة المحافظة على المصلحة القومية الوطنية بما فيها النمو الاقتصادي لبناء قوة الدولة، والمصلحة العالمية الجماعية المنشودة، وهذه المسألة تدور حول قضيتين هما:

أولاً- البيئة وإشكالية الصراع على موارد الطاقة.

من أهم الملفات في القضايا البيئية، محاولة إيجاد مصادر بديلة ونظيفة للطاقة تقلل من الاعتماد على النفط والوقود الحفري بصفة عامة، باعتباره المسؤول الأول عن إطلاق الانبعاثات الغازية الضارة والملوثات الحالية، فهناك محاولات عالمية حثيثة من أجل البحث عن بدائل جديدة للطاقة، ومن ذلك الوقود الحيوي ووقود الهيدروجين، كما أن هناك جهوداً أخرى للتوسع في استخدام مصادر الطاقة النظيفة، وبخاصة الطاقة النووية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية، والكهرومائية، وإن نجاح هذه الجهود والتوسع في استخدام أحد هذه المصادر البديلة، سيؤدي بطبيعة الحال إلى الاستغناء ولو تدريجياً عن استخدام الوقود الحفري، والغازات الضارة المنبعثة منه.

ولهذا فأى مفاوضات ستواجه عقبات كبرى، من بينها أن الدول الثلاث الصين والهند والبرازيل ترفض حمل المسؤولية عما سبق أن سببته الدول الصناعية الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على امتداد قرنين منذ الثورة الصناعية الأولى، كما ترفض أن تعطي الأولوية لحماية المناخ بدل التنمية الاقتصادية وبالتالي الصناعية التي تحرص عليها، لأنها وحدها المدخل للحصول على موقع على خريطة نظام دولي قادم³².

ومن جهة أخرى يطرح الرهان على التغير المناخي أسئلة أمنية نتيجة الإحترار الكوكب تهدد الاستقرار الإقليمي والعالمي من نقص المياه وهجرة بيئية، ففي 2007 ناقش مجلس الأمن العلاقة بين المناخ والأمن، ما اعتبرته دول كثيرة منها مجموعة الدول الإفريقية توطئة بهدف التدخل البيئي، كما أن بعض هذه التحديات البيئية عابرة للحدود، ما يبرر إرسال قوات من أجل إعادة الاستقرار البيئي بأمر من مجلس الأمن³³.

بدأت ثروات الموارد الجديدة تغير مشهد الطاقة، فهي تحول وتغير مراكز الجاذبية للإنتاج العالمي، وتعيد توجيه صناعة الطاقة المتجددة الناشئة إلى الشرق من الولايات المتحدة وأوروبا إلى الصين، ويهدد انتشار ثروات الموارد الجديدة أساسا لقوى المهيمنة في مجال الطاقة منذ زمن طويل، بما في ذلك أوبك ومنتجو الكهرباء الرئيسيون والمصنعون متعدّدو الجنسيات وتحاول هذه الأطراف كلها أن تتكيف بدلا من أن تتهار³⁴.

تلعب مصادر الطاقة دور أساسي في توجهات الدول، وخاصة النفط كأحد الموارد الإستراتيجية، ذات تأثير بالغ الأهمية على الأمن الوطني لكل من الدول المصدرة والمستوردة لها، وذلك من خلال تأثيرها على الأمن الدولي وطبيعة الاستراتيجيات والتحالفات الدولية، ويبدو من خلال المعطيات الحالية أن قضايا الأمن والتحالفات الإستراتيجية ستبقى لفترة طويلة قادمة تركز على قضية أمن ومصادر الطاقة³⁵، كما أن المياه ضرورية لإنتاج الطاقة مما يضاعف الضغط على مصادر المياه وعلى هذا فقد يبلغ الإرتفاع المتوقع في استهلاك المياه 85% خلال هذه الفترة حتى عام 2035 مما يعكس التحرك نحو توليد المزيد من الطاقة كثيفة استهلاك المياه³⁶.

وأخيرا فإن تحولات مصادر الطاقة من خلال سعي الدول إلى ضمان أمن الطاقة سيفرض على العالم بشكل عام والاقتصاد الدولي بشكل خاص تحديات كثيرة تهدد الاستقرار الدولي، ذلك راجع إلى حساسية نظام الطاقة العالمي وخاصة مع دخول الغاز الصخري سوق الطاقة العالمية وما يشهده من انخفاض أسعار النفط وتداعياتها السياسية والاقتصادية³⁷.

ثانياً - القضايا البيئية والتوازنات الجيوستراتيجية.

يشهد العالم نمطا صراعيا متناميا في عديد من المناطق الإستراتيجية وعلى سبيل الذكر لا الحصر ما يحدث في أوكرانيا وسوريا في الشرق الأوسط، وهذه الصراعات سببها تقاطع خطوط نفوذ القوى الدولية أو الإقليمية، وعلى رأسها فضاء الطاقة العالمي سواء بمصادر الطاقة في الخليج العربي وإفريقيا وأمريكا الجنوبية، أو فيما يتعلق بممرات الطاقة البرية أو البحرية كمنطقة بحر الصين الجنوبي وفي سوريا وأوكرانيا، وهو ما يفسر أن أي إنفاق بخصوص القضايا البيئية بين القوى العظمى سيكون رهينة الحسابات الجيوستراتيجية وخاصة وأن الأمن القومي للدول مرتبط بأمن الطاقة³⁸.

فمصادر الطاقة تؤثر على توجهات السياسة الخارجية للدول وخاصة في مجال التعاون والصراع الدولي، ففي حالتها المملكة العربية السعودية وروسيا كان لمصادر الطاقة تأثير في السياسة الخارجية، فقد كان للسعودية تأثير في النظام الدولي من خلال سياسة سعودية في مجال إنتاج وتسويق النفط، وروسيا كان لها التأثير من خلال استخدام الطاقة كسلاح لاستعادة مكانتها الدولية وخاصة في الأزمة الأوكرانية، فتأمين مصادر الطاقة تبقى كأهم مقاربة لتحليل الصراعات³⁹.

وبهذا فإن هناك صراع حاد في المصالح بين الدول الصناعية وخاصة الدول العربية النفطية فيما يخص علاقة النفط بالمالية والبيئة. فالدول العربية النفطية مصدرة للخام تستغل قسطا من ثروتها الطبيعية لإشباع حاجاتها المحلية والقيام ببرامجها التنموية، كما تعتمد اعتمادا أساسيا على حصيلة صادراتها النفطية لذلك تقتضي مصالحها زيادة الاستهلاك والتصدير، أما الدول الصناعية فهي عادة غير منتجة بل مستوردة للنفط. كما أن قدرتها التكنولوجية كفيلة بالحد من الاستهلاك وبالتالي تقليص الاستيراد دون أن تتأثر اقتصادياتها سلبيا. وهكذا تصطدم المصالح الاقتصادية للدول الصناعية مع المصالح الاقتصادية للبلدان النفطية⁴⁰.

إن موقف الدول العربية النفطية غير الداعم للإجراءات البيئية يجب أن يفسر على أساس الدفاع عن مصالحها الاقتصادية ولا يعني عدم اكتراثها بالاعتبارات البيئية، ومن الخطأ الاعتقاد بأن الغلبة في الدول الصناعية لهذه الاعتبارات، فعلى سبيل المثال لا تسري ضريبة الكربون في دول الاتحاد الأوروبي على شركاتها الكبرى رغم كونها

المساهم الأكبر في التلوث والاحتباس الحراري. وسبب إعفائها الضريبي تجاري بحث وهو الحفاظ على قدرتها التنافسية.

وعلى الرغم من أن اتفاق باريس لا يحقق طموحات جميع الدول العربية فإن من الضروري الحفاظ على سلامة البيئة، كما يتعين أن يكون هذا الاتفاق دافعا لتطوير الصناعات التحويلية وتنويع مصادر الدخل في الدول العربية⁴¹.

خاتمة:

إن مصادر الطاقة كأحد أشكال القوة القومية الشاملة للدول، وتأثيرها على توجهات السياسة الخارجية وكذلك حدود هذا التأثير، ويُقصد بمصادر الطاقة هنا مصادر الطاقة التقليدية وتحديدًا النفط والغاز الطبيعي الذين يُشكلان محوراً مهماً في النمو الإقتصادي والسياسة الخارجية، مما يجعلها تأثيرها الواضح على السياسة الخارجية لكل من الدول المصدرة والمستوردة .

ويجدر الإشارة أن توفر مصادر الطاقة ليس مجرد توافر النفط أو الغاز الطبيعي لدى الدولة، وإنما توافرها بكميات كبيرة تفوق متطلبات الاستهلاك المحلي بما يجعلها من كبار الدول المصدرة لمصادر الطاقة. ولا يُقصد بعد متوافر مصادر الطاقة، ألا تتواجد موارد النفط أو الغاز الطبيعي نهائياً لدى الدولة، وإنما أن يكون هنا كفجوة كبيرة بين الإنتاج والاستهلاك المحلي، ومن هنا فإن هذه العلاقة بين الدول المصدرة والمستوردة وخاصة في ظل إشكالية النمو والتنمية الاقتصادية تطرح علاقة محاولة قوة وسيطرة تأثر في السياسة الخارجية للدول، ومحاولة منها للسعي للحصول على مكانة دولية خاصة في حالة الدول المصدرة للنفط.

كل هذه الإشكاليات نجد لها وجود في القضايا البيئية، بحيث تعتبر إشكالية مصادر الطاقة من أهم الملفات التي تقف عائقاً في طريق الوصول إلى إتفاق شامل وملزم بين القوى الكبرى، فكل دولة تسعى إلى الخروج بأقل مسؤولية وتكلفة ممكنة. وبهذا فإن المفاوضات البيئية تراها الدول إما وسيلة لإضعاف إقتصادها وبالتالي تراجع قوتها ودورها في الساحة الدولية، وإما فرصة لإضعاف قوى أخرى منافسة سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

النتائج:

- ان القضايا البيئية كموضوع مطروح على طاولة النقاش وكمحور لاهتمام أكبر الدول والقوى العالمية هو مجال بحث يكتنفه الكثير من الغموض والكثير من تضارب المصطلحات والمفاهيم بسبب تداخل المصالح بين الدول وتعارضها.

- تعتبر القضايا البيئية من القضايا الإستراتيجية التي تهدد الأمن والإستقرار الدولي، وبالتالي يجب النظر إليها برؤية إستراتيجية لإيجاد الحلول التي تخدم البشرية جمعاء.

- تعتبر القضايا البيئية أحد أهم عوامل النزاعات والصراعات وتحديدًا المتعلقة بالموارد الطبيعية، وخاصة مع تزايد الإستهلاك العالمي للطاقة الأحفورية كمصدر رئيسي للنمو وبناء قوة الدول، فالبيئة جز لا يتجزأ من مفهوم السلام العالمي.

التوصيات:

- التعامل مع القضايا البيئية بحذر تام من طرف الدول وخاصة الدول العربية وذلك لأنها تحمل الكثير من المفاهيم غير الواضحة والتي تم التحضير لها في المخابر الغربية وتم التسويق لها لأسباب ومصالح إستراتيجية.

- توحيد الجهود بين الدول لحل القضايا البيئية التي تتعاظم مهددة للعالم والتي لا يمكن مواجهتها إلا إذا توحدت الجهود وابتعدت الدول الصناعية عن مساومة الدول النامية عن مشروعها التنموي.

- إن مسألة الاتفاق حول حماية البيئة يجب أن تطرح في إطار أوسع وهو إعادة النظر في النظام الاقتصادي الدولي القائم ومختلف المؤسسات المالية التي تهيمن عليها الدول الغنية وتحدد معاييرها بما يتماشى ومصالحها، وهذا لن يتأتى إلا بتكتل الدول النامية وتوسيع موضوع التفاوض إلى طرح شامل يأخذ بعين الاعتبار مشاكل التجارة وأسعار المواد الأولية ونقل التكنولوجيا .

- تحول الدول إلى استخدام الطاقات النظيفة والبديلة لحماية البيئة، بشرط وجود العدالة في توزيع ونقل تكنولوجيا الطاقة المتجددة التي تحتكرها الدول الغربية.

- اتخاذ الإجراءات الوقائية والعلاجية من خلال أجهزة التخطيط للحاضر والمستقبل مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات حسب الواقع للتخلص من النفايات،

مواقف وسائل النقل داخل المدن، مواقع الحركة لتفادي الازدحام ، وإعادة النظر في ظاهرة التلوث وذوبان الجليد وغرق الكثير من المناطق والجزر.

الاحالات والمراجع:

- ¹ - الحمد رشيد و صبياريني محمد سعيد، البيئة ومشكلاتها، سلسلة كتب عالم المعرفة، الكويت، ص 20.
 - ² - السيد فتدليل نبيل فتحى، " البيئة و التنمية المستدام"، معهد بحوث الاراضى والمياه البيئة- مركز البحوث الزراعية، مقال منشور بالموقع الالكتروني:
- www.kenanaonline.com
- ³ - Pliota and others, **Environmental change and security**, the nato science for pace and security programme, 2008, p. 20.
 - ⁴ - _____، **تقلب المناخ وتغيراته**، منظمة التغذية والزراعة FAO، 2001، مقال منشور بموقع الالكتروني:
- www.fao.org
- ⁵ - زبيري وهيبة، **التحديات البيئية وإشكالية الأمن الغذائي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام تخصص حقوق الإنسان والأمن الإنساني، جامعة سطيف، 2013-2014، ص 27.
 - ⁶ - الدسوقي طارق إبراهيم، **الأمن البيئي والنظام القانوني لحماية البيئة**، مصر: دار الجامعة الجديدة، 2009، ص 174.
 - ⁷ - Mèsquida Cèline, Guirkinger Bernard, **Réussi la conférence climat paris 2015**, les avis de consiel économique et social environnemental, 2015, site web : <http://www.lecese.fr>
 - ⁸ - بن عليّة بن عطاء الله، **الحماية الدولية للحق في البيئة**، مجلة **جيل حقوق الإنسان** الصادرة من مركز جيل البحث العلمي، العدد 02، 2013، ص 62.
 - ⁹ - نفس المرجع، ص 63.
 - ¹⁰ - شكراني الحسين، من مؤتمر استوكهولم 1972 الى ريو +20 لعام 2012: مدخل لتقييم السياسات البيئية العالمية، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد 23-24، 2014.
 - ¹¹ - ثاليفديين، **هل يعود العالم للتفاوض علي حجم الصفر؟**، مقال منشور بموقع وكالة أنباء العالمية، تاريخ الإطلاع 2016/01/03، الموقع الإلكتروني: www.ipsinternational.org/arabic
 - ¹² - ثاليفديين، مرجع سبق ذكره.

- 13 - —, **Kyoto Protocol**, United nations framework convention on climate change, see in 03/01/2016, web: www.unfccc.int/kyoto_protocol
- 14- بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ، المعتمد في 11 ديسمبر 1997 في كيوتو وبدء النفاذ في 16 فبراير 2005، للإطلاع في موقع المنظمة العالمية للملكية الفكرية، الموقع الإلكتروني: <http://www.wipo.int>
- 15- —، لماذا يعقد مؤتمر كوبنهاجن؟، مقال منشور بموقع بي بي سي عربي **BBC**، تاريخ النشر 7 ديسمبر 2009، تاريخ الإطلاع 03/01/2016، الموقع الإلكتروني: <http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2009>
- 16- مفضل وحيد، في شأن قمة كوبنهاغن والتغير المناخي، مقال منشور بموقع الجزيرة للدراسات، تاريخ الإطلاع 05/01/2016، الموقع الإلكتروني: www.aljazeera.net/home
- 17- المرجع نفسه.
- 18- قاسم عز الدين، الدول الصناعية وثررة المناخ الكونية، مقال منشور في موقع الجزيرة، تاريخ الإطلاع 06/01/2016، الموقع الإلكتروني: www.aljazeera.net/encyclopedia
- 19 - A reporting service for environment and development negotiation, **Earth négociation Bulletin**, Published by IISD, vol 12, N 626, February 2015, p 02, web online: www.iisd.ca/climate/adp/adp2
- 20- مقال افتتاحي، قمة "كانكون" للمناخ.. وفرصة أخرى ضائعة، موقع الهيئة العامة للاستعلامات بمصر، تاريخ النشر 3 ديسمبر 2010، تاريخ الأطلاع 03/01/2016، الموقع الإلكتروني: <http://www.sis.gov.eg>
- 21- صعب نجيب، كيف أنقذت قمة كانكون؟، مجلة البيئة والتنمية، فبراير 2011، ص 28.
- 22- بن علي بن عطاء الله، مرجع سبق ذكره، ص 65.
- 23- الخولي محمد، مؤتمر دولي مهم بشأن المناخ في جنوب إفريقيا، مقال منشور بموقع البيان TV، تاريخ النشر 10 ديسمبر 2011، تاريخ الإطلاع 05/01/2016، الموقع الإلكتروني: www.albayan.ae/one-world
- 24- —، قمة باريس.. المناخ والإرهاب، مقال منشور بموقع الجزيرة للأخبار، تاريخ الإطلاع 05/01/2016، الموقع الإلكتروني: www.aljazeera.net/encyclopedia
- 25- —، قمة باريس.. المناخ والإرهاب، مرجع سابق الذكر.
- 26- قاسم عز الدين، مرجع سبق ذكره.
- 27- قاسم عز الدين، مرجع سبق ذكره.

- ²⁸ - مفضل وحيد، مرجع سبق ذكره.
- ²⁹ - قاسم عز الدين، مرجع سبق ذكره.
- ³⁰ - مفضل وحيد، مرجع سبق ذكره.
- ³¹ - راهمستوف ستيفن، قمة المناخ تكرم ضحايا هجمات باريس، مقال منشور بموقع الجزيرة للأخبار، تاريخ الإطلاع 2016/01/08، الموقع الإلكتروني: www.aljazeera.net/encyclopedia
- ³² - شبيب نبيل، قمة الثماني، قمة النزاع أم قمة الخداع؟، مقال منشور بموقع الجزيرة للأخبار، تاريخ الإطلاع 2016/01/08، الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/hom>
- ³³ - مرقص ميشال، البيئة بين فرضيات الكوارث والحروب، مجلة البيئة والتنمية، تشرين الأول 2010، ص 70.
- ³⁴ - Jeffrey Ball, **Énergie: nouvelle donne**, revu Finances & Développement par FMI, Septembre 2014, p 32
- ³⁵ - عرفة محمد أمين خديجة، أمن الطاقة وأثاره الإستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، الإصدار العلمي رقم 576.
- ³⁶ - Report **World energy outlook 2012**, International energy Agency, Paris, 2012,p6
- ³⁷ - Brown Matthew and others, **Energy security**, National conference of state legislatures in Washington, April 2003, p 04
- ³⁸ - عوني مالك، العامل المرواح: جدلية تأثير الطاقة في مرحلة إعادة تشكيل النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، ملحق تحولات إستراتيجية، العدد 196، أبريل 2014، ص 03.
- ³⁹ - عرفة محمد أمين خديجة، مرجع سبق ذكره.
- ⁴⁰ - نعوش صباح، الدول العربية في مؤتمر باريس للمناخ، مقال منشور بموقع الجزيرة، تاريخ الإطلاع 2016/01/08، الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015>
- ⁴¹ - نعوش صباح، مرجع سبق ذكره.

الرقابة على القرارات القضائية لمجلس المحاسبة

The Control on Judicial Judgments of the Court of Auditors

بن وارث محمد عبد الحق

benouaret_m@yahoo.fr

جامعة : باجي مختار عنابة

تاريخ قبول النشر: 2019/02/07

تاريخ الاستلام: 2018/03/11

الملخص:

يعتبر مجلس المحاسبة هيئة دستورية مكلفة بالرقابة اللاحقة على المالية العامة للدولة، وللقيام بمهامه منحه القانون نوعين من الاختصاصات: إدارية وقضائية، فالصلاحيات الإدارية لمجلس المحاسبة تتمثل خاصة بإعداد تقارير فيما يخص نوعية التسيير وكذا تقييم المشاريع والبرامج والسياسات العمومية، أما الاختصاصات الأهم فهي الاختصاصات القضائية الرقابية المنصبة أساسا على حسابات المحاسبين العموميين و رقابة الانضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية. وقد تكون هذه الرقابة تحكمية إذا لم توضع لها ضوابط وإجراءات، من أجل ضمان شفافيتها ونزاهتها حماية للمال العام وضمانا لحقوق المتقاضين وتجسيда لدولة القانون.

ولا يعد مجلس المحاسبة من ضمن الهيئات القضائية ذات الاختصاص العام، إذ لم يتم النص عليه في الدستور في الفصل الخاص بالسلطة القضائية، وإنما تم النص عليه في الفصل المتعلق بالرقابة. فهو يعد هيئة عمومية تتمتع باختصاص قضائي، أي أن لها سلطة إصدار قرارات قضائية في مجال الرقابة على المال العام. الأمر الذي يستلزم ضرورة الرقابة عليها وتخويل أصحاب الشأن إمكانية الطعن فيها أمام الجهات المختصة قانونا.

وعلى هذا الأساس تم اعتماد إجراءات للرقابة على الأعمال والقرارات القضائية لمجلس المحاسبة والمتمثلة في: المراجعة والاستئناف والطعن بالنقض، فهي طرق للطعن القضائي بميزات خاصة بالنظر للطبيعة القضائية لعمل المجلس من جهة، ولعدم انتمائه للسلطة القضائية من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية : مجلس المحاسبة - المراجعة - الاستئناف - النقض - الجهات القضائية الإدارية المتخصصة .

Abstract:

The court of auditors is considered as the supreme supervisory body in charge of full control over state's public finance. In order to execute its functions, it was provided with two kinds of competencies: administrative and judicial.

The court of auditors' administrative powers are represented mainly in carrying out reports on management quality, projects' assessment as well as programs and public policies. The most important ones are judicial control competencies primarily based on accounts of public accountants and discipline control on budget and finance management.

This control can be arbitrary unless it is equipped with rules and procedures that guarantee its transparency and integrity so as to protect public funds, safeguarding the rights of litigants and embodying the law-based state.

The court of auditors is not considered as judicial bodies of general jurisdiction, since it has not been stipulated in the constitution's chapter on judicial power, but it had been stated in the section on control. Hence, it is regarded as a public entity has jurisdiction i.e. it has the authority to issue judicial judgments in the area of control over public funds. This requires the need for control over it, and enabling stakeholders the possibility to appeal against it before competent authorities.

On this basis, the court of auditors' law has devoted measures of control over its acts and judgments of the court of auditors represented in: review, appeal and apply for cassation; which is regarded as judicial remedies with special features depending upon the judicial nature for the council's work, on the one hand, and because it doesn't belong to the judicial power, on the other hand.

Keywords: court of auditors, review, appeal, cassation, specialized judicial and administrative bodies.

مقدمة:

يعد مجلس المحاسبة هيئة دستورية مكلفة بالرقابة البعدية على الأموال العمومية، يجد أساسه في المادة 192 من الدستور⁽¹⁾، حيث تم النص عليه في الفصل المتعلق بالرقابة.

تتمثل مهمته في التدقيق في شروط استعمال الهيئات للموارد والوسائل المادية والأموال العامة الخاضعة لرقابته، وفي تقييم تسييرها والتأكد من مطابقة العمليات المالية للهيئات الخاضعة له للتشريع والتنظيم المعمول به.

إن مجلس المحاسبة مؤسسة تتمتع باختصاص إداري وقضائي في ممارسة المهمة الموكلة إليه، وهو يتمتع بالاستقلال الضروري ضمانا للموضوعية والحياد والفعالية في

أعماله⁽²⁾. ففي مجال ممارسته لصلاحياته الإدارية يراقب نوعية التسيير على صعيد الفعالية و النجاعة والاقتصاد. وبهذه الصفة يصدر توصيات و يقدم اقتراحات بغرض تحسين مردود المصالح و الهيئات الخاضعة لرقابته و يطلع السلطات السلمية المعنية بالنقائص و التجاوزات التي سجلها.

وفي مجال اختصاصاته القضائية يصدر المجلس قرارات قضائية تخوله توقيع الجزاءات بنفسه، في حالة مراجعة حسابات المحاسبين العموميين و تقديم الحسابات أو في مجال الانضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية بالنسبة للأخطاء والمخالفات التي يرتكبها المسكرون.

والاستقلالية التي يتمتع بها مجلس المحاسبة لا تعني عدم خضوع قراراته بدورها للرقابة، فمن جهة أولى يصدر رئيس مجلس المحاسبة قرارات إدارية تتعلق بالتسيير الداخلي للمجلس، وهي تخضع للرقابة عليها من طرف القضاء الإداري، إذ يمكن الطعن فيها من قبل المعنيين بدعوى الإلغاء أمام مجلس الدولة، استنادا إلى المادة 9 من القانون العضوي 01/98 المتعلق بمجلس الدولة المعدل والمتمم⁽³⁾، على أساس أن مجلس المحاسبة يعد في هذه الحالة من الهيئات العمومية الوطنية.

أما بخصوص القرارات الأهم الصادرة عن مجلس المحاسبة فتتمثل في القرارات القضائية، ومن أجل ضمان حقوق المتقاضين من جهة، وتجسيدها لشفافية عملية الرقابة في سبيل الحفاظ على المال العام من جهة أخرى، مكن المشرع للمعنيين إمكانية الطعن في هذه القرارات، وتجسد عملية الطعن هذه آلية للرقابة على قرارات المجلس القضائية. والسؤال المطروح في هذا المجال هو ما هي مميزات وإجراءات الرقابة على الأعمال والقرارات القضائية لمجلس المحاسبة، التي تجعلها تتمتع بخصوصيات تختلف عن طرق الطعن المتبعة أمام هيئات القضاء الإداري.

ومن خلال استقراء نصوص قانون مجلس المحاسبة نجده أنه نص على ثلاث حالات يمكن من خلالها مراقبة القرارات القضائية لمجلس المحاسبة نظمها بالمواد من 102 إلى 110 وهي: المراجعة والاستئناف والطعن بالنقض. إن كلا من المراجعة والاستئناف تعتبران رقابة داخلية تمارس من قبل مجلس المحاسبة نفسه (المبحث الأول)، أما الطعن بالنقض فهو رقابة خارجية (المبحث الثاني) يمارسها مجلس الدولة على قرارات مجلس المحاسبة.

المبحث الأول: الرقابة الداخلية على القرارات القضائية لمجلس المحاسبة

بالنظر إلى أن مجلس المحاسبة يتمتع باختصاص إداري وقضائي، فإن قراراته القضائية الصادرة عنه، تخضع بدورها وفقا للأمر 20/95 المعدل والمتمم والمتعلق بمجلس المحاسبة إلى عملية الرقابة عليها من طرف المجلس نفسه، وهو ما يطلق عنها بالرقابة الداخلية وذلك عن طريق ممارسة عملية الطعن، والمتمثلة أساسا في المراجعة (المطلب الأول) والاستئناف (المطلب الثاني) .

المطلب الأول : المراجعة

نص قانون مجلس المحاسبة على المراجعة في المواد من 102 إلى 106 كطريق طعن يمكن للمعني أن يسلكه في سبيل تحقيق الرقابة على القرارات الصادرة عن الغرف المختلفة لمجلس المحاسبة، سواء الإقليمية أو الوطنية أو غرفة الانضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية.

والمراجعة أو التماس إعادة النظر⁽⁴⁾ هي طلب إعادة النظر في الحكم موجه إلى مجلس المحاسبة، ويهدف هذا الطريق إلى إلغاء أو تعديل الحكم الذي أصدره نظرا لما يشوبه من أخطاء لم تتبين وقت صدوره، أو أن عناصر جديدة ظهرت بعد صدور الحكم.

أما وفقا للقواعد العامة والرجوع لقانون الإجراءات المدنية والإدارية يهدف التماس إعادة النظر إلى مراجعة الحكم والحائز لقوة الشيء المقضي به، وذلك للفصل فيه من جديد من حيث الوقائع والقانون⁽⁵⁾.

أولا : شروط المراجعة

نص قانون مجلس المحاسبة على شروط ممارسة الطعن عن طريق المراجعة. حيث لا تقبل المراجعة إلا من قبل الأطراف المعنية وهي:

- المتقاضي : الذي قد يكون من فئة المسؤولين الأمرين بالصرف أو الأعوان أو المحاسبون العموميون أو المحاسبون الفعليون، الذين صدر في حقهم قرار بالوضع في حالة مدين أو الذين صدر ضدهم قرار بغرامة مالية .

- السلطة السلمية أو الوصية التي يخضع لها أو كان يخضع لها المتقاضي وقت وقوع العمليات موضوع القرار: وقد حددت المواد من 7 إلى 10 من قانون مجلس المحاسبة قائمة الهيئات التي ينتمي إليها المتقاضي وهي الدولة (الإدارة المركزية) والجماعات الإقليمية (الولاية والبلدية)، وكل المؤسسات والهيئات العمومية باختلاف أنواعها التي تسري عليها قواعد المحاسبة العمومية .

إضافة إلى المرافق العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري والمؤسسات والهيئات العمومية التي تمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو ماليا أو مواردها أو رؤوس أموالها كلها ذات طبيعة عمومية . وتستدرك المادة 8 مكرر الشركات والمؤسسات والهيئات التي تملك فيها الدولة أو الجماعات الإقليمية أو الشركات أو المؤسسات أو الهيئات العمومية الأخرى بصفة مشتركة أو فردية مساهمة بأغلبية في رأس المال أو سلطة قرار مهيمنة. وأخيرا الهيئات المسيرة للنظم الإلزامية للتأمين والحماية الاجتماعيين .

- ويمكن للناظر العام أن يقدم طلب المراجعة: مع العلم أنه وفقا للمادة 32 من قانون مجلس المحاسبة يقوم الناظر العام بدور النيابة العامة. و بالرجوع إلى نص المادة 43 من نفس القانون نجد أن الناظر العام يتابع ممارسة الصلاحيات القضائية لمجلس المحاسبة ويمارس مهمة الرقابة على تطبيق القوانين والتنظيمات المعمول بها في المجلس. كما يحضر جلسات التشكيلات القضائية التي يعرض عليها استنتاجاته المكتوبة و ملاحظاته الشفوية.

وتؤكد المادة 49 من نفس القانون على أن الناظر العام لا يشارك في المداولات.

- يمكن أيضا للغرفة المعنية أو للفرع المعني الذي أصدر القرار أن يقوم بمراجعته تلقائيا: وقد بينت المادتين 29 و 30 من قانون مجلس المحاسبة الغرف التي تتمتع بالصلاحيات القضائية وهي على ثلاثة أصناف: غرف ذات اختصاص وطني وغرف ذات اختصاص إقليمي اللتان يمكن أن تنقسمتا إلى فروع، إضافة إلى غرفة الانضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية.

وفضلا عن ذلك فإن المراجعة على اعتبار أنها إجراء استثنائي بخلاف الاستئناف، فهي تعد وسيلة طعن غير عادية، يتعين لقبولها توفر أربع حالات أوردتها المادة 102 من الأمر 20/95 يمكن الاستناد إليها لممارسة الطعن عن طريق المراجعة وهي:

- وقوع أخطاء
- الإغفال أو التزوير.
- الاستعمال المزدوج .
- عند ظهور عناصر جديدة تبرر ذلك.

إن عدم توفر إحدى هذه الحالات في طلب المراجعة يترتب عليه عدم قبول طلب المراجعة. و يشترط أن يمارس الطعن بالمراجعة في أجل سنة واحدة من تاريخ تبليغ القرار موضوع الطعن. غير أنه لا يتقيد بهذا الأجل، إذا صدر القرار بناء على وثائق تبين أنها خاطئة⁽⁶⁾.

ولم يحدد المشرع نوع القرار الصادر موضوع الطعن، هل هو القرار الصادر في أول درجة أم الصادر بعد الاستئناف، مما يفتح المجال أمام الطاعن لممارسة المراجعة في كلتا الحالتين.

و يتعين لقبول طلب المراجعة أن يشتمل على عرض الوقائع والوسائل التي استند إليها صاحب الطلب مرفقا بالمستندات والوثائق الثبوتية.

أما وفقا للقواعد العامة في قانون الإجراءات المدنية والإدارية يحدد أجل الطعن بالتماس إعادة النظر في أجل شهرين، يبدأ سريانه من تاريخ ثبوت تزوير شهادة الشاهد، أو ثبوت التزوير، أو من تاريخ اكتشاف الوثيقة المحتجزة⁽⁷⁾، كما يشترط أن يكون الحكم حائزا لقوة الشيء المقضي به.

ثانيا : إجراءات المراجعة

يوجه طلب المراجعة إلى رئيس مجلس المحاسبة الذي يحيله بدوره إلى الغرفة المعنية أو إلى الفرع المعني الذي صدر عنه القرار محل الطعن.

يقوم بعدها رئيس الغرفة أو الفرع المعني بتكليف قاضي لدراسة طلب المراجعة وتقديم اقتراحات كتابية في مدى قبول وصحة هذا الطلب.

عند انتهاء القاضي من دراسة طلب المراجعة يبلغ الملف إلى الناظر العام لتقديم استنتاجاته كتابيا.

يحدد رئيس الغرفة أو الفرع بعد ذلك تاريخ الجلسة ويبلغ كل الأطراف، ويشارك صاحب الطلب في الجلسة بطلب منه أو باستدعاء من رئيس الغرفة أو الفرع المعني⁽⁸⁾.

ومن خصائص المراجعة أنه ليس من مستلزماتها أن تقصر فحص مجلس المحاسبة على المسائل المطلوب إعادة النظر فيها، بل يمكنه أن يعيد النظر في الحساب كله جملة وتفصيلا⁽⁹⁾.

وتجد هذه الخاصية مبررها في كون أن دور مجلس المحاسبة هو الحفاظ على الأموال العامة، إضافة إلى تعدد الأطراف التي لها الحق في طلب المراجعة، فهذا الحق ليس مقررًا للمحكوم عليه وحده.

وهو ما يختلف عن التماس إعادة النظر وفقا للقواعد العامة، حيث تقتصر المراجعة على مقتضيات الحكم التي تبرر مراجعتها، كما أن هذا الحق مخول فقط إلا لمن كان طرفا في الحكم⁽¹⁰⁾.

ثالثا : آثار المراجعة

لا يكون لطلبات وإجراءات المراجعة أثر موقف للقرار المطعون فيه. غير أنه يمكن لرئيس مجلس المحاسبة بعد استشارة كل من رئيس الغرفة أو الفرع المعني والناظر العام، أن يأمر بوقف تنفيذ هذا القرار إلى غاية صدور قرار المراجعة، إذا تبين أن الدفوع المستند إليها تبرر ذلك (11).

ومن أهم النتائج المترتبة على الطعن بالمراجعة أن تشمل الإجراءات المضمنة في قرار مجلس المحاسبة الجديد تلقائيا كل متقاض قد يتذرع قانونا بالعناصر التي بررت المراجعة (12).

من خلال كل ما سبق عرضه تتضح إرادة المشرع في تكريس الشفافية على العمل القضائي لمجلس المحاسبة بمنحه حق طلب المراجعة لجهات لم تكن طرفا في الحكم المطعون فيه، كما هو الحال بالنسبة للسلطة السلمية و حتى للغرفة أو الفرع المعني الذي له الحق في مراجعة الحكم تلقائيا. كما أنه يحق للغرفة المعنية فحص وإعادة النظر في الحساب كله وليس فقط الاقتصار على المسائل المطلوب إعادة النظر فيها فقط، لأن الأمر يتعلق بحماية المال العام هذا من جهة.

ومن جهة أخرى تستهدف إجراءات المراجعة ضمان حقوق كل المتقاضين، حيث تشمل الإجراءات المضمنة في قرار مجلس المحاسبة الجديد تلقائيا كل متقاض قد يستند قانونا إلى العناصر التي بررت المراجعة. إضافة إلى ذلك يمنح أجل سنة واحدة يتعين خلاله ممارسة طلب المراجعة وهو ميعاد طويل مقارنة مع أجل الشهرين المتاحة لالتماس إعادة النظر في قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

وليس من شروطه أن يكون الحكم الصادر عن الغرفة أو الفرع المعني حائزا لقوة الشيء المقضي به.

وهو ما يفهم منه أنه لا يشترط ممارسة الطعن بالاستئناف قبل طلب المراجعة، كما هو متبع وفقا للقواعد العامة.

وتختلف المراجعة عن الطعن بالتماس إعادة النظر في المواد الإدارية، كون هذا الأخير لا يقبل إلا في القرارات الصادرة عن مجلس الدولة وفقا للمادة 966 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، أي بعد أن يمارس الطاعن حقه في الاستئناف ضد القرارات الصادرة عن المحاكم الإدارية أمام مجلس الدولة، أو في حالة القضايا التي

يختص مجلس الدولة بالفصل فيها باعتباره أول وآخر درجة وفقاً للمادة 901 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

ويتعين لقبوله حسب المادة 967 من نفس القانون اشتراط وجود حالتين فقط هما: حالة اكتشاف أن القرار قد صدر بناء على وثائق مزورة قدمت لأول مرة أمام مجلس الدولة. أو في حالة الحكم على خصم بسبب عدم تقديم وثيقة قاطعة كانت محتجزة عند الخصم الآخر.

المطلب الثاني : الاستثناءات

وفقاً للقواعد العامة تعتبر كل من المعارضة والاستئناف طرق عادية للطعن⁽¹³⁾. غير أنه لا يمكن الطعن في قرارات مجلس المحاسبة بالمعارضة، ذلك أن مجلس المحاسبة تنصب مراقبته على حسابات التسيير و الحسابات الإدارية للموظف عام، الذي قد يكون محاسباً عمومياً أو آمراً بالصرف، والذي يمكن تبليغه شخصياً في مقر عمله من طرف مجلس المحاسبة. وهو ما يثبت أن المتقاضي قد أخذ علماً بالإجراءات المتبعة ضده.

وعليه تنص المادة 76 من قانون مجلس المحاسبة على أن تكون إجراءات التحقيق والحكم على حسابات المحاسبين العموميين كتابية وحضورية. كما تؤكد كل من المادتين 96 و 98 من نفس القانون على أنه عند فتح تحقيق وعند تحديد جلسة الحكم في مجال مخالفات قواعد تسيير الميزانية والمالية يتعين إبلاغ الشخص المتابع برسالة موصى عليها. وهذا ما يوضح أن القرار الصادر سيكون حضورياً لا يمكن الطعن فيه بالمعارضة.

ومن جهة أخرى تسمح قاعدة القرار المزدوج بصور قرار مجلس المحاسبة حضورياً غير قابل للمعارضة. حيث تفصل الغرفة المعنية في القضايا المعروضة أمامها بإصدار قرارين، بحيث تعقد جلسة أولى تصدر فيها قراراً مؤقتاً يبلغ إلى المتقاضي للرد عليه وتقديم توضيحاته وإجابته في أجل محدد قانوناً وهو شهراً واحداً الذي يمكن تمديده⁽¹⁴⁾، وبانقضاء ذلك الأجل تعقد نفس التشكيلة المختصة جلسة ثانية و تصدر قراراً نهائياً، لتأكيد ما تضمنه القرار الأول من تهم أو نفيها وإبطالها⁽¹⁵⁾.

ولتأكيد الطابع الحضورى من جهة واحتراماً لحقوق الدفاع، تبرز مدى أهمية الإشارة إلى حق المتقاضي في سماع دفاعه وتوضيحاته قبل جلسة المداولات⁽¹⁶⁾.

وعليه يبقى للمتقاضي طريق الاستئناف كطريق طعن عادي، بهدف مراجعة أو إلغاء الحكم الصادر عن المحكمة⁽¹⁷⁾. وهو بذلك يجسد مبدأ التقاضي على درجتين باعتباره ضماناً من ضمانات العدالة، ويدعم التطبيق السليم للقانون.

وقد تناول القانون المتعلق بمجلس المحاسبة أحكام الاستئناف في المواد من 107 إلى 109 منه. مع العلم أن هذا الطعن لم يكن معروفاً في قانون مجلس المحاسبة لسنة 1980⁽¹⁸⁾ الذي كان يعتمد طعنين فقط هما المراجعة والطعن بالنقض، الذين كانا يمارسان أمام مجلس المحاسبة نفسه. مع التنويه أن قرارات مجلس المحاسبة بالنسبة لقانون 1990⁽¹⁹⁾ كانت تتصف بكونها قرارات إدارية وليست قضائية، الأمر الذي يترتب معه عدم إمكانية الطعن فيها بالطرق القضائية أمام مجلس المحاسبة.

أما الاستئناف كطريق طعن فقد تم اعتماده تبعاً لاستحداث نظام الغرف الإقليمية وبعدم استبعاد مجلس المحاسبة اختصاصاته القضائية بمقتضى الأمر 20/95 الحالي.

ولقد تم اعتماد الطعن بالاستئناف في فرنسا على مستوى مجلس المحاسبة من خلال القانون المتعلق بتعديل نظام الإدارة المحلية الصادر في 02 مارس لسنة 1982. حيث أصبح مجلس المحاسبة الفرنسي جهة استئنافية بالنسبة للأحكام الصادرة عن الغرف الجهوية للمحاسبة، التي خولها هذا القانون دور رقابة المشروعية على حسابات المجموعات المحلية⁽²⁰⁾.

أولاً : شروط الاستئناف

يهدف الاستئناف إلى تعديل أو إلغاء القرار الصادر عن جهة الدرجة الأولى، أي ذلك القرار الصادر عن الغرف ذات الاختصاص الإقليمي أو ذات الاختصاص الوطني أو غرفة الانضباط في مجال تفسير الميزانية والمالية، ولممارسته تشترط الفقرة 02 من المادة 107 من قانون مجلس المحاسبة أن لا يقبل الاستئناف إلا من قبل المتقاضي المعني أو السلطة السلمية أو الوصية أو من الناظر العام⁽²¹⁾.

ويلاحظ أن شرط التمثيل بمحام غير إلزامي أمام مجلس المحاسبة، بخلاف الحال عليه بالنسبة للدعوى أمام القضاء الإداري التي يشترط لقبولها ضرورة التمثيل بمحام. ويتعين رفع الاستئناف في أجل شهر واحد من تاريخ تبليغ القرار موضوع الطعن، ويشترط في القرار أن يكون قراراً قضائياً وليس إدارياً، كما يجب أن يكون القرار

الصادر عن غرف المجلس نهائيا، ذلك أن القرار المؤقت لا يمكن الطعن فيه بالاستئناف⁽²²⁾.

وتؤكد المادة 107 بأن تكون عريضة الاستئناف مكتوبة وموقعة من قبل المتقاضي أو ممثله القانوني. مع إرفاقها بعرض دقيق ومفصل للوقائع والدفع المستند إليها. وبخلاف المراجعة لا يتطلب الاستئناف توفر حالات معينة للقيام به. إذ يمكن للمتقاضي التمسك به في كل الأحوال تطبيقا لمبدأ التقاضي على درجتين.

ثانيا : إجراءات الطعن بالاستئناف

تنص الفقرة 05 من المادة 107 من قانون مجلس المحاسبة على أن : " تودع هذه العريضة لدى كتابة ضبط مجلس المحاسبة أو ترسل إليها مقابل وصل إيداع أو إشعار بالاستلام". إن هذه الصياغة غير دقيقة ذلك أن قارئ هذه الفقرة يفهم منها أنه عند إيداع عريضة الاستئناف أو إرسالها، سيمنح إما وصل إيداع أو إشعار بالاستلام في كلتا الحالتين. غير أن المقصود هو أن يمنح المتقاضي وصل إيداع في حالة إيداعه الاستئناف مباشرة لدى كتابة ضبط مجلس المحاسبة، ويتحصل في حالة إرساله عريضة الاستئناف على إشعار بالاستلام.

وعليه نقترح تعديل صياغة الفقرة 05 من المادة 107 لتصبح كما يلي: " تودع هذه العريضة لدى كتابة ضبط مجلس المحاسبة مباشرة مقابل وصل إيداع أو أن ترسل إليها مقابل إشعار بالاستلام".

يدرس مجلس المحاسبة الاستئناف بتشكيلة كل الغرف مجتمعة عدا الغرفة التي أصدرت القرار موضوع الاستئناف⁽²³⁾، وهذا لتحقيق مبدأ الحياد عند التقاضي أمام الدرجة الثانية. مع العلم أن رئيس مجلس المحاسبة يرأس تشكيلة كل الغرف مجتمعة، وهي تتشكل من نائب رئيس مجلس المحاسبة ورؤساء الغرف وقاض عن كل غرفة يختار من بين رؤساء الفروع ومستشاري الغرف⁽²⁴⁾.

يعين رئيس مجلس المحاسبة مقررا يكلف بالتحقيق في الملف، وينتهي عمله بإعداد تقرير متضمنا اقتراحاته، الذي يبلغه إلى الناظر العام. يبدي هذا الأخير استنتاجاته الكتابية على الملف المحال إليه، ليقوم بعدها بإعادة الملف إلى رئيس مجلس المحاسبة الذي يحدد تاريخ الجلسة ويبلغ المستأنف بذلك⁽²⁵⁾.

والملاحظ أن كل من التقرير الذي يعده المقرر، والاستنتاجات المكتوبة المنجزة من قبل الناظر العام لا يمكن الاطلاع عليهما من قبل الطاعن، وليس من شأن ذلك أن يمس بمبدأ الوجاهية ما دام أن المعنى سيبلغ بالقرار المتخذ (26).

تطلع تشكيلة كل الغرف مجتمعة في جلستها على كل وثائق الملف والمتكون من عريضة الاستئناف والوسائل المستند إليها في دعمه، أي دفع وطلبات المستأنف والمستندات والوثائق الثبوتية التي تؤيد ادعاءاته. إضافة إلى مقترحات المقرر واستنتاجات الناظر العام.

يدير المناقشة رئيس الجلسة، ويمكن بطلب من المستأنف أو ممثله القانوني تقديم ملاحظاته الشفوية أثناء الجلسة (27).

يعرض رئيس الجلسة القضية للمداولة دون حضور كل من المقرر والناظر العام، حتى لا يؤثر في توجيه القرار. وتتخذ القرارات بأغلبية الأصوات، وبطبيعة الحال مع ترجيح صوت الرئيس في حالة تعادل الأصوات.

ثالثاً : آثار الاستئناف

يترتب على إجراء الاستئناف أثرين مهمين:

1- للاستئناف أثر موقف لتنفيذ القرار موضوع الطعن : وعليه يكون القرار المستأنف غير قابل للتنفيذ خلال فترة الطعن بالاستئناف، وأثناء مرحلة نظر القضية والفصل فيها من قبل الغرف المجتمعة وهذا ما أكدته المادة 107 من قانون مجلس المحاسبة في فقرتها الأخيرة. وفي هذا نجد اختلافاً عن أثر الاستئناف أمام القضاء الإداري الذي يتميز بطابعه غير الموقف، حيث تقضي المادة 908 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية بأن الاستئناف أمام مجلس الدولة ليس له أثر موقف. فالطرف الصادر لمصلحته حكم المحكمة الإدارية بإمكانه الشروع في تنفيذه رغم الاستئناف، ومع ذلك يجوز لمجلس الدولة وقف تنفيذ هذا الحكم بناء على طلب الطرف الآخر (28).

2- ينقل الاستئناف القضية إلى محكمة الدرجة الثانية - الغرف مجتمعة - ليفصل فيها من جديد من حيث الوقائع والمسائل القانونية. وعليه تملك الغرف مجتمعة نفس سلطات الغرف (الوطنية والإقليمية وغرفة الانضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية) التي فصلت في القضية باعتبارها أول درجة، وذلك بموجب الأثر الناقل الذي يسمح بإعادة النظر في القضية من حيث الوقائع والقانون، تداركا لما يكون قد وقع من سوء تقدير للوقائع وتكييفها القانوني.

إن استئثار الغرف المجتمعة بالفصل في كل طلبات الاستئناف، يتولد عنه إقبال كاهلها بسبب كثرة القضايا المرفوعة أمامها. ولتخفيف العبء عليها نرى أن تخصص الغرف مجتمعة بالفصل في الاستئنافات المرفوعة ضد قرارات الغرف الوطنية وغرفة الانضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية. في حين يتعين رفع الطعون بالاستئناف ضد القرارات الصادرة عن الغرف الإقليمية أمام غرفة خاصة بالاستئناف بمجلس المحاسبة تنشأ لهذا الغرض.

وأخيرا ما يمكن تسجيله أن المشرع في قانون مجلس المحاسبة نظم أحكام الطعن بالمراجعة أولا بالرغم من أنه طريق طعن غير عادي ثم فصل في أحكام الاستئناف ثانيا. ولتحقيق انسجام النصوص التي تتناول أحكام الطعن يتعين إعادة ترتيبها. فتكون أحكام الاستئناف أولا باعتباره أول إجراء يمكن إتباعه لممارسة عملية الرقابة على القرارات القضائية لمجلس المحاسبة، على أساس أنه يجسد مبدأ النقاضي على درجتين. فمارسته غير مرتبطة بتحقق شروط أو حالات معينة كما هو الحال بالنسبة للمراجعة التي يتعين أن تنظم أحكامها في مرتبة ثانية، فهي تبقى طريق استثنائي ولا يترتب على إجراءات المراجعة أثر موقف للقرار موضوع الطعن. ولتجسيد ذلك يتعين اشتراط أن يكون القرار المطعون فيه حائزا لقوة الشيء المقضي به، أي أنه قد تم الطعن فيه بالاستئناف أو انقضاء أجل الاستئناف دون ممارسته.

أما الطعن بالنقض وعلى اعتبار أنه طريق غير عادي ويمارس أمام جهة خارجية متمثلة في مجلس الدولة فيتعين الحفاظ على أحكامه في مرتبتها الثالثة.

المبحث الثاني : الرقابة الخارجية على القرارات القضائية لمجلس المحاسبة

نقصد بالرقابة الخارجية هنا سلطة التعقيب المخولة لهيئة خارجية على القرارات القضائية لمجلس المحاسبة. وتكريسا لدولة القانون يتعين أن تكون هذه الجهة هيئة قضائية عليا. ولما كانت مواضيع المالية العامة من مجالات اختصاص القاضي الإداري، فقد تقرر أن يعود النظر لمجلس الدولة كجهة مقومة لقرارات مجلس المحاسبة القضائية باعتباره هيئة رقابية على المال العام.

ولبحث هذا الموضوع يتعين علينا التطرق إلى الطبيعة القانونية لمجلس المحاسبة (المطلب الأول)، ثم نعالج مسألة الطعن بالنقض في قرارات مجلس المحاسبة أمام مجلس الدولة (المطلب الثاني).

المطلب الأول : الطبيعة القانونية لمجلس المحاسبة

أقر الدستور في المادة 192 منه بأن مجلس المحاسبة هيئة مكلفة بالرقابة على المالية العامة وهو يتمتع بالاستقلالية. في حين نص قانون مجلس المحاسبة على أنه هيئة تتمتع باختصاصات إدارية وقضائية. إن هذه الاختصاصات تدفعنا إلى التساؤل والبحث في الطبيعة القانونية للمجلس.

أولا : مفهوم الجهات القضائية الإدارية المتخصصة

يعود أصل تسمية الجهات القضائية الإدارية المتخصصة إلى النظام القانوني الفرنسي، حيث استعمل مجلس الدولة الفرنسي هذا المصطلح في العديد من قراراته، وهو بصدد الرقابة على أعمال هيئات التأديب. التي اعتبر قراراتها لا تعد كقرارات إدارية فقط وإنما تكتسي الصبغة القضائية.

فإذا كان النص القانوني صريحا وواضحا في تحديد طبيعة التصرف القانوني، فلا مجال لاجتهاد مجلس الدولة، أما في حالة سكوت النص القانوني فإنه يمكن لمجلس الدولة فتح باب الاجتهاد وتكييف العمل الصادر عن هذه الهيئة هل هو عمل إداري فقط أم أنه يكتسي العمل القضائي، ومن ثم تحديد الطبيعة القانونية لهذه الهيئة.

و لقد اقترحت عدة معايير للكشف عن الطبيعة القضائية للهيئة، تمثلت أساسا في كل من المعيار العضوي أو الشكلي الذي يركز على التكوين الأساسي للهيئة والإجراءات المتبعة أمامها، و المعيار المادي أو الموضوعي الذي يعتمد على طبيعة الموضوع وطبيعة النشاط.

ولقد توصل اجتهاد مجلس الدولة الفرنسي إلى اشتراط ثلاث شروط للقول بأننا أمام جهة قضائية إدارية متخصصة (29):

- تتمتع الهيئة بسلطة التقرير.
 - أن تمارس الهيئة سلطتها بشكل جماعي.
 - أن تكون القواعد الإجرائية المتبعة أمامها مشابهة لتلك القواعد المتبعة أمام المحاكم.
- ولا يوجد تعريف موحد لها وهذا يعود إلى غياب معيار جامع مانع لوضع تعريف دقيق لهذه الجهات. وذلك لعدم وجود التجانس بينها سواء من ناحية تشكيلتها أو اختصاصاتها.

ولذلك يمكن تبني التعريف التالي الذي يركز على الجانب الشكلي للجهات القضائية الإدارية المتخصصة بأنها: جهات وهيئات قائمة خارج السلطة القضائية، تتمتع عادة باختصاصات إدارية وقضائية⁽³⁰⁾.

إن مبرر وجود هذه الهيئات يعود إلى فكرة التخصص، فهي هيئات متخصصة عموماً في منازعات فنية إدارية قد يصعب على المحاكم الإدارية التحكم فيها بتشكيلتها العادية⁽³¹⁾.

وعليه فالملاحظة الأساسية على هذه الهيئات هو تمتعها عادة بصلاحيات إدارية، إضافة إلى صلاحيات قضائية، كما توصف بكونها جهات قضائية استثنائية تفصل في منازعات خاصة ومحددة ذات طابع تقني وفني.

من خلال ما سبق عرضه يتضح لنا أن الجهات القضائية الإدارية المتخصصة تتمتع بالخصائص التالية:

- إن الجهات القضائية الإدارية المتخصصة هي جهات شبه قضائية حيث أنها تجمع بين الصلاحيات الإدارية والصلاحيات القضائية، كما أن تشكيلة البعض منها تتكون من العنصر القضائي ولذلك فهي جهات استثنائية ولا تنتمي إلى النظام القضائي .
- إن الجهات القضائية الإدارية المتخصصة متخصصة في الفصل في منازعات فنية ذات طبيعة إدارية .

- عدم وجود نظام قانوني موحد ينظم الجهات القضائية الإدارية المتخصصة لعدم وجود التجانس بينها سواء من ناحية تنظيمها أو اختصاصاتها.

ومن ناحية الأساس الدستوري والقانوني لهاته الجهات، نجد أن كل من نصوص الدستور والقانون تسمحان بإنشائها ووجودها في النظام القانوني الجزائري. إذ تنص المادة 171 في فقرتها الثانية من التعديل الدستوري لسنة 2016 على أن يمثل مجلس الدولة الهيئة المقومة لأعمال الجهات القضائية الإدارية.

إن عبارة " الجهات القضائية الإدارية " المذكورة أعلاه هي عبارة عامة وغير محددة، فهي لا تقتصر فقط على المحاكم الإدارية، وإنما تتسع لتشمل جهات أخرى تتمتع بالصفة القضائية، حيث يقوم مجلس الدولة بالرقابة على قراراتها ويقوم أعمالها.

كما أن المادتين 10 و 11 من القانون العضوي المعدل والمتمم المتعلق بمجلس الدولة استعملتا نفس العبارة. فالمادة 10 تتعلق باستئناف الأحكام الصادرة عن الجهات

القضائية الإدارية أمام مجلس الدولة، وهي الأحكام الصادرة ابتداءً عن المحاكم الإدارية، أو القرارات الصادرة عن بعض الهيئات عندما يعتبرها القانون أحكاماً قضائية إدارية ابتدائية.

أما المادة 11 من نفس القانون فهي تتعلق بالطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في آخر درجة عن الجهات القضائية الإدارية. ومن ثم فإن الطعن بالنقض ينصب على قرار قضائي نهائي صادر إما عن هيئات القضاء الإداري في إطار السلطة القضائية، أو صادر عن الأقضية الإدارية المتخصصة⁽³²⁾.

وقد استعمل مجلس الدولة لأول مرة مصطلح "الجهات القضائية الإدارية المتخصصة"، في اجتهاداته القضائية من خلال قراره المبدئي الصادر عن الغرف المجتمعة بتاريخ 2005/06/07، تحت رقم 016886 بالقول :

"حيث أن المجلس الأعلى للقضاء مؤسسة دستورية وأن تشكيلته وإجراءاته المتبعة أمامه والصلاحيات الخاصة التي يتمتع بها عند انعقاده كمجلس تأديبي تجعل منه جهة قضائية إدارية متخصصة تصدر أحكاماً نهائية تكون قابلة للطعن فيها عن طريق النقض أمام مجلس الدولة" (33).

وقد أكد مجلس على موقفه الجديد من خلال قراره الصادر لاحقاً بتاريخ 2006/04/19 معتبراً قرار المجلس الأعلى للقضاء المنعقد كهيئة تأديبية قراراً قضائياً نهائياً وليس قراراً إدارياً، حيث يعد في هذه الحالة جهة قضائية إدارية متخصصة، وأن مجلس الدولة يختص بصفته جهة نقض لا بصفته قاضي إلغاء⁽³⁴⁾.

إن أبرز تطبيقات الجهات القضائية الإدارية المتخصصة تتمثل في مجلس المحاسبة، المجلس الأعلى للقضاء، المجالس التأديبية للمنظمات المهنية كمنظمة المحامين ومنظمة الموثقين. ويمكن أن يتطور اجتهاد مجلس الدولة لاحقاً ليعتبر القرارات الصادرة عن بعض السلطات الإدارية المستقلة في الميدان التأديبي كقرارات صادرة عن جهة قضائية إدارية متخصصة.

ثانياً : اعتبار مجلس المحاسبة جهة قضائية إدارية متخصصة

لقد تم إنشاء مجلس المحاسبة بموجب القانون 05/80 المؤرخ في 1980/03/01 المتعلق بمجلس المحاسبة وذلك تطبيقاً للمادة 190 من دستور 1976 وقد منح له دوراً

هاما، حيث كان يتمتع بصلاحيات واسعة ذات طابع إداري وقضائي. كما اعترف هذا القانون أيضا لأعضاء مجلس المحاسبة بصفة القاضي.

وما ينبغي التنويه عنه أن قرارات مجلس المحاسبة كان يتم الطعن فيها بالنقض أمام المجلس نفسه. فهذه القرارات كان لا يطعن فيها أمام الجهات العليا الفاصلة في المادة الإدارية، وهي الغرفة الإدارية بالمحكمة العليا. ومن ثم لا يوجد هناك ربط بين مجلس المحاسبة والهيئات القضائية المختصة بالفصل في المادة الإدارية. الأمر الذي يجعل من مجلس المحاسبة هيئة قضائية مستقلة (35).

ولقد تم التراجع عن هذه المكاسب من خلال القانون 32/90 الصادر في 1990/15/04، حيث أصبح مجلس المحاسبة يتمتع بصلاحيات إدارية فقط دون القضائية، كما انتزعت صفة القاضي من أعضائه. وعليه فقد كان مجلس المحاسبة خلال هذه المرحلة هيئة إدارية تصدر قرارات إدارية.

غير أنه بصدر الأمر 20/95 المؤرخ في 1995/07/17 استرجع مجلس المحاسبة صلاحياته القضائية، كما أن أعضائه أعيدت لهم صفة القاضي، ولو أنهم يخضعون لقانون خاص بهم وهو الأمر 23/95 المتضمن القانون الأساسي لقضاة مجلس المحاسبة (36)، بحيث لا يطبق عليهم القانون الأساسي للقضاء، وتقوم النظارة العامة بدور النيابة العامة وله أيضا كتابة ضبط .

إن قرارات مجلس المحاسبة يطعن فيها بالمراجعة والاستئناف أمام مجلس المحاسبة نفسه.

أما بالنسبة للطعن بالنقض فقد كانت المادة 11 من القانون العضوي 01/98 قبل تعديلها تنص على أن: " يفصل مجلس الدولة في الطعون بالنقض في قرارات الجهات القضائية الإدارية الصادرة نهائيا وكذا الطعون بالنقض في قرارات مجلس المحاسبة ".

إن هذا النص يوضح أن مجلس المحاسبة هو أول وأقدم هيئة أنشئت في النظام القانوني الجزائري باعتبارها جهة قضائية إدارية متخصصة خاصة بعد تبني نظام الازدواجية القضاء. فهذا النص لا يعتبر قرارات مجلس المحاسبة كقرارات قضائية فقط، وإنما توصف بكونها قرارات قضائية إدارية نهائية يطعن فيها بالنقض أمام مجلس الدولة.

ولقد تم تعديل المادة 11 من القانون العضوي 01/98 بالقانون العضوي 13/11 حيث أصبحت الفقرة الثانية منها تنص: " ويختص أيضا بالنظر في الطعون بالنقض المخولة له بموجب نصوص خاصة ". وقد جاء هذا التعديل ليوّسع من مجال الجهات القضائية الإدارية المتخصصة ليشمل كل هيئة يمنحها القانون اختصاص إصدار قرارات ذات طابع قضائي إداري. كما هو الشأن بالنسبة لقرارات المجلس الأعلى للقضاء حال انعقاده كمجلس تأديبي وقرارات المنظمات المهنية عند انعقادها كهيئة تأديبية⁽³⁷⁾. كما يلاحظ على هذا التعديل أنه جاء ليحقق الانسجام مع نص الفقرة الثانية من المادة 903 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

ومن جهة أخرى تنص الفقرة الأولى من المادة 110 من قانون مجلس المحاسبة على أن تكون قرارات مجلس المحاسبة الصادرة عن تشكيلة كل الغرف مجتمعة، قابلة للطعن بالنقض طبقا لقانون الإجراءات المدنية والإدارية، وتضيف الفقرة الثالثة من نفس المادة: " إذا قضى مجلس الدولة بنقض القرار موضوع الطعن تمثل تشكيلة كل الغرف مجتمعة للنقاط القانونية التي تم الفصل فيها ".

يتضح من ذلك أن مجلس المحاسبة يعد هيئة قضائية إدارية متخصصة، بحكم الرقابة التي يمارسها عليه مجلس الدولة، وذلك عن طريق الطعن في قراراته بالنقض أمام مجلس الدولة.

ثالثا : النتائج المترتبة على اعتبار مجلس المحاسبة كجهة قضائية إدارية متخصصة

يعد مجلس المحاسبة جهة قضائية إدارية متخصصة، وهو لا يعتبر كهيئة قضائية ذات الاختصاص العام في القضايا الإدارية كما هو الحال بالنسبة لمجلس الدولة والمحاكم الإدارية، وإنما اعتبرها المشرع مؤسسة تتمتع باختصاص قضائي⁽³⁸⁾ في مجال الرقابة على المالية العامة.

وعليه يعتبر مجلس المحاسبة هيئة دستورية مكلفة بالرقابة البعدية لأموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية⁽³⁹⁾، وهي هيئة مستقلة تتمتع باختصاصات إدارية وقضائية لممارسة المهام الموكلة إليها⁽⁴⁰⁾، وقد نص عليه الدستور في الفصل الخاص بالرقابة وليس في الفصل المتعلق بالسلطة القضائية.

وتأسيسا على ذلك تعتبر القرارات الصادرة عن مجلس المحاسبة عند ممارسته لاختصاصه القضائي وفصله في القضايا المعروضة عليه هي قرارات قضائية، ومن ثم

فلا يمكن العودة في القرارات الصادرة عنه إلا بإتباع طرق الطعن القضائي المعروفة، ذلك أنه وفقا للقواعد العامة يكتسي القرار القضائي الصادر عنه حجية الشيء المقضي فيه (41).

إن الأثر المهم المترتب عن الحجية هو عدم جواز إعادة النظر في الدعوى لسبق الفصل فيها، إلا بإتباع طرق الطعن القضائي. وفي هذا يختلف الحكم القضائي عن كل من العمل الإداري والعمل التشريعي الذين يمكن إلغاؤهما أو تعديلهما من قبل الجهة التي أصدرتهما.

ومن النتائج المهمة كذلك على اعتبار مجلس المحاسبة جهة قضائية إدارية متخصصة هو حكم المادة 84 من الأمر 20/95 الذي يقضي بأن يكتسي القرار الصادر عن مجلس المحاسبة الصيغة التنفيذية قياسا على قرارات الجهات القضائية الإدارية، فالمتنوع في هذه المادة يلاحظ اعتماد المشرع مصطلح "الجهات القضائية الإدارية" مع أنها صدرت سنة 1995 أي حتى قبل صدور دستور سنة 1996 المتبني لنظام الازدواجية القضائية، مما يطرح التساؤل حول مدى دستوريته آنذاك ومبررات اعتمادها.

إن التفسير الوحيد لذلك هو التقليد الحرفي للنموذج الفرنسي دون الأخذ بعين الاعتبار طبيعة النظام القضائي الذي كان سائدا آنذاك.

ومن أهم النتائج أيضا ما قضت به المادة 110 من قانون مجلس المحاسبة بسط مجلس الدولة لرقابته على القرارات الصادرة عن الغرف مجتمعة من خلال الطعن بالنقض. ويفسر ذلك بكون أن موضوع النزاع إداري يتعلق بالرقابة على المالية العامة، ونظرا لكون مجلس المحاسبة بغرفة المجتمع بعد نظره في الاستئناف المرفوع أمامه يصدر قرارا قضائيا يوصف بكونه نهائيا. إن هذا القرار الأخير يمكن الطعن فيه بالنقض أمام مجلس الدولة لضمان الانسجام في الأحكام القضائية الصادرة في المادة الإدارية - بما فيها مجال الرقابة على الأموال العامة - ذلك أن مجلس الدولة يمثل الهيئة المقومة لأعمال الجهات القضائية الإدارية (42).

المطلب الثاني : الطعن بالنقض في قرارات مجلس المحاسبة أمام مجلس الدولة

تنص الفقرة الثالثة من المادة 171 من التعديل الدستوري لسنة 2016 على أن: "تضمن المحكمة العليا ومجلس الدولة توحيد الاجتهاد القضائي في جميع أنحاء البلاد

ويسهران على احترام القانون". يتبين من ذلك أن مجلس الدولة يمارس مهمته في هذه الحالة باعتباره محكمة قانون، وذلك بعد رفع الطعن بالنقض أمامه.

وتطبيقاً لذلك تقضي المادة 903 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية على أنه : " يختص مجلس الدولة بالنظر في الطعون بالنقض في القرارات الصادرة في آخر درجة عن الجهات القضائية الإدارية .

يختص مجلس الدولة كذلك في الطعون بالنقض المخولة له بموجب نصوص خاصة ". وهي نفس الصياغة الواردة في المادة 11 من القانون العضوي 01/98 المعدل والمتمم المتعلق بمجلس الدولة.

وانسجاماً مع ذلك يحيل الأمر 20/95 المعدل والمتمم إلى تطبيق قواعد قانون الإجراءات المدنية والإدارية فيما يخص ممارسة الطعن بالنقض أمام مجلس الدولة، حيث أنه وفقاً للمادة 110 من قانون مجلس المحاسبة تكون قرارات مجلس المحاسبة الصادرة عن تشكيلة كل الغرف المجتمعة قابلة للطعن فيها بالنقض أمام مجلس الدولة طبقاً لأحكام قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

أولاً : شروط الطعن بالنقض

يتعين توفر جملة من شروط واردة في قانون الإجراءات المدنية والإدارية لقبول الطعن بالنقض يمكن تصنيفها إلى 4 أصناف من الشروط :

1- الشروط المتعلقة بمحل الطعن بالنقض :

ينبغي أن يكون القرار صادراً عن مجلس المحاسبة بتشكيلة كل الغرف المجتمعة، حتى يمكن الطعن فيه بالنقض أمام مجلس الدولة، وذلك استناداً إلى المادة 110 في فقرتها الأولى.

وعليه يمكن القول أن هذا القرار هو قرار قضائي صادر بالدرجة الأخيرة، أي أنه قرار قضائي نهائي صادر بعد ممارسة الطعن بالاستئناف أمام الغرف المجتمعة.

وهكذا تكون القرارات القضائية الصادرة عن غرف المجلس الأخرى سواء الإقليمية أو الوطنية أو غرفة الانضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية غير قابلة للطعن فيها بالنقض أمام مجلس الدولة.

2- الشروط المتعلقة بالطاعن :

يتعين أن تتوفر في الطاعن الصفة و المصلحة ⁽⁴³⁾، وقد حددت المادة 110 من قانون مجلس المحاسبة المعدل والمتمم الأطراف التي لها الحق لها تقديم الطعن بالنقض، حيث يرفع بناء على طلب الأشخاص المعنيين أي المتقاضين أمام مجلس المحاسبة أو محام معتمد لدى مجلس الدولة أو بطلب من الوزير المكلف بالمالية أو السلطات السلمية أو الوصية أو الناظر العام. وذلك بهدف تدعيم وتوسيع الرقابة القضائية على الأموال العامة ⁽⁴⁴⁾.

3- الشروط المتعلقة بعريضة الطعن بالنقض:

يتعين لقبول عريضة الطعن بالنقض أن تكون مستوفية للشروط والبيانات الواردة في المادة 15 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية ⁽⁴⁵⁾، مع ضرورة تقديمها من طرف محام معتمد لدى مجلس الدولة، باستثناء الدولة والولاية والبلدية والمؤسسة العمومية ذات الصبغة الإدارية ⁽⁴⁶⁾.

ترفق العريضة بالقرار المطعون فيه مع دفع الرسوم القضائية. إن القرار المقصود هنا هو القرار الصادر عن الغرف المجتمعة بمجلس المحاسبة.

4- الشروط المتعلقة بالميعاد :

استنادا إلى نص المادة 956 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية: يحدد أجل الطعن بالنقض بشهرين اثنين يسري من تاريخ التبليغ الرسمي للقرار محل الطعن. والميعاد من النظام العام يترتب عن فواته سقوط الحق في الطعن.

ثانيا : أوجه الطعن بالنقض

أحالت المادة 959 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية إلى تطبيق القواعد العامة الواردة في المادة 358 من نفس القانون والمتعلقة بأوجه الطعن بالنقض وهي 18 وجها واردة على سبيل الحصر، إذ ينبغي أن يبنى الطعن بالنقض على وجه واحد أو أكثر من هذه الأوجه:

- مخالفة قاعدة جوهرية في الإجراءات.
- إغفال الأشكال الجوهرية للإجراءات.
- عدم الاختصاص.
- تجاوز السلطة.
- مخالفة القانون الداخلي.

- مخالفة القانون الأجنبي المتعلق بقانون الأسرة.
 - مخالفة الاتفاقيات الدولية.
 - انعدام الأساس القانوني.
 - انعدام التسبيب.
 - قصور التسبيب.
 - تناقض التسبيب مع المنطوق.
 - تحريف المضمون الواضح والدقيق لوثيقة معتمدة في الحكم أو القرار.
 - تناقض أحكام أو قرارات صادرة في آخر درجة ، عندما تكون حجية الشيء المقضي فيه قد أثرت بدون جدوى، وفي هذه الحالة يوجه الطعن بالنقض ضد آخر حكم أو قرار من حيث التاريخ، وإذا تأكد هذا التناقض يفصل بتأكيد الحكم أو القرار الأول.
 - تناقض أحكام غير قابلة للطعن العادي. في هذه الحالة يكون الطعن بالنقض مقبولا، ولو كان أحد الأحكام موضوع الطعن بالنقض سابق انتهى بالرفض. وفي هذه الحالة يرفع الطعن بالنقض حتى بعد فوات أجل المنصوص عليه المادة 354 أعلاه ويجب توجيهه ضد الحكمين، وإذا تأكد التناقض، يقضي مجلس الدولة بإلغاء أحد الحكمين أو الحكمين معا.
 - وجود مقتضيات متناقضة ضمن منطوق الحكم أو القرار.
 - الحكم بما لم يطلب أو بأكثر مما طلب.
 - السهو عن الفصل في أحد الطلبات الأصلية.
 - إذا لم يدافع عن ناقصي الأهلية ويجوز لمجلس الدولة أن تثير من تلقاء نفسه وجها أو عدة أوجه للنقض.
 - إن بعض هذه الأوجه غير مناسبة للطعن بالنقض في القرارات الصادرة عن مجلس المحاسبة أمام مجلس الدولة، كما هو الحال بالنسبة لمخالفة القانون الأجنبي المتعلق بقانون الأسرة وهي مناسبة للطعن بالنقض أمام المحكمة العليا.
- ثالثا : آثار الطعن بالنقض**
- يقتصر دور قاضي النقض على رقابة مدى صحة الأحكام من قبيل أخذها أو عدم أخذها بحكم القانون فيما يكون قد عرض عليها من طلبات و دفوع، ولا ينظر قضاء النقض القضية إلا بالحالة التي كانت عليها أمام محكمة الموضوع.

ولا يترتب على الطعن بالنقض أمام مجلس الدولة وقف تنفيذ القرار الصادر عن مجلس المحاسبة وهو ما تؤكدته المادة 909 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية. وعندما يقرر مجلس الدولة نقض قرار مجلس المحاسبة يفصل في الموضوع بحسب المادة 958 من نفس القانون.

إن حكم هذه المادة يخالف القاعدة العامة في مجال الطعن بالنقض ذلك أن مجلس الدولة إذا ألغى الحكم المطعون فيه بالنقض فإنه لا يفصل في الموضوع، وإنما يحيله إلى الجهة القضائية التي أصدرت الحكم المنقوض مشكلة تشكيلا آخر أو إلى جهة قضائية أخرى من درجة الجهة التي أصدرت ذلك الحكم⁽⁴⁷⁾.

ومبرر ذلك أنه لا يمكن تحقيق مقتضيات هذه القاعدة بالنسبة لمجلس المحاسبة الذي صدر قراره المطعون فيه عن هيئة وحيدة وهي هيئة الغرف مجتمعة، لذا تقرر أن يفصل مجلس الدولة مباشرة في الموضوع ودون إحالة إلى مجلس المحاسبة في حالة ما إذا قرر نقض قرار مجلس المحاسبة.

غير أن المادة 110 من قانون مجلس المحاسبة في فقرتها الأخيرة تنص على أنه إذا قضى مجلس الدولة بنقض القرار موضوع الطعن تمتثل تشكيلة كل الغرف مجتمعة للنقاط القانونية التي تم الفصل فيها، أي بعد إحالة القضية إلى الغرف مجتمعة من طرف مجلس الدولة، وهو ما يشكل تعارضا مع ما قضت به المادة 958 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية المذكورة أعلاه. وعليه تبرز مدى الحاجة إلى تعديل المادة 110 من قانون مجلس المحاسبة لتنسجم مع حكم المادة 958 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

خاتمة:

يتمتع مجلس المحاسبة وفقا للأمر 20/95 المعدل والمنتم باختصاصات قضائية تخوله إصدار قرارات قضائية فاصلة في الموضوع، متمتعة بحجية الشيء المقضي فيه. ذلك أن مجلس المحاسبة يعد جهة قضائية إدارية متخصصة في مجال الرقابة على المالية العامة للدولة.

ويتميز التقاضي أمام مجلس المحاسبة بوجود إجراءات خاصة، تختلف عن تلك المتبعة أمام القضاء الإداري لانعدام وجود مفهوم الخصومة بمعنى عدم اشتراط وجود نزاع بين طرفين، فمجلس المحاسبة يباشر إجراءات رقابته تلقائيا وبشكل مباشر في

سبيل الحفاظ على المال العام. وقد استتبع ذلك أن طرق الطعن الداخلية كآلية للرقابة على قراراته وهي المراجعة والاستئناف لها أيضا إجراءات خاصة منظمة في قانون مجلس المحاسبة تختلف عن تلك التي يحكمها قانون الإجراءات المدنية والإدارية المتعلقة بطرق الطعن، باستثناء الطعن بالنقض الذي بقي يخضع في معظم أحكامه لقانون الإجراءات المدنية والإدارية وذلك لكونه يمارس أمام هيئة خارجية متمثلة في مجلس الدولة، مع وجود أحكام قليلة منصوص عليها في قانون مجلس المحاسبة.

ولقد استحدث الأمر رقم 20/95 لسنة 1995 المتعلق بمجلس المحاسبة الطعن بالاستئناف كطريق داخلي للرقابة القضائية بعد اعتماد نظام الغرف الإقليمية التي يطعن في قراراتها بالاستئناف أمام الغرف المجتمعة، وهو الأمر الذي كان غائبا بالنسبة للقانونين السابقين لمجلس المحاسبة.

إن ما يميز مجلس المحاسبة باعتباره من أبرز الجهات القضائية الإدارية المتخصصة هو أن تكون قراراته الصادرة عن الغرف مجتمعة قابلة للطعن بالنقض أمام مجلس الدولة لضمان الانسجام في الأحكام القضائية الصادرة في المادة الإدارية - بما فيها مجال الرقابة على الأموال العامة - ذلك أن مجلس الدولة يمثل الهيئة المقومة لأعمال الجهات القضائية الإدارية.

إن أوجه الرقابة على القرارات القضائية لمجلس المحاسبة المتمثلة في مختلف طرق الطعن سواء المتبعة أمامه أو تلك المتبعة أمام مجلس الدولة وتعدد الأطراف التي يحق لها ممارسة الطعن، تشكل ضمانات كافية للمتقاضين من جهة وتضمن تحقيق التطبيق السليم للقانون من جهة ثانية في سبيل حماية المال العام.

ومن خلال ما سبق عرضه وتحليله تم التوصل إلى اقتراح التوصيات التالية:

- تقرير ممارسة حق الطعن بالمراجعة بعد ممارسة الاستئناف أو حتى بعد الطعن بالنقض، ذلك أن المراجعة هي طريق طعن غير عادي، وهي مقررة بتحقيق وجود حالات محددة حصرا. و بالتبعية إعادة ترتيب النصوص في قانون مجلس المحاسبة، فيكون تنظيم أحكام الطعن بالاستئناف أولا باعتباره أول إجراء يمكن إتباعه لممارسة عملية الرقابة على القرارات القضائية لمجلس المحاسبة، على أساس أنه يجسد مبدأ التناضي على درجتين.
- لتخفيف العبء على الغرف المجتمعة التي تختص بالفصل في كل طلبات الاستئناف، نقترح إنشاء غرفة خاصة بالاستئناف تنظر في القرارات الصادرة عن الغرف الإقليمية، وهذا

من شأنه أن يركز جهد الغرف مجتمعة على مسائل الاجتهاد القضائي كما هو منصوص عليه في المادة 48 من قانون مجلس المحاسبة.

- إزالة التعارض الحاصل بين المادة 110 من قانون مجلس المحاسبة في فقرتها الأخيرة التي تنص على أنه إذا قضى مجلس الدولة بنقض القرار موضوع الطعن تمثلت تشكيلة كل الغرف مجتمعة للنقاط القانونية التي تم الفصل فيها، والمادة 958 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية التي تقضي بأنه عندما يقرر مجلس الدولة نقض قرار مجلس المحاسبة فإنه يفصل في الموضوع أي دون إحالة، نظرا لعدم إمكانية تحقق مقتضيات الإحالة لأن الجهة المحال إليها هي جهة وحيدة متمثلة في الغرف مجتمعة.
- تعميقا للدراسات والأبحاث المنصبة على أعمال وقرارات مجلس المحاسبة، يتعين اعتماد مجلة قضائية يتم فيها نشر القرارات القضائية لمجلس المحاسبة سواء الصادرة عن الغرف مجتمعة أو باقي غرف المجلس، كما هو الحال بالنسبة لمجلة مجلس الدولة أو المجلة القضائية للمحكمة العليا.

المراجع والإحالات:

- 1 القانون رقم 01/16 المؤرخ في 06/03/2016 المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية، عدد 14، الصادرة بتاريخ 07/03/2016.
- 2 المادة رقم 3 من الأمر 20/95 المؤرخ في 17/07/1995 المتعلق بمجلس المحاسبة، الجريدة الرسمية، عدد 39، الصادرة بتاريخ 23/07/1995، المعدل والمتمم بالأمر رقم 02/10 المؤرخ في 26/08/2010، الجريدة الرسمية، عدد 50، الصادرة بتاريخ 01/09/2010.
- 3 القانون العضوي رقم 01/98 المؤرخ في 30/05/1998 المتعلق باختصاصات مجلس الدولة و تنظيمه وعمله، الجريدة الرسمية، عدد 37، الصادرة بتاريخ 01/06/1998، المعدل والمتمم بالقانون العضوي رقم 13/11 المؤرخ في 26/07/2011، الجريدة الرسمية، عدد 43، الصادرة بتاريخ 03/08/2011.
- 4 اعتبر الأستاذ مسعود شيهوب المراجعة هي في حقيقة الأمر التماس إعادة النظر لارتباط هذا الطعن بحالات حصرية يتعين توافرها، وتتم المراجعة من قبل الغرفة أو الفرع الذي أصدر الحكم، أنظر: مسعود شيهوب، المبادئ العامة للمنازعات الإدارية، الجزء الثاني، الهيئات والإجراءات أمامها، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 240.
- 5 المادة 390 من القانون رقم 09/08 المؤرخ في 25/02/2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، الجريدة الرسمية، عدد 21، الصادرة بتاريخ 23/04/2008.

- 6 المادة 103 من الأمر 20/95 المتعلق بمجلس المحاسبة.
- 7 المادة 393 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية .
- 8 المادة 104 من الأمر 20/95 المتعلق بمجلس المحاسبة .
- 9 أحمد إبراهيم بك، محكمة المحاسبة الفرنسية، جماعة النهضة القومية، القاهرة، ص 93-94.
- 10 المادتين 391 و 395 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.
- 11 المادة 106 من الأمر 20/95 المتعلق بمجلس المحاسبة.
- 12 المادة 105 من الأمر 20/95 المتعلق بمجلس المحاسبة.
- 13 المادة 313 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.
- 14 المادة 78 من الأمر 20/95 المتعلق بمجلس المحاسبة.
- 15 نوار أمجوج، مجلس المحاسبة : نظامه ودوره في الرقابة على المؤسسات الإدارية، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق ، 2006-2007 ، ص 56 .
- 16 Remi PELLET, La Cour des comptes, La Découverte, Paris, 1998, p 52-53.
- 17 المادة 332 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.
- 18 القانون رقم 05/80 المؤرخ في 1980/03/01 المتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، الجريدة الرسمية عدد 10 الصادرة بتاريخ 1980 /03/04.
- 19 القانون رقم 32/90 المؤرخ في 1990/12/04 المتعلق بمجلس المحاسبة وسيره، الجريدة الرسمية، عدد 53، الصادرة بتاريخ 1990/12/05.
- 20 مسعود شيهوب ، المرجع السابق ، الجزء الأول ، ص 90.
- 21 لقد تناولنا هذه الأطراف بالتفصيل عندما عالجت الطعن بالمراجعة .
- 22 Gérard DUCHER, La Cour des comptes juge d'appel, Berger-Levrault, Paris, 1994, P 17-18.
- 23 المادة 108 من الأمر 20/95 المتعلق بمجلس المحاسبة.
- 24 المادة 49 من الأمر 20/95 المتعلق بمجلس المحاسبة.
- 25 المادة 108 من الأمر 20/95 المتعلق بمجلس المحاسبة .
- 26 Gérard DUCHER, Op.cit., p 155.
- 27 المادة 109 من الأمر 20/95 المتعلق بمجلس المحاسبة .
- 28 راجع المادتين 913 و 914 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.
- 29 Pierre TIFINE, Manuel de droit administratif,
<http://www.revuegeneraledudroit.eu>

- 30 محمد الصغير بعلي ، القضاء الإداري (مجلس الدولة) ، دار العلوم ، عنابة، الجزائر، 2004، ص 151-152.
- 31 مسعود شيهوب، المرجع السابق، ص 212 .
- 32 محمد الصغير بعلي، المرجع السابق، ص 169.
- 33 قرار مجلس الدولة، الغرف مجتمعة، قضية بن خدة عمر ضد وزير العدل، الملف رقم 016886 ، صادر بتاريخ 07/06/2005، غير منشور .
- 34 قرار مجلس الدولة، الغرفة الثانية، الملف رقم 025039، صادر بتاريخ 19/04/2006، مجلة مجلس الدولة، العدد 09، السنة 2009، ص 57- 58 .
- 35 أحمد محيو، المنازعات الإدارية ، ترجمة فائز أنجق و بيوض خالد، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1994، ص 58.
- 36 الأمر رقم 23/95 المتضمن القانون الأساسي لقضاة مجلس المحاسبة المؤرخ في 26/08/ 1995 ، الجريدة الرسمية، عدد 48، الصادرة بتاريخ 03/09/1995.
- 37 للمزيد من التفصيل: راجع رشيد خلوفي، قانون المنازعات الإدارية، الجزء الأول، تنظيم واختصاص القضاء الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2013 ، ص 183 وما يليها.
- 38 المادة 3 من الأمر 20/95 المتعلق بمجلس المحاسبة .
- 39 المادة 192 من التعديل الدستوري لسنة 2016 .
- 40 المادة 3 من الأمر 20/95 المتعلق بمجلس المحاسبة.
- 41 المادة 296 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية .
- 42 المادة 171 من التعديل الدستوري لسنة 2016 .
- 43 المادة 13 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.
- 44 محمد الصغير بعلي، المرجع السابق، ص 158 .
- 45 حيث تحيل المادة 904 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية المتعلقة بالإجراءات المتبعة أمام مجلس الدولة إلى المادة 816 المتعلقة برفع الدعوى أمام المحكمة الإدارية والتي بدورها تحيلنا إلى تطبيق المادة 15 من نفس القانون المتعلقة بالأحكام المشتركة.
- 46 راجع المادتين 905 و 800 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.
- 47 المادة 364 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

عقد الإعتماد الإجاري كوسيلة لتمويل الاستثمار في التشريع الجزائري: دراسة نظرية وتطبيقية من منظور قانوني اقتصادي

Lease Contract as a Means of Financing Investment in Algerian Legislation: a Theoretical & Practical Study from a Legal & Economic Perspective

أ/ نابتي عبد الحق يوسف.

youcefabdelhak25@yahoo.fr

جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2 - الجزائر.

تاريخ قبول النشر: 2018/07/07

تاريخ الاستلام: 2018/05/06

المخلص:

تعد صعوبات تمويل المشاريع الاقتصادية عن طريق الاقتراض المصرفي، أهم الدوافع التي ساهمت في بروز تقنية الاعتماد الإجاري كأسلوب تمويلي أخذ يتنوع بعد ظهوره استجابة لتنوع الحاجات التمويلية للمؤسسة الاقتصادية، حيث عرفت ازدهارا معتبرا لما لها من أهمية في تخطي صعوبات التمويل المصرفي، المتمثل أساسا في مشكلة تباطء إجراءات الحصول على القرض، والضمانات لقاء ذلك، والتمويل الجزئي للمشاريع. اعتمدت هذه التقنية كوسيلة لتمويل الاستثمار في الجزائر سنة 1996 بموجب الأمر 96-09، حيث سمحت قواعده بتوفير مزايا تنافسية بالمقارنة مع وسائل التمويل الأخرى لأطراف العلاقة من مستأجرين ومؤجرين وموردين، وما رافقه من أثر ايجابي في التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني ككل. حاولنا من خلال هذا البحث دراسة مدى فعالية ونجاعة التشريع الجزائري لأداء تقنية الاعتماد الإجاري دورها بالفعالية والكفاءة المرجوة منها.

الكلمات المفتاحية: عقد الاعتماد الاجباري، تمويل الاستثمار، مزايا تنافسية، نجاعة التشريع، المستأجر، المؤجر، التنمية المستدامة

Abstract:

The difficulties of financing economic projects through bank borrowing are the most important factors that led to the emergence of leasing as a financing method, which varies after it appears in response to the diversification of the financial needs of the economic institution. Leasing has seen considerable prosperity because of its importance in overcoming the most important difficulties of bank financing; which is mainly the problem of slow procedures for obtaining the loan, and guarantees for this, and partial funding. This technique was adopted as a means of financing investment in Algeria in 1996 under Ordinance No. 96-90 on rental dependence. Its rules allowed competitive advantages in comparison to other financing means of tenants, lessors and suppliers, and their impact on the Sustainable development of the national economy as a whole. In this study, we tried to study the effectiveness and efficiency of Algerian legislation for the performance of the leasing system in its effective and efficient role.

Keywords: Lease contract, financing investment, competitive advantages, legislation efficiency, tenants, lessors, the Sustainable development.

المقدمة:

تعد البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأجير بمثابة حلقة وصل ذات أثر بالغ في تطوير الاقتصاد، من خلال تمويل الاستثمارات، ويبرز لنا في هذا الشأن الاعتماد الإيجاري، الذي يعد أحد منتجاتها الهامة في الوقت الحالي.

أهمية الدراسة: تظهر أهمية الاعتماد الإيجاري من حيث أنه وسيلة حديثة نسبيا لتمويل الاستثمار، تبلور بالشكل الحالي عبر مراحل، بدا بفكرة الإجارة المعروفة في التمويل الإسلامي، وكان للفكر المالي دور في تحقيق ذلك، وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تسلط الضوء على وسيلة من وسائل التمويل، والبحث في مدى مرونتها لتكون بديلة أو مكملة لوسائل التمويل الأخرى، ودورها كحل هام يحوزه متخذي القرار، لإعطاء دفع للمشروعات، سواء عند التأسيس أو أثناء حياتها، بما يضمن توسيعها واستمراريتها، لنعود بالفائدة عليها وعلى مانحي الاعتماد، وكذا عملاتها والاقتصاد الوطني ككل.

إشكالية البحث: وتجسيدا لهذه الأهمية، أقرّ المشرع الجزائري تقنية الاعتماد الإيجاري من خلال قانون النقد والقرض رقم (90-10)⁽¹⁾، والإطار الجبائي له بواسطة قوانين المالية بدا من سنة 1994⁽²⁾، ثم أولاه لاحقا بعناية أكبر بتوفير مناخ تشريعي خاص

يحكمه تمثل في الأمر رقم (96-09)⁽³⁾ المتعلق بالاعتماد الإيجاري، وكذا النظام الذي يحدد نشاط الشركات التي تضطلع بتقديمه كمنتج ، فضلا عن القواعد المدرجة في تقنيات أخرى نخص بالذكر القانونين المدني⁽⁴⁾ والتجاري⁽⁵⁾، باعتبارهما الشريعة العامة للقواعد التي تنظمه ، وأيضاً القواعد التي تحدد كيفية إشهاره، وكذا الإطار المحاسبي المالي له والمدرج في القانون (07-11)⁽⁶⁾ ونصوصه التطبيقية، هذا في شأن عمليات الاعتماد الإيجاري في المجال الوطني، أما دولياً ، فقد أعطت اتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص أولوية بشأن الاعتماد الإيجاري للمعدات في أوتاوا بكندا سنة 1988، والتي دخلت حيز التنفيذ في سنة 1995، غير أن دراستنا لن تخرج عن ما جاء به التشريع الوطني، مع الإشارة فقط لبعض بنود الاتفاقية .

تتمحور إشكالية بحثنا حول دراسة الجوانب القانونية والاقتصادية لعقد الاعتماد الإيجاري كوسيلة لتمويل الاستثمار في التشريع الجزائري، من حيث المفاهيم والممارسة العملية، ومدى ملائمة ونجاعة المنظومة التشريعية الخاصة به في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر عامة، وتلبية المتطلبات المالية للمؤسسة الاقتصادية خاصة للحصول على مردودية اقتصادية من ورائه للأطراف المتدخلة في العلاقة .

المنهج: وسعياً منا للإجابة على الإشكالية المطروحة، اتبعنا خلال دراستنا خطوات المنهج الوصفي الذي لا يخلو أي بحث من اعتماده، والمنهج التحليلي الذي يعد ضروريا للوصول إلى تصور واضح حول مدى ملائمة المنظومة التشريعية الجزائرية في تفعيل هذه الآلية وبهدف فهم هذه التقنية من جانبها القانوني والاقتصادي قمنا بإجراء تربص ميداني بولاية قسنطينة لدى بنكين يقدمانه كمنتج، هي: بنك البركة، وبنك سوسيتي جينيرال.

الخطوة: أجبنا على الإشكالية من خلال ورقة بحثنا هذه في محورين، عنواناً المحور الأول بـ: أساسيات عقد الاعتماد الإيجاري كوسيلة لتمويل الاستثمار، أما المحور الثاني فسمّيناه: مراحل سريان عقد الاعتماد الإيجاري في التشريع الجزائري.

المحور الأول: أساسيات عقد الاعتماد الإيجاري كوسيلة لتمويل الاستثمار

سننطلق لأساسيات عقد الاعتماد الإيجاري وفق التقسيم التالي:

أولاً. ماهية الاعتماد الإيجاري: لقد أطلق عليه عدة تسميات، وذلك بحسب الزاوية التي ينظر إليه منها، ولهذا يتوجب علينا قبل تعريفه وتحديد خصائصه، التطرق إلى مختلف هذه المصطلحات لمحاولة تحديد معنى كل منها بدقة، وأياً سنبتناها في بحثنا هذا.

1. مفهوم الاعتماد الإيجاري: سنتناول أولاً تسمياته ثم تعريفه، كما يلي:

1.1. مختلف تسميات الاعتماد الإيجاري: تبنى المشرع مصطلح "عمليات الإيجار المقرونة بحق خيار الشراء (عمليات الإقراض مع الإيجار)"⁽⁷⁾، لإطلاقه على هذا النوع من العقود، تلتها تسميات أخرى تتمثل في "الاعتماد الإيجاري، القرض الإيجاري"⁽⁸⁾ إيجار - التمويل⁽⁹⁾، أما باقي التسميات التي يمكن أن نصادفها في المراجع العربية هي: الائتمان الإيجاري⁽¹⁰⁾، التمويل عن طريق الإيجار⁽¹¹⁾، الاستئجار التمويلي⁽¹²⁾، التأجير التمويلي⁽¹³⁾ الإيجار التمويلي⁽¹⁴⁾، الليزنج⁽¹⁵⁾، الإجارة⁽¹⁶⁾، التأجير الرأسمالي⁽¹⁷⁾، وتمويل تأجيري⁽¹⁸⁾.

أول ما نلاحظه هو أن هذه التسميات تشترك أساساً في المصطلحات التالية: التمويل والإيجار، بينما تختلف في: الائتمان، القرض، والاعتماد، وسنأتي على تعريف كل مصطلح على حدة محاولين ربطه بمصطلحي: التمويل والإيجار.

أ. الاعتماد: هو اتفاق بين المصرف والزبون يعطي الحق لهذا الأخير في الإقراض في حدود مبلغ معين يحدده الاتفاق، وعادة ما يحدد العقد الفترة التي يمكن للزبون أن يتمتع فيها بهذا الحق، وهو نوعان: اعتماد في شكل نقدي وآخر في شكل عيني.⁽¹⁹⁾

ب. القرض: هو عقد بين البنك وزبونه، بموجبه يمنح الأول نقديّة مباشرة ودفعة واحدة لصالح الثاني لمدة زمنية معينة لقاء فائدة، ومن حيث شكل طريقة التنفيذ (التمويل): عملية الاعتماد الإيجاري تعد قرض، وبالتالي الاعتماد الإيجاري هو صورة من القرض.

ج. الائتمان: هو علاقة مديونية تقوم على أساس الثقة تنشأ عن مبادلة سلع أو خدمات أو نقود، وفي الغالب يكون التعهد بالدفع نقداً⁽²⁰⁾.

ما نستنتجه بالنسبة للتعريف الأول أن الاعتماد في شكل عيني هو الاعتماد الإيجاري، وبالتالي نستبعد مفهوم الاعتماد في شكل نقدي، أما فيما يخص التعريف الثاني فالواقع أن عمليات القرض لا تقتصر فقط على منح أموال نقديّة فقط، بل يتعداها إلى إمكانية تقديم أصول استثمارية مادية، ومثال ذلك القروض الممنوحة في إطار

التمويل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، عبر صيغتي المراجعة أو بيع الاستصناع، وعليه يمكننا القول: إن الاعتماد الإيجاري هو أيضا صورة من صور القرض. وعمليتي القرض أو الاعتماد يمكن أن تسري لمدة قصيرة أو متوسطة أو طويلة حسب الاتفاق بين طرفي العقد، في حين أن الاعتماد الإيجاري هو تقنية تمويل متوسطة وطويلة الأمد، وبالتالي من حيث المدة لا يطرح أي إشكال. أما فيما يخص مصطلح الائتمان فإننا نرى بأن له مفهوما واسعا، لأنه يشمل الائتمان المصرفي برمته، وكذا الالتزام التجاري، أي أنه يحوي كلاً من الاعتماد والقرض، لذا يمكننا القول بأنّ الاعتماد والقرض هما صورتين للائتمان.⁽²¹⁾

وعلى هذا النحو نقول بأنّ مصطلح القرض الإيجاري هو مرادف للاعتماد الإيجاري لذلك سنتبنى التسميتين، حتى ولو أننا سنستخدم هذا الأخير الذي جاء به المشرّع في (الأمر 96-09) الصّادر باللغة العربية، أما النصّ باللغة الفرنسية فقد اعتمد مصطلح "Crédit- bail"⁽²²⁾، بينما النظام المحاسبي المالي الصادر بالقانون 07-11 اعتمد تسمية "Location- Financement" أي "إيجار- التمويل"، على اعتبار أن هذا النوع فقط الذي يعتبر اعتمادا إيجاريا، في حين أنّ الاعتماد الإيجاري العملي الذي نصّت عليه (المادة 2/02 من الأمر 96-09) لا يتضمّن هذا الخيار وبالتالي هو إيجار بسيط.

وبخلاف التسمية العربية، فإنّ التسميات الأجنبية موحدة المصطلحات، حيث نجد أنّ الاعتماد الإيجاري يعبر عنه باللغة الإنجليزية بـ: (Leasing)، أما باللغة الفرنسية فيطلق عليه عبارة (Le crédit bail)، باستثناء المشرّع البلجيكي الذي يستخدم عبارة (Location- financement)⁽²³⁾، ويعني به "الاعتماد الإيجاري المالي" فقط، بينما لا يدرج الاعتماد الإيجاري العملي كصورة له .

2.1. تعريف الاعتماد الإيجاري: سنحاول إعطاء تعريف نجمع فيه أهم ما يميّز هذا النوع من العقود الخاصة، إذن >> الاعتماد الإيجاري عملية تجارية ومالية، وتعتبر تقنية قرض كونها تشكل طريقة تمويل متوسطة وطويلة الأمد، لاقتناء أصول منقولة أو عقارية ذات الاستعمال التجاري أو المهني أو الحرفي؛ فبموجب هذا العقد، يقوم المؤجر- المالك القانوني- بنقل محل معين مع احتفاظه بملكيته له لفائدة المستأجر- المالك الاقتصادي- الذي يقع على عاتقه دفع بدل الإيجار، في شكل أقساط دورية طول

مدة العقد، مع إمكانية أن يتضمن أولاً يتضمن حق الخيار بالشراء لصالح هذا الأخير.⁽²⁴⁾

وسنأتي على توضيح أطراف العلاقة أكثر من خلال تحديد خصائصه فيما يلي:

2. خصائص الاعتماد الإيجاري: تتمثل الخصائص العامة المميزة لعملياته في:

- 1.2. الطابع الثلاثي للاعتماد الإيجاري⁽²⁵⁾: إن هذه العملية لها ثلاثة أطراف، هم:
 - أ. المستفيد: هو الذي يحرك العملية بالنظر إلى حاجته في الانتفاع بالأصل المؤجر⁽²⁶⁾.
 - ب. البائع (مورد): يلتزم بنقل الملكية لفائدة المؤجر مقابل الحصول على عائد نقدي.
 - ج. المؤجر: يقوم بشراء الأصل من البائع، ويمكن المستفيد (المستأجر من الانتفاع به. إذن، فالاعتماد الإيجاري عملياً هو علاقة ثلاثية الأطراف، هذا من الناحية الاقتصادية، أما من الناحية القانونية فنجد الرابطة ثنائية العقود بحيث يشكل الاتفاق بين المورد والمؤجر عقد بيع، أما الاتفاق الثاني، فيعقد بين المؤجر والمستأجر وهو الذي يعني بالمعنى الدقيق والضييق عقد الاعتماد الإيجاري.

2.2. الطابع المالي للاعتماد الإيجاري: ترتكز هذه التقنية على مبدأ الائتمان:

- أ. بالنسبة للمؤجر: يقوم بدور الوسيط بين المورد والمستفيد لقاء أجرة (ربح)، وليس فائدة معينة مسبقاً، على اعتبار أن قواعد هذه التقنية تتوافق مع ما تقتضيه أحكام الشريعة الإسلامية، وهي وساطة مالية، بحيث يقتصر دوره المؤجر فيها على الوفاء بضمن الأصل، دون تدخل منه في الجوانب الفنية لتحقيق الاستثمار المنشود⁽²⁷⁾.

غير أن شركات الإجارة قد تجاوزت هذا الدور التقليدي المقرر لها، بحيث نجدها في الدول المتقدمة التي لها تجربة طويلة في هذا الميدان، تحترف أعمال التأجير، لأن عقود الاعتمادات الإيجارية لا تنتهي دائماً بالتملك لفائدة المستأجر (المستفيد)، فقد ينص في فحوى العقد على مجرد كراء الأصل فقط، ثم بعد ذلك تتولى شركة الإجارة بنفسها البحث عن مستأجر آخر لتأجر له الأصل، وهكذا مع مستأجرين آخرين، ومثال ذلك: فرع شركة التأجير التابعة لمجمع (فولكسفاغن Volkswagen) (سيمنس Siemens)⁽²⁸⁾.

- ب. بالنسبة للمستأجر (المستفيد): تسمح للمستفيد باقتناء الأصل، وحتى يتضح بجلاء الطابع التمويلي للاعتماد الإيجاري يتعين علينا تحديد عناصر هذا الأخير، وهي:

* **المدة:** هي مدة الحياة الجبائية للأصل، وإذا فاقتها مدة الحياة الاقتصادية، فيمكن أن يتفق طرفي العقد على جعلها أقل،⁽²⁹⁾ وعادة تكون بين 36 و 84 شهرا⁽³⁰⁾.

* **الأقساط:** تحسب الأقساط على أساس المدة وقيمة المال المستثمر.

* **خيار الشراء:** عند نهاية العقد لقاء دفع أقساط بمبلغ يعكس قيمة الجزء المتبقي من الأصل، أو يجدد الإيجار، أو يردده، بحسب بنود العقد (المادة 1/2 من ق 96-09).

ج. بالنسبة للمورد: بعد الاعتماد الإيجاري قناة إضافية لتسويق منتجاته.

ثانيا. أهمية الاعتماد الإيجاري للمشروعات الاقتصادية: سنتكلم عن أهمية الاعتماد الإيجاري العامة للمشروعات الاقتصادية، وبعدها سنحاول إسقاط هذه الأهمية على واقع التمويل في الجزائر لنحدد الأهمية الخاصة له كأحد وسائل التمويل فيها.

1. أهمية الاعتماد الإيجاري العامة للمشروعات الاقتصادية: يعود الفضل في تزايد أهميته للتحليل الكينزي الذي خلص إلى أن >> العائد المتوقع من أصل رأسمالي معين أكثر أهمية من تملك هذا الأصل نفسه⁽³¹⁾ <<، هذا الطرح يؤكد الفصل بين استغلال الأصل وملكيته، وهو ما يكرس مقولة أرسطو في ذلك: >> بأن الثراء الحقيقي يكمن في استعمال الشيء وليس في تملكه <<.

وقد زادت وتيرة اللجوء إلى هذا النوع من الإيجار مع تزايد النمو الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية، وما تطلبه الاقتصاد من أموال ضخمة لاستثمارها فيما تحتاجه الورشات بالخصوص من تجهيزات رأسمالية، لإعمار ما تم تدميره، وقد ساهم في ذلك وعي الأشخاص بفوائد هذا النوع من التمويل الخلاق.

2. الأهمية الخاصة للاعتماد الإيجاري كأحد وسائل التمويل في الجزائر: لا يختلف اثنان أن الجزائر في أحوج ما تكون للنهوض بالاقتصاد الوطني، وخاصة في الفترة الراهنة، التي تشهد فيها تحولات اقتصادية متسارعة لمحاولة ركب التطور التكنولوجي، وما يصاحبه من توسع في حاجيات الأشخاص التي يجب إشباعها، لكن هذا المسعى المتوخى من وراء ذلك لن يتأتى إلا بزيادة الاستثمارات، وبسط تنظيم محكم لها، غير أنه من بين الإشكالات التي غالبا ما تطرح: ما هي وسيلة التمويل الأكثر أهمية لهذه العملية؟

ل طرق التمويل العيني أهمية بالغة في تمويل الاستثمارات، ونخص بالذكر صيغة الاعتماد الإيجاري، ففيها مزايا كثيرة، خاصة بالنسبة للسوق الجزائرية، وحاجتها لثروة إنتاجية تنهض باقتصادياتها خصوصا في مجالات الفلاحة والسياحة والصناعات الخفيفة (الأدوية، النسيج والأغذية)، نظرا لما تتوفر عليه مقومات البلاد من ثروات.

وتظهر هذه الأهمية الخاصة لمزايا الاعتماد الإيجاري في الجزائر فيما يلي:

1.2. تقديم وسيلة مناسبة من وسائل التمويل تتناسب وظروف السوق الجزائرية، بحيث تزخر الجزائر بالعديد من الإمكانيات الطبيعية والبشرية.

2.2. إنشاء قنوات جديدة لتوظيف المدخرات، خاصة تلك المتراكمة حاليا في البنوك بطريقة تسهم في دفع حركة الإنتاج بما يسمح من تقليل استيراد المنتجات النهائية.

3.2. الإسهام في إدخال التكنولوجيا في المرحلة الحالية لتحسين نوعية المنتجات.

ثالثا. أنواع الاعتمادات الإيجارية (منتجاته): يمكن تصنيفها بحسب:

1. موضوع (محل) التمويل: يصنف الاعتماد الإيجاري وفقا لهذا المعيار إلى:

1.1. الاعتماد الإيجاري للأصول المنقولة: في هذا النوع يتولى بموجبه المؤجر تزويد مشروع استثماري على سبيل الإيجار، بما يحتاجه من أجهزة ومعدات اختارها مسبقا المستأجر، وهذا لمدة محددة (لا تتجاوز في الغالب (10 سنوات)⁽³²⁾.

2.1. الاعتماد الإيجاري للأصول غير المنقولة: تتمثل غالبا في عقارات تم اقتنائها لهذا الغرض، أو قام المؤجر بإنجازها بنفسه أو باستخدام مقاوله، لأجل يتعدى (10 سنوات).

3.1. الاعتماد الإيجاري للمحلات التجارية والمؤسسات الحرفية: في الواقع لا يختلف هذا النوع من الاعتماد الإيجاري من الناحية العملية عن النوع السابق، ويتمثل الفرق الأساسي في موضوع التمويل، إلا أن هذا النوع لم يعرف نجاحا كبيرا مقارنة بغيره، بسبب محدودية المزايا الضريبية، وصعوبة الحفاظ بعض قيم المحل التجاري على قيمتها (كشهرة المحل).

2. تحويل الحقوق والالتزامات: ميّز المشرع بين الاعتماد الإيجاري العملي (التشغيلي)⁽³³⁾ أو الخدمي⁽³⁴⁾، وبين الاعتماد المالي (التمويلي)، وسنأتي على توضيح ذلك فيما يلي:

1.2. الاعتماد الإيجاري العملي: عقد بموجبه يمنح المؤجر حق الانتفاع لصالح المستأجر خلال مدة معينة، وبمبلغ معلوم يدفع دوريا، وهي الإجارة التي لا تنتهي بتملك

الأصل⁽³⁵⁾ كما أن دفعات الإيجار فيها لا تغطي العمر الافتراضي له، ومن الأمثلة على هذا النوع، شركة "IBM" التي توجر الحواسيب، أو شركات تأجير السيارات⁽³⁶⁾.

2.2. الاعتماد الإيجاري المالي (التمويلي): هو الذي يحق للمستأجر الانتفاع بالمأجور مقابل بدل إيجار، على أن تحول كافة المخاطر والحوافز التابعة لملكيته⁽³⁷⁾ من الأول إلى الثاني، بعكس الاعتماد الإيجاري العملي.

رابعاً. تقييم الاعتماد الإيجاري كوسيلة لتمويل الاستثمار: سنعمل على تقييمه من خلال ذكر ما يمتاز به والمخاطر التي قد تنتج عنه لكل الأطراف المتدخلة، وذلك فيما يلي:

1. مزايا الاعتماد الإيجاري: أهم هذه المزايا، سنخص بذكرها فيما يلي:

1.1. بالنسبة للمستأجر: يحقق لهؤلاء المستأجرين عدة مزايا أهمها:

1.1.1. التغطية الكلية لتكلفة الاستثمار: أي التكاليف المباشرة وغير المباشرة للحيازة.

1.1.1. سرعة الحصول على الاستثمار مقارنة بشرائه بوسائل تمويل أخرى وعدم

تجميد الأموال لاقتنائه: يمكن حيازته حيازة اقتصادية قد تتبعها حيازة قانونية، وبأقل التكاليف التي يمكن أن يتحملها المشروع إذا ما جمدنا جزءاً من الأموال الخاصة لاقتنائه.

1.1.1. تحسين صورة ميزانية المستأجر: تظهر الميزانية المالية للمؤسسة أكثر ملائمة حين نشرها ليطلع عليها من يههم الأمر من مختلف المتعاملين الاقتصاديين، كالدائنين والبنوك، لأن تكاليف هذه العملية لا تظهر في الأصول، بما يسمح من تحسين النسب التحليلية المستخرجة منها، وكسب ثقة من يتعاملون معها، إلا أن ما ذكرناه ينطبق فقط على الاعتماد الإيجاري العملي، بينما قيم عمليات الاعتماد الإيجاري المالي يجب أن تدرج في جانب الأصول، للتوسيع من الطاقة الاستثمارية للمستأجر.

1.1.1. المرونة: تمكن هذه التقنية من إمكانية التفاوض مع المؤجر حول أقساط الإيجار، ومواعيد دفعها، على أساس مردودية الأصل، والأهم من ذلك فإنها متكلفة مع حاجيات المؤسسات مهما كان نشاطها، وباختلاف ظروفها، وإمكانياتها المالية⁽³⁸⁾.

1.1.1. تحقيق وفورات ضريبية: بغية تخفيض تكلفة التمويل باستخدام هذه الصيغة.

1.1.1. السرعة في دراسة الملفات (خدمات إدارية): عادة ما يتم الرد على طلب التمويل في مدة أقل بالمقارنة مع القرض المصرفي، فهي لا تتجاوز (15) يوماً أو شهراً.

8.1.1. تجنب مخاطر الملكية: خاصة بالنسبة للاعتماد الإيجاري العملي، أهمها التقادم الحاصل في المعدات، الذي يرجع للتطور السريع في العلوم التكنولوجية، وبالتالي هو نوع من التأمين ضد المخاطر، لأنه منظم بصفة تسمح بتجديد مستمر للتجهيزات في حالة ما إذا ظهرت نماذج أكثر مردودية عن سابقتها⁽³⁹⁾ مثال ذلك: أجهزة الإعلام الآلي تفقد أكثر من (80%) من قيمتها بعد مرور (5) سنوات تقريبا من تاريخ شرائها جديدة.

9.1.1. تجنب التضخم: يجني المستأجر اقتصاديا مصلحتين هما:

أ. تجنب التضخم المصاحب لأسعار المعدات، التي تحتاج إلى وقت طويل لتعبئة موارد مالية كبيرة، إذا ما إعتمدت المؤسسة على مخصصي الاهتلاك أو الأرباح السنوية.
ب. ترك مهمة التعامل مع الخردة- الحالة التي آلة إليها الآلة القديمة- إلى شركة الإجارة فلها ما يؤهلها للتعامل معها، سواء بتجديدها أو الوجهة التي تسوقها فيها.

2.1. بالنسبة للمؤجر: تكمن مزايا الاعتماد الإيجاري في عدة نقاط أهمها:

1.2.1. انخفاض درجة المخاطرة: يهدف المؤجر إلى تعظيم الأرباح، لذلك تعد هذه الصيغة وسيلة لتقليل درجة المخاطرة، نظرا لامتلاكه أقوى ضمان وهو الأصل المؤجر.

2.2.1. ارتفاع الأرباح: تتضمن أقساط الإيجار على عائد مرتفع أو مساوي للذي تحدده البنوك على عمليات القرض، بسبب المخاطر التي يتحملها المؤجر مقابل التمويل الكلي.

3.2.1. الاستفادة من مزايا ضريبية: تتمثل في الوفرة الضريبية، وتختلف باختلاف نوعية الأصول المؤجرة، وعمرها الافتراضي، والتشريع الجبائي لكل دولة.

3.1. بالنسبة للمورد (المنتج أو المقاول): يضمن الاعتماد الإيجاري تصريف منتجاتهم مع التحصيل الفوري لثمنها، وبالتالي تخفيض مخاطر عدم الدفع، والحصول على السيولة اللازمة للاستمرار العملية الإنتاجية مع تحسين النوعية، مما يسمح بضمان أسواق جديدة ولمدة طويلة، فيرتفع بذلك رقم أعماله⁽⁴⁰⁾، وإمكانية تقديم الخصم المناسب على أسعار البيع، فضلا عن الحماية من خطر سعر الصرف بالنسبة للاعتماد الإيجاري الدولي.

4.1. بالنسبة للاقتصاد الوطني: تتمثل في:

1.4.1. دفع عجلة التنمية الاقتصادية: الأمر الذي يشكل فرصة للمتعاملين الاقتصاديين لتحسين قدراتهم الإنتاجية، ومن ثم خلق نوع من المنافسة الخلاقة، التي يترتب عليها تحسين حجم ونوع الإنتاج على مستوى السوق المحلي، مما سيؤثر إيجابيا على مستويات الأسعار، فنقل فاتورة استيراد المنتجات النهائية، ويقتصر التوريد خصوصا على التجهيزات التي تسمح برفع الطاقة الإنتاجية والتقليل من البطالة، وخلق الارتباط بين القطاعات.

2.4.1. تحسين وضعية ميزان المدفوعات: تظهر أهمية ذلك في حالة الاعتماد الإيجاري الدولي عندما يكون المؤجر من دولة أجنبية، فبدل دفع قيمة الأصول المستوردة دفعة واحدة يتم ذلك دوريا، ومن ثم إمكانية تغطية أي اختلال في ميزان المدفوعات، إضافة إلى تعزيز قدرة الدولة على التدخل في سوق الصرف، ودعم استقرار العملة المحلية⁽⁴¹⁾.

3.4.1. زيادة القدرة التنافسية المحلية للمؤسسات وضمان نموها واستمراريتها: من خلال تمكين المؤسسات من استعمال آلات ذات تكنولوجيا متقدمة.

مثلما للاعتماد الإيجاري مزايا، له أيضا مخاطر، فما هي إذن؟

2. مخاطر الاعتماد الإيجاري: يمكن تلخيص أبرز تلك العيوب فيما يلي:

1.2. بالنسبة للمستأجر: يمكن حصر عيوب الاعتماد الإيجاري في:

1.1.2. ارتفاع تكلفة التمويل عن طريق الاعتماد الإيجاري: وذلك راجع إلى عنصري: السرعة والتمويل الكامل من جهة، ومصاريف التسيير المرتفعة التي تفرضها العلاقة الثلاثية (مورد، مستأجر، مؤجر) من جهة أخرى.

2.1.2. عدم الاستفادة من القيمة المتبقية: يعاب على الاعتماد الإيجاري أنه يخدم أكثر مصالح المؤجر، لتمتعه بملكية الأصل، إضافة إلى استفادته من القيمة المتبقية له.

2.2. بالنسبة للمؤجر: يتحمل نوعين من المخاطرة: مخاطرة القيمة المتبقية المرتبطة بالأصل، والمخاطرة الائتمانية المرتبطة بالمستأجر في حالة تراجع مركزه المالي.

3.2. بالنسبة للدائنين والاقتصاد الوطني: إن المشروعات الاقتصادية التي تحصل على التمويل بنسبة (100%) بواسطة هذه الآلية، قد لا يمكن الحجز على ممتلكاتها في حالة إفلاسها، أو تعرضها لصعوبات مالية، ولم تستطع التسديد، وخير مثال على ذلك: "خليفة

بنك، للطيران" المصفي، فلم يستطع الدائنون التنفيذ على الكثير من أموال هذه الشركة لأن مقراتها وجميع منقولاتها خاصة الطائرات تم اقتنائها بواسطة عقود الإيجار.

المحور الثاني: مراحل سريان عقد الاعتماد الإيجاري في التشريع الجزائري

يسري عقد الاعتماد الإيجاري كغيره بالمراحل الطبيعية التي تمر بها كل العقود بوجه عام، بدا بالتكوين، ثم الآثار فالانقضاء، سنتناولها بعد تكييف العقد وتمييزه عن غيره.

أولا. تكييف عقد الاعتماد الإيجاري وتمييزه عن غيره من التصرفات القانونية: إن هذا العقد يجمع في طياته الكثير من القواعد القانونية الخاصة للعديد من العقود المسماة، هذا الإشكال دفع بالفقه إلى محاولة تكييفه، وإدراجه تحت واحدة من هذه النظريات، بيد أن تدخل العلاقات التعاقدية جعلته يتميز عن غيره من القواعد القانونية التي قد تتشابه معه.

1. الطبيعة القانونية لعقد الاعتماد الإيجاري: هو عقد مسمّى، قائم بذاته، ذو طبيعة وسميات خاصة، نظمه المشرّع من خلال تشريع خاصّ يتضمن الأحكام الخاصة بتكوينه آثاره، وانعقاده، مما يسمح بتمييزه عن غيره من العقود. وأهم العقود التي تتشابه مع عقد الاعتماد الإيجاري نذكر البيع بالإيجار، والذي سنتناوله فيما يلي.

2. العقود المشابهة لعقد الاعتماد الإيجاري (البيع بالإيجار): هو عقد يبرمه المالك، لا يشترط أن يكون بنكا أو مؤسسة مالية أو شركة إجارة مع مستأجر، على أن يلتزم هذا الأخير بدفع بدل الإيجار، أما المؤجر فيلتزم بنقل ملكية الأصل لقاء ذلك، ولا تهم صفة المستأجر سواء كان طرف مدني أو يؤدي نشاطا تجاري، ومن أمثلة عقود البيع بالإيجار البيع الإيجاري للسكنات، وما نستنتجه في هذا الشأن أن نية البيع تكون عند إبرام العقد.

ثانيا. تكوين عقد الاعتماد الإيجاري: نظرا للطبيعة الخاصة التي تميز هذا العقد، نجد أن تكوينه لا يتم بتطابق إرادتين مباشرة، فالاتفاق إذن يتطلب شروطا تمهيدية لا تتوافر في غيره من العقود، إضافة إلى أن العقد يشهد تدخل طرف ثالث، والمتمثل في المورد أو المقاول المكلف بالإنجاز. وسنتناول تكوين عقد الاعتماد الإيجاري فيما يلي:

1. مراحل التعبير عن الإرادة: إن عقد الاعتماد الإيجاري كسائر العقود يتطلب أن يتوافر على أركان موضوعية عامة كالرضا والمحل والسبب، وأيضا شروطا لصحته كالأهلية وعوارضها، إن هذه الأحكام التي تسري عليه لا داعي للتفصيل فيها، كون أن مختلف المراجع تحوي عليها، لذلك سندرس مباشرة ما يتعلق بمراحل التعبير عن الإرادة.

1.1. الشروط الابتدائية لإبرام عقد الاعتماد الإيجاري: إذا تقدم المستأجر إلى البنك لإبرام العقد، عليه أن يقدم عددا من البيانات والمعلومات تخص المشروع المراد الاستثمار فيه.

1.1.1. البيانات والمعلومات للمشروع المراد الاستثمار فيه: فبالنسبة للمؤسسة الفردية: يجب عليها أن تقدم إلى المؤجر الوثائق والبيانات المتعلقة بها، أهمها: نسخ مصادق عليها عن السجل التجاري، وعقد الملكية أو عقد الإيجار لمكان النشاط. أما فيما يخص الشركة: يجب عليها أساسا تقديم الوثائق والبيانات التالية: نسخة مصادق عليها عن عقد إنشاء الشركة، والقانون الأساسي، والسجل التجاري، وأسماء أعضاء مجلس الإدارة، والمسيرين، والمستشارين القانونيين، ونماذج توقيعاتهم⁽⁴²⁾، وعناوينهم.

بالإضافة إلى هذه البيانات، تجدر الإشارة إلى أن هناك وثائق يطلبها المؤجر سواء من المؤسسة الفردية أو الشركة، والغرض منها التأكد من ملء العمل، بحيث على أساسها يحدد جدوى هذا التمويل من عدمه، وهي: الميزانية الختامية، وجدول حسابات النتائج، والميزانية التقديرية التي تخص المشروع المتوقع من الناحية التقنية والمالية.

2.1.1. البيانات والمعلومات المتعلقة بالاستثمار المراد تمويله: يجب على المستأجر أن يكون محيط بجميع المعلومات الخاصة باستثماره، خصوصا ما يتعلق بتعيينه تعيينا نافيا للجهالة، وطبيعته، ونوعه، ومصدره، وبيعه إذا كان منقولاً، كما يجب أن يكون مشروعاً.

2.1. الشروط الإنزامية والاختيارية لإبرام عقد الاعتماد الإيجاري: تتمثل في:

1.2.1. الشروط الإنزامية لإبرام عقد الاعتماد الإيجاري: تناولها المشرع في المواد من (11 إلى 16)، وتخص أساسا المنقولات الموافقة للاعتماد الإيجاري المالي، وتتمثل في:

أ. مدة الإيجار وعدم قابلية إلغاء العقد: وهي المدة الموافقة للفترة غير القابلة للإلغاء.

ب. عقوبة فسخ العقد خلال فترة الإيجار غير القابل للإلغاء: إن الفسخ التعسفي للعقد تمنح الطرف الآخر الحق في التعويض.

ج. الإيجارات والقيمة المتبقية للأصل المؤجر: مبلغ أقساط الإيجار التي يدفعها المستأجر تتضمن: سعر شراء الأصل مقسما إلى مستحقات متساوية القيمة، تضاف إليها التكاليف التي تحملها المؤجر إلى غاية تسليمه للمستأجر، وهامش الربح الذي سيحصل عليه من العملية، ويمكن أن تضاف القيمة المتبقية لنهاية العقد عند مزاولة الخيار بالشراء.

د. خيار الشراء عند انتهاء فترة الإيجار غير القابلة للإلغاء: وهي الخيارات الثلاث المتمثلة في: رد الأصل بعد نهاية مدة الإيجار، أو تجديد الإيجار، أو تملكه.

2.2.1. الشروط الاختيارية لإبرام عقد الاعتماد الإيجاري:

أ. الشروط الاختيارية (الاتفاقية) لإبرام عقد الاعتماد الإيجاري للأصول المنقولة: وهي:

* التزام المستأجر بمنح المؤجر ضمانات أو تأمينات عينية كالرهن الرسمي أو الحيازي أو فردية (شخصية) كالكفالة، فعادة ما يطلب المؤجر هذا الضمان، خاصة إذا ما تعلق العقد بإيجار منقولات، إن توفر هذا الشرط متروكا لإرادة الأطراف، غير أننا نرى بأن المستأجر قد لا يكون له الخيار في رفض هذا الشرط خاصة وأن الواقع العملي يثبت إدراجه في أغلب العقود المنشأة. إن الهدف من طلب هذه الضمانات هو تخفيف مخاطر عدم دفع الإيجارات المستحقة، خاصة في ظل قلة الوعي لدى بعض طالبي التمويل بضرورة ترشيد الإنفاق والتحلي بروح المسؤولية لرد ما عليهم من ديون.

* إعفاء المؤجر من المسؤولية المدنية اتجاه المستأجر أو اتجاه طرف آخر.

* التزام المستأجر بتحمل نفقات صيانة وإصلاح الأصل، وكذا المخاطر المرتبطة به.

* الالتزام باكتتاب تأمين على الأصل (المادة 17 من الأمر 96-09).

* إمكانية المستأجر بمطالبة المؤجر بتبديل الأصل المؤجر في حالة ملاحظة قدم طرازه.

ب. الشروط الاختيارية لإبرام عقد الاعتماد الإيجاري للأصول غير المنقولة: حسب (المادتين 40 و 41 من ذات الأمر)، يمكن الاتفاق على أن يتحمل المستأجر مقابل حقه في الانتفاع من الأصل، الالتزام بواحد أو أكثر من الالتزامات التالية:

* تنازل المستأجر عن حقه في المطالبة بفسخ عقد الاعتماد الإجاري أو تخفيض ثمن الإيجار بموجب هذه الضمانات.

* تكفل المستأجر بمصاريف تأمين الأصل المؤجر، دون أن يعفي ذلك المستأجر من التزامه بدفع كل الإيجار، بالإضافة إلى القيمة المتبقية التي لم يغطيها تعويض التأمين.

3.1. تطابق إرادتا المتعاقدان (إبرام العقد): متى أظهرت دراسة المؤجر لجدوى ملف طالب التمويل أنها إيجابية ومشجعة، فينتج عن ذلك صدور التعبير عن رأيه بالقبول بحيث يكون هذا القبول مطابقا تماما لإيجاب الطالب، وعادة ما نجد أن المؤجر يقدم نماذج العقود التي يفرد بطبع شروطها العامة إلى عملائه فهي تتضمن وجوبا: تاريخ تحريرها وبيانات كافية عن طرفيه، وكيفية شرائها وقيمتها، وبيان موردها، ومكانه، والغرض المخصص لاستعمالها، وأخيرا التوقيع بعد تحديد التزامات وحقوق كل طرف، بما فيها تحديد قيمة الأساط الإيجارية، وكيفية أدائها ومكان تقديمها، ومدتها.

2. الشروط الشكلية لعقد الاعتماد الإجاري: إن الأصل في العقود الرضائية، بمجرد اقتران إيجاب وقبول يتم العقد، وينطبق هذا على عقد الاعتماد الإجاري، كما يشترط المشرع ضرورة نشره لدى المركز الوطني للسجل التجاري، ليكون بذلك قرينة على علم الغير، وما دام هناك شهر فالعقد يتطلب إذن الكتابة، وعليه سنقسم دراستنا إلى عنصرين:

1.2. الكتابة: نصت (المادة 6 من الأمر 96-09) على أنه: "تخضع عمليات الاعتماد الإيجاري إلى إشهار، تحدد كميّاته عن طريق التنظيم"، والمعروف عنه أيضا أنه يكون مكتوبا من أجل نشره، ويعد النشر ضروريا بحسب المادة المذكورة أعلاه.

ولا يشترط في الكتابة "الرسمية"، كما أن الغاية من توفر الشكلية لا يراد منها لزوميتها كركن للعقد، ونقصد بذلك المنقولات التي تمثل فيها الحيازة سند الملكية، وإنما وسيلة من وسائل إثباته، وما يتضمنه من حقوق والتزامات لأطرافه، وحماية للغير، خاصة أن المشرع لم ينص صراحة على ضرورة الكتابة، وبالتالي يجوز اثبات العقد بكل وسائل الإثبات حسب (المادة 30 من القانون التجاري).

2.2. الشهر (القيد في السجل): نصت المادة 6 على إلزامية شهر عمليات الاعتماد الإيجاري، وسيران هذه العملية يحدده التنظيم.

إنّ أول ما يتبادر إلى ذهننا عند قراءة هذا النص، ثم البحث عن هذا التنظيم، هو الفارق الزمني لصدوره، حيث صدر في المرسومين التنفيذيين، الأول تحت رقم (06-90) المؤرخ في 20/02/2006 والمحدد لكيفيات إشهار عمليات الاعتماد الإيجاري للمنقولات أما الثاني فيحمل رقم (06-91) المؤرخ في 20/02/2006 والمحدد لكيفيات إشهار عمليات الاعتماد الإيجاري لغير المنقولات، وبالتالي كان هناك فراغ قانوني لمدة (10) سنوات، لإجراء ذو أهمية بالغة لطرفي العقد، وكذا الغير، وهو ما نعييه على المشرّع، لأن هذا التأخر في إصدار النصوص ليس في صالح زيادة انتشار استعماله، خاصة وأنّ المستثمرين يطلبون أكبر قدر من الحماية نظرا لما تتميز به هذه العملية من تعقيد⁽⁴³⁾.

ويتربت على عدم الإشهار جزاء، سنتدارسه بعد تحديد الأهمية المرجوة من ذلك.

1.2.2. أهمية قيد العقد في السجل التجاري: إنّ هذا الإجراء يحمي المستأجر من إمكانية أن يتصرف المؤجر في الأصل، وبواسطيه يستطيع الدائنون تحديد الأموال التي يمكنهم التنفيذ عليها، إذا لم يستطع المستثمر رد ما عليه من ديون، أما المؤجر فيجنبه اعتقاد الدائنين بأن الأصل يمتلكه المستأجر، وبالتالي يدخل في الضمان العام لدائنيه.

2.2.2. جزاء عدم قيد العقد في السجل التجاري: يترتب عليه عدم استطاعة المؤجر الاحتجاج في مواجهة الغير بحقوقه، لكن ذلك لا يعني بطلانه، وإنما يبقى صحيح منتج لآثاره بين طرفيه⁽⁴⁴⁾، فما هي إذن آثار هذا العقد؟ سنحاول الإجابة على هذا السؤال من خلال عرض طرق انقضاء العقد بعد تحديد التزامات وحقوق طرفيه، وذلك فيما يلي:

ثالثا. التزامات وحقوق طرفي عقد الاعتماد الإيجاري: تتمثل في:

- 1. التزامات وحقوق المؤجر:** سنتناول أولا الالتزامات، ثم نتطرق إلى الحقوق:
 - 1.1. التزامات المؤجر:** أهم هذه الالتزامات تتمثل في:
 - 1.1.1. الالتزام بالتمويل:** هو الالتزام بالتمويل وفق ما جاء في بنود العقد الذي بينهما.
 - 2.1.1. الالتزام بالتسليم:** نصّت على هذا الشرط المادة 2/38 من الأمر 96-09 بقولها: "الالتزام بتسليم الأصل المؤجر طبقا للخصوصيات التقنية المعينة من قبل المستأجر في الحالة وفي التاريخ المتفق عليها في عقد الاعتماد الإيجاري..."

3.1.1. الالتزام بالضمان: يضمن الصفات المطلوبة لاستعمال الأصل ليس عند استلامه فقط، بل يبقى في اعتقادنا هذا الضمان ساريا لمدة معينة من الاستعمال، بحيث تتأكد سلامة الخصوصيات الفنية فيه، وضمان العيوب الخفية، هذا إذا نصّ العقد على ذلك.

4.1.1. الالتزام بدفع الرسوم والضرائب: فضلا عن التكاليف الأخرى كالرسوم الجمركية التي يتطلبها حيازة الأصل طوال فترة الملكية (المادة 2/38 من الأمر 96-09).

5.1.1. الالتزام بالصيانة: قد يتولى المؤجر هذه المهمة بالنسبة للإعتماد الإيجاري العملي (المادة 2 من الأمر 96-09)، وهو ما نجده معمول به في الدول المتقدمة. إذن نستنتج بأن الأمر اتفاقي بين طرفي العقد حول من يتحمل التزامات الصيانة. إذا كان هذا ما يتعلق بالتزامات المؤجر، فما هي إذن حقوقه؟

2.1. حقوق المؤجر: يقابل التزامات المؤجر حقوق، سنوردها فيما يلي:

1.2.1. الاحتفاظ بملكية الأصل المؤجر: فالمؤجر يتفادى مزاحمة دائني المستأجر لوفاء مستحققاته الإيجارية، وبالتالي فهذه الملكية تقدم أهم ضمان عيني، على اعتبار إجراءات تحويلها إلى نفود سائلة تتم في وقت قصير بالمقارنة بضمانات أخرى، وله أيضا الحق في استرجاع الأصل إذا تخلف المستأجر عن دفع قسط واحد، هذا بعد إرسال إشعار أو إذار لمدة (15) يوما كاملة، بالتراضي أو عن طريق مجرد أمر غير قابل للاستئناف يصدر بذيل العريضة عن رئيس محكمة مكان إقامة المؤجر، وفي هذه الحالة يحق له التصرف في الأصل المسترجع، إما عن طريق تأجير أو بيعه أو رهنه حيازا.

2.2.1. حق الامتياز العام: للمؤجر الحق في امتياز عام من أجل تحصيل مستحققاته الناشئة عن العقد، وبلي هذا الامتياز مباشرة الامتياز المقرر للأشخاص اللذين حددتهم (المادتين 990 و 991 من القانون المدني)؛ وعليه وبمجرد ممارسته هذا الحق، يدفع للمؤجر مستحققاته قبل أي دائن آخر في إطار أي إجراء قضائي مع الغير، أو أي إجراء قضائي جماعي يرمي إلى تصفية أموال المستأجر (المادة 23 من الأمر 96-09).

3.2.1. حق المؤجر في الحصول على بدل الإيجار والتعويضات: يهدف المؤجر من وراء الوساطة التي يقوم بها إلى تحقيق ربح مع استرجاع - طبعا - قيمة التمويل

الممنوح للمستأجر، ويتأتى هذا الحق من خلال قبضه لبدل الإيجار إلى غاية استيفاء كل الأقساط وقد تكلمت عن هذا الحق المقرر لمناح التمويل (المواد 7 و 8 و 9 من الأمر 96-09) ويستفيد أيضا المؤجر من التعويضات الخاصة بتأمين الأصل المؤجر، في حالة ضياعه.

4.2.1. الحق في مراقبة حالة الأصل المؤجر: يتولى المؤجر مراقبة الأصل ميدانيا للوقوف على ما إذا كان المستأجر يقوم بالانتفاع به وفق ما تم الاتفاق عليه، وهل يسعى في استعماله إلى الحفاظ على تركيبته كما منح له؟ وهل يجري عليه التحسينات والصيانة اللازمة والتي تسمح بالمحافظة عليه؟ (المادة 2/33 من الأمر 96-09). هذا ما يتعلق بالتزامات وحقوق المؤجر، فما هي التزامات وحقوق المستأجر؟

2. التزامات وحقوق المستأجر: سنتناول أولا الالتزامات ثم الحقوق كما يلي:

1.2. التزامات المستأجر: تتمثل أساسا في:

1.1.2. الالتزام بدفع بدل الإيجار: وهو أهم التزام يقع على عاتقه.

2.1.2. الالتزام بالمحافظة على الأصل المؤجر: من خلال الالتزام بصيانتته واستعماله بحسب الاتفاق والغرض المعد له، فمثلا إذا كان محل العقد شاحنة فلا يحق له تفكيكها لكي تصبح في غير الحالة التي تستخدم فيها، أما بالنسبة للعقارات، إذا كانت مُنحت كأراضٍ مستأجرة لا يحق له البناء عليها.

3.1.2. الالتزام بالتأمين: التأمين مرتبط أساسا بفكرة إمكانية هلاك الأصل المؤجر مهما كان نوعه منقولا أو عقارا، وأيا كانت درجته، كتأمين الأصل مثلا: ضد الحريق.

4.1.2. الالتزام بعدم التنازل وعدم إعادة التأجير: أي الالتزام بعدم التنازل عن حقه في الانتفاع، وعدم إعادة تأجير الأصل المؤجر دون موافقة صريحة من المؤجر.

5.1.2. الالتزام بإشعار المؤجر: أي إشعاره فوراً، بكل أمر ينقص من القيمة التجارية للأصل بصفته صاحب الملكية، لا سيما في حالات الترميمات المستعجلة، أو اكتشاف عيوب فيه، أو ضرر من الغير (المادة 497 من القانون المدني).

6.1.2. التزام المستأجر بالمسؤولية المدنية: يمكن أن يتسبب الأصل في إلحاق الضرر بالغير أو ممتلكاته، كانهيار التجهيزات أو تهدم البناء المؤجر.

7.1.2. الالتزام بإقرار الخيار بالشراء: الخيار بالشراء يكون إلا في الاعتماد الإيجاري المالي وفي التاريخ المتفق عليه، بعكس الاعتماد الإيجاري العملي، وهذا الأخير ليس

شائع الاستعمال في الجزائر، ويرجع السبب في اعتقادنا إلى عدم تحكمنا في التكنولوجيا، لأنّ هذا النوع من الاعتمادات الإيجارية لا تنتقل بموجبه الملكية، بل يتولى المؤجّر عادة عند انتهاء مدة الإيجار استرجاعه لإجراء تحديثات أو تعديلات عليه، بعدها يعيد تأجيره لنفس المستأجر أو مستأجر آخر، لأن المستأجر يحاول دائما تحديث وسائل عمله، لتحسين منتجه كما ونوعا في ظل المنافسة الشديدة بين المنتجين على تسويقها.

8.1.2. الالتزام بإرجاع الأصل المؤجّر عند انتهاء العقد: يكون الالتزام باسترجاع الأصل المؤجّر في التاريخ المتفق عليه. مثلما للمستأجر التزامات، له أيضا حقوق، هي:

2.2. حقوق المستأجر: تتمثل أهم الحقوق في حقين، وهما:

1.2.2. حق المستأجر في استعمال الأصل المؤجّر والانتفاع به: لا يمكن أن يدعى العقد الإيجاري كذلك، إلا إذا حرّر بكيفية تسمح بالتحقق دون غموض بأنه يضمن للمستأجر الاستعمال والانتفاع بالأصل المؤجّر، خلال فترة وبسعر محددين مسبقا.

2.2.2. حق المستأجر في ممارسة حق خيار الشراء: يتعلق الأمر بالاعتماد الإيجاري المالي، ويكون بثمن محدّد مسبقا، مع الأخذ بعين الاعتبار الأقساط التي سدّدها سابقا.

رابعا. **انقضاء عقد الاعتماد الإيجاري:** مثلما لطرفي العقد الحرية في إبرامه وفق مبدأ سلطان الإرادة⁽⁴⁵⁾، فلمهم الحرية أيضا في إنهائه، منعا للضرر الذي يمكن أن يصيب أحدهم، (المواد 119/ف1 و120 و469 و449 مكرر من القانون المدني).

1. الانقضاء الطبيعي لعقد الاعتماد الإيجاري: ينقضي العقد إما بمزاولة حق خيار الشراء، أو بتجديد الإيجار لفترة أخرى، وإما برد الأصل إلى المؤجّر، وهو ما نصت عليه (المادتين 10 و16 من الأمر 96-09).

ومن خلال دراستنا الميدانية، لدى كلا من: "بنك البركة"، و"بنك سوسيتي جينيرال" بولاية قسنطينة، وجدنا أنه كان للترتيبات التشريعية للاعتماد الإيجاري انعكاس إيجابي على الواقع العملي لتمويل الاستثمار في الجزائر، إذ أصبحت هذه التقنية تمثل لدى بنك البركة مثلا ما نسبته 50% من قيمة مختلف تمويلات⁽⁴⁶⁾، كما أنّ العديد من البنوك سايرت هذه الموجة من خلال إدراج هذه التقنية كمنتج تمويلي ضمن أعمالها، أما البنوك والمؤسسات المالية التي لم تواكب هذا النشاط فإن أغلبها يدرس إمكانية تقديم هذه الخدمة لتمويل الاستثمار في المستقبل القريب، غير أنّ الإشكال الذي يطرح هو:

أ. رغم كون سوق الاعتماد الإيجاري في الجزائر كبيرا بسبب النمو الاقتصادي حاليا، غير أننا نجد حصته للمؤسسات الاقتصادية في السنتين الأخيرتين في حدود 10%، أي بقيمة 70 مليار سنتيم بالمقارنة بالتمويل الموجه للاستثمار في شكل قروض بنكية.⁽⁴⁷⁾

ب. كل العقود التي تروّج له كمنتج تنقضي بتملك الأصل، وذلك بموجب بند يتضمنه العقد. وفي تقديرنا أن ذلك راجع لصعوبة تطبيق الخيارين الآخرين: تجديد الإيجار، أو ردّ الأصل بعد نهاية مدة الإيجار، بسبب صعوبة إيجاد مستأجر آخر يريد هذا الأصل، كما أن غالبية العقود منصبة على تمويل المنقولات وليس العقارات.

1.1. بالنسبة للمستأجر: عادة ما يطمح المستأجر إلى تغيير المعدات بأخرى متطورة، لذلك يلجأ إلى شركات الإجارة التي تضمن له ذلك، وهو ما ليس متوفرا في الجزائر.

2.1. بالنسبة للمؤجر: إن تأجير الأصل فقط دون انتقال الملكية يتطلب توفر مؤجرين متخصصين في هذا النوع من العقود، ويحتاج الأمر أيضا إلى إمكانيات مادية كبيرة، كالحضائر التي توضع فيها الأصول، وورشات الصيانة التي تتكفل بصيانتها وتطويرها. وبالتالي لا بد أن ينظر المشرع في هذا الأمر، من خلال تقنين قواعد تسمح بتأسيس شركات إجارة في شكل شركات مساهمة كفروع لمجمعات اقتصادية، بحيث تضطلع هذه الأخيرة بصناعة تجهيزات الإنتاج (مفهوم المؤجر الصانع) الذي أتى به النظام المحاسبي المالي، ليتكفل فرعها بتأجيرها لتلبية حاجات المستأجر من صيانة، واستبدال التكنولوجيا القديمة بالجديدة، فذلك سيعود بالفائدة على المستأجر، لأنه سيحصل على المعدات وفق التكنولوجيا الجديدة، ويضمن صيانتها واستبدالها بتكنولوجيا أحسن، وكل هذا بأقساط ملائمة على أساس أنه تحصل عليها من المصدر، وكذا المؤجر الذي يضمن تصريف منتجاته بأسعار جيدة. كما يمكن لإنشاء صناديق الاستثمار التابعة للبنوك من إمكانية تحقيق ذلك، كون أن كل صندوق للاستثمار يتخصص في منتج معين كالإيجار مثلا.

2. الانقضاء غير الطبيعي لعقد الاعتماد الإيجاري: حاول المشرع من خلال وضع قواعد قانونية تسمح ببلوغ النهاية الطبيعية لعقد الاعتماد الإيجاري، لما لذلك فائدة لطرفي العقد وللإقتصاد الوطني، على اعتبار أن هذه العقود تلي حاجيات تمويل الاستثمار بكفاءة عالية، لكن قد لا تسري الأمور بهذا النحو، ويضطر أحد الأطراف لإنهاء العقد، ولكي لا يكون هناك تعسف في ذلك، وضع المشرع قواعد قانونية توطر

عوارض وأثار تنفيذ العقد، سنتناولها من خلال تقديم أسباب وأثار فسخ عقد الاعتماد الإيجاري.

1.2. أسباب فسخ عقد الاعتماد الإيجاري: ما عدا حالة عدم القدرة الحقيقية للمستأجر على الوفاء، فإنه يترتب عن فسخ العقد خلال الفترة غير القابلة للإلغاء، في حالة ما إذا تسبب فيه المستأجر، دفع التعويضات لصالح المؤجر، بحيث لا يمكن أن يقل مبلغ التعويضات عن المبلغ الخاص بالإيجارات المستحقة المتبقية، إلا إذا اتفق الطرفين على خلاف ذلك ضمن العقد.

2.2. الآثار المترتبة على فسخ عقد الاعتماد الإيجاري: عقد الاعتماد الإيجاري هو من العقود الزمنية، وبالتالي فإن آثار الفسخ تسري فقط على المستقبل (المادة 122 من القانون المدني)، وتتمثل هذه الآثار في: استرداد المؤجر للأصل في حالة الاعتماد الإيجاري العملي، والتعويض عن الفسخ إعمالا للشرط الجزائي⁽⁴⁸⁾ (المواد من 176 إلى 185 من القانون المدني) و(المادة 13 من الأمر 96-09).

الخاتمة:

إن ظهور الاعتماد الإيجاري تمّ على مراحل، بدأ بفكرة الإجارة، وحاليا هو يعرف بعدة تسميات، غير أننا نرى أن التسمية الأنسب هي: القرض الإيجاري أو الاعتماد الإيجاري وهو صيغة لتمويل الاستثمار على المدى المتوسط والطويل، ورغم حداثة نسبها إلا أنها أتاحت للمؤسسة الاقتصادية، بمختلف أنواعها وأحجامها وأنشطتها، أن تقوم باستئجار الأصول العقارية أو المنقولة، التي تحتاجها وبالمواصفات التي تحددها، من المؤجر الذي يقوم بشراء الأصول محل العقد خصيصا لها مقابل أقساط إيجار تدفع دوريا، وذلك لفترة محدّدة، قد يتضمن خيار الشراء: أي التملك حسب الاتفاق المسبق بين طرفي العقد، أو لا يتضمن ذلك، وبالتالي على المستأجر إما إرجاع الأصل أو تجديد العقد، والأمر يتم وفق آلية تحكمها قواعد قانونية الهدف منها تنظيم العملية، وضمان حقوق كل الأطراف المشاركة فيها، وقواعد مالية يفرضها منطق الحيلة والحد، لضمان إنهاؤها بأكبر عائد ممكن، وأقل تكلفة يمكن أن يتحملها المشروع، سواء كان ذلك بالنسبة للمستأجر (المؤسسة الاقتصادية) أم المؤجر (بنك أو مؤسسة مالية أو شركة الإجارة)، أو بالنسبة للاقتصاد الوطني ككل من خلال زيادة النمو في إطار التنمية المستدامة.

وقد وقفنا خلال دراستنا على النتائج التالية:

- 1/ أنّ الأمر (96-09) يتصف بالجمود، على اعتبار أنّ مواده لم تحيّن بعد، كما أنّ النصوص القانونية الخاصة بعملية إشهار عمليات الاعتماد الإجاري تأخر صدورهما مدة (10) سنوات، وهذا ليس في صالح تطور أداء هذه التقنية.
- 2/ جاء القانون رقم (07-11) المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، ونصوصه التطبيقية بمفاهيم جديدة تخص عملية الاعتماد الإجاري كمفهوم المؤجر الصانع أو غير الصانع.
- 3/ يختص المؤجر بالجزائر في عمليات الاعتماد الإجاري للمنقولات بخلاف الوارد على العقارات، نظرا لتعقيدات الحصول على هذا الأخير سواء عن طريق الإيجار أو التملك.

وقد أثبت الاعتماد الإجاري فعاليته كوسيلة بديلة أو مكملّة لوسائل تمويل الاستثمار على غرار الدول المتقدمة، ومساهمته أيضا في معالجة مشكلة تمويل الإستثمار في ظل محدودية الوسائل الأخرى، المرفقة بالضمانات وتباطؤ إجراءات الحصول على التمويل عن طريقها، وذلك برغم قلة نجاعة النصوص التشريعية التي تحكمه.

لكن إذا نظرنا إلى حجم القروض الممنوحة في الجزائر، نجد أنّ نسبة التمويل بالمقارنة بصيغة الاعتماد الإجاري، نجدها لا تتجاوز 10 % من نسبة التمويل الكلي للمؤسسات الاقتصادية في السنتين الماضيتين، لكننا لا ننكر في المقابل من ذلك أنّ حجم التمويل بصيغة الاعتماد الإجاري هي في تطور مستمر ومتسارع، وهو ما شهدناه من خلال تربصنا الميداني لدى كل من "بنك سوسيتي جينيرال وبنك البركة" بولاية قسنطينة، حيث أنّ التمويل بهذه الأخيرة عن طريق هذه التقنية يمثل تقريبا 50 % من قيمة التمويل المقدم بالمقارنة مع الوسائل الأخرى لتمويل الاستثمار، وهو ما يعكس تميزها كبديل تمويلي، كما تسعى حاليا العديد من البنوك العمومية والمؤسسات المالية إلى مساندة هذه الموجة، من خلال دراسة إمكانية تقديم هذه التقنية كمنتج في المستقبل القريب ضمن عملياتها في مجال تمويل الاستثمار.

كل ما ذكرناه يعمل على تشجيع العمل بهذه الصيغة التمويلية، لكن ما لمسناه عمليا أنه في بعض الأحيان قد يكون غير كاف.

لذا فلترقية هذه الآلية نورد الاقتراحات والتوصيات التالية:

1/ ضرورة العمل على زيادة عدد المؤسسات المتخصصة في تقديم عمليات الاعتماد الإيجاري، من خلال تسهيل إجراءات إنشائها واعتمادها، خاصة بالنسبة للمجمعات التي تمتهن الصناعة، بواسطة إنشاء فرع لها في شكل شركة ذات أسهم، تتولى تقديم هذا المنتج، أسوة بالدول المتقدمة التي ينشط فيها هذا النوع من الشركات، والتي أثبتت التجربة نجاحه فيها، على اعتبار أنه يسمح بتخفيض التكلفة التي يتحملها المستأجر، ويضمن الصانع أو الموزع تسويق منتجاته من خلال تقنية الاعتماد الإيجاري بأسعار معقولة وبكمية كبيرة تسمح له بمضاعفة أرباحه، وبضمانه سوق لتصريف منتجاته لمدة زمنية معينة خاصة في ظل حرب الأسواق، سواء محليا أم دوليا، بما يمكنها من استيعاب المزيد من التجهيزات نظرا للنمو المتزايد للحركة الاقتصادية فيها؛ فبدلا من أن يستأجر المستثمر منقولا أو عقارا اشتراه المؤجر من المورد، الذي اقتناه من تاجر الجملة، وهذا الأخير اشتراه من المستورد أو الصانع، يمكن اللجوء مباشرة إلى الصانع لإبرام عقد الاعتماد الإيجاري مع شركة الإجارة التابعة له، ويوفر من وراء ذلك هوامش الربح الذي كان سيأخذها كل متدخل في العملية (ضرورة تخفيض التكاليف)، وهو من جهة أخرى يشجع الصناعة الوطنية ويسمح لها بتطوير إنتاجها والعمل على تخفيض تكاليفها لتكون أسعارها تنافسية مع السلع الأجنبية، ومن جهة أخرى سيسمح هذا الدور بخلق نسيج صناعي تخدم من خلاله القطاعات الاقتصادية بعضها بعض، فيتولى كل قطاع إشباع حاجات الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، وكذا صناعة كل قطاع لحاجيات قطاع آخر، للوصول إلى التكامل الاقتصادي بينها.

2/ ضرورة لجوء البنوك العمومية والمؤسسات المالية إلى تمويل الاستثمار بصيغة الاعتماد الإيجاري كوسيلة جديدة للتمويل، واستراتيجية لتطور العمل المصرفي، ومواجهة منافسة البنوك الخاصة التي يتزايد نموها باستمرار.

3/ تسهيل إجراءات الاستفادة من عملية الاعتماد الإيجاري بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية خاصة المتوسطة والصغيرة منها، وتقديم مساعدات أخرى لها من قبل الدولة، لما لها من دور في النشاط الاقتصادي، وامتصاص البطالة.

4/ يتضمن الأمر (96-09) على عدة أنواع للاعتماد الإيجاري، كالا اعتماد الإيجاري العملي، غير أنه ميدانيا نجده غير معمول به في الجزائر، على اعتبار أن هذا النوع من الاعتمادات الإيجارية يقدمه المؤجر الصانع أو الموزع، في حين أن البنوك

والمؤسسات المالية وشركات الإجارة، باعتبارها سوقاً لتمويل الاستثمار، ليست ذات كفاءة عالية، بحيث تنوع من منتجات الاعتماد الإيجاري لتواكب دائماً حاجيات المؤسسات الاقتصادية من رؤوس الأموال اللازمة للأداء نشاطها الإنتاجي، خاصة وأن هذا النوع من وسائل التمويل ضروري للمؤسسات التي تجدد دائماً في تكنولوجيا تجهيزاتها لتواكب التطور التكنولوجي، الذي يسمح لها بزيادة تنافسيتها وتقديم أفضل عرض لمنتجاتها كمّاً ونوعاً، لكن غالباً ما نجدها تقدم الاعتماد الإيجاري المالي فقط كمنتج.

5/ لإعادة النظر في سير هذه التقنية، نقترح حلين، بحيث يمكن الاستعانة بأحدهما للتوفيق بين مصلحة طرفي العقد، والتقليل من مخاطر عدم وفاء المستأجر لمستحقات المؤجر، وهما:

الحل الأول: إضافة إلى الأصل محل العقد كضمان رئيسي، يمكن أن يطلب المؤجر ضمانات ثانوية، عينية أو شخصية في حدود أقصاها 30 % من قيمة التمويل، فالضمان إذا كان معقول القيمة، يمكن للمستأجر أن يوفره دون أن يخلق له مشقة.

الحل الثاني: هو أن يتولى المؤجر تقديم التمويل لصالح المستأجر في حدود 80 إلى 90 %، على أن يقوم هذا الأخير بتغطية الفارق من ماله الخاص، مع الإبقاء على الأصل محل العقد كضمان وحيد، إن هذا الحل يتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية من جهة، ومن جهة أخرى فإن مساهمة المستأجر في تمويل الأصل تظهر مدى جديته واهتمامه في قيادة مشروعه نحو النجاح، وهذا الوضع أيضاً يجعل منه أكثر مسؤولية للالتزام بما عليه من ديون ومستحقات اتجاه الغير بما فيهم المؤجر، مع ضرورة أن يتولى هذا الأخير لعب الدور الحديث له، وهو مراقبة ومتابعة نشاط المستأجر من خلال إطارات تعمل في المكاتب وفي الميدان لتحقيق ذلك.

وننوه في الأخير إلى أن موضوع الاعتماد الإيجاري كوسيلة لتمويل الاستثمار، يمكن أن يكون محل دراسات أخرى، سواء من حيث الجدوى الاقتصادية للتمويل مقارنة مع باقي الوسائل الأخرى لتمويل الاستثمار، أو من منظور إسلامي كونه وسيلة إسلامية من وسائل تمويل الاستثمار، عرفت في الأحكام الفقهية للشريعة الإسلامية تحت مسمى الإجارة.

- (1) القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14/04/1990 المتعلق بالنقد والقرض، ج. ر. ج. ج. العدد 16 والملغى بموجب الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26/08/2003 المتعلق بالنقد والقرض، ج. ر. ج. ج. العدد 52.
- (2) مرسوم تنفيذي رقم (93-18) المؤرخ في 29/12/1993، يتضمن قانون المالية، ج. ر. ج. ج. العدد 81 لسنة 1994.
- (3) الأمر رقم 96-09 المؤرخ في 10/01/1996 المتعلق بالإعتماد الإيجاري، ج. ر. ج. ج. العدد 03.
- (4) الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26/09/1975 المتضمن للقانون المدني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 78، المعدل والمتمم.
- (5) الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26/09/1975 المتضمن للقانون التجاري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 78، المعدل والمتمم.
- (6) القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25/11/2007، يتضمن النظام المحاسبي المالي، ج. ر. ج. ج. العدد 74. والمرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26/05/2008 يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11، ج. ر. ج. ج. العدد 27.
- (7) وهو ما نصت عليه (المادتين 2/112 و 6/116) من القانون رقم (90-10)، وقد تم إلغاؤه بموجب الأمر رقم (03-11) المتعلق بالنقد والقرض، ج. ر. ج. ج. العدد 52.
- (8) أنظر (المادة 2/68) من الأمر (03-11).
- (9) راجع القرار المؤرخ في 26/07/2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ج. ر. ج. ج. العدد 19 لسنة 2009، ص 19.
- (10) كتوش عاشور، عبد الغني حريري، "التمويل بالائتمان الإيجاري: الاكتتاب في عقودهِ وتقييمهِ- دراسة حالة الجزائر -"، ملتقى دولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات- دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر 2006.
- (11) بالمقدم مصطفى وآخرون، "التمويل عن طريق الإيجار كاستراتيجية لتغيير العمل المصرفي"، المؤتمر العلمي الرابع، جامعة فيلادلفيا، كلية العلوم الإدارية والمالية، متوفر على الرابط: <http://www.Kantakji.com/fiqh/Files/Finance/77.pdf>

(12) حموي فواز صالوم، مشكلات الاستئجار التمويلي Leasing وأثرها في عمليات اتخاذ القرار التمويلي الأمثل في تنفيذ الاستثمارات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 21- العدد الأول 2005.

(13) عبد العزيز سمير محمد، التأجير التمويلي ومداخله المالية، المحاسبية، الاقتصادية، التشريعية، التنظيمية، الطبعة 1، الإشعاع الفني للطباعة، الاسكندرية، 2001. وأيضاً أنظر: نضال العريبد، التوجيه المحاسبي للتأجير التمويلي في البنوك التجارية السورية، جامعة دمشق، مجلة دمشق، المجلد 16، العدد 1، 2000. وكذلك راجع: هشام خالد البنوك الاسلامية الدولية وعقودها - مع إشارة خاصة لنظام التأجير التمويلي- دار الفكر الجامعي، 2001.

(14) الخصاونة علاء الدين عبد الله فواز، التكيف القانوني لعقد الإيجار التمويلي- دراسة مقارنة- الطبعة 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص، 13.

(15) شافي نادر عبد العزيز، عقد الليزينغ دراسة مقارنة، ج1، الطبعة 1، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان 2004، ص، 18

(16) الرشود أحمد حمد، علي يوسف محمد، "الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية: التأجير التمويلي (الإجارة) وتطبيقاته - الجديد في التمويل المصرفي"- ج 2، منشورات الحلبي الحقوقية، 2002، ص، 179.

(17) هندی منير إبراهيم، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، توزيع منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر 1998، ص، 555.

(18) بن أحمد الحسنی أحمد بن حسن، صناديق الاستثمار- دراسة وتحليل من منظور الاقتصاد الاسلامي- مؤسسة شهاب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص، 26.

(19) فلاح حسن الحسنی، إدارة البنوك - مدخل كمي واستراتيجي معاصر، الطبعة 3، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص، 35.

(20) فليح حسن خلف: النقود والبنوك، الطبعة 1، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان 2006، ص 264.

(21) نابتي عبد الحق يوسف، الاعتماد الإيجاري كوسيلة لتمويل الاستثمار في الجزائر - دراسة قانونية اقتصادية- رسالة ماستر، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الاخوة مننوري، قسنطينة، 2011، ص، 14.

(22) Ordonnance N° 96- 09 Du 10/01/1996, relative au crédit- bail, J. O. R. A. N° 3, p, 20.

(23) الرشود أحمد أحمد، علي يوسف محمد، المرجع السابق، ص، 181.

- (24) نابتي عبد الحق يوسف، المرجع السابق، ص، 18.
- (25) BOUTRY Christian et autres, Initiation au Droit des Affaires: Civil-Commercial- Sociétés, 2e édition, CLET édition banque, Paris, France, 1985, p, 289.
- (26) دويدار هاني محمد، النظام القانوني للتأجير التمويلي - دراسة نقدية في القانون الفرنسي - الطبعة 2 مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 1998، ص ص. 31 - 38.
- (27) دويدار هاني محمد، المرجع السابق، ص، 95.
- (28) DELAHAYE Jacqueline, DELAHAYE Florence, Finance d'entreprise Manuel et applications, Dunod, Paris, France, 2007, p, 374.
- (29) BAGNERIS Jean- Charles et Autres, Introduction à la finance d'entreprise Vuibert, Paris, France, 2004, p, 206.
- (30) Association Française des sociétés financières, Le financement locatif: Crédit-bail/ Location financière, p, 13.
- (31) عبد العزيز سمير محمد، المرجع السابق، ص، 7.
- (32) BOUYAKOUB Farouk, L'entreprise et le financement bancaire, Edition Casbah, Alger, 2000, p, 254.
- (33) ابراهيم البدالي نجوى، عقد الايجار التمويلي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2005، ص 161.
- (34) هندی منير إبراهيم، إدارة البنوك التجاري - مدخل اتخاذ القرارات، الطبعة 3، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية مصر، 2000، ص، 179.
- (35) عبد الله خالد أمين، سعيقات حسين سعيد، العمليات المصرفية الاسلامية - الطرق المحاسبية الحديثة - الطبعة 1، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص، 211.
- (36) هندی منير إبراهيم، إدارة ...، المرجع السابق، ص، 179.
- (37) الجعارات خالد جمال، معايير التقارير المالية الدولية 2007، مكتبة الجامعة الشارقة، الطبعة 1، إثراء للنشر والتوزيع الأردن، 2008، ص، 494.
- (38) بريش السعيد، التمويل التأجيري كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة باجي مختار عنابة، ص، 6.
- (39) كتوش عاشور، عبد الغني حريري، المرجع السابق، ص، 9.
- (40) بلمقدم مصطفى، و آخرون، المرجع السابق، ص. 11.
- (41) نفس المرجع، ص، 24.

- (42) بن بعبيش وداد، الاعتماد الاجاري كوسيلة قانونية لتمويل الاستثمار، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الحقوق، جامعة البليدة، 2006، ص، 59.
- (43) نابتي عبد الحق يوسف، المرجع السابق، ص، 52.
- (44) ناصيف الياس، العقود الدولية: عقد الليزينغ أو عقد الاجار التمويلي في القانون المقارن، الطبعة 1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2008، ص، 254.
- (45) نستشهد في ذلك بنص المادة 106 من القانون المدني التي جاء فيها: "العقد شريعة المتعاقدين، فلا يجوز نقضه... إلا باتفاق الطرفين".
- (46) بنك البركة، وكالة سيدي مبروك بقسنطينة، بتاريخ 02 ماي 2011.
- (47) لعشاب يوسف، المدير العام لمؤسسة الجزائر إيجار، برنامج " ضيف الصباح"، القناة الإذاعية الجزائرية الأولى، الجزائر، 11 أفريل 2008. أنظر الرابط التالي: <http://radioalgerie.dz/news/ar/article/20180411/138443.html>
- (48) خدروش الدراجي، النظام القانوني لعقد الاعتماد الإيجاري في التشريع الجزائري، رسالة ماجستير في القانون الخاص- فرع قانون الأعمال- كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009، ص، 169.

المقاربة النظرية والتطبيقية للحركة الدولية للطلبة في المؤسسات الجامعية الجزائرية
في ظل الاصلاح الراهن للتعليم العالي - نظام التكوين LMD نموذجاً-

*The Theoretical and Applied Approach of International mobility of
Students in Algerian Universities under the Current Reform of Higher
Education –the Model of LMD System–*

د. د. زيب فھيمه	د. بخوش وليد	د. تفرات يزي
drdib@hotmail.fr	walidb401@yahoo.fr	Yazidtagraret400504@gmail.com
جامعة البليدة 02	جامعة أم البواقي	جامعة أم البواقي

تاريخ قبول النشر: 2019/06/03

تاريخ الاستلام: 2018/10/03

المخلص:

يكن الهدف من هذه الدراسة هو دراسة حركية الطلبة في الجامعة الجزائرية ونخص بالذكر الحركية الدولية هذه الأخيرة التي تعتبر من أهم أهداف نظام LMD الذي يعتبر آخر الإصلاحات التي انتهجتها الجامعة الجزائرية في هندستها الجديدة للتعليم العالي حيث انطلقت من تساؤل رئيسي مفاده: ما هو واقع وآفاق حركية الطلبة في الجامعة الجزائرية في ظل تطبيق نظام LMD " ولمعرفة ذلك انطلقنا من فرضية عامة وأربع فرضيات إجرائية حيث تكونت عينة الدراسة من (130) طالب بين أجنبي وجزائري، ولجمع البيانات تم استخدام كل من الاستمارة والمقابلة وهذا وفق المنهج الوصفي المقارن وتحليل البيانات إحصائياً تم الاستعانة باختبار "T" والنسب المئوية لتتوصل في نهاية الدراسة إلى أن الجامعة الجزائرية تطبق سياسة الانغلاق وليست لها أية آفاق في جذب الطلبة الأجانب إليها وأن المتواجدين منهم فهو في إطار تقديم مساعدات لحكومات هؤلاء الطلبة أو في إطار اتفاقية، أما بالنسبة لطلابنا الجزائريين فهي تسعى إلى إبرام شراكات مع دول متقدمة لإرسالهم إلى جامعات أجنبية لتستفيد الجزائر من خبراتهم فيما بعد.

الكلمات المفتاحية: المقاربة النظرية والتطبيقية، الحركية الدولية لطلبة، الجامعة الجزائرية نظام LMD، اصلاح المنظومة الجامعية الجزائرية

Abstract:

The objectives of this study are to examine the mobility of students at the Algerian University, particularly the international mobility, which is one of the most important objectives of the LMD system, which is one of the most recent reforms adopted by the Algerian University in its new engineering of higher education. The research question is: What is the reality and prospects of mobility of students at the Algerian University under the application of the LMD system. "To know this, we started from a general hypothesis and four procedural hypotheses. The study sample consisted of (130) students between foreign and Algerian students. In order to collect data, both the form and the interview were used according to the comparative descriptive method and data analysis In the end, the Algerian university has a policy of closure and has no prospects of attracting foreign students to it. Those who are present are in the framework of providing assistance to the governments of these students or within the framework of an agreement. As for our Algerian students, Is seeking partnerships with developed countries to send them to foreign universities for Algeria to benefit from their experience.

Keywords:Theoretical and applied approach, international mobility of students, the Algerian university LMD system, reform of the Algerian university system.

كـ تمهيد:

تعيش الدول المتطورة تقدما علميا ومعرفيا في جميع المجالات ولعل السر في هذا التطور يعود إلى الاهتمام بالجانب التربوي والتعليمي، لاسيما التعليم العالي إذ أصبحت الدول تتنافس في تطويره وإعطائه أولويات كبرى في مختلف اهتماماتها، والجزائر كغيرها من الدول الأخرى معنية بذلك إذ أصبحت هناك حتمية مفروضة عليها ألا وهي إعادة النظر في نوعية ومحتوى نظام التعليم الحالي في مؤسساتها الجامعية سعياً للحاق بالمستوى النوعي السائد على المستوى الدولي.

ولهذا الغرض تم تبني نظام بديل فيه من الموصفات ما يؤهل ويلبي احتياجات الجامعة في هذا العصر، تماشياً واحتياجات الدولة في كل الجوانب ألا وهو نظام LMD (ليسانس-ماستر-دكتوراه) وهو إصلاح عالمي المعمول به في الدول الأوروبية وشمال أمريكا، كما أن هذا النظام يتضمن مجموعة من التغييرات التربوية لنظام التعليمي من بينها استحداث وتطوير محتوى التعليم وطرائقه وأساليبه وزيادة

فعاليتيه وكفاءته في إعداد فرد قادر على فهم التكنولوجيات الحديثة والاندماج في النظام العالمي والاقتصادي الجديد.

ويهدف هذا الأخير إلى مجموعة من الأهداف من بينها تحقيق جودة التكوين وتظهر هذه من خلال نجاعة المناهج والبرامج الدراسية، طرق التدريس التقييم، المنشآت، الوسط الجامعي وغيرها، كذلك تشجيع حركة التمهين وهي خلق تخصصات تتماشى ومتطلبات سوق العمل وبالتالي تمكين الطلبة من الحصول على منصب شغل في ظل اقتصاد مبني على المعرفة، أيضا يسعى إلى تحقيق هدف الحركة الطلابية والتي يقصد بها تسهيل تغيير وتحويل الطالب من تخصص إلى آخر ومن جامعة إلى أخرى وسهولة التنقل من دولة إلى أخرى وبهذا يمكننا أن نجزم بأنه توجد نوعان من الحركة؛ الداخلية (وطنية) وخارجية (دولية) والحركة الدولية هي محل اهتمام وتركيز في هذه الدراسة.

كما سبق الذكر أن الحركة الدولية للطلبة هي سهولة التنقل من دولة إلى أخرى أي بين الجامعات الدولية هذا ما أدى إلى إزالة الحدود السياسية ما بين الدول وبالتالي المساهمة في التبادل العلمي والمعرفي والاجتماعي واللغوي والثقافي كما دعم مفهوم عالمية التعليم العالي بمختلف أبعاده. وعالمية التعليم العالي هذه الحقيقة المفروضة أكثر من أي وقت مضى أجبرت كبرى الجامعات في العالم وأدت بها إلى طريق المنافسة الحادة حول استقطاب ومحاوله جذب اكبر قدر ممكن من الطلبة الناجحين والأساتذة المحاضرين الدوليين والباحثين المتميزين إلى مؤسساتها وهذا عن طريق استخدام آليات واستراتيجيات منها؛ تقديم تسهيلات سياسية، تطبيق أساليب جذب العلمية، إقامة معارض وندوات ولقاءات، تدعيم مفهوم السياحة ،مستوى اجتماعي محترم، رفاهية، الأمن،،،،.

والجزائر كغيرها من الدول أرادت أن ترسم لنفسها موقع على الخارطة العالمية للتعليم العالي وهذا من خلال تطبيق نظام LMD كما تم الإشارة إليه آنفا وكذا من خلال تحقيق أهدافه وبالأخص هدف الحركة الدولية للطلبة. هذه الأخيرة التي كانت موجودة منذ عهدة الاستقلال بمعنى هناك تبادل طلابي بين مختلف الجامعات الجزائرية والأجنبية أي تواجد طلبة جزائريين في الجامعات خارج الجزائر بالمقابل هناك تواجد لطلبة الأجانب بالمقاعد الجامعة الجزائرية، وبعد تطبيق نظام LMD الذي يؤيد وينادي بشدة إلى تحقيق الحركة الدولية والتبادل الدولي للمعرفة والطلبة والباحثين زاد الاهتمام

بهذا المتغير. وهنا تكون نقطة انطلاق لهذه الدراسة التي تحاول معرفة واقع وآفاق الحركية الدولية للطلبة في الجامعة الجزائرية في ظل تطبيق نظام LMD.

1. الإشكالية الرئيسية للدراسة:

✓ مما سبق ذكره يمكن وضع التساؤل العام لهذه الدراسة على النحو التالي:
✓ ما هو واقع والآفاق المستقبلية للحركية الدولية للطلبة في الجامعة الجزائرية في ظل تطبيق نظام LMD ؟

للأسئلة الفرعية للدراسة:

من اشكالية الدراسة فإنه تدرج عنها التساؤلات الجزئية التالية:
✓ هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين دوافع الطلبة الجزائريين والأجانب نحو الدراسة في الجامعات (الجزائرية - الفرنسية) في ظل تطبيق نظام LMD ؟
✓ هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء الطلبة الجزائريين والأجانب حول دور السلطات (الجزائرية- الفرنسية) في تفعيل الحركية الدولية في جامعاتها في ظل تطبيق نظام LMD ؟
✓ هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء الطلبة الجزائريين والأجانب حول مستواهم العلمي ومدى تأقلمهم مع نظام الدراسة في الجامعات (الجزائرية -الفرنسية) في ظل تطبيق نظام LMD ؟
✓ هل توجد آفاق واستراتيجيات مستقبلية تسعى من خلالها الجامعة الجزائرية إلى جذب الطلبة الأجانب إلى مؤسساتها في ظل تطبيق نظام LMD ؟

2. فرضيات الدراسة:

1.1 الفرضية العامة :

✓ هناك ديناميكية للحركية الدولية لطلبة مع وجود آفاق واستراتيجيات مستقبلية لها في الجامعة الجزائرية في ظل تطبيق نظام LMD.

2.2 . الفرضيات الجزئية :

✓ توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين دوافع الطلبة الجزائريين والأجانب نحو الدراسة في الجامعات (الجزائرية / الفرنسية) في ظل تطبيق نظام LMD.

✓ توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء الطلبة الجزائريين والأجانب حول دور السلطات (الجزائرية - الفرنسية) في تفعيل الحركة الدولية للطلبة في جامعاتها في ظل تطبيق نظام LMD .

✓ توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء الطلبة الجزائريين والأجانب حول مستواهم العلمي ومدى تأقلمهم مع نظام الدراسة في الجامعات (الجزائرية - الفرنسية) في ظل تطبيق نظام LMD .

✓ توجد آفاق واستراتيجيات مستقبلية تسعى من خلالها الجامعة الجزائرية إلى جذب الطلبة الأجانب إلى مؤسساتها في ظل تطبيق نظام LMD .

3. أهداف الدراسة:

إن أي دراسة علمية لها هدف معين تسعى إلى تحقيقه و في دراستنا هذه مجموعة من الأهداف وتتمثل في:

- تسعى الدراسة إلى معرفة النظام "LMD" (الليسانس - الماستر - الدكتوراه) الذي تبنته الجامعة الجزائرية كأحد الإصلاحات التي انتهجتها والذي هو في حقيقة الأمر نظام أجنبي وكيف قننت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي له؛

- تسعى الدراسة إلى معرفة هذا النظام (LMD) سواء من حيث الأهداف، الفلسفة، الخصائص، بداياته.. الخ وهذا على المستوى الأوروبي أو الدولي بصفة عامة؛

- كذلك تهدف الدراسة إلى معرفة واقع وآفاق حركية الطلبة في الجامعة الجزائرية في ظل تطبيق نظام LMD.

4. تحليل المفاهيم الأساسية للدراسة:

1.4.1 الجامعة:

1.1.4 مفهوم :

• تعريف محي الدين مختار: " الجامعة لا تدل فقط على تلك المؤسسة التي تدرس جميع العلوم فحسب، بل تدل على مدرسيها وطلابها الذين يؤلفون أسرة واحدة، ولكل جامعة صورة فصورتها هي الروح العامة اما عن مادتها فهي الطرق والمناهج والوسائل المادية والمعنوية الملائمة"¹، ركز هذا التعريف على طرق التدريس والمناهج التربوية واعتبار العلاقة الموجودة بين الأساتذة والطلبة هي علاقة غير رسمية، أي

اعتبر الجامعة مثل الأسرة تتكون من مجموعة من الأفراد تربطهم علاقة غير رسمية كذلك اعتبر أن وظيفة الجامعة لا تتعدى تدريس العلوم فقط.

• تعريف أبراهم فلنكس: "إنها مركز للتعليم والتكوين هدفها الحفاظ على المعرفة وزيادة المعرفة الشاملة وتدريب الطلاب الذين فوق مستوى المرحلة الثانوية." ركز هذا التعريف على الجانب المعرفي واعتبر الجامعة مجرد مكان للمعرفة و زيادة الخبرة العلمية لمجموعة من الطلبة الذين تجاوزوا مرحلة الثانوي .

• التعريف الإجرائي للجامعة: هي عبارة عن وسط اجتماعي تربوي متميز، تحكمه مجموعة من القيم الخاصة، والتي تساهم في عملية تنمية المجتمع بصفة عامة من خلال تأهيل شريحة بشرية تأهिला علميا وعمليا.

2.1.4 الجامعة الجزائرية من خلال تطورها التاريخي:

✓ الجامعة في عهد الاستعمار: الجامعة في هذه الفترة مثل بقية القطاعات والمؤسسات الأخرى مسخرة لخدمة قضايا الاستعمار، وموجهة حسب منظوره ووفق أساليبه، هدفها الأول تلبية حاجياته وتحقيق رغباته وإعداد الإطارات اللازمة لضمان مصالحه الثقافية والإدارية والاقتصادية والسياسية وغيرها. كما ظلت محافظة على روحها وطابعها الفرنسي في دراساتها وأبحاثها وطلبتها الذين يتابعون دراستهم بها حيث لم يتخرج منها جزائري واحد إلا بعد الحرب العالمية الأولى 1914/1918 إذ تخرج منها محامي واحد، إضافة إلى أنه لم ينشأ بها قسم لدراسة اللغة والثقافة العربية على غرار قسم اللغة والأدب الفرنسي منذ إنشائها حتى الاستقلال فكان المستعمرون يرون أن التعليم في الجزائر سواء كان جامعيًا أو غيره يمثل أكبر خطر على وجودهم في الجزائر².

✓ مرحلة ما بعد الاستعمار: المرحلة الأولى 1962/1970: لقد اهتمت الجامعة الجزائرية منذ الاستقلال بالتعليم أكثر من البحث العلمي ومرت بمرحلة نشر التعليم، فكان التعليم غير وطني نظرا لسيطرة الأجانب على إطارها، كما أن التعليم غير موظف لخدمة التنمية لأن اعتماد البرامج كان على مناهج غربية عن واقعنا، وكان تعليمًا غير موحد الهوية لسيطرة اللغة الفرنسية فيه على العربية .

✓ ولم يكن للجامعة الجزائرية في ذلك الوقت اهتمام كبير بالتعليم العالي لانعدام الإطارات الوطنية فسارت على ما كانت عليه في وقت الاستعمار .

✓ **المرحلة الثانية:** في خضم التناقضات الصارخة التي عرفتھا الجامعة الجزائرية بسبب ممارستها لنشاطاتها ضمن اطر موروثه بعيدة عن الحقائق والواقع المعاش جاء الإصلاح الجامعي، والذي يعتبر من أهم الإصلاحات أو الإجراءات التي قامت بها الجزائر في ذلك الميدان وقد كان هذا الأخير سنة 1971 يهدف إلى قطع أساليب التكوين التي لا تمت بأية صلة مع خاصيات المرحلة التي تمر بها البلاد، إذ أصبح من الضروري وضع نظام جديد للتعليم العالي كانت تملیه الظروف الاجتماعية الجديدة التي كان يعيشها المجتمع الجزائري وقد نص هذا النظام على إستراتيجية جديدة متعددة الأهداف والتي نجد منها³:

* تحطيم الهياكل القديمة الموروثة عن الاستعمار.

* إعادة النظر في البرامج الدراسية.

* جزأة إطارات التعليم العالي.

* إعطاء الأولوية للتكوين العلمي والتكنولوجي.

✓ **المرحلة الثالثة 1980:** لقد طرأ في هذه المرحلة تغيرات كثيرة لا سيما الجانب البشري منها فقد ارتفع عدد الطلبة من 66064 طالب سنة 1980/1981 إلى 97000 طالب سنة 1983/1984 وعدد الأساتذة من 9145 أستاذ سنة 1980/1981 إلى 12509 أستاذ سنة 1983/1984 من بينهم 10113 أستاذ جزائريو قد برزت من خلال هذا التطبيق سياسة الجزأة 80 % بالإضافة إلى كل هذه التحولات حدث تغيير في القانون الأساسي للجامعة والمعاهد، المدارس الوطنية للتعليم العالي وكل هذا في إطار الندوة الوطنية المنعقدة في 24 سبتمبر 1983 من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

✓ **المرحلة الرابعة:** لقد نتج عن التحولات الديمقراطية بالجزائر عدة جدالات داخل المنظومة الجامعية لسبب التضارب في الآراء والمواقف التي تسود مشاريع الإصلاح فالأسرة الجامعية كانت مصرة أكثر من أي وقت مضى على إسماع صوتها والتعبير عن طموحاتها ومشاكل الأسرة الجامعية خاصة فيما يخص السكن والأجور ،،،، نتيجة للنزاعات القائمة بين جهات المسؤولة والأسرة الجامعية إضافة إلى غياب الحوار بين الطرفين فقد نتج عن ذلك عدة إضرابات من قبل الأسرة الجامعية خاصة من قبل الأساتذة، وقد استمرت هذه الإضرابات سنوات وسنوات أي التسعينات

✓ مرحلة التسعينات إلى يومنا هذا: لعل أهم حدث دولي ميز هذه المرحلة، والذي كان له الأثر المباشر على التعليم العالي في الجزائر، هو انهيار الاشتراكية (النهج الاقتصادي الذي كان متبعاً في الجزائر) وتحول دول هذا النظام إلى النهج الاقتصادي الحر. وهو ما أثر بشكل واضح على توجيهات الجامعة الجزائرية في هذه المرحلة. وما ميز هذه المرحلة نوع من الفتور عرفته الجامعة في مختلف نشاطاتها بسبب الأزمة الاقتصادية السياسية والأمنية التي عرفتها البلاد وأدى ذلك إلى هجرة أغلب إطارات من أساتذة ومتخرجين وباحثين نحو الخارج، ضف إلى ذلك الارتفاع السريع لعدد الطلبة وما رافق ذلك من مشاكل على مستوى التأسيس والهيكل البيداغوجية والخدمات الاجتماعية سواء للطلبة الذين بلغ عددهم في موسم (2004-2005) حسب الحولية الإحصائية للوزارة المعنية 721833 طالبا هذا ما جعل القائمين على القطاع يسارعون بإحداث إصلاحات واسعة على التعليم العالي، بغية التغلب على هذه المشاكل من جهة، ومواكبة التطورات العالمية الجارية في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من جهة أخرى⁴.

من خلال عرضنا لتطور الجامعة الجزائرية نلاحظ أن الحياة في الجامعة تسوء يوما بعد يوم والمشاكل تزداد حدتها أكثر من سابقاتها خاصة في تضخم عدد الطلبة الذي أصبح لا يتوافق إطلاقاً مع ما هو موجود في المجتمع من مناصب، كذلك انخفاض في التكوين، بالإضافة إلى أن الدولة لم تتوقف عن تقديم المشاريع والإصلاحات وإصدار تشريعات وقوانين تخص الجامعة، غير أن هذا لم يجدي نفعاً.

2.4 نظام LMD (الليسانس - الماستر - الدكتوراه):

1.2.4 مفهوم :

• يعرفه الفضاء الأوروبي للتعليم العالي: «هو عبارة عن تنظيم للدراسات الجامعية المنظمة والمقسمة إلى ثلاث مراحل:

- الليسانس: تحضر في ثلاث سنوات بعد الحصول على شهادة البكالوريا .
- الماستر: تحضر في عامين وهذا بعد الحصول على شهادة الليسانس .
- الدكتوراه: تحضر في ثلاث سنوات بعد الحصول على شهادة الماستر والنجاح في مسابقة الدخول لدكتوراه.

الدراسة في طور الليسانس والماستر تكون منظمة في شكل سداسيات وليس السنوات، وكل سداسي يحتوي على مجموعة من الوحدات التعليمية (وت) ، حيث توجد من وحدتين إلى ثلاث وحدات في كل مسار.

ويوجد هذا النظام في مسارات دراسية تقودنا إلى:

- إما إلى الإدماج المهني (ليسانس المهني - الماستر المهني) .
- وإما إلى مواصلة الدراسة أي من الليسانس البحث إلى الماستر البحث لتليها دكتوراه بحث .

اعتبر الفضاء الأوروبي للتعليم العالي أن نظام "LMD" إنما هو تنظيم جديد للدراسة في الجامعة، حيث أشار هذا التعريف إلى المدة الزمنية التي يقضيها الطالب في كل مرحلة، كما تطرق هذا التعريف إلى أن الدراسة في هذا النظام تكون على شكل وحدات تعليمية أي أن كل سنة متكونة من مجموعة من الوحدات التعليمية والتي تم الإشارة إليها، أي من وحدتين إلى ثلاث وحدات تعليمية كل سنة.

كما تعرض إلى أنواع المسارات الدراسية والتي تنقسم إلى نوعين إما مهني والتي تتوقف عند الماستر، وإما دراسة بحثية والتي تبدأ من الليسانس بحث وتنتهي بدكتوراه بحث.

• التعريف الإجرائي:

هو استحداث للنظام التعليمي والتكويني بالجامعة الجزائرية حيث يهدف إلى تكوين الطلاب تكويناً علمياً وتأهيلهم عملياً، حتى يتمكنوا من خدمة مجتمعهم، كما يسعى إلى إعطاء البعد الدولي للتعليم العالي. والدراسة تكون في شكل سداسيات وكل سداسي يحتوي على مجموعة من الوحدات التعليمية، كما أن المدة الزمنية لليسانس تكون ثلاث سنوات الماستر عامين إما الدكتوراه في ثلاث سنوات، والدراسة به تكون إما مهنية وإما بحثية .

2.2.4 الجذور التاريخية لنظام LMD:

في سنوات الستينات بدأت مجهودات تعمل على خلق تنسيق وتوافق بين المجتمعات الأوروبية وهذا في مختلف الميادين سواء كانت اقتصادية، تربية، العسكرية سياسية،... بهدف توحيد أوروبا في جميع الميادين حتى تتمكن من مواجهة التنافس الأمريكي والآسيوي. في سنة 1992 تم خلق سوق الأوروبية المشتركة كذلك ظهور

عملة الاورو، وفي نفس المضممار كانت الجهود تبذل في الجانب التربوي، حيث كان هناك التعاون بين الدول الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الأوروبية الأخرى التي كانت تسعى إلى إنشاء برامج مشتركة في التعليم العالي والتكوين المهني حتى سنة 1998 وبالضبط في 25 مايو كانت ذكرى عيد الثمانمائة (800) لإنشاء جامعة السوربون بباريس وفيها صرح أربع من وزراء المكلفين بالتعليم العالي للدول الأوروبية ألا وهي: فرنسا، إيطاليا، ألمانيا وبريطانيا في هذه المناسبة بتنسيق ودمج أنظمة التعليم العالي لهذه الدول تحت نظام أوروبي للتعليم العالي، وسمي هذا النظام بنظام LMD (الليسانس *الماستر *الدكتوراه)⁵ وسمي هذا التصريح بتصريح "السوربون"، بعدها تلتته عدة تصريحات تؤكد على ضرورة تجسيد نظام LMD على أرضية الواقع ومن بين هذه التصريحات نجد: قمة بولونيا (1999) وقمة برشلونا (2000)، قمة براق (2001) وقمة برلين (2003). حيث نجد كل هذه الأخيرة طالبت⁶:

- إنشاء نظام للقروض مثل E.C.T.S والتي تعني نظام تحويل القروض الأوروبي.
- ترقية الحركية الطلابية، مع إلغاء الصعوبات وتسهيل الحصول على الشهادات.
- ترقية التعاون الأوروبي في مجال تأمين نوعي وكذلك تطوير خصائص ومنهجيات المقارنة.
- ضرورة ترقية البعد الأوروبي في مجال التعليم العالي وهذا عن طريق سلسلة واسعة من المعايير مثل برامج التكوين والبحث.
- نقل أنظمة التكوين الأوروبي من محيط جامعي يعاني من مشاكل وعدم التناسق فيما بينه إلى محيط جامعي أوروبي متناسق.

3.2.4 الأبعاد المختلفة لنظام LMD:

✓ **البعد السياسي:** إذ نجد أن بعض الدول لاسيما الأوروبية والآسيوية ترفض الفكر الأمريكي الذي تفرضه أمريكا على العالم باسم العولمة وبهذا فقد لجأت إلى عملية التكتلات حتى تنصدى إلى العولمة الأمريكية، فمثلا نجد أوروبا أوجدت لنفسها تكتلات مختلفة منها الاقتصادية مثل السوق الأوروبية، عملة "الاور"، أما المجال العسكري فنجد الحلف الأطلسي أما في مجال التربوي فنجد أن الدول الأوروبية سعت إلى تحقيق توحيد أنظمة التعليم العالي و مناهج التكوين وهذا عن طريق تسهيل وتدعيم الحركية سواء

للطلبة أو الأساتذة، الباحثين وحتى العمال وهذا بين مختلف الدول الأوروبية والتي هدفها:

✓ أولا : تبادل الخبرات والمعارف والتكنولوجيا.

✓ ثانيا: إزالة الحدود السياسية بين الدول الأوروبية؛ معنى هذا أن الدول الأوروبية لجأت إلى توحيد انظمته التعليم العالي والتي أدت إلى ظهور نظام LMD وهذا من اجل المساهمة في توحيد أوروبا وبالتالي فيمكن أن نقول بان نظام LMD إنما هو جزء من مخطط سياسي أوروبي شاركت فيه جميع ومختلف المجالات والميادين⁷.

✓ البعد الاقتصادي: يكمن البعد الاقتصادي لنظام "lmd" في تطبيق معايير الاقتصادية للاقتصاد الحر حيث أصبح التعليم العالي تغلب عليه الصبغة الاقتصادية أكثر من أي وقت مضى. إذ لم يعد الصراع على رأس المال أو مواد الخام وإنما أصبح الصراع على المعرفة وهذا لان المعرفة هي التي تصنع القوة ونوفر بها المال وتخلق مواد الخام وتفتح الأسواق بالتالي أصبحت المعرفة تشكل اقتصادا جديدا في مجالاتها وآلياتها وفي نظم إنتاج المعرفة الدائمة والمتطورة ونظم التمويل المعرفية ونظم الكوادر البشرية العاملة والخبرة بمجال المعرفة وبالتالي أصبحت الجامعة مصنع لإنتاج وتصدير المعرفة⁸، كذلك من بين توجهات أبعاد نظام LMD الاقتصادية نجد ما يلي:

- تطبيق مفهوم الجودة لخريجي مؤسسات التعليم العالي التي تتفق وعالمية التكوين.
- تقليل تكاليف التعليم العالي في نظام "lmd" لكل من الطالب والأستاذ.
- تفعيل وتدعيم حركة التمهين في التعليم العالي ونقصد بهذا التكوين وفق متطلبات سوق العمل خاصة بما يتفق وعالمية العمالة.
- تطبيق مفهوم المنافسة بين مؤسسات التعليم العالي من خلال جودة التكوين.
- تطبيق مبدأ خصوصية التكوين والتي ينص عليها الاقتصاد في التعليم العالي وهذا من اجل ضمان جودة التكوين أولا، وثانيا من اجل مساهمة مؤسسات التعليم العالي في تمويل نفسها.

✓ البعد الاجتماعي:

- إشراك الطلبة والأساتذة يعني أن نظام "LMD" لا يقتصر على المسؤولين والسياسيين وصناع القرار فقط وإنما هو مسؤولية الجميع (تصريح براق).

- دعوة هذا النظام إلى التقليل ومحاولة إزالة كل الفروق بين الجنسين أي بين الرجل والمرأة وان الفارق بينهما إنما هو فارق في الكفاءة والقدرة وليس في الجنس.
 - كذلك محاولة إزالة الفروق الاجتماعية وهذا باعتبار أن التعليم العالي هو حق لكل فرد مهما كان عرقه أو جنسه أو طائفته. (تصريح برلين) .
 - التبادل الفكري الاجتماعي والثقافي وحتى اللغوي بين الطلبة والأساتذة والذي يحدث من خلال الاحتكاك القائم أثناء عملية حركية الطلبة والأساتذة بين الدول¹⁰.
- 4.2.4 الأهداف الرئيسية لنظام LMD:** إن شروط التنافس القائم حاليا في العالم المتقدم فرض على أوروبا أن توحدها نفسها في مجالات مختلفة منها مجال التربية والتكوين، هذا الأخير الذي تسعى من خلاله أن تقف على قمة مجتمع المعرفة في حدود 2010¹¹.
- إذ أوجدت هذه الأخيرة عدة منهجيات وأنظمة لتحقيق ذلك من بينها نظام LMD، والذي يسعى إلى تحقيق ما يلي:

- ترقية النجاعة والنوعية في التكوين؛
- ترقية حركية التمهين والتكوين مدى الحياة؛
- ترقية الحركية الطلابية.
- ترقية عالمية التعليم العالي وجذب الطلاب (Annick Cartron, 2002 :05) .

3.4 حركية الطلبة:

1.3.4 مفهوم :

يعرفها الفضاء الأوروبي للتعليم العالي على أنها تسهيل تغيير أو تحويل الطالب من جامعة إلى أخرى وهذا على المستوى الوطني أو الدولي، وتحقيق هذا الهدف يساهم في إزالة الحدود السياسية بين الدول، وإلى توحيد برامج التكوين والتخصصات العلمية والشهادات المقدمة وهذا رغم اختلاف اللغات والثقافات والجنسيات¹².

التعريف الإجرائي:

هي احد أهم أهداف نظام LMD حيث تسعى إلى تسهيل تنقل وتحرك الطلبة الجزائريين والأجانب بين مختلف الجامعات الجزائرية والأجنبية المتواجدة خارج الجزائر .

2.3.4 أنواع الحركية الدولية للطلبة :

- الحركية الدولية الفردية: عبارة عن تنقل الطلبة والباحثين من مؤسسات التعليم العالي لدولهم الأصلية إلى جامعات لدول أجنبية وهذا في إطار تواجد فردي¹³.

• **الحركة الدولية في إطار التعاون العلمي:** هي عبارة عن إجراءات متكاملة تهدف إلى تطوير التعاون العلمي والتكنولوجي المتميز بين مخابر البحوث لمجموعة من البلدان ويشترط على مخابر البحوث أن تكون ذات صلة أو تابعة لمؤسسات عامة أو خاصة للتعليم العالي أو مؤسسات بحثية أو شركات. والبحوث المقدمة في هذه البرامج يجب أن تكون بشراكة عدة دول، هذه الدول التي من شأنها تسهيل حركة الباحثين و فرق البحث للمشاريع التي هي في طور الانجاز، وتكون وجهة الحركة نحو البلدان المشاركة في هذه البرامج البحثية.

• **الحركة الدولية في القطاع الخاص:** ويقصد بها مدى إرسال واستقبال الطلبة والباحثين والمهندسين والتقنيين في مؤسسات التعليم العالي الخاصة ووكالات وشركات ومخابر البحوث الخاصة من مختلف الدول. هذه الحركة التي نجدها نشطة جدا وهذا لان القطاع الخاص في ميدان التعليم العالي والبحث العلمي متطور بحجم كبير رغم أن هذا التطور يختلف من شركة إلى أخرى ومن وكالة إلى وكالة، إلا انه وعلى العموم فان حجم البحث والتطوير موجود على نطاق واسع خاصة بعد خلق شركات المتعددة الجنسيات في البحث العلمي هذا الأخير الذي دعم وساهم في تطوير وتفعيل الحركة وتنقل الطلبة والباحثين¹⁴.

• **الحركة الدولية لهيئة التدريس (الأساتذة المحاضرين):** وهي تنقل أعضاء هيئة التدريس والتي تتمثل في الأساتذة خاصة منهم المحاضرين بين مؤسسات التعليم العالي وهذا من اجل إلقاء المحاضرات والدروس في مؤسسات التعليم العالي أخرى متعاقدة مع المؤسسة الأصلية التي ينتمي إليها الأساتذة¹⁵.

3.3.4 الدوافع الأساسية التي تتحكم في الحركة الدولية للطلبة:

✓ **الجاذبية العلمية:** تتميز مؤسسات التعليم العالي في الدول الأجنبية خاصة منها المتقدمة بمجموعة من المميزات المثيرة وامتلاكها لكثير من المؤهلات العالية والقوية ما جذب الأنظار واستقطب همم طلبة العلم سواء في مرحلة التدرج أو مرحلة الدراسات العليا هذا الذي انشأ إرادة قوية لدى الطلبة بغية مواصلة الدراسة والأبحاث العلمية في تلك المؤسسات التعليمية والعلمية نجد ما يلي: إنفاق ميزانية ضخمة على مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، توافر أماكن البحث والتي نقصد بها مراكز ومخابر

البحث العلمية والتطوير التكنولوجي الحرية الأكاديمية، طرق علمية حديثة في التدريس وقوة المحتويات ومضامين البرامج التعليمية والمناهج الدراسية،،،¹⁶.

✓ **الجاذبية الاقتصادية والمهنية:** التفكير في العمل في الدول المتقدمة خاصة لذوي الاختصاصات التقنية والتكنولوجية وهذا ما تدعمه الدول الصناعية وعلى سبيل المثال نجد ألمانيا أصدرت *الكارت الأخضر* وهذا الأخير عبارة عن مشروع تبنته الحكومة الألمانية تسعى من خلاله إلى منح الطلبة الأجانب الحق في البقاء في ألمانيا خاصة بالنسبة للطلبة المتحصّلين على شهادات في تخصصات تكنولوجيا المعلومات¹⁷.

✓ **الجاذبية الثقافية والاجتماعية:** يمكن أن تتبلور الجاذبية الثقافية والاجتماعية للطلاب الأجنبي في اكتساب اللغات الأجنبية جديدة هذه الأخيرة التي تؤهله لاكتساب المعلومات وتحصيل المعرفة العلمية، بناء شبكة من العلاقات مع أفراد وأصدقاء جدد ومن دول مختلفة وهذا ما يؤهل الطالب الأجنبي إلى اكتشاف ثقافات وعادات وتقاليد مختلفة ولمناطق عديدة وهذا بدوره يساهم في الانفتاح على ثقافات العالم بالتالي يؤدي إلى تنمية شخصيته، اكتشاف ثقافة وأماكن وآثار وسياحة البلد المستقطب .

4.3.4 الحركة الدولية للطلبة في الجامعة في الجزائرية:

✓ **الطالب الجزائري في الخارج:** قلة الإحصائيات التي تخص الطالب الجزائري بالجامعات الأجنبية لأمر نأسف عليه خاصة من قبل الوزارة الوصية ألا وهي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لأنه في حقيقة الأمر لم نتمكن من الحصول على إحصائيات تدور حول العدد الفعلي والحقيقي للطلبة المتواجدين في الجامعات الأجنبية وعلى العموم هناك معلومات قليلة ويمكن إيجازها فيما يلي: أن أكثر الدول الأجنبية استقطابا للطالب الجزائري هي فرنسا ثم كندا وأن أكثر الإحصائيات دقة وتوافر هي لدولة فرنسا حيث وحسب مجلة "Les notes de Compus.France" في عددها 17 الصادر في أكتوبر 2009 فأكدت أن عدد الطلبة الجزائريين للموسم الدراسي 2008-2009 قدر بـ: 18814 طالبو أن عدد الطلبة المسجلين في مستوى الماجستير أعلي بكثير من المسجلين في مستوى الليسانس والدكتوراه وهذا بنسبة قدرت بـ: 57.77 % يليها عدد الطلبة المسجلين في مستوى الليسانس بـ: 31.44 % ثم طلبة الدكتوراه بـ: 10.77 %، وحسب ذات المصدر أن أكثر الفروع الدراسية استقطابا للطلبة الجزائريين هو فرع العلوم الأساسية التطبيقية وعلوم الحياة وعلوم الأرض وهو فرع

علمي وهذا بنسبة 31.89 % يليها فرع الآداب والعلوم الإنسانية واللغات بـ: 24.14 % أما الحقوق والعلوم السياسية فهو اقل الفروع اجتذابا للطلاب الجامعي في الجامعات الفرنسية وهذا بـ: 7.94%.

كما الطلبة الأجانب في الجامعة الجزائرية: حسب الإحصائيات فقد لوحظ أننسب التسجيلات الطلابية بما فيها تسجيلات الطلبة الأجانب يأخذ منحى تطوري حيث نلاحظ تزايد في كل سنة جامعية وهذا لكل من مستوى التدرج وما بعد التدرج لاسيما بعد تطبيق نظام LMD حيث بلغ عدد الطلبة الأجانب المسجلين في الموسم الدراسي 2007-2008 بالنظامين الكلاسيكي ونظام LMD بـ: 5754 طالب ليزداد في الموسم الجامعي 2008-2009 ليصل إلى 6067 طالب وتظهر هذه الزيادة بالخصوص في نظام LMD حيث بلغ عدد الطلبة المسجلين في هذا الأخير للسنة الدراسية 2007-2008 بـ: 821 طالب ليصبح العدد إلى 1354 طالب في الموسم الدراسي 2008-2009 أما في مستوى الماستر من طالب واحد إلى 41 طالب أجنبي، ودائما الزيادة في النظام LMD تفوق الزيادة في النظام الكلاسيكي، كما لاحظنا أن العلوم الطبية هي أكثر الفروع استقطابا للطلبة الأجانب وهذا بـ: 1052 طالب يليها فرع التكنولوجيا بـ: 862 طالب ثم اللغات الأجنبية بـ: 458 طالب بعدها العلوم القانونية والإدارية بـ: 294 طالب أما فيما يخص نظام LMD وكما سبق الذكر بلغ عدد الطلبة الأجانب المسجلين فيه 1395 طالب. في مستوى الليسانس بلغ عددهم بـ: 1354 طالب موزعين على مختلف الفروع، إذ نجد العلوم التكنولوجية تستحوذ على 615 طالب ثم فرع الرياضيات والإعلام الآلي المطبق في العلوم وهذا بـ: 281 طالب يليها علوم الطبيعة والحياة بـ: 159 طالب ثم علوم الأرض والمحيط بـ: 85 طالب، وما لوحظ على العموم ومن خلال الإحصائيات أن الطالب الأجنبي يفضل ويميل إلى التخصصات العلمية والتقنية أكثر من التخصصات الأدبية في نظام LMD ويمكن إرجاع هذا وبالدرجة الأولى إلى مشكلة اللغة حيث أن العلوم العلمية معظمها تدرس باللغات الأجنبية على عكس الفروع الأدبية التي تستخدم فيها وبالدرجة الأولى اللغة الأم ألا وهي اللغة العربية، أن أكثر المناطق والولايات اجتذابا هي العاصمة الجزائر وهذا بـ: 611 طالب تليها ولاية بجاية بـ: 464 طالب ثم ولاية تيزي وزو بـ: 406 طالب بعدها وهران بـ: 404 طالب ثم ولاية عنابة بـ: 341 طالب¹⁸.

5. منهج الدراسة:

كما إن كل دراسة تقتضي منهج بحث معين؛ وفي هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي المقارن الذي يهدف الى دراسة الظاهرة بجميع خصائصها ويقوم بمقارنة البيانات التي تم جمعها ثم محاولة الوصول إلى العوامل التي تتحكم فيها، وأخيرا الوصول إلى نتائج قابلة لتعميمها.

6. أدوات جمع البيانات:

- تم الاعتماد في هذه الدراسة على كل من المقابلة والاستمارة وتم تقسيمها إلى قسمين:
- قسم المعلومات الشخصية؛
 - أما القسم الثاني من الاستمارة فقد احتوى على 89 سؤال، كانت موزعة على ثلاثة محاور، و كان كل محور يحاول أن يغطي فرضية من فرضيات الدراسة الثلاثة الأولى.

6.1 الخصائص السيكمترية للاستمارة:

كما حساب معامل ثبات الاستمارة:

تم باستخدام صدق المحتوى، ومن خلال تطبيق المعادلة الإحصائية التي اقترحها "Laushe"، حيث كانت $N = 0.833$ ، أي الاستمارة تتميز بثبات جيد.

كما حساب معامل صدق الاستمارة:

اعتمدنا في حساب الثبات على طريقة التجزئة النصفية "التجزئة النصفية الفردي والزوجي"، وعليهم $ص = 0.73$

7. عينة الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على العينة العنقودية الطبقية، ولقد شمل مجتمع الإحصائي للدراسة على طلبة أجنبية بجامعة بومرداس والبليدة والمسيلة وطلبة جزائريين بجامعة باريس 08 وباريس 10 وكان عددها النهائي 130 فرد. والجدول التالي يوضح توزيع أفراد العينة لهذه الدراسة:

الجدول رقم (1): توزيع أفراد العينة

الجامعة الجزائرية			الجامعة الفرنسية		
أفراد العينة		الجامعة	أفراد العينة		الجامعة
ت	%		ت	%	
31	29.52	بومرداس	26	53.06	باريس 10
36	34.28	البلدية	23	46.93	باريس 08
38	36.19	المسيلة			
105	100	المجموع	49	100	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

8. أساليب المعالجة الإحصائية:

لقد تم استخدام عدة أساليب إحصائية لمعالجة البيانات المتحصل عليها و كانت كآتي :

- اختبار "T" .
- معامل الارتباط؛
- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري؛
- النسب المئوية.

9. النتائج المتحصل عليها:

1.9 بالنسبة للفرضية الأولى:

الفرضية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين دوافع الطلبة الجزائريين والأجانب نحو الدراسة في الجامعات (الجزائرية/الفرنسية) في ظل تطبيق LMD.

الفرضية الصفرية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء الطلبة الأجانب والجزائريين الجزائريين حول دور السلطات (الجزائرية/الفرنسية) فيما يخص دورها في تفعيل الحركة الدولية للطلبة في جامعاتنا في ظل تطبيق نظام LMD. والجدول التالي يوضح ملخص المعالجة الإحصائية للفرضية الأولى :

الجدول رقم(2): ملخص المعالجة الاحصائية للفرضية الاولى

العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	T المجدولة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
العينة 1=81	97.83	20.36	8.61	2.36	128	0.01
العينة 2=49	92.75	16.90				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

❖ الخلاصة الإحصائية:

يلاحظ من خلال التحليل الإحصائي للجدول رقم (2) والذي يمثل ملخص المعالجة الإحصائية للفرضية الأولى أن (ت) المحسوبة اكبر من (ت) المجدولة عند درجة الحرية 128 ومستوى دلالة 0.01 بمعنى ذلك أنها دالة عند هذا المستوى وبالتالي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين دوافع الطلبة الجزائريين والأجانب نحو الدراسة في الجامعات (الجزائرية/الفرنسية) في ظل تطبيق LMD.

❖ الخلاصة البيداغوجية:

انطلاقا من التحليل الإحصائي وجدنا أن الفروقات كانت دالة أي وجود فروق بين استجابات أفراد العينيتين والمتمثلين في الطلبة الأجانب الذين يزاولون دراستهم نظام LMD في الجامعات: بومرداس، البليدة المسيلة وكذلك الطلبة الجزائريين الذين يزاولون دراستهم نظام LMD في جامعة باريس 08 وباريس 10 حول دوافعهم نحو الدراسة في الجامعات السابقة الذكر، والتي تم تقسيمها إلى ثلاث مؤشرات وهي الدوافع العلمية والدوافع الاجتماعية والدوافع المادية.

وعليه ومن خلال ما سبق سواء من خلال التحليل الإحصائي أو التحليل البيداغوجي فإننا نستنتج أن الفرضية الإجرائية الأولى تحققت أي انه وجد فروق ذات دلالة إحصائية بين دوافع الطلبة الأجانب والجزائريين للدراسة نحو الجامعات (الفرنسية/الجزائرية) في ظل تطبيق نظام LMD.

2.9 بالنسبة للفرضية الثانية:

كما الفرضية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء الطلبة الأجانب والجزائريين حول دور السلطات (الجزائرية/الفرنسية) فيما يخص دورها في تفعيل الحركة الدولية للطلبة في جامعاتنا في ظل تطبيق نظام LMD.

كما الفرضية الصفريّة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء الطلبة الأجانب والجزائريين حول دور السلطات (الجزائرية/الفرنسية) فيما يخص دورها في تفعيل الحركة الدولية للطلبة في جامعاتنا في ظل تطبيق نظام LMD، والجدول التالي يوضح ملخص المعالجة الإحصائية للفرضية الثانية:

الجدول رقم(3): ملخص المعالجة الإحصائية للفرضية الثانية

العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	T المجدولة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
العينة 1=81	110.63	23.74	11.4	2.36	128	0.01
العينة 2=49	117.27	14.23				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

❖ الخلاصة الإحصائية:

يلاحظ من خلال التحليل الإحصائي للجدول رقم (3) والذي يمثل ملخص المعالجة الإحصائية للفرضية الثانية أن (ت) المحسوبة أكبر من (ت) الجدولة عند درجة الحرية 128 ومستوى دلالة 0.01 بمعنى ذلك أنها دالة عند هذا المستوى وبالتالي يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء الطلبة الجزائريين والأجانب حول دور السلطات (الفرنسية/الجزائرية) فيما يخص دورها في تفعيل الحركة الدولية للطلبة في جامعاتنا في ظل نظام LMD.

❖ الخلاصة البيداغوجية:

انطلاقاً من التحليل الإحصائي وجدنا أن الفروقات كانت دالة أي وجود فروق بين استجابات أفراد العينتين والمتمثلين في الطلبة الأجانب المتواجدين في المؤسسات الجامعية الجزائرية السابقة الذكر والطلبة الجزائريين المتواجدين في المؤسسات

الجامعية الفرنسية السابقة الذكر حول آرائهم التي تحض دور السلطات (الجزائرية / الفرنسية) في دورها في تفعيل الحركية الدولية للطلبة في جامعاتها في ظل تطبيق نظام LMD لقد تم تقسيمها إلى سبع مؤشرات وهي: الإعلام، التسهيلات القانونية، نوعية الحركية، عمل الجمعيات والمنظمات الخيرية الاعتراف العلمي، الإقامة، الخدمات الاجتماعية .

من خلال ما سبق سواء من خلال التحليل الإحصائي أو التحليل البيداغوجي فإننا نستنتج أن الفرضية الإجرائية الثانية تحققت أي انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء الطلبة الجزائريين والأجانب حول دور السلطات (الجزائرية - الفرنسية) فيما يخص دورها في تفعيل الحركية الدولية للطلبة في جامعاتها في ظل تطبيق نظام LMD .

3.9 بالنسبة للفرضية الثالثة: التي تنص أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء الطلبة الجزائريين والأجانب حول مستواهم العلمي ومدى تأقلمهم مع نظام الدراسة في الجامعات (الجزائرية- الفرنسية) في ظل تطبيق نظام LMD .

الفرضية الصفرية: لا توجد توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء الطلبة الجزائريين والأجانب حول مستواهم العلمي ومدى تأقلمهم مع نظام الدراسة في الجامعات (الجزائرية / الفرنسية) في ظل تطبيق نظام LMD، والجدول التالي يوضح ملخص المعالجة الإحصائية للفرضية الثالثة:

الجدول رقم(4): ملخص المعالجة الإحصائية للفرضية الثالثة.

العينه	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	T الجدولة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
العينه 1= 81	116.04	21.98	13.06	2.36	128	0.01
العينه 2= 49	105.33	20.07				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

❖ الخلاصة الإحصائية:

يلاحظ من خلال التحليل الإحصائي للجدول رقم (4) والذي يمثل ملخص المعالجة الإحصائية للفرضية الثالثة أن (ت) المحسوبة اكبر من (ت) الجدولة عند درجة الحرية 128 ومستوى دلالة 0.01 بمعنى ذلك أنها دالة عند هذا المستوى وبالتالي يوجد فروق

ذات دلالة إحصائية بين آراء الطلبة الجزائريين والأجانب حول مستواهم العلمي ومدى تأقلمهم مع نظام الدراسة في الجامعات (الجزائرية / الفرنسية) في ظل تطبيق نظام LMD.

❖ الخلاصة البيداغوجية:

انطلاقا من التحليل الإحصائي وجدنا أن الفروقات كانت دالة أي وجود فروق بين استجابات أفراد العينيتين والمتمثلين في الطلبة الأجانب المتواجدين في المؤسسات الجامعية الجزائرية السابقة الذكر والطلبة الجزائريين المتواجدين في المؤسسات الفرنسية السابقة الذكر بين آرائهم حول مستواهم العلمي ومدى تأقلمهم مع نظام الدراسة في الجامعات (الجزائرية/الفرنسية) في ظل تطبيق نظام "LMD" وقد تم تقسيمها إلى أربعة مؤشرات وهي: مؤشر اللغة، البرنامج الدراسي، طرق التدريس، التقييم.

من خلال ما سبق سواء من خلال التحليل الإحصائي أو التحليل البيداغوجي فإننا نستنتج أن الفرضية الإجرائية الثالثة تحققت أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء الطلبة الجزائريين والأجانب حول مستواهم العلمي ومدى تأقلمهم مع نظام الدراسة في الجامعات (الجزائرية -الفرنسية) في ظل تطبيق نظام "LMD".

4.9 بالنسبة للفرضية الرابعة: تتصلى وجود آفاق واستراتيجيات مستقبلية تسعى من خلالها الجامعة الجزائرية إلى جذب الطلبة الأجانب إلى مؤسساتها في ظل تطبيق نظام "LMD". ولجمع البيانات والمعلومات لهذه الفرضية تم الاعتماد على المقابلة، حيث كان عدد المقابلات من 03 إلى 04 حصص، حيث كانت حول جمع الإحصائيات واتفاقيات ومناقشتها وفيها تم طرح مجموعة من الأسئلة والتي كان مضمونها حول نظرة الجزائر المستقبلية في وضع خطط واستراتيجيات تخص الحركة الدولية للطلبة نظام "LMD"، أما عن مصادر المعلومات فتقريبا كانت من طرف مسؤولين نظام "LMD" على مستوى الجامعة وهذا بالنسبة للمؤسسات الجامعية التي يدرس بها أفراد العينة في الجزائر.

من خلال تحليل المقابلات فإننا نستنتج أن الفرضية الإجرائية الرابعة تحققت نسبيا أي أن الجامعة الجزائرية ليست لديها أية خطط واستراتيجيات لجذب الطلبة الأجانب إليها وإنما تهدف إلى بعث بعض من طلابها إلى الجامعات الأجنبية ليعودوا فيما بعد حتى تستفيد الدولة من خبراتهم المكتسبة في الجامعات الأجنبية.

من خلال تحليل المقابلات فإننا نستنتج أن الفرضية الإجرائية الرابعة تحققت نسبيا أي أن الجامعة الجزائرية ليست لديها أية خطط واستراتيجيات لجذب الطلبة الأجانب إليها حيث إنها تطبق سياسة الانغلاق، وإنما تهدف إلى بعث بعض من طلابها إلى الجامعات الأجنبية ليعودوا فيما بعد حتى تستفيد الدولة من خبراتهم المكتسبة في الجامعات الأجنبية.

خاتمة:

جاءت هذه الدراسة لمعرفة واقع الحركة الدولية للطلبة في الجامعة الجزائرية والفرنسية وهذا من وجهة نظر الطلبة الأجانب المتواجدين بالجامعة الجزائرية ونخص بالذكر جامعة المسيلة وبومرداس والبلدية والطلبة الجزائريين بكل من الجامعة باريس 08 وباريس 10 بفرنسا وكذا مسؤولي نظام "LMD" على مستوى الجامعات الجزائرية السابقة الذكر والوزارة الوصية، وهذا للوقوف على مدى فعالية هذا النظام خاصة على مستوى أهدافه خصوصا هدف الحركة والتي تعتبر أحد مظاهر وأهداف الرئيسية لهذا النظام حيث توصلت هذه الأخيرة أن الطلبة الأجانب لديهم نية في العودة إلى بلدانهم بعد الانتهاء من الدراسة على عكس الطلبة الجزائريين المتواجدين في الجامعات الفرنسية اللذين يودون الاستمرار في العيش في فرنسا وبالتالي تحولهم من مقيم مؤقت إلى مقيم دائم وعليه نستنتج أن الحركة الطلابية في ظل تطبيق نظام ل.م.د. تتحول وتأخذ شكل الهجرة العلمية كما الحركة الدولية تأخذ اتجاه واحد من الجنوب إلى الجنوب.

قائمة الإحالات والمراجع:

أولا/ قائمة الإحالات:

¹- لعمورة وردة، 2001:102

²- المرمول، 1980: 04

³- زوليخة طوطاوي، 1993: 39-40

⁴- رحمون، دون سنة: ص 16

⁵- Processus de Bologne, Octobre, 2004 :4

⁶- MC Carthy 2005 : 67

⁷- حجازي 1999: 16

⁸- الخضير، 2001: 8

- ⁹ - الطعيمة، 2004 : 37
- ¹⁰ - محمد السيد، 2002: 39
- ¹¹ -Reichert et Tanch, 2003 :05
- ¹² - حرز الله وباداري، 2008: 20
- ¹³ -Guide de la mobilité internationale enseignante 2006 :15
- ¹⁴ -Harfi, et Mathieu, 2005 :110-112.
- ¹⁵ -Agence Europe-Education-Formation France, mai 2009 :04
- ¹⁶ - عبد السلام عبدنوير، 15-10-2009.
- ¹⁷ - هاشم نعمة 26-04-2007
- ¹⁸ - الحولية الإحصائية، رقم 39، 2007-2008/2008-2009

ثانيا/ قائمة المراجع:

1. بشير معمريه، القياس النفسي وتصميم أدواته، منشورات الحبر، الجزائر، 2007 .
2. محمد الصالح مرمول، دور الجامعة الجزائرية في تغيير البنية الاجتماعية، مجلة سيرتا، جامعة قسنطينة العدد 03، 1980.
3. زوليخة طوطاوي، الجو التنظيمي السائد في الجامعة الجزائرية وعلاقته برضا الأساتذة وأدائهم، رسالة ماجستير، علم النفس جامعة الجزائر، 1993.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حولية إحصائية 2004/2005.
5. محمد مقداد، جامعات البلدان النامية في عهد العولمة : أمل البقاء بين التحديات المستمرة والأزمات الحادة، البحرين .
6. رشدي احمد طعمية، محمد بن سليمان البندري، التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير، دار الفكر العربي، ط 1 القاهرة، 2004 .
7. سلسلة إصدارات مخبر إدارة وتنمية الموارد البشرية، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد 01 2004
8. سعيد بن عيسى وبلقاسم بلقيدوم، بعض تحديات التي تواجه تطبيق نظام LMD في الجامعة الجزائرية، الملتقى الدولي الأول: نظرة جديدة للتعليم العالي والبحث العلمي بين الضغوطات العالمية والاختيارات الذاتية 27-28 نوفمبر 2005 المركز الجامعي أم البواقي
9. محبا زيتون، التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة ثقافة السوق، ط 1، لبنان، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2005.

10. www.eees.fr .
11. Mahfoud BENNOUNE , Education , Culture et Développement En Algérie, MARINOOR-ENAG , Algérie .
12. Conférence mondiale sur l'enseignement supérieur au 21 siècle ,paris, 1998 .
13. Annick Cartron ,lmd a l'Université René Descartes(paris5) ,2002,France
14. Les notes de compus France, la mobilité des étudiants du Maghreb et d'Afrique Sub-saharienne , n°17, octobre 2009 .
15. Mohamed HARFI et Claude MATHIEU, Etudiants et chercheurs à l'horizon 2020, Enjeux de la mobilité internationale et de l'attractivité de la France ,2005, Paris.

دور ادارة المعرفة في ايجاد وتعزيز جودة التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء الهيئة
التدريسية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالأغواط

***The Role of knowledge Management in Promoting the Quality of Higher
Education from Faculty Members Point of View: Faculty of Economic,
Commercial and Management Sciences, Laghouat, Algeria***

أ. الأمين حلموس

lamine_halmous@yahoo.fr

جامعة عمار ثليجي بالأغواط

تاريخ قبول النشر: 2018/06/27

تاريخ الاستلام: 2017/10/03

الملخص:

تعد المعرفة والخبرة أساس الإدارة بالمنظمات عموما فهما يعدان الآن من أصول المنظمة الرئيسية، لذلك فإن إدارة هاتيه المعرفة من شأنه أن يزيد من قدرات وكفاءات عاملها، وكذا يزيد من قدرتها المالية وقيمتها وتحقيقها لمزايا تنافسية، خاصة مع التطور السريع والتغيرات التي تشهدها البيئة المحيطة بها ما يلزمها ضرورة التأقلم معها ومسايرتها ولعل الجودة عامل أساسي لديمومتها. لذلك هدفت دراستي إلى دراسة عمليات إدارة المعرفة (توليد المعرفة، خزن المعرفة، توزيع المعرفة وتطبيق المعرفة) وإظهار دورها في إيجاد وتعزيز الجودة عند أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير في جامعة عمار ثليجي بالأغواط، وذلك من خلال استطلاع آراء بعض الأساتذة العاملين ضمن الكلية من خلال استبانته للدراسة وقد تم استخدام برنامج SPSS لاختبار الفرضيات لاختبار الفرضيات بالاستعانة بمجموعة من الأساليب الإحصائية وقد توصلت لمجموعة من النتائج أهمها: أن لعمليات إدارة المعرفة دور في إيجاد وتعزيز الجودة وهذا ما يفسره معامل التحديد R^2 الذي جاء مساويا لـ: 0.424 ما يشير إلى أن عمليات إدارة المعرفة تفسر ما مقداره 42.4% % من المتغير التابع الجودة خاصة لما يتعلق الأمر بتطبيق المعرفة.

الكلمات المفتاحية: المعرفة، إدارة المعرفة، الجودة، جودة التعليم العالي.

Abstract:

This study aimed to examine the knowledge management processes (knowledge generation, knowledge storage, knowledge distribution and knowledge application) and show their role in creating and enhancing quality to the professors of economics, trade and science of management at the University of AmmarTeledji in laghouat , In this study I used SPSS program, to test hypotheses by using a combination of statistical methods and we have been reached for a range of outcomes, including: that the knowledge management processes have a role in creating and enhancing quality and this is explained by the coefficient of determination R^2 , which was equal to: 0.424 indicates that knowledge management processes explains 42.4% of the dependent variable: quality, especially when it comes to the application of knowledge.

Keywords: knowledge, knowledge management, quality, quality of higher education.

أولاً: مشكلة الدراسة

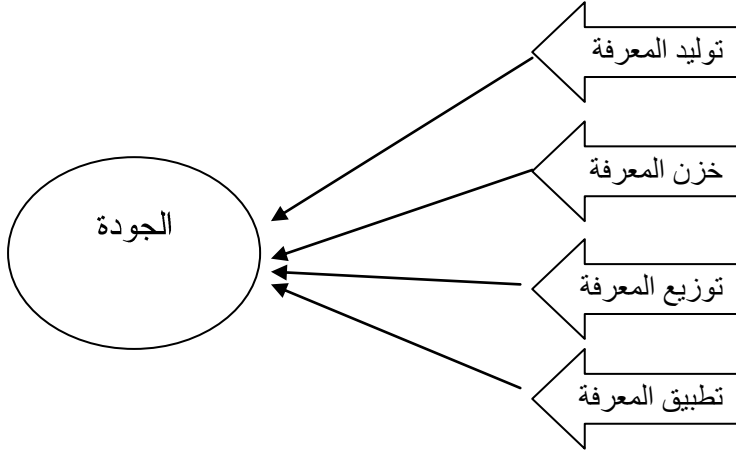
تعتبر إدارة المعرفة من المداخل الحديثة التي تسعى إلى تحسين الأداء وهي نتاج التطورات الفكرية المعاصرة، فمفهوم الإدارة الحديثة نتج عنه ارتفاع في قيمة وأهمية الأصول غير المادية أو ما يطلق عليها الأصول غير الملموسة، إذ أصبحت في الوقت الراهن وفي ظرف قياسي تمثل النسب الأكبر في أصول المؤسسات، ويقصد بها المعرفة المتراكمة في عقول البشر والنتيجة عن الممارسة الفعلية للعمل، خاصة في ظل البيئة التنافسية المرتكزة على التجديد المستمر للمعلومات والمعارف، أصبحت الأصول الفكرية واحدة من المرتكزات الرئيسة بالنسبة للمنظمات، حيث تسعى إلى الاستثمار فيها، ونقلها، ومحاكاة أفضل النماذج، وتطبيقها، على النحو الذي يحقق لها قيمة مضافة ويمنحها القدرة على أن تجاري ما يحدث في البيئة، من خلال إنتاج السلع والخدمات ذات الجودة العالية، ومؤسسات التعليم العالي ليست بمعزل عن تلك البيئة ولذلك فهي في حاجة إلى تفعيل مداخل الإدارة الحديثة بها وعلى رأسها غدارة المعرفة، وانطلاقاً من ذلك يمكننا أن نصوغ مشكلة البحث التالية:

إلى أي مدى تؤثر عمليات إدارة المعرفة في إيجاد وتعزيز جودة التعليم العالي من وجهة نظر أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة عمار ثليجي بالأغواط (الجزائر)؟

الشكل رقم (01): شكل يمثل متغيرات الدراسة

المتغير التابع (الجودة)

المتغير المستقل: (إدارة المعرفة)



ثانيا: فرضيات الدراسة:

يمكن حصر فرضيات هذه الدراسة بهدف طرحها للمناقشة واختبار صحتها في الآتي:

الفرضية الرئيسية:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمليات إدارة المعرفة وإيجاد وتعزيز الجودة لدى أساتذة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .

- تتفرع هذه الفرضية الرئيسية إلى مجموعة من الفرضيات الفرعية المتمثلة في:
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين توليد المعرفة وإيجاد وتعزيز الجودة.
 - هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تخزين المعرفة وإيجاد وتعزيز الجودة.
 - هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين توزيع المعرفة وإيجاد وتعزيز الجودة.
 - هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعرفة وإيجاد وتعزيز الجودة.

ثالثا: المعرفة:

1- مفهوم المعرفة:

المعرفة (Connaissance) (Knowledge) ليست موضوعا جديدا بقدر ما هي مصطلح جديد بمعنى قديم هو العلم، فالمعرفة الأولى للإنسان في المجتمعات البدائية كانت

مقتصرة على معرفة الإنسان لنفسه وبيئته والتي تضمن له البقاء هاته المعارف يتحصل عليها الإنسان ضمن الجماعة البشرية التي يعيش فيها وهي عبارة عن مجموعة سلوكيات يومية ومجموعة قواعد مسلم بها من طرف الجماعة وفي التنزيل الحكيم سبعمئة و خمسين آية تحت المؤمن على التأمل وإعمال العقل والفكر والمنطق نأخذ مثلاً : قوله تعالى ((الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ * عَلَّمَهُ الْبَيَانَ *))¹ و في آية أخرى ((يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ))²

والحكمة هي نتاج العمل بالمعرفة بحيث تعتمد المعرفة بدرجة أولى على العنصر البشري إذ يعتبر العملة الأقوى نظرا لما حباه الله به من عقل وهو أكثر أدوات اكتساب ونقل وتخزين المعرفة تعقيدا وأسهلها استخداما. و قد تعددت التعريفات التي أوردها الباحثون للمعرفة وأهمها:

- عرفها (Peter Drucker) : «تعتبر المعارف المورد الاقتصادي الأساسي، والمورد المسيطر و الوحيد الذي يعطي ميزة تنافسية»³ ، ووصفها أيضا في سنة 1995: « المعرفة هي القوة وعلل ذلك أن الناس في الماضي يكتمون المعارف لإبقاء القوة والسلطة لديهم، واستدرك أن القوة هي في تحويل المعلومات من أجل الإنتاج وليست في إخفائها »⁴ .
- « إن المعرفة تعني الفهم الإدراك والتعلم، والمعرفة ترتبط بحالة أو واقع أو جانب أو مشكلة معينة واستنادا إلى البيانات والمعلومات المتوفرة عنها والمتصلة بها، ولذلك فإن المعرفة ذات علاقة مباشرة بكل من البيانات والمعلومات التي تتيح الوصول إلى المعرفة »⁵ .

2- أنواع المعرفة :

- تصنيف بولاني :أول من أشار إلى أن المعرفة ليست نوعا واحد هو (Polanyi) حينما قال « أننا نعرف أكثر مما نقول » « we know more than we say »⁶، وقد صنف المعرفة إلى نوعين هما :المعرفة الضمنية Tacit. المعرفة الظاهرية Explicit، ويمكن استعراض هذين النوعين :

- المعرفة الضمنية : و يعرفها (Allen) بأنها « المعرفة التي لا يمكن للأفراد تقاسمها فيما بينهم لأنها تشمل ما يكمن في نفس الفرد أي المعرفة النفسية، المعرفة الإدراكية والمعرفة السلوكية ».⁷
 - المعرفة الظاهرية : « المعرفة الظاهرية (المعلنة أو المرزمة) هي التي يمكن التعبير عنها بالكلمات والأرقام الأصوات والتشارك فيها من خلال البيانات والمحاولات العلمية ومواصفات المنتج والكتيبات وبناءا عليه فإنه يمكن نقل المعرفة الظاهرية إلى الأفراد بسهولة ».⁸
- والجدول التالي فيه مقارنة بين النوعين:

الجدول رقم (01): المعرفة الظاهرية والمعرفة الضمنية

المعرفة الضمنية	المعرفة الظاهرية
• غير رسمية صعبة الانتقال • تقاسمها مع الآخرين صعب • صعب التعبير عنها وصعبة التصنيف • مملوكة أكثر لدى الأشخاص • تشكل 80% من المعرفة داخل المؤسسة	• رسمية قابلة للانتقال • توزع بسهولة • يمكن التعبير عنها بالكلمات و بوسائل أخرى • عند الأشخاص وفي الأرشيف • لا تشكل أكثر من 20% من المعرفة داخل المؤسسة

Source: Michel Grundstein, De la capitalisation des connaissances dans l'entrepris les fondamentaux du (knowledge management) ,Université Paris Dauphine, 2003, p: 23.

رابعاً: إدارة المعرفة:

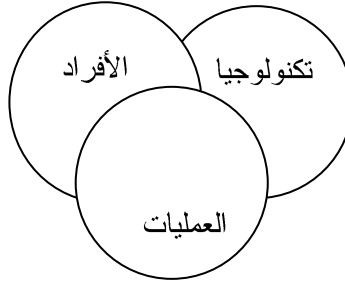
أول من استخدم مصطلح إدارة المعرفة (Knowledge Management) هو : (Don Marchand) في بداية الثمانينات من القرن الماضي باعتبارها المرحلة النهائية من الفرضيات المتعلقة بتطور نظم المعلومات لكنه لم يشير إليها بشكل مستقل أو بوصفها عمليات⁹.

1_تعريف ادارة المعرفة:

- و قد قدمت جامعة تكساس تعاريفا لإدارة المعرفة: «إدارة المعرفة عملية منظمة للبحث عن المعلومات واختيارها وتنظيمها وتصنيفها بطريقة تزيد عن مستوى فهم العاملين لها وتخزينها بشكل يحسن مستوى ذكاء المنظمة ويوفر لها المرونة اللازمة في العمل ويحافظ على الأصول الفكرية من الضياع ويسهل عملية الاستفادة منها من أجل اتخاذ القرارات و التعلم من الخبرات التي تمر بها».¹⁰

- وتتضمن إدارة المعرفة ثلاثة عناصر مهمة (Bose, 2001): ¹¹
الأفراد : (People) : هم من يخلقون ويتشاركون المعرفة ويستعملونها وهم من يجمعون ويشكلون الثقافة التنظيمية التي تنشئ وتحرض على تقاسم المعرفة.
العمليات: (Processes) : هي عبارة عن الطرق لامتلاك ،خلق، تنظيم، تقاسم وتبادل المعرفة.
التكنولوجيا: (Technology): يقصد بها الآلات (الكمبيوتر ،تكنولوجيا الاتصالات ،التشبيك) والتي تخزن لنا البيانات والمعلومات والمعرفة وتزودنا بها من مواقع مختلفة من المنظمة ومن خارجها .

الشكل رقم (02): عناصر إدارة المعرفة



Source: Pooya Rasso, op,cit,p:21.

خامسا: الجودة في مؤسسات التعليم العالي:

ان مصطلح الجودة هو بالأساس هو مفهوم اقتصادي ظهر بناءا على التنافس الصناعي والتكنولوجي بين الدول الصناعية المتقدمة بهدف مراقبة جودة الإنتاج وكسب الثقة وقد

تعددت التعاريف المتعلقة بالجودة ومن أشهرها تعريف الجمعية الأمريكية للجودة (الحالة المتحركة او الدينامكية المتغيرة والمتعلقة بالخدمات والمنتجات والأفراد والعمليات والبيئة لغرض سد حاجة او مواجهة متطلبات متوقعة)¹² ومهما تعددت تعاريف مفهوم الجودة إلا انها تلتقي في أربعة عناصر أساسية وهي :

الجودة :درجة التفضيل DEGREE OF SUPERLATIVE :فالجودة بالنسبة لكثير من الناس تعني التفضيل لذلك تعد سيارة مرسديس سيارة الجودة أي أنها مردفا للرفاهية والتميز .

الجودة :المطابقة للاستعمال FITNESS OF USE: تعرف الجودة على انها الموائمة للاستعمال وذلك لأهمية الجودة في التصميم والإنتاجية من حيث المستلزمات الضرورية للعمل مما يحقق الأمان للعاملين ،بالإضافة إلى مشاركة العميل في وضع متطلبات الجودة

الجودة:المطابقة مع المتطلبات CONFORMITY WITH THE REQUIREMENTS تحقيق الجودة وفقا لهذا المفهوم يتم إذا اشبع المنتج أو الخدمة كل المتطلبات المحددة من طرف العملاء سواء حددت في عقد الشراء أو مفروضة من طرف القانون .

الجودة التركيز على العميل :COSTUMER FOCUS: الجودة هي مجموعة الخصائص الشمولية في السلع والخدمات المؤثرة في تلبية حاجات العميل الظاهرية والضمنية .

سادسا: دور إدارة المعرفة في تعزيز جودة التعليم العالي (دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)

سنحاول هنا إظهار طبيعة العلاقة والأثر للمتغير المستقل عمليات إدارة المعرفة على المتغير التابع ايجاد وتعزيز الجودة، من خلال إسقاط ما تم تناوله نظريا على كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة عمار ثلجي بالأغواط.

1_ تحليل وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة عمار ثلجي بالأغواط

سنحاول هنا إظهار واقع المؤسسات الجزائرية من التوجهات الحديثة في التسويق، من خلال دراستنا العملية هذه.

1_1 مجتمع وعينة الدراسة:

- **مجتمع الدراسة :** تمثل في أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي بالأغواط والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(02): هيئة التدريس الدائمة بالكلية

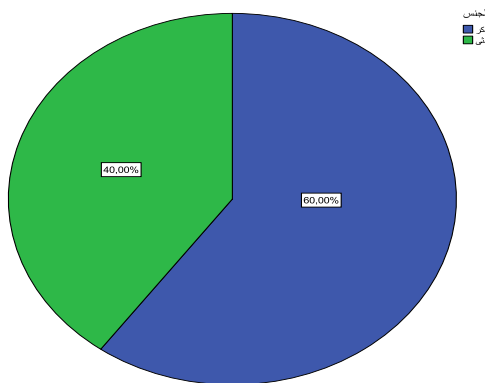
الدرجة العلمية	أستاذ التعليم العالي	أستاذ محاضر	أستاذ مساعد	أساتذة ملحقة أفلو	المجموع
العدد	(أ)	(ب)	(أ)	(ب)	أستاذ مساعد "ب"
3	6	13	48	16	92

المصدر: ادارة المستخدمين بالكلية (فيفري 2014)

- **عينة الدراسة:** تم أخذ عينة مكونة من 55 أستاذ من أصل 92 أي ما نسبته 59.78% تقريبا، وتم استرجاع 45 استبانة وكانت كلها صالحة للدراسة أي ما نسبته تقريبا 48,91%.

2_1 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخصائص الشخصية

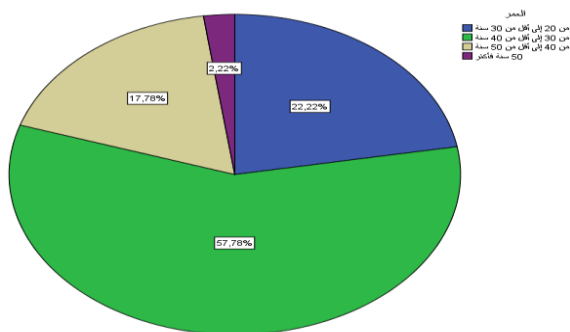
الشكل رقم (03): توزيع أفراد العينة حسب الجنس



المصدر: إعداد الباحث على ضوء مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الشكل أن نسبة الذكور إلى الإناث كبيرة 60% مقابل 40% ويمكن أن نرجع ذلك إلى أن النسبة الأكبر من الأساتذة هم من الذكور وهذا ما يعكسه واقع الكلية.

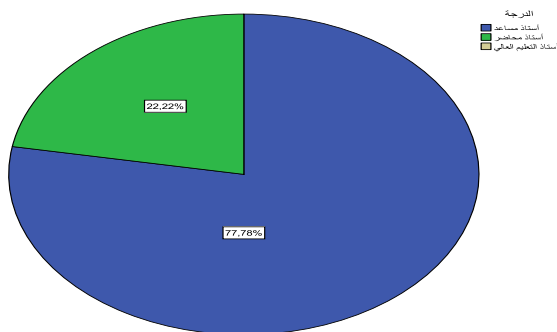
الشكل رقم (04): توزيع أفراد العينة حسب العمر



المصدر: إعداد الباحث على ضوء مخرجات برنامج SPSS

يتبين من الشكل أن أغلب أفراد العينة تقل أعمارهم عن 40 وتكون 30 سنة بنسبة 57,78%، تليها نسبة الأفراد العاملين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 20 وأقل من 30 سنة بنسبة 22,22%، فنسبة العاملين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 40 وأقل من 50 سنة بنسبة 17,78%، وأخيراً أكثر من 50 سنة بنسبة 2,22% هذا يظهر أن هناك تنوع في أعمار عينة الدراسة من جهة وسياسة التوظيف التي تتبناها الجامعة والتي تشمل حديثي التخرج.

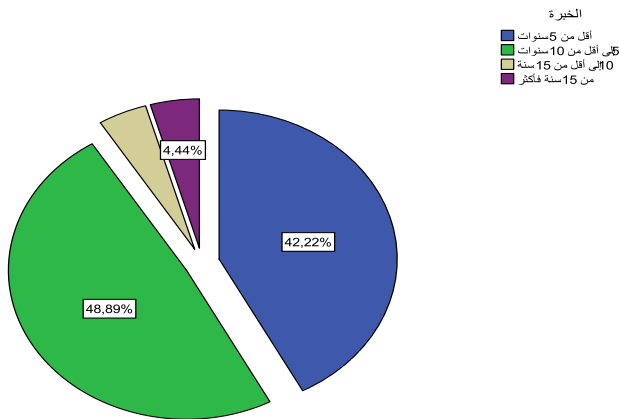
الشكل رقم (05): توزيع أفراد العينة حسب الدرجة



المصدر: إعداد الباحث على ضوء مخرجات برنامج SPSS

يظهر من الشكل أن العينة شملت كل من الأساتذة المحاضرين وكذا المساعدين، فكانت النسبة الأكبر في العينة من الأساتذة المساعدين بنسبة 77,78%، أما المحاضرين فبنسبة 22,22%، وهذا حقيقة يعكس واقع مجتمع الدراسة فعدد الأساتذة المحاضرين يبلغ عددهم 19 في حين عدد الأساتذة المساعدون بلغ 70.

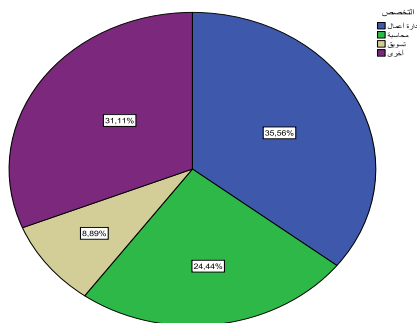
الشكل رقم (06): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة



المصدر: إعداد الباحث على ضوء مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الشكل أن النسبة الأكبر من أفراد العينة تقل خبرتهم عن 10 سنوات وتزيد عن 5 وبلغت نسبتهم 48,89% تليها نسبة الأساتذة التي تقل خبرتهم عن 5 سنوات بنسبة 42,22% ثم نفس النسبة 4,44% لكلا مما تتراوح خبرتهم بين 10 و 15 سنة، وأكثر من 15 سنة، وهذا ما يعكس ويدعم مذكرته سابقا خاصة وأن الجامعة تستقطب أفراد جدد كل سنة.

الشكل رقم (07): توزيع أفراد العينة حسب التخصص



المصدر: إعداد الباحث على ضوء مخرجات برنامج SPSS

تتوزع التخصصات في الكلية من إدارة أعمال بنسبة 35,56%، والمحاسبة بنسبة 24,44%، والتسويق بنسبة 8,89%، إضافة للتخصصات الأخرى من (تجارة، نقود مالية وبنوك، نظم المعلومات ومراقبة التسيير، فرنسية...الخ) بنسبة 31,11%، وهذا يعكس واقع التنوع في الكلية.

2_تحليل بيانات الدراسة

قمت من خلال دراستي العملية بتصميم استبانة للدراسة وتقسيمها لخمسة محاور شملت كل من: توليد المعرفة، خزن المعرفة، توزيع المعرفة، وتطبيق المعرفة، وتعزيز الجودة، من خلال استطلاع آراء عينة من أساتذة الكلية حول هاته الأبعاد. وتعد الاستبانة المصدر الأساس لجمع البيانات من عينة الدراسة حيث كانت عملية إدخال إجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة وفق مقياس ليكرت الثلاثي (Three points likert scale)، كما تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS في التحليل الإحصائي الوصفي في الحصول على نتائج الدراسة.

2_1_اختبار ثبات أداة الدراسة:

الجدول رقم (03): قياس ثبات أداة القياس

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
0.803	27

جاءت قيمة ألفا كرونباخ مساوية لـ 0.80 وهي قيمة مرتفعة وموجبة الإشارة وتتعدى 0.6 مما تعني زيادة مصداقية البيانات في عكس نتائج العينة على المجتمع، كما تعني استقرار المقياس وصلاحيته وملائمته لأغراض الدراسة.

2_2 عرض المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبيان:

الجدول رقم (04): جدول يمثل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لاتجاهات أفراد العينة حول توليد المعرفة

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %
هناك تفاعل بينك وبين زملائك لتوليد أفكار ومعارف جديدة	1.95	0.90	46.15
تقوم بالنقاط المعرفة من الانترنت وبرامج الحاسوب المتقدمة والمراكز البحثية	2.91	0.35	12.02
تكتسب المعرفة من التبصر في تجارب الآخرين	2.53	0.62	24.50
التربصات التي تمنحها لك الجامعة تساعدك في تقاسم وتشارك المعارف مع مختلف الأساتذة في أنحاء العالم.	2.44	0.69	28.27
الملتقيات والمؤتمرات التي تنظمها جامعتك تساعدك في كسب معارف جديدة.	2.22	0.82	36.93
المتوسط	2.41	0.42	17.42

بلغ الوسط الحسابي لمتوسط هذه العوامل (2.41) وانحراف معياري (0.42) وهو يقع ضمن فئة موافق لمقياس تصحيح الاستبيان، كما جاء معامل الاختلاف منخفض بقيمة 17.42% دلالة على الانسجام في إجابات أفراد العينة، كما أن العبارات كلها جاءت ضمن فئة موافق عدا العبارة الأولى والخامسة جاءت ضمن فئة محايد على التوالي هناك تفاعل بينك وبين زملائك لتوليد أفكار ومعارف جديدة بوسط حسابي 1.95، والملتقيات

والمؤتمرات التي تنظمها جامعتك تساعدك في كسب معارف جديدة بوسط حسابي 2.22، دلالة على وجود توجه وسعي نحو توليد المعرفة.

الجدول رقم(05): جدول يمثل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لاتجاهات أفراد العينة حول تخزين المعرفة

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف%
تعتمد في خزن المعرفة على السجلات والوثائق المكتوبة.	2.44	0.75	30.73
تعتمد في تخزين المعرفة على الحاسوب ووسائل خزن المعلومات الرقمية.	2.82	0.49	17.37
تحفز وتنشط الإدارة الأفراد ذي المعرفة العالية للحفاظ عليهم	1.53	0.62	40.52
تستخدم البريد الإلكتروني والمننديات لحفظ المعلومات	2.40	0.83	34.58
المتوسط	2.30	0.34	14.78

بلغ الوسط الحسابي لمتوسط هذه العوامل (2.30) وانحراف معياري (0.34) وهو يقع ضمن فئة محايد وقريب من موافق لمقياس تصحيح الاستبيان، كما جاء معامل الاختلاف منخفض بقيمة 14.78% دلالة على الانسجام في إجابات أفراد العينة، حيث جاءت جميع العبارات ضمن فئة موافق عدا العبارة الثالثة: تحفز وتنشط الإدارة الأفراد ذي المعرفة العالية للحفاظ عليهم التي جاءت ضمن فئة محايد بمتوسط حسابي مساو لـ: 1.53 وانحراف معياري 0.62 دلالة على وجود توجه ذاتي وسعي لحفظ المعرفة من قبل أفراد العينة.

الجدول رقم (06): يمثل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لاتجاهات أفراد العينة حول توزيع المعرفة

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %
يتم توزيع المعرفة اعتمادا على العلاقات والاتصالات غير الرسمية والزملاء	2.31	0.76	32.90
يتم توزيع المعرفة بتدوير الأعمال الوظيفية (تنوع المقاييس كل سنة)	1.97	0.81	41.11
يتم توزيع المعرفة بتشكيل فرق العمل والاجتماعات الدورية	1.57	0.69	43.94
تشارك في الملتقيات والمؤتمرات الوطنية والدولية من أجل تبادل ونشر المعارف.	2.44	0.78	31.96
من وقت إلى آخر تستخدم المجلة التي تصدرها كليتك لتبادل ونشر المعرفة.	1.60	0.68	42.50
المتوسط	1.98	0.39	19.69

بلغ الوسط الحسابي لمتوسط هذه العوامل (1.98) وانحراف معياري (0.39) وهو يقع ضمن فئة محايد لمقياس تصحيح الاستبيان، كما جاء معامل الاختلاف منخفض بقيمة 19.69%، كما كان هناك تباين في الفقرات بين الموافقة والحياد وعدم الموافقة، فجاء الحياد في كل من العبارات الأولى والثانية والثالثة بمتوسطات حسابية على التوالي: 2.31، 1.97، و1.57، في ما كانت الموافقة على العبارة الرابعة: تشارك في الملتقيات والمؤتمرات الوطنية والدولية من أجل تبادل ونشر المعارف بمتوسط حسابي مساو لـ: 2.44، أما العبارة الخامسة والخاصة باستخدام مجلة الكلية لنشر المعرفة فجاءت في فئة غير موافق بوسط حسابي مساو لـ: 1.60 دلالة على وجود نقص في توزيع المعرفة بين أفراد العينة.

الجدول رقم(07): جدول يمثل الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لاتجاهات أفراد العينة حول تطبيق المعرفة

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %
هناك إدراك تام للمعلومات التي تمتلكها وأنت قادر على تطبيقها	2.62	0.61	23.28
هناك ثقافة تنظيمية سائدة تدعو للتطبيق الفعال للمعرفة	1.53	0.66	43.13
هناك حرية في تطبيقك لمعارفك	1.93	0.88	45.59
تتحكم في كافة العوائق التي قد تعيق وصول المعرفة اللازمة سواء للزملاء أو الإدارة أو الطلبة.	1.75	0.60	34.28
تعمل على توظيف معارفك المكتسبة عند القيام بعملك، كما تحرص على نقل معارفك إلى الطلبة	2.93	0.25	8.53
المتوسط	2.15	0.38	17.67

جاء الوسط الحسابي لمجموع هذه العوامل مساوياً لـ: 2.15 أي ضمن فئة محايد بانحراف معياري 0.38، ومعامل إختلاف مساو لـ 17.67% وهي قيمة منخفضة دلالة على الانسجام في اجابات أفراد العينة، كما جاءت العبارتين الأولى والخامسة ضمن فئة موافق بمتوسطات حسابية 2.62 و 2.93 على التوالي وبانحرافات معيارية مساوية لـ: 0.61 و 0.25، في حين تقع العبارة الثانية ضمن فئة غير موافق، أما العبارتين الثالثة والرابعة فكانتا ضمن فئة محايد. مما يدل أن هناك سعي للأساتذة لتطبيق معارفهم بالرغم من وجود عوائق وعدم توفر جو يشجع على ذلك.

الجدول رقم(08): جدول يمثل الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لاتجاهات أفراد العينة حول ايجاد وتعزيز الجودة

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %
مبنى الجامعة جذاب للطلبة	1.77	0.84	47.45
القاعات الدراسية واسعة ومناسبة ومجهزة	2.04	0.82	40.19
تتعتمد الجامعة على عدة معايير لقبول الطلبة الجدد من اجل ضمان جودة المدخلات	1.48	0.66	44.59
التجهيزات والتقنيات المستخدمة في العملية التعليمية ملائمة	2.60	0.61	23.46
تستجيب الجامعة لانشغالات كل الأطراف داخل الجامعة	1.33	0.56	42.10
تقدم الجامعة جوائز تشجيعية للأساتذة المتميزين.	2.40	0.80	33.33
تركز الجامعة على متطلبات البحث العلمي	2.97	0.14	4.71
يساهم أعضاء الهيئة التدريسية في تطوير المناهج الدراسية وتقديم الإسهامات الفكرية	2.37	0.64	27
المتوسط	2.12	0.30	14.15

جاء الوسط الحسابي لمتوسط هذه العوامل مساويا لـ (2.12) وانحراف معياري (0.30) وهو يقع ضمن فئة محايد لمقياس تصحيح الاستبيان، كما جاء معامل الاختلاف منخفض بقيمة 14.15%، كما جاءت أغلب العبارات ضمن فئة موافق (الرابعة، السادسة، السابعة والثامنة) بمتوسطات حسابية على التوالي: 2,60، 2,40، 2,97، و2,37، وبانحرافات معيارية مساوية لـ: 0,61، 0,80، 0,14، و0,64، أما العبارتين الأولى والثانية فضمن فئة محايد، أما الثالثة والخامسة فضمن فئة غير موافق، دلالة سعي وتوجه نحو ايجاد وتعزيز الجودة.

3_ إختبار الفرضيات:

1_3 معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع:

الجدول رقم (09): معاملات الارتباط

العلاقة بين كل من	الجودة
وتوليد المعرفة	,456**
وتخزين المعرفة	,469**
وتوزيع المعرفة	,328*
وتطبيق المعرفة	,595**
وإدارة المعرفة	,593**

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

يتضح من الجدول أن علاقات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع كلها جاءت موجبة دلالة على وجود علاقة طردية وذوي دلالة معنوية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون بين إدارة المعرفة والجودة 0.593 وهي ذات دلالة عند $\alpha=0.01$ ، بحيث كانت أعلى قيمة ارتباط بين تطبيق المعرفة و الجودة بقيمة 0.595، وأقل قيمة بين توزيع المعرفة والجودة بقيمة 0.328.

3_2 إختبار الارتباط الخطي بين المتغيرات:

الجدول رقم (10): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة

المتغير	توليد المعرفة	خزن المعرفة	توزيع المعرفة	تطبيق المعرفة
توليد المعرفة	1	0.391	0.769	0.473
خزن المعرفة	0.391	1	0.245	0.480
توزيع المعرفة	0.769	0.245	1	0.407
تطبيق المعرفة	0.473	0.480	0.407	1

لقد تم الاعتماد على اختبار Variable Inflation Factor (VIF) من أجل اختبار الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة، وتم استخراج قيمة (VIF) من خلال المعادلة التالية:

$$VIF = 1 \div (1 - R^2) \text{ حيث } R^2 \text{ هي مربع أعلى ارتباط بين المتغيرات المستقلة.}$$

بلغت أعلى قيمة ارتباط 0.769 وهي بين توليد المعرفة وتوزيع المعرفة وبلغت قيمة VIF من المعادلة السابقة 2.45 وهي أقل من (10) وهذا يعني عدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة، مما يعني قبول نتائج تحليل الانحدار.

الجدول رقم (11): نتائج نموذج تحليل الانحدار الخطي المتعدد

المتغيرات	المتغير التابع	معامل الانحدار B	القيمة الاحتمالية (sig)	معامل التحديد R Square	قيمة F	قيمة a
توليد المعرفة		0.169	0.243			
تخزين المعرفة		0.168	0.182			
توزيع المعرفة	الجودة	-0.056	0.703	0.424	7.372	0.73
تطبيق المعرفة		0.330	0.007			

من الجدول يتضح أن العلاقة بين هذه المتغيرات يمكن تمثيلها بالمعادلة التالية:

$$Y = 0.73 + 0.169X_1 + 0.168X_2 - 0.056X_3 + 0.330X_4$$

حيث:

Y :إيجاد وتعزيز الجودة X1 : توليد المعرفة X2 : خزن المعرفة X3 : توزيع المعرفة X4 : تطبيق المعرفة

جاء معامل التحديد R^2 مساوياً لـ: 0.424 ما يشير إلى أن عمليات إدارة المعرفة تفسر ما مقداره 42.4% من المتغير التابع الجودة، وهي نسبة مرتفعة. هذا النموذج مقبول إحصائياً بدرجة ثقة 95%، لأن قيمة F المحسوبة جاءت مساوية لـ: 7.372 وهي ذات دلالة معنوية عالية عند مستوى 5%،

4_ اختبار الفرضيات الفرعية:

4_1 اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

H1: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين توليد المعرفة وإيجاد وتعزيز الجودة.
H0: ليس هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين توليد المعرفة وإيجاد وتعزيز الجودة.
من الجدول رقم (11)، يتضح أن قيمة $\text{sig}=0.243$ وهي أكبر من $\alpha=0.05$ ($0.05 \leq 0.243$)، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ليس هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين توليد المعرفة وإيجاد وتعزيز الجودة عند أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي بالأغواط عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$

3_2 اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

H1: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين خزن المعرفة وإيجاد وتعزيز الجودة.
H0: ليس هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين خزن المعرفة وإيجاد وتعزيز الجودة.
من الجدول رقم (11)، يتضح أن قيمة $\text{sig}=0.182$ وهي أكبر من $\alpha=0.05$ ($0.05 \leq 0.182$)، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ليس هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين خزن المعرفة وإيجاد وتعزيز الجودة عند أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي بالأغواط عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$

3_3 اختبارا لفرضية الفرعية الثالثة:

H1: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين توزيع المعرفة وإيجاد وتعزيز الجودة.
H0: ليس هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين توزيع المعرفة وإيجاد وتعزيز الجودة.
من الجدول رقم (11)، يتضح أن قيمة $\text{sig}=0.703$ وهي أكبر من $\alpha=0.05$ ($0.05 \leq 0.703$)، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ليس هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين خزن المعرفة وإيجاد وتعزيز الجودة عند أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي بالأغواط عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$

3_4 اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

H1: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعرفة وإيجاد وتعزيز الجودة.
H0: ليس هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعرفة وإيجاد وتعزيز الجودة.
من الجدول رقم (11)، يتضح أن قيمة $\text{sig}=0.007$ وهي أقل من $\alpha=0.05$ ($0.007 \leq 0.05$)، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين

تطبيق المعرفة وإيجاد وتعزيز الجودة. عند أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي بالأغواط عند مستوى معنوية $\alpha \geq 0.05$.

خاتمة:

فيما يلي عرض للناتج والتوصيات التي توصل لها:

الناتج والتوصيات:

أظهرت الدراسة النتائج التالية:

- وجود توجه وسعي من قبل الأساتذة نحو توليد المعرفة.
 - توجه ذاتي وسعي لحفظ المعرفة من قبل أفراد العينة.
 - وجود نقص في توزيع المعرفة بين أفراد العينة.
 - سعي الأساتذة لتطبيق معارفهم بالرغم من وجود عوائق وعدم توفر جو يشجع على ذلك.
 - سعي وتوجه نحو إيجاد وتعزيز الجودة.
 - هناك علاقات ارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وكلها ذات دلالة معنوية عند $\alpha = 0.01$ ، و $\alpha = 0.05$ حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون بين إدارة المعرفة و الجودة 0.593 وهي ذات دلالة عند $\alpha = 0.01$ ،
 - تلعب عمليات ادارة المعرفة دور في دعم وتعزيز الجودة وهذا ما فسرتة قيمة R^2 معامل التحديد والتي جاءت مساوية لـ: 42.4%.
- وبذلك أوصي بما يلي:

- إعادة النظر في كل من عمليات إدارة المعرفة الاولى والمتعلقة بتوليد وخرن وتوزيع المعرفة، وذلك بـ:
 - تهيئة الجو المساعد على توليد المعرفة وتخزينها وتوزيعها
 - دعم الإدارة لعمليات خزن وتوزيع المعرفة
 - بناء ثقافة تنظيمية تشجع وتحفز على تبادل وتطبيق المعارف المكتسبة وعدم احتكارها
 - تشجيع المبادرات والأفكار الجديدة
- التوسيع في مجتمع البحث وجعله شامل للجامعة ككل، ومستقبلا لجامعات الوطن ككل.

¹سورة الرحمن، الآية (04).

²سورة البقرة، الآية (268).

³Nancy Dubois, Triciawilkerson, Gestion des Connaissances, un document d'information pour le développement d'une stratégie de de gestion des connaissances pour la santé publique ,le centre de collaboration des méthodes et outils, 2008 ,p:20.

⁴أحمد بن محسن الغساني، تطبيقات وحلول إدارة المعرفة في تنمية الموارد البشرية، ورقة عمل مقدمة إلى ملتقى الثاني لتنمية الموارد البشرية، غرفة التجارة والصناعة ،عمان 2007، ص:6.

⁵فليح حسن خلف ،اقتصاد المعرفة ،جدار الكتاب العالمي ،عمان،الأردن ،2007، ص:8.

⁶عبد الطيف محمود مطر، إدارة المعرفة و المعلومات، دار الكنوز المعرفة العلمية ،عمان ،الأردن، 2007، ص:28.

⁷أبوفارة يوسف أحمد، العلاقة بين استخدام مدخل إدارة المعرفة والأداء ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي الدولي الرابع حول إدارة المعرفة في العالم العربي 26-28 نيسان ،جامعة الزيتونة ،عمان، الأردن 2004، ص:6.

⁸نفس المرجع السابق ، ص: 7.

⁹Koenig Michael ,education of knowledge management information serviceand use ,issue1,1999,p:27.

¹⁰محمد قاسم أحمد القريوتي، إدارة المعرفة التنظيمية ،بحث مقدم ضمن مؤتمر العلمي الرابع حول الريادة والإبداع، الكويت ،2005، ص:5.¹⁰ياسين سعد غالب ،دراسة بعنوان المعلوماتية وإدارة المعرفة ،رؤيا إستراتيجية عربية دورية مستقبل العرب، مجموعة 14، عدد2000،260، ص:124.

¹¹PooyaRasooli,knowledge management in call centers,master'sthesis,department of business administration and social sciences ,lulea°university of technology, 2006,p:21.

¹² Bonser,total quality education public administration review,1999,p :507.

درجة إمتلاك طلبة قسم العلوم التربوية في كلية عجلون الجامعية لمهارات التفكير
الناقد وعلاقته بمتغير الجنس

*Degree of Critical Thinking Skills Acquisition and its Relation to Gender
among Students of Educational Sciences Department at Ajloun College.*

د. محمد عمر عيد المومني
mmomani1989@gmail.com
جامعة البلقاء التطبيقية- الأردن

تاريخ قبول النشر: 2019/05/07

تاريخ الاستلام: 2018/11/15

المخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة امتلاك مهارات التفكير الناقد لدى طلبة قسم العلوم التربوية في كلية عجلون الجامعية في الاردن وعلاقته بمتغير الجنس، وقد تم استخدام المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من (280) طالباً وطالبة يمثلون جميع التخصصات والمستويات الدراسية، ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بتبني اختبار كالفورنيا لمهارات التفكير الناقد نموذج (2000) والذي قام بتعريبه (مرعي ونوفل، 2007) بعد إجراء بعض التعديلات عليه، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن درجة امتلاك مهارات التفكير الناقد لدى أفراد عينة الدراسة كان دون المستوى المقبول تربوياً، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق في مستوى مهارات التفكير الناقد تبعاً لمتغير الجنس ولصالح الذكور.

الكلمات المفتاحية: قسم العلوم التربوية، درجة الامتلاك، مهارات التفكير الناقد.

Abstract:

The study aimed to identify the degree of possession of critical thinking skills among the students of the Department of Educational Sciences at Ajloun University College in Jordan and its relationship with gender variable. The descriptive method was used. The study sample consisted of 280 students representing all disciplines and levels of study. The results of the study showed that the degree of possession of critical thinking skills among the sample of the study was below the educational level, and the results of the study To study the existence of differences in the level of critical thinking skills according to gender and in favor of males.

Keywords: Department of Educational Sciences, Degree of Ownership, Critical Thinking Skills.

1. مقدمة:

يعد التفكير السمة الأهم التي تميز الإنسان عن باقي المخلوقات فمن خلالها يتمكن من المحاكمة العقلية التي تتبع من المقدرة على التركيز وشد الانتباه، والخبرة وكذلك ما يمتلكه من قدرات عقلية كالنقد والإبداع والتأمل والمفاضلة والاختيار والاستنتاج والتحليل، ونتيجة لذلك فإن تعلم التفكير في وقتنا الحالي هدفاً عاماً وحقاً لكل فرد، مما أدى إلى ظهور ما يسمى بثورة أصحاب العقول والتي هي عبارة عن حركة تدعو إلى تنمية العقل البشري واستثماره في شتى المجالات (عدس، 2000).

ويعتبر التفكير الناقد من الموضوعات المهمة والحيوية التي انشغلت بها التربية قديماً وحديثاً، وذلك لما له من أهمية بالغة من تمكين المتعلمين من مهارات أساسية في عملية التعلم والتعليم؛ إذ تتجلى جوانب هذه الأهمية في ميل التربويين على اختلاف مواقعهم العلمية على تبني استراتيجيات تعليم وتعلم مهارات التفكير الناقد، إذ إنّ الهدف الأساسي من تعليم وتعلم التفكير الناقد هو تحسين مهارات التفكير لدى الطلبة، والتي تمكنهم بالتالي من النجاح في مختلف جوانب حياتهم، كما أن تشجيع روح التساؤل والبحث والاستفهام، وعدم التسليم بالحقائق دون التحري أو الاستكشاف كل ذلك يؤدي إلى توسيع آفاق الطلبة المعرفية، ويدفعهم نحو الانطلاق إلى مجالات علمية أوسع، مما يعمل على ثراء أبنيتهم المعرفية وزيادة التعلم النوعي لديهم، وتزداد أهميته إذا ما اقتنعنا بوجهة النظر القائلة أن التعلم تفكير، وتتعاظم أهمية تعليم وتعلم التفكير الناقد في هذا البحث إذا ما تناول شريحة مهمة من الطلبة المعلمين في كلية العلوم التربوية الذين يؤمل فيهم أن يعلموا في المستقبل أبنائنا كيف يفكرون (مرعي ونوفل، 2007)

كما أن التفكير الناقد من المواضيع المهمة والحيوية التي انشغلت بها التربية قديماً وحديثاً، وذلك لما له من أهمية بالغة في تمكين المتعلمين من مهارات أساسية في عملية التعلم والتعليم، إذ تتجلى جوانب هذه الأهمية في ميل التربويين على اختلاف مواقعهم العلمية إلى تبني استراتيجيات تعليم وتعلم مهارات التفكير الناقد. والهدف الأساسي من تعليم وتعلم التفكير الناقد هو تحسين مهارات التفكير لدى الطلبة، التي تمكنهم بالتالي من النجاح في مختلف جوانب حياتهم، كما أن تشجيع روح التساؤل والبحث والاستفهام، وعد التسليم بالحقائق دون التحري أو الاستكشاف يؤدي إلى توسيع آفاق الطلبة

المعرفية، ويدفعهم نحو الانطلاق إلى مجالات علمية أوسع، مما يعمل على ثراء أبنيتهم المعرفية وزيادة التعلم النوعي لديهم (أبو جادو و نوفل، 2013)

والتفكير الناقد يعد أحد أنماط التفكير التي تسهم في تكوين فرد أكثر تفتحاً لاستقبال كل ما هو جديد لمواجهة المستقبل وتقبل أفكاره والتكيف معه، ومواجهة ما يفرضه من تحديات وما يثيره من مشكلات، أي أنها تؤدي إلى فهم أعمق للمحتوى المعرفي للمتعلم، وتقوده إلى الاستقلالية في تفكيره، وتحرره من المسيرة، والتمركز حول الذات، وتجعل من الخبرات التعليمية ذات معنى، وتعزز من سعي المتعلم لتطبيقها وممارستها، وتؤدي إلى تحسين مستوى التحصيل الدراسي، وتجعل المتعلم أكثر إيجابية وتفاعلاً ومشاركة في عملية التعلم، وتعزز من قدرة المتعلم في حل مشكلاته، واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، وتزيد من ثقة المتعلم بنفسه، وترفع من مستوى تقديره لذاته (رزوقي وعبد الكريم، 2015).

2. الاطار النظري:

أولاً: مهارات التفكير الناقد:

قام فاشيون وفاشيون (Fasion & Fasion, 2000) بتحديد خمس مهارات للتفكير الناقد على النحو الآتي:

1. مهارة التحليل Analysis Skill:

يقصد بالتحليل تحديد العلاقات ذات الدلالات المقصودة والفعلية بين العبارات والأسئلة والمفاهيم والصفات والصيغ الأخرى للتعبير عن اعتقاد أو حكم أو تجربة أو معلومات أو آراء، وتتضمن مهارة التحليل مهارات فرعية إذ يعد الخبراء أن فحص الآراء واكتشاف الحجج وتحليلها ضمن مهارات التحليل الفرعية وتضمنت هذه المهارة (6) فقرات.

2. مهارة الاستقراء Induction Skill:

يقصد بهذه المهارة أن صحة النتائج مرتبطة بصدق المقدمات، ومن الأمثلة على هذه المهارة الإثباتات العلمية والتجارب، وتعد الإحصاءات الاستقرائية استقراءً حتى لو كان هذا الاستقراء مبني على تنبؤ أو احتمال، كما يتضمن الاستقراء الدلالات والأحكام التي يصدرها الشخص بعد الرجوع إلى موقف أو أحداث، وتضمنت هذه المهارة (6) فقرات.

3. مهارة الاستدلال Inference Skill:

تشير هذه المهارة إلى ممارسة مجموعة من العمليات التي تعتمد على توليد الحجج والافتراضات والبحث عن أدلة والتوصل إلى نتائج، والتعرف إلى الارتباطات والعلاقات السببية، وتضمنت هذه المهارة (12) فقرة.

4. مهارة الاستنتاج Deductive Skill:

تشير هذه المهارة إلى تحديد وتوفير العناصر اللازمة لاستخلاص النتائج المنطقية للعلاقات الاستدلالية المقصودة أو الفعلية من بين العبارات أو الصفات أو الأسئلة، أو أي شكل آخر للتعبير. كما يقصد بالاستنتاج القدرة على خلق أو تكوين جدل أو نقاش من خلال خطوات منطقية، ومهارات الاستنتاج الفرعية هي: مهارة فحص الدليل، ومهارة تخمين البدائل، مهارة التوصل إلى استنتاجات، وتضمنت هذه المهارة (4) فقرات.

5. مهارة التقييم Evaluation Skill:

إنّ قياس مصداقية العبارات أو أية تعبيرات أخرى، ستصف فهم وإدراك الشخص، حيث ستصف تجربته، ووضعه وحكمه، واعتقاده، ورأيه، وبالتالي قياس القوة المنطقية للعلاقات الاستدلالية المقصودة أو الفعلية من بين العبارات أو الصفات أو الأسئلة، أو أي شكل آخر للتعبير. وتشمل مهارة التقييم مهارتين فرعيتين هما، تقييم الادعاءات، وتقييم الحجج، وتضمنت هذه المهارة (6) فقرات.

ثانياً: أهمية تعليم التفكير الناقد:

تكمن أهمية التفكير الناقد فيما يلي (Ramer 1999; Guzy, 1999)(نوفل ومرعي، 2007):

- يحسن قدرة المعلمين في مجال التدريس وإنتاج منجزات عملية قيمة ومسؤولة.
- يسهل قدرة المعلمين على إنتاج أنشطة تسمح لطلبتهم بممارسة هذه المهارات في الغرفة الصفية.
- يطور لدى المتعلمين تربية وطنية مثالية، وحساً عالياً بالمجتمع المحيط والتفاعل معه والسعي لرفقه وتقدمه، وينمي شعوراً قوياً بالمشاركة السياسية الفعالة والتوجه الديمقراطي.

- يحسن من تحصيل الطلبة في المواد الدراسية المختلفة.
- يشجع المتعلمين على ممارسة مجموعة كبيرة من مهارات التفكير مثل: حل المشكلات، والتفكير المنتشعب، والتفكير الإبداعي، والمقارنة الدقيقة، والمناقشة، والأصالة في إنتاج الأفكار، ورؤية ما وراء الأشياء (الرؤية المتفحصية الشاملة) والتحليل، والتقييم، والاستنتاج، والبحث، والاستدلال، واتخاذ القرارات الآمنة، والتنظيم، والمرونة والتواصل، والتفاوض الذكي مع الذات ومع الآخرين.
- يشجع على خلق بيئة صفية مريحة تنسم بحرية الحوار والمناقشة الهادفة.
- ينمي قدرة المتعلم على التعلم الذاتي والبحث والتقصي عن المعرفة الواضحة؛ لينعكس ذلك على إعلائه من قيمة ذاته ومنجزاته الخاصة به، ويجعل المتعلمين أكثر تقبلاً للتنوع المعرفي وتوظيفه في سلوكهم الصفي الناجح.
- يكسب الطلبة القدرة على فهم الفروق الثقافية بين الحضارات، واستيعاب دور المكان (الجغرافية) في تشكيل الحضارة الإنسانية.
- يحول عملية اكتساب المعرفة من عملية خاملة إلى نشاط عقلي يؤدي إلى إتقان أفضل للمحتوى المعرفي، وفهم أعمق له على اعتبار أن التعلم إنما هو في الأساس عملية تفكير.
- يكسب الطلبة تعليقات صحيحة ومقبولة للموضوعات المطروحة في مدى واسع من مشكلات الحياة اليومية، ويعمل على تقليل الادعاءات الخاطئة.
- يؤدي إلى قيام الطلبة بمراقبة تفكيرهم وضبطهم مما يساعدهم في صنع القرارات في حياتهم.

كما ويعد تعلم التفكير في وقتنا الحالي هدفاً عاماً وحقاً لكل فرد، مما أدى إلى ظهور ما يسمى بثورة أصحاب العقول والتي هي عبارة عن حركة تدعو إلى تنمية العقل البشري واستثماره في شتى المجالات. فالدور الكبير يقع على عاتق التربويين في مختلف الميادين إلى توجيه الانتباه إلى دور الجامعة في تنمية العقول ورعاية التفكير كونها تعد اللبنة الأولى التي تقوم على تربية الإنسان وتنمية قدراته المختلفة وبالتالي تنمية ملكة تفكير لديه (عدس، 2000).

3. مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تشكل مهارات التفكير الناقد بعداً مهماً في حياة الطلبة بعامه، والطلبة في المستوى الجامعي بخاصة؛ لما تمثله مهارات التفكير الناقد من أهمية بالغة في تحصينهم ضد التغيرات المتسارعة التي تشهدها الألفية الثالثة في مختلف نواحي الحياة؛ إذ يتعرض الطلبة إلى أنواع متباينة من المعلومات التي يتلقونها أو يحصلون عليها من مصادر كثيرة، وفي أحيان أخرى تكون هذه المعلومات سمتها التناقض، الأمر الذي يقتضي من الطلبة ممارسة مجموعة من مهارات التفكير الناقد المتمثلة في التحليل، والاستقراء، والاستدلال، والتقييم، والتي تشكل بمجملها مهارات التفكير الناقد (مرعي ونوفل، 2007)

ويمكن تحديد مشكلة الدراسة الحالية في سعيها للإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما درجة إمتلاك طلبة قسم العلوم التربوية في كلية عجلون الجامعية لمهارات التفكير الناقد من وجهة نظرهم أنفسهم وعلاقته بمتغير الجنس (ذكور، إناث)؟

ويندرج تحت السؤال الرئيس السابق السؤالان الفرعيان الآتيان وهما:

1. ما درجة إمتلاك طلبة قسم العلوم التربوية في كلية عجلون الجامعية لمهارات التفكير الناقد من وجهة نظرهم أنفسهم؟
2. هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) في مستوى مهارات التفكير الناقد لدى طلبة قسم العلوم التربوية في كلية عجلون الجامعية والتي تعزى لمتغير الجنس (ذكور، إناث)؟

• أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة الحالية كونها من الدراسات التي حاولت تقصي مستويات مهارات التفكير الناقد لدى طلبة الجامعة وفق اختبار حديث وهو اختبار كاليفورنيا للتفكير الناقد الذي يتميز عن غيره من الاختبارات بكونه يتمتع بشهرة عالمية واسعة، ومصداقية في النتائج، إضافة إلى أنه مخصص للمرحلة الجامعية.

كما تستمد هذه الدراسة أهميتها في أنها توفر اختباراً يتمتع بالخصائص السيكومترية على عينة مهمة من طبقات المجتمع وهم طلبة الجامعة؛ مما يعطي الثقة في استخدامه مستقبلاً لغايات البحث العلمي. كما يمكن أن يكون لهذا البحث امتداد بحثي مستقبلي من خلال ترقب النتائج التي ستسفر عنها هذه الدراسة.

بالإضافة الى توجيه أنظار المسؤولين حول أهمية التفكير الناقد وذلك للعمل على غرس هذا النوع من التفكير عند الطلبة.

كما أنه من الممكن أن تفيد نتائج هذه الدراسة التربويين وأساتذة الجامعات لتوجيه تدريسهم نحو إكساب الطلاب مهارات التفكير الناقد.

• أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى التعرف على درجة امتلاك طلبة قسم العلوم التربوية في كلية عجلون الجامعية التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية لمهارات التفكير الناقد على مقياس التفكير الناقد المعد لهذا الغرض وفقاً لمتغير الجنس (ذكور، إناث).

• التعريفات الاصطلاحية والإجرائية:

لغايات هذه الدراسة فإن التعريفات الإجرائية تتحدد فيما يأتي:

– قسم العلوم التربوية:

هو أحد الاقسام الاكاديمية الموجودة في كلية عجلون الجامعية والذي يحتوي على تخصصين هما تخصص الارشاد النفسي والتربوي وتخصص التربية الخاصة والذي يقوم على تدريسهما كادر أكاديمي متميز من حملة الدرجات العلمية جميعها.

– مهارات التفكير الناقد:

يعرفها نورس (Norris, 1985) على أنها مجموعة من الاعتبارات المتعددة التي توجه المتعلم لأخذ وجهات نظر لآخرين بعين الاعتبار، وتوجهه للبحث عن وجهات نظر بديلة، بهدف تكوين وجهة نظر خاصة به.

ويعرفها باير (Bayer, 1998) أن التفكير الناقد يتضمن مجموعة من العمليات التي تستعمل منفردة أو مجتمعة، أو بأي تنظيم آخر، لكنه أكثر تعقيداً من مهارات التفكير الأساسية، فالتفكير الناقد من وجهة نظره، يبدأ بادعاء أو نتيجة معينة، حيث يسأل عن مدى صدقها، أو جدارتها، أو أهميتها أو دقتها، كما يتضمن طرناً للتفكير تدعم حكمه.

ويعرفها واطسون وجليسر (Watson & Glaser, 1991) على أنه المحاولة المستمرة لاختبار الحقائق أو الآراء في ضوء الأدلة المعتمدة بدلاً من القفز إلى النتائج، ولذلك فهو يتضمن معرفة طرق البحث المنطقي التي تساعد على تحديد قيمة مختلف الأدلة،

والوصول إلى نتائج صحيحة، واختبار صحة النتائج والعمل على تقويم المناقشات بطريقة موضوعية خالصة.

ويعرفها بول و إlder (Paul & Elder, 2010) أن التفكير الناقد هو التفكير بالمفاهيم من حولنا، فهو يتطلب بناء شبكة من الأفكار والخبرات للمفاهيم ذات الصلة بالعالم الخارجي، تدخل إلى مخططاتنا أو أنبئتنا المعرفية، والتي تساعدنا على فحص هذا العالم المحيط واختباره.

– درجة امتلاك مهارات التفكير الناقد:

هي الدرجة التي يحصل عليها المفحوص على الاختبارات الفرعية لمهارات التفكير الناقد على اختبار كاليفورنيا للتفكير الناقد نموذج (2000).

• حدود الدراسة:

يمكن تعميم نتائج الدراسة الحالية في ضوء ما يلي:

- الحد الموضوعي: والذي يدور حول التعرف على درجة إمتلاك طلبة قسم العلوم التربوية في كلية عجلون الجامعية لمهارات التفكير الناقد من وجهة نظرهم وعلاقته ببعض المتغيرات.
- الحد البشري: والذي يتحدد بطلبة قسم العلوم التربوية في كلية عجلون الجامعية التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية في الاردن.
- الحد الزمني: والذي يتحدد في الفصل الدراسي الصيفي من العام الجامعي 2019-2020م.
- الحد المكاني: والذي يتحدد بكلية عجلون الجامعية.

4. الدراسات السابقة:

تم الرجوع الى العديد من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية والتي نجملها على النحو الآتي:

حيث جاءت دراسة نورالدين (2018) والتي هدفت الى التعرف على مدى توافر مهارات التفكير الناقد لدى طلبة علم النفس والفلسفة بجامعة زيان عاشور بالجلفة في الجزائر، وقد تكونت عينة الدراسة من (120) طالبا وطالبة، وتم استخدام المنهج الوصفي

التحليلي، بالإضافة الى استخدام مقياس مهارات التفكير الناقد كأداة للدراسة، وقد توصلت الدراسة الى عدم وجود فروق دالة والتي تعزى لمتغير الجنس والتخصص بالإضافة الى ان نسبة توافر مهارات التفكير الناقد لدى الطلبة كانت اقل من المستوى المقبول تربوياً والذي تم تحديده بـ(60%).

كما وهدفت دراسة الغامدي وعافشي(2018) الى الكشف عن فاعلية بيئة تعليمية الكترونية قائمة على التعلم التشاركي في تنمية مهارات التفكير الناقد لدى طالبات كلية التربية بجامعة الاميرة نورة، حيث تم استخدام المنهج شبه التجريبي، وتكونت عينة الدراسة من(12) طالبة، وتم استخدام اختبار التفكير الناقد كأداة للدراسة، وقد توصلت الدراسة الى عدم وجود فروق دالة بين مجموعتي الدراسة في اختبار التفكير الناقد والتي تعزى لطريقة التدريس.

كما وهدفت دراسة صادق والنجار(2017) الى استقصاء مستوى التفكير الناقد ومستوى الكفاءة الذاتية لدى طلبة الدراسات العليا بكليات التربية في الجامعات الفلسطينية الثلاث(الاقصى، الاسلامية، الازهر) وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات، حيث تكونت عينة الدراسة من (90) طالبا وطالبة، وقد تم استخدام مقياس التفكير الناقد كأداة للدراسة، وقد توصلت الدراسة الى ان مستوى التفكير الناقد لدى العينة كان دون المستوى المقبول تربوياً بالإضافة الى عدم وجود فروق دالة والتي تعزى لمتغيرات الجنس والتخصص.

كما وهدفت دراسة غيلاني(2017) الى البحث عن بعض محددات التفكير الناقد لدى طلبة الجامعة وعلاقته ببعض المتغيرات، حيث تم استخدام المنهج الوصفي المقارن، وقد تكونت عينة الدراسة من (130) طالبا وطالبة، بالإضافة الى استخدام اختبار التفكير الناقد كأداة للدراسة، حيث توصلت الدراسة الى عدم وجود فروق دالة والتي تعزى لمتغير الجنس.

كما وهدفت دراسة الجردى وآخرون(2016) الى التعرف على مستوى مهارات التفكير الناقد لدى طلبة معلم الصف في كلية التربية بجامعة البعث في سوريا، حيث تم استخدام اختبار واطسن وجلاسر لمهارات التفكير الناقد كأداة للدراسة، وقد تكونت عينة الدراسة من (67) طالبا وطالبة، حيث أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق دالة احصائياً والتي تعزى لمتغيرات نوع الفرع في الثانوية العامة.

كما وهدفت دراسة القواسمة(2014) الى التعرف على درجة امتلاك طلبة كلية العلوم والآداب بالعلا في السعودية لمهارات التفكير الناقد تبعاً لاختبار كاليفورنيا(2000) حيث تكونت عينة الدراسة من (380) طالبا وطالبة، ولتحقيق الهدف الرئيسي للدراسة استخدم الباحث اختبار كاليفورنيا لمهارات التفكير الناقد نموذج (2000) بعد التحقق من خصائصه السيكمترية، وملاءمته للبيئة السعودية والتي اعتبرت مناسبة لغايات البحث العلمي من اجل الاجابة عن اسئلة الدراسة،وأظهرت النتائج :أن مهارة الاستدلال احتلت المرتبة الاولى بين مهارات التفكير الناقد يليها مهارة الاستقراء فالتحليل والتقييم وأخيراً الاستنتاج، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة احصائية في مستوى مهارات التفكير الناقد تعزى لمتغير الجنس ولصالح الطالبات وأظهرت النتائج ايضا عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في مستوى مهارات التفكير الناقد تعزى لمتغير التخصص.

حيث جاءت دراسة الوهيبي (Alwehaibi,2012) والتي هدفت إلى معرفة أثر برنامج مقترح لتطوير التفكير الناقد على تطوير مهارات التفكير الناقد لمجموعة مكونة من (80) طالبة في قسم اللغة الإنجليزية جامعة الأميرة نورة، وأظهرت نتائج الدراسة أن برنامج التفكير الناقد المقترح كان له أثر إيجابي كبير على تنمية مهارات الطالبات في التفكير الناقد.

كما وجاءت دراسة أثاري وآخرين (Athari et al, 2012) والتي هدفت لتقييم مهارات التفكير الناقد لطلاب كليات العلوم الطبية (التمريض، الصيدلة) خلال فصلين دراسيين متتاليين. وتساءلت هل يمكن تطوير مهارات التفكير الناقد؟ حيث أخضعت مجموعة من الطلاب في جامعة أصفهان لاختبار كاليفورنيا للتفكير الناقد وثم قياس قدرة الطلاب على التفكير الناقد بعد الفصل الدراسي الأول، وبعد الفصل الثاني لملاحظة مدى التغير في التفكير الناقد وقد أظهرت النتائج أن مستوى درجات الطلاب في مهارات التفكير الناقد في الاختبار الثاني أقل من درجاتهم في الاختبار الاول، وتم الاستنتاج على أن عملية تحسين المناهج التي تدرس ضروري لتطوير مهارات التفكير الناقد.

وفي دراسة ريد وأندرسون (Reid & Anderson, 2012) والتي هدفت لتطبيق برنامج مصغر في التفكير الناقد لتحسين المخرجات التعليمية لبرنامجين في إدارة الأعمال في

جامعة ميدوسترن Midwestern الأمريكية، ونتج من تطبيق البرنامج أن هناك تحسن في المخرجات في التفكير الناقد لهؤلاء الطلاب الذين تم إخضاعهم للبرنامج.

أما دراسة الجبيلي (2012) والتي هدفت الى التعرف على مستوى التفكير الناقد لدى طلبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية والفروق بينهم حسب الجنس والكلديات والمستوى الدراسي، حيث تم استخدام الاختبار كأداة للدراسة، وتكونت عينة الدراسة من (2182) طالب وطالبة، وبينت النتائج أن مستويات التفكير الناقد لدى طلبة الجامعة كان بدرجة متوسطة، كما بينت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب والطالبات في اختبار التفكير الناقد ولصالح الطالبات.

وفي دراسة ليتش (Leach, 2011) والتي هدفت للتعرف على العلاقة بين التفكير الناقد وبين الجنس والانضباط الأكاديمي لدى طلبة الجامعة، حيث تم إجراء الدراسة على (1455) خريجاً من الجامعة وذلك باستخدام اختبار كاليفورنيا للتفكير الناقد، وقد توصلت الدراسة الى وجود فروقاً دالة إحصائية بين الذكور والإناث في التفكير الناقد لصالح الذكور.

كما وجاءت دراسة بولوك وتانري (Buluc & Taneri, 2010) والتي تناولت التفكير الناقد ومهارات حل المشكلات لطلاب الجامعة الذين تم إعدادهم ليصبحوا معلمي المرحلة الابتدائية، وقد توصلت الدراسة الى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في كل من التفكير الناقد وحل المشكلات لصالح الإناث.

أما دراسة عسقول (2009) والتي هدفت إلى بحث العلاقة بين الذكاء الاجتماعي والتفكير الناقد وعلاقته ببعض المتغيرات لدى طلبة الجامعة، وتكونت عينة الدراسة من (381) طالب وطالبة، وتكونت أدوات الدراسة من مقياسي الذكاء الاجتماعي ومقياس التفكير الناقد، وأوضحت نتائج الدراسة وجود مستوى فوق المتوسط من التفكير الناقد عند طلبة الجامعة. ووجود فروق في التفكير الناقد لطلبة الجامعة تُعزى لاختلاف الجنس ولصالح الإناث.

أما دراسة مرعي ونوفل (2007) والتي هدفت إلى استقصاء مستوى مهارات التفكير الناقد لدى طلبة كلية العلوم التربوية الجامعية، حيث أُجري البحث على عينة مكونة من

جميع طلبة الكلية البالغ عددهم (510) من الطلاب والطالبات، وجرى اختبارهم باستخدام اختبار كاليفورنيا لمهارات التفكير الناقد(2000)، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التفكير الناقد بحسب متغير الجنس، وذلك لصالح الإناث.

5. الطريقة والإجراءات:

• منهج الدراسة:

استخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي، ويهدف هذا المنهج إلى تحديد الوضع الحالي لأشياء موضوع الدراسة، ومن ثم العمل على وصفها، فهو يسعى إلى جمع البيانات إما لاختبار صحة الفرضيات التي تصف الوضع الحالي للفرد موضوع الدراسة أو للإجابة على الأسئلة المتصلة بذلك (عدس، 1992)، ولا يقتصر المنهج الوصفي على وصف الظاهرة وجمع المعلومات والبيانات، بل لابد من تصنيف المعلومات والبيانات وتنظيمها والتعبير عنها كمياً وكيفياً، بحيث يؤدي ذلك إلى فهم علاقة هذه الظاهرة بغيرها من الظواهر، والهدف من تنظيم المعلومات والبيانات مساعدة الباحث على التوصل إلى استنتاجات وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتطويره (العساف، 1995).

• مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع الطلبة المسجلين في التخصصات التابعة لقسم العلوم التربوية والبالغ عددهم(369) طالباً وطالبة، أما عينة الدراسة فقد تكونت من(280) طالباً وطالبة من طلبة قسم العلوم التربوية في كلية عجلون الجامعية وذلك في الفصل الدراسي الصيفي(2019-2020م) وبين الجدول التالي رقم (1) توزيع عينة الدراسة وفق متغير الجنس(ذكور، إناث)

جدول رقم (1)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الدراسة الجنس (ذكر وأنثى)

المجموع	الجنس	
	الذكور	الإناث
280	95	185

● أداة الدراسة:

تم استخدام اختبار كاليفورنيا للتفكير الناقد (California Critical Thinking Skills Test (CCTST), 2000) والمستخدم في دراسة مرعي ونوفل (2007) والذي تم بناءه استناداً إلى التعريف الذي تم التوصل إليه في إجماع الخبراء في مؤتمر جمعية علم النفس الأمريكية (APA). حيث يشمل هذا الاختبار على قياس خمس مهارات للتفكير الناقد هي: مهارات التحليل، والاستقراء، والاستدلال، والاستنتاج، والتقييم، ويتكون الاختبار من (34) فقرة موزعه على المهارات الخمس السابقة.

● صدق الأداة:

- الصدق الظاهري:

للتحقق من وضوح الفقرات ومدى ملاءمتها للبيئة الأردنية، تم عرض الاختبار على أربعة محكمين من أعضاء هيئة التدريس في كلية عجلون الجامعية، وفي ضوء نتائج التحكيم تمت مراجعة الصورة الأولية من المقياس، وإجراء بعض التعديلات لبعض الفقرات من إجراء بعض التعديلات على الصياغة اللغوية لبعض الفقرات التي تتسم بالغموض. حيث تم دمج وإلغاء بعض الفقرات وبذلك فقد أصبح الإختبار يحتوي بصورته النهائية على (25) فقرة موزعة على المهارات الخمس للتفكير الناقد بالتساوي.

- الصدق التجريبي لأداة الدراسة:

تم التحقق من الصدق التجريبي للاختبار من خلال تطبيق الاختبار على عينة استطلاعية من نفس مجتمع الدراسة ولكن من خارج عينتها والمكونة من (20) طالباً وطالبة، حيث تم على إثرها التأكد من مدى وضوح فقرات الاختبار، وسلامتها اللغوية للطلبة، وكذلك لتحديد الوقت اللازم للإجابة عن جميع فقرات الاختبار، حيث تم تحديد الوقت اللازم للإجابة على المقياس ب (45) دقيقة.

● ثبات الأداة :

تم التحقق من ثبات الاختبار بطريقة الإعادة بفترة زمنية قدرها أسبوعان وعلى عينة (20) طالباً وطالبة من خارج العينة الأصلية للدراسة، حيث تم حساب معامل ارتباط بيرسون، كما يظهر في الجدول التالي رقم (2):

جدول رقم (2)

قيم معاملات الثبات لمهارات اختبار كاليفورنيا للتفكير الناقد والدرجة

الكلية باستخدام طريقة الإعادة

رقم المهارة	المهارة	عدد الفقرات	معامل الثبات
1	مهارة التحليل	5	0.81
2	مهارة الاستقراء	5	0.82
3	مهارة الاستنتاج	5	0.84
4	مهارة الاستدلال	5	0.79
5	مهارة التقييم	5	0.78
الكلية		25	0.81

• تصحيح أداة الدراسة:

يتكون اختبار كاليفورنيا من (25) فقرة من نوع الاختيار من متعدد، وكل فقرة لها بدائل أربعة، وبعض الفقرات لها بدائل خمسة، بواقع علامة واحدة لكل إجابة صحيحة، ودرجة صفر للإجابة الخاطئة، وبذلك تراوحت العلامة الكلية للاختبار من (صفر - 25) درجة.

• الأساليب الإحصائية المستخدمة :

بناءً على أسئلة البحث، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وقد تم تحديد معيار 80% للأخذ به كمستوى مقبول تربوياً لمستوى إمتلاك مهارات التفكير الناقد على اختبار كاليفورنيا للتفكير الناقد وذلك استناداً إلى دراسة كل من الغامدي وعافشي (2018)، والجردى وآخرون (2016)، والقواسمة (2014) ومرعي ونوفل (2007)، والتي حددت المستوى المقبول تربوياً لمهارات التفكير الناقد بـ (80%). فيما حدد نور الدين (2018) هذا المستوى بـ (60%).

6. نتائج الدراسة ومناقشتها:

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول والذي ينص على:

ما درجة إمتلاك مهارات التفكير الناقد لدى طلبة قسم العلوم التربوية في كلية عجلون الجامعية من وجهة نظرهم أنفسهم؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات استجابات عينة الدراسة على اختبار مهارات التفكير الناقد، والجدول التالي رقم (3) يبين ذلك:

جدول رقم (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمتوسط الحسابي المقبول تربوياً لدرجة امتلاك مهارات التفكير الناقد لدى عينة الدراسة مرتبة تنازلياً

مهارات التفكير الناقد	عدد الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي المقبول تربوياً 80%
مهارة التقييم	5	3.457	1.653	7.3
مهارة الاستنتاج	5	3.431	1.613	7.1
مهارة الاستدلال	5	2.982	1.509	6.9
مهارة الاستقراء	5	2.792	1.416	5.8
مهارة التحليل	5	2.571	1.321	5.2
الكلية	25	3.134	4.231	32.6

يلاحظ من الجدول (3) أن مهارة التقييم قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.457) وانحراف معياري (1.653) وتفسير ذلك أن مهارة التقييم تشتمل على تقييم الادعاءات والحجج. وتأتي الصعوبة أيضاً من ضعف ممارسة الفرد لهذه العمليات في الحياة، ومن ضعف امتلاك المدرسين لهذه العمليات واستخدامها في المواقف التعليمية.

واحتلت مهارة الاستنتاج المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.431) وانحراف معياري (1.613)، وتفسير ذلك أن مهارة الاستنتاج تتضمن عمليات مثل استخلاص النتائج المنطقية من العلاقات وخلق جدل أو نقاش بخطوات منطقية وفحص الدليل وتخمين البدائل وكل هذه العمليات ليست سهلة على المتعلمين ونادراً ما تمارس في الحياة، ومن غير المتوقع أن يمتلك المدرسون القدرة على إجراء هذه العمليات وتدريب الطلبة عليها.

أما مهارة الاستدلال والتي جاءت في المرتبة الثالثة حيث تناولت عمليات توليد الحجج والافتراضات والبحث عن الأدلة والتعرف إلى السبب والنتيجة وكلها عمليات يمارسها الأفراد في الحياة بالإضافة إلى ممارستها إلى حد كبير في الجامعات.

وتتدرج بقية المهارات: الاستقراء (المرتبة الرابعة) والتحليل (المرتبة الخامسة) وتأتي الصعوبة من العمليات العقلية التي تشتمل عليها كل مهارة، فمهارة الاستقراء تتضمن الدلالات والأحكام التي يصدرها الشخص بعد الرجوع إلى موقف أو حدث ما، ومهارة التحليل تتضمن عمليات فحص الآراء واكتشاف الحجج وتحليلها.

ويلاحظ من الجدول أيضاً أن المتوسطات الحسابية لمهارات التفكير الناقد قد تراوحت بين (2.571) و (3.457) بانحراف معياري بلغ (1.321 – 1.653) وجميعها دون المستوى المقبول تربوياً.

تتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من مرعي ونوفل (2007)، والغامدي وعافشي (2018).

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني والذي ينص على:

هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) في مستوى مهارات التفكير الناقد لدى طلبة قسم العلوم التربوية في كلية العلوم التربوية تعزى لمتغير الجنس (ذكور وإناث)؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات استجابات مجتمع أفراد عينة الدراسة على أداة مهارات التفكير الناقد، والجدول التالي رقم (4) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية:

جدول رقم (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدلالة الفروق في اختبار التفكير الناقد تبعاً لمتغير الجنس (ذكور، إناث) مرتبة تنازلياً

المهارة	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مهارة الاستنتاج	الذكور	95	3.453	1.652
	الإناث	185	4.132	1.365
مهارة الاستدلال	الذكور	95	3.562	1.753
	الإناث	185	3.112	1.628
مهارة الاستقراء	الذكور	95	3.183	1.876
	الإناث	185	2.892	1.762
مهارة التقييم	الذكور	95	3.541	1.936
	الإناث	185	3.231	1.384
مهارة التحليل	الذكور	95	3.451	1.726
	الإناث	185	3.137	1.922
الكلي	الذكور	95	13.643	3.726
	الإناث	185	13.889	3.991

يلاحظ من جدول (4) أن المتوسط الحسابي لمهارة الاستنتاج قد احتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.453) للذكور و(4.132) للإناث ولصالح الإناث، فيما حلت مهارة الاستدلال في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (3.562) للذكور و(3.112) للإناث لصالح الذكور، وتليها في المرتبة الثالثة مهارة الاستقراء بمتوسط حسابي بلغ (3.183) للذكور و(2.892) للإناث ولصالح الذكور. فيما جاءت في المرتبة الرابعة مهارة التقييم بمتوسط حسابي بلغ (3.541) للذكور و(3.231) للإناث ولصالح الذكور. أما مهارة التحليل فقد حلت في المرتبة الخامسة والأخيرة، إذ بلغ المتوسط الحسابي للذكور (3.451) وللإناث (3.137) ولصالح الذكور، فيما بلغ المتوسط الحسابي الكلي للذكور (13.643)، وللإناث (13.889) ولصالح الإناث.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة ليتش (Leach, 2011) وتختلف مع دراسة كل من مرعي ونوفل (2007) وعسقول (2009) وبولوك وتانري (Buluc & Taneri, 2010) والجبيلي (2012) والقواسمة (2014).

7. التوصيات:

- في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج يوصي الباحث بما يلي:
1. تضمين الخطط الدراسية لطلبة درجة البكالوريوس مساقاً أو أكثر في تعليم التفكير بشكل عام، أو التفكير الناقد بشكل خاص.
 2. الاهتمام في التعليم الجامعي بمهارات الاستنتاج والتقييم والتحليل بخاصة وبقيّة مهارات التفكير بعامة.
 3. إجراء مزيد من الدراسات التي تستقصي مستويات مهارات التفكير الناقد لدى فئات عمرية مختلفة.
 4. تطوير أساليب التدريس لتشمل برامج وأنشطة تسهم في تحسين المخرجات التعليمية للبرامج في الجامعة وتطوير قدرات الطلبة في التفكير الناقد.
 5. تطوير أساليب واستراتيجيات التدريس والابتعاد عن تدريس المواد الدراسية بطريقة الحفظ والتلقين، والاستفادة مما يجري تعليمه لهم في تطوير التفكير الناقد وعدم التركيز على مجرد حفظ الحقائق والمعلومات كهدف أساسي ووحيد.
 6. عقد ورش تدريبية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات لتدريبهم على استخدام أساليب التدريس التي تنمّي التفكير الناقد للطلبة.

المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- 1- أبو جادو، صالح ونوفل، محمد. (2013). تعليم التفكير: النظرية والتطبيق، الطبعة الرابعة، الأردن، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع .
- 2- رزوقي، رعد وعبدالكريم، سهى. (2015). التفكير وأنماطه، الجزء الأول، الأردن، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة .
- 3- عسقول، خليل. (2009). الذكاء الاجتماعي وعلاقته بالتفكير الناقد وبعض المتغيرات لدى طلبة الجامعة. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- 4- عدس، عبد الرحمن. (1992). أساسيات البحث التربوي. الأردن، عمان: دار الفرقان للطباعة والنشر والتوزيع.

- 5- عدس، محمد عبد الرحيم.(2000). المدرسة وتعليم التفكير. ط1، الأردن، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- 6- غيلاني، كريمة.(2017). التفكير الناقد لدى طلبة الجامعة في ضوء بعض المتغيرات (دراسة ميدانية وصفية على عينة من طلبة جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي). رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.
- 7- صادق، محمد عاشور والنجار، يحيى محمود.(2017). مستوى التفكير الناقد وعلاقته بالكفاءة الذاتية البحثية لدى طلبة الدراسات العليا بكليات التربية بمحافظات غزة. مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات التربوية والنفسية، 6(19)، 131-145.
- 8- الجبيلي، أحمد.(2012). مستوى التفكير الناقد لدى طلبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. المجلة السعودية للتعليم العالي، (9).
- 9- الجردى، طارق والخولي، زياد والمحرز، هناء.(2016). مستوى مهارات التفكير الناقد لدى طلبة معلم الصف في كلية التربية بجامعة البعث. مجلة جامعة البعث، 38(58)، 55-85.
- 10- العساف، صالح بن حمد.(1995). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، ط1، الرياض: مكتبة العبيكان.
- 11- الغامدي، منى وعافشي، ابتسام.(2018). فاعلية بيئة تعليمية الكترونية قائمة على التعلم التشاركي في تنمية التفكير الناقد لدى طالبات كلية التربية بجامعة الاميرة نورة. مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات التربوية والنفسية، 26(2)، 83-105.
- 12- القواسمة، احمد.(2014). درجة امتلاك طلبة كلية العلوم والآداب بالعللا لمهارات التفكير الناقد تبعاً لاختبار كاليفورنيا(2000). مجلة جامعة النجاح للأبحاث(العلوم الانسانية). 28(11)، 2675-2696.
- 13- مرعي، توفيق ونوفل، محمد بكر.(2007). مستوى مهارات التفكير الناقد لدى طلبة كلية العلوم التربوية الجامعية (الأونروا). مجلة المنارة-جامعة آل البيت، 13(4)، 289-342.
- 14- نورالدين، زعتر.(2018). مهارات التفكير الناقد لدى طلبة قسم علم النفس والفلسفة (دراسة ميدانية بجامعة زيان عاشور بالجلفة). مجلة تطوير العلوم الاجتماعية-جامعة الجلفة-الجزائر، 11(1)، 83-99.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 15- Alwehaibi, Huda U. (2012). Novel Program to Promote Critical Thinking among Higher Education Students: Empirical Study from Saudi Arabia. Asian Social Science, 8(11).
- 16- Athari, Zeinab S., Sharif, Sayyed M., Nasr, Ahmad R., & Nematbakhsh, Mehdi (2012). Assessing critical thinking in medical sciences students in two sequential semesters: Does it improve? Journal of Education and Health Promotion. 1 October.
- 17- Beyer, k. *Practical Strategies for the Teaching of Thinking*, Allyn and Bacon. Inc, 1998.
- 18- Buluç B, Kuru O, Taneri A (2010). Problem solving skills of pre-service teachers in department of primary school teaching. 9th National Symposium on Elementary School Teacher Abstract Book. Firat University, Faculty of Education. pp. 535-538.
- 19- Facione, P. A. & Facione, N. C. *California Critical Thinking Skills Test*, California Academic Press. USA. form A, Form B, form 2000 Test Manual, 2002.
- 20- - Guzy, A. Writing in the other Margin: A survey of Guide to Composition Courses and Projects in University Honors Programs. *DAI*. 60(6), p:2011-A, 1999.
- 21- - Leach, B. (2011). Critical thinking skills as related to university students' gender and academic discipline. Unpublished doctoral dissertation, East Tennessee State University, Carolina.
- 22- Norris, S. Synthesis of Research on Critical Thinking. *Educational Leadership*, 42(1) p. 413, 1985.
- 23- Paul, R. and Elder, L. (2010). The Miniature Guide to Critical Thinking Concepts and Tools. Dillon Beach: Foundation for Critical Thinking Press.
- 24- Ramer, C. A. The Influence of the Jefferson- Centennial Practicum on the Self- Efficiency of Five Social Studies Student Teachers. *DAI*, 59 (9), p: 3416-A, 1999.
- 25- Reid, Joanne R., Anderson, Phyllis R. (2012). Critical Thinking in the Business Classroom. *Journal of Education for Business*, 87(1),pp. 52-59 ,2012.
- 26- Watson, E. and Glaser, M.(1991).Watson-Glaser Manual Forms B and C, UK, The Psychological Corporation.

مفهوم المثاقفة في الترجمة القانونية: تصورات حول ترجمة أرجوزة القاضي لابن عاصم من العربية إلى الفرنسية

Visibility of Acculturation in Legal Translation: Some Remarks about Cadi Ibn Acem 's Book Translated into French

د. محمد هشام بن شريف

bencherihichem@yahoo.fr

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة

تاريخ قبول النشر: 2018/06/27

تاريخ الاستلام: 2018/03/08

الملخص:

بعدما بسط الاستعمار الفرنسي نفوذه خصوصا في شمال الجزائر، واجهت الإدارة الفرنسية إشكالية توطين المؤسسات القانونية في الجزائر على غرار القضاء . إلا أن التباين بين النظام القانوني المدني الفرنسي و القانون الإسلامي الذي كان منتهجا قبل الاستعمار طرح تعقيدات قانونية بسبب الاختلاف الموجود بين النظامين. لذلك أمرت الإدارة الفرنسية القضاة الفرنسيين في تلك الحقبة باعتماد القانون الإسلامي خصوصا فيما تعلق بالقضايا التي تهم سكان الجزائر أو ما عرف بمصطلح " الأهالي " غير أن القضاة الفرنسيين لم يكونوا على اطلاع لا باللغة العربية و لا بالقانون الإسلامي وهذا ما عجل بظهور ظاهرة المثاقفة القانونية من خلال ترجمة أمهات كتب الفقه المالكي على غرار مختصر العلامة خليل و غيره. لكن صعوبة فهم تلك الكتب دفعت قانونين فرنسيين إلى ترجمة " تحفة الحكام " للقاضي الأندلسي ابن عاصم إلى الفرنسية، و هي نظم شعري يمثل توجيهات عملية للقضاة قبل إصدار الأحكام. لقد أدت هذه الترجمة لنص شعري في مبناه و قانوني في مدلوله إلى إنتاج مثاقفة جزئية بالنسبة للقضاة الفرنسيين و مما لاشك فيه أنها شكلت رصيذا معرفيا قانونيا يستمد جذوره من القانون الإسلامي الذي يحمل مفاهيم ذات مصدر ديني . سنقدم في هذه المقال قراءة نقدية للترجمة المذكورة و نبرز أهمية الترجمة في نقل المفاهيم القانونية و عملية المثاقفة القانونية.

الكلمات المفتاحية: المثاقفة القانونية - القانون الإسلامي - الترجمة القانونية- المفاهيم القانونية- تحفة الحكام لابن عاصم.

Abstract:

After French colonialism monopolized Algeria, the French administration faced the problem of establishment judicial institution like courts. Otherwise, there is a great difference between civil law system and Islamic law adopted in Algeria before colonialism. The French administration order their judges to use Islamic law in judging Algerian citizens named « Indigene », by contrast French judges didn't master both Arabic language and Islamic law. This is the main reason of appearing legal acculturation by translating into French main books of religious jurisprudence like Mokhtasir Sidi Khalil who explained Imam Malek doctrine. This book was very difficult to understand, as a result two French lawyers decided to translate into French « Tohfa el Hokam » a book written by Cadi Ibn Acen, he was from Andalusia. It's a judicial book wrote in poetry form addressed to Muslims Cadis and it contained practical steps to rule. This translation made a partial acculturation to French judges and it was a legal and linguistic introduction to Islamic law. In this paper, we are going to give some remarks about French translation of Ibn Acem book containing legal notions originated from Islam religion, and will pay attention for importance of acculturation in legal translation.

Keywords: Legal acculturation- Islamic Law- legal translation- legal concepts-Tohfat of Ibn Acem.

" إن لكل الحق في أن يتحاكم إلى قاض من بني جلدته " كاربونيه Carbonnier

تعكس هذه المقولة للقانوني الفرنسي كاربونيه حقيقة جوهرية تتمثل في اختصاص القضاء محليا بشؤون الأفراد فالقاضي هو ذلك الشخص الذي يسهر على تطبيق القانون مهما كان نوعه، غير أن هذه المقولة تحمل في ثناياها إشكالية تنازع القوانين لاختلاف مصادرها و طرق تطبيقها و هذا ما أدى إلى ظهور ما يعرف بالمثاقفة القانونية فما المقصود بها و أي دور تلعبه في الترجمة القانونية ؟

1/ مفهوم المثاقفة القانونية:

ظهر مفهوم المثاقفة بادئ الأمر في الميدان الانثروبولوجي و قد استخدمه عالم الانثولوجيا الأمريكي بويل Powel سنة 1880 و هو بذلك ليس مفهوما جديدا مثلما بظن البعض، كما أن هذا المصطلح استخدم بمدلول تحقيري أي أنه كان يعني الاختراق الثقافي و ليس التواصل بين ثقافتين. أما المثاقفة القانونية فظهرت في حقل علم الاجتماع القانوني و كان كاربونيه Carbonnier¹ من بين الأوائل الذين تحدثوا عنها و

هي تعني في نظره إتاحة الثقافية القانونية إلى الآخر من خلال القوانين و التقاليد المتبع في دولة غربية. و كان مسار المثاقفة القانونية قد بدأ مع القانون الروماني الذي فرض على الدول التابعة لروما إضافة إلى التقليد المدني الفرنسي الذي انتهجته عدد الدول سواء المستعمرات الفرنسية على غرار الجزائر أو حتى الدول الغربية مثل ألمانيا. و بخصوص تجليات المثاقفة القانونية فقط تمثلت في الاتصال المباشر مثل الاستعمار كالجزائر و الوصاية سوريا أو من خلال تأثير بعض الدول بالتقليد القانوني مثلما حصل في كندا التي تنتهج التقليد المدني الفرنسي و القانون المشترك البريطاني. غير أن فرنسا خضعت إلى مثاقفة قانونية استشرافية خصوصا في فيما يتعلق باستقبال بعض المفاهيم القانونية مصدرها القانون الإسلامي، و كان ذلك في حقبة القرون الوسطى مثل جمارك، و الجباية في قانون الضرائب² "douane"ou "gabelle" و امتدت المثاقفة القانونية إلى القرن التاسع عشر و ظهرت بقوة مع احتلال فرنسا للجزائر و ما صاحب ذلك من سيطرة الثقافة القانونية الفرنسية من خلال اعتبار الجزائر مقاطعة فرنسية تسير وفق القانون المدني الفرنسي. غير أن خصوصية الشعب الجزائري الذي قاوم الانصهار الثقافي و القانوني بكل ما أوتي من قوة فرضت على فرنسا التفكير في تبني القانون الإسلامي الذي يستند إلى القرآن و السنة و الاجتهاد.

في ذات السياق ، ميز كاربونييه³ بين نوعين من المثاقفة القانونية بحسب مسبباتها فهناك المثاقفة القانونية الناتجة عن السلطة العمومية و أخرى مصدرها القوة الخاصة و التمييز بينهما يكون من خلال التفريق بين مصادر القانون مثل القاضي الذي يكون مصدرا للقانون في المثاقفة العمومية و القاضي الذي يعتبر مصدرا من العرف بالنسبة للقانون المشترك.

2/ القانون الإسلامي كنظام قانوني :

يعتبر القانون الإسلامي كنظام قانوني تعتمد الدول الإسلامية قصد ضبط علاقات الأفراد مع بعضهم البعض و مع مؤسسات الدولة. أما فيما يتعلق بمدلول النظام يمكن القول أنه مؤسس على القاعدة القانونية و قد يعني بالنسبة للقانونيين المقارنين comparatistes العائلة القانونية⁴.

ومن بين التعريفات الخاصة بالنظام القانوني نذكر تعريف تري Terré الذي يعتبر فيه النظام القانوني بمثابة نسيج من علاقات اجتماعية منطقية تستغل ضمن كل متكامل ومنظم بالقانون. وأضاف تري بأن هذا التعريف يحيل إلى إنشاء القواعد القانونية وتطبيقها من طرف السلطات العمومية، وتطبيق القواعد بناء على ردود أفعال الأفراد كالطعون ثم يلي ذلك بناء فكري من أجل إعداد قواعد جديدة.⁵

جدير بالذكر بأنه توجد عدة عائلات قانونية أو لنقل أنظمة قانونية منها العائلة الرومانية الجرمانية romano- germanique التي ينتمي إليها النظام القانوني الفرنسي ، وعائلة القانون المشترك common law الذي تتبناه كل من بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و غيرها . وهو نظام مبني على النشاط القضائي و القرارات التي يتخذها القضاة عكس النظام المدني الفرنسي الذي يحتل فيه القانون loi مكانة رفيعة⁶ . بالإضافة إلى النظام الديني الذي يعتبر الدين هو مصدر التشريع مثلما هو الحال بالنسبة للدول الإسلامية لكن توجد استثناءات فيها، ففي الجزائر نتحدث عن ثنائية النظام القانوني bijuridisme المتمثلة في القانون الإسلامي المستمد من القرآن والسنة النبوية والإجماع والاجتهاد والنظام القانوني الفرنسي المدني.

بحكم العلاقة التي ربطت الاستعمار الفرنسي بالدول العربية المستعمرة على غرار الجزائر والمغرب وتونس وسوريا ترك القانون المدني واللغة الفرنسية أثرا بالغا في النصوص التشريعية لتلك الدول، رغم أنها كانت في عمومها خاضعة للقانون الإسلامي بمختلف مذاهبه الفقهية مثل المالكية في الجزائر والإباضية في بعض ولايات الجنوب كغرداية. بالإضافة إلى التأثير الواضح بالأخلاق والأعراف⁷. و غداة احتلال فرنسا للجزائر التزمت الدولة الفرنسية باحترام القوانين المعمول بها قبل دخول الاستعمار الفرنسي من خلال اتفاقية أبرمت في الخامس جويلية 1830 والتي بموجبها تعهدت باحترام شخصية القانون personnalité des lois التي تعني أن كل جزائري سيخضع أثناء محاكمته للقانون الذي كان يطبق عليه مثل القانون الإسلامي للجزائريين الأصليين " الأهالي". حيث اتسمت الفترة الممتدة ما بين 1888 و 1942 باستخدام ثنائية النظام القانوني من طرف الهيئات القضائية الفرنسية ومحاكم الصلح التي كانت تبت في القضايا المتعلقة الأهالي.⁸

آنذاك كانت المحاكم تطبق القانون الإسلامي خاصة فيما يتعلق بالإثبات الذي يستند إلى الشهود وكان يرأسها قاضي جزائري من الأهالي ، غير أن هذه المحاكم كانت قليلة العدد مقارنة بالمحاكم الفرنسية.

فلم تكن للجزائريين الفرصة للولوج إلى المناصب القضائية ومساعدتي العدالة مثل المترجم القضائي والموثق الذي كانت دائما من نصيب الفرنسيين إلى غاية صدور مرسوم 21 أبريل 1866 القاضي بفتح المناصب المذكورة لغير المواطنين أي الجزائريين⁹.

لقد طبق الاستعمار الفرنسي القانون الإسلامي فيما يخص شؤون الممتلكات المواريث والأحوال الشخصية والأوقاف، لكن سرعان ما بدأ هذا النظام يفقد مكانته بعد الصعوبات التي واجهت الإدارة الفرنسية في التعامل مع القضايا المتعلقة بالقانون الجنائي¹⁰. كما أبقت الإدارة الاستعمارية في بداية الأمر على القانون الإسلامي بالنسبة للجزائريين عامة وعلى القانون القبائلي خصوصا في منطقة القبائل، كإطار قانوني يحكم علاقات المواطنين الجزائريين سواء أكانوا أمازيغا أو عربا بمقتضى المرسوم 1 أكتوبر 1854 و كذا الأمر 23 نوفمبر 1944 المتعلق بتسيير العدالة الإسلامية¹¹. لكن استبدل تدريجيا القانون الإسلامي بالقانون الفرنسي الخاص بالمستعمرات حيث أقلمت الإدارة الفرنسية القانون الإسلامي بإفراغه من مضمونه الديني ليصبح ما يعرف بالقانون الإسلامي الجزائري¹².

وبالرغم من تعايش في بداية الحقبة الاستعمارية نظامين قانونيين أوله النظام المحلي "الجزائري" و النظام المدني الفرنسي، إلا أن القضاة الفرنسيين كانوا ينزعون إلى تطبيق النظام الفرنسي بسبب جهلهم بالقانون الإسلامي الجزائري الذي كان يطبق في الخلافة العثمانية التي كانت الجزائر إحدى إمارتها. في تلك الفترة، كلفت العدالة الفرنسية ما يعرف "بالقاضي Cadi" ليفصل في القضايا الخاصة بالأهالي أما اليهود فكانت لهم محكمتهم المتكونة من الرهبان التي كانت السلطات الفرنسية تتدخل فيها لتقييم أحكامها¹³. غير أن المستعمر الفرنسي استشعر ضرورة وضع قانون يحكم علاقات الأفراد فيما بينهم والسلطات الإدارية مع الأهالي والمعمرين واليهود والفرنسيين، خاصة

وأن الممتلكات سواء كانت عقارا أو أراض فلاحية أو غيرها كانت من ملك الجزائريين المسلمين واليهود الجزائريين¹⁴.

3/ خصوصية الترجمة القانونية

تتمثل الميزة الرئيسية للترجمة القانونية في اتصالها بالقانون الذي يحمل طابعا ملزما في أغلب الأحيان، وينصب من حيث الشكل في نصوص قانونية مختلفة مثل الدستور والقوانين التنظيمية والعقود ويتجسد في لغة قانونية متخصصة. كما يتجسد القانون من خلال أنظمة قانونية التي تمثل الإطار السياقي الذي ينتج فيه النص القانوني وكذا ثقافته فما هي الخصائص المميزة للترجمة القانونية عن تخصصات الترجمة الأخرى؟

نوه بيلاج¹⁵ بخصوصية ترجمة النصوص القانونية ولخصها في أن الترجمة القانونية تغطي جميع العلاقات الإنسانية باعتبار أن القانون يتدخل في تنظيم هذه العلاقات على مستوى الفرد والمجتمع والعالم بأكمله، من أجل ذلك يستخدم القانون لغة متخصصة وهي وسيلته الوحيدة التي يعبر بها عن القواعد والمعايير التي تحكم البشر بالإضافة إلى الطابع المهيكّل للخطاب القانوني الذي يمثل عقبة أما المترجم القانوني عند قيامه بإعادة صياغة الرسالة القانونية الأصل¹⁶.

في ذات الفكرة، ذكر جيمار¹⁷ أن ما يميز القانون وبالتالي الترجمة القانونية هو احتوائه على القاعدة القانونية وعدم توافق المفاهيم القانونية والآثار القانونية للتكافؤ، وهو توجه يتقاسمه كذلك القاضي البلجيكي هيربو¹⁸ Herbots الذي اعتبر بأن خصوصية الترجمة القانونية مقارنة بالترجمات الأخرى تكمن في أن "النص المراد ترجمته هو قاعدة قانونية أو قرار قضائي أو عقد قانوني له نتائج قانونية مقصودة وينبغي تحقيقها". لذلك يحذر جيمار من أن "الخطأ في الترجمة القانونية يمكن عواقب وخيمة وأثارا غير متوقعة"¹⁹.

4/ المفاهيم القانونية : concepts juridiques

يضم القانون عددا معتبرا من المفاهيم القانونية و يرتبط كل واحد منها بالنظام القانوني المعتمد في نطاق جغرافي معين وكذا التقليد المتبع الذي يسمى بالنظام القانوني système juridique مثل النظام المدني الفرنسي و نظام القانون الإسلامي وكل هذه

الأنظمة تستخدم مفاهيم قانونية مختلفة وغير متوافقة مرتبطة بسياق تاريخي أو ظرفي. لذلك يعتقد جيمار²⁰ بأن الصعوبة تتضاعف في الترجمة القانونية فزيادة على اختلاف تسمية المفاهيم القانونية يأتي اختلاف اللغات القانونية. هذا ما دفع القانوني ساكو²¹ Sacco إلى قول أنه " تنجم الصعوبات الحقيقية للترجمة القانونية عن أن العلاقة بين الكلمة والمفهوم ليست واحدة في كل اللغات القانونية .

تجدر الإشارة إلى أنه انطلاقاً من مبدأ عالمية المفاهيم تختلف المفاهيم القانونية عن المفاهيم التقنية التي يتعامل معها المترجم فمثلاً ترجمة كتيب تشغيل آلة يبقى نفسه سواء في اللغة العربية أو الفرنسية أو الإنجليزية أو غيرها. في المقابل تختلف المفاهيم القانونية من دولة إلى أخرى ومن عائلة قانونية إلى أخرى وحتى في العائلة الواحدة النظام القانوني الفرنسي و الألماني وتنشأ خصوصية القانون من اختلاف المبادئ الفقهية والتفسير القانوني ومصادر القانون أو كل ما يمثل النظام القانوني.²²

كما تعكس المفاهيم القانونية الفكر القانوني الذي يمتد عبر تقليد قانوني أما في القانون الإسلامي تعبر المفاهيم القانونية ذات البعد الديني عن أوامر إلهية أو السنة النبوية أو عن اجتهادات الفقهاء في مسائل فقهية وقضائية. تنصب مفاهيم القانون الإسلامي كغيرها في مصطلحات قانونية أو عدة مصطلحات قانونية تعبر عن القواعد القانونية التي صيغت ضمن نظام قانوني لكن الملاحظ هو أن المفاهيم القانونية لا تتكافئ من نظام إلى نظام. مثل الخلع و ملكة أيمان و الدخول، و البناء بالزوجة.

ففي حال ما إذا كانت المفاهيم القانونية متماثلة في النظامين القانونيين الأصل والهدف وقابلة للتأصيل transplantation في النظام القانوني الهدف تحدثت دو داكس²³ De Dax عن انتماء الترجمة القانونية إلى الترجمة التقنية . في هذا المستوى لا تعترض المترجم القانوني أية صعوبات تذكر، غير أنه إذا كانت المفاهيم غير متوافقة في النظامين القانونيين الأصل والهدف وبالتالي انعدام المتكافئات، تسمى هذه الحالة بالفراغ القانوني بالمفهوم اللساني في النظام القانوني وهنا نصحت دو داكس²⁴ المترجم القانوني بأن يستوعب روح المفاهيم القانونية وأن يوضح العبارات التي تعبر عنها أي على ما يبدو يقوم بترجمة تفسيرية.

5/تحفة الحكام لابن عاصم:

تحفة الحكام هي عبارة عن أرجوزة ألفها القاضي محمد بن محمد بن محمد بن عاصم الغرناطي وهو قاض من فقهاء المالكية 1359 - 1427 . كما درج ابن عاصم على نظم مخطوطاته في الأراجيز. منها " تحفة الحكام في نكت العقود" التي ألفها في شكل نظم شعري يضم عدة أبواب ذات علاقة بالقضاء مثل شروط القاضي، و الشهود و الشهادات و الدعوى و المدعي و أحكام في الزواج و الطلاق و غيرها، تضمنت التحفة 1298 بيتا شعريا في مبناها لكنها تحمل مفاهيم قانونية في موضوعها و لفظها وهي تتمتع بقيمة معتبرة إذ حظيت بثناء و العلماء شارحيها على غرار أحمد بن محمد الفاسي²⁵ الذي وصفها " بأجل ما ألف في علم الوثائق و الإبرام لسلامة نظمها و وجازة لفظها و جزالته و قلة تعقيده و سهولة حفظه ...فقد اجتمع فيها ما افترق في غيرها ". من الجدير بالذكر أن تحفة ابن عاصم تتمتع بمكانة مهمة في القانون الإسلامي و التقليد القانوني لأنها حوت عديد المفاهيم التي المستعملة في الميدان القضائي و لسهولة لفظها فكان من اليسير على متلقيها فهمها و إدراكها، كما تلخص هذه التحفة لنا خبرة القضائية لناظمها.

على مستوى الترجمة، يكمن القول أن هذه الأرجوزة القضائية أنتجت مثاقفة جزئية في مفهوم كربونيه²⁶ و ذلك من خلال إدراج القانون الإسلامي عندما يتعلق الأمر بالفصل في الأحوال الشخصية إبان الاستعمار الفرنسي للجزائر ، و قد تكون مظاهر المثاقفة قانونية من خلال القوانين أو قضائية بواسطة القاضي. فقد استخدم القضاة الفرنسيين إبان الحقبة الاستعمارية للجزائر بعض المبادئ القضائية للفصل في النزاعات الواقعة بين الجزائريين و ذلك بموجب المرسوم المؤرخ في 31 ديسمبر 1866 الذي منح الحق للجزائريين في المحاكمة وفقا للقانون الإسلامي. لذلك قام الأستاذين القانونيين هوداس Houdas و مارتيل Martel بترجمة هذه التحفة إلى الفرنسية و قد ذكرا في تصدير الترجمة أن السبب في ترجمة هذه التحفة يكمن في سهولة فهم التحفة مقارنة بترجمة المختصر لسيدي الخليل حول مبادئ الفقه المالكي التي قام بها مورون Morand. و الغريب في الأمر أن القضاة الفرنسيين كانوا يطبقون القانون الإسلامي دون معرفة ولو بسيطة باللغة العربية ، و كانوا يستعينون بالترجمة القضائين

interprètes judiciaires العرب لكن هؤلاء لم يكن لهم تكويننا خاصة لا في الترجمة و لا في القانون.

6/ قراءة في ترجمة التحفة إلى الفرنسية:

حملت ترجمة تحفة ابن عاصم العنوان التالي:

Traité de Droit Musulman- La Tohfat D'Ebn Acem, traduit et commenté par Houdas , professeur à l'école des Lettres d'Alger, Martel chargé de cours à l'Ecole de Droit d'Alger, paru chez Gavaut Saint- Lager 1882, Alger.

لقد أشار المترجمين إلى أن هذه الجزء الأول من الترجمة لم يضم كل أبيات التحفة المقدرة بـ 1298 و إنما اختارا فقط ترجمة 229 بيتا تغطي الميدان القضائي خاصة ما تعلق بالإجراءات القضائية و نظرية الإثبات أو الدليل. و الأمر ذاته نلاحظه بخصوص التعليقات القانونية حول الترجمة و فقه اللغة "الفيلولوجيا" و التي نشرها الباحثين في الجزء الثاني.

قبل البدء بالدراسة النقدية لترجمة الجزء الأول من التحفة من المفيد الإشارة إلى أن الجانب الشكلي للتحفة تغير في النص الفرنسي و كتب نثرا بدلا من الشعر و هي تقنية موجودة في الكتابة الشعرية، لكن النص الفرنسي ليس بشعر لا في مبناه و معناه. أما بخصوص جودة الترجمة ففي مجملها كانت جيدة خاصة في صياغة الجمل إلى الفرنسية و صبها في الأسلوب النثري بدلا من النظم الشعري إضافة إلى ابتعاد المترجمين عن استخدام الترجمة الحرفية و لجوءهما إلى الترجمة التفسيرية في كثير من الأحيان و هي تقنيات ترجمية أضفت على الترجمة طابعا تواصليا يأخذ قارئ الترجمة في الحسبان أي القضاة الفرنسيين. غير أنه لا يمكن في هذا المقام الخوض في دراسة ترجمة الأرجوزة إنما سنقتصر على بعض المفاهيم القضائية الهامة و التي طرحت إشكالات أثناء ترجمتها إلى الفرنسية و منها :

مُقَدِّمٌ بِالشَّرْعِ لِلْأَحْكَامِ لَهُ نِيَابَةٌ عَنِ الْإِمَامِ

Le cadi est celui qui rend les jugements conformément à la loi et par délégation de l'imam

تضمنت الترجمة وظيفة القاضي لكن المترجمين نقلا حرفيا مفهومي : الشرع الذي يترجم بالشريعة Charia / و الإمام الذي يعني ولي الأمر / sultan/ Khalifa /Gouverneur

وَالدَّعَى فِيهِ لَهُ شَرْطَانِ مُحَقَّقُ الدَّعْوَى مَعَ الْيَّانِ

Deux conditions sont requises pour la demande; il faut qu'elle soit : 1° exprimée d'une manière formelle; 2 déterminée avec précision.

ترجمت المدعى فيه demande و هي ترجمة مقبولة لكن كان الأولى إضافة acceptée selon la charia لأن الشريعة لا تفصل في الأشياء المحرمة كالقمار والبيع المحرمة.

وَأَجْرُهُ الْعَوْنُ عَلَى طَالِبِ حَقٍّ وَمَنْ سِوَاهُ إِنْ أَلَدَتْ سِتْحَقُّ

Le salaire de l'huissier est à la charge du demandeur ; en cas de résistance du défendeur, ces frais lui incombent.

ترجمت العون بـ huissier و التي تعني محضر قضائي وهو من مساعدي العدالة يستدعى لتنفيذ الحكم القضائي بينما بحسب الفاسي الشارح للتحفة يقصد بالعون الموضوع تحت خدمة القاضي لتبليغ الأحكام. لذلك نقترح ترجمة العون بـ Agent civil تبعا لمعجم المصطلحات القانونية لكورني Cornu 27 .

وَلَيْسَ بِالْجَائِزِ لِلْقَاضِي إِذَا لَمْ يَبْدُ وَجْهُ الْحُكْمِ أَنْ يُنْفَذَ

Il n'est pas permis au cadí de juger, si la solution de l'affaire ne lui apparaît pas avec évidence.

من الأفضل ترجمة الجملة الثانية en s'appuyant sur son intuition. لأن الشارح ذكر بأن القاضي لا ينبغي له الاعتماد على تخمينه في إصدار الحكم في قضية معينة.

إذا ما فحصنا العينات المقدمة يمكن القول أن المترجمين لم يكن لهما إطلاع جيد على الكتب الشارحة لتحفة الحكام لأن الفاسي قدم شرحا وافيا للآيات مستندا إلى كتب أخرى

على غرار كتب الفقه المالكي، و هذا تفصيل مهم خاصة في ترجمة المفاهيم القضائية ذات البعد الديني و التي تتطلب الفهم و التأويل قبل الشروع في الترجمة. لأن المفاهيم القضائية و القانونية لا تعكس نفس الحقائق القانونية و بالتالي يكون التكافؤ فيها ناقصا و الترجمة مجرد تخمين.

خاتمة:

لقد تبين لنا طوال هذا العرض أن المثاقفة مفهوما حاضرا بقوة في الميدان القانوني و بالتالي في الترجمة القانونية و قد تكون سببا مباشرا لتطور القانون على مر العصور، وهذه الظاهرة الناجمة عن تلاقي الثقافات القانونية إنما تعتبر أكبر حجة يمكن تقديمها للقانونيين الذين يعتبرون أن الترجمة القانونية قضية لغات و حسب.

و على الرغم من خضوع الجزائر إلى الاستعمار الفرنسي قام بعض المنقذين بمجهودات تحسب لهم مثل ترجمة تحفة الحكام و غيرها التي شرحت و حافظت على الإرث القانوني الإسلامي من الزوال. كما أن الترجمة سمحت بإعادة تأصيل transplantation المفاهيم القانونية الإسلامية في النظام القضائي الفرنسي و نقلت خبرة القاضي المسلم و طريقة تفكيره و تعامله مع القضايا المعنية بالمحاكمة وهو ما يعرف بالتقليد القضائي tradition judiciaire. على المستوى الترجمي، يمكن القول أن المترجمين وفقا إلى حد ما في ترجمة التحفة لكنهما أخفقا في بعض الترجمات في نقل بعض المفاهيم القانونية الإسلامية ولم يتمكنوا من خلق متكافئات وظيفية تؤدي نفس وظيفة المفهوم القانوني في الثقافة المستقبلية و نحن نعلن أن المستوى المصطلحي يتمتع بأسبقية في الترجمة المتخصصة. أخيرا، ندعو الباحثين إلى الاهتمام بالترجمات التي قام بها الفرنسيون في الحقبة الاستعمارية و إدراجها في أبحاث الدكتوراه.

الهوامش:

¹ CARBONNIER, J, (1963-194), Sociologie juridique : sociologie du droit de la famille, p, 23, cujasweb.univ-paris1.fr/ark:/45829/pdf0600508445, consulté 11/02/2018

² Ibid, p,24.

³ Ibid, p, 28.

⁴ Terré, François. Introduction générale au droit. 10 éditions, Dalloz, Paris, 2015, p,58

⁵ Ibid.

⁶ Ibid, p, p, 60-61

⁷ Benachenhou, Yacine. Traduction comparée du terme adoption et conséquences juridiques in Traducteurs et interprètes certifiés et judiciaires : droits, devoirs et besoins. Actes du 6^{ème} forum international sur la traduction certifiée et l'interprétation judiciaire. Sous la direction Elena de la Fuente. Editeur Elena de la Fuente. Paris.2012. p, 2000

⁸ Bessadi, Nourredine. Le droit en Algérie entre héritage colonial et tentative(s) d'algérienisation in « Le Maghreb et l'indépendance de l'Algérie », sous le direction Amar Mohand-Amer et Belkacem Benzenine. CRASC, IRMC-KARTHALA .2012. p, 29.

⁹ Ibid.

¹⁰ Ibid , p, 25

¹¹ Benachenhou, Yacine, op.cit, p, 2003

¹² Ibid, p, 25

¹³ Botems, Claude , Le droit musulman algérien à l'époque coloniale, de l'invention à la cofidification, Slatkine érudition, Genève,2014, p,34

¹⁴ Ibid, p, 40

¹⁵ Pelage, Jacques. Eléments de traductologie juridique. Applications aux langues romaines, autoédition, France. 2001, p , 72.

¹⁶ Ibid.

¹⁷ Gémar, J-C. Traduire ou l'art d'interpréter, Langues, Droit et Société : éléments de jurilinguistique , Tome2, Presses de l'université du Québec, Canada 1995,,p, 144

¹⁸ Herbots in Gémar, J-C, op.cit, p, 145

¹⁹ Ibid.

²⁰ Gémar, Jean-Claud, op.cit, p ,145.

²¹ Sacco in Gémar, J-C, op.cit,p, 146.

²² Ibid , p,224

²³ De Dax, Françoise. *La traduction juridique est-elle seulement une traduction technique* in Traducteurs et interprètes certifiés et judiciaires : droits, devoirs et besoins. Actes du 6^{ème} forum international sur la traduction certifiée et l'interprétation judiciaire. Sous la direction Elena de la Fuente. Editeur Elena de la Fuente. Paris.2012, p, 226

²⁴ Ibid, p, 224.

²⁵ أحمد بن محمد الفاسي، الإتقان والإحكام شرح تحفة الحكام في نكت العقود والأحكام، تحقيق محمد عبد السلام محمد سالم، دار الحديث، القاهرة، ج 1، 2011، ص 11.

²⁶ CARBONNIER, p, 30.

²⁷ Cornu Vocabulaire juridique. Presses Universitaires de France. 7^{ème} éditions. Paris.1987. , 45.

بلاغة الخطاب في النص الشعري المغربي القديم
" شعر الشاعر محمد الجزائري " أنموذجا

*Eloquence of Rhetoric in the Ancient Maghrebian Poetic Text
"Poetry of Mohamed Eljazairy"*

أ. سليم بوزيدي

sifdawlamoutanabi@gmail.com

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة الجزائر

تاريخ قبول النشر: 2019/06/09

تاريخ الاستلام: 2018/03/30

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى إبراز عناصر التشكيل البلاغي في الخطاب الشعري عند الشاعر المغربي القديم "محمد الجزائري"، حيث تعرض إلى المستوى الدلالي ممثلا في الاستعارة، والتشبيه والكناية، وإلى المستوى الصوتي ممثلا في القافية، والجناس، وهندسة أصواتهما من حيث صفات الجهر والهمس.

الكلمات المفتاحية: الحواضر المغربية- الحركة الأدبية - بكر بن حماد التاهرتي .

Abstract:

The present research paper aims at highlighting the elements of rhetorical formation in the poetic discourse of the Ancient Maghrebian poet Mohamed Eljazairy, where he incorporated the semantic level represented by metaphors, and the phonological level represented by the rhyme, the genus and the geometry of their voices in terms of features of expression and whispering .

Key words: rhetorical; discourse; the ancient Maghreb poet Mohamed El Jazairy

تمهيد:

يكاد النقاد والباحثون في تاريخ الأدب الجزائري القديم، يتفقون حول قضية واحدة، هي أن هذا الأخير تعرض للكثير من التهميش والإهمال، من طرف الدارسين المحدثين. وسواء أكان متعمداً أم غير مقصود، فإن النتيجة واحدة، هي بقاء الأدب الجزائري مغموراً في جُبِّ النسيان، أو مفرقاً في بطون المصادر التاريخية والأدبية القديمة. وهذا بشهادة العديد من الأساتذة والدارسين، من أهل المغرب العربي أنفسهم؛ يقول عثمان الكُحَاك في حديثه عن اللغة والأدب الجزائري: "قد اعتنى الباحثون بالتقريب عن أدب اللغة العربية وتاريخها وتطوراتها في مختلف الأصقاع الإسلامية، غير أنهم لم يشتغلوا إلى الآن بالبحث عن تاريخ الأدب الجزائري حتى أنك لو سألت أحدهم والتمست منه أن يذكر لك أديباً أو غير أديب من الجزائريين لكان قُصارى جوابه الصمت والسكوت"⁽¹⁾.

والحقيقة هي أن الأستاذ عثمان لم يجاف الصواب في إطلاقه لهذا الحكم القاسي، لأن لديه المبررات الواقعية والسياسية والتاريخية ما يسنده ويُدعمه. فإذا نظرنا إلى الزمن الذي ألف فيه كتابه؛ "بلاغة العرب في الجزائر"، فإن العثور على مرجع أو دراسة في الأدب الجزائري يكاد يكون ضرباً من المستحيل، فبسبب اتجاه الدارسين إلى الأدب في المشرق، فإن نظيره في الجزائر بشكل خاص، وفي المغرب الإسلامي بشكل عام، ظلّ قابعاً في رفوف المكتبات داخل مخطوطات لم تَرَ النور إلا بعد أن تعالت صيحات من هنا وهناك، تطالب بالبحث في أدب المغاربة.

1- أبو العباس أحمد الغبريني (ت 711هـ-1315م):

أورد الغبريني ترجمة للشاعر الجزائري القديم، جاء فيها: "هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد الأريشي المعروف بالجزائري، من علماء أواسط القرن السابع الهجري"⁽²⁾. ويبدو أن الشاعر محمد الجزائري كان مُلمّاً بالفقه وعلوم الشريعة الإسلامية في زمنه، ولذلك قال عنه الغبريني حينما أورده ضمن فقهاء ينظمون الشعر إلى جانب تعلمهم الفقه: "ومنهم، الشيخ الفقيه، الكاتب الأديب البار، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد ابن أحمد الأريسي المعروف بالجزائري: هو حفيد الفقيه الجليل عبد الله الأريسي، من أدباء الكتاب، وهو من نظراء شيخنا أبي عبد الله التميمي في علم النظم والقريض"⁽³⁾؛ فالشاعر محمد الجزائري سليل أسرة محافظة على علم الفقه

والدين، مما جعله يتأثر بجده أبي عبد الله الأريسي، وهذا أمر طبيعي، فقد كان تعليم الدين وتحفيظ المتون الفقهية، من الأساسيات التي تفرض على طالب اللغة العربية وعلوم القرآن، غير أن هذا التوجه العلمي أو الفكري لم يمنع الشاعر الجزائري محمد من النبوغ في الشعر.

ولذلك قال عنه الغبريني يصف بلاغة شعره: "كان حسن النظم والنثر، مليح الكتابة، حسن الوراق في البطاقة، وكان سهل الشعر، وكان كثير التجنيس يأتيه عفواً من غير تكلف، ولأجل ذلك حسن نظمه، وكان مليح التواشيح، إن أطال في شعره أعرب، وإن اقتصر واقتصد أعجب"⁽⁴⁾.

في هذا النص النقدي يقدم أبو العباس الغبريني بعض القضايا البلاغية والأحكام النقدية والفنية، والتي أثارتي لدراستها والنظر فيها، لعلّي أخرج منها ببعض الفوائد في تناولتي لشعر "محمد الجزائري"، الشاعر المغربي المغيّب في بطون المصادر المغربية القديمة، وعلى رأسها: "عنوان الدراية". أجملها أبو العباس الغبريني في هذه النقاط:

أ- حسن النظم والنثر.

ب- مليح الكتابة.

ج- سهل الشعر.

د- كثير التجنيس يأتيه عفواً من غير تكلف.

هذه الأحكام النقدية تَمُّ عن حسّ نقدي وبلاغي يتمتّع به "الغبريني". غير أنه لم يعلل أيّاً منها، بل اكتفى بإيرادها هكذا دون أن يخوض فيها، على ما جرت به عادة النقاد الذين سبقوه، وكذا الذين جاءوا بعده. غير أنه نقل عن الشاعر بعض الأشعار تتجسّد فيها بلاغة عالية، وشعرية أصيلة تدل على أن الجزائر أنجبت شعراء لا يقلّون براعةً عن نظرائهم من شعراء المشرق العربي الذين حظيت أشعارهم بعناية النقاد والدارسين قديماً، وحديثاً.

وقد عثرتُ على دراسة وجيزة لعثمان الكعك، يشير فيها بشيء من الإعجاب بشعر محمد الجزائري، دون تحليل وبيان لبلاغة الخطاب الشعري عنده، على خلاف ما كنت أتوقّعه أو أنتظره، بعد قراءتي لعنوان هذه الدراسة التي أطلعت عليها، والموسومة بـ: "بلاغة العرب في الجزائر"؛ إذ اكتفى عثمان الكعك بإيراد ما تيسر له من أشعار محمد الجزائري، وغيره من شعراء الجزائر، فقط. فكانت أحكامه النقدية عبارة عن

إشارات وتلميحات فنية، لا يجد فيها القارئ ما يشبع رغبته، في بيان مواضع لجمال في أسلوب الشعر الذي يرويه في دراسته، على شاكلة النقاد والبلاغيين القدماء. لهذه الأسباب، ولغيرها أردت مقارنة شعر "محمد الجزائري" مقارنة بلاغية أسلوبية، بغرض الوقوف على جماليات النص الشعري الجزائري القديم، وعلى التقاليد الفنية التي يسير عليها الشعر.

وفي البداية يتعين علينا أن نثبت نص القصيدة كاملة، كما رواها الغبريني في "عنوان الدراية"، وعنوانها: (أهل الحمى هل لكم عن قصتي خبر)⁽⁵⁾:

أَهْلَ الْحَمَى هَلْ لَكُمْ عَنْ قِصَّتِي خَبْرٌ *	وَأَنْ لَّيْلِي بَلِيلِي كُلُّهُ سَهْرٌ
وَفِي ضُلُوعِي نِيرَانٌ يُضَرِّمُهَا *	دَمْعٌ عَلَى صَفَحَاتِ الْخَدِّ يَنْهَمِرُ
لَمَّا رَأَيْتُ بُدُورَ الْحَيِّ سَافِرَةً *	عَنِ النَّقَابِ بَدَأَ لِي أَنَّهُ السَّفَرُ
وَلَا عَوَالِي إِلَّا مِنْ قُدُودِهِمْ *	وَلَا صَوَارِمَ إِلَّا مَا انْتَضَى الْحَوْرُ
سَأَلْتُكَ اللَّهُ يَا حَادِي الْمَطِيِّ بِهِمْ *	رِفْقًا عَلَيَّ لَعَلَّ الصَّدْعَ يَنْجَبِرُ
كَرَّرْتُ عَلَيَّ فَلَئِنْ قَلْبٌ يَمِيلُ إِلَى *	حَدِيثٍ مَنْ قَتَلُوا مِنَّا وَمَنْ أَسْرُوا
وَأَنْتَ يَا سَعْدُ أَنْ غَنَّتْ ظِلَاؤُهُمْ *	قِفْ تُعَايِنُ فُؤَادِي كَيْفَ يَنْفَطِرُ
وَرُبَّ لَيْلٍ بَلِيلِي بَتُّ أَسْهَرُهُ *	وَحُسْدِي نَوْمٌ وَاللَّيْلُ مُعْتَكِرُ
تَبْنُو كَشْمَسَ الضُّحَى تَعْلُو قَضِيبَ نَقَا *	وَتَنْتَشِي مِثْلَ غُصْنٍ فَوْقَهُ قَمَرُ
تَقُولُ وَالْحُسْنُ يَطْغِيهَا فَتُظْلِمُنِي *	وَلَا مُوَاظِرَ إِلَّا صَارِمَ ذَكَرُ
دَعِ الْحُسَامَ وَضَعِ حَمْلَ السَّلَاحِ فَمَا *	فِي كُلِّ وَقْتٍ يُفِيدُ الْحَزَمَ وَالْحَذَرُ
مَا لِلْمُهَنْدِ حُكْمٌ فِي مَحَلَّتِنَا *	بَلْ لِلْمُنْهَدِ فِيهَا الْحُكْمُ وَالنَّظَرُ
وَلِلظَّبَا فَتَكَاتٌ بَيْنَ أَرْحَلِنَا *	تَرْتُونَا وَتَعْنُو الطَّبِي الْمَضْرُوبَةَ الْبُتْرُ
فَإِنْ طَمَعْتَ بَلِينٍ فِي لَوَاحِظِنَا *	فَنَحْنُ أَهْلُ قُلُوبٍ مِثْلَهَا الْحَجَرُ
وَإِنْ حَلَّتْ لَكَ أَلْفَاظٌ تُرَدِّدُهَا *	مَا بَيْنَنَا فَهَنَّاكَ الصَّابُ وَالصَّبِيرُ
إِنَّا لَنُجْرَحُ مِنْ أَلْحَاطِ مُبْصِرِنَا *	لَكِنَّا مِنْ سَوَادِ الْقَلْبِ نَنْتَصِرُ
فَارْحَمِ شَبَابَكَ وَارْحَلْ دُونَ مَغْلَبَةٍ *	وَأَقْبَلْ مِنَ الْحُسْنِ مَا أَعْطَاكَ النَّظَرُ
فَعِنْدَهَا أَيْقَنْتُ نَفْسِي لَغِيْبَتِهَا *	وَأَقْسَمْتُ مُهْجَتِي أَنْ لَسْتُ أَصْطَبِرُ
وَقُمْتُ أَلْقَطُ مِنْ أَلْفَاظِهَا دُرَرًا *	وَأَنْظُمُ السَّحَرِ حَتَّى أَقْبَلَ السَّحَرُ

تعد هذه القصيدة من عيون الشعر الجزائري القديم في القرن السابع الهجري، ودليل هذا أن أبا العباس الغبريني رواها في "عنوان الدراية" الذي خصصه في الأصل لنقل آثار العلماء، الذين أتموا بشتى فروع العلوم الشرعية واللغوية. ويبدو أن الشاعر محمد الجزائري ارتقى في درجات العلم -كما أسلفنا- وهذا لا يعدهم أن يبلغ منزلة مرموقة في فن الشعر، ونظمه. وهنا أبدي ملاحظة أراها مهمة؛ وهي أن للفقهاء الجزائريين منظومات وقصائد شعرية ظلت مغيبة لا يلتفت إليها النقاد في العصر الحديث. وهنا أقول إن التفقه في الدين لا يعني إلغاء أو نفي الموهبة الشعرية. وأن التعارض بين الفقيه والشاعر أو بالأحرى بين الفقه والشعر، لا أساس له، وليس لده ما يبرره في الواقع الشعري.

يبدأ الشاعر هذه القصيدة بخطاب الديار وأهلها، بقوله:

أَهْلَ الْحِمَى هَلْ لَكُمْ عَنْ قِصَّتِي خَبْرٌ وَأَنْ لِيَلِيَ بِلَيْلِي كُلُّهُ سَهْرٌ

حيث لم يُطل في وصف "الديار" والبكاء عليها، لكنه استطرد في الحديث عن المحبوبة، وعما يكابده من عذاب برحيلها عنه؛ وهي أنموذج فني لم يخرج الشاعر به عن عادة الجاهليين في افتتاح قصائدهم. ويرى نقاد الشعر في العصر الحديث أن المقدمة الغزلية، التي أولوها عناية كبيرة حيث يقول الدكتور عزة حسن: "يبدو لنا أن الوسيلة الفنية الكبرى عند الشعراء الجاهليين هو التغزل بالمرأة المحبوبة، وأن الوقوف على الديار والبكاء على أطلالها وسيلة فنية صغرى"⁽⁶⁾.

ولعل هذا هو السبب في اقتصاد الشاعر في حديث الديار والأطلال، وولوجه مباشرة في الحديث عن المرأة المحبوبة حيث اتصل هذا الحديث في الأبيات الثلاثة الأولى بحالته العاطفية، أثناء رحيلها من دارها. وفيها يقول:

وَفِي ضُلُوعِي نِيرَانٌ يُضْرَمُهَا نَمَعَ عَلَى صَفَحَاتِ الْخَدِّ يَنْهَمُرُ
لَمَّا رَأَيْتُ بُدُورَ الْحَيِّ سَافِرَةً عَنِ النَّقَابِ بَدَأَ لِي أَنَّهُ السَّافِرُ
وَلَا عَوَالِي إِلَّا مِنْ فُؤُودِهِمْ وَلَا صَوَارِمَ إِلَّا مَا انْتَضَى الْحَوْرُ

ظَلَّتِ المرأةَ حاضرةً في مقدمة القصيدة العربية القديمة حتى في القرن السابع الهجري، في المغرب الأوسط -الجزائر- فللشاعر قصة حُبٍّ عاشها مع حبيبته التي رحلت وتركته، فطلب من "أهل الحمى"، وسألهم ما إذا كانوا على علم بهذه القصة التي جعلته يسهر ليله كله، يبرز هذا في الاستفهام الوارد في البيت الأول:

أَهْلَ الْحَمَى: هَلْ لَكُمْ عَنْ قِصَّتِي خَبْرٌ وَأَنْ لَيْتِي بَلَيْتِي كُلُّ سَهْرٍ

هذا الإعلام لهم فيه رغبة من الشاعر في الاستعانة بأصحابه حتى يشاركوه مشاركة وجدانية تخفف عنه صدمة رحيل المحبوبة. (بدا لي أنه السَّفرُ).

تعد الاستعارة لونا أساسيا من ألوان المجاز الذي يصنع به الشاعر بلاغة خطابه الشعري، حيث تؤدي من المعاني والصور ما لا تؤديه العبارة إذا جاءت على وجه الحقيقة، ومن أجمل استعارات الشاعر محمد الجزائري ما جاء في قوله: (7)

لَمَّا رَأَيْتُ بُدُورَ الْحَيِّ سَافِرَةً عَنْ النَّقَابِ بَدَا لِي أَنَّهُ السَّفَرُ

حيث يتكئ الشاعر في إبراز هذا المعنى وتحويله إلى مشهدٍ محزنٍ مؤثِّرٍ في قلبه، ومحرك لوجدانه -على الاستعارة التصريحية: (رأيت بدور الحي سافرةً)

بُدُورُ النِّسَاءُ

(مُشَبَّهٌ بِهِ) (مُشَبَّهٌ)

وفيها يخفي المبدع لفظ المشبه: "النساء"، ويظهر لفظ المشبه به: "بدور" إدراكاً منه أنَّ الصِّفَةَ أقوى في المشبه به وأظهر، فإذا استعارها للنساء (المشبه)، فإنَّ هذا مدعاةً إلى الزيادة في خصائصه الجمالية من بياض وكمال وجمال، إن تلقى هذه الصورة ينقل خيال المتلقي من عالم الأرض إلى عالم السماء والنجوم، فالشاعر محمد الجزائري يختار دَوَّالَهُ الشعرية بكل دقة من حقول دلالية متعددة، ويؤلف بينها في دائرة مجازية واحدة، ليقول منها مجالا دلالياً ذي أبعادٍ متعددة، يستعير فيها اللإنساني (عالم الفلك)، إلى الإنساني. يتضح هذا عندما ندرك أن هذه "البدور" سافرة عن النقاب، حينها نعلم أن المقصود بالبدور هنا هي "النساء"، وليست "الأقمار".

ويقول في استعارة جميلة، توحى بقوة بخصوبة الخيال وقوة الشاعرية⁽⁸⁾:
وَأَنْتَ يَا سَعْدُ إِنَّ غَنَّتْ ظَبَاؤُهُمْ قَفْتُ تَعَايُنَ فُؤَادِي كَيْفَ يَنْفَطِرُ

في البيت بنية استعارية هي: "غَنَّتْ ظَبَاؤُهُمْ"، تدعم البناء المجازي، الذي تأسس عليه بلاغة الخطاب في قصيدة الشاعر محمد الجزائري، تتشكل من العناصر اللغوية الآتية:

(النساء)	(غَنَّتْ ظَبَاؤُهُمْ)
مشبه	مشبه به
محذوف	مُصَرَّح به

عندما نتأمل في بنية هذه الاستعارة نجد أن الشاعر يختار دواله اللغوية من مجالات أو حقول متباعدة، فالمشبه ينتمي إلى عالم أو حقل الإنسان: "النساء"، أما المشبه به، وهو الأبرز في البنية السطحية، (ظباؤهم)، فينتمي إلى حقل الطبيعة الحيوانية المتحركة، هذا المشبه به درج العرب على الاختيار صفاته الجميلة، وإظفائها على بناتهم، ونسائهم الجميلات؛ فالظباء ذات جماليات وصفات جمالية جسدية تأخذ بلب من يراها، كذلك المرأة أو النساء اللواتي يذكرهن الشاعر محمد الأريسي الجزائري.
ويقول أيضا:

وَالظَّبَّاءُ فَتَكَاتٌ بَيْنَ أَرْحُلِنَا تَرْنُو وَتَعْنُو الظَّبِّي الْمَضْرُوبَةُ الْبُتْرُ

يستعير الشاعر محمد الجزائري من الطبيعة الحيوانية مادته اللغوية ليشكل صورا مجازية وصفات يضيفها المرأة المحبوبة، فيقول:
"لِلظَّبَّاءِ فَتَكَاتٌ... تَرْنُو، وَتَعْنُو".

وهو يعلم أن "الظباء" لا تأتي إلى قافلة الضغائن التي تحمل محبوبة الشاعر لتتنظر إلى الرجال، وتجرحهم في مشاعرهم. وبهذا يقوم الشاعر بنقل دلالات، أو صفات الدال المصرح به: "الظباء"، وإحاقها بالدال اللغوي المحذوف "المرأة"، "الضغينة"، وهي المشبه الذي أخفاه المبدع ولم يظهره في بنية السطح: (لِلظَّبَّاءِ فَتَكَاتٌ بَيْنَ أَرْحُلِنَا تَرْنُو وَتَعْنُو...).

المشبه	المشبه به
--------	-----------

"المحبوبة": محذوف "الظباء": مصرح به

إن الصورة تنتمي حسب تشكيلها اللغوي إلى عالم الطبيعة الحيوانية وهي -دون شك- من أجمل المشاهد التي يمكن أن نراها، لكن المقصود بها ليس "الطباء"، وإنما النساء الضعيفات، اللاوتي أثرن بنظراتهن في قلب الشاعر، وفكن به، بنظراتهن، وهنا نقول إن استعارات محمد الجزائري تقوم على استبدال ملفوظ مضمر في البنية الذهنية العميقة، بملفوظ آخر ظاهر في بنية السطح، من أجل التعبير عن حالته النفسية، وارتباط قلبه بمحبوبته، وهذا ما منح قصيدته هذه اللغة الشعرية.

وفي الصورة التشبيهية فيقول⁽⁹⁾:

تَبْدُو كَشَمْسِ الضُّحَى نَعْلُو قَضِيبَ نَفَا وَتَنْتَنِي مِثْلَ غُصْنٍ فَوْقَهُ قَمَرُ

وقبل أن أتناول هذه الصورة البيانية، المشرقة، بالتحليل، أعود إلى الصورة المظلمة في البيت الذي قبله، حينما يقول واصفاً سهره، وطول ليله⁽¹⁰⁾:

وَرُبُّضَ لَيْلٍ بِلَيْلِي بَتُّ أَسْهَرُهُ وَحَسَدِي نُومٌ وَاللَّيْلُ مُعْتَكِرُ

في هذا البيت ترد مجموعة دوال لغوية تصنع صورة مظلمة، هي: (لَيْلٍ، بِلَيْلِي، اللَّيْلُ مُعْتَكِرُ)، إنها دوال محملة بدلالة السواد والظلام، كما أنها ترتبط بنفسية الشاعر؛ فالليل له وطأة وشدة على نفس الشاعر العاشق فلا يستطيع أن ينام، ويطول سهره، والسؤال هنا هو: كيف يخفف الشاعر من ألم الهجر، ووطأة الليل على قلبه؟

لأجل هذا تأتي الشاعر بالصورة التشبيهية المشرقة، المناقضة للصورة السابقة القائمة السوداء، الحزينة، فيذكر لفظ "الشمس" جاعلاً منه مشبهاً به: (تبدو كشمس الضُّحَى)، في جمال وجهها، وهو هنا يشبه "المرأة" طبعاً، لكن اللافت أن الصورة الثانية تبعث على الفرح والسرور، فمن ذا الذي يرى فتاة بهذا الوصف، ولا يسرُّ بإشراقه وجهها الذي يشبه الشمس في وقت الضُّحَى: "شمس الضُّحَى" وبهذا فالصورة التشبيهية لها ظلال نفسية في العمل الأدبي بصفة عامة وفي النص الشعري بصفة خاصة.

• الكناية:

إن الصور الكنائية أو التعبير الكنائي ركن أساس في الإبداع الشعري وفي الشعر القديم، ولذلك عدّها النقاد القدامى مؤشراً بلاغياً يقاس به أي شاعر، حيث يتميز بها

المتكلم البليغ، عن المتكلم العادي، فهي أسلوب لغوي فيه انزياح عن التعبير العادي إلى تعبير غير عادي، تبرز فيه شاعرية اللغة في القصيدة.

تفرض الكناية على اللغة الشعرية علاقات، منها ما يسميه النقاد الحداثيون علاقة المجاورة بين المعنيين، وهذه العلاقة هي التي تصنع الكناية، وبها تتميز عن الاستعارة، وهذا ما يوضحه جون كوهين (Kohène Johne)، إذ يرى أن أسلوب المجاورة يتحدّد في الكناية، حسب طبيعة العلاقة بين الدوال اللغوية، ممثلة في المشبه والمشبّه وبه - غالباً- فإن قامت بينهما العلاقة على المشابهة تكون الصورة استعارة، وإذا قامت العلاقة على المجاورة تكون الصورة كناية⁽¹¹⁾.

وقد الشاعر محمد الجزائري في توظيف التعبير الكنائي في رائيته التي ذكرها أبو العباس الغبريني، وفيها يقول⁽¹²⁾:

مَا لِلْمُهَنْدِ حُكْمٌ فِي مَحَلَّتِنَا بَلْ لِلْمُهَنْدِ فِيهَا الْحُكْمُ وَالنَّظَرُ

إن مشكلة الشاعر (مَحَلَّتِنَا) لَا تُحَلُّ بِالْمُهَنْدِ (السيف)، لكنها تُحَلُّ بشيء آخر هو: (المُهَنْدِ)، فهو الذي له أن ينظر فيها، ويحكم بما يشاء، لقد ذكر تعبيراً كنايياً في قوله في الشطر الثاني: (بَلْ لِلْمُهَنْدِ). وهي لفظة تتناغم صوتياً مع اللفظة في بداية البيت: (ما للمُهَنْدِ)؛ إنَّ الأولى تحيل إلى السيف، وأما الثانية: (المُهَنْدِ) فهي كناية عن موصوف هي المرأة، التي من صفاتها "النهود" أي الثدي (الأثداء). وقد ترك الشاعر التصريح بالموصوف مباشرة، وعمد إلى التلميح الكناية، وهذا ما يزيد لغة التصريح بالموصوف مباشرة، وعمد إلى التلميح بالكناية، وهذا ما يزيد لغة القصيدة قدرة على الإيحاء والتصوير لما في قلب الشاعر.

من الكناية قوله في وصف بيانه⁽¹³⁾:

وَقُمْتُ أَلْقُطٌ مِنْ أَفَاطِهَا دُرّاً وَأَنْظُمُ السَّحَرِ حَتَّى أَقْبَلَ السَّحَرُ

يعتمد الشاعر محمد الجزائري على التعبير الاستعاري ليخرج منه كناية عن صفة، فيقول: (أَنْظُمُ السَّحَرِ)؛ فالتأمل في هذا التعبير يبدو له أنه استعارة تصريحية حُذِفَ منها "المشبّه": (السَّحَرُ)، وصرح بالمشبه به: (السَّحَرُ)، وهذا صحيح، لكن المعنى الذي يحمله المشبه به (السحر) يحيل إلى صفة الشعر لا إلى الشعر نفسه، حيث شبهه بالسحر لعظيم أثره في النفس، حتى يخيل للمتلقي أنه أمام سِحْرٍ يذهب بعقله وقلبه.

والدليل أن المشبه به لا يمكن رؤيته، وإنما يستنتج من "سياق البيت الشعري، ففي الاستعارة التصريحية يكون المشبه به مرئياً أي من دائرة الحواس، ولهذا قيل في البلاغة القديمة كل استعارة كناية وليس كل كناية استعارة.

• المستوى الصوتي:

يُسهِم المستوى الصوتي أو الموسيقي في صناعة بلاغة النص في الخطاب الشعري عند الشاعر "محمد الجزائري"، المتمثل في قصيدته: "أهل الحمى هل لكم عن قصتي خبر"، ونقصد بالموسيقى الداخلية منها والخارجية، وفي هذه القصيدة نجد طغيان الموسيقى الخارجية على الداخلية، وبخاصة القافية فهي الجزء الأكبر تأثيراً في المتلقي، وذلك لتتابعها إذ يقفوا لفظها بعضه بعضاً، "يذكر علماء المعاجم أن قوافي الشعر سميت بالقوافي لأن بعضها يقفوا بعضاً أي يتلوه"⁽¹⁴⁾. فإذا أحسن الشاعر اختيار قوافيه شد إليها أذن السامع، سواء من حيث دلالتها أو من حيث الأصوات التي تشتمل عليها، والمقاطع الصوتية التي تمنحها العذوبة والسلاسة في النطق، وفي السمع.

وقد شد في هذا الجانب "القافية" في قصيدة الشاعر محمد الجزائري، وهو أصوات حروف ما قبل الروي، وما تتميز به من خصائص الجهر والهمس وهندستها التي تعتمد على مبادئ التماثل والتنوع والتقابل، مكونة بذلك موسيقى ذات بعدين خارجي، وداخلي في آن واحد.

وفيما يأتي عرض لهذه الهندسات الصوتية وللمبدأ الذي يحكمها.

1- تماثل الصفة الكلي:

تقوم هندسة التماثل على مبدأ تشابه الحروف في الصفة الصوتية مثل:

يَنْجَبِرُ	ج + ب + رُ
النظر	ن + ظ + رُ
النظر	ن + ظ + رُ
صفاتها	جهر + جهر + جهر

نلاحظ أن ألفاظ القافية: (ينجبر، النظر، النظر) تحمل الصفات الصوتية نفسها، أي صفة الجهر، فهي مجهورة كلها رغم اختلافها في نوع الحروف؛ (يَنْجَبِرُ: ج + ب + ر)، النظر مكررة: (ن + ظ + ر)، مع اختلاف الحركة الإعرابية الواضح بين الباء المكسورة في ينجبر (ب)، والطاء المفتوحة (المنصوبة) في النظر (ظ).

2- تماثل جزئي للصوت:

يقوم التماثل الجزئي في حروف ما قبل الروي على تشابه حرفين اثنين من مجموع الحروف الثلاثة، وفيما يلي الألفاظ القافوية التي تحمل هذه الهندسة:

تَ + صَ + رُ	- نَنْتَصِرُ
تَ + كَ + رُ	- مُعْتَكِرُ
سَ + فَ + رُ	- السَّفَرُ
سَ + حَ + رُ	- السَّحَرُ
سَ + هَ + رُ	- السَّهَرُ
همس + همس + جهر	صفاتها:

من خلال تحديد صفات الحروف نجد أنها وردت بهندسة ذات إيقاع متناغم حيث يحدث فيها تماثل جزئي، تتشابه فيه الحرفان الأول والثاني في الهمس ويختلفان عن الروي: الراء المجهور على النحو الآتي: (همس + همس + جهر)، وإلى جانب هذا التماثل نجد تماثلا في الحركات في الروي الذي جاء مضموما، وتماثلا في الحروف التي قبله: (تَ + صَ) = (تَ + كَ) = (الفتحة + الكسرة)، وتماثل في حركات (سَ + فَ) = (سَ + حَ) = (سَ + هَ) = (فتحة + فتحة) في الألفاظ: (السَّفَرُ + السَّحَرُ + السَّهَرُ).

ومن التماثل الجزئي أيضا:

حَ + وَ + رُ	- الحَوْرُ
حَ + ذَ + رُ	- الحَذَرُ
قَ + مَ + رُ	- قَمَرُ
طَ + بَ + رُ	- أَطْبَرُ
هَ + مَ + رُ	- يَمْرُ
حَ + جَ + رُ	- الحَجَرُ
صَ + بَ + رُ	- الصَّبَرُ
همس + جهر + جهر	صفاتها:

تتوافق الحروف الأولى بشكل رأسي في صفة الهمس، وهي (ح، ق، ط، ه، ص) ولكنها تختلف عن الحروف الثانية ما قبل الروي: (و، ذ، م، ب، م، ح، ب) وهي مجهورة مثلها مثل حرف الروي: (ر) المجهور، وهذه هندسة أخرى يختلف إيقاعها عن سابقتها.

ومن التماثل المفروق:

بُ + تُ + رُ	- الـبُتْرُ
ذُ + كُ + رُ	- ذَكْرُ
أُ + سَ + رُ	- أَسْرُوا
جهر + همس + جهر	صفاتها

حيث يتوسط الهمس بين جهرين؛ والحروف المهموسة هي: (ت - ك - س) أما المجهورة فهي: (ب - ذ - أ) مع حرف الروي (ر) الذي يتخذ موقعا ثابتا.

وبهذا تشكل حروف ما قبل الروي هندسة صوتية ذات إيقاع متنوع، يؤسس لبلاغة التشكيل الموسيقي في قصيدة الشاعر الجزائري القديم محمد الأريسي، حيث يأتي الصوت متناغما مع الدلالة الظاهرة والخفية في النص وهذا بما يحمله من صفات تمنحه الطاقة اللازمة في صناعة إيقاع متوازن، وقد تشكلت هذه الهندسة الصوتية على الإيقاعات المتنوعة التالية:

1- إيقاع التماثل الكلي: (جهر + جهر + جهر).

2- إيقاع التماثل الجزئي: (همس + همس + جهر)

(جهر + همس + جهر).

وللإشارة فإن ظاهرة "الجهر والهمس" موجودة في كل حروف وأصوات القصيدة لكن التركيز على القافية هو الأساس الذي يهمننا لأن القافية هي سلك النظام الذي يصنع موسيقى النص الشعري في بعدها "الخارجي" و "الداخلي"، وأن عناية الشاعر باختيارها يرجع في الأساس إلى هذه القيم الموسيقية التي تحتوي عليها كوحدة موسيقية أساسية، لا يمكن أن تقوم القصيدة إلا بها.

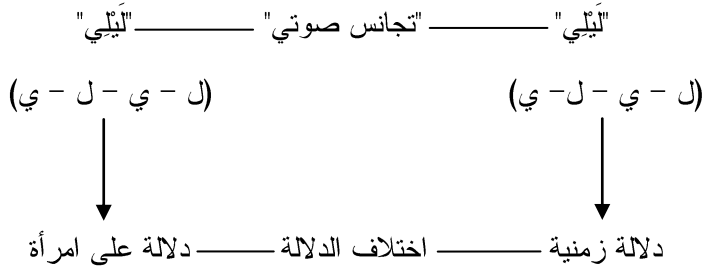
ومن مظاهر التشكيل الصوتي في النص الشعري عند الشاعر حمد الجزائري، "التجنيس"، وهو من علامات الجودة في النص يحمل من سمات الإيقاع الداخلي، وقد صنف البلاغيون القدامى الجنس ضمن علم البديع، فقد جعله الباقلاني باباً من أبواب

البديع، ويعرفه بقوله: "وباب آخر هو التجنيس ومعنى ذلك ان تأتي بكلمتين متجانستين، فمنه ما تكون الكلمة تجانس الأخرى في تأليف حروفها"⁽¹⁵⁾ حيث يركز الباقلائي على الحرف، إن الحرف هو مادة الصوت وهو الذي يصنع الموسيقى الشعرية، ولا غنى للشاعر عنه إذا أراد لشعره أن يبلغ درجة البلاغة.

من مظاهر الجناس في رائية الشاعر محمد الجزائري، ما جاء في قوله:

أهل الحمى هل لكم عن قصتي خبر وأن ليلي بليلى كله سهر

حيث نجد فيه جناسا ناقصا في قوله: "ليلي = ليلي)، ويمكن توضيحه عن طريق التخطيط البياني الموسيقي الآتي:



تحدث الوجدتان الصوتيتان إيقاعا صوتيا منسجما داخل الشطر الثاني من البيت الشعري رغم اختلافهما في الدلالة؛ حيث تدل الأولى على زمان سهر الشاعر العاشق "ليل" لامرأة، والثانية تدل على المرأة المعشوقة (ليلي). وقد تجانست حروف الوجدتين كما يلي:

ل	ل = تجانس في النوع والخصائص الصوتية : (مجهور).
ي	ي = تجانس في النوع والخصائص الصوتية : (مجهور).
ل	ل = تجانس في النوع والخصائص الصوتية : (مجهور).
ى	ي = اختلاف النوع (ألف مقصورة، ياء) : (مجهور).

جاء هذان الحرفان: (الألف المقصورة) والياء ليجعلا من الجناس ناقصا، من الناحية الصوتية.

ومن نماذج الجناس في القصيدة قول الشاعر⁽¹⁶⁾:

ما للمُهَنَّدِ حُكْمٌ فِي مَحَلَّتَيْهَا بَلْ لِلْمُهَنَّدِ فِيهَا الْحُكْمُ وَالنَّظَرُ

تتشابه الودحتان الصوتيتان: (المُهَنْد) (المُنْضِد) في حروف: (م، ه، ن، د) لكنها تختلفان في ترتيب حروف الهاء والنون؛ حيث تأتي الهاء قبل النون في الوحدة الأولى: (المُهَنْد)، وتأتي النون قبل الهاء في الوحدة الصوتية الثانية (المُنْضِد)، ويتشابه "الميم والذال" في الودحتين بمثابتهما في الترتيب.

أما خصائصهما الصوتية ففيها التماثل والتنوع.

"مُهَنْد"

"مُنْضِد"

(م + ه + ن + د) (م + ه + ن + د)

(مجهور + مهموس + مجهور + مجهور) (مجهور + مجهور + مجهور + مجهور)

(م + ه) = (مجهور + مهموس) = إيقاع تنوع = تقابل

(ه + د) = (مهموس + مجهور) = إيقاع تنوع = تقابل.

(م + ن) = (مجهور + مجهور) = إيقاع تماثل.

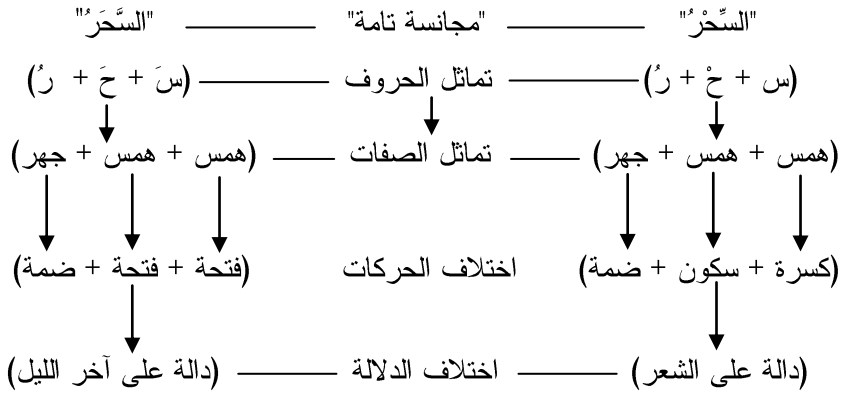
(ن + د) = (مجهور + مجهور) = إيقاع تماثل

حيث تنتج هذا التنوع في إيقاعات المقاطع الصوتية المجهورة والمهموسة، كما هو مبين، بسبب تغيير صوتي الهاء والنون بين الوحدة الأولى والوحدة الثانية: (المُهَنْضِد = المُنْضِد)

ومن الجناس النام قول الشاعر⁽¹⁷⁾:

وَقُمْتُ الْقُطْ مِنْ الْفَاطِهَا دُرّاً وَأَنْظِمُ السَّحْرَ حَتَّى أَقْبَلَ السَّحْرَ

حيث تشكل الودحتان اللغويتان (السَّحْرُ، السَّحْرُ) جناسا تاما تتماثل فيها الحروف (السين، الحاء، الرّاء) وتختلف في الحركات:



نلاحظ أن اختلاف الحركات الإعرابية يغير الدلالة المعنوية للدوال الشعرية المتجانسة، وفي الوقت نفسه يعطي تنوعاً صوتياً كما يلي: (س ≠ سَ) (ح ≠ حَ) ويتفق حرفاً الراء في الوجدتين فكلاهما مضمومة (رُ = رُ). هذه هي أهم الملامح الصوتية للموسيقى الداخلية التي تتأسس على الجنس بأنواعه.

في ختام هذا البحث أقول: إن دراسة التشكيل اللغوي للخطاب الشعري المغربي القديم لا يقتصر على تحليل المجاز (الاستعارة) والتشبيه والكناية، وأصوات النص فقط، فهناك جوانب أخرى يقوم عليها النص الشعري، أغفلتها، نظراً لضيق المجال في مثل هذه البحوث، لكن جرى البحث في العرف البلاغي والنقدي على استجلاء مواطن الجمال في النص، وهي في الأغلب الأعم تدور حول هذه العناصر أو المؤشرات، باعتبارها تترك أثراً في المتلقي، وتجعله يتفاعل مع هذا النص الشعري، من دونها لا يرتقي الشعر في ميدان البلاغة ولا في ميدان النقد.

وأعتقد أن الغبريني صاحب كتاب: "عنوان الدراية"، لم يكن لينقل هذا النص الشعري للشاعر محمد الجزائري، لو لم يكن مشتملاً على هذا التشكيل البلاغي الجميل، من استعارة، وتشبيه وكناية، وموسيقى مؤثرة.

الهوامش والإحالات:

(1) - عثمان الكعاك: بلاغة العرب في الجزائر، مكتبة العرب بتونس، 1344هـ، ص 17.

(2) - الغبريني: عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، تح. عادل نويهض، ط2، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، 1979، ص 337.

- (3) - المصدر نفسه، ص 337.
- (4) - المصدر نفسه، ص 337.
- (5) - المصدر نفسه، ص 339، 340.
- (6) - عزة حسن: شعر الوقوف على الأطلال من الجاهلية إلى نهاية القرن الثالث دراسة تحليلية، الهيئة العامة للمكتبة الأكاديمية، دمشق، سورية، 1968.
- (7) - الغبريني: عنوان الدراية فيمن عُرِفَ من العلماء في المائة السابعة ببجاية، ص 339.
- (8) - المصدر نفسه، ص 339.
- (9) - المصدر ، ص 339.
- (10) - المصدر نفسه، ص 339.
- (11) - ينظر، جون كوهين: بنية اللغة الشعرية، تر. محمد الولي، ومحمد العمري، ط1، دار طوبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 1986، ص ص108، 109.
- (12) - الغبريني: عنوان الدراية، 340
- (13) - المصدر نفسه، ص 340
- (14) - حازم علي كمال الدين: القافية دراسة صوتية جديدة، مكتبة الآداب، ميدان الأوبرا، القاهرة، مصر، 1998، ص 27
- (15) - الباقلائي: إعجاز القرآن، تح عماد الدين حيدر، مؤسسة الكتاب الثقافية للنشر والتوزيع، ط1، 1991، ص ص 107، 108.
- (16) - الغبريني: عنوان الدراية، ص 339-340.
- (17) - المصدر نفسه، ص ص339، 340.

تمظهرات المفارقات الزمنية وآليات بنائها في رواية "جسر للبوح وآخر للحنين"

لـ "زهـور ونـيسي"

Les Anachronies du Temps et Mécanismes de Construction des Ecarts Temporels dans le Roman " un Pont de Révélation et un autre de Nostalgie de " Zehour Ounissi.

جوهر شتيوي بوجبية

djawhara.chetioui@gmail.com.

د. رابح الأطرش

r.latreche@centre-univ-mila.dz

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميله

تاريخ قبول النشر: 2019/06/15

تاريخ الاستلام: 2018/11/25

الملخص:

تتوخى هذه الورقة البحثية الوقوف عند تمظهرات المفارقات الزمنية في رواية "جسر للبوح وآخر للحنين" لـ "زهور ونيسي"، وآليات بنائها، وقد ارتكزت في الاسترجاعات على "الذاكرة"، وقد استفزتها عدة محفزات ومحرضات هي: محفزات اللحظة الحاضرة، ومحفزات الفضاء، ومحفزات الحواس، بالإضافة إلى التذكر المقصود لذاته، وقد عملت هذه الآليات على تمطيط الخطاب الروائي إلى الوراء زمنياً وإلى الأمام خطياً، أما الاستباقات فقد ارتكزت على آليتي: الاستباقات الاعلانية والاستشرافية، ممددة بذلك المتن الروائي باتجاه الأمام خطياً وزمنياً، وهذا ما جعل الخطاب الروائي رهين التجاذب الزمني بين الماضي والحاضر والمستقبل.

الكلمات المفتاحية: المفارقات الزمنية، الاستباق الداخلي، الاسترجاع الخارجي، محفزات اللحظة الحاضرة، محفزات الفضاء، محفزات الحواس.

Résumé:

La présente étude tente d'apporter quelques éléments de réponse au sujet des anachronies du temps et mécanismes de construction des écarts temporels dans le roman " un pont de révélation et un autre de nostalgie de " zehour ounissi"

De ce fait, nous nous sommes basée dans la construction sur la mémoire qui est stimulée par plusieurs facteurs stimulants en l'occurrence : des stimuli du moment actuel, catalyseurs spatiaux, sensoriels ainsi que la mémoire de soi.

Ces mécanismes ont tenté de renvoyer le discours romanesque dans son passé sur le plan temporel et vers le futur concernant sa calligraphie.

Ces anachronies s'appuient sur deux mécanismes: publicitaires et des provocations orientalistes en étendant par ça la tendance du romancier en avance en écrit et dans le temps.

Ce qui a fait du discours rendu le discours nouveau subordonné a des expériences temporelles entre le passé, le présent et le futur.

Mots Clés; *Anachronies du temps – Prolepse interne – L'anapapse externe – stimulations du moment actuel – catalyseurs spatiaux – stimuli sensoriels*

مقدمة:

تعد "المفارقات الزمنية" من الركائز الأساسية التي تنبني عليها الرواية المعاصرة، فيستحيل أن نجد لها خالية منها، إذ يرجع تنوع وتباين أشكال البناء الزمني الروائي إلى اختلاف نسج الأحداث بين الحكاية، وخطاب الحكاية، "فإذا كان شكل التتابع الزمني يعتمد على التسلسل المنطقي، حيث يتوازى إلى حد ما زمن الحكاية وزمن الخطاب بصورة تصاعدية وبتجاه أفقي، فإن أشكال الزمن التداخلي والمنتشطي في الرواية المعاصرة تعتمد على الحكاية المتعددة الأبعاد والاتجاهات الزمنية، وبالتالي يلجأ الروائي لتجاوز التعددية الحكائية في زمن الخطاب أحادي البعد، إلى "المفارقات الزمنية"، زد على هذا أن الراوي في الخطاب السردي ليس مجبراً على تتبع التسلسل الزمني للحكاية، وهذا ما يحتم عليه توسلها والارتكاز عليها، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا كيف تمظهرت المفارقات الزمنية في رواية "جسر للبوح وآخر للحنين"؟، وما هي الآليات والتقنيات التي ارتكزت عليها الروائية "زهرة ونسي"⁽¹⁾ في بناء تلك المفارقات؟.

قبل التعرض إلى تمظهرات المفارقات الزمنية وآليات بنائها، يجدر بنا في البداية أن نعرض على تعريفها وتفرعاتها حتى يسهل علينا رصد التفرعات الزمنية الكبرى بتشعباتها وتفرعاتها الصغرى في متن رواية "جسر للبوح وآخر للحنين".

يذهب "جيرار جينيت" في تعريف "المفارقات الزمنية"⁽²⁾ بأنها "دراسة الترتيب الزمني لحكاية ما، من خلال مقارنة نظام ترتيب الأحداث أو المقاطع الزمنية نفسها في القصة، وذلك لأن نظام القصة هذا يشير إليه الحكيم صراحة أو يمكن الاستدلال عليه

من هذه القرينة غير المباشرة أو تلك. ومن البديهي أن إعادة التشكيل هذه ليست ممكنة دائماً وأنها تصوير عديمة الجدوى في حالة بعض الأعمال الأدبية.⁽³⁾

فهي بهذا تعني فيما يعني ترتيب الأحداث في القصة بصورة فنية يقتضيها عمل الكاتب في خطابه السردى.⁽⁴⁾ وفي هذه الحالة نكون إزاء مفارقة زمنية توقف استرسال الحكى المتنامي، وتفسح المجال أمام نوع من الذهاب والإياب على محور السرد انطلاقاً من النقطة التي وصلتها القصة. وبالتالي انحراف زمن السرد، وهكذا فتارة نكون إزاء "سرد استذكاري" (Récit Analeptique)، يتشكل من مقاطع استرجاعية تحيلنا على أحداث تخرج عن حاضر النص لترتبط بفترة سابقة عن بداية السرد، وتارة أخرى نكون إزاء "سرد استشرافي" (Récit proleptique)، يعرض لأحداث لم يطلها التحقق بعد أي مجرد تطلعات سابقة لأوانها.⁽⁵⁾ معنى هذا أن أي انقطاع في مجرى الزمن في القصة بالعودة إلى الوراء، أو التقدم إلى الأمام ينضوي تحت مصطلح "المفارقات الزمنية"، فكل رواية "تتوفر على ماضيها الخاص مثلما تتوفر أيضاً على حاضرها ومستقبلها الخاصين بها".⁽⁶⁾ وأن الترتيب الجديد هو ترتيب قائم على تداخل المستويات الزمنية من حيث "الماضي" و"الحاضر" و"المستقبل"، ويرى "موريس أبو ناضر" أن تذبذب الزمن بين هذه المستويات الثلاثة، ليس سوى عمل جمالي بحث لا يؤثر على الأحداث من حيث الماهية والوجود، وإنما من حيث الصياغة والترتيب.⁽⁷⁾

وتذهب "نبيلة إبراهيم" إلى أن المفارقة رسالة يرسلها شخص ما، وتتضمن هذه الرسالة فعل المفارقة التي حدثت للمرسل — موضوع الرسالة، ويختبأ ضمن هذا الفعل المضمن في الرسالة المعنى الحقيقي للمفارقة، والتي يستطيع المتلقي اكتشافه وحل رموزه عبر ثقافته التي يشاركه فيها المرسل. ولا بد من علامات يضعها المرسل أو السارد في رسالته التي تحمل المفارقة لكي يتمكن المتلقي من فهمها، وهي تشير على الدوام إلى انحراف ما، على مستوى منطق الفكر، أو على المستوى اللغوي، وهذا الانحراف هو الذي يحدث المفاجئة لدى القارئ، ويجعله يدرك أنه يتعامل مع لغة خاصة، تظهر في أصغر الوحدات الوصفية وهي الجملة، وتتصاعد إلى الفقرة، حتى تصل إلى الموقف الكلي الذي ينتهي مع نهاية النص.⁽⁸⁾

فالمفارقة الزمنية بهذا هي "طريقة في الكتابة غايتها تأجيل المغزى، وإثارة المتلقي عبر صوغ بلاغي يستعمل الكاتب فيه — أي في هذا الصوغ — اللغة بشكل خادع".⁽⁹⁾ بغية الكشف عن دلالات ومعاني أخفاها السارد ليستفز بها فضول القارئ، لتنشيط فكره للإمساك بها وفك شفراتها، فتبدوا الأحداث بهذا أكثر حيوية وجودة في نظر القارئ، هذا من جهة ومن جهة أخرى "تحقيق غايات فنية أخرى كالتشويق وإبعاد الملل والإيهام بالواقعية".⁽¹⁰⁾ وهذا ما يجعل من ترتيب سرد الأحداث في الرواية وأولية ذكرها جزءاً أساسياً من تشكيل الرواية تشكيلاً فنياً، وهو يعتمد أساساً على مهارة الكاتب وإتقانه لحرفته.⁽¹¹⁾

والجدير بالإشارة — هنا — أن المفارقات الزمنية تتحدد في كل خطاب روائي انطلاقاً من الحكي الأول فـ "الروائي يختار نقطة البداية التي تحدد حاضره، وتضع بقية الأحداث على خط الزمن من ماضٍ ومستقبل، وبعدها يستطرد النص في اتجاه واحد في الكتابة غير أنه يتذبذب ويتأرجح في الزمن بين الحاضر والماضي والمستقبل".⁽¹²⁾ وبهذا "تتشارك المفارقتان في كونهما تسعيان إلى خلخلة نظام الزمن السردى للأحداث، حيث يتجاوز الراوي التسلسل المنطقي الزمني للمتواليات الحكائية".⁽¹³⁾ وتنقسم المفارقات الزمنية — كما أسلفنا الذكر — إلى قسمين هما:

أولاً: الاسترجاع (Analepse)⁽¹⁴⁾:

هو استعادة السارد أو الشخصية لحدث ما وقع في الماضي القريب أو البعيد عبر التذكر أو الحلم، أو الحوار الباطني... إلخ. قاطعاً بذلك مجرى سرد الأحداث في الحاضر.⁽¹⁵⁾ أو بعبارة أخرى "كل ذكر لاحق لحدث سابق للنقطة التي نحن فيها من القصة".⁽¹⁶⁾ فيكون بذلك زمن خطاب الحكاية أسبق من زمن القصة. إذن فالاسترجاع — حسب الباحث "نضال الشمالي" — هو "ذاكرة النص" أو "مفكرة السرد".

هذا وقد قسم "جيرار جينيت" "الاسترجاع" إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي:

1- الاسترجاع الخارجي (L'analepse externe)⁽¹⁷⁾: ويقصد به "استرجاع السارد أو الشخصية لحدث بعيد وقع قبل بداية القصة".⁽¹⁸⁾ بمعنى ما كانت فسحته الزمنية واقعة خارج نطاق نقطة البداية التي ينطلق منها حاضر القصة. وينطوي

تحت هذا الاسترجاع عدة أشكال نذكر منها: "الاسترجاع الخارجي الجزئي" (19)، "الاسترجاع الخارجي الكلي" (20)، "الاسترجاع الخارجي التكميلي" (21)... إلخ.

2- الاسترجاع الداخلي (L'analepse interne) (22): وهو الاسترجاع الذي يكون حقله الزمني متضمن في الحقل الزمني للحكاية الأولى. (23) معنى هذا أن فسحته الزمنية واقعة ضمن نطاق زمن المحكي الأول، وبالتالي لا يتجاوز الاسترجاع هنا نقطة الانطلاق السردية في الزمن الحاضر، ويقع ضمن هذا النمط عدة أشكال نذكر منها: "الاسترجاعات الداخلية التكميلية" (24)، "الاسترجاعات الداخلية الكلية" (25)، "الاسترجاعات الداخلية التكرارية". (26) وتنقسم هذه الأخيرة إلى قسمين هما: "الاسترجاعات الداخلية التكرارية الجزئية" (27)، "الاسترجاعات الداخلية التكرارية الكلية" (28).

3- الاسترجاع المزجي أو "الاسترجاع المختلط" (L'analepse Mixtes): وهو الاسترجاع الذي يأتي ممزوجاً بـ "الاسترجاع الداخلي"، و"الاسترجاع الخارجي". (29)؛ فهو "خارجي باعتباره ينطلق من نقطة زمنية تقع خارج نطاق المحكي الأول، وهو داخلي أيضاً بحكم امتداده ليلتقي في النهاية مع بداية المحكي الأول". (30)

وتنقسم الاسترجاعات في عمومها حسب الناقد "عواد علي" بحكم علاقتها بالذات الساردة، أو الشخصية المحورية إلى نوعين هما : أ - الاسترجاع الخارجي الذاتي (31). ب - الاسترجاع الخارجي الموضوعي. (32) ونجد هذين النوعين كذلك - في الاستباق.

ثانياً: الاستباق (Prolepse): (33)

وهو "أن يورد السارد أو الشخصية حدثاً لم يتحقق في مجرى السرد بعد". (34) وبعبارة أخرى هو " تقنية زمنية تخبر صراحة أو ضمناً عن أحداث سيشهدها السرد الروائي في وقت لاحق". (35) وقد لا يشهدها، وهذا ما يجعل من الاستباق حسب "فينريخ" شكلاً من أشكال الانتظار (36) وينطوي تحت الاستباق حسب المادة المستبقة عدة أشكال وأنواع نذكر منها:

1- الاستباق الداخلي (Prolepse interne): وهو أن يورد السارد أو الشخصية حدثاً لم يتحقق بعد، ينتمي إلى مجرى السرد أو القصة ولا يتجاوزها، ويطرح هذا

النوع "مشكل التداخل، ومشكل المزاجية بين الحكاية الأولى والحكاية التي يتولاها المقطع الاستباقي".⁽³⁷⁾ ويقع ضمن هذا الاستباق شكلان هما: الاستباق الداخلي التكميلي، الاستباق الداخلي التكراري.

2- الاستباق الخارجي (Prolepse externe): ويعرف بـ "أن يورد السارد أو الشخصية حدثاً لم يتحقق. ولا يصله مجرى أحداث القصة في الخاتمة".⁽³⁸⁾ أي الاستباقات التي تنفّز عن نقطة نهاية السرد، وتظهر وظيفة هذا النوع من الاستباق على أنها ختامية كونها تصلح للدفع بخط عمل ما إلى نهايته المنطقية.⁽³⁹⁾

وينقسم الاستباق بحسب تحقق الفعل المستبق من عدمه إلى نوعين:

أ - الاستباق المتحرك: ويطلق عليه "سعيد يقطين" مصطلح "المتحقق"⁽⁴⁰⁾، أما "عبد الوهاب الرقيق" فيطلق عليه تسمية "اللامعة"، فمثلاً أن الضوء الخاطف أو البارقة تنطفئ ما أن تلمع فإن الاستباق [وفق المصطلح الذي يستخدمه عبد الوهاب الرقيق] المتحرك ملفوظ وجيز جداً في الغالب من الأحوال. وبالفعل يطابق التعيين التلمحي وظيفتها السردية التي شبهها "رولان بارط" بالحبة التي تنطوي على معلومة جزئية لن تنضج إلا مؤخراً على مسار القص.⁽⁴¹⁾ وينقسم الاستباق المتحرك - بدوره - إلى قسمين هما: **أ - 1- الاستباق المتحرك الإيجابي⁽⁴²⁾**، **أ - 2- الاستباق المتحرك التقريري⁽⁴³⁾**.

ب - الاستباق الساكن⁽⁴⁴⁾: ويطلق عليه أيضاً "الخدعة" التي تعني "المراوغة والجواب المضلل والكذب؛ لأنه يثبت عكس ما كان متوقفاً تماماً".⁽⁴⁵⁾

ثالثاً: المفارقات الزمنية في رواية "جسر للبوح وآخر للحنين"

بعد هذه الجولة القصيرة في القضايا المفاهيمية ننقل الآن إلى رصد المفارقات الزمنية في رواية "جسر للبوح وآخر للحنين"⁽⁴⁶⁾ لـ "زهور ونيسي"، وقد قمنا بتصنيف أنواعها وعدد تواترها، ونسبتها المئوية في الجدول التالي؛ لأن المقام لا يتسع لإيراد النماذج السردية، ولنفاذي التكرار؛ لأننا سوف نورد نماذج منها في آليات بناء المفارقات الزمنية.

جدول إحصائي يرصد عدد تواتر المفارقات الزمنية، ونسبتها المئوية في رواية "جسر للروح وآخر للحنين".

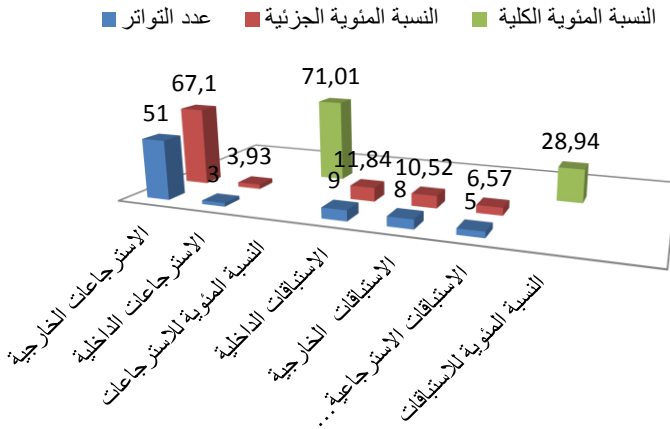
الاسترجاعات وأنواعها		
أولاً : الاسترجاعات الخارجية:	عدد التواتر	النسبة المئوية (%)
1- الاسترجاع الخارجي، الموضوعي، الجزئي.	(16)	(21.05)
2- الاسترجاع الخارجي، الذاتي، الجزئي.	(12)	(15.78)
3- الاسترجاع الخارجي، الموضوعي، التاريخي، الجزئي.	(11)	(14.47)
4- الاسترجاع الخارجي، الموضوعي، الكلي.	(5)	(6.57)
5- الاسترجاع الخارجي، الذاتي، الكلي.	(2)	(2.63)
6- الاسترجاع الخارجي، الموضوعي، الكلي، التاريخي.	(2)	(2.63)
7- الاسترجاع الخارجي، الذاتي، التكميلي.	(1)	(1.31)
8- الاسترجاع الخارجي، الذاتي، الساكن.	(1)	(1.31)
9- الاسترجاع الخارجي، الذاتي المتحرك، التقريري.	(1)	(1.31)
مجموع الاسترجاعات الخارجية:	(51 مرة)	(% 67.10)
ثانياً: الاسترجاعات الداخلية:	عدد التواتر	النسبة المئوية (%)
1- الاسترجاع الداخلي، الذاتي، الكلي.	(1)	(1.31)
2- الاسترجاع الموضوعي، المزجي.	(2)	(2.63)
مجموع الاسترجاعات الداخلية:	(3 مرات)	(% 3.93)
المجموع الكلي للاسترجاعات (الداخلية والخارجية).	(54 مرة)	(% 71.01)
الاستبـاق وأنواعها		
أولاً: الاستبـاقات الداخلية:	عدد التواتر	النسبة المئوية (%)
1- الاستبـاق الداخلي، الذاتي الساكن.	(6)	(7.89)
2- الاستبـاق الداخلي، الموضوعي، التكراري، التقريري.	(1)	(1.31)
3- الاستبـاق الداخلي، الذاتي التكميلي، المتحرك، التقريري.	(1)	(1.31)

تمظهرات المفارقات الزمنية وآليات بنائها في رواية "جسر للبوح وآخر للحنين"

4- الاستباق الداخلي، الموضوعي، الساكن.	(1)	(1.31)
مجموع الاستباقات الداخلية:	(9مرات)	(11.84 %)
ثالثاً: الاستباقات الخارجية:	عدد التواتر	النسبة المئوية (%)
1- الاستباق الخارجي، الموضوعي، الساكن.	(2)	(2.63)
2- الاستباق الخارجي، الموضوعي، المتحرك، التقري.	(1)	(1.31)
3- الاستباق الخارجي، الذاتي، المتحرك التقري.	(1)	(1.31)
4- الاستباق الخارجي، الموضوعي، المتحرك الإيجابي.	(1)	(1.31)
5- الاستباق الخارجي، الذاتي، المتحرك الإيجابي.	(1)	(1.31)
6- الاستباق الخارجي، الذاتي، الساكن.	(1)	(1.31)
7- الاستباق الخارجي، الموضوعي، التكميلي، المتحرك التقري.	(1)	(1.31)
مجموع الاستباقات الخارجية:	(8مرات)	(% 10.52)
ثالثاً: الاستباقات الاستراتيجية والداخلية:	عدد التواتر	النسبة المئوية (%)
1- الاستباق الاسترجاعي، الخارجي، الموضوعي، الساكن	(2)	(2.63)
2- الاستباق الاسترجاعي، الخارجي، الموضوعي، المتحرك، الإيجابي.	(1)	(1.31)
3- الاستباق الاسترجاعي الخارجي، الموضوعي، المتحرك التقري.	(1)	(1.31)
مجموع الاستباقات الاستراتيجية الخارجية:	(4 مرات)	(% 5.26)
1- الاستباق الاسترجاعي، الداخلي، الذاتي، الساكن.	(1)	(1.31)
مجموع الاستباقات الاستراتيجية الداخلية:	(1)	(% 1.31)
مجموع الاستباقات الاستراتيجية (الداخلية والخارجية):	(5مرات)	(%6.57)
المجموع الكلي للاستباقات (الداخلية والخارجية):	(22مرة)	(%28.94)
المجموع الكلي للمفارقات الزمنية:	(76 مرة)	(%100)

وقد ترجمنا الجدول السابق بالمدرج التكراري التالي:

أنواع المفارقات الزمنية ونسبة تواترها في رواية جسر للبوخ وآخر للحنين



يتضح لنا من خلال الجدول والمدرج التكراري — أعلاه — عدة ملاحظات كمية وكيفية نجمها في النقاط التالية:

— طغيان نشاط الذاكرة من خلال سيطرة تقنية الاسترجاعات (الخارجية والداخلية)، فقد تواترت (54مرة) بنسبة (71.01 %)، وتعليل ذلك واضح من الجزء الأول من عنوان الرواية "جسر للبوخ..." الذي يفصح صراحة ودون موارد عن مضمونها الاعترافي.

— استأثرت "الاسترجاعات الخارجية" بحصة الأسد — وزيادة —، إذ وصل عدد تواترها إلى (51مرة)، بنسبة (67.10 %)، وقد جاءت متنوعة تصدرها "الاسترجاع الخارجي الموضوعي الجزئي" بنسبة (21.05 %)، وتحمل هذه النسبة المرتفعة — مقارنة بلاحقها — مدى عمق حب "كمال العطار" لتلك الذكريات المتعلقة بعائلته وجيرانه وأصدقائه، يليه "الاسترجاع الخارجي الذاتي الجزئي"، بنسبة (15.78 %)، وقد تمحورت حول تلك الذكريات المتعلقة بـ "كمال العطار" في مرحلة

الطفولة ثم الشباب، فشدة حنينه جعله يعطي لها أهمية كبيرة تتقارب مع سابقتها، ثم "الاسترجاع الموضوعي التاريخي الجزئي"، بنسبة (14.47 %)، في حين كانت المرتبة الرابعة "للاسترجاع الخارجي الموضوعي الكلي"، بنسبة (6.57 %)، يليه "الاسترجاع الخارجي الذاتي الكلي"، والذي تساوى مع "الاسترجاع الخارجي الموضوعي الكلي التاريخي"، بنسبة (2.63 %)، في حين كانت المرتبة السابعة لباقي الأنواع المتمثلة في "الاسترجاع الخارجي الذاتي التكميلي"، و"الاسترجاع الخارجي الذاتي الساكن"، و"الاسترجاع الخارجي الذاتي المتحرك التقريري"، بنسبة قدرت بـ (1.31 %)، أما "الاسترجاع الداخلي" فقد وجدنا نموذجاً فريداً هو "الاسترجاع الداخلي الذاتي الكلي"، بنسبة (1.31 %).

والشيء اللافت للانتباه في النسب المئوية — السابق ذكرها — هو طغيان الاسترجاعات الخارجية الموضوعية (بمختلف أنواعها)، قدرت نسبتها بـ (46.03 %) وقد عملت — وبقوة — على تسليط الضوء على جملة من الشخصيات (والد "كمال"، والدته، زوجته (نفسية)، حبيبته (راشيل)، أصدقاؤه (خاصة "مراد")، لم يمنحها السرد فرصة الظهور والتجلي في الزمن الحاضر، وقد كان انفصال "كمال" عنها جزءاً من أزمته الفكرية والنفسية والوجدانية... إلخ، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على مدى عمق حنين وحب "كمال العطار" لهم، فقد خطفهم الموت، من جهة والرحيل من جهة أخرى فانفصل عنهم جسدياً، إلا أن جسور التواصل الروحي بقيت صامدة طوال سنين الفراق.

بالإضافة إلى ذلك سلطت "الاسترجاعات التاريخية" الضوء على تاريخ "قسنطينة" القديم والحديث، من خلال إعادة بعثه وترهينه في الزمن الحاضر، وهذا ما أمارت اللثام عن هوية وعراقة مدينة قسنطينة وامتدادها التاريخي والحضاري من خلال الوقوف على أهم وأبرز وأشهر المحطات التاريخية على صفحات التاريخ الجزائري عامة وقسنطينة بصفة خاصة.

ويعود هذا النزوع الطاعني إلى الماضي (البعيد والقريب) إلى طغيان حالة "النوستالجيا"⁽⁴⁷⁾ على شخصية "كمال العطار"، فتأزم راهنه دفع به إلى الاحتفاء بذاكرته باستخدام أسلوب "تيار الوعي"⁽⁴⁸⁾، من خلال بعث الماضي النقي والمجيد

ببساطته وبطولاته ، حتي يفر بخياله من مفارقات واقعه المأساوي كيف لا؟ وقد تغيرت جُلّ الأوضاع التي عهدها في السابق، وأصبح كالغريب أو أكثر منه وهو في حضن مدينته (قسنطينة)⁽⁴⁹⁾ هذا من جهة، ومن جهة أخرى لجوء الروائية "زهور ونيسي" إلى تضيق الزمن السردي وحصره، وهذا ما دفعها إلى تجاوز هذا الحصر الزمني، بالانفتاح على اتجاهات زمنية حكاية ماضية (قريبة وبعيدة) لعبت دوراً أساسياً في استكمال صورة الشخصية والحدث وفهم مسارها، هذا من جهة أخرى عادة ما تميل المرأة إلى الذكريات وتشتاق لها وتستأنس بها أكثر من المستقبل المغلف بالمجهول، وهذا ما ترك "الاسترجاعات" بمختلف أنواعها تغطي بصورة أكبر عن "الاستباقات".

أما "الاستباقات" فقد سجلت — كما سبق وذكرنا — حضوراً باهتاً مقارنةً بـ "الاسترجاعات"، إذ تواترت (22مرة)، بنسبة (28.94%) ، تراوحت بين "الاستباقات الداخلية" بنسبة (11.84%)، احتلّ الصدارة فيها "الاستباق الداخلي، الذاتي الساكن"، بنسبة (7.89%)، يليه "الاستباق الداخلي الموضوعي، التكراري، المتحرك التقريري"، و"الاستباق الداخلي التكميلي المتحرك التقريري"، و"الاستباق الداخلي الموضوعي الساكن"، والتي تساوت في نسبة حضورها في النص الروائي بنسبة قدرت بـ (1.31%).

وجاءت "الاستباقات الخارجية" في المرتبة الثانية، بنسبة قدرت بـ (10.52%)، واشتملت بدورها على عدة أنواع، تصدرها "الاستباق الخارجي، الموضوعي"، الساكن"، بنسبة (2.63%)، تليه باقي الأنواع: "الاستباق الخارجي الموضوعي المتحرك التقريري"، و"الاستباق الخارجي الموضوعي الساكن"، و"الاستباق الخارجي الموضوعي، التكميلي المتحرك التقري"، و"الاستباق الخارجي الذاتي، المتحرك التقريري"، و"الاستباق الخارجي الذاتي المتحرك الإيحائي"، و"الاستباق الخارجي، الذاتي الساكن"، وقد تساوت في نسبة حضورها قدرت بـ (1.31%).

أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب "الاستباقات الاسترجاعية" بنسبة (6.57%)، احتلت الصدارة فيها "الاسترجاعات الاستباقية الخارجية" بنسبة (5.26%)، وقد احتوت عدة أنواع تصدرها "الاستباق الاسترجاعي الخارجي الموضوعي الساكن"، بنسبة (2.63%)، يليه "الاستباق الاسترجاعي الخارجي، الموضوعي المتحرك

الإيحائي"، و"الاستباق الاسترجاعي"، الموضوعي الخارجي المتحرك التقريبي"، وقد تساوت في نسبة الحضور قدرت بـ (1.31 %)، أما "الاستباقات الاسترجاعية الداخلية" فوجدنا نموذجاً واحداً فقط يتمثل في "الاستباق الاسترجاعي الذاتي الداخلي الساكن"، بنسبة (1.31 %).

رابعاً: آليات وتقنيات بناء المفارقات الزمنية:

هذا فيما يخص تمظهرات وتجليات المفارقات الزمنية في "جسر للبوح وآخر للحنين"، والتي جاءت بمختلف أنواعها، مع تباين في نسبة حضورها، وقد تحكم في ذلك كما سبق ورأينا قوة حنين "كمال" وتعلقه الكبير بماضيه وماضى مدينته قسنطينة، أما الآن سوف ننتقل إلى آليات بناء المفارقات الزمنية والبدائية تكون مع:

أولاً: آليات وتقنيات تقديم الاسترجاع:

لجأت الروائية "زهور ونيسي" عبر وسيط ورقي يدعى السارد ("كمال العطار" (الشخصية المحورية/ الساردة)، بالإضافة إلى السارد العليم غير المشارك في الأحداث) إلى توظيف كم هائل من الآليات والتقنيات، التي مططت ومددت المتن السردى باتجاه الماضي — القريب والبعيد — الذي أصبح في حضرة الزمن الحاضر، وفي هذا المقام نقول "مها حسن القصر اوي": "ليست أحداث الماضي مجرد قوالب جامدة، جاهزة يتم توظيفها في النص، وإنما هناك محفزات تلعب دوراً أساسياً في وجود الماضي واستمراريته في المقطع السردى الحاضر." (50)

هذا وتعد "الذاكرة" من أبرز وأهم الآليات الواعية، والغير الواعية في استرجاع ما غلق بها كونها " تفجر الماضي وتعمل على اتساع الزمن وتمديده. فهي مستودع الأحداث والحكايات." (51) زد على هذا أنها "ذات زمنية مضاعفة: "الماضي" و"الحاضر". الأول كائن بالفعل؛ لأن الإنسان لا يتذكر إلا ما فات، وهو أشبه بالهباءات؛ أي بكتل صغيرة معزولة؛ لأن الذاكرة لا تستبقي منه إلا الحاسم المصيري الذي انتقش بصورة إرادية أو غير إرادية. أما الحاضر فكائن قوة وفعل؛ لأنه شرط إحياء الماضي، وفعل؛ لأن الماضي لا يكون إلا منعكساً على مرآة الحاضر." (52)

وجدير بالذكر — هنا — أن "الذاكرة" تعد "من التقنيات المستحدثة في الرواية بعد أن انقضى مفهوم الراوي العليم بكل شيء وتحول الروائيون إلى مفهوم آخر هو مفهوم المنظور. فالاعتماد على الذاكرة يضع الاسترجاع في نطاق منظور الشخصية ويصبغه بصيغة خاصة، و يعطيه مذاقاً عاطفياً." (53)

إذن، تعد الذاكرة آلية مهمة جداً لا غنى عنها في العملية الاسترجاعية، التي عادة ما تتحرك بفعل باعث أو مهييج مثير ومحرض للذاكرة يحدث في الحاضر، فتستجلب بذلك الذاكرة بشكل تلقائي ما حدث في الماضي القريب أو البعيد، وقد يتشابه أو يتضاد مع ذلك المثير، ولكن "ليس كما حدث فعلاً بكل تفاصيله، بل على شكل هباءات أو مضات متقطعة الأوصال بفعل ما يعتري الذاكرة من محو للتفاصيل الدقيقة والاحتفاظ فقط بما هو حاسم ومؤثر في عقل ونفس الشخصية المتذكّرة." (54)

هذا ويكشف لنا عنوان الرواية، في شقه الأول "جسر للبوح..."، الحضور المتجلي والقوي لفعل الذاكرة، من خلال بوح واعتراف الشخصية المحورية "كمال العطار" بخفايا وخبايا طمرت في أعماق ذاكرته، جراء مرور سنين وسنين عن زمن حدوثها، وهذا ما جعل نسبة الاسترجاعات حاضرة وبقوة إذ قدرت نسبتها (71.01%)، مؤكدة لنا نشاط الذاكرة وقد عملت عدة آليات وتقنيات حفزتها واستفزتها لبعث ما علق في أعماقها ليصبح في حضرة الزمن السردي الحاضر، وسنذكرها تباعاً من خلال استقراؤها من النماذج الروائية التي سنسوقها الآن، والبداية تكون مع:

1- محفزات اللحظة الحاضرة (الآنية):

تعد اللحظة الحاضرة من أهم محفزات التذكر، بما تتضمنه من شخوص وأحداث، وأمكنة وأشياء...، تثير ذكريات الماضي، ولعل المقارنة بين الحاضر والماضي تدفع الشخصية إلى استحضار الماضي ورؤيته من منظور زمني جديد، وفق خصوصية التجربة الحاضرة ومدلولاتها. (55) وهذا ما أكد عليه "جيرمين بريه" في قوله: " إن أية لحظة في الزمان لا تختفي اختفاء تاماً من الذاكرة الواعية، إنما هي لحظة مفقودة، لأنها تظل على الدوام رهينة تغيير فوري متعدد الجهات تولده الأحلام

والذاكرة والعواطف.⁽⁵⁶⁾ وقد تنوعت وتعددت المحفزات المنبثقة من اللحظة الراهنة نذكر منها:

1-1 محفزات الفضاء: لعب الفضاء، (المفتوح والمغلق) دوراً مهماً في استقزاز ذاكرة الشخصية الرئيسية وتثقيطها، وبعث ما علق بها، سواء كانت ذكريات ايجابية أو سلبية، وهذا ما نجده حاضراً في الشواهد التالية:

أ — " وعندما كان على الجسر، تذكر أنه لا زال يحتفظ بصورة له مع والده على الجسر، كان يبدو صغيراً جداً كنقطة وهمية في فضاء عامر بالأفلاك ..."،⁽⁵⁷⁾ فالوقوف على الجسر هو الذي حفز ذاكرة "كمال العطار" على استرجاع ذكرياته مع والده وهو في مرحلة الطفولة، أما الدلالة التي نستشفها من الجسر هو تواصل الأجيال وعدم انقطاع التواصل الروحي بين "كمال العطار" و"والده".

ب — " وصل إلى أحد الدروب الضيقة، زقاق لا مخرج له، الداخل إليه حبيس جدار جبلي ((باب الجابية)) إنه الباب الذي كان محرماً عليه وعلى رفيقه أبداً، من بين أبواب المدينة السبعة، حتى ذكره بين الشفاه كان محرماً... وتحرقهم الأسئلة وهم صغار، ليعرفوا أنه درب للدعارة المنظمة المقتنة، ولعلمهم يكتفون وهم صغار بهذه الإجابة... "⁽⁵⁸⁾ فوصول "كمال" إلى أحد الدروب الضيقة، أثناء تجوله في أحد دروب "قسنطينة" هو الذي حفز ذاكرته على بعث تلك الذكريات السلبية، التي علق في جدار ذاكرته منذ مرحلة الطفولة، أما دلالة الدروب الضيقة فتوحي لنا بتأزم الأوضاع والظلام والخوف والدخول في المجهول.

ج — " وعندما وصل إلى قبر والده ((عمي صالح)) تذكر عمته (...)، وتذكر فجأة حبيبته الأولى راشيل، تذكر يوم رحيلها (...)، تذكر كمال أيام غادر هؤلاء المدينة... "⁽⁵⁹⁾ فوصول "كمال" إلى قبر والده، حفز ونشط ذاكرة لبعث ذكريات فراق الأحبة بمن فيهم عمته، وحبيبته "راشيل" ويوم رحيلها النهائي من الجزائر— وقد زاد القبر من قوة تحفيز الذاكرة؛ لأن القبر يحمل دلالة الفراق والغياب والرحيل النهائي الذي لا رجعة منه إلى الحياة الدنيا.

1- 2 التشابه العكسي في الأفعال: تتجلى لنا حالة التشابه العكسي في الأفعال من خلال رصد السارد لأحداث وأفعال في الزمن الراهن، واستحضار ما يعاكسها من الزمن الماضي، وهذا ما نجده متجسداً في جدليات — كثيرة — نذكر منها:

أ — جـدلية (مشروعية الجهاد والتضحية في الماضي / عبثية الجهاد والتضحية في الحاضر): وهذا ما نستشفه من المقطع السردي التالي: "إنه تشبيه ليس في محله، ومقارنة غير سليمة، في ذلك الزمن المجيد كانت دماء الناس عزيزة غالية، كل قطرة منها تحقق نصراً وهدفاً على العدو المحتل؛ لأن شرعية الجهاد كانت متوفرة، وهذا المحتل يريد أن يفرض عليك قناعاته وعقائده، التي تختلف عن قناعاتك وعقائدك، وكل عملية فدائية كانت تزرع الفخر والاعتزاز، في قلوب أبناء وطنك، أما اليوم فلا قيمة للدماء تراق، ولا للأرواح تزهق، لأن ذلك يحدث هكذا عبثاً، وتشويهاً ومتاجرة بكل مقدس ممجد، دون أية قضية صحيحة..." (60) فشتان بين الدماء التي أُرقت بالأمس، والدماء التي تراق اليوم، فالجوة بينهما شاسعة شساعة الفجوة بين الأرض والسماء، فهذه الجدلية كثفت لنا الأزمة التي عاشتها الجزائر في العشرية الحمراء، التي تقاتل فيها أبناء الوطن الواحد بعدما تصدوا للعدو الفرنسي ووقفوا وقفة رجل واحد، فخلدوا ثورة من أكبر الثورات على صفحات التاريخ الإنساني.

ب — جـدلية (رفض المستعمر في الماضي / الهروب إليه في الحاضر): وتتجلى لنا من خلال قول "كمال": " ما هذا الإقبال على بلد مستعمر، سبق ورفضنا منه كل شيء؟ تاريخه، نظامه، لغته، وكل أمر يتعلق به، من قريب أو بعيد، (...) ما هذا الإقبال على هذا البديل، الذي رفض قبل اليوم بكل امتيازاته ليقبل اليوم، بل ليطلب اليوم بتوسل، ودون امتيازات ولا مصالح؟ بل بمشقة ورمزية وتشهير، طوابير من الناس تقف أمام مصالح التأشير، وغربال دقيق يغربل الأسماء، ويهب لمن يشاء الرضا والقبول، ويرفض من يشاء، من الذي كانت أسماؤهم تؤرقهم وتؤرق إدارتهم وجمهوريتهم (...) ما الذي حدث، حتى يحصل كل ذلك في أقل من خمسين سنة؟ حتى تتغير المفاهيم والمقاييس والنظم، وتصبح التبعية للاستعمار، القديم والجديد، هي أحسن الاحتمالات وأفضل الاختيارات؟..." (61) فـ "كمال العطار" — هنا — مندهش حدّ العجب من التغير الجذري الذي مس رغبات أبناء وطنه، وهذا ما ترك

ذاكرته تنتفض وتبعث ما علق بها لترصد لنا تلك المفارقة العجيبة؛ فقد انتقلوا من النقيض إلى النقيض؛ فبعدما كانوا — في الأمس غير البعيد — يرفضون وبقوة كل امتيازات وتسهيلات فرنسا لدمجهم لفرسا، أصبحوا — الآن — يلهتون ويشحتون ذلك الدمج وبدون امتيازات تذكر، وقد وفق "كمال العطار" ومن ورائه "زهور ونيسي" في نقل ذلك التعجب الممزوج بالحيرة العميقة إلينا وجعلتنا نتساءل عن هذا التغير الجذري المخزي.

2- محفزات الحواس: لعبت هذه الأخيرة دوراً أساسياً في تحفيز واستنقار ذاكرة "كمال"، وهذا ما أدى إلى بعث الماضي (القريب والبعيد) إلى سطح حاضر الزمن السردى، وسوف نتوقف عند أهمها، وأكثرها تواتراً، والبدائية تكون مع:

2-1 التحفيز البصري: إن الرؤية البصرية لشخص أو شيء أو فضاء ما، في الحاضر تدفع — في الغالب — الذاكرة إلى استحضار محطات من الماضي، إما تتشابه معها، أو تعاكسها، وهذا ما نجده حاضراً في الشواهد التالية:

أ — التحفيز البصري القائم على التشابه العكسي في الأفعال: ويتجلى لنا هذا النموذج من خلال رؤية "كمال" "تمثال قسطنطين"، فهذا الأخير استفز ذاكرة "كمال"، فاسترجع ما شاهده في دول أخرى، وطريقة تعاملها المعاكس لبلده مع المعالم التاريخية، يقول السارد في ذلك: "التمثال كما تركه لم يهدم كما هدم الكثير من أشياء التاريخ الجميلة، لعلهم بدأوا يعرفون قيمة التاريخ؟ لقد ساح في كثير من البلاد والأقطار والقارات، وشاهد بعض الشعوب تصنع لنفسها تاريخاً، وتبتكر شخصيات تاريخية من العدم، من لا تاريخ، وحتى تظهر بالمظهر الحضاري العريق أمام الشعوب والأمم الأخرى، وفي بلاده رآهم يتلفون التاريخ بإهمالهم، يختزلونه، ويشوهونه عندما لا يرضي أمزجتهم أو قعاعاتهم الفكرية..." (62)

فهذا المقطع السردى الاسترجاعي، القائم على التحفيز البصري، يصور لنا ببراعة المفارقة العجيبة، والتشابه العكسي، بين بلد يمتلك تاريخ ويسعى إلى القضاء عليه، ومحوه من الوجود، وفي المقابل بلد لا يمتلكه ولكنه يحاول خلقه من العدم ومن اللاتاريخ، وشتان بين هذا وذاك. ويرجع سبب استنقار "زهور ونيسي"

بتمثال "قسنطينيــــن" — حسب رأينا — حتى تعرف بهوية قسنطينية وعراقتها وامتدادها التاريخي والحضاري.

ب — التحفيز البصري القائم على التشابه والتماثل مع شخصيات مشهورة: تنوعت الشخصيات التي تشابه معها "كمال" وتباينت انطلاقاً من الحالة التي كان عليها، فنجده يتماهى مع الشخصية التاريخية "سان جان"، وهو يسير في شوارع قسنطينة، يقول السارد في ذلك: "... وترحلت قدماء، إنه لا يريد أن يركب، يريد فقط أن يسير ويسير ويسير، حتى يتعب، وليبدأ بأول الجسور ليقطعه للمدينة القديمة. كان كأنه ((سان جان)) أحد فرسان ((مالطا))، وهم في طريقهم إلى آخر المحطات، إلى بيت لحم بالقدس، كان كأحد فرسانها يحمل نية الفتح والحج، صليبي يمر على ((مالطا)) للتدريب للحرب المقدسة، ينطلق نحو الشرق بسيف من خشب ، وبياض زين المفارق، يزرع البحر ذهاباً وإياباً، ليحصل على شيء اسمه الحقيقة ... " (63)

وفي مقابل هذه الصورة التشبيهية التي نستقي منها حالة القوة والشجاعة والفطنة والدهاء انتقل إلى حالة الضعف والهوان والجنون جراء حبه وعشقه الجنوني للفتاة اليهودية "راشيل"، فتمهى بذلك مع أشهر شخصية عرفت بذلك ألا وهي شخصية (قيس بن الملوّح — مجنون ليلي —)، يقول السارد في ذلك: " رفع رأسه عليه يري شيئاً حبيباً إلى قلب حبيبته، أو يشم رائحة ما لها، أو يصادف من يعرفها. لكن ذلك لم يحصل، ولم يظهر من النافذة مطل ولا ساكن، كان كمجنون ليلي، وهو يقبل هذا الجدار وذاك والذي ضم يوماً ما أول حب في حياته." (64) فاستدعاء السارد لشخصية "قيس بن الملوّح" حتى يرصد لنا مدى قوة ذلك الحب الذي يكنه كمال لـ "راشيل"، والذي لم يستطع نسيانه رغم مرور سنين وسنين.

ج — التحفيز البصري القائم على التشابه العكسي لحالة المكان: وتتجلى لنا هذه الحالة من خلال رصد حالة المقاهي الميته في الزمن الماضي والتي تختلف عن حالتها في الزمن الحاضر، وهذا ما يكشف عنه للمقطع السردى التالي: " وتعب من السير ومقهى ((ميتة)) (65) أمام ناظريه، المدينة غنية بالمقاهي الميته، وكذلك المدن العربية الأخرى (...). أقدمية الرداء الأبيض للنادل في عالم الأوساخ تتحدى الأتظار وتؤذيها، المقاهي سابقاً، لم تكن بهذه القذارة واللامبالاة، ثم إن اسم المقاهي لم يتغير ((

المقاهي الميتة (les café morts) بالأمس كان روادها لا حول لهم ولا قوة، كان الزمن هو الذي يقتلهم بالبطالة الحقيقية، وعصا الشرطة تؤدبهم، وعينها تراقب تحركاتهم، لذلك كانت بعض هذه المقاهي منتدى لأفكار الحركة الوطنية وطموحاتها، ومكاناً لميلاد مختلف الجمعيات الثقافية والرياضية، وحتى الجمعيات ذات الطابع الثوري والسياسي.

إن هذه المقاهي لم تكن كذلك في ذلك الزمن، عندما كان صبيّاً يافعا يذهب إليها مع والده، ثم بعد ذلك مع رفيقه، واليوم يبدو أن الانتصار على هذا النوع من الذباب اللوح يحتاج هو أيضاً إلى كفاح. قال كمال العطار ذلك في نفسه...⁽⁶⁶⁾

فالتغير الذي نرصده في هذا المقطع لم يمس المكان، فقط وإنما مس رواده أيضاً، فبعدما كانت المقاهي الميتة في الأمس القريب بنظافتها وترتيبها ملاد البطالين الذين أحسنوا استغلالها أحسن استغلال من خلال التحوار والتشاور في أفكار أحلام الحركة الوطنية رغم التشديد والتضييق من المستدمر الفرنسي بالإضافة إلى ميلاد الجمعيات بمختلف توجهاتها ومنابعها، انتقلت إلى الضفة المناقضة لها باختفاء كل ما هو إيجابي، فقد أصبحت أمكنة لتنفيذ جريمة قتل الوقت في تفاهات وسفاسف الأمور، وهذا ما حفز ذاكرة "كمال العطار" لبعث صورتها في الزمن الماضي، ليقف بمعية القارئ على الفجوة الكبيرة بين مقهى الأمس ومقهى اليوم.

2-2 التحفيز القائم على حاسة اللمس: عملت هذه الأخيرة على استحضار ذكريات الماضي القريب " وتحركت يده تلمس بحنان مجموعة من الأسطوانات القديمة (...) وتذكر ولعه بالموسيقى (...) ورث هذا الوله عن أمه ((عتيقة))، فليس أحب إلى نفسه أن يصغي إلى أمه وهي تدندن قصائد المألوف...⁽⁶⁷⁾ فلمس "كمال" للأسطوانة حفز ذاكرته على استدعاء ذكريات ولعه بموسيقى "المألوف"⁽⁶⁸⁾، الذي ورثه عن أمه "عتيقة" منذ الصغر. واستدعاء "زهور ونيسي" لهذا النوع من الطرب الموسيقي مقصود لذاته؛ إذ يعتبر "المألوف" فن عريق في مدينة قسنطينة وهو رمز من رموزها، بل هناك من يقول أنها عاصمة "المألوف"، والدليل على ذلك إذا قلنا "المألوف" يتبادر إلى ذهننا اسم "قسنطينة" دون غيره.

2- التحفيز القائم على حاسة السمع: نشطت حاسة السمع ذكريات "كمال" من خلال سماعه إيقاعات أغنية "المألوف" التي ذكرته بتلك الأغنية المشهورة — أغنية الصباغ — التي تعجب بها أمه وجاراتها، يقول السارد في ذلك: " يقف ليسترق السمع، عله يفهم، فينسى للحظات همومه، عبر إيقاعات لأحدى روائع ((المألوف)) أغنية ((الصباغ))⁽⁶⁹⁾ تلك الحكاية الأسطورة التي تعجب أمه وجاراتها... " ⁽⁷⁰⁾

3- محفزات الـلغة: لا تقل اللغة أهمية عن سابقتها (اللحظة الحاضرة/ الحواس) في تحريض الذاكرة، فقد تعمل لفظة أو جملة ما على تنشيط الذاكرة وتحريكها، لنقوم بعملية استدعاء الماضي وبعثه إلى حضرة الحاضر، ويتجلى لنا ذلك من خلال هذا المقتطف السردى: "واليوم كتبت على بابها كلمة ((النصر)) بالحرف العربي جريدة الجزائر المستقلة (...) كان أبو كمال وهو صغير عندما يعثر في الشارع على ورقة مكتوبة بالحرف العربي، يمسح عنها الغبار، ثم يضعها فوق جبينه بعد أن يقلبها ثم يطويها بعناية ويضعها في جيبه، وعندما يرجع للبيت ينادي كمال بلهجة جادة... يخرج الورقة الطوية وكأنها المصحف الشريف، ثم يطلب منه أن يقرأها بنظرة آمرة:

- اقرأ يا كمال ما في هذه الورقة، لعلها آية كريمة أو حديث شريف، إنه لم يهن علي أن أتركها مرمية على الأرض والناس تطأها بالاقدام.
- ويقرأها "كمال" وهو يستعير جدية واهتمام والده، ثم يطمئن أنها فقط فاتورة بقائمة أسماء بعض البقول ربما سقطت من أحدهم بعد أن دفع ثمنها(...).
- إن ابنه لا يدري أنه يحسن القراءة ويفهم جيدا ما في الورقة، فقط يريد بحركته أن يشرك ابنه الصغير في الاهتمام بالحرف وتمجيد اللغة العربية، والتي حاربها المحتل مثلما حارب كل ناطق بها. " ⁽⁷¹⁾

فكلمة "النصر" في هذا المقطع السردى هي التي حفزت الذاكرة لاسترجاع محطات من طفولة "كمال" رفقة والده، الذي لقنه حب تعلم اللغة العربية والعناية بها منذ نعومة أظفاره، وهذا إن دل على شيء، إنما يدل على مدى تمسك الشعب الجزائري بهويته، ولغته طيلة فترة الاستعمار الفرنسي، رغم الجهود الجبارة لهذا الأخير للقضاء على كل يمت للهوية العربية والإسلامية، لخلق جيل جاهلاً بمقوماته وجذوره، حتى

يسهل على الاستدثار تسييره كيفما يشاء، ويدوم بذلك احتلاله للجزائر، ولكن في نهاية المطاف ذهبت كل جهوده في مهب الريح.

4 — فعل التذكر المقصود لذاته (الذاكرة المفكرة)⁽⁷²⁾: يوجد في مقابل فعل التذكر الذي يكون بواسطة منشطات تهز — وبقوة — أركان الذاكرة، فعل التذكر الإرادي أو الواعي المقصود لذاته، الذي يعد من أهم محفزات الذاكرة، إذ تعتمد الشخصية التذكر بتنشيط ذاكرتها وإخراج ما علق في جدرانها، وهذا ما نجده متجسدا في الأمثلة التالية:

أ — "رجع بذاكرته وقد كان صبيبا، كان اليوم عيدا، عيد الأضحى..."⁽⁷³⁾

ب — "... من النماذج البشرية التي أتذكرها..."⁽⁷⁴⁾

ج — "رفاقي ها أنا أتذكر أنني كنت ميتا معكم (...)"، ها أنا أتذكر أنني خسرت الرحيل معكم."⁽⁷⁵⁾

فهذه الأمثلة — وغيرها كثير — ترصد لنا كما سبق وذكرنا تعمد شخصية "كمال" فعل التذكر الواعي والمقصود لمحطات من الماضي، وبعثها في الزمن الحاضر، ليواسي بها نفسه من جهة، ويخفف بها وطأة الألم والفراغ والعذاب، والمفارقات التي يتقلب بين ظهرا نيتها من جهة أخرى.

من خلال ما سبق ذكره نستطيع القول أن "الذاكرة" في "جسر للبوح وآخر للحنين" جاءت كمحرك رئيسي و أساسي للفعل السردي، عن طريق محرضات ومحفزات موزعة، بين اللحظة الراهنة ومكوناتها، والحواس ومؤثراتها، واللغة وألفاظها، والتذكر المقصود لذاته، عملت كلها على تنشيط خمول وسكون الذاكرة، فتساقطت الذكريات على سطح الخطاب الروائي، ممططة وممدة إياه باتجاه الورا زمنياً، وإلى الأمام خطياً، والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن — الآن — ما هي الآليات التي اعتمدت عليها الرواية في تمطيط الخطاب الروائي إلى الأمام زمنياً وخطياً؟ وهذا ما سنتعرف عليه في العنصر الموالي.

ثانياً: آليات وتقنيات تقديم الاستبـاق:

يوجد في مقابل آليات وتقنيات تمطيط النص السردي باتجاه الماضي، آليات وتقنيات تعمل بدورها على تمطيط الخطاب السردي، ولكن باتجاه المستقبل (القريب

والبعيد)، عن طريق الاستباق (الداخلي والخارجي) وقد توسلت رواية "جسر للبحر وآخر للحنين" في سبيل ذلك آليتان هما:

1- الاستشراف: يعد هذا الأخير من أهم التقنيات في العملية الاستباقية ، فهو "يأتي ملتحمًا بالسرد، مشحون بأحلام الشخصية وعواطفها ونواياها المتعلقة بالزمن القادم"⁽⁷⁶⁾، وقد توسلت رواية "جسر للبحر وآخر للحنين" كمّاً من الآليات والقرائن الدالة عليه، وتتمثل فيما يلي:

1- 1 الرؤية الاستشرافية المؤسسة على الخبرة: تنبثق هذه الأخيرة — كما هو معروف — من الممارسات الماضية، والدروس المستفادة منها وهذا ما نستشفه من المقطع السردى الذي استشرّف فيه السارد حال "كمال" انطلاقاً من نوع التربية التي استقاها من والده، يقول: " لم يكن يدري أن الذي ينشئ أبناءه خرفانا وسط غابة تسكنها الذئاب سيكون مصيرهم يوماً غذاء للذئاب، لكنه فعل ذلك وهو مطمئن أن الدنيا رغم كل ذلك، لا تزال بخير، مهما اشتدت أزمتها... "⁽⁷⁷⁾ فخبرة السارد من جهة و"والد كمال العطار" من جهة أخرى استشرفا بها حالة "كمال العطار" والدنيا في المستقبل القريب والبعيد.

1- 2 الرؤية الاستشرافية المؤسسة على تشابه الأحوال النفسية: انبثقت عن هذه الحالة نصوص استشرافية، ترصد مآل ومكان "كمال" في المستقبل القريب، لتشابه حالته مع الأشخاص الموجودون في "فندق بن عزوز" ، يقول السارد في ذلك: "ربما لم يستطع أن يدخل ذلك اليوم، لكنه حتما سيدخل في يوم ما، وسيصبح عضواً في الشلة بشكل أو بآخر، بل إنه عضو فيها حتى وهو بعيد عنهم، أليست همومهم واحدة؟ أعضاء أسرة الهم الإنساني لا عد ولا حصر لهم." ⁽⁷⁸⁾ فتشابه حالة "كمال" مع رواد الفندق شجع السارد على استشراف انضمامه (كمال) للمجموعة لتشابه حالته معهم.

1- 3 الرؤية الاستشرافية المؤسسة على تماثل الحالة الفكرية: وهذا ما نستشفه من هذا النص السردى، " لتكن لك الشجاعة يا صديقي على استخدام فكرك وروحك، إنك بذلك تصبح مستتيراً، ولك أنوارك مثل ((كانط)) نفسه، تصبح فيلسوفاً، لكن اجعل أنوارك تسلط على روح الحياة أكثر من ماديّات الحياة." ⁽⁷⁹⁾ فقد استشرّف "حميد"

صديق "كمال" حالة هذا الأخير في حالة استغلال واستخدام فكره، فيتماهى بذلك مع الفيلسوف اليوناني "كانط" تماهياً فكرياً وفلسفياً.

1-4 الرؤية الاستشرافية المؤسسة على المعرفة المسبقة بموقف الناس: وقد تجسدت في استشراف "أم كمال" موقف الناس من حب ابنها للفتاة اليهودية، "راشيل"، نقول: "أتريد أن يقال عنك بعد ذلك أنك ولد عاق".⁽⁸⁰⁾ بالإضافة إلى استشراف "كمال" — على لسان السارد — موقف الناس من موته المأساوي جراء حبه الجنوني لـ"راشيل"، يقول: "بل ربما سيقولون عنه أنه رجل ضعيف غلبه قلبه، وأرقته امرأة وليتها كانت امرأة إنها يهودية".⁽⁸¹⁾

1-5 الرؤية الاستشرافية المؤسسة على الوعود الفارغة: وتتجلى لنا من خلال الأهداف التي سطرها أحد مترشحي الانتخابات في برنامجه ومخططاته، والتي تبقى حبراً على الورق، حتى وإن ظفر بكرسي السلطة؛ لأن هذا الأخير سينسيه، جل إن لم نقل كل تلك الوعود الكاذبة، وتتمثل في: "سأشعل العاطل، وأشفي الأبرص (...)، سأعطي للمرأة كل حقوقها، وأجعلها متساوية مع الرجل (...)، سأطبق كل القوانين المجردة (...)، سأقضي على كل الأوساخ (...)، سأستمطر السماء (...)، إنني سأقضي على روح التسبب واللامبالاة (...)، سأمنع الزلازل (...)، سأحرر الفكر والكلمة والتصور والمبادرة... انتخبوني فقط أنا الذي سأحرر الفكر والكلمة والتصور والمبادرة و...و...و... كلام... كلام... كلام"⁽⁸²⁾ بدون انجاز وتجسيد على أرض الواقع.

1-5 الحلم: يعتبر الحلم نوع من أنواع الاستشراف، وقد وظفه السارد بضمير الغائب (هو)، العائد على شخصية "كمال"، الذي حلم حلماً طغى عليه البعد العجائبي، يقول السارد في ذلك: "وحلم يوماً بعد أن علم حقاً، رآهم ينبشون القبور، فتخرج لهم الأجداث لتمسك بتلابيب النابشين، تخرج قامات ممدودة دون ترنج، تنغرس أظافر أقدامها العريضة في التربة كأعمدة معبد روماني، وتكتسي فجأة باللحم والدم، وتزرع بالروح، فيهرع القردة النابشون هاربون مفزوعين، وهم الذين ادعوا الغيب والنبوة، يتقاذفهم الهلع والرعب، وكأنهم يهود صحراء سيناء زمن التيه..."⁽⁸³⁾

وتواصل الأحلام الغربية مطارقتها لـ "كمال"، ولكن هذه المرة في يقظته وليس في نومه، يقول السارد في روايته لهذا الحلم : "... كان مثقلا بحلم شديد الغرابة، كان حلم يقظة أكثر منه حلم نوم. حلما رأى فيه أمور كثيرة (...). رآهم في الحلم، أولئك الذين قرأهم وأحبهم في التاريخ الشفوي والمكتوب، رآهم رجالا ونساء مجتمعين في حلقة، لا هي حلقة ذكر ولا هي حلقة صوفية، ولا هي حلقة حول محفل أو مأتم، لم تكن كذلك... كانت حلقة تشبه اجتماعا كبيرا عظيم الشأن، اجتماعا غريبا جمعهم من مختلف المراحل والأزمنة التاريخية، ومن مختلف الأفكار والقناعات المذهبية.

رأى ماسينيسا، والكاهنة، وعقبة بن نافع ، وعبد القادر بن محي الدين ، وأحمد باي ، وبوعمامة ، ولالا فاطمة. رأى بن باديس، وبن بولعيد ، وبن مهدي، وزينغود، وعميروش، ولطفي، وحملوي، ومريم وفضيلة، ورأى حمدان خوجة كان يكتب محضر الاجتماع، وقد عنوانه بخط عريض ((المرأة)). رأى رجالا آخرين ونساء أخريات، لا يعرف لهم أسماء، سوى أنهم كانوا على أهبة الاستعداد، والنساء لا براقع تغطي وجوههن ولا ملاءات ولا أفقعة، لم يكن يخفين فضل الله عليهن بالوسامة والجمال أو القبح والدمامة أو الشباب والشيخوخة، وكأن الزمن لا جناح عليه.

رآهم جميعا، تعلو محياهم مسحة من الغضب الهادئ، والأسى المستكين، كانوا وكأنهم على أهبة الاستعداد والتأهب لأمر ما غير واضح، لكنه يبدو أمرا خطيرا، كذلك اتفقت نظراتهم الساهمة جميعا على تفسيره. كان كل واحد منهم بلباس يختلف عن الآخر، وعمامة تختلف عن الأخرى، فرقهم الزمن شكلا، وجمعهم مضمونا حيا، وغضبا متوقدا، وهدفا موحدا.

ما الذي حدث حتى يكونوا كذلك ؟ الأمر خطير يبدو، وكمال خائف منهم يرتجف، إنهم لم يروه أو حتى يحسوا بوجوده، كانوا في عالم آخر غير عالمه، ورغم ذلك كان يرتجف من نظراته، لقد كان فعلا يتأرجح بين النوم واليقظة، والحلم والرويا، إلى أن سمع أذان الفجر من بعض مآذن المدينة الشامخة.⁽⁸⁴⁾

فهذا الحلم متقل بدلالات تواصل الأجيال واتفاقهم — في المستقبل — مع غياب وتلاشي كل ما يفرقهم ويشنت شملهم من أفكار وقناعات إيديولوجية ومذهبية وعقائدية، عكس ما نراه ونشاهده ونعايشه في الزمن الراهن.

2- الإعلان: يعد من أهم آليات الاستباق "يوظف عادة لإخبار القارئ بوقوع حدث يحتاجه السارد الآن لمعقولية حدث آخر، وهو يحتوي بالضرورة على معلومات صحيحة على حدث وقع أو بصدد الوقوع." (85)، وقد وظفت هذه التقنية في نماذج الدراسة فيما يعرف بالاستباقات الداخلية والخارجية، الذاتية والموضوعية، نذكر منها:

2- 1 السارد يخبرنا بحتمية دخول المسافرين إلى قسنطينة من "الباب" (86) التي لم يصرح باسمها: "ليبتلعه الباب المفتوح لداخل المدينة مع من ابتلعهم اليوم وقبل اليوم والذين سيبتلعهم حتما غدا." (87) فهذا الإعلان تحقق بالفعل لأن الباب هو المنفذ الذي يجتازه أهل قسنطينة وزورها للدخول إليها.

2- 2 إعلان "كمال" حقيقة استمرار الخوف مع الإنسان، وحتمية خسارته شيئاً ما في المستقبل القريب أو البعيد، يقول: "حكاية الإنسان مع الخوف لا نهاية لها، ويوما ما لابد أن يخسر كل واحد منا شيئاً من روحه أو أيامه أو حياته." (88)

2- 3 إعلان السارد عن تغير مشاعر الزوجين "كمال" و"تفيسة" اتجاه بعضهما البعض: "اعتصبوا عمرها ومراحل طفولتها ليضعوها رهن شاب أكدوا له أنه سيحبها مع الأيام، أما هي فحتماً لا بد أن تحبه." (89) فهذا الاستباق الداخلي بمثابة إعلان مسبق عما سيجده القارئ متجسداً في الصفحات اللاحقة، وهذا ما وقفنا عليه بالفعل.

2- 4 الإعلان الناتج عن الفعل المضارع المسبوق بسين الاستقبال: "ألقى بنفسك من شامخ الصخور، وارتطم بأشلائك..." فإنك ستبقى مارداً في قلب الدنيا ومارداً خارج القلب... لا تنس أن دماء الذين راحوا وتركوك سيفتح يوماً ما طريقاً أخضر أمامك وأمام الآخرين... (90)، فهذه السابقة الإعلانية مؤشر عليها بالفعل المضارع المسبوق بسين الاستقبال: سيفتح ستبقى، التي تضع القارئ في دائرة المستقبل المعلن عنه مسبقاً.

2- 5 الإعلان عن ثبات الحالة النفسية المتأزمة لـ "كمال" طوال اليوم يقول السارد في ذلك: " لا بأس في ذلك، إنه سيرجع إلى أعالي القصة كما دخلها في هذا الصباح، عيلاً تائهاً".⁽⁹¹⁾ فالسارد هنا أخبرنا مسبقاً بالحالة النفسية المتأزمة التي يكون عليها "كمال" عند رجوعه إلى القصة مساءً.

2- 6 إعلان "كمال" - وهو يناجي نفسه - خبر فراقه القريب عن مدينته: " لا تقلق إنك عابر سبيل لا أكثر في هذه المدينة المحطة، لقد كانت في الماضي هي محطاتك الأولى والأخيرة، أما الآن فهي محطة من بين المحطات الأخرى التي ستفارقها قريباً، لتنتقل إلى محطة أخرى، ربما فيها من الأمور السارة ما ينسبك من ذكريات غير سارة".⁽⁹²⁾ وهذا فعلاً ما حصل في نهاية الرواية.

وصفوة القول لقد اعتمدت "زهور ونيسي" في بناء متن رواية "جسر للبوح وآخر للحنين" على التمديد والتمطيط من جهتين؛ صوب الماضي (البعيد والقريب، الذاتي والموضوعي)، عن طريق الاسترجاعات التي أخذت حصة الأسد وزيادة، وبالتالي طغيان اشتغال الذاكرة، التي تراوح نشاطها بفعل محرضات ومحفزات حسية نشطتها لبعث ما علق في أعماقها، وبين فعل التذكر المتعمد والإرادي الذي تتعمده الشخصية المتذكّرة، هذا من جهة ومن جهة أخرى، صوب المستقبل (البعيد والقريب، الذاتي والموضوعي) عن طريق الاستباقات التي سجلت حضوراً محتشماً، وقد تجلت في المتن السردى عن طريق آليتي الاستباقات الاستشرافية، والاعلانية، وهذا ما جعل الخطاب الروائي رهين التجاذب الزمني بين الماضي والحاضر والمستقبل.

الهوامش والإحالات:

(1) — زهور ونيسي: مواليد مدينة قسنطينة سنة (1936م)، عملت في التعليم قبل الاستقلال وبعده، إلى جانب نشاطها النضالي أثناء الثورة التحريرية وبعد الاستقلال، كتبت في الصحافة الجزائرية، عملت مديرة لمجلة " الجزائرية"، كانت أول امرأة عضواً بالحكومة الجزائرية بعدة حقائب وزارية: وزيرة للشؤون الاجتماعية، (1982م)، ثم وزيرة للتربية الوطنية حتى سنة (1989م)...، تحمل وسام المقاوم، ووسام الاستحقاق الوطني، لها عدة أعمال ترجمت إلى عدة لغات أجنبية: الفرنسية، الإنجليزية، الروسية النرويجية، والصينية، كما سجل

اسمها ككاتبة مغربية في القاموس الأدبي الفرنسي، والنرويجي، وفي الموسوعة الأدبية بجامعة نيويورك، تقلدت عدة أوسمة، وحصلت على شهادات تقديرية تكريمية بالجزائر وخارجها، طرق قلمها مختلف الفنون الإبداعية، 1- الرواية : كتبت — "من يوميات مدرسة حرة"، صدرت سنة (1979)، بالجزائر، وهي أول رواية كتبها امرأة جزائرية، من خلال عملها. — "لونجة والغول" وهي ثاني رواية لها صدرت سنة (1994)، وقد اختيرت في قائمة أفضل (100) رواية عربية، طبعت في القرن الماضي. — رواية "جسر للروح وآخر للحنين" (في إطار الجزائر عاصمة الثقافة العربية) (2007). 2- المجموعات القصصية تتمثل في: "الرصيد الثامن"، (1967م). (التي كتبت قبل الاستقلال، ولكنها طبعت بعده)، القاهرة، (1967م). — "على الشاطئ الآخر"، (1974م). — "الظلال الممتدة"، (1982م). — "عجائز القمر"، (1996م). — "روسيكادا"، (1999م). — "السكانة الجديدة"، (2010م). 3- المسرح — "دعاء الحمام"، مسرحية، (2005)، (عرضت على خشبة مسارح الوطن). 5- الشعر: كما أن لونيبي مجموعة من القصائد الشعرية، منها المنشورة ومنها المخطوطة، عالجت فيها موضوعات اجتماعية، وإنسانية مختلفة، ومن جملة ما كتبت قصيدة "سيرتا حبيبتى... إلخ 6- السيرة الذاتية: "عبر الزهور والأشواك، مسار امرأة"، (2012م) 7- المقالات: "نقاط مضيئة"، مجموعة مقالات في الأدب والسياسة والمجتمع، الجزائر (1999م). وبهذا استطاعت "ونيبي" أن تجعل من شخصيتها علماً بارزاً في تاريخ الجزائر المعاصر، بفضل نضالها الطويل الممتد من فترة الثورة إلى ما بعد الاستقلال...، للتوسع ينظر: عنناك يمينه (بشي): قضايا المرأة في الخطاب السردي النسائي في الجزائر (كتابات زهور ونيبي أنموذجاً)، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان — الأردن، ط1، 2018م، ص66-83.

(2) يطلق النقاد العرب على "المفارقات الزمنية" عدة مصطلحات نذكر منها: "الترتيب"، "النظام"، "الانحراف"، "التحريف"، "التفسير الزمني"، "التشوهات الزمنية"، "التنافر الزمني"، "التقطيع الزمني"، "التبدلات الزمنية"، "التحولات الزمنية"، المفارقات السردية (Anachronies narratives) ... إلخ. وإن اختلفت المصطلحات الدالة عليها فالمعنى واحد.

(3) جيران جينات: خطاب الحكاية بحث في المنهج، تر: محمد معتصم، عبد الجليل الأزدي، عمر الحلي، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط3، 2003، ص48.

(4) أحمد رحيم كريم الخفاجي: المصطلح السرد في النقد الأدبي العربي الحديث، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012م، 1433هـ، ص349، 350.

- (5) — حسن بحراوي: بنية الشكل الروائي (الفضاء — الزمن — الشخصية)، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 1990 م، ص119.
- (6) — المرجع نفسه، ص120.
- (7) — نفلة حسن أحمد العزي: تقنيات السرد وآليات تشكيله الفني، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010م، ص48.
- (8) — أحمد رحيم كريم الخفاجي: المصطلح السرد في النقد الأدبي العربي الحديث، ص351.
- (9) — المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- (10) — نفلة حسن أحمد العزي: تقنيات السرد وآليات تشكيله الفني، ص48.
- (11) — سيزا قاسم: بناء الرواية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ط)، 1984م، ص29.
- (12) — المرجع نفسه، ص41.
- (13) — مها حسن القصراوي: الزمن في الرواية العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2004، ص220.
- (14) — الاسترجاع: اصطلاح عليه نقادنا العرب عدة مصطلحات نذكر منها: "الارتجاع"، "الارتداد"، "السرد من الأمام"، "البعدية"، "المستعادة"، "الاستحضار"، "القبليّة"، "الوفاق"، "الاستعادة"، "الاستذكار"، "الفلش باك"، "الإحياء"، "العودة إلى الوراء"، "اشتغال الذاكرة" "السرد الاسترجاعي" (Récit analeptique)، "المحكي الثاني"، "المقاطع الحكائية الماضية"... إلخ. ومع هذا يعد "الاسترجاع" المصطلح الأكثر شيوعاً في الدراسات النقدية المعاصرة، وهو المصطلح — كذلك — الذي اعتمده "جيرار جينات" في كتبه وأبحاثه.
- (15) — أحمد رحيم كريم الخفاجي: المصطلح السرد في النقد الأدبي العربي الحديث، ص355.
- (16) — جيرار جينات: خطاب الحكاية، ص51.
- (17) — الاسترجاع الخارجي: يطلق عليه النقاد العرب عدة مصطلحات نذكر منها: "الارجاع الخارجي"، "بعديات خارجية"، أو "الارتداد الخارجي"، "استحضار الماضي البعيد"، "الاستذكار بعيد المدى"... إلخ.
- (18) — أحمد رحيم كريم الخفاجي: المصطلح السرد في النقد الأدبي العربي الحديث، ص358.
- (19) — الاسترجاع الخارجي الجزئي: الذي يكتفي فيه الراوي بذكر جزء من ماضي الشخصية القصصية، لأجل أن يتعرف القارئ على بعض خصائص تجاربها الحياتية، للتوسع ينظر: نفلة حسن أحمد العزي: تقنيات السرد وآليات تشكيله الفني، ص52.

(20) الاسترجاع الخارجي الكلي: وهو الذي يتصف بالشمول والعموم، بحيث يقدم لنا ماض شخصية أو مكان ما بصور شافية كافية؛ أي أنه يخالف الجزئي. للتوسع ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(21) — الاسترجاع الخارجي التكميلي: يعود بنا الراوي في هذا النوع — أكثر من مرة — ليعطينا بعض المعلومات عن ماض شخصية ما، وكل مقطع من المقاطع الارتدادية في هذا النوع يعد متمماً للمقطع الذي قبل، بحيث يصبح شكل المقاطع كشكل الحلقات المتصلة بعضها ببعض، مما يساعدنا في نهاية الأمر على تكوين صورة واضحة ومتكاملة عن تلك الشخصية. ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(22) — الاسترجاع الداخلي: يطلق عليه نقدنا العربي أيضاً: "بعديات داخلية"، "الارتداد الداخلي"، "الارجاع الداخلي"، استحضار الماضي القريب، "الجواني الحكي"، "بعديات داخلية داخل — قصة"، "الاستذكار قريب المدى"، إلخ.

(23) — جيران جينت: خطاب الحكاية، ص 61.

(24) — الاسترجاعات الداخلية التكميلية: وهي الاسترجاعات التي تأتي لملء الثغرات التي سبق تركها والفقر عليها زمانياً أو تم المرور بما فيها دون أن يشكل ذلك حذفاً زمنياً وهو ما يمكن تسميته بالحذف المؤجل. ينظر: أحمد رحيم كريم الخفاجي: المصطلح السرد في النقد الأدبي العربي الحديث، ص 356.

(25) — الاسترجاعات الداخلية الكلية: تشترك الاسترجاعات الداخلية الكلية مع الاسترجاعات الخارجية الكلية في صفة الشمول، لكنهما يختلفان في أن الأخيرة تلتحم بالقص الأصلي دون أن تتجاوز بدايته، أما الداخلية الكلية فهي تلتحم بالقص الأصلي عند اللحظة التي يتركها ينظر: نفلة حسن أحمد العزي: تقنيات السرد وآليات تشكيله الفني، ص 51.

(26) — الاسترجاعات الداخلية التكرارية: ويُقصد بها الاسترجاعات المتكررة التي يعود سرد الأحداث فيها إلى ماضي الأحداث عن طريق التذكر. أحمد رحيم كريم الخفاجي: المصطلح السرد في النقد الأدبي العربي الحديث، ص 357.

(27) — الاسترجاعات الداخلية التكرارية الجزئية: هو الاسترجاع الذي يعنى بجزئية ما من حادثة ما في أكثر من موضع في الخطاب الروائي. ينظر: أحمد رحيم كريم الخفاجي: المصطلح السرد في النقد الأدبي العربي الحديث، ص 357.

(28) — الاسترجاعات الداخلية التكرارية الكلية: هو الاسترجاع الذي يعنى بوقائع حادثة معينة دفعة واحدة في أكثر من موضع في الخطاب الروائي ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(29) — المرجع نفسه، ص 358.

(30) — لمياء عيطو: سرد الخيال العلمي لدى فيصل الأحمر — دراسة نقدية، دار الأوطان، الجزائر، ط1، 2013، ص72.

(31) — الاسترجاع الخارجي الذاتي: وهو الارتداد الذي يقع خارج الإطار الزمني للقصة ويكون متعلقاً بماضي الشخصية المركزية في القصة. للتوسع ينظر: نفلة حسن أحمد العزي: تقنيات السرد وآليات تشكيله الفني، ص 55.

(32) — الاسترجاع الخارجي الموضوعي: وهو ارتداد خارج أيضاً عن نطاق الزمن السردى، لكنه يتعلق هذه المرة بتاريخ مكان ما، أو بماضي شخصية ثانوية في القصة ينظر: المرجع نفسه، ص52.

(33) — الاستبـاق: يقابل هذا المصطلح في الساحة النقدية العربية عدة مرادفات نذكر منها: "التنبؤ"، "الاستشرافات الزمنية" (Prolepses temporelles)، "القبلية"، "البعدية"، "الواحق"، "التوقع"، "التطلعات" (Anticipations)، "اشتغال التخيل".... إلخ.

(34) — أحمد رحيم كريم الخفاجي: المصطلح السردى في النقد الأدبي العربي الحديث، ص360.

(35) — نفلة حسن أحمد العزي: تقنيات السرد وآليات تشكيله الفني، ص69.

(36) — حسن بحراوي: بنية الشكل الروائي، ص122.

(37) — جيران جينات: خطاب الحكاية، ص79.

(38) — أحمد رحيم كريم الخفاجي: المصطلح السردى في النقد الأدبي العربي الحديث، ص361.

(39) — جيران جينات: خطاب الحكاية، ص 77.

(40) — سعيد يقطين: تحليل الخطاب الروائي (الزمن — السرد — التنبؤ)، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط3، 1997، ص117.

(41) — نفلة حسن أحمد العزي: تقنيات السرد وآليات تشكيله الفني، ص72.

(42) — الاستباق المتحرك الإيحائي: يأتي هذا النوع بشكل ضمني وغير صريح، إذ يتم التطلع إلى ما هو متوقع أو محتمل الحدوث عن طريق وجود علامة أو إشارة تمهد لوقوع حدث لاحق مستقبلاً. ينظر: فريدة إبراهيم بن موسى: زمن المحنة في سرد الكاتبة الجزائرية — دراسة نقدية —، ص 80.

(43) — الاستباق المتحرك التقريرى: وهو يماثل "الاستشراف كإعلان" (Annonce) وهو الاستباق الذي يعلن بشكل صريح عما سيقع من الأحداث في وقت لاحق من زمن القصة للتوسع ينظر: حسن بحراوي: بنية الشكل الروائي، ص132. نفلة حسن أحمد العزي: تقنيات السرد وآليات تشكيله الفني، ص73، 72. فريدة إبراهيم بن موسى: زمن المحنة في سرد الكاتبة

الجزائرية — دراسة نقدية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012م، 1433هـ، ص 80.

(44) — الاستباق الساكن: يصطلح عليه "سعيد يقطين" "استباق غير متحقق"، أما الباحث "يحي عارف الكبيسي" فيسميه بـ "الاستباق الزائف". أما "جيرار جينات" فيطلق عليها مصطلح "التمهيدات الخادعة" (Fausses annonces)، وهي التقنية التي يلجأ إليها الكاتب كلما أرد تضليل القارئ وتمويه خطته السردية.

(45) — نفلة حسن أحمد العزي: تقنيات السرد وآليات تشكيله الفني، ص76، 75.

(46) — زهور ونيسي: جسر للروح وآخر للحنين، موفم للنشر، الجزائر، (د.ط)، 2013م.

(47) — النوستالجيا: هي حالة حنين إلى الماضي، سواء كان الماضي الذي عشته في حياتك الشخصية، بذكريات وتفصيل تخصك أنت وحدك، أو الماضي بشكل عام أي الشعور بالحنين تجاه فترة زمنية معينة من الماضي، وحقبة من الزمن تتعلق بها وتميل لها لقضية معينة فيها أو كافة ملامح الحياة الأخرى.

(48) — تيار الوعي: مصطلح من ابتكار "وليم جيمس" يعرفه "روبرت همفري" بأنه: " تقنية يتم بواسطتها استجلاء المحتوى النفسي، والعمليات النفسية في المستويات المختلفة للانضباط الواعي أي لتقديم الوعي". ومن أشهر كتاب تيار الوعي: نجد "جيمس جويس" (Joyce)، "فولكنر" (Faulkner)، "بروست" (Proust)، "فرجينيا وولف" (Virginia Woolf) للتوسع ينظر: روبرت همفري: تيار الوعي في الرواية الحديثة، تر: محمود الربيعي، القاهرة، دار المعارف، 1974م، ص47.

(49) — قسنطينة: تعد قسنطينة عاصمة الشرق الجزائري، وقد بدأ تاريخها مع قدوم البربر وانتظامهم في قبائل، الذين أطلق عليهم الإغريق "الليبيين"، وينسب تأسيس قسنطينة إلى التجار الفينيقيين، كان اسمها القديم هو "قرتا"، ويعني بالفينيقية (القرية أو المدينة)، وكان القرطاجيون يسمونها "ساريم باتيم". اشتهرت "سيرتا" (الاسم اللاتيني القديم لقسنطينة) لأول مرة عندما اتخذها "ماسينيسا" ملك نوميديا (202 — 149 ق.م) عاصمة للمملكة. عرفت المدينة بعدها حصار "يوغرتا" الذي رفض تقسيم مملكة أبيه إلى ثلاثة أقسام بفضل دعم الرومان، وبعد حصار دام خمسة أشهر اقتحم تحصينات المدينة واستولى عليها. عادت قسنطينة لتتحيا مجدداً جديداً مع "يوغرتا" ملك نوميديا الجديد، والذي استطاع أن يتفادى انقسام المملكة إلى ممالك، دخلت المدينة بعدها تحت سلطة الرومان. أثناء العهد البيزنطي تمرت سنة (311م) فاحتاحتها القوات الرومانية من جديد وأمر الإمبراطور "ماكسينوس" بتخريبها. أمر الإمبراطور الروماني "قسنطين" (Constantine) الأكبر (337/271م) سنة (313م) بإطلاق اسمه على

المدينة بعد أن رممها وأعاد إليها مكانتها كعاصمة لإقليم الشرق، ولما فتحها المسلمون زادوا تاء المؤنث المربوطة فصارت "قسنطينة"... للتوسع ينظر: يحي أحمد: قسنطينة مدينة العلماء وحاضرة العلم، دار المعرفة، الجزائر، (د.ط)، 2016م.

(50) — مها حسن القصرأوي: الزمن في الرواية العربية، ص202.

(51) — المرجع نفسه، ص206.

(52) — عبد الوهاب الرقيق: في السرد (دراسات تطبيقية)، دار محمد علي الحامي، صفاقس، تونس، ط1، 1998م، ص87. نقلا عن: رشيد سلطاني: الزمن في الرواية الجزائرية — دراسة بنبوية ودلالية من خلال نماذج، أطروحة دكتوراه، قسم اللغة والأدب العربي، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2013 — 2014م، ص241.

(53) — سيزا قاسم: بناء الرواية، ص43.

(54) — مها حسن القصرأوي: بناء الزمن في الرواية العربية، ص202.

(55) — رشيد سلطاني: الزمن في الرواية الجزائرية، ص241.

(56) — جبرمين بريه: مارسيل بروسست والتخلص من الزمن، تر: نجيب المانع، دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد: ط2، 1986م، ص56، 57. نقلا عن: مها حسن القصرأوي: بناء الزمن في الرواية العربية، ص202، 203.

(57) — زهور ونيسي: جسر للبوح وآخر للحنين، ص11.

(58) — المصدر نفسه، ص46.

(59) — المصدر نفسه، ص164، 165.

(60) — المصدر نفسه، ص191.

(61) — المصدر نفسه، ص201، 202.

(62) — المصدر نفسه، ص09.

(63) — المصدر نفسه، ص10.

(64) — المصدر نفسه، ص207.

(65) — **المقاهي الميتة**: هكذا سماها المستدمر بالأمس القريب ((Les cafes morts))، ربما لأنها لا تقدم لزبائننا كحولا، وإلا سميت حانة أو بار، وربما لأن روادها لا يعملون شيئا، سوى أن يقتلوا فيها الوقت، ولا يعد ذلك جريمة ولو أنه أكبر الجرائم...، ينظر: المصدر نفسه، ص238.

(66) — المصدر نفسه، ص238، 239.

(67) — المصدر نفسه، ص28.

(68) _ **المألوف** : هو أحد أنواع الموسيقى المنتشرة في المغرب العربي خاصة الجزائر، وتونس، وليبيا، وأصل الكلمة هي " مألوف" بتخفيف الهمزة وهو مصطلح يطلق على الموسيقى الكلاسيكية المتصلة بمدائح الطرق الصوفي، وهو لا يتقيد في الصياغة بالأوزان والقوافي، وتعتبر مدينة قسنطينة عاصمة المألوف بفنائها وفرقها، وقد اشتهرت به (أقصد المألوف) منذ أزيد من (600 سنة)، ونشأ في عهد الدولة العثمانية مع الهجرة الأندلسية إلى سيرتا، وفي هذه المدينة يتفرع المألوف لعدة طبوع: العيساوة، والفقيرات والوصفان... وأصل كلمة مالوف هو وفي للتقاليد، ويغني باللغة العربية الفصحى، ويحتوي على (24) نوبة (النوبة هي اسم يطلق على مجموعة من المقامات الموسيقية في فن المألوف) نسبة إلى ساعات اليوم، ولم يتبقى منها سوى (12) نوبة بسبب عدم التمكن من الاحتفاظ بكل النوبات بسبب تناقلها شفهيًا فقط.

(69) _ "أغنية الصبـاغ": هي أغنية مستوحاة من حكاية الحب والخيانة والانفلات من ربقة الضمير والعقل والقهر الاجتماعي، هي حكاية التاجر الذي ائتمن خادمه على ماله، وعرضه وهو قاصد الحج، فيغتنم الخادم هذا الائتمان، ويحقق أمنية حياته في لقاء غرام مع زوجة سيده، أمنية صنعها حب مشترك بين الخادم وسيدته الصغيرة، الذي كان يرى منها كل مرة تشجيعاً بلفتة أو نظرة، وهو يدخل بيت سيده كخادم أو كآخر شخص يمكن أن يتجرأ أو يخون، ولا يكتفي بذلك بل يصف هذا اللقاء الغرامي بتفاصيله في قصيدة يتغنى بها بعد ذلك في كل المناسبات كأروع ما قيل في وصف الجمال الجسدي للمرأة والخيانة والعبث. ينظر: زهور ونيسي: جسر للبوخ وآخر للحنين، ص54.

(70) _ المصدر نفسه، ص54.

(71) _ المصدر نفسه، ص13، 12.

(72) _ رشيد سلطاني: الزمن في الرواية الجزائرية، ص249.

(73) _ المصدر نفسه، ص32.

(74) _ المصدر نفسه، ص119.

(75) _ المصدر نفسه، ص261.

(76) _ مها حسن القصراوي: بناء الزمن في الرواية العربية، ص252.

(77) _ المصدر السابق ص29.

(78) _ المصدر نفسه، ص57.

(79) _ المصدر نفسه، ص122.

(80) _ المصدر نفسه، ص75.

- (81) _ المصدر نفسه، ص58.
- (82) _ المصدر نفسه، ص208.
- (83) _ المصدر نفسه، ص155.
- (84) _ المصدر نفسه، ص253-255.
- (85) _ مها حسن القصراوي: الزمن في الرواية العربية، ص256.
- (86) _ **أبواب قسنطينة**: كانت قسنطينة محصنة بسور تتخلله أبواب تقوم بوظيفة التحصين للمدينة، ضد الغزاة، وبدأت تختفي إلى أن أزالها الاستعمار الفرنسي آثارها كلية، وقد وجدنا تضارب واختلاف في عدد أبوابها، وبعض أسمائها، بين الكتاب التاريخي الذي يقول بأنها ستة أبواب، وقد جاءت بالتسميات التالية: 1- باب "الحناشة". 2- باب "الروح". 3- باب "القطر". 4- باب "الجايبة". 5- باب "الجدي". 6- باب "الواد" أو باب "ميلة". ينظر: يحي أحمد: قسنطينة مدينة العلماء وحاضرة العلم. دار المعرفة، الجزائر، (د.ط)، 2016م، ص21، 22، أما في رواية "جسر للبوح وآخر للحنين"، فقد ذكرت سبعة أبواب بالتسميات التالية: "وحاول هامساً بين شفتيه أن يختبر ذاكرته المتعبة، ويتذكر أسماء الأبواب السبعة: ((باب الجايبة)) ((باب السويقة)) ((باب الواد)) ((باب القطر)) ((باب الروح)) ((باب الرحبة)) ((باب المدينة))..."، ينظر: زهور ونيسي: جسر للبوح وآخر للحنين، ص13.
- (87) _ المصدر نفسه، ص8.
- (88) _ المصدر نفسه، ص19.
- (89) _ المصدر نفسه، ص29.
- (90) _ المصدر نفسه، ص36.
- (91) _ المصدر نفسه، ص58.
- (92) _ المصدر نفسه، ص171.

قائمة المصادر والمراجع:

- (1) أحمد رحيم كريم الخفاجي: المصطلح السرد في النقد الأدبي العربي الحديث، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012م، 1433هـ.
- (2) جيران جينات: خطاب الحكاية بحث في المنهج، تر: محمد معتصم، عبد الجليل الأزدي، عمر الحلي، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط2003، 3م.

- (3) جيرمين بريه: مارسيل بروست والتخلص من الزمن، تر: نجيب المانع، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد: ط2، 1986م.
- (4) حسن بحراوي: بنية الشكل الروائي (الفضاء — الزمن — الشخصية)، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 1990 م.
- (5) رشيد سلطاني: الزمن في الرواية الجزائرية — دراسة بنيوية ودلالية من خلال نماذج، أطروحة دكتوراه، قسم اللغة والأدب العربي، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2013—2014م.
- (6) روبرت همفري: تيار الوعي في الرواية الحديثة، تر: محمود الربيعي، القاهرة، دار المعارف، 1974م.
- (7) زهور ونيسي: جسر للبوح وآخر للحنين، موفم للنشر، الجزائر، (د.ط)، 2013م.
- (8) سعيد يقطين: تحليل الخطاب الروائي (الزمن — السرد — التنبير)، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط3، 1997م.
- (9) سيزا قاسم: بناء الرواية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ط)، 1984م.
- (10) عبد الوهاب الرقيق: في السرد (دراسات تطبيقية)، دار محمد علي الحامي، صفاقس، تونس، ط1، 1998م.
- (11) عجنك يمينه (بشي): قضايا المرأة في الخطاب السردى النسائي في الجزائر (كتابات زهور ونيسي أتمودجا)، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان — الأردن، ط1، 2018م.
- (12) فريدة إبراهيم بن موسى: زمن المحنة في سرد الكاتبة الجزائرية — دراسة نقدية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012م، 1433هـ.
- (13) لمياء عيطو: سرد الخيال العلمي لدى فيصل الأحمر — دراسة نقدية، دار الأوطان، الجزائر، ط1، 2013م.
- (14) مها حسن القصراوي: الزمن في الرواية العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2004.
- (15) نفلة حسن أحمد العزي: تقنيات السرد وآليات تشكيله الفني، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010م.
- (16) يحي أحمد: قسنطينة مدينة العلماء وحاضرة العلم، دار المعرفة، الجزائر، (د.ط)، 2016م.